





عبد الله القوي

عبد الله القوي
على التلويح

كس القوي
سرعت

Süleymaniye U. Kütüphanesi	419
Hasan Hüsnü Paşa	
Eski Kütüphane	

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي اشرق ذروع المجتهدين بانوار اصوله واورق فروغ
 صوادي الدين ممدرا رشموله حتى اخلص حق اليقين على البصائر
 والعيان وظل ظل الدين لظل البوادى والبلدان كشجرة طيبة فيها
 في السمار واصلاها كالطود ومثل مصباح توقد من شجرة مباركة نور
 على نور اجمع شأ سبب الاحكام من وزن السنة وابع ما دها من
 ينوع القياس واجماع الامة حتى صادفت العلم والهدى محيطا
 متلاطما جريا يستخرجون منه حليته يلبسونها ولحاظا ياء الصلوة على من
 سله من سلاله معدن عدنان وايداه بساطح الحج وقاطع البان
 احكم اصول دينه ورفع فروعه السماك واصطفاه جيبا حتى قال في
 شأنه لولاك فضل امته بالراى الثاقب محمد المحمود والحمد للعاقبة
 آله وصحبه القايمين على قلبه والدايمين على سيرته والقايعين لعلبه
 وبعد فيقول العبد الغريب عبد الله الملقب باللبيب ان الاحق بالحج
 والالتماس ما يحتاج اليه جمع اصناف الناس وهو ما يتلخص به المعاش
 والمعاد وما يبين به صلاحه عن الفساد ولا شك انه متوقف على العلم
 باحوال الادلة والبحث عن احكام الحج الدينية وما صنف فيه التفتيح والنو

2
 والتوضيح احيى بان تيد اول في النوادي واليتق بان يتناول عليه
 النوادي والتلويح يربح ما فيها كالدوا لى لكن فيه ايضا موضح
 كالوادي فاؤن لى من اذنه مؤذن بالقدر الى مؤدبى شذر مد علا
 الورى اسوة اهل التقى جامع الحق والخلق مجد والدين المتين بعد
 الحكيم بن الشيخ شمس الدين اوان ما اقراده عليه هذا الكتاب باثر حل
 القيمة وعنفوان رقيق الشباب ان اذلل ما فيه من الصعاب واويعن
 وجوه خرايده النقاب فاقشلت مقبلا النوار السنية ملتصقا بنبية
 الحفنة سائلا من الله التوفيق والهدى متمسكا بالجبل المتين والغر
 الوثقى وجعلت ما سبق منه على المقدمات الاربع جزا من هذا الكتاب
 بالحقت به مقبولا مشلح لواراوسيته بالتصريح بغوامض التلويح
 راجيا من الله ان يكون صريحا لوجهه وعند الكتابة التسميح اللهم
 ذكر لمن شاء ان يستقيم وكذا لمن يعترف او ليس له عقل سليم قوله
 او تضمنين للقوم في التضمنين نديبان ذهب بعضهم الى ان الفعل
 المذكور في معناه الحقيقة مع حذف حال فخذ من فعل آخر ياسبه
 بمعونة القرينة اللفظية فهو من قبيل الحذف واللفظ الذي به قرينة
 المحذوف لما علق في الظاهر بالذكر مكان المحذوف واعتبر في ضمنه
 سمي تضمينا هذا هو مختار الشارح رحمة الله في حواشيه على الكشاف
 في تفسير قوله تعالى يؤمنون بالغيب علم ان التضمنين قد يكون لمبصر
 المتعدى قاصدا لقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره فانه تعالى
 يخالفونه لكن ضمن معنى يخرجون فصار قاصرا ثم عدى بعن وقوله تعالى
 اذا عوا به فانه يقال اذا عوه لكن ضمن معنى تحذوا فصار قاصرا ثم عدى

بالباء وكذا يصلح لي ذرتي ولا يسمعون الملا والاعلى وسمع الله من حمده
 وقوله يخرج في عراشها نصل فانها ضمنت بارك ولا يصغون استجاب
 ويعتد والافال استعمال صلح ويسمعونه وسعه ويخرجه وقد يكون لتعدية الظاهر
 نحو سعة نفسه لتضمن معنى اهلك وقد يكون لتعدية المتعدي الى واحد فقط
 الى الثاني بلا واسطة كقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن يكفوه اي فلن
 يحرصوا به او بلا واسطة الحرف كقوله تعالى لا تعلم المضى من المصلح
 اي لا يسير وقد يكون لتعدية المتعدي بنفسه بالحرف هو الذي يصير المتعدي
 به قاصراً ثم يعتدي بالحرف امثلة امثلة وقد يكون لتعدي اي بحرف بحرف
 آخر لا يتعدى به كقوله للذين يولون من الناسهم اي يستغنون من وطى
 لسانهم بالحلف اذ لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه وقد يكون لتعدية
 المتعدي بالحرف بنفسه كقوله تعالى ولا تغربوا عقدة النكاح اي لا تنزوا
 والاستعمال لا تغربوا عليه كل ذلك ذكره ابن هشام في مغنيه فان كان
 التضمن من الحذف فلا معنى لكونه لتعدية القاصراً وجعل المتعدي قاصراً
 لان المتعلق المذكور متعلق بالحذف فالفعل المذكور على حاله من كونه قاصراً
 او متعدياً بل لا بد من ان يعتبر متعلقه ايضا محذوفاً على تقدير كونه متعدياً
 الا ان يقال ان ذكره ابن هشام ليس على نهج من جعله من الحذف
 بل على ما اختاره حيث قال قد يشربون لفظاً معني فيعطونه حكمه ويسمى ذلك
 تضميناً وفائدة ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين انتهى او يقال ان معنى
 صيرورة المتعدي به قاصراً ان متعلق المحذوف جعل دليل على ان
 المتعدي قطع عن المتعلق جعل قاصراً ونزل منزلة لكن حينئذ لا يصح
 انه لتعدية المتعدي بنفسه بالحرف فان المتعدي بالحرف انما هو المحذوف

والذكر

والمذكور قاصر بمنزلة و ايضا الاشكال بمثل سعة نفسه وقيل كيف
 ويعلم المضى من المصلح لا يندفع لان كلامها باق بحال والمتعد
 انما هو المحذوف نعم فيما اذا كان لتعدية المتعدي بحرف بحرف
 وتعدية المتعدي بالحرف بنفسه يمكن ان يقال متعلق المحذوف جعل
 دليلاً على ان المذكور قطع عما يعتدي به جعل قاصراً بالنسبة اليه لكن
 القول بان لتعدية المذكور على هذا ايضا غير صحيح بل يصير هذا القسم
 من التضمن يجعل المتعدي قاصراً كالاول لكن الاول المتعدي بنفسه
 وهذا في المتعدي بالحرف وذهب آخرون الى ان كلا المعنيين
 مراد في الجملة على طريق الكناية فخص من الكناية ما فيه القرينة
 متعلق المعنى اللازم باسم التضمن ورد عليه السيد الشيرازي رحمه الله
 بان المعنى المكنى به في الكناية قد لا يقصد ثبوته وفي التضمن يجب
 القصد الى ثبوت كل من المضمن والمضمن فيه واليضاير وعليه
 عليه انه على هذا ينبغي ان لا يصح التضمن الا فيما كان بين معنى الغيب
 لزوم فلا يكون مثل احمد اليك فلان من التضمن اوجه لا يتلزم
 منها الى المخاطب وان كان الى قرينة لارادته فان الغيب قرينة لا
 رادة بعد استلزام المكنى به للمعنى الكنايى في حد ذاته وقال السيد
 رحمه الله الاظهر ان اللفظ في التضمن يستعمل في معناه الاصلى فيكون
 هو المقصود واصالة لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل
 فيه ذلك اللفظ او بقدر لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار
 بل من الحقيقة التي قصد بها الحقيقة معنى آخر يناسبه به وتبعه في
 الا رادة انتهى وهذا منه بناء على قوله في حاشية على شرح التلخيص

المعنى يكون مراداً من اللفظ ثابته محط للصدق والكذب لا يكون
اللفظ مستعملاً فيه كما يكون مستعملاً في المعنى ولا يكون ذلك المعنى ثابتاً
للصدق والكذب كما معنى الكنى به في الكناية فتأمل فان التضمن باب
واسع وضاف الله سبحانه وانما اشبهت الكلام والطبقة في بيان
لتحوى على النواحي وطرفه فتكون على بصيرة فيما يأتي في الكتاب من
التفصيل **قوله** والمصنف كثر ما يتيسر آخراً اشارة الى وجه تميز النسج
في كلام المصنف رحمه الله مع كون التضمن باباً واسعاً وفناً شائعاً
في كلامهم حتى قال ابن جني لو علمت تضمنات العرب لاجتمعت مجلدة
يعنى ان المصنف لغير صلوات الافعال في مواضع لا يقصد فيها تضمين
الافعال التي يقتضيه ذلك المتعلق بل لا يحسن فلا بد من القول بالنسج
في تلك المواضع وهذا النسج منه مبنى على قبل من ان حروف الجز لتعمل
بعضها مقام بعض ثم هذا النسج انما هو فيما عدى المتعدي بحرف آخر واما
فيما عدى المتعدي بنفسه بالحرف فالنسج فيه في نفس الفعل في اصله كما
ان شاء الله **قوله** ميلاً منه الى جانب المعنى يعنى لما كان المعنى المقصود في ذلك
المقام غير خفي لنسج في الصلوات اعطاء على ظهور الاراد **قوله** من مضفت ختم
الكتاب الى من الفض المتعل بهذا المفعول المحصول من الفض المطلق بمعنى
الكسر بالتفريق ان كان يصح اذ الاول نسب كما لا يخفى **قوله** والختام الطلين
الذي يختم به كذا في كثير من نسخ الصحاح وفي بعضها بدون لفظه في الظاهر عليه
قوله ثم جعل عرضة آخراً اي جعل ثوبه صالحاً لان يعرض كل يدل عليه **قوله** وعدم منهم
آه اذ مع عدم المنع انما يتحقق صلاحية كونه معروضاً لانفس العرض لكن غير
الصلاحية بنفس العرض اشعار بالقوة الصلاحية والصلاحية العرض بالاختتام

بالاختتام فصح معنى الباء وهو سببية بلا تكلف وما قيل من انها حادثة
للسببية البعيدة اذ الغرض عدم المنع لا يحصل الا بعد الاختتام فهو
بعد **قوله** اي مبنية على جوه من البيان لا بناه يريد دفع ما يوهن مو
على قواعد المعقول يقتضى ان يكون قواعد المعقول مبادى في العلم
لذلك يعنى ان المراد من كونها موسومة عليها كونها مبنية على تلك الوجوه لا
عليها **قوله** والصواب المستحب الى آخره نقل عنه يعنى الصواب بحسب اللغة
بلا يجوز واسمار ولا فقد ذكرنا ان المصنف كثر ما يتيسر في صلوات الا
فعال ميلاً منه الى جانب المعنى اما سبقت عليه معناه غلبته وليس المعنى
على هذا انتهى وايضا نقل عنه منوطاً بهذا الان معنى سبقت على الشيء عجزه عنه
وغلبته عليه وان امكنه مثله والمعنى ههنا لم يستفهم ولم يتعد منى الى مثله
فاندفع به ما قيل من ان عبارة المصنف موافقة لقوله نعم وما نحن بمسبون
على ان تبدل مثلكم او معناه ما نحن بمعجزين عن ذلك البنديل مغلوبين
عليها غير مكثنين منه وليس المعنى ههنا على هذا **قوله** سبقت العالمين الى العالمين
يعنى ان المقام مما هو غير مقصود فيه تضمين فعل ناسب بمعنى المتعلق به
قال ابن عروبة هو حكيم عمر والقيام في مثل هذا المقام سبقت العالمين آخراً اذ هو
ايضا يريد مدح في نفسه والافتخار بما هو عنده وتمايمه بعد سبقت العالمين
الى المعالي بصائب فكرة وعلو همة ولا يخفى كجنته نور الهدى في لبالي
بالضلالة مداهمة يريد الجاهلون ليطغوا في وبالي الله الا ان تيمم الله
المظلمة **قوله** للشرح المذكور الموصوف بأنه آه يعنى ان هذه الصفا يعتبر
حين ارجاع الضمير بقرينة المقام لا انها يفهم منه اذ الضمير ليس فيه تعني
فهم الصفا بل لا يفهم عنه الا الذات قبل ومن ههنا ظهور وجه آخر لوضع اسم

الاشارة في قوله سميت هذا الكتاب موضع الضمير لعنى للاشعار بان
الاوصاف علة للتسمية ووضعه موضع الضمير اذ هو في الاصل محسوس
والكتاب ليس محسوس حين كون الخلقته ابتداءية كما هو الظاهر فلا بد من اعتبار
الاوصاف المذكورة ليصير به كالمسأله المحسوس في التعليق بالوصف شعراية
قال اليه ليصعد الكلم الطيب رثي انضم اليها وعلى البنائين المصعد هو الله
تعالى والمتكلم به والمكلم وعلى تقدير البناء والفاعل المصعد هو الله
لا بد من تقدير لفظ النفس لانها والفاعل والمفعول كما في وصفه بين
قوله افتتاح غريب ولم يسبق الى مثله **قوله** واقتباس لطيف حيث
بما هو من القرآن على وجه لا اشعار فيه بكونه منه ووصفه باللطيف لا
اقتباس على وجه بين هو المراد من المقتبس اقوله من محامد ولا يبعد
ان يكون وجه لطافة الاقتباس ما ذكره الشارح رحمه الله من دلالة
والاشارة والاباء والالطافة لاشتماله على الحصر بتقديم اليه على قبل
لطافة في المقتبس في الاقتباس **قوله** اني بالضمير فيه اشارة الى ان
النكات انما هي للبيان بالضمير بل الذكر المتضمن للافتتاح لا خصوص
الافتتاح به كما ينوهم من ظاهر عبارة المصنف نعم وانما عبر عنه بالافتتاح
لأنه اول على حضوره كما اشار الشارح نعم اليه بقوله وسبما عند افتتاح
الحج وقد يقال انه اشار الى ان حيس فيه افتتاح حقيقي بالضمير بل بكلمة
الى ففوله افتتح بالضمير فيه تبيين اي افتتح كناية تبا بالضمير ولا يخفى عليك
ان حمل الافتتاح على الحقيقي غير لازم وعلى تقدير جملة غلبه لا يكون بيان الضمير
مغارة لان افتتاح الحقيقي فلا يصح جعله حالا لا يخفى يصح انضمين ثم المراد
ايتان الضمير دون ذكر مرجع لفظا حقيقيا كونه بد ضربا وتقديرا كخضرب عليه

5 غلامه زيد ومعنى نحو اعدوا هو اقرب للتقوى واما ذكر الحكمي ايضا وهو
في ضمير لسان القصص ونعم رجلا ور به رجلا ونحو ما يكون الكلام فاسدا
مجهولا لا يوتي كخضرب غلامه زيد افلا يعمل مثله فجأة ولا يعبره مثله
على صيته ومزية فالعلل بها والمعتبر عليها هو ما فيه الذكر الحكمي انتهى
اللفظي بقية والضمير في النجاة جعلوا اشبه لهم تقدم الرجوع لفظا او معنا
او حكما والبيانون جعلوا ما فيه الذكر الحكمي كضمير لسان القصص ونعم
من خلاف مقتضى الظاهر ووضع المضمير موضع المظهر والاضمار قبل
الذكر لان اعتبار غير المذكور لفظا او معناه كورا حكما خلاف الظاهر يكون
لكنه فافهم واحفظ فانه من الفوائد المهمة **قوله** دلالة على حضور ذكر الله
تعالى في قلب المؤمن يعني ان الضمير في حضوره راجع الى الذكر ليطابق
قوله فان ذكر الله آه فان كون الذكر في الذهن هو حضور الذكر فيه
المصنف نعم اعتبر الذكر ولم يقل فانه تعالى حاضر في الذهن ما شيا بما روي من
ان ذكر الله في قلب كل مؤمن ارشده اليه قوله كيف لا يكون فانه يدل
بمساقه على ان حالة الافتتاح اقوى واكثر دلالة على كون الذكر في الذهن
فمنها حالة اخرى والية عليه وهي كونه مسلما مؤمنا على ورود في الحديث
وايض في اعتبار الذكر ايماء الى ان اعتبار النكته حضور الذكر اولى من
حضوره نعم لان هذا الحضور يعتبر بذكره ويجعل ذكره حكما واعتبارا
حضور الذكر ذكر اقرب اولى من اعتبار حضوره تعالى ذكره وايضا
حضور الذكر سهل اعلم من حضوره نعم وان حضور الذات من غير حطة
اسم من الاسماء ولا تيسر الا لبعض الكلمات هذا وظهر لك مما ذكرنا ان اعتبار
لصحة الكلام اذ لم يكن اعتبارا له البناء على النكته بحيث عنه في البيان

من حيث انه اعتبر كمنته فاذا صح الكلام به اليه وان كان من حيث انه لا يصح
اصل الكلام الا به ينبغي ان لا بحث عنه فيه فذبح وما قيل انه اراد به التنبه على ان
قول المصنف بعد ابدل على حضوره ليس من قبيل الاضمار فيل الذكر فيه انه لا احتمال
لثبوت من هذا القبيل واللام في قوله قبل الذكر بالاصح اني كذا المرجح او يدل على ان
البعد من محوره فالمرجح ذكر قوله وان رة الى ان لا يتبين ان كان هذا كمنته لا
ضما قبل الذكر بتوسط ما بعد من الكلام بخلاف الاول فالقوله في الاصل لا انه لا يتبين
انما كان كمنته لمعجزة حال المتكلم وهو كونه في اول العلوم الاسلاميه لكن لما كان هذا بعد
الثاني اذ هو من نفس اللفظ وحاله خارج عنه قال فيه بما وعدنا جعلنا لك مستقلا يمكن
من الاما الى ان الاضمار للام لا على تعيينه فانظر الى حال الشرح بعيد والافان لك ايضا
وجه لتعيين عدم الالتفات الى ما سواه كما تفرز مكان الاول ان يقول شارة الى تعيينه بالنظر
الى توجه الحامد بالنظر الى حال الشرح آه ثم لا يخفى عليك انه لا دخل للمصنف في فائدة هذه
اذ لو قال يصح الكلام الطيب اليه كان اليه مبدلا وما يمكن ان يقال في الاضمار في الذكر كمنته
الى ان هذا الفن وفي الفنون الاسلاميه يحتاج الى تفكر وامعان نظر في الضمير كمنته
بحاج في حصول المقصود الى ما لا يراه فذكره خصوصا اذ لم يكن له مرجح قوله الى
التصريح بذكره هذا كما تصريح فيه بما ذكر من ان النكات انما هي لتترك بالذكر لفظا
او معنى لا لتترك الذكر مطلقا حيث لم يقبل لا يقتصر الى ذكره قوله اذ له الخطية
جزء التعليل فانظر الى نوعي الحمد المنعني بالفضائل المتعلق بالفضائل فيقيد
لتوجهها والخطية والجلال يصح كمنته لتعيينه مطلقا قال الشرح بعد في المطول
يوضح المضمرة موضع المنظر لانه يقع من عظم شأنه الى ان صار متعقلا لا اذ كان
هو المحي الباني قوله واما الى ان الشرح آه حاصلة انه اني بالضمير قبل الذكر كرا
وعاد ان الذين لا يلتفت الى غيره كقوله في المطمع زارت عليها لانظلام

للظلام روافق الا وعاد بالنظر الى حال المتكلم فان النظر الى كمنته روافق العلوم الاسلاميه
يقتضي ان يكون قاصدا الى جباية مقصود على طلب ما يكون غير ملتفت الى ما سواه
يقضي في العمل بالنتيجة آخ ترديد السؤال عما هو بالنظر الى مطلق الا بندا وسواء كان بغير
الجزئية او عدمه على هو الظاهر فالجواب اختيار الشق الاول لا بندا والمنسب على وجه
الجزئية فالاضمار قبل الذكر لازم قطعا وذا قوله كمنته استظهر في الجواب اشارة
الى ان ذلك لا بندا وكاف في حصول هو المقصود منه ومثل موجب موجب بل لا
قد يحصل على وجه يتبع الجزئية كما اذا كان بالخطا والكتب حينئذ يظهر فائدة في
الاضمار والكتب الا فيكفيه ان يقول كمنته في العمل بالنتيجة ان يذكر بدون الجزئية
هذا الوجه الظاهر القوي القريب قد يجعل جوابا يمنع ملازمة قوله وان لم يتبدل
يلزم ترك العمل بالنتيجة وانما يصح ان جعل ترديد السؤال بالنظر الى البنية او على وجه
الجزئية وايضا يفتوا قوله على كل تقدير يلزم آخ الا ان يجعل في فتاوتهم عدم ترك
الاضمار وعلى تقدير الذكر باللسان هو بعيد وقد يجعل بانيا لا بتعيينه عنه بالجواب اختيار
كل من استقين كمنته مبني على تفسير معنى لا بندا فاذا اراد به لاقتراح على وجه الجزئية
نحتمل الشق الثاني ومنع ملازمة وان اراد بطلان تحت الاول ومنع ملازمة وهو
ايضا لا يخفى عن بعد قوله من غير ان يجعل جزءا من الكتب اي بدون ان يجعل جزءا من
قوله صامحا لان يجعل جزءا منه لكونه مخطورا بالبيان وكونه باو الكتاب هو الاضمار فلا
يصح ان يكون المخطور او المكتوب جزءا من المخطوط او هو صامحا لكونه لم يجعل جزءا
فيما ذكره باللسان فان قلت لا دخل لعدم الجزئية في الجواب لقطع بان من جعل التسمية
من السود لم يجعل انما انزله التفتا ولا الم الله من وضع المنظر توضع المنظر كمنته
منها قلت قد علم من تخرج المصنف رحمه الله ان في كلامه لا ضما قبل الذكر وهو على
تقدير عدم الجزئية قطع فيه وعلى تقدير ما محتمل وعلى تقدير قصد استقلال كلام

المقدم احتياجه بلوجه من الوجوه الى غير كون فيه الاضطرار بل لذكره والا لا فان
رحمة الله عليه على ما يقطع فيه قائل ما قبل من انه يفهم من ان الكثرة على رت عن النقص
والاختار ان الفاظ منتهاه توهم تعلق من غير ان يخلخ بالاختار واعتبار الصلابة
في دخول غيره وهو لازم **قوله** الى ان لا بد من القول به خارج عن مفهومه اذ ان في
يصعد بجزء **قوله** استعير للتوجه نحو فان قلت حينئذ لا فائدة في التقييد
بالطبيب اذ الكلمات الخبيثة ايضا تتوجه قلت المراد من هذا التوجه التوجه
الذي هو بعد الوقوع في معرض العرض في الحضرة الآتية كما سيجي مع ان الخبيثة
توجه لانها تتوجه بخلاف الطبيب كانه لا فيها من جهة المقبولية ولذا لا يصح
التوجه الذي من الافعال لاختيار ربه اليها **قوله** والكلم من الكلمة بمنزلة التمر
من التمرة هذا كقوله تعالى غم رضانت مني بمنزلة بارون من موسى كلمة من
لكن لا اعتبار بمعنى الاتصال فيها لسمي الصلابة والمعنى ان الكلام حال كونه يشبه
الكلمة متصلا بها بمنزلة التمر حال كونه يشبه من التمرة متصلا بها **قوله** لا يستعمل في
الواحد التبعة وكذا في الاثنين لانه كلفي بالاول اذ هو كاف لتفريع توهم عدم كونه
جنس كثر وتمره وكونه جمعا اذ لا يمكن ان يكون اسم جمع اذ يفرق بينه وبين مفردة بال
واسم الجمع لا يكون كذلك ولا يخل غير ما **قوله** بتذكير الوصف يدل على بناء على هو
الاصل انظر على هذا بنا جميع تمسكات العربية فلما يضر احتمال التاويل في
عن انظر كقوله نعم رجالا كثيرا اي جمعا قبل لام التعريف البطل معنى الجمعية كيف
ولو كان قيا لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة مالم تصير جماعة من الكلام فلما
البطل لم يثبت لغته وليس بشي لان اللام اذا كان للجنس بطل معنى الجمعية لما
بينها من التناهي فيجعل الجمع المعروف بها مجازا عن الجنس هو اذ لم يصح العهد
او الاستغراق وسيصرح الشرح رحمه الله انه جمع مستغرق **قوله** ولو كان قيا

7
اقلنا بقاؤه لا يقتضي ثبوت الحكم لا افراد الجماعات معاني زمان بل نفس التوجه
للجماعات ولو بان يثبت لكل فرد فرد في ازمته مختلفة نعم ينافي ثبوت الفرد
واحد فقط من غير ان يثبت لغيره ولو سلم جمع ذلك فلم يجوز احد لا تروج
النسب اليه **قوله** فني قوله والكلم ان كان جمعا لا يعني لا علمت ان الكلام ليس بجمع
صينغي لعدم كونه من انبئية الجمع ولتلك كبر في وصفه وان ذهب اليه بعض النحاة وجمع
لاطلاقة على الكثير من غير شك وتردد فيها فاعلم ان في قوله والكلم ان كان جمعا جوازه اذ
لفظة ان تقتضي التردد وان كان الصواب ان كان الواو بان المتصلة للموصل والربط الدالة
على ان الخبر اذ اولى بنقيض الشرط لو المراد من الجمع صيغة ومعنى التقييد ان لم يكن جمعا
اصلا او صيغة لا معنى او بالعكس كل ذلك اولى بجزء من الشرط وهو كونه جمعا صيغة
او الجمع معنى والتقييد ان لم يكن جمعا معنى ايضا والاولية ظاهرة والجزء اذ هو مقتضى
وان كان جمعا مطلقا او كالمعنى فانه بوصف بالذكر اذ كل جمع يفرق نحو ومادته ان يكون
الواو وهذا المعنى غير معلوم وقيل على لو كان في قوله نعم العبد صيب لم يحذف اليه
قياسا لانه في العلم ان جميع الاسماء الاجناس اسماء الجمع التي لها آحاد من تركيبها كقوله
وتنمور لب ركبته الفوا جمع وعند الافعال اسماء الجمع فقط والاسم جنس جمع لا واد
من لفظة كابل نعم او اسم جنس لا وادله كالترب لا فلبس بجمع بالاتفاق حقيقة ان
الجمع يصنف عنده تسمان تنقسم الى جمع قلته وكثرة ولما اوزان محصورة تسمى خراج
في الوزن الاحكام وهو المسمى باسم الاجناس والجمع عندهم فلهذا اختلف منه في مجردي
لا في المعنى لانه في الاصطلاح الا برى ان بن لك جعل اسماء الاجناس كلها داخل
في اسماء الجمع مع انه قد تقرر عندهم ان يفرق بينه وبين مفردة بالان لا يكون اسم
فانفع ما ورد عليه النحاة كانه من انما لو كانت من الجمع لردت في انبئية والتعجز
الى مفرداتها ولا يصح ارجاع الضامير المذكورة اليها وتذكير الوصف بها وانها لو كانت

من الجمع كما ثبت من الكثرة لا القلة واوزان الكثرة محصورة وهي ليست من تلك الا
فاذا عرفت هذا فاعلم ان قول المصنف في الكلام ان جمعا من معني على ما قلنا اي ان كان جمعا
فهو جمع يفرق بينه وبين مفردة بالتاء وكل جمع كذلك يجوز في وصفه التذكير ان ثبت
او هذا الجمع مخالف للجمع الاصطلاحي في كثير من الاحكام وعديله محذوف ومتروك لظهوره
ومثل هذا غير غريب في كلامهم فليس ينبغي من الحارزة فنظر المصنف في موادق من نظرية
رحمة الله هذا **قوله** حال من الكلام انما لم يجعله صفة لئلا يلزم زيادة تعديري في الكلام ولا
على تقدير كونه حال لا يبعد التصحيف وعلى الثاني فيد للكلام والاول شد ملائمة بالمقام
انه يلزم على تقدير كونه صفة حذف الموصول مع بعض صلة ان فخر التعلق بهم فاعلم
الحديث هو غير جازم عند البصريين فجعله بمعنى الثبوت خلاف المتبادر **قوله** بيان
على قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من مراتب القبول الطيبة دونه والمراد
الكلم ما يكون من كلام البشر ومطلقة فان كان المراد من كلام البشر فان القبول
النام والطيب كل حيث لا يكون شي من غيره مثله والمراد الكلمات الدالة على التوحيد
شرفا فانه لا قبول للطيب شي من الكلمات غير ما مثله بل لا يقبل غير ما لا بها وهو
القاضي في تفسيره وان اراد القبول الطيب بان يكون احب عنده لغة ولا يكون
شي من غير احبها فالمراد ما في الحديث روى مسلم احب الكلام الى الله اربع سجا ان الله
الحديث ايضا روى انه قال ثم فضل الذكر بعد كنه الله سبحانه الله الحديث انما كان
بذه احب شيئا لها على جملة انواع الذكر من التنزيه والتعظيم والتوحيد والتعجب فليس
خصوصية بل كل كلمات شاملة على هذه المعاني وكون كل منها محظوظا هو القول المشعر بالتمتع
ومعنى الاستغراق ايضا ظاهر لا ستره به وهذا هو مراد الماتن الشرح رحمهما الله وان
على هذا التقدير من الكلام مطلقة يشتمل قراءة القرآن هو ما قبل الكلام الطيب وال
الذكر والدعاء وقراءة القرآن وان اطلق الطيب القبول ايضا يشتمل الموعظة والامر بالمعروف

8
بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك ما يكون فيه شيء من الخير هذا هو التحقيق عند
فعل في الامامة الى قالوا من مراد الشرح رحمة الله ان المحامد الموصوفة بقوله
لاصولها من شراح آخ بيان لمطلق الحكم الطيب كونها نوعا من انواعه لكون المراد
منه في هذا المقام هي تلك المحامد وبيان بعضها من انواع النكته بمعنى على ما في
فانه بين فيه بعض انواع اشعار بكونه معظم الانواع مثلا وان هذا البيان
من قبيل حصر الجبر في نوع منه مبالغة لثبته كما ان الحديث يقتل في كذا فيكون في يد
بهذا الطريق الا الى الكلف لتصحح الاستغراق بالنظر الى بان الحديث من اعتبار
لغة وهذه الكلمات لمخصوصة بحسب المحال وجعل الكلمة الطيبة عبارة عما يصدر
على احد من هذه الارب لا غير حقيقة او ادعاء او اريد بالكلم مجموعا لظاهره
استغراق فان ثبت ارادة خصوصها وان دفع ما قيل ان جعل المحامد الموصوفة بها نام
للكلم بمعنى في الحديث غير صحيح اذ هي اعم ذكر في الحديث **قوله** هو سبحانه الله من
الحيات قال الفقيه ابو الليث في تفسيره ان سجا من مركبة من كلمتي التعجب العرب
يقول عند التعجب سب والجمع حان انتهى ثم لم يعتبر هذا الترتيب لكونها مقبولة
واجب ام لا روى في اخر حديث احب الكلام الى الله لا يترك اليه يد ارتد
لان المقصود غير متوقف على الترتيب استقلال كل منها وقال بل التحقيق حقيق
ان يراد بهذا الترتيب ان المندرج في المعارف بعز وجله تنزيه ذاته عما لا يليق
به ثم باصفا النبوتية التي يستحق بها الحمد ثم يعلم من هذا ان غيره لا يستحق الا الوهية ثم
يتم له محمده تعالى وعظمته **قوله** عرض بها الملك الى السما لا يتوهم ان عروج الملك بها
يستلزم صعودها الى السما فيكون الاستغارة في الآية في يصعد كما ذكره لانه يلزم حيث
يجاز ان اذن العروج لا يستلزم صعود نفس الحكم الموجود في الخارج بل صعود نفوسه
في الصفا فيكون معنى يصعد الحكم بعرج الكتبة بصحفتها فيكون في شبه يصعد

الى الكلام مجازا وفي اليه ينسب له تعالى عنه الجنة بخلاف اذا كان عبارة عن التوجه
الذي هو بعد العروج من الكس لا يخفى عليك انه لا وجه للتوجه الحقيقي بهنا قطعاً بل المراد ^{القبول}
والصعود اليه بدون اعتباره استعاره عن التوجه يصلح ان يكون مجازاً عنه قال تعالى
في تفسير الصعود اليه مجاز عن القبول قوله فيها بها وجه الرحمن جبا معناه استقبال
الحياة وهو الوجه او خياله قالت الملائكة لا آدم عم حياك الله وبيك فالتفت اليها
استقبل استقبال الملك متدبها تلك الكلمات في وجه الرحمن على التجرد او مجازاً ذات
الرحمن المجموع كناية عن القبول يمكن ان يكون استقبال الحياة استعاره للعرض
في الحضرة الالهية ويكون الباء للتعدية اي يعرض الملك تلك الكلمات ذات الرحمن
والمجموع كناية عن القبول يمكن ان يكون استقبال الحياة استعاره للعرض في الحضرة
الالهية ويكون الباء للتعدية اي يعرض الملك تلك الكلمات ذات الرحمن فافهم قوله
فاذا لم يكن عمل صالح اي لم يكن عمل صالح للمتكلم بهن القبول قبولاً تاماً حسناً عندنا و
المغترلة لم تقبل مطلقاً اذا الايمان عندهم عبارة عن الاعتقاد والقبول الاعمال معاً
فلا يكون احدهما مقبولاً بدون الباقى قوله وانما يصلح الجمع المنكر آخ وفتح لا كادون
يورد من ان الجمع المنكر الذي يل على جماعته بهمة كيف يصلح ان يكون بالمرء المستوفى
الذي يل على شمول كل ما يصلح اللفظ بان النكرة الموصوفة نعم بالوصف العام كأم
ثوبته فيكون محامد الموصوف بقوله لا صولها آخ مما شاعرا بجمع افرادها ووجهها
التعظيم فيبر ومنه التعظيم لتلك النسبة في جميع محمده في مقدمة الادب الصحاح حمده
على لام حمدا ومحمدة وفي الشمس العلوم المحمودة بفتح الميم نقض المذمة وفي الديوان
وكسر ما ايضا لكن في المغرب نها بفتح الميم وكسرها بالجهد قوله وهو مقابلة الجليل
هنا بناء على ان هذه المقابلة هي العدة فيه في مقام التفرقة والافان والمقابلة الجليل
آه وكذا في قوله وشكر مقابلة النعمة قوله والتعظيم باللسان تفسير للسان ان كان التعظيم وكونه

9
وكونه باللسان معبراً فيه على هو المشهور ونقصيص لا هو المقصود لانه قد لا يقصرون ^{لنظم}
وكثيراً ما يطلق على اعجم اللسان في الاعتقاد والجمال لوجي زاوان لم يكن كما قيل
فقتيد قوله وتعظيم المنعم لالم يصح الاظهار في صورة الاعتقاد وعطف عليه بـ
المنعم حينئذ لا يظهر فائدة للاظهار بل الظاهر تركه في الاعتقاد وتعظيم المنعم وحده
الفرق بين الحمد والشكر لغة ان الاول عجب بحسب ما يقع في مقابلة وحرص بحسب الآلة و
الثاني بالعكس قوله وحاصل الطريقة المعهودة ان لا يتركها بل يتركها في المراتب الطريقة
المعهودة آه لئلا يكون مجازاً فان العام اذا اطلق في اريد منه الخاص يكون مجازاً
بخلاف اذا اطلق بحيث يقع في الخارج على الخاص يكون الخاص حاصداً في ذلك
المقام فانه يكون حقيقة قوله بمنزلة روضات جنات شبه البروضات مع ان
الاشتراك في المصداق والاقرب ان يشبه البحر بالادنى في حق شدة الاحتياج ^{لتنوع}
وعظم المنافع حتى كان حيوة الارواح بها ولذا سمي الله المؤمنين جباراً وكافراً
لان مرعاية التلازم فيه اكثر اذكر الاشجار ووصولها وفروعها والاداء والنهار
وربح الصبا الشد ملائمة بالبروضات مع انه لا يمكن تشبيهه لادنى في الاعتقاد
بالكنية لا يصلح لصرح شيء من ركان تشبيهه سواء المشبهه لادنى في الاعتقاد
فان قلت ان كان مقصده التشبيه بالبروضات كان عليه ان يقول من جياض الشجر
فان الجياض اقرب تحيلاً قلت مراده من شجر جياض الشجر وانها آه اذا المشار
لا يلزم الروضات الا بتوسطها لكن ذكر المشارع اشعاراً بان له جياضاً بردها
المتعطشون الى لال الرحمة اليه شارح رحمة الله بقوله يرد بالآخ قوله ^{هنا}
الطريق انبت آخ يعني قبول العباد جعل بمنزلة مهب الريح مطيح النور ^{لشمس}
لثوبته مهب لطاف الرحمن ومطوح النور الغفران انبت لريح الصبا تحيلاً قوله ^{لشمس}
اي اذ لم يمنع مانع ويكون على سبيلها الطبيعي قوله والعرب نزع آخ الغرض منه بيان

بسيطة الصبا للنار على جهنم منه وجه تسميتها بالقول مقابلها بالبور قوله ثم نزل
مطر اى ينزل مطره ينزل بالاشجار فيكون نسبتها الى الصبا باستطاعتين قوله
لم يسبح له شان على احدى النيريدى عن ابى عمرو بن العلاء والافق ثبت لولع بمعنى
الحرص عند الاكثرت اما الوفود والوضوء فقد ذكر الاخفش انها بالفتح الحطب لا
وبالضم الفعل زعموا انها الغنان بمعنى احد قوله فى اقطار الجبم اى جميعها خرج به
لان ليس جميع الاقطار اذ لا يزداد الطول على تناسبه خرج به الورد اذ هو لا
على تناسبه قوله ثم يبعث الى قوله هذا يدل على معنى الاصو لها من شاع الشرح ما هو
ثابتة غير محتملة للزوال الا لقطاع وهو بان يكون الاعتقاد مستندا الى دليل قطعى
يقينى فيلزم ان يصعد محامدا المقلدين فى الاعتقادات لا يكون من الكلام الطيب هو
بعيد من لغوهم النصوص فالاولى ان يقال معناه ان اصولها مستقيمة من دبابان
مطابقة لقواعد شريعت فان قول المتعزلى الحمد لله ليس بكناية طيبة وليس اصلا مستقيا
بما اشرع حيث يفتقد معنى الصفا الثبوتية وازادة هذا المعنى من كون الاصل ثابتا
بعيد بل بعد قوله فالحمد شجرة فيكون استعارته بالكناية لها اصل هو الايمان والاعتقاد
وات فرع هو الاعمال والطاعات فيكون فى الاصول الفروع كل منهما استعار
بحقيقة قرنية للاستعارة بالكناية وهذا منه مبنى على قاله المطول قد استعنا
من كلام صاحب الكشاف ان قرنية الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون شجرة
تخييلية بل قد يكون حقيقة كاستعارة النقص لابطال الحمد فى قوله تعالى يقضون
عهد الله وجعل الاصول الفروع تخيلا وبهم اذ التخييل يكون صورة وهمية والاعمال
اعتقاد والاعمال المراد من بهما محققان قد صرح الله تعالى وانهما بقوله فاشا
المصداق الى ان الشجرة المحمداة قوله وتحقق ذلك اى كون الاعتقاد باق الاعمال
وفرعا الحمد للسان يعنى جعله محققا ومثبتا بالدليل على قوله فالاعتقاد اصل آله

17
او وليس غرضه جعل الحمد مجموع الاعتقاد والقول والعمل ليكون اضافة الاصول
والفروع اليه بطريق الجزئية فيكونا فليس فيه كما انها دخلان فى التسمية وهو شجر
على ما توهمه لنا نظرون كيف اثبات الجزئية لا دخل فى اصل التسمية لاني كما لا ان جرة
قد يكون اخلا فى الطرفين قد يكون رجا عنها ومن جدها والاتفاقات فى التسمية لا اصل ولا
محال وان كان وجه شبه غير كونه ذات اصل فرع فعدم التسمية ظاهرة فى الطرفين فى
جميع الوجوه غير لازم قوله من اعتقاد التصادم اى كل واحد منهما عبارة الامام بهذا الحمد
لقد تعالى ليس عبارة عن قولنا الحمد لله لان الحمد لله اخبار عن حصول الحمد لله والاعمال
عن الشئى متغير للجزئية فوجب ان يكون تحميد الله تعالى بقولنا الحمد لله فنقول الحمد
المنعم عبارة عن كل فعل شريعته يعلّم المنعم بسبب كونه منعم وذلك الفعل ما ان يكون
القلب وفعل اللسان وفعل الجوارح انتهى قوله والترجمة عن ذلك اى الاعتقاد والاعمال
ان كان المنقول ذكرنا من عبارة الامام فليس فيه كون الحمد للسانى ترجمة عن الاعتقاد
بل مرجع عبده بان فعل اللسان هو ان يذكر كونه موصوفا بصفا الكمال لكن انما اعتبر
لان هذا الذكر انما يكون حمدا اذ كان عن الله فهو سائر فظهر تفرع قوله فالاعتقاد اصل آله
لكن ليطهر وجه تفرع قوله الفروع عمل لا شئ اذ المذكور فى اسانيس الاكون نبيان
عالم الا على انه هو لا يتلزم كونه فرعاً بآلوه وقوله ان الانبان فى نفسه فرعاً للاعتقاد
والترجمة كما بينت الا ان يقال ان الدال فرع الدلوك ان شئ يظهر له كما يظهر له ان فافهم قوله
والايتان يدل عليه من الاعمال كمن افرع للاعتقاد المذكور طاهرا لاختلافه الله حمد المذكور
فلكونها عين ذلك الاعتقاد ومنه شئى وهو موجود فى الاعتقاد واللفظ والادب والاحكام شريعت
على تلك الترجمة لا يرى ان النبى عليه السلام مجرد الاقرار كان حكيم بالاسم وحكيم على يد اعتبره الوصفية
الاعتقاد الترجمة كذا قوله وقبول عنده اى قبول تام كما يكون هو له اذ كان مع العمل يدل عليه قوله
هو الوسيلة الى نيل الجنات قوله ورفع الدرجات عطف لغيره لى لجنات فان وقع لدرجات

بالاعمال ان لم يكن خول الجنة بها بالوعد المصدق في هذا الموضع من قوله عليه السلام
يخل حكم عمل الجنة وقوله عدم من آمن بالله ورسوله واقام الصلوة وصام رمضان حقا
على الله ان يخل الجنة باجر في سبيل الله واقام في ربه التي في الدنيا قوله قال الله تعالى ان
الصلح يرفع الله ما يدينني على ان يرفع مسند العمل والضمير راجع الى الكلام في الكريمة وجوه
وهي ان يكون رفع مسند الكلام الى الله تعالى والملك الضمير للعلل وهو تحقيق في التحقيق فذا
على انظر من قوله علم التوحيد والصدق الى الكلام وهو عباد عن المسائل مع الدلائل العقلية
والنقلية والاعتقادية والراجح يبنى عليه انه لا يقبل الا بالعلم الا لا اعتقادا يعني مرة الكلام
قوله فرغنا ما بنا الى الله مقبول عنده هذا مع قول المصنف وهو نعم وعما من قبول القبول على ان
القبول المفعول وقوله عليه السلام فاذا لم يكن عمل صالح لم يقبل دخوله الجنة كان الحمد تعالى الى الله
وقبول عنده يدل على قبول الحمد والتوفيق ان الحمد وقوله ان ما هو ان يكون له وفروع
نامية مقبولة وعدمه عدمه ان نفس قبوله غير فافهم قوله ان لا يخلص من كان
الى حال في طينة نفسه ما ذكر من كمال الضمان المذكور بالنظر الى الادعاء فلا يرد ان الاعتقاد
يقضي اعتقاد الحق في الحكم قد سبق انه تعالى متعين لتوجه المحامد لا يذهب اليه ثم انه
قوله اشارة الى عظم امر العلم او تعليل المحامد المستغرة بهذا يجعل معنى على منزل سوءه من
منه لانه العلم مكانه النعم كلها فيوجب عظم امر ذلك في هذه كمنه مقصودة في هذا المقام
العجالة عن انظاره لافادة مثلها فكيف تصرف عن انظاره لستيفاد على وهم في الاول
الاعتقاد ان البعث على هذا هو من الحمد عن الله والاعتقاد يصعد المحامد كلها الى الله
فيكون قبل الله ان لا يحب رلا المحامد فعلى هذا الاجابة الى اعتبار الباطنة في خلق المحامد
قوله من الامور الثابتة آية حضها بسميتها وقد شرعنا قبل ما يسميها بسميتها وعبرنا بقربانية اضافته
الاصول في الامور منها الادلة الاربعة فذلك الادلة الادلة الامور الثابتة بجمع لا بغيرها
من شريعتها وانما جعل ضافة الادلة الى شريعتها ضافة الجزاء الى الكل فيكون المراد من شريعتها

11 من شريعتها ما يجمع مع الشريعات ذاتها بل منها ومن ضافة الدليل الى شريعتها
ولذا ينبغي ان يعتبر الادلة الاربعة خارجة عن الشريعة قوله اولتها الكلية اي الكليات
والاجماع والقياس قوله ما يثبت في شريعتها من حيث الذات فهو علم الكلام في ثبوتها
الاربعة وانما العرصة فهي انما يوقف عليها من حيث نهبط الاحكام عنها قوله من علم الذات
والصدق والنبوة انظارا لمرادهم في الصدق لا استغراق فيدل على كون جميع مبانيها
مبنية لاصول شريعتها ومنها اثبات منفعة الكلام وهي فائدة في الامور الثابتة بالادلة السميعة
التي قررها بغيره فيكون كونها مبنية لاصول شريعتها التثنية لانهما والجواب ان المشهور المنبأ
في مقابلته الجمع بالجمع التوزيع فليس المراد ان جميع مبانيها مبنية لاصولها من لانه
ولان جميع الادلة الاربعة اولها لكونها مبنية لاصولها بجمع فصفة الكلام مبنية
لكنها في الجملة وثابت بالاجماع هذا لكن يرد عليه ان سمع والبصر من الصدق وليا مبنية
لشيء من الادلة الا ان يقال انما عند البعض احيان الى العلم من حيث فائدة السمع والبصر
وهو مبنية للكليات المستقرة وقيد بجعل اللام في الصدق للجنس مطلقا لجمعيته وان المراد من
علم الذات الصدق والنبوة هو علم الكلام لا مضافا لاضافي كون علم مبنية لشيء لا يقتضي
يكون جميع مسالكه كذلك بان المراد من الامور الثابتة بجمع الا طريق ثبوتها الا بالجمع
منفعة الكلام مما يمكن بالعقل ايضا لكونه جزءا لكل شيء في ما الادلان فلان منها محامد
على هو خول انظاره منها ومن ان لا يظهر على الثاني وجه خينا قوله علم الذات على علم
الكلام مع كونه احضر وشهد اما الثالث فلان الممكن ان بناءه بالعقل لكونه جزءا هو القرآن المجيد
لا منفعة الكلام مطلقا وايضا هو غير مستلزم لانه لا يلزم من ثبوت القرآن المجيد ثبوت الكلام
فان المستغلة والخاتمة فيقول منفعة الكلام القديم مع ثبوت القرآن عند هم على ان ينقص
بالسمع والبصر لا يندفع به قوله وفروع شريعتها احكامها في هذه الاحكام دخلت في شريعتها
وضافة الفروع الى شريعتها لا يقتضي حروجه عنها بخلاف الاصل معنى الدليل فكل من لا يثبت

حمل على هو مقتضاه وحمل على هو مقتضاه وحمل الإضافات الواردة في كلام على تارة
غير لازم وان كان المضافان متقابلين المضاف اليه احد كالا يخفى فلا حاجة الى حمل الاحكام
على الجزئيات المتعلقة بالاشياء اصل المندرجة تحت مسائل الفقه لا على كليتها لكونها خارجة
عن الشريعة وتخصيص فروع الشريعة بالاحكام الفقهية مع احتمال الشريعة عليها مع
مسائل الكلام كما هو يتبع لفظ الفروع في عرف المشرعة في تلك الاحكام حتى يبادر به
الاطلاق قال المصنف رحمه الله تعالى عن المراد بالحوشي طرف المسائل من الحكم
عليه به وقبل قوة الحوشي كناية عن قوة نفس الفروع التي هي كناية عن كونها لطيفة
معروفة باعتبار اللزوم العادي قيل المراد بها اللطائف الاسوار المودعة في الاحكام لانها
في الارادة والقصد في طرف مسائل قوله وحسب ذلك اي حسم ما ذكر من الامور الثابتة
والادلة الكلية وعلم الذات الصفا وكونه رفق الحق والاحكام الفقهية والعلل الجزئية وهو
قوله اذ بالشريعة نظام الدين الخ في غمرة جليلة المراد منها ههنا ما شاع الله لعباده من
فيتشمل جميع ما ذكر فيكون ايضا نعم قوله وفي هذا الكلام إشارة الى حيث جعل علم الاحكام مستغنيا
لموضوع اصول الفقه وموضوعه اصلا للشريعة والفقه فرعها ولا يخفى في فوقيته المبني على كونه
عليه فوقيته الاصل على الفرع قوله لان معرفة الاحكام الخ ليس للفوقية والدونية الاشارة
برعلية التوقف لا يقف فوقيته المتوقف عليه ودونية المتوقف اذ ربما يتوقف شي منها
في شريعة على آخر هو منها في الحقة لا يقال ان الثاني في فوق الاول بل الظاهر ان توقف
على اصول توقف في الآلة على الآلة اولو لا الفقه لا دون هو نعم تعلم الكلام رباسته مطلقا
واما استدلال العلوم منه فهو بطريق الافاضة منه لا الخدثة والجواب ان اتفاق هذه العلوم
جسات الشرف معلوم لا يعرف احد ما على الاخر لا يتوقف في الاتيان وفيه ما مل قوله بمنزلة
البدل اي بل لا احتمال علم ان الجملة الاولى اذا كانت غير وافية تمام هو المقصود لا فائدة
بايراد ما والمراد منها وكانت فيها بعض تصور وكانت الثانية اولى به من الاولى

الثانية بمنزلة بدل الاشتمال لغيره لصادق المفرد من المسوقين منها ولا كانت الثانية منها
اولى بالنظر الى الغرض المسوق الخ لم هو عظيم امر العلم وجلالة قدره كما لا يخفى لا بالنظر الى ما
مدلول الاول المقصود بالافادة بايراد ما بل بالنظر اليه من حيثها بين ثم فان المقصود
بالاولى ان يبين في الادلة من علم الذات الصفا جعلها مقفلة وبالثانية ان فروع الاحكام
الفقهية بناء على احكام الادلة قال بمنزلة البدل لم يقل نه بدل هو منح ذلك بما لا
من ان يؤمنون بل عن قوله تعالى سواء عليهم واندزهم ام لم تذريهم فان الاول في
وافيته بيان فيه الاسواء وهو بعض ما هو المقصود لا فائدة بايراد اليه قالوا انما نحن في
بدل من قوله تعالى انما حكم ما فيه من الفصور من انما هو المقصود بايراده حيث يغنيهم
فان يكون على الباطل لا ينبغي موافقة المسلمين في بعض الامور مع ان الابدال الخ الخ
ليس البناء على التميز بل لا يكون السابق في حكم السابق وانما لم يجعله مستغنيا لانه
لا يصلح جوابا عن السؤال عن جعل الاصول مهيمنة المبني اذ ليس مدلوله بيان تمسك
الادلة بل بناء الاحكام على الادلة فوا شبه الاحكام الشرعية بقصر قيل ينبغي ان يجعل
استعارة الادلة لاشتمالها على مدلول القصر على به يكون اضافة الفقه الى الاحكام جعل
الادلة اركان الفقه وتذكر الضمير حكمها على انظم مع ان الحكم يكون على احوال موضوع العلم
الذي صنف فيه بخلاف توجيه الشرح قدس سره في الجميع والجواب ان اضافة المشبة الى
شايخ ذابح والكرينج النعمة الجانبة القوي في الامر العظيم وما يتقوى من ملك وجد غيره
واتخذ والمنعته قال تعالى فتولى بركته اي بمن يتقوى بمن جنده فلا يجب ان يكون كونه
واعلا فيه ان سلم فجعل الادلة اركان الاحكام مباينة في لباس الاحكام بها واحتياجها اليها
كانها منها بمنزلة الجزء من الكل في الضمير حكمه ارجع الى الفقه وهو الاحكام اضافة المشبة
به الى المشبة بانية لدخول النص اليه فخص الاحكام ولو اعادة والموضوع للاصول على
المراد لا مع عند المصنف الادلة والاحكام معا فلا يكون في توجيه قدس سره شي على خلاف

انظر واما جعل القصر استعارة لادلة فحينئذ لا قرينة عليه في العبارة وانه لا يظهر وجه الفعل
بالحكام الادلة الاربعه المحكمات ان وجه شبهة خفية في خلاف توجيه سهره في الجمع قوله
من جهة ان اللحن البهايم عن غويل عدد الدين في غدا البهايم ان اللحن الى القصر باس
خارجا من القصر الكف في ذكر وجه شبهة من احد الطرفين في ذلك غير غريز واما لم يذكر غدا البهايم
لان كثير المذكور الوقوع هو عند البهايم **قوله** الذي بني شارع الاحكام عليها اي على الاركان
وشبه الموصول مخدوف هو عليه **قوله** ثم العمل بالقياس على الكتاب متغير برعائل اخرى في علم
الكتاب ثم عتب العمل بالقياس في عطفها بنا وما زاد على تقديم الكتاب في غير الاسلوب
اولا ياء الى الخطا ووجه القيس في مظهر مثبت موجب للعمل لا الاعتقاد بخلاف **قوله**
اذا كانت طبيعة المفهوم منه ومن قوله انما تخرج حيث تخرج بعض الظن ان المراد بتقديم
عند التعارض فينبذ عليه ان الكتاب البنية اذا تعارض ما يبرح ما وجد في جهات الترجيح بل انما
لا الكتاب كخصيصه ان العام لمخصوص من الكتاب في خبر الواحد وقد علمت بتقديمه مطلقا
والجواب ان المراد بتقديم بعض الكتاب في القطع منه عندنا وفي الجملات **قوله** كذلك
الاحكام تشمل على حكم آية التي تشمل على الاحكام المستنظمة من الحكم ثم تدرج في برزخ حكم
مستنبط من آية التوجه الى ان النص والحكم والتمشيد به غير ما يطلق على فهم الكتاب
يصح ان يطلق على الاحكام التامة بها وهو المراد منها هنا والمراد من الاحكام علم من المعلوم
وغير المعلوم فان التامة بها ايضا احكاما لكنها غير معلومة لنا وانه مبني على المباعدة في النص
الاحكام بالادلة وحينئذ البهايم كمرقوله ونص المراد بالتمشيد ما عدا الحكم من المضمرة الظاهر
وبالحكم عند التامة من التمسك في بقرينة مقابلة بالحكم والتمشيد به وجعل خيام الاستنساخ
مضروبة آية لا ينوهم ان هذه الجملة لا دخل لها في قوله جعل اصول شرعية تخرج منع انه عطف على ما هو
بدل منه والنص ان كون التامة وفي كفي في بليتها وهما كذلك اما الاول فظاهر انما
فلان جعل بعض الكتاب كجست البصل الى العقول اصل غير معلوم غيره تعالى بوجع تخيم الكتاب النسي

الذي هو العلم خرا ومنه هذا العلم فيفيد شرفه كذا قيل في ان اللازم ما ذكره كونها مفيدة
لذلك الغرض لكونها اذ في كمال الخفي فالاولى ان يعتبر عطف هذه الحمل على بني مقدا على جمل
بدلا من جعل قوله يمنع من التفكير والوصول الى استعمال سبب الوصول والمراد من المنع النسي
الشرعي لان الانبعاث الفعلي انما يكون لا اذ امر والنسي الشرعية فلا بد من ان يكون متعلقة
اختياريا ونفس الاصول بسبب اختيار في قوله تعالى المراد منه المنع اللغوي فلا حاجة الى التويل
لكنه لا ينافي سببه وفائدة انزاله تبلا الراسخين لما قلنا قوله كذلك العلم الراسخين الى اخره
فالمراد من الجمل سواهم سواء كان لا او جاهلا مطلقا وفي بعض النسخ بدون لفظ الراسخين
فالمراد من الجمل حينئذ ما سوى العلم مطلق **قوله** المصنف حيثما عليه هو الوقوف اللازم على
قوله تعالى لا اله الا الله هي من بيان التبعات في التفسير الرابع ان الله تعالى يقول كجبت لير
ان بيان لمناه اللغوي لا ينوهم ان فيه إشارة الى ان لفظ العنان في عبارة المصنف
مستدرك كذلك تعدية بعين مبني على التاول لان معاني الانفال وفيه شي من المنها على نقد
يعتبر العقيد والمفيد معانيها وقد اعتبر المصنف من حيث انه مفيد فعلى الاول لا يذكر في الكلام
عند الاستعمال فيقيد معانيها معاذي ان في ذكرها فخطا في منعك كثير من المواقع والامانة
يعن فلان المتعدي بنفسه يتعدى بحرف الجر **قوله** وانما عداه لوجعل على حذف المفعول الى
دع الله عبادة الاسرار فيها وكان الكلام مثل دونه في حقه لم يجد قوله وانما عداه
في نفس الفعل لا اصله بان يجعل ادع مجازا عن وضع بعلاقة اللزوم في الجملة وهذا مجاز مرسل
الفعل وسجي في موضع ان الله تعالى قوله او تضمنت قد عرفت سابقا انه لا بد في مثل هذا
التضمن من عتب الفعل المذكور في ظهور التعلق بالاسم لانه القاهر فهو من قبل به يخرج في
عاقبتها فيض من ادع الاسرار جعلها ووقعه والتمسك في القطع الاباد الى هنا ودل على
لا بالنظر الى بعض من بعض لا ينبغي لاحد التصرف فيها واتبع الوصول بها **قوله** واما في غير
متعلق بالاطلاق المستفاد من يتوي اذ انقطع الاعراض لما الزوج على الصلح قال تعالى

اسكن انت وزجك الجنة **قوله** وفي هذا الكلام نوع حرارة يخرج توضحه ان المقادير الاحكام
التي بالنسبة اليها جعلت النصوص لمفوض ومنتهى لها نتائج افكار المجتهد من حيث
اليها ولكي يمتدحها بل لما ينسب الشارع ويسمى بجكا فيقط بخلاف الاحكام الاجتهادية
ويسمى اجتهادية ايضا واستر في ذلك ان المعنى الذي يحصل بالنظر اليه اللفظ الاتم من النص
وعينه مدار فهمه انما هو العلم بالغة ومغا التكريك بدل للمراي الفكر في اللغة والخطا فيه انما
يقع للجهل بالغة ومعاني التكريك للخطا في الفكر والخطا فيه يمنع شرعا لا يقع بخلاف الخطا
في الاحكام الاجتهادية ولعل لاشارة الى هذا قال الحكم الحق اي ثابت بحسب ماله وعنده
المظهر ان كان المراد من العرفين معاني المفوض ففي اضافة الى الافكار حرارة وان كان
الافكار في اضافة المنفعة اليه الجواب ان المراد منه هي النتائج والنصوص كل انها منتهى
لمعانيها كذا كذا منتهى لها اذ هي بطريقها مثل ظهور العروس على المنفعة فان المجتهد بين
في النصوص معانيها فيطلعون على معاني اي على الاحكام ودقائق غير كما فهمت
من قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح قريب لسان الله تعالى يخرج خروج احكاما ودقائق
بل وجه شبهة جديده ان العروس كاي فرعها غيرا ويظهر على المنفعة كجبر ومنه مخفي
لا جها من الجبا كذا كذا نتائج الافكار يظهر عليها كجبر وجد بخلاف معانيها فانه طار
عليها بنفسها الى المراد منه هي معانيها لكنها صنعت الى الافكار لانها من حيث الامور
عليها واستخراج الاحكام نتائج الافكار وان كانت من حيث الذات احكام الملك الحق
المبين بوجه ما نقل عنه ومقاصد المفوض معانيها ليست نتائج الافكار من حيث
هذا المفهوم هذا فان لنا طرين ههنا كذا ما غير مضبوط **قوله** وخطا به المفوض
يتعرض المصنف رحمه الله لكون الاول نسب فان المراد منه كاشف مجلات الكتب
من كذا **قوله** تعالى من عطف الى من على العام الخ ويكون ان فيكون صميم خطا به
الى الله تعالى كالفائز السابقة ويكون المراد منه مبين المجل من الكتب فيكون كذا

كلامين المبين المذكور في غير قوله صلى الله عليه وآله السبب العرفي السمع ولا اختيار
من قواع الاحكام الطويل من المعطوفين في الاختصاص اولى ان صح **قوله** مرفوع الالبو
ومنصوص لا يفيض لانه الى عدم نسخ الاجماع اكل ان المراد منه القطع فعلى من يثبت
طروا على من يثبت الاسلام فانه يجوز نسخ للاجماع القطع فكانه مبني على المنزلة وكذا
اذا اراد عدم من القطع والنظمي **قوله** ما يوقى لدرجته فبعضه بمعنى ما يتوسل الى شيء والمراد
به ههنا ما يتوسل اليه نوع من علم الاحكام الشرعية ودين الاسلام وغير ذلك من المطا
والعبادات الام الاستغراق اعني من كذا المضاف اليه جمعا او المراد بالدرجته القوية **قوله**
سعد وسعد جده اي علمه بمنه ومن الجنة **قوله** لما رايت من الرواية القليلة **قوله** مقبلين
على جيل الاستغارة البقية **قوله** ومن كرت الرمح آه فيه اشارت الى ان صعوبة فهم معاني
ليس لجهل بالعلم لا لفاطر بل جزالة تلك الافكار والاطاعة ملك المعالاة بل على ان المركز
عزراشي في الارض بحيث لا يكون فيعطى والاستورا **قوله** والنكتة اللطيفة المنقحة في الق
موسى النكتة النقطه فعلى هذا الاقرب من يقال انها نقلت الى اللطيفة المنقحة لعلنا و
فيها كالنقطه **قوله** مؤخر العين كمن يلى الصنع ومقدما كمن يلى الان **قوله**
في لبة لب الخ فليها والخالص من كل شيء **قوله** والكلام لا يخلو عن تعريض ما قيل في الكلام
لغيره كالنصر في فوجه التحقيق فلما ان جفارت بالنظر بالنظر اليه لغيره لا بالنظر الى عبده
من العبارة يعني ان هذا التعريف حقير لا يعجا به لعدم مبالاة الشارع به لكن اذ قدس سر
اعتبر المعوض وجود الزوايد والاثبات الخالق جهة الخذف والتعظيم والحل المطلقة
التعريف الى هذا الجيد عن العبارة اذا ارادة التفتيح وما عطف انما يتلزم وجودها مطلقة
لا واجبة الازالة فانها كثيرا ما يكون في مرتبة لا يلتفت اليها لوصول المقصود كما اشار اليه
قدس سره بقوله لا يلتفت اليه الشارع وقد يجاب بان التنوين للتعظيم وكلمة ما زائدة
وهو ليس شيء لانه بعد علمه لا يناسب له قدس سره لا يخ فان المناسب ان يقول

وفي الكلام تعريف كمال الخفي قوله وفي التفسير ما عدم من قبل الملامم معنى ان الامام ما راعاه
بجواز المصنف في راعى وان وقع بعض تعسفا في بعض من ادخله الاسم ضرورة فانه قد حصل
من انه اراد عدم تدخلها ولو بالاعتبار فهو متحقق في اصول الامام وان اراد بالذات فليس
تعسفا المصنف كذلك قوله مورد افيدي في ذلك المتصفح الموصوف يعني كتابي مراد
الزبدة في ذلك الكتاب فيجد زمان حال عاملة انما فيه انما في قوله المصنف لئلا يتوهم انه راجع الى
فخر الاسلام كالتصاير السابقة وانما اعتبر المرجع الموصوف بما بان ايراد الزبدة من احوال الترتيب
عن التفتيح وانما له تبع لانه الذي كان ملحقا بغيره فغلبت ولذا اوردته بطريق التيقيد عبارة
الحال لم يقل ردت فيه زبدة كالباقى اعتبارا للاوصاف في مرجع التفسير فممكن ان لم يكن مراد
لم يفسر ضمير سيدته تعسفا تركه على هو انظر من جوعه الى اصول فخر الاسلام كما يقتضيه السابق
ليلا يلزم الصرف صارت وليفتت التبينه على ان اصول فخر الاسلام كان غير موصوف مفهوم على
فوائد المعقول فانته المصنف وتسم ايضا ارادة التبيين انما يصلح لنبهته الى اصول فخر الاسلام وال
قلت به موصوف المعنى لارادة تاسيسه كجواز ايراد الزبدة في التفسير الموصوف فانه الجواز
الكل في ذلك قال يعني كتابه هو لا يصلح لانه لا يثبت له كتابا فندبر وما قبل من الترتيب الى ان الزبدة
لا يحتاج الى تاسيسه بل هو موصوف في حد ذاته بعيدا عما لا يخفى قوله لانه لا يلزم ان يكون له كتابا
الى يلزم بالنظر الى انه مفهوم ان كان بالنظر الى حقيقة كلام الله لازما على راي الجمهور فقلت
يفهم منه انه على تقدير لزوم كونه بالبلغة يصلح كونه تفسير له وليس كذلك في الاعجاز منقصة الكلام
وتكون المعنى مودى بطريق ابلغ منقصة المعنى فكيف يفسر صدها بالآخر فقلت ان قوله يودى على
المعلوم ضمير راجع الى الاحكام فيكون منقصة الاعجاز يصلح حمله عليه على منقصة الجمهور المراد
تكون الكلام بحيث يودى معناه في نظير تعريفه لانه بالفهم وهذا اندفع ما قبل من انه
تقدير تحقق اللزوم يكون تلك اذ دية طريق الاعجاز وطريق شئ لا يحل عليه التفسير يجب ان
يحل على المفسر قوله بحيث لا يكون معناه في اي مكانا وقوعا لاذاتيا اذ لا يكون في الامكان

الامكان الذي لا يرى ان الغالبين يعرفونه منهم من قال ان الله تعظمهم عن معارضته وقد
رغم عليها باقية مع انه ايضا معترف بتحقق الاعجاز في كلام الله بهذا المعنى والعلم بان هذا
الامكان انما يحصل بالتقر من ان المعجزة في كل ما يكون من جنس يغيب عليه باله يتبعون
فيما غاية المقصود يتبعون في ذلك الجنس على الملائكة يمكن للبشر ان يصل اليه حتى اذا
شاهدوا ما هو خارج عن هذه الصناعة علموا انه من عند الله خارج عن طوق البشر غير
الوقوف عنه الى يوم القيمة كالحرفي ما موسى عليه السلام والطب في زمان عيسى عليه السلام
والبلغة في زمان محمد عليه السلام حتى علقوا الفصايد البيع بابا كجدة تحديا لمعارضا
قوله وقيل بسلوب الغريب هو شتمه على ارباب السور وبعضه غير ما وادوا وادوا
التي هي بمنزلة الاسجاع في كلامهم فان ه الا مورا المذكور وقعت في القرآن على وجه لم يجد
كلامهم وكانوا خارجين قوله وقيل يعرف الله الخ يعني ان العرب كانوا فادرس على معارضة
لكن الله تعظمهم عنها بالبلغة القدرة فان معارضة يحتاج الى علوم يقدر بها عليها
ولا تلك العلوم حاصلة لها لكن سلبها القدرة عنهم فلم تقم لهم قدرة عليها كما هو من سلبها
من الشبهة اذ مع بقا القدرة عليها بان صرف وعيهم اليها مع كونهم محبوسين عليها كما هو
من سلبها من سلبها من النظام من المتعسلة قوله فيها اعتبارا لانه يشترط في اعجاز الكلام كونه في
اي شئ شرط في تحقق اعجاز كلام الله في مفهومه كما هو راي الجمهور فلا ينافي الامر من ان
الاعجاز لا يلزم ان يكون بالبلغة قوله فلهذا قال الخ قبل انما لم يقل ان يشبه الاعجاز باناء
نعتين في شئ مطلوب السحر نبوت الحيف اثبت لكل منهما ما هو من خواص المنسبة به واللام
للاناء عادة عروة واحدة وللتوب هو المستعدة لانه خلاف الواقع اذ كثيرا ما يكون
لاناء عروتان اكثر من شئ فيه ان اراد بالكثره ما يقال لو حدة فلا ينفذ وان اراد ان
القلة ممنوعة قوله كليت في بعض النسخ بالباء الموحدة له معان لينا سبب الا فليس في
موس من ان الكليته السيرة هو ما يقدر من الجلد يعني والحرم وفي بعضها بالياء المشنة لانه

وله معان ايضا لا يناسبها الا ما قيل في الهند ب الكليته دستة كمان فيكون المراد منها مطلقه
قوله وهي قوى لذا قال في العروة متمسكا وهو الاخذ بالقوة وفي الهند ب وهو الغلق في
الجملة قوله للاخذة وهي العود والرقية او حرة تؤخذ بها النبال **قوله** كان يتفرع الى
السحر المراد ما قال في سره في شرح الكشاف من انه مراد منه النفوس المنية لا افعال او قول
بترتيب امور خارقة للعادة فلا يرد ما قيل من ان السحر بالمعنى السابق متحقق في كل ما فلا وجه
للقوله **قوله** الاول ان كون الخ لغيره انك قد تحققت ان ذكره رخصه رحمه الله ليس
المفهوم الاعجاز بل هو طريق حقيقة عند الجمهور فكون ابلغ من جمع غداه يكون منزها لتحقيق
عجزه كما فيا فيه عند سم القبة كما لا يخفى فيجوز ان يريد من عدم الطريق المحققة المبيحة لا يكون
كافيا وان اريد عدم منها لا يكون شرطا فانهم قد زل فيه اقدام الفاعل **قوله** غير كاف
في الاعجاز اى كونه ابلغ من الطريق المحققة الموجودة غير كاف في تحقيق الاعجاز لان
الوجد في الطريق المقدره ما يعارضه فيمكن ان يحضر فلا يتحقق العجز عن المعارضة وفي
الاعجاز لا بد فيه من تحقيقه بل هو غير مشروط ايضا لان كل مقدار سورة من القرآن
مبغض فان قلت لا نسلم كونه غير كاف لان كونه ابلغ من الموجودة ينبغي في احوال تحقق ما يصح
في المقدره بناء على انه من ان مخرجه كل شئ فيما يناسب فيه فوجه حيث لا يتصور المرتبة
كما مر اننا قلنا فلا يكون كونه ابلغ من المحققة شرطا كما فيا بذاته بل بالنظر الى ما هو لازم له
سلطة امر خارج وهو كونه ابلغ من الجليل فيكون هو شرطا وهو ان الشئ في قوله ابلغ من كل
ما هو غير كلام الله ومقدار الحقيقة وطرق العلم به ذكرنا في تعريف الاعجاز والذوق السليم قوله
ان الاعجاز سوار كان الخ اى طريق الاعجاز على حد من انصاف الى الكلام السابق في تقديره
ووجهه لا في الاعجاز **قوله** الكتاب بترتيب الخ اى مقصود الكتاب بالخطبة ايضا منه واما قول
المصنف رحمه الله فيما بعد فتضع الكتاب بترتيب من غير مقصود لعن من الكتاب قوله على
لا بد في خلق كلمة على الترتيب من اثنين معنى الاشتمال والخصر او جعل ولا يصح تعليقها

تعليقها بالمعنى اللغوي في اشتمال العلوم ترتيبا في جعله في مرتبة الان يقال تعلقت بما فيه
من معنى الاستقرار في الترتيب الترتيب ليس بمرتبة بل هو ترتيب الارتفاع من حيث
كذا والترتيب على استوار وانتصاب الخى يكون المراد من المقدمه والعقبتين ترتيبا
فالمرتب الكتاب بمرتبة مستوا جزاء على هذه المراتب لا بالمعنى الاصطلاحي هو ما هو
الدليل المذكور انما يدل على اشتماله على هذه الاجزاء لا على معنى في هذه المراتب استوارا عليها
والخفى في المقدمة ما هو من المقدمة الجيش من قسم بمعنى قدم يقال مقدمته العلم لا يكون
عليه سائلا ولا يفيد فيها البصيرة ويعين على الشروع فيها كقوله حده وغايته وموضوعه
ومقدمته الكتاب بترتيب من كلامه من حيث ما المقصود ولا ارتباطا له بها وانما يقع بهما
والظاهر ان المراد منها هو الثاني في قوله لان المذكور فيه المراد منه لا الفاظ لان الدليل
في هذا الكتاب هو عبارة عن الفاظ ومن قوله ابلغ من صفات العلم ما وال على هو
مقاصد واجرى حكم المعنى على لفظه وهو كثر شائع وكذا قوله اما ان يكون البحث فيه
بل المراد من طرفه فيه في قوله البحث فيه طرفية اللفظ لا المعنى فلا شك ان حصل المذكور
فيه على المعنى ليكون من صفات العلم على حقيقة قلب ان يريد من الكتاب مدلول لا الفاظ من
المقدمة العلم لا الكتاب ومن العتقين لولها ومن البحث فيه طرفية الكل للجزء لم يبعد
يفهم انحصار اجزاء الكتاب الى الفاظ بالانضمام **قوله** الثاني في المقدمة ان كان ارتباطا
لمقصود وادلوله ما يفيد البصيرة والافهوشا عن الاعتبارات وان كان منه بعد فانه قد
ينال **قوله** اذ لا بحث الخ فلا يقال في كتاب الغن على غير ما وذلك لان ههنا علم متوسط
بين الاحكام والتهن في الانبساط فلا بد ان يوافق اجوابها وبالنسبة من تلك الحاشية
المقصود في احوال الادلة والاحكام قطع وحذف المذكور في المقصود وغيره تعالى ومعنى قوله
مرتبة كذا اى في استوار فليعلم بوجهه غير هذه فعوله لان المذكور فيه الخ بيان لوجه الترتيب
ليقل الانتشال وسهلا لا يتقرر وبيان لم يستعمل جعل الكتاب في هذه الاجزاء غير ما

استفاد من قوله الكتاب مرتبة على كذا فافهم قوله وهو من رتب ما في الترتيب والاجتهاد
ركن القياس من رتب بها ومناسبة الاجتهاد ظاهر واما الترتيب فهو وان كان يقع في جميع
الادلة لكن اكثره في الاقضية مع ان المخرج هو المجتهد الفاضل قوله وسوف ان يفسر
المتسبين على ما فيها قوله والمقدمة مسوقة الى قوة قولنا تعريف العلم وتحقيق الموضوع
مما توقف عليه المقصود ويعين فيه وبغير البصر لا نفكر من كون المقدمة كذلك فصح
استدلال عليه بقوله لان من حق الختم على هذا الكلام يدل على ان المراد مقدمة العلم ان
يقال معناه ان الكلام المرتبط بالمقصود والمقدم اما مسوق لهما ويضم مع مقصد الدليل
الدال عليها مرتباً بالمقصود واما قال مسوقة اذ الغاية ايضاً مذكورة لكن لا يتصل من المعنى
اللبقى قوله لان من حق الطالب اي لا ينبغي له ان يعين على تحقيق مراده ان لم يكن له
اللزوم والوجوب ايضا اذا كانت اكثر من متناهية لقصور كل واحد ممكن غاية ما يعتبره ايضا
ان لا يكون منها ما يقيد بالقيود ويعين على ما لا يتحقق بدونها فاقبل من ان تكون موضوعها من تلك المعاني
الى موضوعها من جهة اخرى فيخرج في فوات المطلوب وتضييع العلم ودفعه عن عقبات لا بد من ذلك ولا بد من
من ان المراد من المقدمة يعين بغيره لا يتحقق بدونها فاقبل من ان المقصد بقا الغاية
ايضا من المبادئ لا رتبة للفعل الاختياري كقصور المطلوب والطالب ان يكون على المقصود فقط لان
الارادة تمنع تحقق الاختياري وهذا التصور المذكور منها ليس كذلك وان كان تحقيق التصور الذي
المتبادر في ذهنه كما اذا لم يكن لقصور اكثر من الابدان كذا فاقبل من ان المطلوب كل واحد من تلك
يتصوره بصورة مخصوصة فغنى الطلب ليس كذا مطلوب بل فبراد منه واما ان الغرض ان في المقدمة
جهة واحدة للعلم تميز بها الطالب التميز في نفسه هو تعريف الموضوع لا غير بما دلل ان تميزه وبتمايزه
الجزء اما الغاية والموضوع فانما يحصل الاستبانة عنهما عند الاستبانة انما لا يفتقر الى العلم
فيكون تعريفنا فافهم فانه قد مر من سيرة تفكيك عن كثير من الشبهات في اكثره ان المطلوب جهة واحدة
ان تلك الجهة شاملة لها بحيث لا يشهد منها شيء من تلك الكثرة ولا يشترك فيها شيء من غير ما انما قال

لكثرة اذ الواحد لا بد من تصور كذلك انما قال المطلوب جهة واحدة اذ الكثرة التي كثر فيها
كل واحد منها قوله لبيان من غير المقصود الاشتغال بغيره اذ التصور بما يعبرنا بان يقع
طلبها من حيث انها جرد الى المفهوم وبما هو حاض من علمها اذ الم تصور بان يثبت بتجليل طلبه وتصور
كل واحد منها بخصوصه فعند عليه ان كانت غير متناهية وتضمن ان لم يكن كذلك فنشك في ان يلزم على بعض
الشوق لظهوره واما فادعني ابي سلم الله فانه في حوزته على السطوح لزوم فوات المقصود على جميع
الشقوق حيث قال انه ان لم يعرفها بتلك الجهة فاما ان يعرفها اصلاً فلا يكون طلبها والكل
في الطالب التي هي دل التحصيل ويعرفها لا من جهة الوحدة بل من حيث الكثرة فلا بد من معرفة
كل واحد من تلك بوجه قبل الشروع في تحصيل من يضيح وقته في معرفة تلك الوجوه ويقوت
عنه كتحصيل تلك الكثرة او يعرفها لا من جهة مساوية بل جهة علم في ان يحصل بها الا انه قد
الى فرد آخر من تلك العلم فحينئذ يضيح وقته فيما لا يعينه هو الفرد الآخر ويقوت ما يعينه على
حصول يعرفها بجهة اخرى فوات عنه بعض ما يعينه ويضيح وقته بقدر ما يحصل من ان يحصل
فافهم فانه في ذلك فافهم انما نظرين انتهى لا يخفى عليك ان يكون ان بعض الكثرة بتلك
غير بدوي مشترك في جميع المقصود فلا بد ان لا من كل الحفا اذ يجوز ان يكون ان بعض
الكثرة بتلك الجهة بسبب قوله وكل علم فهو كثرة قال الفاضل قد دخل الفاضل خبر كل من كان
مضاهي في غيره موصوف كل من كل من فله درهم مضاهي ككلمات الشرطي لا بهام وقد جعل الكثرة
التي اضيفت اليها كل منها موصوفة بالفعل اي كل علم يعبر واحد او فرد بالتدوين والتعليم
فيكون مثل كل من ياتي في فله درهم هذا على سبب ظهوره والاعراض كوزن يادنها في خبر المسئلة
مطلقاً قوله بتعريف الذي سواد كان التعريف ما خذوا بالمتبينة الى موضوعه وغاية او غيرهما
الذي يمتنا في نفسه اي في حد ذاته وليس معناه ان يمتنا بما هو ذاتي له دخل فيه كما هو وهم لم
يعتبر الرجوع المحمولات الى بعضها كالموضوع فيكون جهة لا يمتنازه لانها صفة مطلوبة
لذوات الموضوعات كذا قال السيد النبش فحينئذ على شرح المختصر فلا بد ان العلم الذي لا

موضوعات كذا قال السيد السند في حاشيته على شرح المختصر فلان العلم الذي يكون موضوع
الفن مع موضوع مسائله اصلا بل في حده وجزءه ونوعه عرضة للتمييز بالموضوع بحسب النسب
والا فلا مبنيا بالغاية ايضا ذاتي فان المقصود من المحصول استيثار الغاية فافهم قوله
لست شئت بما حوزنا ظهر لك نفعه هذا على تقدم اذ قد عرفت ان التمييز عند الطالب هو
بالتعريف لا بعينه فنشوق اليه فقط فان قلت ان السالك الى مع حين نشوقه ان يذكر التعريف
مكانه الكلام ويترك هو قلت ان كلف التعريف المطلوب كما انه وهو المعنى بزم ذكره
بدون ان يتم وتوضح به ذكر المعنى ايضا في مما يتم وتوضح به المعنى اللغوي وان كثر ما يتم فربما
يتبين الطالب المقصود وتحصيل مراده بالغ وجه فاستغنى عن السؤال قوله هذا الذي
اذكره كان ينبغي ان يكون اصول الفقه هذا لان السمع يعرف لمحدود بعينه واسم لا يميز
النشأ بما اشير ولذا قيل الصور ما وده لفقه في حيث السقط نحو من حيز الفقه ما وده لكنه قد
ما هو عبارة عن المنشوق اليه قوله فله لكل اعتبارا في الصمير ارجع الى اصول الفقه لكن المراد
اللفظ وبالصمير لكونه اقل قدس شرف في شرح الشيخ للمختصر وهذا بناء على ان التعريفات
اللاغية للمفهوم ما عنده قدس سره فان التعريف اللفظي من المطالب التصورية وسجي
تحقيقه على ما ينبغي قوله بمنزلة البسيط من المركب اي منزلة من الاضافي متبلس
البسيط من المركب بها جوهريين كل واحد هو التقدم معنى ان منزلة التقدم كما ان منزلة
البسيط ذلك لانها اعتبارا ان شيئا واحد باحد جال لا يدل جزو لفظ على جزو معناه بخلاف
الاخر ورتبة الاول التقدم ولو في مركب لم يبرر عليه ان البسيط بمعنى ما لا يدل جزو
لفظ على جزو معناه غير معروف مع انه يمكن ان يقال انه لا اصل من حيث الدلالة بخلاف
الاضافي والبسيط ما لا جزو له ولو من جهة وبما حوزنا اندفع ان كل لا جزو له تقدم
ما له جزو بل اذا كان جزو لالة جزو وهما ليس كذلك قوله والى ان الفقه نوح اى قوله
والصمير قوله فان قدم تفسير راجع الى لفظ قوله يمكن ذكره في اللفظ اى على الوجه المتعارف

المستعارف في التعريفات والا فقد ذكر في التعريف لفظ ثم يفسره بقوله ولا حيتج الى حده
اى ان لم يقدم تفسيره فيقيم الاضافي بل يقدم المعنى اجتنابا الى ايراد تفسيره في اللفظ التقييد
فقط اذ هو الاضافي المعنى اللغوي فان واد مفسر ايضا كان يراى هو مستغنى عن ايراد
بدون التفسير فان لم يفسر فما بعد في التفسير محمول اذ ان مفسر كان خلاف هو مستغنى في التعريفات
قوله وتارة في الاضافي اذ لا يكفي ذكره في اللفظ بهنالك لانه لا يدل الا على ان مجموع هذا
اللفظ معناه هذا ابتداء فلا يعلم منه ان لفقه معناه اى جزو من جزو المعنى قوله ولا كان
اصول الفقه عند قصد المعنى الاضافي جمعا اخره لا بد في الكلام من كلف لا يفهم منه
اى المعروف نفسه جمع عند قصد المعنى الاضافي ومفرد عند قصد المعنى اللغوي وليس كذلك الجمع كما
هو جزو منه والمفرد ما لا يثبت في وجهه كذا في الصمير تائيد كلف في بعض النسخ مركبا بدل جمعا
وهو صحيح بلا كلف ومعناه ان اصول الفقه عند قصد المعنى الاضافي مركب اثنان ولفظ
اليه الاضافة فلذا قال في غيرهما بانه ثلث الصمير قد جعل الحقيقة على اى هو عند قوله وقال فان
لغزوه باعتبار انه لقب علم مخصوص نال لم يورد لانه كذا في الصمير قول المصنف رحمه الله تعالى
انه لقب علم مخصوص مع انه ترتيبين للعبارة التي فيها التائيد لاحتمال ان يكون
التمثيل فيه باعتبار الجزو وللقب العلم ليشعر بحد او ذوم سواء كان مفردا بالجام او لا
والفرق بينه وبين الكنية انه يحدح المقابلة ويديم معناه وسي عظيم الكنى لعدم تميز
بالاسم لا بمعناه فاقولوا بجزو مثلا كنية ولقب بشارين كذا في الرضى المشهور ان العلم
بالجام او لا او كنية والثاني انما يحدح او ذوم فلفظ الاضافي واما اشعاره بذلك فباعتبار
معناه الاصلى لانه قد يعقد تبعيا بالبنية الى اللفظ ما بالبنية الى كونه لفظا فالمقصود هو
قوله واصل الفقه علم اى علم جنس فان علم اصول الفقه على تناسلها افراد متعدده اذ القايم منه بجزو
غير قايم بجزو شخصه وان ائخذ معلوما بها فالوضع لضعف طائفة من سائل ايايها بل
حق الافكار ما يجبرها وعين اللفظ بهذه السلاطة الاجالية بازاء جميع الخصوصيات وفقه

وما قيل من انه علم شخصه فليس بشي لان المسح خيلد ان كان النفس الفعول مع قطع النظر
عن الغياض لم يكن شخصيا وان اعتبر قياها بالبدن يلزم ان يكون غيره فاما لا لان يعتبر
عائنا والوضع له خاصا وسما في تعريفه لكتا يتحقق من شئ يظهر كحقيقة الحال منها
قوله لان التعريف المركب اي من حيث انه مركب كحتاج الى تعريف مفردة من حيث انها مفردة
له مثلا لا بد في معرفة البيت من معرفة الارض الجدار واستف من حيث يصح تأليف البيت منها
لان حيث انها جوارها لو ارض من بيت او حاذية فكذا الك لا بد في معرفة المركب اضافي ههنا من
كل من جزئية من حيث الاضافة وهو بمعرفة مدلوليها من غير كونها مثلا لابلور باعيا او غير ذلك
قوله ويحتاج الى تعريف الاضافة ايضا الخ وكذلك الى تعريف الجمعية للمضامين لانه بمنزلة اجزاء
الصورى وحقيقة هذه البنية مبينة في النحو وتفصيل معناها واختلافها بحسب اضافة وبدونها
يجي في الكتاب **قوله** بمنزلة اجزاء الصورى الخ قال بمنزلة لان الاضافة ليست من اجسام
اللفظ فالمركب من اللفظ وغيره كيف يكون لفظا لانه لا يكون الا في الاجسام لا
كلامهم في بحث العلة والمعلول بل على ان اجزاء الصورى بالشيء باللفظ مطلقا **قوله** للعلم
بأن معنى اضافة الشئ الخ يعني ان كلهم متفقون على انها مفيدة للاختصاص حقيقة او
كضافة الدليل المشترك بين المدلولين قد علم هذا من اللغة وبالمنها نقل لنبذ دورها
مع استنها رما في ذلك بخلاف المضامين فلا بد ان معنى المضامين ليس اخصا من
بل خفا وديا يستدعي كونها اخصا والمراد من الشئ دل على شئ باعنا رصفه لسواء
فايما بنفسه كافي مكتوب يد او غيره نحو مضمرة زيد والمراد من الاضافة الاضافة المعنوية
فاضافة الصفا الى معمولاتها خارجة عنها فانها لا يقيد لا تخفيفا واما اذا لم يكن فيها
نحو مصلح مصر **قوله** نعم الله خالق كل شئ لان الاسم الفاعل بمعنى الاصل لا يعمل
ومضروب عمود دخله فيها قطعاً واما اضافة ما ليس كك نحو دار زيد وعلم زيد و
زيد ودق النوبت الاختصاص ايضا لكن لا اعتبار مفهوم النص بل مطلقا فان ازيد

زيد وعلم زيد مثلا يفيد اختصاصا الكمية والسكنى في القيام او التعلق بالجملة
المشتق واما في معناه كالاصل والفرع يفيد الاختصاص باعتبار مدلوله التضمني وليس كذلك
مدلوله التزامي ما ذكره ابن الحاجب من ان وضع الاضافة المعنوية على ان يفيد ان
النص والنص اليه خصوصية لبيت بعينه فمادل عليه لفظ النص فالمراد به الدلالة
ولوا تزامنا فلا بد ان يدل على ان الاضافة ما ليس مشتق قد يفيد اختصاصا بالمصدا
مادل عليه لفظ الاضافة المعنوية كما يتحقق المشتق يتحقق في غيره بل هو اولى كذا
ينبغي ان يفهم ويتضح المرام **قوله** من حيث انه مبني لم يستند اليه بهذا القيد ان دفع الامر
بان قال ههنا يفتي اختصاصا لادله بالفتق مع انه قدس سره قد صرح في قوله اصول
الشيء انها لم يعم الفتق وغيره **قوله** فالاصول جمع اصل علم ان المضامين اذا احتاجا الى تعريف
فان ردت تعريفها من حيث الاضافة فتعريفها اليه والى التقدم وان اردت من حيث
ذاتها فتعريفها المتقدمة في الذكر لكن لا كان ههنا تعريفها من حيث الاضافة
متى انبوعفها من حيث الذات اذا اضممت ههنا من حيث لدلول قدم تعريف النص
لتقدمه في الذكر **قوله** ثم نقل الاصل الى هذا العرف الى ما اخبرنا المراد منه العرف العام
او قد صرح قدس سره في حوزته على شرح المحقق ان به معا بطلان الاصل في اصطلاح
والاصوليين عليها ومن معانيه المستحب والمقبول عليه من سنده هذه المعاني بالفتق
ظاهرة **قوله** قدس سره وهو صاحب التحقيق الى ان المراد به جميع ههنا الدليل وقرينة الا
ضافة الى العلم دلت على تعيين المراد **قوله** النقل خلاف الاصل لانه يحتاج الى وضع
ثم تجاوزه عنه ونحوه والاصل منها فاللفظ اذا ادر بين كونه منقولاً وغيره كان الجدل
عدم النقل الى ان يقرر في موضعه ههنا كذلك العبارة بجملة المعنيين لان قول المصنف
رحمة الله وهو ترتيب العلم على دليله ان جعل تغيير الانباء العفا معناه انه خلاف الاصل
مذهب ائمة نقل ان الاصل منقول الى الدليل مرق معناه الغوى على الدليل بخلاف الاصل

اول

يد

والفائدة الكلية وان جعل مثلاً مغناه ان لا ينفك الاصل فلم يقل ان منقول الى شيء من هذه
لصدق مغناه للغوي على كل منها قوله يعلم ان لا يتبادر منها معنى اى اصل منها منقول في
المتن العقلي لا انه مراد منه ان كذا العام وادراكه الى خاص فيكون مجازاً قوله ولا معنى مستند العلم
ومتبادر الا دليله اى بحسب ما يتبادر في العرف لا يرد ان العلم يستند الى الاحتكاك والترحيل ايضا
وانما اراد قدس سره هذا التفسير المصنف حتمه استدلالاً لاصول لا دلالة فيها على الاول وان تبرك على
عمومه لتبديل مباحثه لا دلالة والاحتكاك والترحيل لا يشتركان في تبادر الفقه عليها كما في العفدي
والاصل في الكلام مستفاد من الاحكام حيث قال في اصول الفقه سى دلالة الفقه وبيانها على الاحكام
التي هي وكيفية حال المستدس في الجملة وكذا في المحصول حيث قال فيه سى مجموع طرق الفقه على سبيل
الاجمال وكيفية الاستدلال وكيفية حال المستدس بالاجمال فاما في العلم بالخصوص فنقول قدس سره
في حاشيته على العفدي اى على مقتضى المصنف اى علم الاصول على صيرورتها بالاعتناء علماء الحق الاول
اذ على الثاني يلزم انتقال الكلام على تقدير عدده فافهم قوله وادراكه ما هو المعبر في الحق في حاله
ان يكون مستنداً وانتمزع الاتباد محسوساً كالوضع في تبادر السقف على الجدار قوله والحق في
ترتب الى الخ لا كانت الظاهر من عبارة المصنف ان لا يتبادر في الحس العقلي وان ترتب
الحكم على التبدل في العقول فيكون خروج بعض الافاق من العتمة في الخ الى التبين بل هو
مثال لقوله وهو ترتيب الخ ما دل مغناه ان لا يتبادر العقل في اصول الفقه هو ترتيب الحكم في الخ
افراد اخر والا فترد ان تبادر الفكر على مادة خارج من الخ انفس كما سيجي على ظاهر عبارته
لا بعد التاويل بل يمكن ان يحاط عن الاشكال ان قوله هو ترتيب الحكم الخ محمول على الظاهر في
لا يتبادر العقول والابتداء له اقسام سوى الحس العقلي فلذا قال لا يتبادر مثلاً لا المنهج في
لهذين العتمين فقط لان عرض المصنف حتمه الله بيان صدق تعريفه من هو تبادر عليه
على الذي في اصول الفقه ونفى اختصاص بالحس اذ من الاختصاص لا يصدق عليه شمول للعقل
يكفي فيه فافهم قوله والاحكام الجزئية على القواعد الكلية من حيث انها قواعد كلية منطبقة

منطبقة عليها لا يرد ان تبادر الحكم على العقل اى في ذلك الاحكام الجزئية بلضم الضم
اسمها لاصول قوله واما على علمها المراد سوى العقل فثمة وحكامها والعقل الخارجية
معلوم ان تبادر الحكم العقل ما يتبادر بها مجرد الخ الاول اى في الاتبادر العقلي والاشياء خارجة
سواء جعل قوله وهو ترتيب الخ نفساً او مثلاً قوله والافعال على المصادر جعل من الاتبادر
من الحس اى تبادر الخ على الحقيقة من حيث يكون هو ايضا داخل في جعلها منها وليس في
العقل فالتوفيق ان كلامه هذا ناظر الى الجواب الثاني وهو قوله وادراكه ما هو المعبر في العرف
وان المراد من الافعال المصادر ومنها معانيها فان الاول منفردة عن الثانية باعتبار
منها وكذا من الجازم والحقيقة المعنى الجازم الحقيقة واما في جعلها شائع لا سيجي ولا يخفى
عليك ان من اصرف العبارة من الظاهر ما قوله لا هيتة اما ان يكون الخ لا كان تحقيق المعنى
الحقيقي والا يسمى موقوفاً على تحقيق الماهية شرع فيه وحال ان الماهية اما ان يكون لها تحقق
وثبوت في نفسها مع قطع النظر عن اعتبار العقل اى يكون موجودة بوجوده على شكل اعتبار
الثابتة بالنفس كالعلم في حقيقة اوليت كذا بل هي كائنة بحسب اعتبار العقل فيكون اعتبار
وهي اما بان تميزها العقل من امور موجودة في الخارج كالوجوب لا مكان الاستدلال
وسائر الامور الا اصطلاحية فانها مفهومة ما تميزها العقل من الموجودات الغينية وليس لها
وجود حقيقي معني ثبوتها في النفس الامر ومطابقة احكامها اياه ان مبدءاً او تميزاً لها امر في الخ
وانه بحيث يمكن ان تميز العقل تلك الامور منه ويصفه بها واما بان تميزها من عند
كائن في الخ اى من ارباب الاشكال كذا في اصول الفقه شجى وابل سلمه الله في حاشيته على شرح
الشمسية فافهم فانه يجيبك من شبهة العاشر الناظرين قوله ولا بد فيها من جعل العقل
الى العقل لانه ولم يكن كذلك لم يحصل منها ماهية واحدة ومدة حقيقة كالحج الموقوف
بجواب انسان الكلام منها فيها فمثل الحس كانه اعتبر فيه ماهية اعتبارية باعتبارها بالعرض
المتعددة ومدة اعتبارية وجعلت جزءاً عنه فهو خارج عن الماهية الحقيقية لكونه

لكنه غير موجود في الخارج قطعاً كما هو الموضوع بحسب الان ان اذا اعتبر كذلك دخل في
الاعتبارية وان لم يعتبر كذلك فهو ليس بآية واحدة بل آيات متعددة تدبر فانه قد
تولد موضع بازائها اسم وضع الاسم غير مشروط في كون آية اعتبارية لكن لا يمكن التعميم
الاسمي الا لا وضع الاسم بازائها والكلام ههنا في ذلك اعتبره الشرح رحمه الله قوله كالا
صل الموضوع بازائها الشيء القبول المذكورة في مفهوم الاسم الجنس النوع ليست المفهوم
منها بل جزءها خارجة عما يصدق على غيره كايدي عليه قوله قدس سره فوضع بازائها اسما
والتشبيه بالبركة من عدة امور وقول المصنف رحمه الله كما اذكر كتبنا من امر ربي جوده
قوله في جواب ما هو متعلق بالمقولة الموقفية قوله والتشبيه بالبركة آية لا يستقيم
الحقيقة بنوعها الا آيات الحقيقة والمثل في تحقق فبما ان ههنا ايضا كذا
فقال التشبيه آية فلا بد ان التشبيه ظاهره عدم الاختصاص فلا يشترط
مع ان ظهور عدم الاختصاص انما هو في تمثيل الكل بالجزئي واما تمثيل
كما فيما نحن فيه فظاهر الاختصاص كما لا يخفى قوله فنقول ما يتعلق بآية
المقاصد في بحث العلم الصورة قد تؤخذ من حيث ان الحصول فيها فيكون
قائما بالنفس حاصله حصولا متصلا انصافيا فيكون موجودا عينا كسائر
وقد تؤخذ من حيث ان الحصول غير ما فيكون صورة واما آية
النفس بها ولا يحصل للنفس حصولا متصلا وهي بهذا الاعتبار مفهوم لا تحقق
الا في الذهن اطلاق المعلوم عليها يجوز لان المعلوم ماله صورة في العقل والنفس
الصورة والمعلوم حقيقة ماله تلك الصورة فقد ظهر لك من غير ان الصورة بما
معنى كانت مغايرة للمعلوم في الجملة لانها على المعنى الاول عبارة عن نفس العلم
الموجود بوجوده على ان في المفهوم الموجود في ضمن تلك الصورة بوجود
ظني على نحو وجود الالهية في ضمن الفرد في الخارج والمعلوم الذي صار تلك الصورة

فان كتب اللفظ مستحثة به بخلاف الاول ما ذهب اليه الشرح قدس سره فتحقيقه ان اذا
فان اللفظ موجود والحال ان كان السمع مائلا او منع لفظ الغضروف والحال ان
المخزونين والاهنيين اللتين حكم عليهما بوجوده في حال فهو غير دخل في سلسلة الطلب
لعدم الطلب ان لم يكن كذلك بان لا يعلم ذلك لا ههنا فحينئذ لا بد من شرحها وبيانها
بالذاتين والوصفيتين او المركبتين ولا يكفي الغضروف الاسد وانه يعلمها لكن في ضمن
هذين الغضفين فيصح له ان يطلبها بالانتي يطلبها التصورات فيقول الغضروف مالا
بطلبها وليس عرضة معرفة حال بين الغضفين انهما معلان او موضوعان او لا في
وضعا اذ هو لصد وخصيل التصديق المتوقف على تصور ما غير الغضروف مثل اول
له غرض كماله هذا اللفظ فيجب ان الغضروف الاسد والحال ان بعد مفهوم مخضرا كماله الصورة
المخزونتان وحصل له علم باحكم عليه بوجوده واما حكم عليه بحال فعدم التصديق فهو بمنزلة
التصور انبعاثا وباحتماله للتصور انما يستحضر الصورة المخزونة بواسطة لفظ موضوع
بازاوية وان كان لوضع معلوما لا تصور الطلب الا يطلب كما فيما نحن فيه واعلاما
تحصيل ليس كما حصل له مراتب مشتملا بالقصور لكنه فلهذا جعل ان في التعريف اللفظي
المطالب التصورية لا لا قبل من ان التصور في اللفظ لازم ايضا فان الموضوع له
اجمالا لوجه ثم يعلم بوجه اخر فان لول اللفظ الاسد من حيث انه مدلول ذلك معلوم ثم يعلم
من حيث انه مدلول الغضروف لانه خلاف الوجود ان او قد ثبت فيما ذكرنا ان ليس عرضة تصور
المعنى بهذه الهيئة بل العرض من تصور هذه آية او غرضه تحصيل التصديق المتوقف على
ذلك المعنى في خبر ذاته لا من حيث انه مدلول لهذا اللفظ وهذا غير حفي على من هو منصف
توجيه كونه من المطالب التصورية بان المطالب علم ان اللفظ الغضروف مثل معنى ما قد تصور
معنى ما قد تصور معنى بهما لوجه مساو او اعلم وهو كونه معنى لفظ الغضروف والطلب بالتصور
بوجه آخر فالتعريف بالمدلول مثلا يحصل له الصورة بوجه آخر هو خصوص معنى الغضروف

وهو لا ينافي في حصول تصور معناه بخصوصه فان تصور خصوص معناه غير تصور ذلك المعنى المسمى
بمعنوا كافي سائر التوقيفات الحقيقية اذ لا يخفى على المتأمل منها ان تصور المعنى مطلقا عن
تصور المعنى لذاته غير بالاعتبار على الوجه المذكور كما اشهر في الحدائق بالاجمال ^{المفصل}
لهذا ينبغي ان نفهم هذا المقام والله الموفق لتحقيق المرام ^{فوق} فتعريف المعدادات التي هي
تعريف المعدادات الخارجية التي وضع بازايتها اسما من حيث انها معدومات لا يكون لها
اسميا فتعريف المعدادات التي لم يوضع بازايتها اسما خارجة عن التسمية لا يخفى ولا حيز
فيه لانه مجرد احتمال عقلي ان المفهوم الذي عبره المعبر لم يوضع بازاية اسم غير متحقق ولو لم
فلذاته يلحق بالعدم على ما نقول موصي بعد فرض الاسم وتعريف المعدادات التي علمت
وجودها ^{بما في ذلك من حيث انها موجودة} ففوت من حيث انها موجودة حقيقة في علم
فالمراد من قوله فتعريف ما بهيته الحقيقية اعم من ان يكون نفس الامر وفي علم الزاعم قوله ^{فوق}
الموجودات التي هي الخارجية مطلقا سواء وضعت بازايتها اسما ام لا اذ لم يعتبر
في التعريف الحقيقة تحقيق الوضع بالفعل على ما بينا مراده ^{قوله} كما ان تعريف ما بهيته اي كمالها
عبارة بشعر بان تعريفات ما بهيته الاعتبارية اسمي البتة وكلها ليس كذلك قوله لا
التحقق آخ معطوف على مقولة القول لا قد يكون للعطف ذكره الاحتشاش والفراد ^{عند}
وجعلوا منه قوله تعاليل يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم وقوله تعاليل في ذلك
المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوءا والذين ظلموا ولا من كذا في معنى
السبب فلا حاجة الى ما قيل من ان جبه الاستدراك ان العدول عن الظاهر للسمعة وان
كان مصحح العبارة لكنه ليس محتاج اليه وليس تحقيق بل التحقيق انه يعبر فيه بالحقيقة لا
باسس بخلافه لان ذلك شائع وان العدول مرسل لا يراد على المصنف رحمه الله
شيئ بل بواسطة عدم التحقيق فانه تكلف سمح قوله لانه جوابا لما في الطلب التي تعريف ما بهيته
بهذا الاعتبار جوابا عن المجلة لا التي آخ اذ تعريفها بهذا الاعتبار يكون حاد ودرسا والمطلوب

الصورة العلمية مرآة لنا هدية ثم العلم انه ذهب الجمهور الى ان اللفظ موضوعه بال
الصورة الذهنية دون الامور الخارجية لتحقيق الوضع في العدميات المشهورة فمناهم
المراد بالصورة ههنا المعنى الاول التحقيق ان المراد بها المعنى الثاني وذلك لان المراد
من احداث الموضوعات اللغوية افهام ما في الضمير عن المعاني حيث هي مع قطع النظر
عنها الذهنية ان كان متعلقا في الوضع وعلى هذا التحقيق جعل النزاع بين الطرفين لفظيا
اذا تم هذا القول المراد به في قوله ما يتعقله المعلوم ووصفه بعينه المضاعف ان اذه
ان المراد ما شأنه ان يتعقله الوضع ويدركه وذلك لان اللفظ مالم يكن له ما بهيته
اولا لا يتحقق ما يتعقله الوضع ووضع الاسم له وصمير بازدي راجع الى الكس من حيث تعقله
وحصوله في الذهن ما اصله او متعلقا على الاختلاف الذي مر كذا صمير له راجع اليه
والغاية منه ومن ما بهيته الحقيقية كالتعابير الذي اعتبره لتصحح الاضافة في قوله
لهم حقيقة الشيء وما بهيته من الفرق بالاجمال التفصيل والمراد بقوله متعقله الصورة
الحاصلة في العقل ما اصله او متعلقا في العبارة شيء الذي من شأنه ان يتعقله الوضع
ليضع بازاية من حيث حصول العقل سما ان يكون لذلك شيء ما بهيته ثابتة في نفس
الامر او لا يكون له ما بهيته كذلك بل اعتبارية وعلى الاول ما ان يكون الصورة البتة
حصوله عقلا ما اصله او متعلقا ليضع بازاية سائلين حقيقة ذلك الشيء المعلوم فيكون
الاسم على تقدير تحقق الوضع والحقيقة متحدان لذات متغايرين بالاعتبار او امر
صادقا عليه يكونان متغايرين لذات مثلا لان المعلوم له ما بهيته في نفسه اي بهود
بحصوله في الذهن الوضع اما ليس تلك الحقيقة بان تصور الجواب ان لفظ الاسم
بازاية او امر صادق عليه بان تصور البضاك مثلا فتعريف ما بهيته الحقيقية الحاصلة
الاسم على تقدير تحقق الوضع المتغاير له بالاعتبار او بالذات من حيث انها ما بهيته حقيقة
اي بعد العلم بكونها ما بهيته ثابتة في نفس الامر لتعريف حقيقة وتعريف مفهوم الاسم المعنى

ما تعقله الواضع ووضع الاسم بما زا به فقولنا ما تعقله عطف لتفسير مفهوم الاسم كقوله
يذهب الوهم من لفظ المفهوم الى المعلوم واختار ما صيغة المضي اشارة الى انه لا بد في
التعريف الاسمي من تحقق الوضع بالفعل بخلاف الحققة سواء كان له ماهية حقيقية معارضة
بالاعتبار فيما اذا كان المفعول نفس الحقيقة او بالذات فيما اذا كان المفعول جهوا ولم يكن
ماهية حقيقية أصلا كما لو وضعنا تعريفاً لشيء غير تصور ذلك المسمى بالذات او بالغير
فمثلاً او بالتركيب منها على قياس ما في التعريف الحققة والذات تركه هنا وبما حوزنا لك ان
ما قبل ان نقرر ان الشرح رحمة الله تعالى ان يكون ان في مقام التعريف الحققة مستمع باسم
ذو ماهية حقيقية بحيث ان يكون المتعلق نفسها وان يكون غير ما ولا يخفى في صعوبة تصور
وان ثبتت فراجع الى ما ذكرنا في الاشارة الى ان الذي هو واحد مضاف التعريف الحققة بل
يقدر على تعيين ما ذكرنا من الخلق والكليل واللفظ والكلمات ان ما بينها بعين الانشاء
وجدت فيها تلكا كثيرة ان يكتبوا لمصحيح هذه العبارة والله تعالى اعلم بما رواه عبادة
قوله وتوطين مفهوم الاسم وما تعقله الواضع اخرج الى تعريف هذا المفهوم من حيث هو
كذلك فلا يرد ان تعريف المفهوم كنهه ان يكون حقيقة علم انه يفهم من كلامه ان يقصد
بتفسير لول اللفظ الذي يقال التعريف اللفظي تعريف اسمي ايضا كلامه في شرح الشرح
يشعر بان مرادنا حيث الى اللفظ عند الحقيقة هو ان يقصد بيان ما تعقله الواضع فوضنا
الاسم بما زا به سواء كان بلفظ مرادنا باللو ازم وبالذاتيات هذا منه قدس سره
بناء على انه عند قدس سره من المطالب التصورية وعند كثير من المحققين من المطالب
النصد لقيته وقالوا التعريف ما يتحصل بالاصل فهو حقيقة ان كان لها ماهية اينية
والا فاسمي وكل واحد منهما يكون حدا ورسماداً متميز الصورة الحاصلة ليعرف ان اللفظ
بازيها فارة بميز لفظ مفرد وهو الاكثر وتارة بتركيب يقصد بتفصيله بل يعتبر المجوع
من حيث هو فهو في حكمه فيوصف بالترادف كما ان التصديق بالوضع وهذا يجوز بالاعم فانه

والمطالب بالحقيقة تصور مفهوم اسم شيء بعد العلم بوجوده وجوباً بحسب الاصطلاح
الحدا التام فقط فان قلت حينئذ كيف ثبت هذا الدليل لكون ذلك التعريف مطلقاً
حقيقياً قلت اذا علم منه ان بعض افراده كذلك علم ان ابايته ايضا كذلك لكونها
من جنس واحد فندبر **قوله** وهي متاخزة عن بل البسيطة الطالبة لوجود شيء المسمى
عن التي اخرج اعلم ان اباي بل الشيء بعد العلم باسمه ولو لم يعلمه احتمال الطالب
طلب تصور مفهوم الاسم اجمالاً كان يكون بلفظ شهرا وتفضيلاً وهو كذا او مستمراً
او ناقصاً او بوجه علم او خصل ومباين هو من علم الطالب بوجود شيء بعينية مطلب
ما اشارة لكن جوابها في القسم الثاني بحسب الاصطلاح ليس الا بالحد التام بحسب الاسم
وبعد مطلب الحقيقة لكنه لا يجاب عنها مطلقاً الا بالحد التام بحسب الحقيقة وفي
شرح الاشارات ومكنه الاشارة ان ما اقيمت الرسوم مقامه توسعاً وضيقاً فطلب
ما اشارة بحسب الاصطلاح تصور اجمالي بلفظ شهرا وتفضيلاً بالحد التام قبل العلم بالوجود
والحقيقة هو الا جزئ فقط بعد العلم بالوجود فالحد بحسب الذات والحقيقة لا يكون الا بعد
ان الذات موجودة حتى ان يوضع في اول التعاليم من حد ود الاشياء التي يبرهن على
وجودها في اشياء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن على ذلك
الحدود بعينها حدود بحسب اشارة الحقيقة كذا اذ اكره في اشياء او طلب وجود شيء اولاً
في نفسه فهو كقولنا البسيطة او شيء آخر وهو مطلب بل كركبة الترتيب الحسن لا يطبق من
هذه المطالب حد ذاته كما ذكرنا واما بالقياس الى الطالب فانه في تصور على مطالبنا
رحمة والحقيقة فاحد مطلبه الا الى على التعيين مقدم على البو في البنية لانه ما لم يتصور مفهوم
الاسم بوجه من الوجود لا يمكن العلم بوجوده وتقدم خصوص مطلب المفهوم تفضيلاً اولاً
الاشتغال بمطلب بل بعد الفراغ عن مطلب اشارة ولانه قد يكون شرح المفهوم تفضيلاً
مخلطاً التصديق بوجوده ولا كذا تقدم مطلب الحقيقة على بعده او يكون فراغ من ذلك

ثم اشتغال بآخره وكذا القدم بل البسيط على المرتبة وان لم يقتصر التصور على ذلك فلا تعد
بشيء عنها على الاخره وانما راجح قدس جعل مطلب ان راحة مقدا على مطلب
البسيطة ومطلب الهيئته البسيط مقدا على لاهيته الحقيقية البتة لان من تعريف مفهوم
اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقة
وما هيته اذ المعدوم لا ماهيته له ولا حقيقة لان لاهيته ما يكون شي هو هو والمعدوم لا هو تله
وانما لا يغني عرفان وجود المفهوم عن طلب الحقيقة اذ كثيرا يكون ماهية الاسم عرضية للموجود
لانها ما اعتبر بالوضع في وضع الاسم فربا كان غرضنا من قد تيقنا ايضا فحينئذ لا يجب ان
ما يراد الحد بل كفي التبيين على الاتفاق ثم ارجع تحقيق هذا المقام قوله وهذا التعريف الخ
التعريف الاسمي قد يكون لنفس حقيقة ذلك الشيء بان يكون متعلق بالوضع لنفس الحقيقة
بمعين الاسم بازائها ويدل جمع ذاتيات المفهوم في التعريف الاسمي فيكون حرجا ما يجب حرج
الاسم قوله ولهذا اي يجوز ان يكون المعروف الاسمي عين الحقيقة فحينئذ التعريف الاسمي الحقيقي
وهو اذا كان التعريف الاسمي حرجا ما ينبغي بالحد التام حقيقة قوله الا انه قبل وجود شيء الخ
فمفهوم ان الجواب لو احد جاز ان يكون حرجا بالاسم وبجسبات بالقياس الى شخصين او الى
شخصين وقتين قوله اما الطرد فهو صدق الحد والخ تحقيق هذا الكلام انه لا بد من الحد
والحد من المساواة صدقا وكذا باوالمالكين بان يعبر عنها بان يقال كلما صدق عليه
وكل ما صدق عليه الحد وصدق عليه الحد وهذا هو ما يعبر عنه بالطرد والمنع والعكس والجمع
لكن لا يمكن في هذه المبرهنات نفسية للطرد والعكس مثلا بحيث يكونان محولين عليه اعتبار
مركب نفسي يبوخذ عنها فيقال الطرد صدق الحد وصدق عليه الحد والعكس صدق الحد
على ما صدق عليه الحد وحينئذ لا بد من التجوز في نفسية الطرد ويكون صفة للحد فان الطرد
واجب ان اوصاف الحد بان يكون النفسية للطرد وهو الوصف لا اعتباري لما اخذ من هذا الحد
اقيم هو مقامه لكونه ما خذ ه اى كون التعريف بحسبة يستلزم لهذا الصدق ويقال الطرد

الطرد استلزام الحد لمحد ودو العكس استلزام المحدود والحد فحينئذ لا بد ان تجوز في
نفسه العكس لما مر كما مر واما اذا اعتبر عنهما بان قبلهما وجد الحد وجد المحدود وكما هي
الحد انتهى المحدود كما في اصول ابن الحاجب فلا تجوز اصلاً قوله وهو معنى قولهم في
الضمير راجع الى قوله كما صدق عليه آخ وهو اجل لا يخفى الاغم وليس اجأ الى قوله
صدق المحدود آخ لانه ليس معنى هذه الكليته بل معنى المركب التقبيدي الذي يؤخذ
عنها وهو وجدان الحد عند وجدان المحدود واذا قيل المحدود ومكان الحد وبالعكس
فافهم قوله واما العكس فافهم من بعضهم من عكس الطرد بحيث هم العرف آخ اعتبر عليه
السيد السند بان الموجبة الكلية عكس نفسها عند مساواة الموضوع للمجول بحسب الاصطلاح
ايضا كما ان الموجبة الجزئية عكس لها للصدق التعريف عليها ايضاً وهو تبديل كل طرف
بالآخر مع بقاء الصدق والكيف لكن انما حكموا بان عكسها الجزئية لا اطراداً دون
الكليته والجواب ان ليس مراده قدس ه بحيث هم العرف فقط كما هو المتبادر بل
بحسب الاصطلاح ايضاً لكن لم يتعرض له لا متباز هذا العكس عن الموجبة الجزئية بالا
فقط وان المراد من قوام في تعريف العكس هو تبديل كل طرف بالآخر مع بقاء الصدق
والكيف بجاءها اي ذلك فقط فلا يصدق على الكليته اذ الكليته فيها ايضاً باقية والا
فقد جعل قرينة التجرد بـ قوله عكس الانبئات نفى ففسرنا به كما آخ كان الظاهر ان
ليس كما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود واذا ينبغي ان يعتبر في العكس ففي انبئة
اعتبرت في الطرد لكنه قدس ه بـ على ان اطراف القضية الى اصل بالحد ومحصلة
القضية الخاصة بالعكس معدولة قوله وهذا لا دخل له في بيان فساد التعريف كما
ان قال ان فساد ما قبله نتج لفظ الاصل لا يتوقف الا على كونه تعريفاً وكون التعريف
مشروطاً بـ الاطراد كلياً فذكر تقسيم التعريف بيان ثميته وذكر ان تعريف الاصل
تعريف اسمي توضح للمقام وكثيره للفائدة فقوله ولا شك معطوف على دخول في

قوله علم ان التعريف **قوله** والاول ما ان يكون وجود شئ في المراد ان المادة ما يكون
الوجود معه بالقوة في الجملة والصورة ما يكون وجود شئ معه بالفعل البتة لئلا يتنفض
بان المادة اذا كانت الصورة يكون وجود المعلول معها بالفعل لا بالقوة فيخرج عن
تعريف المادة ويضيق تعريف الصور كذا في شرح المقاصد قوله والثاني ان كان ما
الشيء فهو الفاعل لا يتحقق بالركب من الواجب الممكن فانه يمكن يحتاج الى علته فاعلم
وهي اعلته فانه اذا لم يكن كون مادة المنقضى محققا كالبخار والسرر منبهي على متغاهم العرف
والا فهو معه باعتبار حركاته المحصورة لافاعل قوله كالجوس على السرر لا يخفى عليك
ان الجوس نفسه غايته ونصوره علة غايته فان المراد من قوله فهو الغاية العلة الغاية
كما هو مقتضى السابق فالتقدير كصورة الجوس من الا وهو محمول على الظاهر **قوله** وهما
بحيث آخ اني تحقيق تعريف الاصل لافرع عن الشرح ما قال المصنف رحمه الله
اورودة الحاشي يتعلق به اوفي تعريف تعريف الامام الاصل قوله الاول منع
اشراط الطرد آخ بحث على قوله ونشرط الكلام التعريفين الطرد آخ بقا در منه ان شرط
المطلق التعريف مطلقا فلا بد ان الامام بشرط مطلقا حيث يعترض على شئ غيره
بعد الطرد التعريف وقد صرح به في شرح الاشارة والحصول فلا يتاني هذا منع
من قبله اذ ليس لغرض دفع الاعتراض عنه على انه لا يذهب للمانع وان اعترض
الامام بكون ان يكون على علم صاحب التعريف فانه ينبغي الاكتفاء في التصور مطلقا
قوله الثاني منع عدم صدق الاصل آخ اعترض على قوله لانه لا يعلق على الفاعل لا
طلاق ههنا بمنع الصدق لانه دليل لقوله لا بطرد والاطرد صدق المحذور على جميع فروع
المحد فان كان معناه الظاهر لم يتم التعريف اذ عدم الاطلاق عليه الاستعمال فيه لا
عدم صدق المفهوم والقوله والمحدود لا يصدق عليها فافهم فانه ينبغي عن ترتب
الناظر من من قال انه اعترض على قول المصنف ان تعريف الاصل لا بطرد فقد

سبح **قوله** والفعل مترد في علمه لا يحكم ترتيبه بيقين ترتيب المفعول بطريق **قوله**
حضورا اذا اعتبر من حيث كونه مفعولا او بمنح المفعول فلا بد ان ذكرتم بيقين
كون الفاعل مطلقا بالبتة الفعل لا المفعول مراد المصنف رحمه الله السرر يحتاج
الى البخار مثلا على ان المصنف رحمه الله قال ان الاصل لا يعلق على الفاعل مطلقا
غير يقين بالبتة الى امر قوله ولا يمنع لانتها ذلك بنا على حقيقة قدس من
ان قوله وهو ترتيب الحكم آخ مثلا لا تفسير قوله يدل على ان كل يحتاج اليه فهو اصل
قال كل محتاج الى الجزر فيكون الجزر اصلا فانه لم يكن كل محتاج اليه اصلا لم يتم
قوله الرابع اننا اذا قلنا آخ هذه اعترض على تعريف المصنف رحمه الله
بنا على حصر الانتباه في القسمين بمادة يفهم اطلاق لفظ الاصل عليها من سوق
كلام المصنف رحمه الله ولا تكالغ ايراده ههنا على تفسيرنا قوله وههنا بحث اول
على تفسير الثاني فلا لانه لا كان معارضة مع ان المصنف رحمه الله مثيل اورد
على تعريف الامام ههنا اورد ههنا قوله فلا شك ان الامور مادة للفكر قد جعل
قدس ه قبل هذا المادة بمنح الجزر الدخول في النظر اليه لا بد ههنا من محذور الامور
ليست بالترتيب بالنظر الى قائل شرت اسمية لا ماسحة وهو ان المادة قد قبل
لا حل في شئ كالموضوع للعرض الصورة بيته وفعل يكون في قابل حداني بالذات
كالعرض للموضوع الفاعل الشئ في الشفا فان جعلنا الفكر عبارة عن الترتيب المتعلق
لامور على ان الترتيب مصدر منبهي للمفعول لا مور مادة باعتبار انها واحدة بالتركيب
فانه للبتة المحصورة قوله دون الاخرى لم يصرح به بغيره فبشرارة الى انه تعريف كما
يسمى لكن لم يصح ناديا لانه منقول عن الامام قوله بالنفس العبد اي الروح مع البدن
وليس العبد عبارة عن كركبها اذ هو اعتباري قوله لان اكثر الاحكام متعلقة باعمال البدن
اي يصدر عن الروح بواسطة البدن فيبغي ان يعتبر النفس بالنفس البدن ايضا والنفوس

وان كانت الروح فقط قطعاً لكنها بنسبة الجسد البقية زبد عارف قوله وان برزخها
 الانانية اي الجواهر المتعلقة بالبدن سواء كان جسماً لطيفاً سارياً فيه كالادنى النور وعلى
 هو نذهب بحقق المسككين وجواهر الجرد كما هو نذهب الحكماء قوله اذ بها الاعمال التي سبها
 لزوم الحال عدله قوله باوراك الجريات المراد منها مثل الصلوة واجبة فانه تجري الانانية
 الى قولنا كما ثبت بالكتاب فهو واجب ان كل ما يثبت الى قولنا صلوة زبد وجوبه
 عن الدليل المراد من الدليل مصلح الاصولين هو ما يمكن التوصل به من النظر فيه كالعلم
 على الصانع وقول المجتهد انما هو دليل بهذا المعنى لتقليد المقلد لا الحكم بقوله قد بر
 قوله والعبد الاجر حال الادالة عليه اصلاً ولا مطلقاً لا تخصيص بعد تعميم للاختلاف في الاز
 بعد تعميم للاهتمام في الاز مطلقاً قد يكون غير ظاهر ولا قرينة عليه فحينئذ لا دلالة اصلاً
 تحقق الاز مطلقاً وهذا مردود وان الدلالة كون اللفظ بحيث متى اطلق فممنه المعنى
 بعد العلم بالوضع وهذه الحاشية متحققة في اللفظ المصطلح الذي لا يكون اصطلاحاً ظاهر
 اولاً قرينة عليه فان قلت يدل عليه شهرة كونه من الاز يكون اصطلاحاً ظاهر اولاً قرينة عليه
 شهرة كونه من المعلوم الا انه لا يثبت كانه دل شهرة كونه من المعلوم الدينية على تعقيد
 النفع والضرر بالاخرون مع ان الرغبت في المعونة اسم لا يحصل من العلم بعد الاستدلال
 بالانما زلت الشهرة غير مسلمة لشيوع الظاهر في الفقه على المقلد والفقه عن المسائل
 بدون الدلائل في كلام الراغب لا يدل على اصطلاح الفقهاء ومصطلح غيرهم لا يقع
 نعم على هذا ينبغي ان يراد من قوله الاصطلاح الفقهي اصطلاح لا مطلقاً قوله والاف
 اثنا عشر رشح الظاهر من عبارة انها اقسام الاباني بالمكلف هذا غير صحيح اذ هو لا
 على شي منها لانه يصرح فليس سره ان المراد منه حاصل المصداق كالبينة التي تسمى صلوة
 فالمراد باقسامه الاقسام المتعلقة به لا بمعنى كونها جريات لها قوله المعصية فان ريد بها
 انجز قوله ففعل الواجب كما هو الموافق لابعده وقوله فالعلم معتبرته بالفاء كقوله

لغة
 ٢

كقوله بعدنا علم فعلهم المراد بغيره ان سوف ياتي كل قدر او هو جوار له باعنا رخصته
 ففعل الواجب فافهم قوله فان كان فعلاً اولي اي اجاب وليس معنى اللام كما هو الظاهر
 والا يلزم كون الترتيب اجاباً بترافقه منع المنع عن الترتيب اجاباً اي منع المنع عن
 الترتيب على وجه يوجب العقاب بالترادف واجب بدون هذا المنع منه وبسببه الهدى يخرج
 عن الواجب ثم دخل في المندوب كما يصرح به قدس سره فانها دال على كونها من تركها فان
 ما ركبها من غير افعال متباعدة لكن ليس في ذلك المنع على وجه يوجب العقاب لانه لو كان المراد من
 قوله المصنف رحمه الله والباقي بما لا يعاقب عليه اي بنا راو ترك المندوب بل دخل فيه
 ترك سنته الهدى دخل في الباقي واما الاشارة الى التمسك على الوعيد الشدة الواردة في تركها قوله
 على الخوف في التمسك به ونحوه القتال مع اهل مله تركوا سنته الا وان مثلنا انما هو اذا كان
 مصر من ملته يكون انكاره من ضروريات الدين فيمكن ان يكون المراد من المنع عن ترك
 مطلقه فيكون سنته الهدى دخل في الواجب بخلاف قوله فيما سيجي المندوب بثل سنته
 الزوائد فافهم قوله وهذا اي التفضيل المذكور وهو جعل المكروه منزهاً عما يجوز فعله والمكروه
 منزهاً عما يجوز فعله والمكروه منزهاً عما لا يجوز فعله بل يجب تركه لا يصح على رايها اذ اكلها
 رايها ما دخلان فيما يكون تركه اولى بدون المنع عن الفعل بهذا اندفع ما قيل الا ان ترك
 المكروه منزهاً لانه بالاتفاق مما تركه اولى بدون المنع عن الفعل والعقاب على فعله وحاصل
 الفرق بين التبيين ان المكروه منزهاً عما يجوز فعله بمنزلة المكروه والمنع عنه فممن
 الحرام عنه بما هو مانع بدليل لمن هذا هو المشهور وفي بعض نزوح الهداية ان المراد
 عنها رواية اشأونة عن ابي حنيفة رحمه الله كما نقل محمد رحمه الله في المبسوط ان بابوسف
 رحمه الله قال لا يحنف رحمه الله اذ اقلت في شيء اكرهه فما لا يكون فيه قال نعم فيكون
 المكروه داخل في الحرام عنه كما هو محمد رحمه الله كذا قيل في هذا الميسر شي اذ المستفاد مما نقل
 ان المكروه مطلقاً حرام وعند محمد رحمه الله المكروه كراهية التحريم نعم يمكن ان يكون هذه رواية

اخرى فيكون في السبلة ثلث نواصب الحق ان معنى هذه العبارة انك اذا فعلت
شيئاً اكرهه اي مطلقاً بدون تعبد بالتعبد او التنزيه فارادك قال كراهية التحريم قبل
قوله لكن ثبات ركعة اي الذي كف النفس عنه فان التمسك بمغناه ليس مثاب عليه كاجبي **قوله**
حرمان الشفاعة فان قيل مركب الكسرة لا يحرم من الشفاعة فكيف يحرم منها من
دونه قلنا عدم حرمان الشفاعة لرفع الدرجة او لعدم الدخول النار اذ في بعض
الحشر لا مطلقاً على ان الاحتقاق لا يلزم الوقوع وما قيل من ان المراد حرمان شفاعته
بعينه من الذين هم مناف لما قال قدس سره في باب الاحكام من ان ترك السنة هو
كدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه السلام من ترك سنتي لم ينل شفاعة
قوله كفولم الزكوة واجبة فانه اطلق فيه الواجب على الغرض لا يطلق على سبيل المعنى
الاظم انما هو الكسرة وقع بينهما على الغرض فانه ما قيل ان اللازم من المنال
كونه بمعنى الغرض لا يشتمل **قوله** بخلاف اطلاق الحرام في امان الوجه الخاسر فانما هو
هو في الحرام وهو لا يتلزم الملاقاة لفظاً احرام اصطلاحاً لا يعني **قوله** من صفات فعل المكلف
خاصة فعل بفتح الفاء وخصاً من كنهها صفة بالاضافة الى عدم الفعل لا في نفسه فانما
لحاصل من المصدر ايضا حقيقة او انه بمعنى المفعول فهو تبادول لا ابتداء والحال
من المصدر فالاختصاص حقيقة **قوله** وهو المراد منها اي المعنى الاظم هو المراد منها
كان ذلك مع ان الواجب وزنه ما يثاب على فعله فكيف يصح تعميمه وعدم الفعل ليس
من افعال المكلفين فلا يلحق جعل العلم به من الفقه لان عدم فعل الواجب داخل في
قبح قطعاً فيجب ان يرجع في احرام والا جيب الى جعله فيما آخر فيكثر الاقسام الباقية
ايضا متناهية للاعداد المتناهية في كونه كوراها هو الواجب الحقيقي وقول عدم فعل
المكلف ليس من افعال المكلفين آخ قلنا من لم يفعل الواجب بغير العقاب فمعرفة
هذا الحكم صارت من العلم والاعلم سوى الفقه يكون جعله منه البق مع ان المصنف

رحمة الله قد صرح بان الفقه عند الامام شامل لما انفك ما في الوجدانيات فغنى ذلك كيف
يكن ان يكون المراد من الفعل الفعل حقيقة **قوله** اذ لو اريد بكف النفس كان مخ قد يمنع هذا
مستنداً بانه يمكن على تقدير اراوه كف النفس بعدم الفعل ان يرد بفعل واجب يظهر
من اثر في الخارج فلا يكون ترك الحرام فعل الواجب هو مردود اذ هو خلاف اللفظ والا
صطلاح وانما جيب عنه بانه يشكل بصوم فليس شي اظهر منه ايضا اثر في الخارج كالكحل
وتغير اللون **قوله** كان ترك الحرام مثلاً فعل الواجب بعينه لان التارك اذا كان عبارة
عن كف النفس بالمعنى المصدرى المتعلق بالنية كان هو بعينه الباعث الباقي بالمكلف فانه
ما قيل انه لا يلزم من كون التارك بمعنى الكف كون التارك الحرام فعل ما ياتي به المكلف ولا
يكن ان يكون المعنى كان اتيان ترك الحرام مثلاً فعل الواجب لان الكف قد يعبر عنه
انه فعل في نفسه فيعتبر ما جواله وخينه يكون كحل كلف عن الزنا وقد يعبر عنه حيث
انه حال الفعل آخر فينبذ احواله غير معتبرة ويكون حينئذ مدلول لا ينزل بهذا الاعتبار
يكون تفسير التارك الحرام الذي هو مدلول النفي اضافة الايمان اليه وعينه من الا
حوال كما يصح بناء على الاعتبار الاول فافهم **قوله** فان قلت آخ يعني انك قد فسر
ان المراد من الواجب احواله ما يتم الفعل والتارك فاجبه الى اعتبار الفعل والتارك
وجعل الاقسام اثني عشر حيث قال كل واحد منها طرفان في وجوب الجواب ان الواجب
بالمعنى الاظم عدم فعل الحرام دخل فيه وعند بيان شمول ما يثاب ما يعاقب كان ان
يقول مثلاً الواجب يدخل فيما يثاب عليه ولم يصح ذلك بالنسبة الى عدم فعل الحرام
لا بد من ذلك كان الاظهر الاضطرار لا يعرض المصنف جهة اللطراف ويجعل الواجب
والحرام وغيرهما اوصافاً واقفاً بالنفس ما ياتي به المكلف لا طرفاً وبين السمواء عنه
بالنسبة اليه لا اليها فافهم **قوله** يستحق العقاب يعني انه لو عوقب بذلك كان ملماً بالنظر في
لانه تعالى لازم لانه ليس به مبنياً **قوله** لعفو من الله اي بحرف فضله ليقابل لقوله او سواه

عفو الساسي والناسي مع استحقاقها العذاب وهو النسيان انما قلنا مع استحقاقها
العذاب لان تلك استحقاق من لم يأت الواجب اعذاب هو تضييع القدرة فعل
الجزء ترك المقصد اليه على تقدير كون عدم الفعل غير مقدور كما هو الاصح ومن يراه قد
نكس السبب لا التضييع فقط وهي موجودة في النسيان الساسي فان قلت ان كان علمه
ذلك الاستحقاق اضاعه قدره فعل الجزاء كان قصد فعل الشر موجباً لاستحقاق العقاب
لحصول التضييع مع انه معفو اما لم يعمل قلنا المعفو هو الخطر بدون القصد واما المقصد
فلما كان في تبيد المعرفة قوله وباقى كلامه واضح اى بالنسبة الى السابق وان كان هو ايضا
محتاجاً الى تعيين المراد لبعض اللفاظ كما بين قدس سره ما هو المراد بالجواز في الوجه
الرابع والخامس قوله الا انه فيه مباحث اى في اعتراضات اوردت على ظاهره
المصنف حتم الله ولذا اوردها بعد تحقيق كلامه في نفسه قوله ان المراد بالجواز في
الوجه الرابع عدم منع الفعل والترك انما اعتبر عدم منع الفعل مع انه يمنع عدم
منع الترك مقابل الوجوب لان الملاق الجواز عليه غير متعارف لانه حينئذ يصدق
على الحرام ايضاً ولا يطلق الجائز عليه لان ترك الحرام وفعل الواجب داخلان
في يجب الاول ممنوع فيه الفعل الثاني ممنوع فيه الترك فكل من القيد عن غير
في يجوز مقابلة لكل قسم من مقابلة ولا يخفى عليك ان لا مكان الخاص سلب المفردة
عن الطرفين وتوابعها امر زائد على مفهومه فلا يرد ان الممكن الخاص مانع في طرفه
ولان ادعى في طرف المندوب المكره لا يقال قوله عدم منع الفعل والترك ليس
بحسن اذ الجائز في كل طرف باق في المكلف ليس له فعل وترك بل في نفسه ما
لمراد منه عدم منع الفعل والترك لا عدم منع فعله وتركه فانه دقيق قوله
وفي الخامس عدم منع الفعل فيترك لوجب فيه اذ لا مانع فيه عن الفعل وفعل
الحرام والمكره تحريم في الجرم قوله والرابع ان ليس المراد بمعرفة ما لها وما عليها

عليها الخ اوردها لانه يدل على ان المراد من ما لها وما عليها موضوعات المسائل لا
معنى لكون موضوعات المسائل الكلام كداته تعالى النبي عليه السلام من لها وما عليها
وهذا السبب اذ المعنى معرفة النفس ما لها وما عليها من حيث العلم كما في موضوعات
مسائل الفقه ولا اعتقاد كما في موضوعات مسائل الكلام والوجود ان كما في موضوعات
مسائل الوجودانيات فافهم فالك تخلص عن تربات الناظرين بذكر النظر الى اى
الشئ واما كلام المصنف حتم الله فهو صريح في ان المراد منها العلويات والاعتقادات
والوجودانيات لا الموضوعات المسائل حيث قال يرد على الجرح الاعتقادات والوجود
انيات وقال خيراً ما عليها متناول الاعتقادات والوجودانيات والعلويات فتعريف
ما لها وما عليها من الاعتقادات شئ وقال بعده سواء كان من الاعتقادات
او الوجودانيات والعلويات قوله واحكام الوجودانيات اه لا فسر المعرفة بالادراك
عن دليل فينوبهم ان الوجودانيات المدركة بالحواس خارجة عنه بدون ازيد او قوله
قال الاحكام الوجودانيات وفعاله قوله المصنف رحمه الله وان اردت بالفقه
ومسئلة ان النية في الوضوء مندوبة ما ولته بان الوضوء مندوب النية وكذا افوتنا
الوقت سبب جوب الصلوة باول بان الصلوة تجب بسبب الوقت كذا القرار
الذي هو باب من الفقه موضوعة متممة التركة لا التركة مستحقة فلا يخرج شئ
منها بقيد قوله عملاً قوله ثم لا يخفى ان اعتراضه لا يمكن ان يجاب عنه بان كل
الاعتراض غير وارد اذ يمكن ان يقال ان المراد منها جميع الاحكام والاستحالة
او معرفة كل نفس جميع ما لها وما عليها ممكن كما لا يخفى لكن يكون حينئذ فقه كل
مغايير لفظة الآخر قوله اما ان يتعلق بحقيقة عمل انما لم يقل بعلم اشعار الباطن في الحكم
او المراد العمل المكلف المعنى اما ان يتعلق بالعمل المكلف فعلق ذمى لغاية بناء
قوله بجميع الاحكام الشرعية العلمية لا لصدق هذا القيد على شئ من العلوم التي

ينذكر ما اذ ليس شئ عنها علم جميع الاحكام المذكورة الا على علم الله تعالى
جبريل و علم الرسول عليه السلام و علم المفلح فاسجى ليس ساجا يخرج من العلوم
من التعريف بل في دفع لا قد يتوهم من كونها من اجزاء المعرفة فافهم والمراد جميع
الاحكام الاحكام الى صلة له فلا يرد ان السائل ستر ايد بوما فيوما وانه يخرج
عن التعريف فقه مثل تلك رحمة الله لنبوت لا اوري منه حين سئل عن راي
و ايجاب عن اربعة قوله وخرج العلم بغير الاحكام من العلم اما متعلق بالسنة
او غير ما والنبوة اما مائة او غير ما والمتعلق بغير النبوة التامة سواء كان
غير نبوة او نبوة غير تامة تصور وكذا بالتامة من غير اعتبار حصولها في نفس
الامر او باعتبار حصولها او لا حصولها لكن لا على وجه الاذعان بل على وجه
التعبد وكما في الشك اما على وجه الاذعان فتعبد في تبيين العلم بالاحكام كما
النسب التامة من حيث انها نسب بين الاطراف حاصله منها خرج ما سوى ذلك
والشك بقوله من اولها اذ هو لا يكون من الدليل ما قيل من ان المتبادر من
العلم بالحكم التعبد في محل منع وبما حورنا ظهر لك في بيان هذا الاحتراز
التصور والاختلال لان الذات الصالحة لم تبنا وال نسب بغير التامة ولا
المشكوك ولا المعلوم لا على وجه الحصول الا حصول قول لان اي التصور
فمثل اذ العلم المتعلق بالمشكوك تصور ولم يخرج بقيد بالاحكام الا ان يقال
ان العلم بها ليس من حيث الحصول وعدمه بل من حيث التردد بينهما وايضا
لا وجه لتفسير العلم بالذوات الصالحة بالتصور مطلقا ولو سلم فلو لم يقبل الا
خروج التصورات قوله كالعالم بان الفاعل مرفوع فان الوضع وضع وخرج
والرفع واصلح ان الاول متصف بالثاني ائبته وان كان اصطلاحه هذا ما خرد
من استغناء اجزائيات في تبنيها او احساس في ضرب يد و امثاله فمن الطبع

على هذا اصطلاح حصل علم به حتى يعرف الجزئيات من هذه الكليات بضم الصوري سهلة
الحصول ان كان يمكن ان يعلم الكليات بالاستغناء وسماع الجزئيات كالوضع
النار محرفة فانه سبيل الى معرفة الصفاة بالا احساس من الجزئيات كل منها بدو
بالحسن بشئ اذ ليس معنى الوجوب ههنا الا اللزوم وعدم الانفاك الى الصفاة
لرفع على وجه الكلية وهو معنى الكلية القائية بالفاعل مرفوع فلا فرق بينهما
بين الفاعل اوجب الرفع ثم انما ههنا مسائل اصول الفقه كواخي صوجب الحكم
قطعا مثل الفاعل مرفوع فني ايضا يخرج هذا القيد قوله لكون الاجماع حجة
اي لاجماع حجة والا فاعلم بالكون ليس علما بالحكم ثم المشهور ان هذه المسئلة مشككة
بين الاصوليين في المغايرة بحسب جهة البحث بناء على ان موضوع الكلام المعلوم
من حيث يتعلق به اثبات العقيدة الدينية فمن حيث يتعلق بالاغتفاء ومبيته الحكم
ومن حيث تاديه الى المسائل الفقهية مسئلة الاصول القول بان يرد ما في اصول
الفقه بطريق المبدئية وتكميل الصناعة سهولا نه بحث عن الدليل الشرعي من حيث
الاستنباط هذا في التحري ان البحث عن حجت الاجماع وخبر الواحد والقياس من
مسائل الفقه لان موضوعاتها افعال المكلفين في محولها الحكم الشرعي اذ مجمع
وجوب العمل بمقتضاها انتهى وفيه ان الاجماع عبارة عن اتفاق المجتهدين اي
استراكم في الاعتقاد والقول والفعل والاشراك ليس بفعل لهم بل هو وصف
لفعلهم وكذا القياس فانه قد يفسر بنيل الجهد في استخراج الحق وهو غير ليس من
اعمال الجوارح وقد يفسر بساواة الكائنة عن تسوية الله تعالى بين الاصل والفرع
في العلة وخيئة ليست حجة مسئلة لان حجة المساواة المذكورة ضرورة ونبية بديهية
في الدين نعم خبر الواحد حجة بمنزلة القراءة واجبة فينبغي ان يكون من الفقه وكذا الحكم
حجة على التفسير الاول بناء على جملة الاعمال على ما يعبر الافعال القلبية وزا ولا خارج الا

والمتكلمين

فيه قيد آخر حيث قال لفقه التصديق الاعمال المكلفين التي لا يصد لا اعتقاد بالاحكام
الشريعة القطعية **قوله** وخرج ايضا علم السدخ اي كما خرج العلوم السابقة عن
التعريف خرج هذه العلوم عنه ايضا بدون اجتناب الى قيد آخر كما زاد ابن الجلب
قوله اسند لا لا اخرجها **قوله** والرسول عليه السلام اي علمه في الجملة وهو علمه بما سوى
مجهلاته وقد جوز له الاجتهاد على الحنا روايا علمه بمجهلاته فهو فقه قطعيا الا ان يقال
ان علمه بها ان كان من الدليل تبدا ولكنه بعد ما قدر ومي فهو ليس من الدليل ^{مطلقا}
قوله لانه لم يحصل من الادلة التفضيلية وكذا ما علم بالضرورة الدينية كوجوب الصلوة
الحسن لصوم رمضان لم يحصل من الدليل فلا يكون جزء من الفقه وسجي الكلام فيه
قوله لانه علم والفقه ليس علما بالعلوم الشرعية وحمل الحكم عليه على ان يجعل العلم ^{بما} براه
عن المسائل الملكة فيكون المعنى هو العلم اي السبل والملكة المتعلقة بالادراكات
الشرعية بعيد جدا **قوله** تكرارا اذا الشرعية بالمعنى المبني والمشهور وهو ما ورد في الشرع
مفهوم من انما في الخطا بالالى الله تعالى اما بمعنى ما يتوقف على شرع فغير مفهوم
منه كما توهم ولا فيلزم التكرار على تقدير المعنى ^{التي} الله واما تكرار الحقيقة فلا لغتها
مهما من تغلق الخطاب بفعل المكلفين بناء على تراو في الفعل والعمل **قوله** العلم بها
لقد بين اي العلم بها على بعض الوجوه اذا العلوم المتعلقة بالبنية ثلثة اشان ^{تصو} تصورات
احدها لا يحتمل النقيض الثاني يحتمله والثالث التصديق لان البنية التي بين يدي
وقايم قد يتصور في نفسها من غير ان يثبت حصولها في نفس الامر وقد يتصور باعتبار
حصولها ولا حصولها في نفس الامر فان ترد فهو شك وان اذعن بعد بما هو ^{الصحيح} الصحيح
قوله فيكون الفقه عبارة عن التصديق بقضاي الشريعة اي التصديق بحكامها او ^{المطلق} المطلق
القضايا واريد الاحكام التي هي بمنزلة اجزاء الصدري لها الطلاق لكل على جز
الذي يدور معه وجود او عدم ما مضى التفرع وانما لم يقل عبارة عن التصديق بحكام

بالاحكام والسبب بناء على ما مشهور من ان العلم عبارة عن التصديق بالمسائل ثم
من التصديق المطلق على ما ذهب اليه الامام الرازي من ان الفقه لمن لان
دالة اسميته لا تغيب الا الظن وسجي تحقيقة قبيل التقييم الرابع او اليقيني على ^{بديل} بديل
انه يعين وطرف الظن في طريقه والحق التقييم لان بعينه لمن كذا الوتر واجب
قوله وفوايد القيو ذل هرة لا يخفى عليك ان المراد من الشرعية حيث ما ورد في ^{الشرع} الشرع
لا يتوقف عليه اذ هو غير من عند الشارع رحمة الله بمعنى التعريف العلم بالسبب
التي ورد في الشرع المتعلقة بالعلمه لفاق ذي الغاية بالغاية بان يكون الفرض
علم تلك السبب العمل وتعلق البنية بالمؤمنين فلا توهم لورود مثل قوله تعالى
والله خلقكم وما تعلمون كما توهم وتكلف دفعه فانهم **قوله** فخرج الى تكلفه
سيظهر لك وجوه التكلف والتعق من المتن عن قريب **قوله** فذهب الى ان
المراد انما تعرض لندام مع ان وجوه التكلف التعق غير كثيرة فورد **قوله** وقيل
ان يقول **قوله** بالشرع يتوقف الخ بقل خطاب بمتوقف كما في المتن ^{اشارة} اشارة
الى ان الوصف الحكم بالشرع على تفسير المصنف رحمة الله وصف بحال المتعلق
قوله لان نبوت الشرع موقوف الخ اما توقفه على سوى الكلام فمتوقف على نبوت
النبوة وهو متوقف على ظهور المعجزة وهو فعل الله تعالى خارج العادة لانه
تصدق منه نعمة حال وعاية النبوة على وفق دعواه ولا شك ان خرق العادة
حين الادعاء موقوف على كونه نعمة موجودا علما قادرا مع ان الرسول من رسله
لتبليغ الاحكام فلا بد ان يكون هو موجودا علما بالارسال قادرا عليه اما على الكلام
فلان اكثر الاحكام شرعية ما تخوذ من الكتاب هو اقوى الادلة الشرعية واعلاها
ثمونه فزع كونها تمكلا هذا قبيل كلامه في شرح العقائد بدل على ان الايمان بكلامه
موقوف على شرع حيث اثبت كلامه نعمة باجماع الامة الذي هو موقوف على نبوته

الشرع قلنا بثبوت الاجماع موقوف على صدق النبي عام لا على الشرع لانه ثبت بقوله
تعالى لا يجمع امتي على الضلالة واما رواه المنون حسنا فهو حسن صدقه بالجملة وقبحا
بان الميثاق بالشرع الكلام النفس وما توقف عليه الشرع اللفظ **قوله** لان الحكم
بالخطاب لم يمتح ففهم منه ان يتعلق بالخطاب لا لوجوبه بل في نفع القول بتوقفه
على الشرع بخلاف الخطاب في الجواب عن الامتناع الاول للمغترلة ان مثل
الحل في اخره ايضا قديم وتعليقه بالحدوث معناه انه اشارة عليه وموقوف ففهم من
ان توقفه على الشرع انما هو بحسب العلم وهو الظاهر من عطف قوله ولا يدرك لولا
خطاب الشرع على توقف لفظ مراد ونفس الشرعي بالابدراك الخ وعلى هذا القول
بتوقف الخطاب ايضا على الشرع صحيح وان كان قد يبا وبما حوزنا فلهذا ما قبل ان
المراد بالتوقف بحسب ذاته فلا يصح بالقول بتوقف الخطاب حيث يلزم حدوثه بخلاف
مثال لوجوبه فانه وان كان اثر الخطاب في الاجاب هو قديم لكن تعلقه حادث
مشروط بوجود الشرع فلا يلزم الوجوب الاحباب لان نفعه عدم لزوم وجوب
الاجاب على حدوث التعلق اشعار بل نفعه مجرد في مثل الوجوب هو مخالف
لان قلنا **قوله** والتقابل ان يمنع الخ هذا يمنع لقوله ثبوت الشرع موقوف على الابان
الخ اذ تقديره موقوف على جوب الابان والا فلا نعلم التفسير لوجوه على ما مر من قوله
فلو توقف شيء من هذه الاحكام الخ والمراد من هذه الاحكام وجوب الابان وانشال
بعض لان ان لو توقف وجوب الابان وانشال على الشرع لزم الدوران ما يتوقف عليه
الشرع هو نفس الابان غيره لا وجوبها اجاب الشرع عن هذا المنع بان جوب الخطاب
بما لا يتوقف فالابان مثال لما لا يتوقف في صميمه نحو ما لا الابان والتقدير على هذا
يكون ما يتوقف على الشرع نفس الصلوة والركعة ونحوها وخطاب وجوبها وذلك بناء
على ان الاجاب الذي هو الخطاب متعلق بالوجوب ذاتا ومغايرا اعتبارا وهذا لا يستقيم

يستقيم بالنظر الى كلام المصنف لان قال يرد على تعريف الحكم المصطلح انه ما ثبت
لا الخطاب فلو كان الخطاب هو الوجوب لا يتوجه الامتناع قال في مباحث الحن والفتح
ان جوب نصه بن النبي يترجم لوقوفه على الشرع لزم الدور وسبقنا الشرح عنه
في شرح قوله وبعضهم عرف الخ واذا كان نفعنا للحكم الشرعي فيمنع الشرعي ورويه
خطاب الشرع لا ما يتوقف على الشرع والا لكان الحد اسم من المحدود لمننا وله منقول
الابان مع ان المحدود لا يمتد له عدم توقفه على الشرع فلهذا صرح في ان جوب الابان
مثال لما لا يتوقف **قوله** سوارا ربه بالشرع الخ كان الاولى ان يقول ان ربه بالشرع
خطاب الله وكيفية هذا القدر يكون اشارة الى انه على تقدير توقف الشرع على جوب
الابان انما يلزم الدوران ربه بالشرع خطاب الله واما اذا اراد بغيره النبي فلا
الشرع يتوقف على جوب الابان وهو على تقدير كونه شرعا لا يدرك لولا خطاب الشرع
على خطاب الشرع لا يخفى عليك وانه على تقدير ارادة الخطاب القول بتوقفه على جوب الابان
ايضا لا يمتد لزم لان الموقوف هو ادراك جوب الابان والموقوف عليه نفس جوب
ول المراد من توقف الشرع عليه توقف ادراك ان الشرع ثابت لا نفس الشرع قطعا
وحينئذ المتوقف ادراك ثبوته والموقوف عليه نفس الشرع اي خطاب الشرع **قوله** لا يقتضيه
على جوب الابان قد عرفت انه على تقدير توقفه عليه ايضا الدوران لزم فلا بد ان يقال
ففيه مجرد الاستظهار وما قيل في ناظر الى اعتبار توقف نفس ما فوطبت على الشرع فلهذا
جاء لم يعتبره المصنف ولا يشعر به كلامه بل المعتبر عنده توقف العلم به كما يدل عليه الشرعي و
الكلام مع قوله ولا على العلم بوجوبها وكسليم فاللزام توقف التصديق بثبوت الشرعية
على العلم بوجوبها والعلم به على خطاب الشرع فلا دور قوله غاية الظاهر والتوقف على نفس
الابان والتقدير غير مفيدة وغاية توجيهه ان يرجع التفسير الى جوب التوقف المذكور
اي شئ التوقف من حيث الثبوت في هذا المقام هذا التوقف مخصوص ما قيل في لا

لجعل الخ صغاية للعامة فالاولى ان يرجع التفسير الى الامر الثاني المفهوم من السادة
تفاوت لان التوقف المخصوص امر وثان مخصوص فيكون غاية للعامة والفرق
بانه غير معتبر حينئذ بلفظ العام غير مجدي قوله وهو غير معتد ولا مناف الخ هي غير
معتد في لزوم الدور لثبت المدعى وهو انتفاء توقف وجوب الايمان بغيره با
ستلزام الدور ولا مناف لتوقف وجوب الايمان بغيره على الشرع ليقال ان
توقف التصديق بقبول الشرع على الايمان ينافي توقف وجوب الايمان فاذا
الاول انتهى الثاني والا يلزم اجتماع المتنافيين وهو المدعى ما قبل انه يلزم توقف
وجوب الايمان على الايمان لتوقفه على الشرع الموقوف عليه وهو لخواذ الامر
من وجوب الشيء الا الاضمار الى وجوده وهم لان الموقوف على الايمان هو
قبول الشرع لا نفس الشرع وجوب الايمان انما يتوقف على نفسه فقال قوله اي
المتوقف على الشرع آه انما لم يقل اي ورد به الشرع او المتوقف عليه يكون بياناً
العقد على الاحتمال غاية للسباق لان المصنف حتم الله قال الحكم شرعي وفسر الشرع
بقوله اي خطاب الله تعالى بانه يتوقف آه فقال ثم شرعي فلفظ ان شرعي منها با
لمعنى المذكور فيما سبق في الفتاوى بهذا المعنى الى النظر والعلم يستلزم الفناء السبب
ما ورد به الشرع لكونه اعم من الاول فيكون بياناً لغاية العقد على التقديرين
قال هذا لا يصح على التقدير الثاني في هذا المعنى ان قول المصنف ان قول المصنف
الاجماع حجة بوجه ان البيان مختص بالتقدير الاول فالاول ان يقول لكون الا
جماع حجة ولا يخفى ان النفي وقعت في الاستفادات قوله وفيه كلام سيجي وهو
ما ذكره في آخر قوله ويرد عليه من ان تعريف الحكم لا يشمل لانه قد خرج بغيره
فتضاء فلا يخرج بالتعبد بالعمليته قوله قد يتوهم ان قوله من آه قابلية العلم
الشبه زى ليس غرضه من جعله متعلقاً بالاحكام ان الاحكام نفسها حاصلة منه

منه اذا يقول شبهة مميزة ففعل من متميز بل مراده انه متعلق بالاحكام بانها
العلم بها فيكون المعنى العلم المتعلق بالاحكام التي علمها من الادلة ولو غير ذلك
العالم اذ هو يقتضيه استناد جنس علمها الى الادلة ولو حجب فرد لا يصح افرادها
بخلاف اذا جعل متعلقاً بقوله العلم فانه يقتضيه استناد مخصوص من العلم اليها
قوله ومعنى حصول العلم آه فان قلت كلام العلامة على تعريف ابن ابي حبيب
وغيره الحصول من الدليل بالنظر فيه ولذا اوجبنا استدلالاً قلت قد يرد
مع عليه بانه العلم من الدليل بدون الاستدلال محال غاية باوجه اوضح
كلامه ان ليس للاختصاص قوله قد يكون بطريق الضرورة قال في شرح
الشرح ان هذا العلم يكون مع الادلة لا عنها واجاب ببيان الاستدلال
بين المعينة زماناً والتاخر زماناً ويدفع بان المبدأ في عرف العربية من استعمال
كلمته عن التاخر الزباني قوله والمصنف توهم آه كما هو المتبادر من كل عبارة
حيث اخرج علم المتكلم بهذا العقد ولم يتعوض بغيره فقال بعده ولا شك انه مكرر
وقد صرح به في الحاشية حيث قال انما زاده لا يخرج التقليد وقد خرج بقوله
من ادلتها لانه ذكر العلم بالاحكام الشرعية من ادلتها والعلم من الادلة يرد
الاستدلال محال قوله اذ لا معنى له لك كون شيء ماخوذاً عن شيء يدل على
تعلق المقصد والطلب بما خوذ عنه وهو معنى الاستدلال بخلاف حصوله عنه فانه
لا يدل على تعلقه بما حصل منه فالحكم بانشاره بالاستدلال انما يوضح بان معنى
حصوله عنه هو الاخذ عنه في الاطلاقات فانه دفع به قبيل انه لا فرق بين
الحصول الاخذ عن الدليل يستدل على شأ واحد بما بالدليل يكون بمعنى الاخذ
قوله لو سلم اشارة الى منع كون معناه ذلك اذ في الحدس يصدق انه حاصل
عنه ولا يصدق انه ماخوذ عنها فانهم قوله للتصريح بما علم التزم اما فان الدلالة

الاتزانية مجوزة في التعريفات **قوله** اول دفع الوهم اي للتبيين على هذا اللزوم دفع
ظن ان مثل علم الرسول عن الادلة **قوله** اول للبيان اي لبيان الغفلة علم استدلال
التي **قوله** توليف الحكم بشرعي الخ وهو استقيم الى الوجوب اخوانه ووجه ذكرهم و
رفعهم على مذنب من قال انه هو موضوع هذا العلم او هو مع الادلة ظاهر واما على ما
من قال ان موضوعه الادلة فقط من حيث يستنبط عنها احكام افعال المكلفين ما
يتعلق بالاحكام من حيث الثبوت راجع الى الادلة من حيث الالبان فلان آية
الذكورة عند المحققين قيد الموضوع لاجزائه فذكره لتحقيق معنى الحاشية التي هي
البحث عن الموضوع وجعله موضوعا او جزؤه او قيده باعتبار الظهور وعلما بالا
فوق قدیم كسجی ومن انظر من قال لم يظهر الى الآن وجه ذكرهم وتعارفهم
الحكم اذا جعل قديما لان اصول البحث عن الادلة مثل الكتب اللفظية وغيره وكذا
اذا جعل حاديا بان يراد بالخطاب الكتاب اللفظي لانهم ممنوه الى عزمة وخصه **قوله**
عن بعض الاشارة الخ تعريف الشئ بشئ غير الحكم بانه تعريف له وعدم الخلاف في ان
لا يقتضيه ان يكون الكل موافقا له كما لا يخفى نعم يجب ان يكون المعروف كما بانه تعريف له
فلان في بينه وبين ما سجي من ان لا خلاف بين الاشارة في انه تعريف للحكم بشرعي
وهو ما سبق من قوله وكل ذلك لعدم تصفحه كما وهم ووجه بان التبيين البعض البنية
الى قيد الافتقار والتجيز وان المراد صرح بعضهم بالتعريف بفتحهم الباقون بالقول
او بتقييد الحكم بشرعي لم يصرح به الباقون اعتمادا على العهد **قوله** وهو بهذا الكلام
النفسي الازل فانه في الازل حيث يقع الخطاب يوجه الى المتلقى لفهمه ومنصف هذه
الحاشية فيه **قوله** ومن ذهب الى ان الكلام لا يسي آة الخلاف في نسبه وكذا في خطاب
المعذور من بني على غير الخطاب ممن سره بآية حاشية وقوع الخطاب التوجيه الى
المسئلي بآية الازل خطا ويقول بخطاب المعذور فان معناه في قيام الخطاب

الخطابيات الطالب ممن سبجود وبنها لفهمه وانفصاله ومن سره با واقع به
الخطاب ووجه الى المتلقى لا يسميه ولا يقول فكل في لفظه وكلام ان اخرج نورا
بعكس هذا المذهب وما قبل من انه لا يكن نسبة في الازل خطا بمعنى يقع به الخطاب
لعدم الخطاب **قوله** من الخطا ب كلام الموجهين وهذا لا يصدق على النفس في الازل
لان قيام معنى الشئ منه وبقاؤه ان لم يكن الا فخر منه شرط لا لكان المشققة
ولما قد قبل وجود المعنى نحو انك مبيت مجاز محمله على ما مشانه ان يوجه اخرج عن الحاشية
الى المجاز فظهر الفرق بينه وبين التعريف السابق قد خفي على بعض ان طرف من هذا المذهب
عليك ان تغيره بهذا لا يوجب تخصيص علاقة على الكلام اللفظي بل ينبغي ان يصح له
على النفسي ايضا بعد ما وضع به الخطاب بنو وسط للعبارة الدالة عليه **قوله** او الكلام
المقصود آة الفرق بين التفسير ان الخطاب لمن لا يفهم كان نائم او غافل او لا يشاء
وانما ان الخطاب لهذا الكلام الشخص على خطا لمن لا يفهم **قوله** ومعنى تعلقه بافعال المكلفين
تعلقه بفعل آة فانه من قبل فلان يركب الجنبل اي ركوبه متعلق بهذا الجنس لا جنس
الحمار وليس المعنى انه يركب جميع افراد الجنبل فيل لا عانة الى غير الاله من مقابلته الجمع
الجمع المقيدة للتوزيع وهو ليس شئ لانه ان اراد مقابلته الخطاب بالافعال في الخطاب
ليس جميع وان اراد مقابلته الافعال بالمكلفين فهو لا يفيد طر والتعريف **قوله** هو
البنى عليه السلام وخواص بعض اصحابه شهادة خيرية **قوله** وخرج خطا اليه المتعلق الخ
ليس معطوفا على دخل لتفرع على تقدم من حمل الجمع على المعنى المفرد **قوله** وغير ذلك
كاحواله الملاكمة كخودا منها الادلة مقام معلوم وكبيان كيفية خلق الموجودات كالار
واسماء الجبال الانهار وغيره فلان قيد الحاشية مراد بها وعلى ان الحاشية معبر
جميع حدود الامانيات فان لم يصرح بها **قوله** لا حاجة اي للاحتراز والافهوبية
للاقسام الواقعة **قوله** وليس تعقن الخطاب بالافعال صورة المنقوض من حيث انها فعل

افعال المكلفين مجاز التعريف ما قلنا قيل لبعض الفضل ما اعتبر فيه حيثية التكليف
مثل قوله تعز اسجد والادوم فجد والادوم الآية ولا يصحون الله بامرهم وغير ذلك
فان الغرض منه ان تؤثر طريقة المطيعين لتناول النعيم وتجنبوا من مسلك
العاصيين ليبدل نعموا التحيم قال الله تعز لقد كان في قصصهم عبرة لاولي الابصار
والصدق فيقتض التعريف لمراد الان اعتبار حيثية التكليف فيما يتعلق به جازما
الا باقية بل المذهب والكرامة موضوع نامل الجواب عن الاول ان ليست تلك
القصص خطابات متعلقة بافعال المكلفين من حيث التكليف بل هي مشورة بها
ومستزمنة لها والعلم بما اشعرت من جهاد دخل في الفقه وعن الثاني بان خطاب الجاهل
وغيره لا يصدق عليه نه خطاب متعلق بفعل المكلف من حيث هو مكلف ولو بخطاب حسنة
اخر بان المراد من حيث التكليف هو الاداء والاباحة فدا اعتبر فيها سلب التكليف
وكذا اعتبر بما جملته قد عدت من اقسام الحكم التكليفي **قوله** الخطاب عندكم قديم امي تسمى
به وان لم يسم به في الازل عند البعض ما قيل ان هذا السؤال يتناقض على من لا
الكلام في الال خطاب بالشيء لان كون الوصف عبارة مدلولات لفظ التعريف
غير مشروط بتبنيها بها ومطلقة هي عليها كما لا يخفى نعم لو لم يسم بالخطاب الكلام ^{اللفظ}
وقيل بخلافه لم يرد هذا السؤال **قوله** للاحكام الوصفية الحكم الوضعي عند الحقيقة ينقسم
خمسة اقسام الحكم بالركنية وبالسببية وبالشرعية وباليقينية لان للموقوف عليه الحكم
بحسب ما منع ككشف العورة الا منع من سعة الصلوة وبحسب جوده المكان في اخلاصها
يفعله المكلف ركن زائد ان لم يتفق حكم المركب بانقائه كالارار في الابان انه
ينتفي فاصلي ان كان خارجا منع ظهور المسببة بين الموقوف الموقوف عليه لبيان
شبهة الموقوف عنده علة كالقصاص للقتل العمد والادوم بدونه من انقضاء في الجملة
كالنقص المقتضي الى جوب الزكوة في ضوذه النمو ومع كونه والا على الحكم علامة والاشارة

فشرط وقد يجمع اشراك السبب مع اختلاف السبب كوقت الصلوة فانه شرط لادائها
وسبب وجوبها والاشارة فيتموه الى ثمة السببية والشرعية والالائية **قوله** والصفة
اهل بالنظر الى ثمة الشا فية والالاء بالنظر الى الحقيقة الركنية والعلامة البه والالاء
الانقضاء بالفتح **قوله** بل المنصف بذلك هو التعلق به على حيثية التدين قطان اما على
الشيخ الاشعري فالتعلق ايضا قديم والمنصف بالحدث هو الظهور وحال الجواب ان
الحادث هو التعلق بالنفس الحكم فان اعتبر في الموقوف بجهة التعلق يكون الموقوف الموقوف
ما هو من جهة الحدوث ان اعتبر من حيث الغرض يكون تعريف قديم باقديم
قبل ان التعلق دخل في مفهوم الحكم فلا وجه لتسليم حدوثه ومنع حدوث الحكم وهم لان
الدخول في مفهوم لا يقتضي دخوله فيما صدق عليه التعلق خارج من ذات الحكم وصف له
ذكر في التعريف **قوله** زاد في التعريف قيد العزيمة ان قلت زيادة القيد على ما في
النفي يوجب العموم واما في الاثبات فلا قلت هذه الزيادة ليست قيد للمزيد عليه
بل هي عند التحقيق في قوة حد آخر فالحد مع في قوة ثمة حدوثه **قوله** فقال لا يقتضي
او التحريم او الوضع قبل فعل القول او الوضع ما خرج بقيد الانقضاء او التحريم لكن من ^{سبب}
والشرط ما ليس بفعل المكلف كالحال الشمس لجملة لا بأس بخرج ذلك لعدم
كونه حكما بل الحكم الوضع هو الخطاب متعلق بشيئ يكون سببا له او شرطا او مانعا لانفس
السبب غيره وقد يجاب بان المراد بالتعلق الوضعي اعم من ان يجعل فعل المكلف سببا
شرطا لشيئ مثلا او يجعل شيئا شرطا او سببا له ولا يخفى منعه **قوله** واجاب بعضهم بانهم
انه فيه اشارة الى ان ذكره المصنف من قبلهم هو كلامهم بعد التناول تسليم وكلامهم
منع كون خطاب الوضع حكما وحاصله ان الحكم هو الخطاب لاقتضاء اعمى لطلب التحريم
سواء كان مصرا او في منمن شي آخر كوجوب الصلوة عند دخول الشمس ضمن جعل
الدخول سببا له وان المنصف كسببية الدخول في النسبة حكما واجب المراد من الانقضاء ما

طلب بنفسه لانه الكمال المطلق فيعرف بالاعتبار بما يتضمنه كالسببية باعتبار نفسه
وبعد التفرع بان سبب المتضمن لم ايضا حكما فالمراد من الاقتضاء ان يكون متضمنا
طلبيا او باعتبار ما يتضمنه بناء على ان المطلق يطلق على خلافه وهذا هو معنى الصريح و
الضمني في كلامه لان نفس سببية الدلو ليس طلبا متضمنا بل متضمنا طلبيا فم ويا حرا
ظهر انه قاع ما قبل من ان المبدأ وان كان اعلم من الصريح والضمني فالتعريف بمنزلة
منعكس على الجواب الاول الا ان الثاني يلزم الحيل على خلاف المبدأ وان كان حيل
على كلا الوجهين ووقع بحسب اختلاف المقامات والاشياء منها متبادر ومقام التفرع
مقام آخر قوله انهم من الضمن قيل المقصود ايضا متضمنة لمثل ما غير وادعوا بحسب ان
وانتموا عن السببية لانه لو اختلفت قلنا بل متساوية لازم لها وكما من الفرق بين التضمن
للزوم قوله وانما سبب بانه لا توجه لهذا الكلام اصلا لا يخاف قولنا توجهه ولا ان
قد عثر الحكم بخطيب التبع لانه المتعلق بافعال المكلفين وهذا القدر من العمل لا يتكلف
والوصفي قلنا او رد عليه مثل قوله نعم والله خلقكم وتعلمون نقضا وادعوا لاجابه قوله
او التجنيز كما صرح به المصنف بقا في التعريف بحاله سالم عنده شاعل لها كان ملاك
من حيث لا يدري خروج الحكم الوضعي بزماد هذا القيد فلا يمكن له الا ان منع كونه
الحكم لانه يمكن قد سبق منه ما هو كالا غير المتكلم من الحكم واما ان مفهوم التكليف متبا
لمفهوم الوضعي فان سببية التزاما لوجوب بالجلد مفهوم ووجوب بالجلد مفهوم آخر وكذا
ما يصدق عليه كل منهما ولزوم احدهما لاخر في التحقيق لا يقتضي اتحادهما فيه فان في
الجلد على التزاما في حكمين مختلفين في الحقيقة فلا ينبغي ادخال احدهما في الآخر مع كونهما
عين من الخطا متباينين مفهوم واحد فافعل على الكلام موجبه باعتبار عليه نعم عليه ان
لم يحيل الوضعي وادخل في التكليف ليتوجه عليه قال بل دخل كلاهما في قوله بالاقتضاء و
التجنيز بتعريفه فاما ما قال السيد من انهم قد عثر فوا يكون الخطا الوضعي حكما

حكما نقل المصنف من ادخاله في التعريف بالتعريف فلا يمكنهم منعه فقد عثرنا ده لما قرنا
من ان الله قد اشار الى ان الله كلامهم بعد التفرع لا ابتداء فيقولون كونه حكما بعد
لانهم منعه بعد اعتبارهم بكونه حكما قوله فيه لا تخاف قال صاحب السمع لا تخاف فيه ولا
شك في انه مفهوم منه وان لم يكن معناه المطابق ولذا قال المفهوم من الحكم لا المفهوم
له والحاصل ان مفهومها متغايران لان يتعلق بشيئين وخلق المفهوم المطابق للحكم
الوضع لا في مفهوم التكليف فافهم قوله قال المصنف رحمه الله تعالى في بيان على ما علم اليقين
انه تعريف المذكور في تعريف الفقه قوله تعريف الحكم بدون الصفة المذكورة مع
الشريعة قوله فمعنى الشرعي في قوله بالاحكام الشرعية كما صرح به المصنف رحمه
حاشية قوله للحكم اي الموصوف مع الصفة المذكورة في تعريف الفقه فمعنى الشرعي
المذكور صفة له فيه قوله والا لكان الحد اي خطاب لتداع من المحدود وهو الحكم
الشرعي المذكور في تعريف الفقه لتساوي مثل وجوب الايمان بنا وعلى ان المراد من
الافعال بعم افعال الجود ورج وارتقب بر عليه انه اذا جعل شرعي بغير ما ورد به
خطا لا يخرج يلزم ان يكون المحدود اعلم من الحد لتساوي ذلك المقصود امثاله وان
هو المكرب من القيد والمقيد فلا وجه حينئذ لتفسير اجرائيه بل المراد من الجوع به
الله تعالى فاما قوله سنا وادعوا الى اخره وادعوا عليه ان تفسير الحكم الشرعي بهذا المعنى
بالخطا بغير صحيح فانها متقابلان كما مر من المصنف رحمه الله وان التثبت بالاقتضاء يخرج
عنه لانه انما هو الحكم المفسر سنا وادعوا الى اخره اي بنية اليه بما او سببا كما صرح
به قدس سره فيما سبق لا يصدق الا على الجزء وهذا ليس بشي اذا المفسر بالخطا بالحكم الشرعي
وبالاسماء المطلقة والمصنف رحمه الله تعالى جعلها متباينين بالنظر الى المراد من الحكم المطلق
والا لانه انما هو المثبت فحصل لا اثبات نحو الصلوة واجبة قوله الاول انه كما اثار
بالحكم انما فان قلت لا معنى لامتناع ما هو طلب الله تعالى ولا مقتضى بافعال المكلفين

بلاقتنا وادانجيه وينا في ما سبق من انه ههنا هو الكلام النفسى الازلى قلت والجا
انما هو الخطا للتعبد بذكر السبب وادارة السبب الخطا فليد او هو بيان حاصل
وان ويلغ الكلام ان يراد ما طبع الله لغة **قوله** الثاني ان الحكم هو الايجاب
اي بمعنى ان الحكم المصطلح بين الفقهاء هو الايجاب مثلا لكن يطلقونه على الوجوه مثلاً
والا يخفى عليك ما في هذا الجواب من التكلف **قوله** الثالث ان الحكم آخ يفي ان الايجاب
والوجوب متساويان اذ ليس ههنا الا قوله فعل اي الامر النفسى وهو الايجاب لوجوب
اما الاول فلان الحكم كالايجاب مثلاً هو نفس خطاب الله عندنا واما الثالث فلان
القول لا يفيد منفعة حقيقية للفعل بل هو بالنسبة الى الفعل وجوب بالنسبة الى الحكم
ايجاب فانه يقع ما قبل من انه لا فائدة في القول بكون الايجاب نفس الفعل اي خطا
فان المفترض لم يدع المغايرة الوجوب للايجاب **قوله** وليس للفعل منه منفعة حقيقية
مسماة بالوجوب القضاة به بالا اعتبار ربه المسماة بكونه بحيث يتعلق به الايجاب
لا ينافي اتحادهما بالذات بل لذلك اختلفوا بالا اعتبار **قوله** هما متحدان بالذات اي
واحدة يصدق كل منهما عليهما من جهتين فلا يرد ان الايجاب نفس الفعل والوجوب
فلا يصدقان على شئ واحد لان صدق القول لا يصدق واحدنا متى تنفك من جهة
جهتين **قوله** مختلفان بالا اعتبار ربه وينا على هذا الاعتبار صرح اوجبه فوجب ونقصنا
تعريف ذلك الامر النفسى الذي هو الحكم مع الاشعار بالنسبتين والتعلقين
في التعريف فلا يرد ان ذلك الحشيتات في تعريفات المتغايرة واجب الله
ظهور المراد وخطايب تعه المتعلقة بالافعال ليس لها في النسبة الخطاب الى الافعال
ودون النسبة الى الله تعه لانه انما يجب اذ قصد تعريفها من حيث الاعتبار لا
قصد نفس الالاهة اعتبارات من حيث الذات **قوله** فزوج الاحكام المتعلقة بالافعال
الصبيان فان قلت اسوال يجزى في الاحكام المتعلقة بالافعال الفاصل المجاز

والجواز والكرد لا منساع التكليف فانت يرجع ذلك في تحقيق الى انتفا التكليف
البايع العاقل بعض احواله **قوله** ورده المصنف اولاً بانه لا يصح الى قوله ونايها
تعلق آخ لا يخفى ما فيه من مخالفة بالمتن حيث لم يتعرض المصنف في الرد لجواز البيع
وكون الصلوة مندوبة وتعرضها التراجحة الله مع انه ذكر جوابين حيث قال
اولاً لا ينافي بخلاف المصنف ولعل غرضه الاشعار بان لا فرق بين الصلوة وال
سلام وغيرهما من الاحكام فان نظر الى نفسها فلا يصح جعل كل ما يتعلق بفعل اول
فلا وجه لتخصيص الصلوة والسلام وان نظر الى فيها ففيها ايضا حكم متعلق بها لا ينافي
والتخصيص عليهما فغنى كلامه هذا التعريف على المصنف رحمه الله فان قلت الاسلام على هو
فعل لا قلت داخل فيه اذ ليس المراد منه الا بان الذي هو فعل القلب بل المراد
الظاهر على في الحديث فيكون فعل الجوارح **قوله** فانهم مصرحون بان الحكم بالنسبة
الى الصبي اذ لا خطا يتبع فعل غير البايع العاقل عندهم كما علم من سطر او الخطا
وترتب آثار على افعال لا ينافي ذلك لان صفة عبارته المتساوية عليها ليس له مؤ
بها كافي البائع بل يعني ما فلا يتركها بعد بلوغه الله **قوله** وذلك على الاول
فان في الصبي وكذا المجنون مخاطب بوجوب ما يليها كالتزكوة وصان المتكفل
كالباطل صاحب الهينة بضمان التمتع حيث فزوني حفظها لتتذكر هذه الى
بمنزلة فعله كذا في شرح جمع الجوامع **قوله** ثم لا يخفى ان تعلق الحق آخ اي خطا
المتعلق بالله اذ منه فغنى العبارة مسماة كما مر في عبارة المصنف رحمه الله عليه
قوله وبان الصحة والعناء عطف على قوله بان الحكم لان كون الثاني به آخ
اشارة لصحاحات والمعاملات عند المتكلمين هي موافقة الفعل الذي يقع
بارة موافقة للشرع لا سماعه بالعبارة شرعاً وتارة مخالفة له لانها ذلك
عبادة كانت كالصلوة او غير ما كالبسح للشرع والعناء ومخالفة وعلى هذا

يصح كلام الشارح رحمه الله عليه ولا شك ان نفس هذه الموافقة وكذا المخالفة
مدركة بالعقل بوسط الحسن ان كنت باعتبار احد طرفيها موقوفة على الشرع
عند الفقهاء في العبادات كونها مسقطه للقضاء فصوله من المن ان منظرهم
له حديث يسمى صحيحا على الاول ودون الثاني وفي المعاملات ترتيبا لطلب
عنها عليها شرعا لكل الاستناد في البيع والاستمناع في الكسح فالصحة على
لا يعرف بالعقل لان صلوة المنيم المسافر مسقطه والنعيم لا هذا هو الموافق
لا في كتبنا فبنته والحق عندى ان لا فرق بين التفسير لانه اراد من ا
سجدة يعتبر فيه شرعا ومن كونها مسقطه للقضاء بحسب الامر فالصحة
بكل التفسير من غير مدركة بالعقل ان اراد بحسب المن في الكلام التفسير من
مدركة به بلا تفاوت فان قلت الحكم عندهم انما يكون او وصفي او نصي
ليس من شئ منها قلت قد جعلها الا ترى في الاحكام عن الاحكام
فقال قوله ومعنى كون صلوة مندوبة ان الاولى تخ يعنى ان في هذه السنة
مجازا فان التذنب الى الصلوة وهو في الحقيقة منسوب الى الامر بها
لغوله عليه السلام مروى على ان هذا الامر للبدن ترتب التوابع
من لوازم التكليف بل من فضله نفع فانه نفع لا يضر اجر من حسن عملا
والبحسب حسن في عمله قوله الثالث ان التعريف غير متناول يعنى ان التعريف
تعريف الحكم المصطلح ومنه ما يفسون ثبوته الى القياس هو لا يصدق عليه
او ليس هناك خطابا الى الله نفع قوله منظر الحكم اى في الوازع اوجب
زعم المجتهد فلا بد وعليه انه انما يصح على اى من يقول ان كل مجتهد مصيب
وسيجي حقيقة قوله فيما ثبت بالنية والاطلاع ايضا بل فيما ثبت بالكتا ايضا
وكل من يقول فاحصل سوالنا ثبت بالقياس لان تحقق الخطاب فيه بوسط

بوسط واحد من هذه الثلاثة بخلافها فانها كواشفت من الخطب فيها ولذا جعل
منها عنها قوله معنى كونها السنة والاجماع والقياس حجا وكذا الكنا لكنه لا يبعد
ولا يسيى به الطريق الخريف انى بان يقال ليس كلامه بل هو كما شف عنه قوله فبذل
في الاقتضاء الضمنية ان علم الاقتضاء والتحيز بحسب العمل الضمني الضمنية لا يقال
الحكم الوضعي وان به قيد او الوضع لا دخاله فيمنه يدخل في الوضع لان ان شرع
جعل السنة وغير باجته على الاحكام فكونها حجة بوضع الشارع فاما قوله ويترى ان
يكون آخ التزمه صاحب التحرير وقد مر هو وما فيه قوله مثل جواز الاجماع اى كون
الاجماع مباحا غير ممنوع الفعل وليس المراد من الجواز الضحية وعلية انها ليست
كالحكماء قوله على تقدير ان يكون حكما وهو ان يراد من كونها حجة وجوب العمل
قوله ثم المشهور انه يراى في ثم باء السكت ويكتب في الوصل ايده معا لان الاصل
كنا به صورة اللفظ على تقدير الابتداء والوقف عليه وقولهم ثمة بانها غلط
العامة وفي شرح مسلم ثم بلام للمكان البعيد وبها للقريب قال المصنف
قل قبل للمنفى لان النفي لدفع ان يكون المراد بعضها مخصوصا فانه شق آخره فبال
فانه دفع ما قبل الصواب ان كثر النقيض اولى بل سقاط الوصل قوله حتى ان العلم
جواب الخ لا يذهب عليك ان كون الصلوة والصوم مثلا من الدين حكم غير جوا
والاول والى ان معلوما بالضرورة لكن الثاني حاصل بالاستدلال الا كتب بلام
فاخرج الثاني لكون الاول معلوما بالضرورة من دين الفقه مع كونه مذكورا فيه
بل تقبل احكام اركان الصلوة وما يتعلق به من اجبات مسالة من غير ابداء
الفارق بينه وبين غيره من الاجام الموجب للاخراج غير صحيح وضرب المصطلح
عليه فاسد او ما قيل من ان معنى الوجوب ليس لانه من هذا الدين قال الامام
الحسن عبارة عن نفس رد الشارع بالنسبة على علمه وكذا القبح والمراد بالوجوب

الفعل الذي ورد الشرع بالامريجابافهم لان الذين عبارة عن وضع الشيء
لاولى الاسباب باختيارهم المحمود الى الخير بالذات وتناول الاصول والفروع
وقد يخص بالفروع مكنونه من الدين اعم من كونه واجبا والاعم غير الاحضار
الاول لا يستدعي بدايته الثاني وعرض الامام ان الحسن والوجوب ليسا من
الصفات الحقيقية الثانية للفعل والشرع يمينه ليسا بالاعتبار عن ورود الشرع
بالنشاء والامر به الحى بالامرين الحسن عن العتق والواجب عن غيره بالذات او
من الصفات بل مجرد ورود الشرع كذلك لان الوجوب عين كونه من الدين
فانهم **قوله** اول اكثر كالتثنيين يعني ان اول اكثر في التوضيح عطف على الصف
فالمراد به ما صدق عليه كالتثنيين او ثلثة ارباع وخوفا لا مضمونه فيكون معنى
التعريف مع العلم باكثر الاحكام لانه يجب خيل ان يقول ولا اكثر ليكون عطفا
على البعض لانه معينه فبقي هذا الشق غير مبين في المتن لبطالانه بالاطلاق
الصف والتثنيين واليه اشار الشارح بقوله وهذا يظهر انه لا يصح **قوله** فلا يعلم
جزئيا جزئيا لا كان المجموع مقابل لكل واحد بمعنى ما يقع ويدخل الوجود على
التفصيل فيلقت اليه ذهن المجتهد كما سببه احتمال علم المجموع وجبين بان
يكون علم مجموع الاحكام الالهيته والآلية مفصلا جزئيا منها ايضا بطرح الجزئيات
وكلى يصدق عليها فتعرض كلا الاحتمالين وفيه الكلى بالتفصيل للاشعار بان
علم الجزئيات بكلى مطلقا يصدق عليها لكون كل منها حكما او واقعة متساوية
بفقه بالضرورة بل لا بد ان يكون ذلك الكلى منه جازية تفصيل الجزئيات و
خصوصياتها بحيث اذا ورد شيء منها على العالم به عرفها به بخصوصها فيمكن ان
يسمى والعلم به ففهم فاندفع ما قبل انه قوله جزئيا جزئيا لا يناسب ارادة المجموع
وان النظر ترك قوله تفصيلي يحسن مقابلة جزئيا جزئيا والجواب بانه بالنظر الى

الى الشق الثاني وهو ارادة كل واحد ولا كليا بالنظر الى الشق الاول وان هذا الكلام
منه مبني على ادعاء من عدم الفرق بين معرفة الكل كواحد سيحرف جدا كما لا يخفى ولا
يذهب عليك ان قوله فلا يعلم انما يفهم على سابق ما عتق قوله جزئيا جزئيا لانه
بطالان ارادة الكلى لا تتفاديه لا اختلاف اثرات سواء كانت متناهية ومنقطعة او غير
متناهية وغير منقطعية ولذا عطف في التوضيح قوله ولا ضابط جمع على قوله لا كذا
متناهي **قوله** لانه يستلزم بيان الاستلزام ان الفقيه من قام به الفقه فاذا كان علمه
انفائمه به واطلا في الفقه لزم ان يكون هو فقيها وقابل ان يمنع ذلك بان الفقيه
كان في الاصل من قام به الفقه لكن صار حقيقة اصطلاحية في المجتهد فلا يلزم ان يكون
كل من قام به الفقه فقيها **قوله** العالم سواء كان مستقلا في ذلك او بمعرفة الغير بان يعلم
من يعلم فانه من علم استدلاله على حقيقة اليد في حاشية المطالع **قوله** وليس كذلك
اصطلاحا في عرف المتشرعة فان الفقيه عندهم هو المجتهد فلا يكون علمه فقهيا مع
دخوله في حده **قوله** ومنها لا يختلف اى جملة على كل واحد لا يختلفان صحة فسا
لكون جملة على جملة على كل على الاخر فان كل ضرب على كل يقوم وانما له عين جملة
على كل واحد ومعرفة الاحكام من هذا القبيل فبطالان لانه المعرفة الى احد ما عتق
انما فاستدريدها واستيف كل منها بالابطال غير موجه ولذا ادعى الشارح الاتحاد
المؤقتين حيث قال ومعرفة جميع الاحكام معرفة كل واحد ولم يدع الاتحاد بين المجموع
وكل واحد ليدر عليه قبل انه ان اراد اتحادها معنوها ممنوع وان اراد التلازم فبفقه
ارادة الخلوص من لفظ لا يستلزم صحة ارادة التلازم منه وكذا ما قبل من انه يمكن ان
يجاب بان المراد بمعرفة الكل المعرفة الاجالية وكل واحد التفاضل لانه ان اراد بالمعرفة
الاجالية المعرفة بامر كلى صادق على كل واحد او بالهيئة المجموعية لا يكون معرفة الكل بل
لذلك الامر والهيئة وكما يمكن ان يكون ذلك الامر والهيئة جهة لمعرفة المجموع يكون جهة

معرفة كل واحد واحد كمالا لا يخفى والا فيكون لنفسه العلم به وعليه انه جعل علم الاحكام بالعلم
اصادق والضابط لها معرفة لكل سابقا فينبذ بغاير معرفة كل واحد واحد مفسدا
قوله وان التزم بان يجعل لفظ الاحكام حين ارادة المجموع لا استغراق الجماعات فيكون
اعلم من كل واحد كما قال معاني المفتاح في قوله نعم اني وهن العظم من انهن لمجموع
اعلم من وهن كل عظم كذا قيل ويرد عليه انه فينبذ لا يصح قوله فعدم تناسي الحوادث
لا يتنافى ذلك لان عدم التناسي بمعنى عدم الانقطاع كما مر بنا في ذلك ولا مسانغ
للقول بانقطاع حدوث الجماعات قبلها ثلثة بل ثنان وعدم انقطاع الافراد فتدبر
قالا ولي ان يقال انه مبني على ان غايض كما يدل عليه لفظ التزم او على انه يصح ببناء الحكم
الكل باعتبار البعض مجازا لا الى كل واحد واحد **قوله** رده المصنف رحمه الله تعالى انه
قوله ولا السبيل لكل جواب سوال باعتبار الشق الاول حمل العلم على السبيل فمفهومه
ولا يراد الكل بان يحمل العلم على السبيل فانه نفع ما قبل ان التزم ويد السابق في الاحكام
وقوله ولا السبيل بيان لمعرفتها فكيف يصح العطف **قوله** لا يستجاءه آخذ اخر لا يتوهم
انه يلزم من هذا ان لا يكون دليل المحل مستجيبا لهذا فلا يكون المحل مجتهدا لان
هذا الاستجاء لا يتنافى معارضة الوهم العقل في شاكلة الحق ابل كل كسبي فيكون
الخطا وهذا لا لعدم الاستجاء **قوله** ذلك متعارض الاول لا يجب لا يمكن التزجج
قال شارح في باب المعارضة والتزجج ان تحقق التعارض من غير ترجيح جازما
ما هو الصحيح اذ لا مانع من ذلك والحكم حينئذ هو التوقف وجعل المدعين منزلة
العدم فانه نفع ما قبل ان معرفة سبب لوجهان من جهة ما بغض الى الحكم فاذا بغض
التعارض لم يكن عالما بها وكلف في جواب انه يمكن ان يتخذ امرهم من الشك في
التزجج فينتفي التعارض **قوله** او وجود الالاف لا يخفى عليك ان المعبر في شرط الالاف
جهادا انا هو معرفة سوانع ثبوت الحكم لان يرفعها كلها تحقت فاذا تحقق في محل

محل مانع ثبوت الحكم لم يتيسر للجهاد رفعه مع انه مستجيب لجميع ما ذكر فالمراد من الكفاية
ما هو المعبر عنه بهم لاني نفس الامر فانه نفع ما قبل من ان الشرائط الوجودية بدونه
ارتفاع الموانع لا يخفى في الاستدلال الا ان يراد بالكفاية عدم الحاجة الى جود
شيء في اود معارضة مع فنيته ما طرأ في قوله بالخطا في الاجتهاد كما ان تعارض الاول
وجود الالاف ما طرأ في قوله عدم بشرة **قوله** لم يقل البني الصلي الله عليه وسلم فان قيل يمكن
فيه بان يقال ان لم يقل بعدم مسانغ الاجتهاد وعدم التكليف بعدة قلنا خروج مثل
هذا الالبغ اذ لا يكون مثل هذا الحكم الذي لا يمكن معرفة بالكتاب والسنة والاجماع
والاجتهاد مكلفا به فانهم قوله ولا سلم ان الاول لا يمكن معرفة بالكتاب والسنة والاجماع
الشيء بالاحكام من الاول لا بل معنى السبيل لا عاظة بالاحكام من الادلة لا
العلم فقط **قوله** علم كذا وكذا يمكن ان يقال معناه ملكة استحضار المسائل والتصديقات
لا ملكة استخراج الجزئيات منها والامر فيه سهل لال مصرحة الله بل هو العلم بكل
حكام الخ قبل اطلاق الفقهاء العلم مع الملكة خلاف المشهور اذ اسرار العلوم ما
يطلق على التصديقات او على الملكة او على المسائل لا على المجموع المركب من
اثنين من اجيب بان الملكة هي شرط لا دخل لها في الفقه ولا يخفى عليك ان
الطلاق العلم على واحد منها مشروطا باخر منها ايضا خلاف المشهور والحق في كل
ان الملكة هي معنى صفة راسخة يمكن بها من استحصا لنوع القياسات من
حكام والاحكام عن الاول لا التي يطلق عليها العلم في المشهور بمعنى صفة راسخة
يمكن بها من استحضار التصديقات والمسائل منها بون بعدي في قوله تعريف خبر
انما لم يحكم على بيان المراد من الاحكام لقوله في التوضيح فلا بد ان يكون الفقه علما
بجملة متناهية اذ لو كان معصوده بيان المراد كان ينبغي ان يقول فلا بد ان
يراد بالاحكام جملة متناهية ولان ارادة هذه الاحكام من لفظ الاحكام ارفع

مخصوص قد رده في العلم بانه لا دلالة للفظ عليه صلا قال المصنف رحمه الله
لم ير رالدهر فيها اذا قال لا يكلم الله هر على شيئي بحسب قوله الا انه يدل على انه قد
منه بنا على ان الجمع لا استتراق الجماعات وهذا هو منه بلا ايهام في المتن بل
بجملته وما ذهب اليه المفسر البطله في المطول قبله يمكن ان يجاب عنه بان
ليس باده النقص متخففه فان اول ظهوره بنزول الوحي من الاحكام العلميه
الحكم لوجوب الصلوة وهو بنفسه مشتمل على عدة احكام كوجوب الركوع والقيام
والسجود وغيره وباعتبار ما يتوقف عليه وهو الوضوء على احكام اخا و بان
الجمع ههنا من قبل والعد لا ينزولج النساء فانه يثبت بنزول سنة و هو
فيصير المعنى والعلم بكل حكم ظهر به الى آخوه وفايده لفظ كل الاحترار عن العلم
ببعض الاحكام التي ظهر به نزول الوحي وقد يجاب بان هذا فرض يخص اوقه
امتنع عادة حصول الملكة مع حكم او حكمين ويدفع بان المراد ملكة الاستحصال
لا ملكة الاستحضار وهي يمكن ان يحصل معهما و بان حصولها مع ثلثة احكام بعيد
ممنوع كما ان حصولها بحكمين كذلك ليس بينهما فرق بعنده به وهذا ليس بشي
عوض المجيب انها تحقق مع ثلثة احكام ولا دلالة للتويف عليه ايضا فانهم قالوا
المصنف رحمه الله من اولتها متعلق بعلم ويجوز ان يكون العلم بالاحكام التي
ظهر نزول الوحي بها ولم يكن من الادلة كما للمقلد فانه قد ما قيل ان وصف
احكام يظهر نزول الوحي بها والغفاه الاجماع عليها يعني عن ذلك بل يوجب
ان للاحكام الموصوفة ادلة اخرى غير الوحي والاجماع وانما لم يذكر كونه لانه
ان هو الا وحي يوحى قال المصنف رحمه الله والصحابة لو تبهم كانوا عالين
بما ذكره آخ اي الصحابة كانوا عالين بالاحكام المذكورة من الادلة ولم يلق
اسم الفقيه الا على من له ملكة مستنبط منهم والملكة غير العلم بالاحكام من الادلة

فانه قد ما قيل ان العلم من الادلة مشع بالادلة قطعا عند المصنف رحمه الله
على سبق فيصير معنى كلامه ان الصبي مع كونهم مستدلين لم يطلق عليهم اسم الفقيه الا
المستنبطين منهم وقد اوردنا الاستنباط هو الاستدلال بابي عليه قد رده
والاول وجه بالنظر الى عبارة المصنف رحمه الله حيث قال المسائل العينية بل ملكة
الاستنباط الصحيح ولان الظاهر ان المراد بالظهور نزول الوحي بها فهم المجتهدون
بالعبارة او الاشارة او الدلالة او الاقفا وسواء كان الوحي من اقسام
او الخفاء فلا ينبغي الا الاحكام العينية وانما قلنا الظاهر لانه يمكن ان يكون المراد
فهمه بامان المخصوص الظاهرة الدلالة فينبغي سائر الاحكام الاجتهادية او
من المخصوص لطريق الاجتهاد مع الاحكام العينية وهذا يناسب الاحوال
الثاني ولذا قال وجه قوله لكونها فروعا مستنبط بالاجتهاد آخ اي كون جميع
المسائل العينية فروعا مستنبط بالاجتهاد ويتوقف العلم بجميعها على كون
فقيها فلو توقف الاجتهاد والفتا به على العلم بجميعها لزم الدوران قلت يمكن
يشترط فيه العلم ببعضها فلا يلزم الدوران لعدم توقف العلم ببعضها على جهتها واذ يجوز
ان يكون المقلد عالى متكلما من سنباط بعض الاحكام الفرعية من اصولها
حصول ملكة استنباط الكل وباجلها القياس مطلقا غير متوقف على الاجتهاد فجميع
القياس متوقفه عليه قلت هذا ترجيح بلا مرجح فانهم قد قلنا لا يجوز للمجتهد
ان التقليد ينافي الاجتهاد فلا مشروط به فانه قد ما قيل من ان السوال
انه يجوز ان يشترط صيرورة الثاني مجتهدا بعلمه بسننات الاول لانه بعد ما
مجتهدا يشترط فيه العلم بها يتوجه عليه انه لا يجوز للمجتهد التقليد فان قلت ليس
الام السالغ الا مشروطا بالتقليد للمجتهد الاول بل بعلمه بسنناته قلت العلم
بها يستلزم التقليد لاسن لعقده ان مستنبط هذا المجتهد حق مطابق للواقع كما

كما هو مقتضى العلم بحسب تقليده واما اشتهر من ان قول مجتهد حق معناه حق
بالنسبة اليه والى مقلده به قوله نعم يشترط ان يعرف قول المجتهد من اى مواقع لا
لتفاق دون الاختلاف هذا راجع الى معرفة الاجماع قوله لاني الواقع ولا منه
المجتهد الثاني والمراد من ظهور نزول الوحي بها الظهور في الواقع بحيث يفسح ويظهر
على حد يفتت اليه او عند العالم الذي ويصير بواسطة العلم به فيها قوله ونعم
اسم لعلم مخصوص معين ان اريد ان مخصوص بحسب الموضوع فهو لا ينافي بطلانه
بحسب ازواجه المسائل وانما مقتضاه وان اريد ان مخصوص بانه بعد معين من
الاجكام فهو لا يلزم ما اشتهر انه العلم متميزا بنبلا حق الافكار قال كسبي في شرح
الموافقات اسم كل علم موضوع بارز او مفهوم كلي اجمالي وفي حاشيته على شرح
المختصر ان اصول الفقه من اعلام الاجناب مع قدر تفصيله قوله بحسب النسخ
مبني لا انتفاض بحسب النسخ او قال نعم ما نسخ من آية الآية فلنا الآية الثانية لا
ان يكون مشتملة على الحكم العمل كالاولى الجزئية والمثلية انا هو بحسب النظم والاعمال
مع ان النقصان قد تحقق لكن الثانية جبرية بمعنى ان كل تعريف مصنف رحمه الله
من العلم بالحكم المنسوخ وحكم جز الاحاد الذي لعقد الاجماع على خلافه فلا يلزم الانتفاض
ان يقال المراد من العلم كونه العمل مقصودا منه بما يكسب كذا فهم قوله فكانه كانه هو
النسخ او قد صرح بالمصنف رحمه الله قوله معظم مسائل الفقه يمكن ان يقال انها لم يفتت بل
لنعم قوله الرابع انه اريد بالظهور بالنسبة الى العالم بخلاف الفقه بالنسبة الى كل
مجتهد وقد علم من تخرج يكون الفقه انه ولذا لم يتروك الشرح رحمه الله منها قال المصنف رحمه الله
وما قيل ان الفقه على ما اورد على تعريفهم الفقه اشكال هو ان الفقه من الطبوع والظنون لا يكون
علما فلا يصح قولهم الفقه علم كذا اما الثاني فلان العلم صفة توجب تميزا لا يحل التقيض والظن
ليس كذلك لانا الاول فلا يمتنع ان يسمى شيئا ويقتضيه العلم المقصود الى ان لا يسمى شيئا

اسميتها قطع بنفسه وبفارق فاعلى الدلالة على اذلة الاصل من لا يفتي من العلم بها نعم ثبت
ان كل السبعة الفقه منها قطع كان مجدي مع ان الاحتمال لا يمتنع ان الفقه المجاز والاضمار لا يمتنع
والنقد والمناجزة والنسخ والمعارض العقدي كلها لا يمتنع بعدم علمها بالاجوب قطع بعد ما
عدم القطع بوجودها وما قيل من ان لا يدل البطلان على جوده كقوله لا لا يمكن بحضرة جبال
شاهقة لا يربطها كذا في موقعه ردوا فاعلى قد يقال انه لو لم يحصل القطع ليطول فائدة الخاطب
وهو مردودا فائدة الخاطب العمل لا حصول الفقه وبالمجمل كونه الفقه طبعا مسلم لا يمتنع
لا احد هذا ولا يخفى عليك ان ما اوردنا من العلم المقصود بها واما اذا اردنا السائل من
الاجكام النسب المكنة والنسب فلا وهذا السؤال اورد على تعريف المصنف رحمه الله ايضا
فاوردوه واجابته بثلثة اوجه قوله متروك ان الفقه القياس آخ يفتي ان كلامه هذا متروك ان
القياس لا يمكن اذ خالفها فيها فظهر نزول الوحي كما ان كذا في جواب البحث ان قلت يقولون انهم لا
ان يقال آخ فوضعه قدس سره من الفقهية البحث ان قلت فانه قد يقع ما قيل من ان فائدة الاجماع
الى ذلك اذ قد صرح المصنف رحمه الله بخروج المسائل القليلة عنه وقد اعترضه شرح قدس سره
عليه في ما حجب بان يقوم فدا عن غيره على تعريفهم مطلقا قبل تعريف المصنف رحمه الله
لفظه العلم غير صحيح فاجاب المصنف رحمه الله عنه فاعترضه الشرح عليه بغير وجهه وما صرح
به المصنف رحمه الله واعترضه الشرح سابقا هو فوجهها عن التعريف المرصى فهو ليس في الا
يكن توجيهه بمصنف رحمه الله عليه بالنظر الى تعريف القوم حيث قال فان الجملة التي ذكرناها
فقه آخ فانه صرح في ان عرضه دفع السؤال عن التعريف المرصى نعم ما بعده من الجوابين يستقيم
بالنظر الى تعريف القوم الفقه قوله لقطع بانه لخصي اى بالنظر الى نفس القياس والى ان يغير القياس
بسبب ما خارج عارض كما اذا كان علمه كما اذا كان علمه الحكم منصوصة من الشرح قوله اذا كان
ثبوتها قطعا هذا من قبل قوله ان يكون فيها او غير في الله اولي بها قال القاضي في تفسيره
الضمير راجع الى اول عليه المذكور وهو جيب الفقه والعقير لا اليه الا لو صدق ان الشرح

مطابقة الضمير فيها عطف باووم ولكن بل لا وتركها موكولان الى مقصد فان مقصد احد هما وجوب
افراد الضمير ان مقصد بالضمير كليهما وجبت المطابقة والحق ان ينظر الى الحكم المنسوب الى الضمير فان كان
بحيث لا يتحقق فيه افراد الاثنى كما فيما نحن فيه فان النقص الاجماع تجتمع في الشئ في ذاتها
حكم ولذا قال ابو بصير النضر الاجماع وكذلك في الآية فان الغنى الغنية تجتمع في الاولوية
لاني بنوهم شخص واحد في زمان واحد وقيل من ان من قبل قول الشارح وكان بيان ان
لا تسر حواشيها وتسرح بها واعتبرت السرح ليس بشئ لان في السرح معنى الواو كما في السرح
الرضي لا يصح ههنا ذلك لانها لا تجتمع في الاثنى حكم قال المصنف رحمه الله تعالى ان العلم
ان ان اريد ان يطلق عليها بناء على حصول صورة شئ عند العقل يرد عليه هذا المعنى غير صحيح
فيما بينهم مع انه يلزم ان يكون علم الاحكام غير مطابق للواقع فحقا الا ان يقال ان على تقدير
كون الحق واحد يلزم فان فقه الخلق كذلك ان اريد ان يطلق عليها بخصوصها فقد قال العاصم
في الموافقة تسمية النظم والجمل والتقليد بل الشك الوهم على ان لا استعمال للغة والحق
والشيخ وقال السيد في شرحه انه لا يطلق على شئ منها التقليد فانه يطلق على غير ذلك حقيقة **قوله**
الحكم منقطع به والنظم في طريقة تقريره بوجهين احدهما ذكره الشارح قدس سره وتامها ان
الشارح جعل لمن المجتهد مناط الحكم وملة كما جعل لفاظ العقود ومثلا علامته في التسمية
فمن يتحقق طه بالوجدان علم قطعا بنوع ما ينطأ اجاعا بل ضرورة من الدين فقه فقه طه
الى العلم بالاحكام انفسها وهذا ايضا لا يتم الا على راي المصنوع كما لا يتوهم ما ذكره الشارح قدس سره
الا علمه لان عند غيرهم يجب اتباع طه ولو خطأ فلا يكون جوابا بعد موصول الى العلم
ذكره شبه قدس سره ولا مناط الحكم كما ذكرنا ما يمكن ان يقال الاحكام اعلم مما هو حكم الله تعالى في
نفس الامر كما هو راي المصنف وفي نظرهم كما هو رايهم فمقتضى حكم الله تعالى هو مطابق الواقع
اولا هو الذي ينطأ لظنه واوصله وجوب اتباعه الى العلم بثبوتها والحاصل ان النظم متعلق بالحكم فيما
الى نفس الامر والعلم ممتثل الى نظرهم وقد يوجه كون طه مناط الحكم وعلمه بان معنى كل

كل ما نحن اليه مجتهد علم بل انك انك حكمك ممتثل سواء كان مخطيا او صحيحا وهذا القدر يكفي في اطلاق
لفظ العلم فانهم هذا هو مجمل الكلام في المقام وحيث ان المصنف في بحث الاجتهاد ان الله تعالى
قوله لا دل الجمل الخ او وهذا المشرط لا لشارة الى وجه مقصود كل مجتهد وحاصلها ان
علم المصنف وجوب العمل بالنظم هو يفيد ثبوت في علمه فقه كل طه كل مجتهد ثابت في علمه
فقه فيكون مصيبا والا فالملطوب بدون كراهة في ان يقال طه كل مجتهد فهو ثابت
في علم الله تعالى على مقصود كل مجتهد يرتد الى قوله قدس سره وهو انه قد علم كونه
منظوما **قوله** في ذلك هي وجوب العمل بالنظم جعلته رة الى الاجماع بنوعه انما
قوله البنو ابل المعنى ايضا ان الظاهر خيئة وهو منقول البناء بالتواتر **قوله** صار ذلك اي
وجوب العمل بالنظم وجعله شارة الى الاجماع بنوعه الغاية البنو ابل ايضا ان الظاهر
خيئة وهو منقول البناء بالتواتر **قوله** صار ذلك اي وجوب العمل الذي عليه القطع
القطع الذي على وجوب العمل انما صار ذلك ايضا قطعا عليه استندام وجوب العمل بنوعه
في علمه بناء على ان المصنوع من ان لو لم يكن هو ثابتا فيه بل غيره يلزم ان يكون الخطا
واجب العمل والعمل بالصواب الذي اليه اي غيره حراما لانه التقليد عليه هو ممتنع وفيه منع
في هذا يكفي لوجوب العمل كونه حقا بالنظر الى الدليل وحجب لمن المجتهد وان لم يكن حقا
ثابتا في علمه تسمي في بحث الاجتهاد فان قيل آه انه معارضة لغير ان الحكم المنظوم
لا يمكن ان يكون قطعا معلوما قطعا للتسا في بينهما والمتناهيان لا يجتمعان ومثل الجواب انها
لم يجتمع بل ان منظوما صار معلوما **قوله** فيصير معلوما فان فقه الفقه هو حاصل من ذلك
التفصيله وذلك هو النظم هذا العلم اليقيني ليس عنها قلت البينة المنظومة هي بناء
صار معلومة فان العلم والمعلوم متحد من فكونهما من لادته هو كونه منها والا فاف
طلاق العلم بمتب راجعة العلم لعلقت بها الحاصل من لادته ولو بالنسب الى هذا القياس
وهذا القدر يكفي في الاطلاق فتدبر **قوله** فانه كان سهوا لان النفس القطع على وجوب العمل

محقق الا ان يقال هو بالنظر الى الثبوت لا بالنظر الى الدليل **قوله** وهو ثابت بالنظر الى الدليل
انا اعتبر ثبوته بالنظر اليه بتوسط قطع يمكن القول بقطعيته والا فكل ما لو ثبت بالنظر الى
الدليل على فن اقتضاه قطعا فقطعا وان قلنا قلنا سوادا اعتبر الفصل **قوله** ان العلم بوجوب
العمل بالاحكام فلا يكون العلم بغيره وجوب الاحكام والعلم بالاحكام كوجوب الصلوة وهو
وغيرها فلهذا قال يكون الفقه عبارة عن العلم بوجوب العمل مع ان المذكور في تقريره يكون
وجوب العمل قطعا اذ لا يتسبب فيه والظنية التي هي الا باعتماد علمه مع ان الكلام في تعيين نوع
الفقه بالعلم بالاحكام والجواب ان المراد ان ثبوت العلم بالاحكام علمه كونه ظاهرا لكون وجوب
العمل قطعا فيكون من مثل الملاقاة المتعلقة على المتعلق من غير ان يراد ان الفقه بنفس
العلم بوجوب العمل بالاحكام تحمل بعيد فان قلت المراد من قوله فهو وجوب العمل اي اجب على
المجتهد الجزم بالظن سوادا كان جوبا او غيره بان يكون المراد من العمل فعل تقديرا نه ان
الاقتداء بآيات الفقه مع انه لا يتم الا على راي المصنوعة اذ عندنا لا يجب المجتهد الجزم
بوجوب ظنه فقل **قوله** وعلى الثاني ان يكون الخ اجيب بان الحكم على اثنين احدهما الثابت
في الواقع بان يكون عين الله والثاني الثابت بالنسبة الى الدليل سوادا كان عينه
لا وهو قطعي بالنسبة اليه بمعنى انه بحيث استنبط ما هو مناط استنفاد بعد رعاية شرايط
وبدل الجهد فانما الجزم حينئذ بالنسبة الى الدليل ان لم يجزم بانه مطابق لما عند الله
نعلم ان هذا ايضا اصطلاح وشرع في معنى القطع واما اوورد عليه من ان العلم بثبوته الى
احكام من غير الوجوه ليس من الفقه بل هو الظن بالاحكام نظر الى الواقع فمردود لان الظن
العلم عينه به حينئذ لا يقتضي ان يكون لنا بالنظر الى الواقع ولا ان يكون غير معتبر بهذا
قوله وهو ان الظنون للمجتهد اه تغذره على طبق القانون كل ما هو مطلق للمجتهد كجوب
قطعا وكل ما يجب العمل قطعا معلوم قطعا فالحكم الظنون معلوم قطعا اما الضعوى فلهذا
ليل القاطع واما الكبري فلان كل حكم يجب العمل قطعا علم آه فتقوله وكل حكم يجب العمل به

العلم قطعا علم آه دليل فتقوله فكل ما يجب العمل قطعا معلوم قطعا فلهذا علم آه فتقوله وكل حكم يجب العمل به
ومطوف قوله وكل حكم يجب العمل به فلهذا علم آه فتقوله فكل ما يجب العمل قطعا معلوم قطعا فلهذا علم آه فتقوله وكل حكم يجب العمل به
للمقدمة الاولى في النتيجة الاولى في النتيجة الثانية هذا هو الفرق بين هذا وما
من قوله وتقريره انه انما حصل ما سبق سندنا وجوب العمل كونه ثابتا في علم الله وحاصل
استدراجه علمنا القطع بانه حكم الله وعلمنا بانه حكم الله لا يقتضي ان يكون هو ثابتا في علمه
فلهذا يصح على راي المصنوعة وغيره دون السابق لانه اقل الشرح رحمه الله عليه ثانيا
في هذا المقام ولم تحضه بقرينة **قوله** الدليل القاطع اي الاجماع وكثرة الاجزاء وقد يقال لم
يعمل بالظن فاما ان يعمل بوجوبهم فقط او مع الظن او لا بهما والاول يستلزم ترجيح المرجوح
والثاني اجتماع النقيضين الثالث ارتفاعا وفيه في الحال ارتفاعا في نفس الامر لا
قوله فالفقه على علم قطعي يعني ان الفقه مطلق المجتهد وكل مطلق المجتهد علم قطعي فالفقه علم
قطعي **قوله** وان بني ذلك اي في معلوم قطعا على مطلق المجتهد وكل ما هو مطلق المجتهد علم قطعي
قطعا وثابتا على حد ذاته كراي المصنوعة وكل ما هو علم الله قطعا معلوم قطعا يكون
ذكر الوجوب ضابطا كما بينا وايضا لا يستلزم على كونه معلوما بكونه حكم الله
في نفسه لا يعلم بانه حكم الله قال المصنوع كقياس حكمة اللواظ اى حجة لولاظنه زوجية فانه
ما قيل من ان تلك الحركة مستفادة من آيات الدالة على عدم قوم لوط على منبأ عليه الصلوة
قال المصنوع بعد واما المستنبط من الاجماع فاورود النظر في ان الظاهر في غير الاستلزام
انهم ذكروا المثال محل محقق فثبت اليهم وبينه ما هو مجمل عند رحمه الله بقوله يعني وقيل انما
قال بهنا دون ما سبق لجواز ان يقال ان هذه الحركة ثابتة بدلالة نفس روى منها السناد
من غير اشتراط وطى بالقياس فان ام غير الموطوءه اذا احرمت الجرد والكلح الدعي الى
الولي مطلق بطريق الاولى هو بعيدا وليس في كلامه شاردة لا يكون حينئذ للنسبة اليهم
اجالا ثم انفسه به مع ان في الامثلة السابقة ايضا مناقشات من الانواع المختصرة

ة احترار من صدق عليه المصنوع من الاشخاص كآية او شئ مخصوصة مثلاً بمنته
الى حكم قبل منه ان المصنوع هو المصنوع لا النوع وان اصول الفقه قد يطلق على نفس الاشياء
الاصولية ونه ليس بشئ اما الاول فلان المصنوع مخصص في النوع والمخصص في النوع
والانواع في الاربعه المخصص في العدد واما الثاني فلان الكلام ههنا بالنظر
الى المصنوع الاضافي لا اليقين ان الدليل الشرعي في المخصص شرع بنيا او المنق من
الشرع حتى لو لا الشرع لما كان ليلاً فاندفع ما قيل ان يثبت في غير العقل ايضاً لكونه
في الاعتقادات لا يخفى عليك ان ههنا اصول الفقه اي ان ههنا بالنظر الى سماء القوم فها هو
بالنظر الى ما في المصنوع لانه فاعلم ان ليس من ان له كمال من ان لم يزل الاجتهاد في غاية
رجحانه اما في المصنوع هو المتعارف فاعلم ان خارج عنه قوله متلو اي متعلق متلو
الاحكام كوجوبها في الصدقة وحرمتها على الخبيث والجنب الكل كماله متلو ومفرد قوله
فانته السنة القولية وهي بلا شبهة لقوله تعالى ما ينطق عن الهوى الآية والعقيدة والتقرير
جعل من الوجوه كماله من السنة ما يعم الثبوت والا فالقولية وهما راجعان اليها قوله
كل لانه اي المجتهدين فان الامة المطلقة محمولة عليهم كما سيجي والمراد من القول علم من
الحقيقة والحق بل يشمل الاجماع السكوتي قوله من عصره اي زمان فلان وكثير قوله والا فاف
لغير هذا القسم مرسل فيجوز غيره البض والاشياء بعينه ولا يخفى عليك ان قياس
الشيء عليه السلام وحكي ذكره سابقاً ودخل في السنة قوله فاعلم ان يثبت في غير العقل
بنفسه اذا لم يجر مقدار الفرض سورة والدليل قد يكون اقل منها قوله عصمة من صدر عنه ليس
المراد من العصمة الاتقاء عن المنطق لانها غير لازمة في الاجماع بل العصمة عن الخطاء
فيما هو روي يمكن ان يكون المراد منها الاتقاء بما يفسد العدالة كالفسق والبغية وال
فعال الحسنة كالاعتق السوقي البواني الطريق قوله فراجعه الى الاربعه لانها شرعية
انما يلزم منا اذا اقتضتها الله تعالى والرسول عليه السلام بلا تكثير في راجعة الى الكتاب

الى الكتاب السنة والتعامل راجع الى الاجماع وقول الصحاح راجع الى السنة لا سيما
السمع والاستصحاب اليقين انما هو ان التعامل في الاستصحاب لمحقق بالاجماع
والقياس راجعان اليها فذكر قوله وكذا المعقول هذا كثر ما يثبت ان صاحب
الهداية مثلاً قال قل لمرئيه دراهم عندنا لانه حق اشرع وجوباً اظهار بشرق محل
فيقدر بالخطر وهو العشرة استدلالاً بالانصاف السرفه فهذا بالحقيقة استدلالاً بالبيان
كما لا يخفى وقس على هذا قوله وسماه الاستدلال لان لا بد من ان قسامه قولهم وجد
او المانع او فقد الشرط فوجد الحكم او فقد ومنها استفاء الحكم لانها مدركة ومنها
الدليل المولف من قول بزم من تسليمها لانه قول آخر منه الى لا فتراني والاشياء
وذكر الاشكال لاربعه شروطها وضروبها والاستثناء في التسمية المنصلي المنفصل
باعتباره ثم قال منها استصحاب الحائض الوضوء قد اختلف في النوع الاستدلال
انه ثلثة التلازم بين الحكمين من غير يقين عنه والا كان قياساً واستصحاب
الحال شرع من قبلنا قالت الحنفية والاستصحاب البض وقالت المالكية والمصنف
المسئلة البض وقال قوم نفي الدرك في الاحكام العدمية ولا يخفى عليك ان جاع
هذه الاسماء كلها الى معقول النص في الاجماع لا يدعيه من اصل قوله لا تنافي على
عنه هذا يدل على ان مراد المصنوع عن كونه فرعاً لها ان متبني عليها لا تنافي على
مستبقة من موارد ما وجب لغيره فيكون الحكم الثابت بالقياس ثابتاً بملك الا
دله والبض هو آخ للقول الا لا يلحقه فالصواب ان حال ان مراده منه انه ليس بل
كامل لقصور معنى الاصل انه لكونه ثابتاً بالمتبني عليه ثباتاً بالثبوت بالتحقيق لكون
العلية التي به ثبوت الحكم مستبقة من موارد ما وكون القياس مظهر مبين لعموم الحكم
في النوع وعدم اختصاصه لاصل الثبوت فان قلت ينبغي ان لا يسمى اصلاً لعدم
اثباته عليه ثبوت حكم به قلت انما يسمى بالثبوت لما هو لكون ظهور الحكم مشابهاً بالثبوت

قوله واشتر القيس الخ كلام المصنف صريح في ان كونه مظهر لا مبتدأ دليل آخر على تصور
معنى الامارة كونه العقدة فيه متباعدة كما بينا في الخارج مع لم يميز بين التكتين قوله
والمراد من بوجه الخ الاول الثاني غير وارو على كلام المصنف حتمه الله حيث قال ان التكتين
به بالتحقق ثابت بالثبوت وهو ظاهر على ان لا يوجب الاشارة الى انه فاعلمنا من غير ضرورة
البعوث في الا ان بقدر غرضه ان هذه الوجوه اوردت في هذا المقام وان لم يرد بعضها على
تقريره المصنف ولذا لم يقل المصنف عليه قوله انما لا ندعي الخ حاصل الجواب لم مفهوم الاصل
منك مطلق الاصل منقسم الى اصل مطلق وهو استغنى عن الامارة وعينه وهو ما ليس كذلك
قوله بحيث يكون مراده في الحقيقة اي بالنظر الى ثبوتها في معنى الامارة على ذلك ينبغي ان يكون
مراده مبنيا على ذلك ينبغي وليس المراد انه لا يثبت في الفروع بل الموقوف به هو ذلك ينبغي فلا يرد
عليه ان هذا محض الجواب عن الثاني فلا حاجة الى ايراد على حدة فان لم يخطئ في الثاني عن القياس
مطلقا ولم يتعرض له بهذا اصلا قوله وفيما نحن فيه ليس بمثبت قد تقرر في موضعه ان سبب الحقيقة
الحكم هو الخطاب القديم النفس اما النطق فهو سبب كل امر يعلم من غير ان يكون شيئا منها سببا
حقيقيا ومثبت في نفس الامر للحكم بل هو واجب بجهة التباين انما هو في سوي القياس
واما القياس فليس له الا صورة الاثبات لانا اذا تخلفنا وجدنا ان الحكم كان ثابتا بسبب
ظاهري في القياس الظاهر بخلاف ما سواه هذا معنى قوله ليس بمثبت بل هو مظهر وقد جنى
بعض الناظرين في توهم ان معناه ان سوي القياس مثبت في نفس الامر فيجاء به في
في الجواب عن الخامس حيث توهم ان معناه ان الاجماع يحتاج في حقيقته واثبات الحكم في
نفس الامر الى استدلال بخلاف القياس في غير مظهر في الاية فان معناه ان الاجماع يحتاج الى
في حقيقته وجوده لا في الدلالة لن على الحكم وكونه سببا ومثبتا ظاهرا بخلاف القياس فلذا
لا يقتضي الاستدلال بالاجماع وتعيين سبب الظاهري للحكم الثاني في ملاحظة
الاستدلال في القياس قوله بعد تسليم وجه المنع ان الاجماع قد يكون مخلق الله فبهم علما

5 ضروريا وتوهم ان اعتبار القياس كاذب اليه البعض قوله وقد يجب ان الخ يعني ان
الاجماع بالنظر الى نفسه يوجب القطع وكذا التكتين بخلاف القياس ان يغير الاول الامر
عاز من قبلنا والثاني في قطعية فلا يرد ما قيل ان العام المحض من خبر الواحد والاجماع المستقل
البناء بالاحكام ليست بقطعية قوله لا يثبت استدلالا اذا كان استدلالا مأكولا قوله بل يابورث
نفسا ناهي في نفس الحكم والمراد من الحكم كونه موجب الحجة فالوجوب ثابت في الفروع ليس
بجزائري في الاصل كيف وقد ذكرنا من علماء المذهب ان ثبوت الحكم بالقياس
بطريق التعدية وان ثبتت منهم الامام فخر الاسلام الى انه مثبت ابتداء فالوجوب مثبوتا
فقط في الاصل فظني في الفروع عاروث القياس نفسا ناهي في الحكم فانه في ما قيل ان التثبت
لم يظن ظاهريا والظني لم يكن ثابتا في هذا المقام انه على تقدير كون القياس مظهر لا يظهر معنى
الاختلاف ثبوت الحكم بطريق التعدية او الاثبات ابتداء قال المصنف بل هو من ضمن الزام
الحكم وادرجل منه الظاهر القبول جعل غرضه من داخل فيه كسبب الاستدلال في الاية فان المصنف
هذا الحكم ثابت بغير سبب القياس على وجه الاجماع الا ان استدلاله الصلوة واجبة مثلا لان
الحكم ثابت قال المصنف حتمه الله لانه حكم بدلي يعني ان الاستدلال ملغى منه حتى
اذا ثبتت عن ثبوت الحكم لا محيص لك من ان تميزه بهذا الاستدلال ليس مراده ان ثبوت
الحكم موقوف على تفصيل هذا الاستدلال فخره فانه في ما قيل انه اذا تحقق تعدي الحكم الى التو
والم ان ثبت القياس لم يحتج الى ترتيب مقدمات في ثبات ذلك الحكم قال المصنف وعلمنا
بذلك ان الخ اشارة الى سوال جواب تقرر الاول ان بعض الكبريات ليس من بل اصول
الفقه فكيف يصح ان يقال ان المراد من القضاء المذكورة ما يكون احدي مقدماتي دليل
الفقه اي كبري له فان قيل لا تنافي بينهما لان كون كل قضاء باصول الفقه كبريا ودليل الفقه
لا يقتضي ان لا يكون غير ما كبريا لها ولا بالعكس قلنا ورد سوالنا على هو المقرر عندهم
من ان تلك الكبريات لا يكون الا من سبيل اصول الفقه وقد تقرر سوالنا ان تعريف

الفقه في مقتضى تلك الكثرة منعا وبالقضاء بالشيء لم يقع كبريات مجعلا في الاول
التوصل القريب بان يثبت لا وتقر الجواب ان تلك الكبريات ان لم يكن بنفسها مذكورة
في اصول الفقه لكنها راجعة الى المذكور في من اصول الفقه الكثر عن كرمها ذكرها
هي اليه ليس في تلك الكبريات ان هو من اصول الفقه وليس في من مقتضاها الا وهو كبر
ان بنفسها وبها هو راجع اليه لا كانت تلك القضايا اجمال الكبريات بصدق التوصل القريب عليها
كما يصدق على الكبريات في فرق بينها الا بالاجمال التفصيل في الاول لا يخفى عليك لا يلزم
على هذا الجواب على فرضنا ان يكون كل ما يمكن ارجاع الكبريات اليه ان يكون من اصول الفقه
كما توهم واورد عليه من انه يلزم ان يكون بعض مسائل العويية منه مثلا من العويية قولنا
الامر يدل على طلبه مطلقا لدورها على وجه اللزوم ويندرج تحتها مسألة الاصول
اعني قولنا الامر من الشارع يدل على ايجابه طلبه الفعل على وجه اللزوم مع ان المذكور
كل علمين اعلم مخصوص من بعض تحقيقه فذكر الحاجة الى اضافة العلم اليه
كما تقرر من ان اضافة العام الى الخاص فيصبح اذا اشتهر كونه من افراده كخواتن يدواما
اذا لم يشتهر فيصير بقصد البيان في التوضيح كمنه الا ان هذا هو معنى قولنا في شرح
المفتاح ان الاضافة في علم المتكلم للبيان من مثل شجرة الاراك في اضافة بيانه لان
اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام وان لم يصح الظاهر اللام كما حقق في موضعه ونبأ
ذلك الفقه المصنف على ان العلم في ثلثة مجموع المضاف من الفقه اليه شهر رمضان وشهر
الاول شهر ربيع الآخر في البواري لا يفتي شهادية قوله من رمضان فعلى هذا
لا من الاتساع في تحقيقه في مسألة النذر بالاعتكاف في رمضان قوله والقاعدة
حكم كل ما علم ان القاعدة عبارة عن مثل قولنا الفاعل مرفوع والكليته والجزئية من
اوصافها فلا بد لاجزاء الكلي على الحكم وهو شبهة شيء آخر ايجابا او سلبا وعلى القاعدة
من جافا وشيخنا في سلمه الله نفعه في جزئية على المطول ان المراد من حكم كل ما علم

اي حكم على كل ما علم ان كليته الحكم كونه المحكوم عليه كليا او ضمنيا في ينطبق جزئيا راجع الى كل
ومع الطباقة صدقه عليه هو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في قوله لا يفتي في العاقبة
وذكر هذا العينه لكونه مأخوذ في مفهوم القاعدة انتهى قد يقال المراد من التعرف اعم من
يكون الطريق الظاهر من ان يكون الطريق البينة كالقوانين التي احكامها جزئيا بدوئيتها
اولية والتي احكام جزئياتها بدوئيتها اولية غير محتاجة الى البينة خارجة عنه ما قبل من المراد
قضية كليته تشمل على احكام جزئيات موضوعه للاقاسم الجزاء الاخير وهو الحكم على الكل وهذا
المضمين في محل الانطباق على الاشكال بمعنى كون القضية بحيث يخرج تلك الاحكام منها
بجعلها كبرى وان الكلام محمول على الاستخدام بان يراد بمقتضى الحكم معناه الحقيقي وبغيره
ينطبق جزئيا في مقتضى المجازي على المحكوم عليه وان المطابق الكلي الجزئي على حكم الاصل
والفرق باعتبار التشبيه لمقتضى الحكم والجزء من حيث الاشكال الا انه راجع فكلما لا يفتي
بمقام التعريف فيمكن ان يقال ان المراد من الحكم موالا كمال السلب واليجاب كمي سلب
كفي كذا المراد من الجزئيات الاجابات والسلب الجزئية ويحل الانطباق على ما سبق من
فكس لا يخفى عليك ان القاعدة لا يطبق الا على القول مخصوص فلا بد من ان يراد من الحكم
القضية قطعا لا افعال التام في الاطلاق والتعريف ثم انه قد تقرر ان اجزاء الفقه جميعا
موجبا كليا فلا بد من اخرج السالبة الكليته والشرطية الكليته وارادة جزئيات موضوعه كمن
الشي لا الاول لذلك قبل المراد جزئيا لما زيادة لخلق تلك القضية بان يتوقف صدقها
على وجودها وهي جزئيات موضوع الوجبة ضرورية ان صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها
ومع ذلك الشرطية لا يتوقف على وجود موضوع طرفها لكن المعصية قد صرح لشمومها الملازمة
الكليته والتوصل القريب آخر فان تلك اصول الفقه العلم بالقضاء بالكليته التي يكون احد مقدم
متى الدليل والتوصل القريب ليس لغيره لا تجريه قلنا المراد ان التوصل قريب الشبه الى
العلوم فان كبر الدليل مأخوذ منه كما بينه المصنف بخلاف ما سواه من العلوم ان الدليل هو

الكبرى فانها مستطمة اجزائه وعليها مدارها فانهم **قوله** لم يخلق بشياى لم يخلق لم يبتا به بل
ليتبعه ويجازى على عماله **قوله** ولم يترك سدى اى محلا لا يكلف ولا يجازى **قوله** بل يعلق
بكل من اعماله حكم آخ فانه تسليح اذ لم يتعلق بكل حكم منوط بالدليل بل هو متعلق ببعض ال
عمال وبعضها متعلق بغيره فاعلم هو متعلقا به ايضا مثله قوله الاولى في حالة الحيض المنومة
الاشابة بدليل فاعلم لو النساء في الحيض لغيرها متعلقه بذلك الوطى علمتها وهو كونها في
الادى متعلق بالدولة اذ اذ ذلك ظاهرا اذ لو لم يتعلق بكل علم منوط بدليل لم يمتنع
عنه لم يبق لكل العكس **قوله** منوط بدليل اى ثبات بدلول لفظه يعرف بمعرفة يخص ذلك
الدليل ذلك الحكم بان لا يعرف من حلول لفظه الا هو كونه الوطى في حالة الحيض من قوله
قوله فاعلم لو النساء في الحيض **قوله** ليعتبط من آخ اى ينط به بحيث يخصه لم يمتنع
الحاجة ويقاس عليه مناسبه فانه لو لم ينط به لما امكن استنباطه ولو لم يخصه بل ليشمل
ما يناسبه ايضا لما امكن العكس **قوله** لتعذر الا عا طه آخ اى انما ينط للاستنباط والعكس
ولم ينط كل حكم بدليل مستقيم ولم يوثق بالدليل بحيث يشمل الحكم وما يناسبه مثل ان يغيره
المشتركة في الموضوع فيقال كل موضوع اذى اعتذر لواعن دليته وكل مسكر امر اعتذر
احالة الجزاءيات فكانه تعليل المعلن احاطتها لازمة على التقديرين اما على الاول فلفظ
واما على الثاني ففلان المقصود هو الفعل والترك وشئ منها لا يكون الا بالنبذة الى الجزاءيات
فبمجرد الخطأ ب كل موضوع اذى اعتذر لواعن دليته لم يمتنع من جهة الجزاءيات بخلاف قوله فاعلم
اعتذر لو النساء في الحيض هذا على ما قيل من انه انما لم يعتبر العلة المشتركة في الموضوع ليعتذر
لعكس المجتهدين مجال في العكس فوايد كثيرة بعينه قوله لتعذر الا عا طه آخ لغو الا حاجة
كما لا يخفى هذا ما يتسبب من توجيه هذا التحقيق والتأخيرين كلام لا يرصن به الطبع اسيم قوله
مخلصت فضايا موضوعاتها افعال المكلفين واما بعض الاحكام المضافة الى الاعيان
كحكمة الميتة والحمر والامهات فيجب في مباحث الحكم فانظر فيها **قوله** ولفظ الفوائد مستغنى

مستغنى الى قوله اجمالا في الموضوعين **قوله** اعتذر من علم الخلاف علم الخلاف علم الخلاف علم
يتوصل الى حفظ الاحكام المستنبط المختلف فيها او يدرها وعلم الحد علم يتوصل الى ^{حفظ}
راى او عدمه علم من ان يكون في الاحكام الشرعية او غيرها وقيل عبارة عن دفع امر
خصه عن فساد **قوله** بجملة او شبهة وقيل هو نفي رضى بحري بين الممنان من عيبين يستحقون
او باطل او يغلب ظن الظاهر ان الشرح انما لم يتعرض للجدل لزمعة انما هو كما يدل عليه
فان الجدل الى آخ الا ان قوله ان المراد منه الخلاف في قبح عدم التعرض لا يابا الى انه بعد دروا ^{معمومة}
والشبهة في الجملة انما هو علم الخلاف لاختصاصه بالمستنبط والاعتذر انما حصل لان
التعريف فاهو بالنظر الى العلة فالمراد ان يكون المتوصل على به التحقيق بخصوصه غاية لفظه
يرد ما اذ قصد من الجدال لهما الحق كما امر به في قوله فاعلم بالنبى سى حسن **قوله** ولعل
ان يقول آخ فان صاحب الترجيح في جوابه انه اذ تكلم في ان علة الاجبا والصغوا والبكارة على
قواعد الخلاف فلا شك انه يتوصل بها الى الحكم بهذه المسئلة توصلها قريبا وبذلك الكلام من غير
تدبر لانه ليس من قواعد الخلاف بل مثال الاستصحاب **قوله** وبنته الى الفقه وعينه على السوية
والان مختصا بالاحكام الشرعية المستنبطة **قوله** اعلم ان المركب آخ حاصل كلامه ان هذه
الانفاذ ككل واحد منها قد يطلق على المركب ثم اذ تحقق حيثه يعلق ذلك اللفظ بالعبارة
عليه لان كلها متساوية الصدق اذ صدق احد منها على شئ يصدق البواقي البتة كما يتبادر
من عبارة فان الحقيقة لا يلزم ان يكون مسئلة او نتيجة **قوله** المحتمل للصدق والكذب مالم
يختلفا كالانثا لا يسمى شئ منها وان كان ليس جملة فالجملة عند النحويين اعم من الحقيقة
المنطقية **قوله** ومن حيث احتمال الصدق والكذب جزا قيل فيه تسليح اذ ليس المراد ان
المركب موصوف بصفة احتمال الصدق والكذب سيمى جزا من حيث احتمال الصدق والكذب
وهذا ليس شئ لان المركب موصوف بهذه الصفة ابد اذ اعتر هذه الحقيقة يطلق عليه
الجزء **قوله** ومن حيث يقع في العلم ويسال منه مسئلة الاسمي منها اذ كان موجبا كليا وميتولا

عنه في العلم مسئلة وكذا القاعدة اخذ من النقيضة والخبر **قوله** يسمى موضوعا اي في الجملة
وفي الشريعة يسمى المحكوم عليه مقدا والمحكوم بآيها وقد يرجع الى الجملة مثل ارجاع
السوا الى الموجب **قوله** والدليل في الفسخ فان قلت الدليل عند الاصوليين هو الموطر
قلنا هذه الاعتبار لازم وان لم يلاحظ **قوله** ويسمى الدليل بهذا الاعتبار في هذا الموضع
الى اعتبار احد نوعي الدليل هو التقيس لا التماثل في ولم يتعرض لاشتراك في التماثل
في النقيضة **قوله** اذا قلنا الحج وجب آخ اشارة الى ان في عبارة المصنف جملة الاكابر
مسئلة الفقه الحج واجب مثلا لان الحكم ثابت قال المصنف بعد ذلك لا دل على ابتداء
كما اذا استدلت بسائر الاشكال والمراد مثلا **قوله** كبرى الصغرى هكذا استدلت الاستدلال
وقال بوجههم النحوي ان مغلي معنونه تاني على كونه صغرى ومصدر الخرجي وادام
نحوه يسمى صفة محضة كجاء عليه قوله في قسمه صغرى اصله صغرى ومؤنث افعال نحو
الكبرى والصغرى وهذه لا يستعمل الا بلام التعريف والاضافة لا بد منها
فانما لكثرة استعمالها جواز تكريرتين ايضا وقد عيب على ابن نواس في قوله رحمه الله
كان كبرى وصغرى من فوائدها حجابا ودر على ارض من انه ذهب **قوله** لصغرى
مسئلة الحصول قال بعد السند وانا وصفا بكونها سهلة الحصول لكونها من قبيل
حل الكلي على الجزئي وبرهانه يستلزم ان يكون النتيجة ايضا كذلك لكونها حل
الكلي على الجزئي فالظاهر ان بقائه من قبيل حل الكلي على الجزئي اذا اريد التغيير
اخلق اسم ذلك الكلي عليه **قوله** وضم القاعدة الكلية الى قوله هو معنى التوصل
معنى ان التوصل بقاعدة لا يكون مغنيا فالتوصل المنسوب اليها ليس الا بان
يكون بهذا الضم والفريق ان لا يحتاج في خروج المطلوب بعد الضم الى آخره
يكون الخارج بعده هو الموطر الفقه كقواعد الاصول الفقه بخلاف قواعد العربية
والكلام فان الخارج منها بعد انظم ليس هو الموطر الفقه ولا يخفى عليك ان التوصل

التوصل المنسوب اليها فترتيبه هو هذا لا غيرا فليس التوصل المقيد مرتبة بعده وان
كان الموصول قريب مطلقا بالبنية الى المطلوب ليس لكلمة فائدة ما قيل من
المعروف في الميزان ان الموصول قريب هو الدليل يلزم من التعريف كون الكبرى موطرا
مرتبة وحاصل الدفع ان التعريف ههنا انا هو صفة للتوصل المقيد فلا يستلزم كون
الكبرى موطرا قريب مطلقا ولا ينبغي كون دليل موطرا موطرا مطلقا بالبنية
الى الموطر فلا حاجة الى ان يتكلف بقية ان المراد من التوصل التعريف يحصل التوصل
التعريف هو الدليل لضم الصغرى وسبب هذه القواعد بالبنية الى التوصل الى الفقه
او يفرق بين القريب الاقرب في كل القريب المطلق على الدليل على الاقرب مثلا
للمطلق على الكامل قال المصنف بعد انما قصد في كميته قوله كميته حال من الصغرى تعقيد
الحكم بما هو مؤثر في اعتبار اشتغالها العتود في صدقها وموجب من قال لا لا
البنية فقد توهم قال المصنف بعد فان الفقه هو العلم به فان قلت ما معنى كون القواعد
متوصلا بها الى العلم الى اصل من الادلة التفضيلية فان حصول العلم من شيء باني
ان يكون متوصلا لغيره فقلت معناه ان القواعد لضم الصغرى كيفية لذلك
الحصول بخلافه لان كان حاصله قبله فتوصل اليه هذا يعني ان التوصل بالقضاء على ما
قوله المصنف بعد بان يكون كبرياتنا لفظ البنية الى مسائل الفقه واما بالبنية الى العلم
التبني فغير ظاهر لان قول بان المراد تبني التوصل بها الى علة جميع الاحكام عن ادلة
واما تعريف المصنف بعد فان العلم في ليس محمولا عليه فثم قال المصنف بعد لكون هذا الشيء علة كل
تبني لا تبني الا فهو من الاحكام الوصفية ومسائل الفقه لا يكون الا الاحكام الوصفية
قال المصنف بعد ثم المباحث المتعلقة بالمبتدأ وجزءه مما يندرج وكذا ما بعده مبتدأ وجزءه
مدرجته ويحتمل ان يكون معطوفين على النوع الحكم وقوله مما يندرج بياننا نحو ذلك مندرج
حالا قال المصنف بعد وهو فعل المكلف لكونه عبادة تعقيد لا تبني يعني ان فعل المكلف

الموصوف بالعبادات مثلا محكوم به وان كان مطلقا فكل مكلف موصوفا بالسائل
وستتخرج لك الامم مما فصله المصنف رحمه الله بعد هذا من العوارض الذاتية للملك
فمنها الثاني قد يقع محمول القضاء اصول الفقه كقوله كونه العبد مباداة والقضاء كسيرة
يات ومحمول الكسرى هو محمول النتيجة فكونه فعل عبارة للمكلف يكون محكوما به في
الفقه **قوله** فالبحث المتعلقة بذلك الخ ولذا جعل مسائل العويطة من الاصول بحيث
ان جريته التي من مسائل الاصول تجعل كبريات الاستدلال على مسائل الفقه كقولهم صيغة
الامر يدل على طلب الامر لولاها وبذلك يخرجها سلسلة الاصول على قولنا الامر من الشارع
يدل على طلبه الفعل اي بافنده المسئلة مشتركة بين العليين كجنتين **قوله** فيما سبق فيه اجتهاد
اراد المراد منه الاجماع لا سبقة اجتهاد الاراد مطلقا لانه اذا سبق لطريق التعاقب
بان يقع في كل عصر اجتهاد او بطريق الاجتماع مع وجود في الف كجوز القياس على ملائمة
الحاصل انه فيما سبق فيه الاجماع شرط القياس ان لا يخالفه فاذا كان مركبا لا بد ان يكون
القياس قد ادى اليه راي مجتهد من اهل **قوله** الظاهر انه بعد قبل جدت هذا مخطوطا في
النسخة التي فزادت على الشرح قدس ه فالتصاحبها قال فزيت الخط بامره قدس
ووجد في بعض النسخ كقولنا في الحاشية **قوله** لا الفقه الذي هو العلم آه برؤ عليه انه يجوز
للمفتد ان يعلم قواعد الاصول فيوصل بها الى معرفة الاحكام الفقهية عن الادلة
ولو بمعرفة التعليم ومطالعة الكتب دفعة على ذكرنا من ان ويظهر ان المفتد
ينبغي للتوصل بها الى عالم جميع الاحكام عن الادلة الاربعة بل عن قول المجتهد مع
علم المفتد بحيث يكون طرنا للعمل وثمرته على هو المعتمد في الفقه انما هو عن قول المجتهد
وان علم كل من احد من الادلة او على تعريف امه بعد غير في هر فقا على امه بعد
كان حد اصول الفقه الخ هذه اللازمه وهو من النوع الاول عليه بغا في قوله
بعد ملاحظة التفصيل الذي ذكره امه بعد رحمه الله بان لادلة المختلف فيها وادلة فيها

فيما يتعلق بالادلة المذكورة فيما قبل من التعارض فيها سيما بالنظر الى كون الحكم والادلة
المختلف فيها ايضا موصوفا ليس في قال امه بعد والعلم الثاني يقع في قبل لا يخفى ان
بحث الاجتهاد مما يتعلق بالادلة وله مثل الابتناء ليس موصوفا ولا قيد ولا محمول في
مسائل الاصول هذا الكلام لا معنى له اصلا لان الكلام منها في لغتهم العوارض الذاتية للادلة
والاجتهاد ليس منها وقد جعل امه رحمه الله البحث عنه مما يتعلق بالادلة الاربعة **قوله** امه
بموضوع العلم بالبحث الخ تفصيل هذا الكلام ان محال لان الانسان لما كان الشبهة مبدئية
بمعرفة الاعيان كان موقفها بخصوصها مستعذرة غير معتدة للغير ما اخذ والمفهوم
الكلمية الصادقة عليها ذاتية كانت او عينية ولما كان احوالها متغيرة ومطلبة متغيرة
متغيرة اعتبروا الاحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوا علوما متميزة سوار كانت
الاحوال شامية بجميع افراد ذلك المفهوم على اطلاق وطريق المقابلة مقابلته التفاضل
او العدم والكلمة دون مقابلته السلب اليجابي لانها جميع المفومات هذا **قوله** امه
اعراضه الذاتية من حيث انها اعراض ايتية له ليلا ير والنقض منوع موضوع العلم و
عرضه الذاتي التي اثبت لها ما هو عرض ذاتي لها فان لو عرض ذاتي لها عرض ذاتي
للموضوع قطعا لكن البحث عنه ليس من حيث انه عرض ذاتي لها بل من حيث انه راجع
الى العرض الذاتي للموضوع هذا ثم المراد من العرض الذاتي فلا ير وموضوع البحث
عن عرض ذاتي واحد له مع انه مجرد فرض **قوله** بان يخرج اشياء لذاته الخ اي يجعل على
موالاة بسبب حقوق ذاته وعرضه لها اتصاله او بسبب حقوق واسطة وعرضه
لها هو امر ساري او عام يدخل فيه يكون العرض اشياء بالواسطة والنتج فهناك التعاضد
واحد بالحقيقة للواسطة ويتبعها الشيء والواسطة فلا يكون محمولا بل مباينان
لوان يجب عنها في الطبع مع انها عارضة للجسم بالواسطة اسطوح الغير المحمول عليه لمر
المساورت في الحقيقة لا الصدق فكون للاحق بالواسطة امر مساوي منتزاه الذي

بناء على ما في الشرح التمهيدية للعلامة من انه مستند الى المساوي والمساوي مستند الى الذات
 والمستند الى المستند مستند اليه الى اصل ان بالنسبة الى الذات خصوصية بها لا زاما كما
 او مفارقة ليست لا عداها من العوارض ان كان لا زاما كسواء للذات بان يكون لا حقا
 للذات بل واسطة او لو واسطة لها خصوصية بالتقدم او بالمساواة ليس عرضا ذاتيا
 ليس كذلك عرضا غريبا لا فيه من النوبة وان كان عرضا لها في الجملة وهو العارض لا مر
 خارج العلم من الموضوع كحركة للاختلاف لا يبقين واسطة انه جسم والعارض للخارج الاختص
 كالفعل العارض للحيوان بواسطة انك فان قلت العوارض التي يلحق الاشياء
 وذاتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء واسطة في العود من لا في البتة كمن نص عليه
 السيد في حاشيته على شرح المطالع وشرح التمهيد فلا يكون بناء تمام مطلوب في العلوم
 لوجوب كون المسائل نظرية قلنا انما هو واسطة في البتة في الواقع لا يستلزم انتفاء
 الواسطة في الابدان اعلم ان ما يورث ان الشيء ليس عرضا او لبا والمعتبر فيه انتفاء
 واسطة في العود من البتة لتفريقهم بان السطح من الاعراض الاولى الجسم التعليم مع
 بثوته له بواسطة انتهائه وفيما ينفك عنه ما يراى الاقسام بثوت الواسطة في العود من
 قوله كالدراك في تسليع حيث ذكر مبدء المجموع اريد المجموع المنقذ والمراد منه ذكر
 الامور الوعائية وهو لاحق للانسان لذاته لان النوبة ينفك الحدث هو من
 خواص المادة فيكون للحيوان ايضا دخل في غرضه فانه قد قال انما هو من
 لاحق للانسان بواسطة جزيه وهو الناطق اذا دخل للحيوان فيه قوله كالفعل
 ان عوارض الفعول المتعجب محل نظر وان اريد منه المتعجب فان اريد ما صدق
 هو عليه فهو الانسان بعينه وان اريد مفهومه فلا يعرض له شيء اصلا فاقبل قوله
 او بواسطة امر علم منه داخل فيه ذهب المتقدمون الى ان الاعراض الذاتية ما
 يلحق الشيء لذاته او لما يساويه سواء كان جزوا او خارجا والمناخون جعلوا

جعلوا لاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يثبت عنها في العلم
 فان قلت ان البحوث منه في العلم الانا المطلوبة له وبشي الاعراض المختصة به
 واللاحق بواسطة الاعم بعينه وعينه وان العلم انما يفرد بعينه بالموضوع فان كان
 ينظر فيه من جهة بعينه الموضوع وعينه كان موضوعه الاعم وانه يلزم اختلاط
 العلم الاعلى والادنى اذا كان الاعم موضوعا للعلم كما في الكثرة المتحركة قلت في
 الجواب عن الاول اننا لاثم بل يختص بمقوله ايضا من اننا المطلوبة لا نحاذر
 معه في الجعل والوجود ولو سلم فلان ان اللاحق بواسطة الجزء الاعم لا بد من ان
 يكون اعلم منه بل يمكن ان يكون مخفيا به وان كانت الواسطة اعلم وعن الثاني
 ان ذلك انما يلزم لو لم يثبت فيه من الاحوال التي تحققت بخصوصه وعن الثالث
 انه لا يستلزم اختلاط المسائل لان الموضوعات في الادنى الاختص في الاعلى على
 علم مع ان غاية ما ذكرتم ان لا يثبت عنه في الادنى لكونه موجبا عنه في الاعلى لان
 لا يكون من اننا المطلوبة لموضوع الادنى قوله كالتحرك فان التحرك ولا
 الحيوان بواسطة الانسان قوله والمراد بالبحث عن الاعراض الذاتية جميعها
 ان العلم انهم يبحثون الاحوال الشاملة لجميع افراد المفهوم على الاطلاق لنفس الموضوع
 والشاملة مع مقابلها لا نوعه واللاحقة للخارج المسماة بالعرضية الذاتية ثم ان
 الاعراض الذاتية لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق وعلى التقابل
 فانبتوا العوارض الشاملة على الاطلاق لنفس الاعراض الذاتية والشاملة على
 التقابل لا نوع تلك الاعراض كذلك عوارض تلك العوارض في تلك العوارض
 وهذه العوارض في الحقيقة هي تلك الاعراض المثبتة للموضوع ولا نوعه لانها
 لكثرة مباينتها جعلت نجومات على الاعراض فتدبر واخفط فانه ينفك
 كثيرا ونجيبك عن كثير من الشبهات قوله كقولنا الكتاب مثبت الحكم مجرد

تمثيل الا فيسند كرا ان كون الكتاب سنة حجة ليس من مسائل الاصول **قوله**
على انواعه كقولنا الامراة قالوا الامر والنهي في الخبر والاستفهام والنداء وحسنه
انواع الكلام لا يوجد الا في ضمن احد منها بخلاف العام والخاص والتركيب
والحال فان العموم والخصوص في غيرهما او صاف عارضته له خارجة عن حقيقة
ولذلك يجوز وجوده بدون هذه الاربعة على القول بالواسطة **قوله** فيكون موضوع
الادلة الخ لكن المسائل التي موضوعها الادلة لا يقع بنفها كليات والافعال
ان لا يكون النتيجة من الفقه لان محمول النتيجة هو محمول الكبرى وهو جرح الابطال
والاثبات لا يصير محمولا على عمل المكلف فالكبرى حينئذ راجع الى المسئلة مثلا
اذا قلت هذا واجب لانه ثابت بالامر وكل ثابت بالامر واجب فهذا واجب
يكون كل ثابت بالامر واجب راجعا الى قولهم الامر يفيد الوجوب وقس على
هذا وما قبل من ان المراد ان الاثبات يقع في مقدمته الملازمة الكلية هي مسائل
كما اذا قلت كما كان الامر مثبتا لوجوب الفداء فوجوبها ثابت لكنه مثبت فو
جوب الفداء ثابت فليس شي اذ ليس النتيجة حينئذ ايضا من الفقه لان موضوعه
ليس عمل المكلف ولا محمول الحكم الا ان يقال انه راجع الى ان الفداء واجب
قوله فما بالهم آخ فيل النظر ان اشارة الحجة للدليل مطلقا حتى انقياس من اليها
وي فانه من حيث الموضوع قلنا هذا مبني على انه لا يصح البحث عن الحقيقة مطلقا
وسباني تفصيله من قريب **قوله** اثبات الاجماع والقياس الاحكام المراد من الا
بنات الاثبات في الجملة والا فالقياس ليست بمثبت او تقدير واثبات اليها
ليلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والمراد من الاحكام العملية لان بيان حجة
الاجماع مطلقا سواء كان بالنظر الى العلمنة او الاعتقادية من مسائل الكلام **قوله**
وكون الدليل جملة اسمية لانه قد يدل باسمية الجملة على استمرار الحكم مثلا وقد

وقد فعله محمد رحمه الله في كونه وسببا لانه اذا قيل ان دخلت الدار فانت طالق
وعبدى حرة يتعلق حرية ايضه بشرط لكون الجملة الثانية اسمية بناسب عطفها
الاسمية السابقة لا على مجموع الشرط والخبر فيكون اعتبارا مثل ما في الكتاب **قوله**
ايضا فيكون لكون جملة اسمية وعلا في حقوق مسمى مجوز عنها **قوله** اوربا عنه فيه
انه ذكر المص رحمه الله في شرح الوقاية انه يجب المصنفته والاستشاق في
العمل لان في الموضوع لقوله فاعلموا على صيغة المباني فيسند كرا انه قد سئل
بقرايتين في قوله فقه حتى يلهم بالشد يد قال المص رحمه الله قوله ويمكن
امر من لانه يمكن ان يكون المراد منه الحقوق في الذكر او الحقوق بحسب ذاتها
المص رحمه الله في مذهب المسائل المنطق الاولى ترك لفظ المصنف **قوله** لان الدليل
مقدم بالذات اي ذاته من حيث هي مقدمة يقع في الوجود الذهني اذ الدليل
انما هو دليل في ذاته وليس المراد من التقدم بالذات هو المصطلح فلا
يرد انه لا بد من الدليل فقد يكون الدلول مقدا عليه لصانع وان ريد العلم
فمقدم بالزمان ايضا قال المص رحمه الله لكن الصحيح نقل عنه في الحاشية هذا
ولم يأت في الخلاف في المص لان من جعل الادلة هو الموضوع جعل جعل حسب
المستقاة بالاحكام من حيث الثبوت راجعة الى احوال الادلة من حيث الاثبات
تفصيل لكثرة الموضوع بالذات فانه البقي بوجدة العلم من الوحدة بالبحث
والحجيات كما جعل المباحث المتعلقة بالادلة من جهة الاثبات راجعة الى
احوال الاحكام من حيث الثبوت من جعل الموضوع هو الاحكام على قال الامام
النزالي في كتاب معيار العلم ان موضوع اصول الفقه هو الاحكام من حيث
ثبوتها بالادلة ومن جعل الموضوع كل الامر من حاد التوضيح والتفصيل
لان الطلعي على كلام الامام النزالي في هذا المقام بعد استنباط الشرح كثير

بها لا تحققت باكتساب انتهى قال المصنف ان اريد بالحكم ما كان الادلة الشرعية ^{بها} مستنبطة
الاحكام ثبوتها وانتفا حتى قالوا انها استلزامها والحكم لم يعين ان لا يصح شبهة ثبوت
احد بها الى شئ اصلها حتى يتبين ان بعينه الثبوت بها فقال ان اريد بالحكم الا لا يثبت
ثبوتها الى شئ منها لا يصح اصلا الا بحسب العلم وان اريد اثره فيصير في الجملة بالسياسة
الى التثنية بناء على ما قالوا من ان حكم الفرع ثبت بالنص والاجماع الوارد في
في الاصل والتقيس ما بين عموم الحكم في الفرع وعدم اختصاصها بالاصل كمال
عليه قوله كما قيل ان القياس منظر لا يثبت قد صرح بالشرع فيما تقدم فليس المراد منه
قوله ثبوت الثبوت الحقيق فانه قد وقع ما اوردته قدس بقوله هذا الكلام لا حاصل له
اتج واما قال المصنف في فصل العلة ان العلة الشرعية كالعلة العقلية فمعناها
الله رتبها لاجاب القديم الوجوب على امر حادث كالدلو كمثل فكان حكمه بالعلم
ذلك الشئ بشرط لوجود الحكم عقبة لاجاب الله لانه بعد ملاحظة هذه الكلية هي كمال
العقلية فمن جعلها مؤثرة بذواتها كالمعترضة جعل العلة الشرعية كذلك بحيث
ان العقل يحكم بوجوب العقاص مثل الجرد القتل العمد من غير توقف على اجاب
من موجب من جعل جعلها مؤثرة بطريق جري العادة جعل الشرعية ايضا
كذلك هذا قال المصنف فيكون المراد بالاثبات اثبات غلبة الظن كذا وجدني
كثير من المنح وهو الصحيح وفي بعضها اثبات العلم او غلبة الظن في هذا الموضع
لا معنى له من ثبوتات الناظرين القاصرين ومعناه اني اذا اريد بالحكم الاثر
فالمراد بالاثبات اثبات غلبة ظن الحكم بالنظر الى القياس اما بالنظر الى ثبوتها
لبايتة فهو نفس الحكم فيتوجه المناقشة بانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب
بان المراد بالنظر الى جميع اثبات لا ليس الحكم سواء كان على اوطى قوله لاننا رجونا
الادلة من الرجوع المتعدي لا الرجوع اللازم **قوله** بمعنى الادراك الجازم او التخي

يجزى معنى يتناولها **قوله** ما يفيد الثبوت نفس اي الثبوت الخارجي اذا الكلام
فيه فان الامر والنهي موجود للحسن واليقع عنده ما فانه قد ما قبله لا حاجة الى تفيد
العلل الخارجية لان العلة سواء كانت خارجية او ذهنية يفيد ثبوت العلل
قوله وان كان فوق الاثنين واقع في غير القول المردود يعني ان قوله يجوز
تعدد الموضوع وان كان فوق اثنين ليس يصح بل هو مشروط بكونه ^{ثنتين}
فقط ويفيد بكون المبجوت عند اضافته وكون بعض العوارض اشية من احد
المضامين الاخر من الاخر كذا الفعل عنه قدس به وحاصله ان يفيد المنع
لا يمنع والا فكان ينبغي ان يقول ان كان اثنين وليس عدم صحة القول ^{ثنتين}
اولى من عدم صحة ما فوق بل بالعكس لكون اثنين اقرب الى الواحد الا ان يقال
ان اثنين عدد محض بخلاف ما فوقه فاذا لم يجز تعدد ما له وحدة ما تقدم جازما
عدد محض ولي هذا لكن اشترط لقول يجوز التعدد باثنين فقط غير مفهوم من
كلام المصنف رحمه الله واما قوله فموضوع هذا العلم كلا المضامين معناه ان
هذا اذا كان الاضافة بين اثنين واما اذا كانت في اكثر من اثنين فموضوع العلم
جميعها كما يدل عليه قوله لا يكون موضوع العلم الواحد اشياء كثيرة بصيغة الجمع
قوله لكونه عبادة او عقوبة هذا مبني على اعتبار هذه العوارض المتعلقة بالحكم و
الحكوم عليه والحكوم به كلها ناشية من الحكم والا فله جعل المصنف الله كونه
عبادة او عقوبة من المباحث المتعلقة بالحكوم به وهو فعل المكلف حيث قال
ينما سبق ثم المباحث المتعلقة بالحكوم به وهو فعل المكلف لكونه عبادة او عقوبة
قوله كما في الفقه المباحث عن وجوبه فان الوجوب ليس باضافة بل صفة
من صفات فعل المكلف في نفسه لان الواجب ثبوتها ما كان فعلا اولي مع المنع
الترك هذا المنع غير موقوف على شئ سوى نفس الفعل بخلاف الاتصال بالاثبات

كلا لا يخفى فانه قد وقع ما توهم به بعض المتأخرين من كونه اضافية بين المكاف **قوله** او كان
 اضافية لم يذكر المصدر رحمة الله هذا القسم لظهوره من التقييد في الاثبات بقوله
 يكون بعض العوارض آتية ويكون يقال ان العلم في اضافية في قوله وان لم يكن آتية
 عنه الاضافة للعبدى الاضافة التي هي بين المضافين اللذين يكون العوارض
 ناشئة عنها فيكون النفي متوجها الى المقتد اما بانتفاء نفسه او بانتفاء المقتد هذا
 فنقول المصدر رحمة الله كما ان في الاصول مثال لكل الوجود البحوث عنه اضافية فقط
قوله لان اختلاف الموضوع بوجوب آتية اي اختلاف موضوع الفتن بوجوب اختلاف
 المسائل و باختلاف مختلف موضوعاتها وهو موجب لاختلاف العلم واما اختلاف
 محولاتها بان محولات هذه المسائل اجتمعت الى اعراض محولات تلك المسائل
 راجعة الى اعراض اخرى فبما موجب لاختلاف العلم عند المصدر كما سبقت في البحث
 الثالث واما اختلاف محمول كل مسألة فهو غير معتبر اصلا كما ان اختلاف الموضوع
 كذلك غير معتبر اخلا بالاجتناب الى ما قاله السيد السند في حاشيته شرح المطالع
 وهذا امر استحسوه في التعلم والافلا مانع عقلي من ان يعد كل مسألة على حدة
 ولا من ان يعد مسائل كثيرة غير متشابهة في الموضوع علما واما الموقوف بالتدوين
 والحاصل ان اختلاف نوع الموضوع وكذا المحمول كل منهما معتبر عند المصدر
 لاختلاف المسائل موجب لاختلاف العلم وعند الجمهور هو الاول فقط واختلاف
 فيما شخص غير معتبر اصلا فالمراد بقوله العلم انما يختلف باختلاف الموضوعات لا
 باختلافها مطلقا لكن اختلافه باختلافها بسبب اختلاف نوع موضوعاتها ومحمولاتها
 لانها او الموضوعات فقط معتبر عند مسجتي بسبب تخصها لا بمرزنا المذبح
 ما قبل من ان المسائل تختلف باختلاف محولات ايضا فانهم قلوا لان اريداه قائل
 السيد السند فان قيل لم لا يجوز ان يبريد بالاختلاف غير مبرين المعين قلنا لان جعله

تكونا

جعل في مقابلة الاتحاد مشعوبان المراد التكثر وقوله من غير رعاية معنى بوجوب
 الاتحاد مشعوبان المراد عدم التماسك بطل الامر من حيث لا يدعى آخر لم يلزم
 اختلاف العلوم اذ لا يخفى له سوى عدم اتحاد الموضوع لا بالذات لا بالاعتبار
 بمعنى الاشتراك ذاتي او عرضي فلو بشرط تماثلها اي تماثلها معناه كما مر
 به السيد في حاشيته شرح المطالع وانما قد يكون معتدلا في جهة قدس في شرح
 المقاصد بقوله البحث عن احوال الاشياء اذ كان من جهة اشتراكها في امر مشترك
 ان يقع البحث من كل ما يشترك في ذلك الامر فانما سبقت في العلم واحد والا
 فتعدد **قوله** اشتراكها في ذاتي قبل فيه بحث لان ذلك لذاتي اولى بان يكون
 موضوعا من جعله شيئا ووردها الى شيء واحد وهذا امر ودلالة انما يصح اذا لم
 يبحث في العلم من الاحوال لعارضة لا لنفس تلك الاشياء بل المطلوب هو العلم
 حوالا لا عيان الذي هو موجب للثبوتية بالسداد واما الاحوال لعارضة لذاتياتها
 فليست بمقصودة من حيث كونها عارضة لها بل من حيث كونها من الاعراض
 الذاتية لتلك الاعيان فانهم **قوله** منافض لنفسه آتية نقل عنه يعني ان الموضوع
 فيها تكثر غير تكثر المضافين فلو كان هذا موجبا لاختلاف العلم ما كان الاصول
 علما واحدا وكذا المنطق انتهى قد بان لك مما ذكرنا في توجيه كلام المصنف رحمه
 الله ان دفاع هذا قد برهينه **قوله** ليست اعراض ذاتية لمفهوم الدليل يعني ان الدليل
 مفهوم كلي افراد شخصية فليست هذه اعراضا لمفهومه اذ لا يكون الاعراض لشيء
 من المفومات وليس لشيء يصدق عليه بل لا فله يكون هي عارضة له لذاته ولا
 مسا له وبجوابه الا علم بل هي اعراض ذاتية لا فردية لكن لا تكفي لان العالم مثلا
 دليل على الصانع وليس لشيء من هذه الاعراض المذكورة في التقييد الاربع غير
 شاملة له لا بنفسه ولا بمقابله مقابلة لعدم الملكة او التفتاد واما مقابلة الا

يجاب السلب فغير معتبر كما ذكرنا في سابق بل اكتفى بالسند والاجتماع والالتباس فاندفع
بما ذكرنا من ثمرات النافذ من ههنا **قوله** عن احوال الموجودات المجردة قد يطلق الا على علم
يبحث فيه عن احوال لا يعينها بالامادة كالواجب العقول قد يطلق على ما يبحث فيه
عن احوال لا يعينها بالامكان ليقترن بها كالمسائل العامة وهو المراد ههنا لانه قد اتي
والمعلول من عوارض موضوعه فخصيص الذكر بالموجودات المجردة لسرقتها او المراد
من المجردة عن اشتراط مخالطة الامادة لوجودها فنعم **قوله** هو الموجود اى الموجود المطلق
الذى الموجودات السابقة في قوله من احوال الموجودات راجعة اليه اى موضوعات
المسائل **قوله** والوجوب الامكان في القدم والحدوث وورد عليه ان الامكان بعينه
للمععدم ايعنى فكيف يصح عده من الازمن الذاتية للموجود وهذا بناء على حقيقة
الابتداء في جوهرية شرح حكمه العيني من هذه الامور لتوليف الالهية من حيث هي واما
حال عدمه منصف بالامكان من حيث هو لا بشرط عدمه وقال في اسنادى في تعليقاته
عليه ان التحقيق ان هذه الامور يتصف بها الالهية في العقل انصافا انتزاعيا فاليه
متضمنة بها مع انها بحيث اذا احطها العقل صح ان تنزع عنها تلك الصفات
وتامم تحقيق هذه الانصاف في الخواشي القديمة للذوالى **قوله** ولا معنى لاثباتها للموجود
اى المطلق وان كانت مثبت لبعض انواعه كالوجود ولو اجبت الى بطرق الانقسام
اليه الى غيره بان يقال الموجود اما ممكن او واجب الممكن اما جوهري وعرضي الجوهر
الاجسمي طبيعي وغيره **قوله** والتحقيق ان الموضوع انما حاصله ان الموضوع متضمن
لغيره فغلب البحث والعروض وهو ما يبحث عن جميع اعراضه الذاتية فالشارح قدس سره
يقول ان بقية الجسمة متعلق بالبحث لا بالعروض لا يخفى عليك ان الاشكال المشهور
وارد على هذه لانها كما ثبت مما بعرض للموضوع من جهة نفسها كذلك لم يثبت مما
البحث عنه باعتبار نفسها وبالنظر اليها فالظاهر ان مراد قدس سره بتحقيق بقية الجسمة

الجسمة لا الجواب عن الاشكال ما قيل من انه يرد عليه ان موضوعه مستثنى من
ذاتها واعتبارا وعدم اختلافها لا يجب المحول فيما اذا كان محولا بها الجسمة ليس
بشيء لان جهة الاثبات للموضوع وجسمة مختلف فيما وان كان ذات الموضوع
متحد انعم يرد عليه انه يلزم كون البحث عن الشيء باعتبار نفسه هو الاشكال المشهور
والسر في العدول الى هذا التحقيق مع ان يشيخ قد صرح في اول طبعات الشفا بان
اليعنى في الموضوع يجب ان يكون متنا للعرض لانه ان اعتبر كونه متنا في نفس
الامر يلزم ان لا يكون مسائلا لمخاطبة من الفن وان اعتبر في الانصاف وان لم يكن في
نفس الامر متنا فهو راجع الى كونه معتبرا في انبائها والبحث فتأمل **قوله** بقية الجسمة
مرتبة على ما سبق غير ان ههنا بد من اعتبار شيء بان يقال لا كان الموضوع عبارة عن
البحث في العلم عن اعراضه الذاتية اى جميعها والشيء يكون احوال كثيرة لا يبحث
عن كلها في علم بل يبحث عن بعضها في علم وعن بعض آخر في غيره فبقية الجسمة يكون
الاعراض المجردة جميعها بحيث تلك الجسمة **قوله** طبائعا يدل عن احوال قوله وتعين
الحكمة اى موفقتها في غاية الهند العلم فهو اما معطوف على يعرف وجسمة لا بد من اعتبار
حذف لعادة الجور اى او منه لا ان يحيل على المباني او على احوال بتقدير العاقل في
يحصل فيه تعريف من قبل علمها تنبأ وباردا وجسمة لا بد من اعتبار ان كل مسئلة
يحصل منها شيء من الغاية ليصح لينة الحصول فينه او تقدير يحصل او منه ويكون
ان يكون معطوفا على طبائعا فان تعريف الحكمة في صفاتها من احوال الاجسام وانما
لم يكن نفس تعريف الحكمة منها وفي بعض النسخ ويعرف الحكمة على صفة المضارعة
المعلوم **قوله** متضمنة بالتميز الترتيب على وجه مخصوص بان يكون بعض الاجسام
مماس لآخر لا يكون بينهما حلا **قوله** من حيث التميز التغير مقابل للثبات لتقابل
العدم والملكة فاعتبارها يستلزم اعتبار الثبات في الافلا بد من ذكره وقد صرح

قد سكت بهما فيها بعد قوله ولا يخفى ان الجنيته لا تخلو ان وجهه من حقا وعذا
ان موضعه قد سكت به ان الجنيته في الطبع مبحث منها مع ان ابا علي قد صرح بانها بعد
العروض فيمكن ان يكون علم السماء والعالم الذي هو من اقسام الطبع جنيته مع كونها
مبحثا عنها فيدلو على بيانها للاعراض الذاتية كما توهمه المصنف رحمه الله فيكون
موضوعه مغاير الموضوع النهائي وما قيل من انه رد على المصنف حيث زعم ان الجنيته
في الطبع ليست في الموضوع بل بانها مبحث عنه ذلك لان الشيخ جعلها في
العروض مع انها مبحث عنها فلا بد من اننا وبل المشهور ليس بشي اذ لم يتعرض المصنف
رحمة الله لذلك في الطبع بل كلامه في علم السماء والعالم ثم يمكن ان يكون رد
عليه في انه زعم ان قيد الجنيته في ما يجب به في بيانها للاعراض الذاتية لا في
الموضوع والالم بحث عنها لكن حينئذ لا فائدة في قوله وعلم السماء والعالم
علم كذا وهو من اقسام العلم الطبيعي مع انه لا وجه لبرأيه في هذا المبحث بل
ان يذكر في المبحث الثاني وكذا كذا على ما قيل من انه ما يندفع قوله وعلى هذا جعلنا
الجنيته في القسم الثاني ايضا فيدلو الموضوع وبعض انظرين ههنا كلام لا
ان يذكر قوله وقد عرفت ما فيه وهو ما ذكره بقوله وعلى هذا جعلنا الجنيته في القسم
الثاني في قوله ولما قيل ان يقول اننا اعتبرنا الاشارة الى هذا لان المنع
المدكور فيه بقوله لا نسلم انها في الاول جزء من الموضوع غير مضمرة ههنا قوله اما
ثانيا فلانهم آه حاصل ان ذات الموضوع معتبر ومعلوم اول ليس المحولات
معلومة في تلك المرتبة اصلا فانه قد قيل ان مرجع محولات المسائل بعضها
معلوم بوجه ما كرجع موضوعاتها وهو موضوع الفطن لان في مرتبة موضوع
الحقايق ليست المحولات معلومة اصلا فيحتاج بعدد جميع اعراض ذاتية لكل
واحد واحد من الحقايق وبعد ذلك يميز بين نبتة من الاعراض التي تبحث

يبحث في علم ومن نبتة آخر يبحث في علم آخر ليكون القبط اسهل وجس محض
العمل المحولات على وجه الاحمال فانهم فانه يندفع ما قيل من ان قوله فلا معنى للعلم
الواحدة اعادة للدعوى قوله لا معنى الا مبتدأ للعلوم آه عين النزع وغير ذلك
من الشبهة قوله وصنفوا الحقايق بينة اشارة الى وجه تسمية الموضوع قوله ومن
الذاتية الغريبة ارجع الى كل واحد من الحقايق قوله الا ان يوضع في بعض النسخ
شياء وهو يقتل ان يكون على صيغة التكلم او الخطا بال والفا ب وكذا بعده
ويطلبها واما اذا كان يوضع شي على صيغة المجهول فتعوله فيبحث على صيغة المعلوم
بما راجع الى ونون التكلم يكون قوله يطلبها كذلك في تقييد الاسلوب اشارة الى
المباحث لا يلزم ان يكون اوضاع المدون قوله واما ثانيا في معنى ان تنوع
المحولات لا يمكن ان يكون موجبا لتمايز العلوم لان كثير من العلوم المدونة في
كل واحد منها مشتمل على عرض ذاتية متنوعة فكل واحد ان يجعل كل واحد من تلك العلوم
علوما متعددة فلا يثبت الا تخاؤا والاختلاف بخلاف الموضوع فان ما يندفع
لذلك العلوم ليس في ذاته تعدد اصلا فاما ادعى الشارح من الكليته بقوله ما من علم
يترع منه نيم مقصوده بدونها فانهم فانه يندفع به ما نالنا من سوره العنهم
او قلنا الله بر قوله بان الواحد الحقيقي آه انما جين في الواحد الحقيقي لان ما في ذاته
تعدد واستلزام تعدد واعراضه متوفا مسانع منع بان يمنع انما هو محلهما لكونه متعددا
وفيما فردين من نوع بجليين جابز وايضا متوفا في الواحد الحقيقي بغيره جابز
موضوع عليين قطعاً بخلاف متوفا في ذاتها تعدد او الاختصاص ان يدعى ان يبحث
من هذا النوع موضوعه شي كافي ذاته تعدد وما يبحث فيه من نوع آخر وهو
شي آخر منه لكونه متعددا في ذاته نعم متوفا في ذاتها تعدد وبغيره جابز
عليين بالمحولات لا يخفى لا يجوز انما هو بال موضوع قطعاً كما بينا فانهم

لاكثره في ذاته بوجه من الوجوه الى ذهابها ولا يخفى عليك ان هذا
 الواحد منحصر في ذاته نعمه اذ لو كان غيره كان ملكا والممكن منحصرا في المقولات
 العشرة ولكل منها جنس وفصل فيكون في ذاته نعمه وذاتها قد فرضنا ان لاكثره
 في ذاته بوجه من الوجوه قال المصنف رحمه الله ومنها ان الشيء الواحد آخ حال
 كماله ان الشيء الواحد يمكن ان يكون له اعراض متنوعة فيكون موضوعا على علم
 متمايز بها بحسب الاعراض المبحوث عنها فكلما يكون تمايز العلوم بحسب موضوعه
 اليه موضوعات المسائل التي بها تتخذ العلوم وتختلف كذلك يمكن ان يكون
 بحسب الاعراض الراجع اليها بمجولات تلك المسائل ان يكون محمولات مسائل علم
 راجعة الى نوع منها واخرى اخرى فلا بد في بيان جواز تشراك علمين في موضوع
 من ثبات تنوع اعراضه لا فيكون موضوع علم لا علمين لا مجرد اقد وال
 مواضع مستلزما لتنوعها توهم الناظر من انه لا حاجة في بيان الجواز المذكور الى
 التنوع وجرد النعمه ولا يتوقف على كون الموضوع احد حقيقيا وما قال من ان
 صفاته لغاي متنوعه ما يظهر على كل احد بطلان ذلك فتاوده عن قسده وقد ائتم
 هو ايضا حيث قال عند قول الشارح رحمه الله ضرورة ان اختلاف آخ احتسبه
 بانه لو سلم ذلك في الصفا آخ وهل هذا الا انها فت قال المصنف رحمه الله فحق
 لا بد ان يكون لذاته ولا يكون ان يكون لذاته عارض لان العارض ما يحتاج
 الى الموضوع من حيث كونه عارضا وهو من هذه الجبته لا يقتضيه الا موضوعنا
 ما كما حقق في موضوعنا المعلول لا يقتضيه الا علته بالحد في العلة فانه لا بد ان
 يكون في ذاته حضوره بيقينه هذا دون غيره قال المصنف رحمه الله لانه يلزم تنكها
 بالغير المنقوص مثل الامكان غير واردا لانه معتبر في جانب المعلول والاحتياج
 المعلول الممكن في تمام حقيقته في موقعه **قوله** وان كان بعضها حقيقيا لم يتوهم

موضوعا لغيره قال المصنف رحمه الله
 ان الشيء الواحد

الى آخره

يتوهم المصنف رحمه الله حيث قال لا يفران يكون بعضها اضافية وبعضها
 كذا وجدنا في السنج المعقدة لان مقصوده يتم بدونه مع ان القائلين بانه
 نعمه واحد حقيق لا تعد وبنه بوجه من الوجوه لا يثبتون له صفات حقيقه **قوله**
 كما لقدرة لا يتوهم ان القدرة لا يتوهم ان القدرة اضافية بل صفة ذاتية
 كما تعلم ثبوتها وفق الارادة **قوله** والمهمل صفات كثيرة في اي كوا حقيقه
 متصف بصفات كثيرة متصفاه وتقرر الاسناد لال ان الشيء يكون له
 متنوع لانه قد يكون واحدا حقيقيا متصفا بصفات كثيرة وكذا واحد حقيق متصف
 بصفات كثيرة متصف آخ وان الشيء يكون له اعراض متنوعة اذا كان واحدا حقيقيا
 متصفا بصفات كثيرة لكنه قد يكون احد حقيقيا متصفا بصفات كثيرة لا كل واحد
 حقيق متصف بصفات كثيرة متصف آخ وان الشيء يكون له اعراض متنوعة
 اذا كان واحدا حقيقيا متصفا بصفات كثيرة لكنه قد يكون واحد حقيقيا متصفا
 بصفات كثيرة فيكون له اعراض متنوعة قد عسر ان الواحد الحقيق بالمتنوع اذ لو
 ليس لا الواجب نعمه فانه قد يقع ما قيل من ان الكبرى يتوجه عليه المنع اذ لا يلزم
 عدم احتياج كل متصف الى امر منفصل **قوله** لا شيء من تلك الصفات لا يحتاج
 الى اي محمول عليه للحق جزية اي عروضة جزية لعدم الجزر للواحد الحقيق ولا
 العروضة للبائين لانه يلزم حينئذ احتياج الى امر منفصل مع انه لا معنى لكون
 المنفصل واسطة في العروضة والتموضع في الشيء الجزو مع انه حينئذ ابلغه عروضا
 يستلزم النعمه والتنوع ويقتضي التنوع جواز احتياج موضوع علمين قطعا كما
 بينا **قوله** وكان ينبغي ان يتوهم لهذا ايضا ان كان ينبغي ان يتوهم المصنف رحمه الله
 له في الحقوق البعض الاول كما تقرر في بيان حقوق البعض الآخر بقوله
 وان كان بغيره آخ فان قلت مراده بهنا لغى كون الغير واسطة في العروضا

اول حاجته الى نفي كونه واسطة في البتوت فلما لا بد من نفي ان يحل كلامه على العلم بنا
 للواقع فانه لو فرض الجواز مع انه لا حاجه اليه لكان كقولهم فكل من ينفي ان تبعضه ههنا
 كذلك **قوله** وهو مع البسر بان المذكور في الكلام ذلك بنا على حقيقة من احاد سلسلة
 اذا كانت ثابتة في نفس الامر مخري فيه برهان البليغ سواء كانت موجودة اولاً
 قالوا ان الاعتباري لا يجري فيه البهران مرادهم الامور التي لا تحقق لها الالباب
 العقل فانه يقطع خبثه بالقطع فانه قد يقع ما قبل ان يحواله غير صحيح لان البهران محقق
 بالموجودات المراد من تصفاهن العلم وما قبل من ان ينظر البهران اذا كان مجرد بتوت
 الا اذا دلت على جريانه على هذا في اسلوب الاضافات من صفات لغة وهي غير متناهية
 في الواقع توهم لاننا لا نسلم انها غير متناهية كيف هي معتبرة بالبنية الى الموداد والابواب
 بان كلام المصنف رحمه الله مبني على راي الحكماء لا بمن لا يعني من جمع بل قد عرفت
 ان كلامه لا يتعمد او شتمه بالصحة جريانه البتوت فقط وهي راي المتكلمين **قوله** البعض عرض
 ذاتي كونه لا يحاقب واسطة الامر المساوي وهو العرض الاول ولا يكون ان يكون علم
 لانه انما يكون كذلك اذا كان عارضاً بوسيلة الجزء العلم وقد ثبت انه عارض
 لذاته **قوله** ضرورة ان اختلاف اشخاص لا يخفى هذا انما يتم في الاعراض بناء على ما قبل
 من جواز عادة العرض لانه لو قام بمحل شخصان مع نوع واحد من الاعراض لم
 وحده الاثنين وذلك لانها متحدان في الماهية وتختص العرض لمحل واحد
 فيتحقق ان هبة وتختصا وشيخ قد منع جواز اعادة العرض لانهم في الصفا مطلقا
 او منها ما يسلوب اضافات والكلام ههنا في صفاته لغة وهي ليست باعرض
 سواء كانت حقيقة او غير بالاعتماد لان العرض عندنا هو الموجود في منتهى
 ولا عند الحكماء ولا نهائهم عين الذات **قوله** يعني بسبب ان البحث لا يقع ان البحث
 في هذا الفن عن الاول والاحكام والكتابات في هذا الفن فوضعنا على ما هو البحث

الرسالة الاولى

البحث في الفن واما وصفه على اثنين بالخصوص فهو مجرد جعله بالاسباب
قوله اي المقاصد هي لا تغاير الله على المسائل المقصودة لان الكتاب هي الغاير
 والحاصل انه ذكر الكتاب المراد بعضه هي المقاصد والمضاف محذوف **قوله** كونه غير
 آه مبني ان يجعل هذا تعليلاً لمطلوب يدل عليه قوله والا اي اذا كان المراد بوضع
 الكتاب فلا يرد النقص بحيث التعريف الموضوع لكونه غير داخل في **قوله** واما
 الاول مرتبة ان المناسب لقوله بوضع ان يقول القسم الاول موضوع واما
 قال مرتبة لان ههنا وضع كشي في مرتبة كاسيئة **قوله** فقد بالقديم بالذات
 والشر نقل عنه قدس سره فان الكتاب مقدم بالذات على كل لاحتياجه اليه وكذا
 بالشر وهو ظاهر وكذا السنة ان جعلنا حجية الاجماع والقياس ثابتة بالسنة وال
 فقدم بالشر فظنوا وكذا الاجماع بالبنية الى القياس **قوله** اسم المكتوب لا يخرج لا يتم
 انه من الاعلام الغالبة لان العلم الغالب مضاف او ذواللام كمن عاب من غلب
 على عبد الله من بين اخوانه وكان نجم وانما لم يذكر معنى المصنف لكتاب ههنا
 وذكر للقرآن ولم يقل فيه انه يجمع المفرد مطلقاً غلبت مجموع المعين كما قال ههنا
 لان الكتاب في اللغة جاء بمعنى الكتاب به وسما للمكتوب كرهنا هو ما لا انبساط
 غلبت بخلاف القرآن فان لم يحكي الا بمعنى القراءة **قوله** في العرف العام احترام
 عن عرف الشيخ فانه عرفه مقدار ثلث آيات كما ذهب اليه الا ان **قوله** المشهور
 الكتاب في الظاهر ان الكتاب ان غلبت فعاله شرعاً في كتاب الله لغة باعتبار
 مكتوب كغيره ما يطلق بالشرع على سائر الكتاب السماوية وبجواب ملاح على
 كتب مخصوصة كما ان النحوي يريد بالكتاب كتاباً سمي به **قوله** فلهذا جعل تفسير اي كونه
 مشهوراً وظهر وذلك على تقدير التعريف للمجموع ظاهر واما على تقدير التعريف
 الكلّي فغير ظاهر اذ المراد من القرآن حينئذ البضعة كل كاسيئة الشرح قدس سره

يقال كونه اشهر واظهر ولو في بعض المعنى كيف لم يثبت بجمله فقير **قوله** لان المجموع لفظ
لكن لا يلزم انه ولا يمكن ان يقال ان المجموع تعريف لفظي كما قلنا فلفظ لا يلزم
المدور حيث ان اللفظ لا يلزم استدراك ما بعد لفظ القرآن لمصولة به فقط مع ان
في التعريفات اللفظية ان يكون المفردات الظاهر في التعريفات ان يكون
قوله لانه مخالف للعرف لا يقتضي من انه غلبت عرف العام على المجموع اشخص بعيد
العلم لا يقتضي من انه اشهر واظهر فيه بخلاف الفكر على المعنى لا علم وهي الحركات التي
فانه ليس مخالف للعرف لا بعيد عن الفهم لانه كما يطلق مراد في النظر ليطبق بهذا
الاعلم ايضا بل تفاوت قال امام الحرمين في ان كل الفكر قد يكون مطلب علم او
مبني نظر او قد لا يكون فلا يسمي به ككثير من النقص فلهذا جعلنا في شرح
لفظ الفكر في تعريف النظر وهو الفكر الذي يطلب علم او غلبة ظن على معنى الاعلم
حيث قال في شرح المقاصد المراد بالفكر المعنى الاعلم وهو مبني على الجنس نظر بعد
فضل واما جعل الفكر والنظر معنى واحدا وما بعد ما تعرفنا بهما فيجوز ان يكونا
في التعريفات انتهى ومنع جعل القرآن بمعنى المقود ههنا فافهم **قوله** لا يثبت
على صيغة المبني للمفعول **قوله** فلما زالة عند الوهم اي زالة وهم كون القول
من التعريف بهذا وذلك لان ايراد حرف التفسير بين الموقوف المعرف غير
متعارف انا قلنا ابتداء لان قوله وهو ايضا يدل على ان التعريف بعده لا فائدة
فانه مع ما قبله لا دخل لحرف التفسير في زالة الوهم بل هو انما لا يزال لقوله **قوله**
ما نقل اليها بين وفي المصاحف نواتر اقبل لا بد من ان يجعل نواتر المعنى متواتر
ويراد متواتر قرآنية اذ مجرد نواتر الكلام لا يعني في كونه قرآنا وهو ليس بشيء اذ
المعتبر في كون الكلام قرآنا بالسنه البينا نواتر ومع وصف قرآنية فلا بد من اعتبار
النواتر بالسنه اليها سواء قبل نواتر او متواتر اذ ان قيل نواتر الوصف يستلزم

يستلزم نواتر الموصوف لا العكس فكذلك ممنوع لان نواتر الحكم عليه بالقرآنية انا
يستلزم على ملائمة ولو اجمالا لا لفظه كمنع من فاعل **قوله** وعلى كل جزء منه اى كل جزء
راد على الكلمة اذ احراف الكلمة قرآنا لا يسمي في عرف الشارع كما سبق بعيد فعلى هذا
قوله وذلك آية على سبيل تمثيل كيف كثر ما يكون الدليل اقل منها **قوله** لانهم
يجتنبون آية لابد من ايراد كونه بحيث يستلزم من الحكم ولسند اليه للاعم من ان
يكون مستنبط منه الحكم او يكون له دخل فيه اذ يكون للحرف والكلمة ايضا دخل
كذلك صيغة فاعله والى المبالغة في وجوب المصنفه والاستنتاج في العمل
والفرق بين التثنية والبطون بالتخفيف ان حمل على الاعلم وكذا في قوله كل جزء
منه يكون اوفق لمعناهم وان لزوم خلاف عرف الشارع وترك الدليل للمعناهم
على المجموع نظيره ولا يثبت من انه غلبت اعراف العام عليه هذه العليلة ثبتت
اطلاقه عليه عند فهم اللفظ كما لا يخفى وما قيل من ان لهية كل جزء مستلزم له ليلته
الكل فليس بشيء لان المراد من الكل المجموع اشخص فكون اجزائه وانه الاحكام
لا يستلزم ان ذلك اشخص من حيث كونه شخصيا ايضا ولعل ان اريد من الكل
مجموع الاجزاء بدون الاعتبار في شخصه فليس هو الا الاجزاء المجتمعة لا المجموع
الشخصي **قوله** صفا مشتركة بين الكل واجزاء مختصة بها لكونه آية الظاهر ان المراد
من اجزاء ههنا ايضا ما سبق ومن اشترك الصفا واختصاصها مشتركة لكونها
وكذلك اختصاصها لا المجموع كما يدل عليه قوله فيما بعد ولا اشارة لكل كل اجزاء فاشتركتها
ظاهر الا كونه مجزا فانه غير مشترك بين الكل واجزاء بالمعنى المذكور بل مخصوص بمقدار
السورة واما اختصاصها فكونه مجزا مختصا اما كونه مشتركا على الرسول ومكتوبه في الصفا
ومنفق لا النواتر ليعرف كل واحد منها على احراف الكلمة من القرآن وعلى غير القرآن
ايضا كما لا يخفى فلما بد من ان يوجد الاختصاص صافيا بان يكون اختصاصه لا

بالنسبة الى غيره من الكتب السماوية والثمانية بالنسبة الى مهنوخ الثلاثة
عاديت الآلهية والبنوة والوحى الغير المتولد الثالث بالنسبة الى الفرات
الشاذة والمشهورة والآولى الى حال ان لم يرد انهم اجابوا الى تحقيق متفكر
من الكل والجزء فقط مختصة بها اختصا ما حقيقها مخلصا ما بقدر الامكان
كونه مجزا وغيره اذ لم يجدوا صفة اخفى من هذه الصفا فافهم قوله وبعضهم
نزاع الكنية آخ انما تركوه باعتبارهم الانزال المشهورة فاسبق لكن لا كان
الوجه السابق مقتضيا لا اعتبارا لا عجزا ايضا قال قد سئله بخلافه لا عجزا
والحاصل انهم اعتبروا في التعريف هو من لوازمه الغير المنعكة في حد ذاته مع كونه
مينا وشاعلا وهو الانزال لا عجزا لان الاصل في التعريف ان يكون كجانب الام
لا بالنسبة الى شخص ومن شخص اعتبروا فيه ايضا ما هو وكذلك بالنسبة الى من
لم يثبت له الوحي لان المقصود ههنا تعريفه فافهم وجبت عن معرض لنا من
ههنا قوله او معذرا بماى في عدد الآيات لا عدد الحروف او كثير من الآيات
الطويلة اكثر من السورة في عدد الحروف فنبعضها وبها مع انه ليس بمجزة او
ليس بكلام تام قوله والمصنف اعترض على ذكر النقل آه هذه ايضا صفة متكررة
من الكل والجزء مختصة بها لكن المصنف بعد ذكر ما في التعريف جعل التعريف
لكل مقتضى دعاه اليه فاندفع ما قيل من انه لا حاجة الى ذكر هذا ههنا لان
مقام بيان التعريف الكلى عدده صفا مشتركة بين الكل والجزء والمصنف
عرف لكل لا الكلى ما قيل من انه يرد عليه ان تعريف المصنف مع مشتق على قبيح
والنقل حيث قال النقل البينا متواترا فلم يقتصر على النقل متواترا هو وصف
واحد بل كروصفين وهو كونه منفوقا وكونه متواترا فليس شئ لا ليس
الاختلاف عبارة اذ التواتر منهما قيد للنقل اجزاء المتواتر عليه لا يجعله وصفا

وصفا مستانفا ولا معنى له الا كونه متواترا من حيث النقل بل لا معنى للمتواتر
هذا على انه لم يقل انه افق على وصف واحد وكذا ما قيل من ان النقل من فنى
المصنف من مثل على الكناية ايضا لان نقل قوم يقوم لا يقتضى ان يكتب القوم
الرواية مصنفهم ايضا بل كفى ان يورد الاول على الثاني فهو بين وفين يعيه
الثاني ولو سلم فلا سلم انه مشتق عليه بل هو لازم في التحقيق فلا يدل عليه صدق
سلم مغايرة دلالة الالتزام وهي مجزئة في التعريفات مع ان معناه انه انقصر
على ذلك ذكر هذا من الاوصاف المعتمدة عندهم لانه ذكر شيئا لا يدل على سوء
من الاوصاف المعنى لو لم يكن مثل هذا مورث تحفظ الطلاب لا الطبعات بل
واجوب عنه قوله لان سائر الكتب اى في الكتب نهب جماعة منهم صاحب الفاس
الى انه بمعنى الباني ماخوذ من سور بالقرآن اجمع اذ قد يستعمل ببناء وجماعة منهم
ابو هري البهرى والى البهرى الى ان معنى اجمع ماخوذ من السيرة وقد وقع في كلام
بالمعنيين قال عرابى لا صنف فافهم والجارية تطليبيه بطى عطرى وسابرى
ومن مثلهم اسابرا اليوم وقد زال نظر لغرب بمن يطبع فيما بعد لان من
حاجته باسره وزال نظر وجب بياس كل بياس منها بالغور قوله ولا الى الكيد
بقولهم بلا شبهة قيل لا بد من هذا التاكيد لقوة شبهة المشهور بالمتواتر
ان الحصاص نهب الى ان المشهور داخل فيه قوله واما التسمية آخ اعلم ان
التسمية قد ثبت بالتواتر كونها مكتوبة في المصنف مفردة في اوائل السور
فان معنى رحمة الله يقول انها من القرآن اذ لو لم يكن منه لا كتب فيها مع
مبالغتهم في التوسيمه تجريد القرآن عما سواه حتى لم يثبتوا بين اسقط قوله
ابن ابي عمير وابو حنيفة وما لك رحمة الله قال لان تواتر فعلها لا يفي بل لا بد
من تواتر قرآنيها ايضا وقال القاضي في تفسيره ابا حنيفة رحمة الله لم يفي

بشي منها والصحيح من المذهب انها من القرآن وليست جزء من السور لتواتر كتابها
 في المصاحف وفراستها في ادبائل السور لا كونها جزءا من السور ويدل عليه رو
 ابو هريرة رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله
 تعزمت الصلوة بيني وبين عبد ذي نصفين فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين
 قال الله تعالى حمدني عبد ذي الحديث او لو كانت التسمية من اتفاق لم ابتداء
 بالحمد بل يكون الابداء بسم الله هذا مجمل صلب الذاهب عن الشك قدس
 من قوله واما التسمية آة دفع ما يوشك ان يورد من ان لا بد من قية بلا
 بان يرا ومنه عدم اشبهته في القرآنية يخرج التسمية فانها ليست من التواتر
 كيف لا يجوز الصلوة بها ويجوز لمثلها بعض فرائدها ولا كيف جاهد ما وجعل
 الدفع انه كذلك على المشهور لكن الصحيح انها من القرآن والجواب عن اثر
 نفى القرآنية معضلا **قوله** بعض آية من التواتر او برفع جزء محذوف في محتمل
 ان يكون حالا **قوله** وان قولهم بلا شبهة عطف على قوله انها ليست من التواتر
 فيكون جزء القول المشهور لكن بوجه لا حظ العبد السابق وهو قوله من
 مذهب الى حنيفة نعمه اذ ليس الاحتمال من مذهب رحمة الله **قوله** بلا شبهة
 اجتزاز عنها بلا شبهة والا فالاحتمال عنها بعينه التواتر حاصل لكن فيه شبهة
 لتواتر التسمية في الجملة انما هي لغتها بدون القرآنية وما قيل من انها
 قسم من التواتر عند البعض فزيادة بلا شبهة للتكيد وسند احوالها
 اية لم ينظر على المذهب بلا خلاف فليس بشي لان نفس البسملة متواترة
 بالاتفاق وفراستها مختلف فيه ولم يقل احد بشبهة بشي من البسملة
قوله بدليل انها كتبت في المصاحف الخ يقع انها وجدت مقرونة بما هو
 قرآن قطعا مشتركة به في وصفه من غير الخار عن السلف مع توصيتهم

توصيتهم بتجديدهم وليس بقرآن حتى لو اختلفوا به شيئا ما هو ليس بقرآن كقوله غير
 كقوله اما لو اختلفوا وجلا كما سما السور وعداياتها وكونها مدنية ومكية فاما
 ندفع ما قيل من ان الالجام على توصيته التجديد من الباطل بهم ومن غير ما لا يند
 لكن يعني ان الدليل لا يدل على كونها منسلة للفضل الا ان بقية كتبها في ادبائل
 السور من غير ان يكون جزءا لها يدل على ذلك فيه **قوله** عدم جواز الصلوة
 وهو الصحيح وروي عن جنيقة رحمة الله جوازها بها في شرح الجامع الصغير **قوله**
 للشبهة في كونها آية تامة او دليلا على هذا ينبغي ان لا يجوز الصلوة عند
 المتأخرين بما اختلف في كونه آية تامة وان طويلا مع انه لو قرأ آية طويلة
 في كل ركعة بعضها ما منهم على انه يجوز وفي الكافي هو الاصح وما قيل من ان
 ولي العمل عدم اجواز بلا شبهة في القرآنية فليس بشي لانها عند المتأخرين
 قرآن قطعا فكيف يعمل بعده بلا شبهة في القرآنية فيما عندهم نعم قد يعمل بان
 فرايتها بجهلها فلا يتأوى بها فرض التواتر المنقطع به اتفاقا كما قيل في
 التيمم تبرأ طهر بالبسل ان طهارة السجدة ثبت بالنقل القطع فلا يتأوى
 بما ثبت بالحديث الظن وبان القرآن وقع مطلقا فنصرف الى الكامل والقرآن
 في التسمية ليست بكاملة للاختلاف فيها فانه يمكن به شبهة عدم في التواتر
 فلا يدخل في مطلق لفظ القرآن المنصرف الى الكامل **قوله** اما هو لقوة شبهة
 في ذلك يفهم من كلامه قدس في شرح الشرح ان المراد من القوة شبهة
 فونها عند من يترك بها وهو غير شاذ بل لا يترك ان لا يكون احد حتى الكفا
 الغير المعاند ايضا كيف وقد كثر الامام الحكماء ليقوم حشر الاجسام مع الهم
 فيه شبهات في غاية القوة عندهم فانظر ان بقية ان شبهة المنكر عند المبتدئين
 يمنع المبتدئين عن تكفير المنكر وبالعكس على في العفدي واما او دليلا من

اولى درجات الشبهة القوية ان يورث شكاً او دهاً فلا يفي الظن الاخر
قطعيًا مدفع لان معنى قوة شبهة خفا وان دهاجدا بحيث لا يقدر على
ازالتها الا بتعمق كثير معان جديدة وبعد ما ازالتها ولو بالامعان لم يعثر
عنده وهذا يمنع عن التكفير **قوله** فان قيل معنى آخ كان الظاهر ان يذكر
ان معنى رمة الله قبل ترك الكفر ترك الظهور وشبهة **قوله** بعد زندقا انه
كان له عقل الا نجونا في الفاسوس الزنديق بالكسر من الشبهة او يقال
بالنور والظلمة او من لا يؤمن بالآخرة بالرؤية او بطلان الفكر ونظير ذلك
يمان او هو موعود من دين ابي بن المراه انتهى وقيل لا يصح انه موعود بنبي
منسوب الى نذير هو كتاب مزدك الفارسي الذي عقل الشرائع واما ج التور
فتملكه كسرى نوشيران وقد يقال للمبلي المباحي ايضه ولا يصح هنا شي من
امثاله فالكلام محمول على التغليب كما ينبغي به لفظ جدا ويقال انه يصير كمن
يلين الكفر ويظهر الايمان لتكليمه بالقرآن او بوجه به وان خفض الكلام تمام
بان لا شك ان المراد من الكلام وكامله التمام وما قيل من انه يكون
يخفض الجزاء به نوع انخفاض في توان او يكون المراد منه يكون من طائفة
الحكم من الاحكام من جهة المس في غير ما وكل جزاء يدل على الحكم فيبعد صحة
ليس محل الكلام عليه وجه موجه **قوله** فان قيل فالكتاب المخرج الفاد في قوله
الكتاب يدل على ان مثله السؤال ايضا ما سبق يعني ان الاصوليين يطلقون
الكتاب في التوان على الكل والجزء وقد علم ما ذكر سابقا من الكتاب في غلب
عرف الشرح على كتاب الله المبني في المنها ان اطلاقهم الكتاب على الكل
والسبب حقيقة لصدق ما غلب هو فيه عليها بل انفاوت بخلاف اطلاقهم
على الجزاء وقد علم سابقا غلب الوقوف على المجموع المعين فكان منطوقه ان لا

بالان الكتاب بالمعنى الثاني اي لا يشمل الكل البعض بل يصح تغيبه بالقول
فان دفع ما قيل من انه لا حاجة الى هذا السؤال الجواب ما صرح بان كلامه
الكتاب في التوان يطلق على المجموع وعلى كل جزء منه فانهم قال المصنف رحمه الله
بل شجسته في جواب اي كتاب تريد هذا وما بعده من المتن وشبهه صرح
في انه يعين لاحد محتملات اللفظ المشترك وليس يتوقف اصلا على الحقيقة فظاهر
واما لاسمى فلانه يكون لينين ان هذا الاسم لا يثبت في موضع لا يثبت في غيره
ان هذا التعريف لم يأت منه المعنى اللغوي لكلام المتن فصرح بان تعريفه
قال الاخر التعريف ان كان للتميز لا بد وان بساوى العرف اما جعله تعريفا
لفظيا فيغير في هذا الاصل في التعريفات اللفظية المفردة **قوله** منبر الى اي الكتاب
لا اللفظ **قوله** الاكتفاء بالعرف ولاشارة اشار الى ان المراد من قوله المصنف
رحمة الله المصحف معلوم في العرف انه معلوم بوجه ما سوا كان بالعرف وغيره
فذكر العرف على وجه التمثيل فانه ما قيل من انه اراد المصحف لعمدة حقيقة التور
معلومه فلا حاجة في اتمام الجواب الى امر وان اراد المعرفه بوجه ما فلا حاجة الى
زيادة في العرف **قوله** لا يخفى الا ما كتب فيه التور ان اي هو المراد من هذا سواد
غير هذه العبارة او لغيرها كان بقية ما فيه الكتاب انما نزل على محمد عليه السلام و
الوحى المتلو المعجز **قوله** مرادف الكتاب فيه شامخ والمراد منها واحد **قوله** ويرج
مسنوح النفاذة الظاهرة خارج عن المكتوب في المنها وان ايند الى قيد
التواتر اخرج الشبهة والمشهورة **قوله** فلما عدول آخ مع انه لا يصح بالنظر
الى تعريف المصنف لان بعض الاطراف والكتب الموقفة للعلماء منقولة
اينما بالتواتر في الصحيح والا وراق نعم يصح بالنبذة الى تعريف فكر فيه لا
على الرسول ايضه وكولم يعني لا نسلم جواز معرفة الشخص بوجه مخوفة الكلى اندي

هو مبتدأ الخبر له ولو سلم على أنه ليس في آية فبني كلام المصنف رحمه الله على أن
التعريف للمجموع أن التعريف للمجموع الشخص فلا يصح دفعه إلى دور من التعريف
بهذا الطريق بالنظر إلى كلامه وإن كان يصح في نفسه فانه قد قيل من أن مقصود
السائل دفع الدور الذي زعم ابن الحارث بن الكلف الذي ارتكبه المصنف
فلا وجه له بانه على خلاف ما بين المصنف عليه كلامه لأن اعتبار الشخص في
النظر إلى التحقيق والنفي لا يقتضي من دور ابن الحارث لذا قال على أن
الشخص لا يجب ولم قيل على ما يجده تعريف الشخص **قوله** للسكوت والآفة السكوت
ترك الكلام مع القدرة عليه والآفة هي عدم مطابقة الآلات بما يجب
اللفظة كما في الحرس ويجب فيها وعدم بلوغها حد القوة كما في اللفولية
والمراد ههنا السكوت والآفة الباطنية بأن لا يدبر في نفسه المتكلم ولا
يعذر على ذلك وكما أن الكلام لفظي ونفس فكذا **قوله** لا يجتاز إلى
والهني والاجتناب بل في ذلك فيما لا يزال فإنه يصير عند تلك الامتصاصات المتعلقة
واما في الازل فلا الفهم أصلاً **قوله** كالعلم والقدرة فإن كلا منهما واجدة
قديمية والكنز والحدوث فاهو في المتعلقة بالاضافات **قوله** ليس كلام الله
والقرآن على معنى أنه لا يتوهم منه أن القرآن في الكلام اللفظي مجازيل
حقيقة فيه ايضاً وهذا ذكر من حيث التسمية والوضع وقد صرح الله قدس سره
في شرح العقائد بأنه مشتركة بين المعنيين قال المصنف عبارة عن ذلك
الشخص أي مثلاً وتخصيص كذا نزل به جبرئيل لظهوره بالنبوة البينة والافعال
عليه السلام أنزل القرآن دفعة إلى السماء الدنيا فحفظه وحفظه المكتبة
ثم نزل منها بلسان جبرئيل على أنه كان قبل أن نزل بلسان جبرئيل اللفظي
قال المصنف هذه الكلمات المركبة تركيباً خاصاً أي الكلمات المخصوصة بخصوصيات

بخصوصيات لم يتغير باختلاف المجال الزمان وغير ذلك وما قيل من أن
الافعال ان يكون موضوعاً للشخص من كذا بغير ظاهراً لأن مدار الوضع
على المبدأ وهو الشخص من الحقيقة غير متبادرة عند الملاقاة التوأم كالألف
قال المصنف موقوف على الإشارة يعني أنه إذا اراد معرفة القرآن وما وضع
هو له لا بد من الإشارة إلى ذلك المخصوص لا يعني ذكر المفهوم الصادق
عليه ولا مجرد قراءة الالفاظ المخصوصة أو لا يعلم به أنه القرآن حتى لم يشير
إليه بقوله هذه الكلمات قال المصنف بعبارة محلها مثلاً كان يتعد باعتبار
تعدد الزمان وقوله فقط معناه لا اعتبار بالذات فهو باللفظ عادة للحكم
وعنه تأكيد أو كونه مستبعداً استأهل التأكيد وكذا اخصر في قوله لا يجب
محلها الثاني **قوله** كالنفس عنه باسم العلم فإنه يوجب بين الشخصين
معرفة الشخص بعد العلم بالوضع والعلم بالوضع لا يقتضي العلم بذلك الشخص
بذاته من حيث هو شخص وصوره بنفسه بل كيفية اختصاره بوجه كلي حيث
يكون في الخارج محض في ذلك الشخص فتبعد ذلك ذاته عن ذلك الشخص
يعلم حقيقة ذلك الشخص بذاته من حيث هو شخص لأنه الموضوع له والوجه إنما
هو أنه الموضوع فقط فافهم فانه قد سبق ويندفع به ما ورد من أن السمع كمن
كان عالماً بوضع لا يحصل معرفة به لا تمنع كخصيل الحاصل وكذا إذا لم يكن عالماً
لأن الفهم من اللفظ مشروط بالعلم بالوضع إلا أن يقال معرفة شاملة للمعرفة كذا
لغات **قوله** لأن غاية الحد التام فيه إشارة إلى توجيه كلام المصنف رحمه الله
المراد من قوله على أن الشخص لا يجد أنه لا يعرف بهيته لا بالحد ولا بالكم
فإن الحد هو القول بالباطنة فالتأخر قدس سره أشار إلى أن مراد المصنف
افادة الحد التام الذي هو غاية في الافادة ففهم الافادة من غيره يستفاد

بلمر بقى الاولى **قوله** على مفعول الشئ اى الاخبار والعقبة وهى الجنس والعقل
قوله نقابل ان يقول آخ هذا منع لقوله لا يحصل الاتبعين متخصصة بفتح لا
نسلم ان مفعول الشخص لا يحصل الاتبعين شخصاً لان الشخص مركب من
الماهية والشخص مفعول لا يتوقف الا على مفعولها لا الشخص فان قلت الشخص
اللفظ لا يبيده احد لانه من الاخبار الخارجية لا العاقبة قلت قد تقرر في موضوعه
ان سببه الشخص الى النوع كسببه الفصل الى الجنس فيكون الشخص بمنزلة الفصل
و الحقيقة ما يحفظ بقوله والحق فافهم **قوله** مركب اعتبارى اى اعتبارى مركب من الاصل
من الماهية والشخص موجود فى الخارج على التحقيق **قوله** لو سلم ذلك اى ان سلم ان
المركب لا اعتبارى لفظه وان الكلام فى الحد الحقيقى **قوله** وقد يقال ان مقتضى جود
نقابل ان يقول غير الدليل **قوله** فان ذلك لما يحصل بالاشارة لا غير هذا المخرج من ان
لا تقدم من ان يعين الشخص كونه بالنبوة اسم العلم ايضا فلا بد من ان يقال ان المراد
فيما سبق يعين الشخص فى الجملة وهو يحصل بالاشارة وبغيره ايضا بخلاف اخاذه بغير
والشخص لا يحصل الا بالاشارة كسبب العقل لا يحصل الا بالاشارة وهذا المراد من الاشارة
ما يعلم العلم وان لفظة صا فى نسبتها الى التعريف فتدبر **قوله** بالقرآن كلوا منها هو القرائن
بما على هو المتعارف عليه لا البناء والاحكام والا فهو كقصة فائتة بالهوى والمتنوع
والمتحقق من تحريك اللسان فما هو متروك غير المنزلة لعل له وكذا المقود والآن غير متروك
وفى ذلك خسرته فعلى هذا المراد من قول مصر فانه لا يعرف سدا الى يعرف حقيقة **قوله**
فغالبك آخ بعد لفظ اللوى من ان دخول قول فانه فمجرد من انفسا اجمع المتعلقة على
باب الكعبة فى زمانها جاهلية **قوله** والمصر بعد اصطلاح على شبيهة قبل هذا هو كلف آخ انظر كلام
انه يقول جميع الاعراض ان لونها بعد بل لا يتعدى الى بعد المحال اذا انشا الجسم
المحل يصير شخصيا حقيقيا حيث قال فان الاعراض منتهى آه وهذا ايضا اصطلاح منه الا

فقد تقرر في موضوعه الشخص الاعراض ليس لالها ماني قبل فاما الجاهلية
فى ذاتها البتة وبعد بالاصطلاح والمنطق به كلامه ان الشخص متبع بعض يحصل بعضه
القيام بغير تفتح عنها القعد وفى ذاتها وبعضه بعد العلم بحقيقة الحال قبل القراء
مختلفة فان اعتبرنا فى القرآن كلها يلزم خلاف الوصف ليس وانما اعتبرنا واحدة
فهو الحكم على الاطلاق لوجوب ذاته بدون تعدد المحال قلت المراد واحدة معينة آية
معينة كانت كما قيل عليه الصورة للهولى فلا يلزم تعدد ذاته مع ان هذا اصطلاح
من المصنف فلهذا لا يجعل مثل هذا الاختلاف موجبا **الذات** **قوله** ان تعريفه للجو
الشخصية آه العلم انه من براد منه البعض الحقيقى لقوله نعم ومن لم يمس من يقول اذا
كان اللام لا يتبع بعض الجازى كما اذا كان اللام للعهد والمعهود الكفار المسمى كاجبى
جعل فاما فقد جعل بعضا منهم لكون صفتهم وهو جنس الكفر شاملة للمنافقين فان جعل
فى التعريف على الاول وهو الظاهر يكون التعريف للجو الشخصى متخصا به لان المراد كل
سورة فان الجنس المنكر اذا قرنته التار بغير العموم كونه خبر من جرادة والصفة
مثلا لا يصدق عليه نه كلام من نزل للاعجاز لكل سورة منه اذ كل سورة ليس بعينها
منه فضلا عن ان يكون نزاله للاعجاز لى كل سورة بعض منه ليس الا كل
القرآن والحاصل انه ان اعتبر عموم سورة بعد تعينه بمنه يصدق على النصف ايضا
وان اعتبر اوله فلا يصح تعينه به الا بالنسبة الى الكل والعمم المعينه يجوز اعتباره
الوجهين بحسب اختلاف المواقع فان قلت لا يحيل التورية ايضا سور فلا يصدق
على الكل نه انزل للاعجاز بها قلت هى غير معجزة فانها وان كانت داخلية فى
عموم كل سورة لكنها خارجة بعين الاعجاز اعنى ان وصف الاعجاز المتعارف
من اسوق معناه العموم بخلاف عينه وفائدة قوله منه آخ الاحتمال من المعنى
الكلى هذا عندى اما ذهب اليه منه من اخرج سورة لا يحيل التورية حيث

قال لئلا احتج الى قوله سورة منه فيزول عليه النقص بالنصف مثل الا ان يقال
انه ليس كلاما منزلا لا يجاز كل سورة منه بل منه ومن غيره اوان المراد مجموع
الكلام على جعل الكلام للعهد وان جعل على الثاني بان يكون نصف الكلام المنزلا
بسورة منه شاعلا للسورة وهو حسن البلاغة العالية التعريف صادق على الكل
البعوض وهذا السبب يوضح الاصولي لكن لا يشتمل كل ما هو دليل اذ الدليل قد لا
يخرج فان المعجز هو المقدار السورة فتدبر **قوله** الا ان يراد بسورة من حيث
يحمل الكلام على حذف النقص والمراد بالجنس لما تعلق الفصاحة وعلو الطبقة
والسورة تامل المجموع في ذلك فيصدق انها من حيث كذا في شريح اشج فيه
انه يفهم منه ان صميمه حينئذ راجع الى المجموع والتقدير ان التعريف للمفهوم
الكل **قوله** بعض مترجم اوله آخ يجمع بين ممتازا اوله وآخيه بتوفيق نشا
رع عاية الابدان فخرج الآية اذ ليس اولها وآخرها مبينا مثل السورة كما
يخفى وقد نزل ولا فاجها المسبب باسم من عند الشارع فيزول مثل آية الكرسي
الا ان يقع انه اضافته فخص بحد ف سورة هو ومثلا وهذا الحكم وعرفه صاحب
الكشاف بطائفة من القرآن المنزلة التي اقلها ثلث آيات **قوله** اي لك
الكلام المنزلي اي مجموعه او مفهومه الكل والى الكلام على تقديرين وسورة
الا يجمل في التورية ليست من ذلك المجموع ولا من جنس المفهوم الكل لعدم
كونها في عاية البلاغة قال المصنف لكن عادة الحكم بشرع موقوف على عادة
المعنى وهما متغايران ولو اعتبارا فيما اذا كان المعنى عين الحكم بشرع كما في التوراة
فالكلام في تعريفه خارج عن البحث بالمعنى المعنوية وهو ان كان شاعلا للتعريف
ايضا لكن المراد من الابحاث خصوص ما بين الاقسام والاحوال المتعلقة فالتعريف
خارج بقرينة سبق ذكره وانما قدم المصنف التعريف اخرج عن الابحاث بخلاف

والتعريف مع كون كل منهما بحثا بالمعنى المعنوي لا الاصطلاحي لانه قد كلف
الابحاث بباين ولم يكن للتعريف اختصاص مباحث باب وان كان
التعريف فان لم يفضل اختصاصا فعادة المتأول لم يحسن ان تجزئ للتعريف فقط
بابا عليه قبل خصوص العموم وامثالها من الاعراض الدليل
والتعريف يتضمن اثباتا له ليجل من المباحث بخلاف التعريف هو وجم لان اسم
حينئذ انما يتضمن ما هو قد ثبت له ولا يتضمن اثباتا له اصلا وكذا قيل من ان
النائب يحمل البحث على المعنى الاصطلاحي ويجعل التعريف توطئة للمسائل ليس
بشيء لان التعريف ايضا كذلك الا فلا وجه لبراه **قوله** والمراد بالابحاث
آخ يفهم من هذا ان المراد من قوله واحواله المتعلقة الاوصاف والعيود التي
بخصيص بعضها الاقسام كاحص من غيره والحاصل انه اعتبر في تحصيل الاقسام
اوصافا لها من غير تعلق لم يستوف في علم العوينة فاندفع ما قيل من انهم قالوا
المعرفة اذا عرفت آخ فكيف يصح قوله الا كالا عايب البناء والتعريف لانهم لم يميز
وبما في تحصيل الاقسام وانما ذكر ما من حيث افادتها العموم والخصوص في
بين آخ اي لم يبين على وجه مبناه في هذا المعنى فاندفع ما قيل من ان الحقيقة
والجواز مبين مستوف في علم العوينة لانها مبينا في هذا المعنى على غير ما مبينا في علم
العوينة بناء على اختلاف بين علماء هذا المعنى بين بل العوينة في تغير الصريح
والكناية كما يظهر من التفسير الثاني **قوله** والتعريف قيل لا يظهر الفرق بين
الاشتراك في جعل الثاني من مباحث الاصول الاول من العوينة وهو
مرفوع لان الفرق في هو وان الاشتراك متعدد في الدلول الموضوع له
الكناية قطعاً فله من يد تعلق باعادة الاحكام بخلاف التعريف التكميل ولا ينفك
بهما الا وصف الدلول فتدبر **قوله** لا يقال المراد آخ حاصلة انه لا حاجة الى اشارة

بقية ما لم يربطه بغيره بالامادة ولم يبين مستوفى في العربة لا يخرج مباحث العربة
قوله الدال على المعنى بالوضع الدال بالوضع دلالة صحيحة منحصرة في الحقيقة والمجاز بالنظر
الى ذلك الدلول على ذهب وفيه اشكال بثبوت الواسطة وهو الدال بال
مقتضاه ودلالة النص كما سنده في صفة الشئ الدقة وبالمجمل لا بد منها من ان
يراد العلم من ان يكون حقيقة او مجازا وغيره فالدال على المعنى شامل للدال على
المعنى الحقيقي والمجاز وغيرهما كالدال بالبينة اي لول بل هو عليه بطريق الاقتضا
او الدلالة او العبارة او الاشارة فانه ليس بحقيقة ولا مجازا في حقيقة الشئ الدقة
فالوضع كان بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى معين له بنفسه فبينية للدلالة بالنظر
الى المعنى الحقيقي بلا واسطة وبالنظر الى المعنى المجازي في غيره بالواسطة وبالوضع وان
كان بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى مطلقا فغير الحقيقة البنية يصدق انه عين
للدلالة على معنى لو بالقرينة فالبينة حينئذ في الكل بلا واسطة **قوله** من وضع للمعنى ان كان المراد
من الوضع السابق المعنى الاول فاعادته متكررا هي اشارة الى ان المراد منها غيره وهو
المعنى الثاني الا فهو عينه والمعرفة اذا اعيدت تكررة يكون غيره ليس لكي اعاد المعنى
اشارة الى ان عين الاول هو المعنى الاول عليه فهم **قوله** او استعمال فيه كل واحد من الالفاظ
الثلاثة المذكورة للدال مستعمل لا يقال فيسبق اليهم الا في الحقيقة ولا مجازا فكيف يكون
مستعلا لا حضرا وفيها او المخصص فيها الكلمة المفردة المستعملة وهذا الدال ليس بمفرد
كما سلف في كونه فالحال استعمال الجملة ولو بالبينة الى بعض قوله فان الدال بالافتقار
وغيره متعلق بالمعنى ولكن ان يقال مثل هذا في قوله ووضع المعنى ويكون المراد من الوضع
الاول المعنى الاول في هذا لا يتوهم ان عرض الشرح بيان توقف دلالة اللفظ الدال على
على الاشياء الثلاثة بل انها لازمة لها وهو ظاهر فان دفع ما قيل من ان توقف الدال
على الاستعمال غير لها هر كذا ينبغي ان يعنى كلام الله قدس ه وقد وقع الناظر

ان يكون في حيز من نور والاشارة اي الدال بطريق الاشارة وكذا ما بعده
يدان بعينه العطف ولا ثم الحمل على قوله فاسم قوله وكذا المجاز يتعلق بالبلاغة
اي هو سببها على اصح الازاهب **قوله** وهي من لفظ الراجعة الى اللفظ المراد
اللفظ المنطوق فان الموصوف بها هو هذا اللفظ وشرح عبد القاهر جعلها من
اللفظ الراجعة الى المعنى الاول يسمى في المعنى نظاما وتفسيره في شرح التلخيص
لشرح قدس ه **قوله** فان روييت على ما ينبغي بقدر الطاقة يعني ان روييت
لكان الاعراض بقدر الطاقة في وقت ادعاء ذلك النظم فالكلام يلغ فلا يكون من
شخص واحد في وقت واحد او كلا من منفذين في البلاغة بالبينة الى مقام
واحد وهذا ظاهر بلا ريب **قوله** والجواب في هذا ايضا ان كان الظاهر من كلامه
حيث قال لنقل ان تفسيره الفاتحة فاعلم ان مجاز المعنى وعدم الاطلاق عليه
لكنه بالبينة الى الالفاظ التعليلية الدلالة عليه كيف لا بد لا اعتبار بالبينة المعنى
الى الفاتحة في كونه معجزا كالبينة كما لا يخفى فاجاب بان مجازه في الحقيقة هو
النظم بانه يحتمل من المعاني ما لا يحتمل غيره فاندفع ما عرض لنا من مبنها **قوله**
ترتيب الالفاظ مترتبة المتأخرة اي المتأخرات الى اشارة الى علم المتأخرات متتمة
الدلالات اي في الوضوح والخطا واشارة الى علم البينة على فوق باليقين في العقل
اي في ذلك المقام متعلق بها على سبيل التنازع ومن جعل معنى متنازعة يكون
كلها خارجة عن مقام العقيدة فقد اخطا **قوله** اللهم الا ان يفتح وهذا الوجه الجنب
بما تقدم من المصنف جهة القد من ان المراد من لقوات المجموع استحضار
عبارة النظم بالمعنى المذكور فالامام متعلقة به بانه صفا لا جزا وبه الا ان يفتح
المراد من لقوات في قوله المصنف لا كان لقوات نظاما ولا المعنى الكلي فندبر **قوله**
النظم حقيقة ان يفتح انما هو المراد منها ليس معنى النظم واللفظ في أصل اللغة حقيقة

فانها اطلق بهذا لا يكون الا مجازا وفي المجاز يكون شعرا بالمعنى الخفيف بالعبارة
فما اطلق اللفظ لا شعرا بالمعنى الخفيف وهو الرمي لرعاية الادب بخلاف النظم
فيه اشارة الى تشبيه الكلمات بالدر فانه مع ما قبل من ان النظم حقيقة عرفية في الشعر
فلا حيز عن لونها اولى لان اللفظ اذا اطلق على معنى حقيقة او مجازا يجب وضع
لا يكون فيه اشعار واربهم الى معنى حقيقة او مجازي لا يجب وضع آخر واحتمال نفس اللفظ
في حد ذاته لا ينفعه ولا يضرنا **قوله** لان مبني النظم على التوسعة انما بيانه ان النظم
انزل بلغة فرسي فلما عسر قراءته على سائر العرب نزل تخفيف حتى جاز لكل فربما
من العرب لم يعرف بلغة ولغة غيره قال النبي عزم انزل القرآن على سبعة اجوف كلها
شأنه ان جواز ترك العوي لغة الى لغة غيره من العرب مع كانه قد رتبه على لغة
نفسه يجوز ترك غير العوي لغة العرب مع تصور قدرته والاكتفاء بالمعنى الذي
هو المقصود بالنظم خصوصا في حالة المناجات في حصص في اسقاط لزوم النظم رخصة
الاسقاط وانما قال لزوم النظم اذ لو كان لغز النظم مسقطا لانهم من قراوا بالعبارة
كالمسافر المقيم وجواز قراءته بالعوي لا يوجب لزوم النظم ووقوعه عن النقص كقولنا
ما بقرا زابدا على اصل النقص في الصلوة فرضا وقبل مسقط رخصة التخيير والتيسير
وعدم اختصاصه بعذر ينفيه بخلاف رخصة الاسقاط فانه لا يخفى على قديم العذر
بل قد يكون في حالة كل الميتة المنطرا او قد يكون في حالة كسب السلم **قوله** لانهم في
شيء من ابيح اى في شيء من الامور الشرعية ولا حاجة الى التقييد بالشبهة العوي
كما قيل **قوله** ولا تجمل للمعنى قيل ان العبرة في آخره هو كونه معنى لا ليس بشبهة فترتبة
كالشبهة قلت هذا غير ظاهر لان عدم الجواز في مثل الشبهة في التوازي لا الكفاية
ولذا لم يجز بالعوي ايضا بخلاف ما اوله مجمل للمعنى **قوله** من غير اختلاف النظم بان لقوا
مثلا مكان معبته ضحكها معبته تذكروا مكان جزاء بكسبا من اربابها **قوله** انما

انما فاما من الامة النثنية والامام الزاهد الصغار قال مجازا كيف كان قوله
والا كان مجونا فاما ان لم يكن من غير تعديل من نقد نقد ولا يتوهم ان لا نقد
للمجنون فان المجنون اغفل القوة المميزة كما سيجي وهو لا يقنع انتقاد القصد قوله
مبني في بحث العربية والرحضة **قوله** فان قيل له حاصله ان القول بجواز الصلوة
بالفاسية يستلزم كون المعنى بدون النظم العوي قرانا وهو يستلزم عدم العبارة
والاجاز متعلق بعدم الحد وعدم فرصته قراءته القرآن في الصلوة وقد فرض
بعض قروا ما ينسب من القرآن **قوله** اقام العبارة الفاسية انما جوازها
الشيء الاول يعنى على تقدير كون المعنى بدون النظم العوي قرانا لا يستلزم عدم
اعتباره اصلا انما يستلزم اذ لم يعتبر معه شيئا آخر يقوم مقامه وهو العبارة
الفاسية فلا يلزم عدم اعتبار النظم وعدم صدق الحد من جعله جوازا بغير
الشيء الثاني فقد اخطا فان عبارة الكشف مخرج فيما ذكرنا مع ان قوله بل
النظم انما حينئذ يصير لغوا وما قبل من ان حينئذ يحقق للمقام غير مناسب للمقام
قوله منقول في المصاحف حال من النظم اى ذواتهم العبارة الفاسية مقام
مقام النظم فقبل النظم المنقول المصاحف عربيا وموجودا تقدير التحقيق بقوله
مقامه فيدخل تحت الحد ويعبر المكتوب في المصاحف المنقول موافقا بالكتابة
والنقل حقيقة او تقدير **قوله** او جعل قوله تعالى انما في جواربنا رالشق الثاني
يعنى ليس الواجب الصلوة قراءته القرآن بل غاية المعنى وما ذكر صاحب
الهداية من ان لا يجنبه رحمة الله في جواز القراءة بالفاسية قوله نعم
لغى زبر الاولين لم يكن فيها بهذا اللغة معنى على اختيار الشق الاول **قوله**
له ليل لاح وهو ان كلمة من للشيء فكون معناه من بعض القوم فيقال
البعض البسط والتعكس او اما سابق من ان مبني النظم على التوسعة او

مبنى فرضية القراءة في الصلوة على التفسير قال الله ما يتسمر ولهذا النقط
عن المتقدم يتجمل الامام عندنا ويجوز الركعة عنه الخالف **قوله** فانه
يقول يعني انه قد عرف من يعرف اللغة ان القرآن حقيقة في النظم العربي
في غيره قطعا فكون النسخ مع العبارة الفارسية قرانا لا يكون لا بطريق المجاز
فيذكر في قوله تعه فاقروا بقرآنه الجمع بين الحقيقة والمجاز اذ لو كان المراد
الحقيقة لم يكن قارئها آت بالامور **قوله** ومثبت الحكم آخ الحكم المذكور بعبارة
النص على تقدير ارادة الحقيقة فرضية قراءة ما يفسر من العربي ولم يثبت
في المجاز اذ لم يقل بفرضية الفارسية فلا بد ان يقال حكم جواز قراءة العرب
مذكور بالاشارته واشتدت ذلك في المجاز بالقياس ويقال به علم من النظم
ان النظم العربي فرضي نوعا واقبت بالقياس كون الفارسي ايضا فرضيا
ونوعا ويرد عليه ثم ثابت بالقياس ما في عبارة النص فانه يدل على فرضية
قراءة العربي وانما تاركها والقياس على عدم انما تاركها الا ان يقال ان
قوله تعه وانه يعني زيرا الاولين في قراءة العجيبا او جيت ادى الفرض بقراءة
الفارسية وغير حكم النص يكون التغير مقارنا بتعليل القياس بالسبب على بن
ما سجي في فصل شرائط القياس من جواز وقوع جنة شاة الزكوة فقال
قوله او بدلالة النص اذ لم يشترط فيها الاولوية والكلام فيها كالقياس
قوله نظرا في متعلق بها **قوله** ما سبق من حديث التوسعة وكون النسخ هو
المقصود **قوله** وقيل الخلف في الفارسية لا غير لم يثبتها على غير ما ذهبوا
العربية في العضاية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسان اهل الجنة ابنة
والفارسية الدرية اى الفصحى **قوله** اشارته في كلمة **قوله** بل للمظهر بل
الاتفا فقط اذا اشارت اليه ويمكن ان يكون معناه بل نقول اشارته

اشارته الى عدم جواز اعتبار المتظهر ايضا ويكون اشارته الى وجه آخر في كلام
المصنف وهو ان يرجع من غير قراء غير المصطلح مطلقا **قوله** ما قال من كون النظم
ركنا غير لازم للقوان في حق الصلوة في لف كتاب الله حيث وصف المنزل
بالعربي وليس المراد من القرآن في قوله تعه فاقروا الآية الا ذلك المنزل هذا
لكن قوله تعه وانه يعني زيرا الاولين يؤيد قوله الاول **قوله** وبعد ذلك البحث
بغير الاستدلال على انه مبدوق غير سابق فلا يصح عطفه نجم على خبر السابق
وزاد لفظ البحث اشعارا بوجه التاخر **قوله** ثم الاستعمال مرتب على ذلك
اى على التصرف في النسخ على ان الانقسام الحاصلة بحسب الظهور والحقا ورا
الى تصرف النظم في النسخ ولا شك ان الاستعمال متأخر عنه والحاصل ان خبر
الاسلام اعتبر ظهور النسخ وخفايه بالنظر الى المنكح فالاستعمال متأخر
والمصنف معه اعتبرها بالنظر الى السامع فيها متأخر عن الاستعمال **قوله** فانه
على الانفراد الى من قبل الخاص المنوع كرجل انسان والى على الاشتراك بين
الافراد قلت هذا وهم فانه دال على هو مشترك لا على الاشتراك **قوله** انه
ظهر مراده بحسب كثرة الاستعمال فيخرج فاعبته في الصحح مطلق الظهور فتعم الام
الاربعة الحاصلة بحسب اختلاف مراتب الظهور كلها وكذا الكناية نعم ما يقا
بها فانه دفع ما قبل من ان الصحح والكناية لا يغيران النظر والخفي لا يبا
لهات ولا بالا اعتبار بهذا ولا يخفى عليك ان تقسيم اللفظ الى الصحح والكناية
مسبقه كالفناء الى الحقيقة والمجاز لكن جعلت هذه الاف ام الاربعة
المتناسبة لغيرها واحدا صنفها للاف ام ورواها للاختصاص قلت بل هم
تقسيم متعدد آخ يعني انا لا نسلم ان من حق هذه الاف ام كلها التباين الا
خلاف لانها خارجة من تقسيم متعدد فالا لازم ان يكون التباين في

مختلف من الاقسام الخارجية من تقسيم لغتها ولا سيما بان يجعل كل قسم
متقابلة فالاختلاف الجينات كافي وهو حاصل **قوله** وجوه النظم لا كان منها
اضافة الاقسام الى المقسم لم يوضح لبيان معنى الوجوه بخلاف ما بعده والتعبير
من الاقسام بالوجوه لكونها جهات استنباط الاحكام **قوله** والواضع لا يخ
لذا لم يقل صنفاً مكانها مع كونه اجزى **قوله** كما عيّن حروف مرتباً في هذه
حروف الثلاثة مع التقدم والتأخير للمعنى المدنى ذلك عين التبيين التى يدل على
المعنى وهى خصوصية التقدم والتأخير مع خصوصية الحركات الساكنات باراً
معنى الاصنى ومن هذا يظهر لك ان خصوصية حركات المصدر وسكنات لا
تدخل بها فى الدلالة على حدث والافتراس ان لا يدل الاصنى وبغيره عليه لغو
ما كان الحركات والسكنات هذا ولا يخفى عليك انه قد يكون لبعض الجواهر معاً
من غير خصوصية تقدم وتأخير كما قيل كم انه يدل على تأخير القوة فى اى
ترتيبك وسمعت ان الراغب منصف فى بيان مثل هذه المعانى كتاباً مبسوطاً
قوله من التقسيم الثانى فى ترتيب المصدر وكذا قوله عن الثالث **قوله** ومرتبة
فيه اشارته الى ان المعبر منها مراتب الاظهار والاخفاء على وجوه مخصوصة
بمختلف ما سبق فى الثانى من التقسيم الثانى فان المعبر فيه مجرد الاظهار والاستتار
على اى وجه كان فانه يقع ما قيل ان فى قوله وفى طرق حرمان النظم آخ لا يكذب
بعبارة اضافة الطرف الى مجموع الاستعمال الجريء لانه ان اعتبر الى كل منها جند
لا يبقى فرق بين الصريح والكنية واقسام التقسيم الثالث وان الاظهار باراً
منه جرياً الى الاستعمال **قوله** من احاط مع انه سيعم الصلوح بحيث يستعمل الا
جزاء البقية تبينه على ان الظاهر هو هذا وما يبينه ما يدل على صرف من الظاهر **قوله**
ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير ليس المراد من الوضع ما يعنى النوعى الذى فى الجاز

الجاز والافتراس ان يكون اللفظ بالنسبة الى المعنى الحقيقى والمجازى البعد
مشتركا وفى عينة البعد على شرح مختصر الاصول ما يعجب من ان اللفظ المو
صوع لعين على السوية لا بوصف بالاشراك لا بعد الاستعمال قد يبين
كافى الحقيقة والمجاز فالشرك لا يكون مشتركة الا بعد الاستعمال **قوله** وهذا
شامل آخ التقسيم المشهور كما سيخرج بالشراح قدس سره فى كتب الجاز وقد خاض
العلاية فى شرح المصطلح ان اللفظ اذا تعدى معنونه فان لم يتخلل بينهما فعل فهو
المشرك وان تخلل فان لم يكن النقل لمناسبة فربما كان ان فان يجرى الى
منقول لا لفظى الاول حقيقة وفى الثانى مجازاً وحينئذ يكون متقابلاً للمنقول مطلقاً
مختصاً بما يكون موضوعاً للمعنى بدون ملازمة تقدم وتأخر وقد جعل المشرك
للمنقول مطلقاً ضبطاً للمصنوع واختصاراً فيها واليه ذهب بن الجايب قال لفظ
لمعنى متعدد وحقيقة مشتركة هو غنى السبك فى جميع الجوامع والمصدر ههنا وكثير من
الساخرين فليس موازنة الشراح قدس سره فى هذا على ما ينبغي **قوله** لفظ وضع وضع
واحداً للكثرة آخ لفظ وضع وضعاً واحداً للبشرية الجنس فهو للتحقيق والابصار
ولفظ جنس وضع اجتهاد من غير الموضوع ووضعاً واحداً عن المشترك والكثير
عن الخاص سوى اسماء العدد وعن المنكر المنبئ المفرد لان المراد وضع للكثرة
انه كثير بان يكون الكثرة بمجرّد الوضع حين وضع والكرة ليست كذلك ان كان
يصدر على الكثرة وكذا الجمع واسم العدد المنكرين المنبئين بالنسبة الى جزمها
الى اجزائها فاذ اخلان فلان وغير محصور اجتهاد اسماء الاعداد بالنسبة الى جزمها
كانت او منكرة او مأمونة بالنسبة الى اجزائها فكالمعنى المطلق ومنفوق
عن الجمع المنكر المنبئ بالنسبة الى اجزائها اما النفى بالنسبة الى اجزائها والجزء
فكالمعنى المنفرد الا عند من يقول بالوقوف بين استوائ العظم والعظام وعن المشترك

بالنظر الى معانيه ان لم يخرج عن السابق اما بنفسه لا استغراق ان قيل اجماع الجمع
معانيه دلالة ولا يفيد الصلوح هذا بانه متعارف اما جمعا فلهي بالنبذة الى جميع اقسام
العام سوى مثل من والكرة المنقبة ونقطة الجمع والربط لان المعرف باللام المفرد
على كونه تقدير حقيقة للاستغراق الكثرة ملحوظة في وصفه والجمع المعرف انما يميل الى
فك المفرد والافاضة الكثرة ملحوظة في وصفه بالنظر الى الجزئيات والافراد ايضا واما
من قبيانه ان الجمهور وجهوا الى ان المضمرات اسما والاشارة والموصولات كلها موصولات
للمفردات الكلية بشرط الاستعمال الجزئيات وتعتقهم بعض المحققين بانفصليها
بطلت موقعة وذهب الى انها موصولات للجزئيات بالوضع العام وتشتق نتيجة
وابي في حواشيه على المطول اول باب جلال المسند ان مآل القولين واحد وقول لا بد
من ابداء الفرق بين الموصولات ما سوى من اسما والاشارة والمضمرات بحيث
يصح عدما من الفاظ العموم ووجه مع كونها معدودا من المعارف فلا يكون ان يكون
من موضوعه المفهوم الكلي الجنس من المبهم من حيث هي الا فلا يصح عددها لمعانيها
والله شرط الاستعمال الجزئيات والافراد بالوضع العام من غير اعتبار مراد
كالمضمرات الا فيلزم عد المضمرات ايضا من الفاظ العموم او اخرج الموصولات
عنها كالمضمرات فعليك ان ملا حظة مواقع استعمال الموصولات لا قرينة صارفة وتفكر
في نفسه ليطهر لك ما هو المفهوم المبدأ ومنه فيكون موضوعا له لانه الدليل على الوضع
الذي ظهر لي ان مثلا بالنظر الى ذاته من غير ملا حظة خصوصية الصلة او استعمالها فيهم
وبرا ومنه في ذلك الاستعمال لو احدث كل التعيين الصالحين لوقوع من عليهم من حيث
كونهم متعينين من غير دلالة على الاجتماع والافراد بان لا يتحقق الا في واحد او يتحقق
في متعدد ولكن من غير اعتبار اجتماع والصلة قد يعين الاول نحو قوله تعالى ففرغنا
في اسبوع والارض قد يعين الثاني نحو قوله تعالى فخلقنا الارض والارض والارض

هذا مبني ان يقال انه موضوع للمفهوم الكلي من حيث الصدق على كل المتعينين
ولكون المتعينين من حيث التعيين مجتمعين في وضعه من المعارف فافاد الكرة
كمضمرات لكون المعبر فيه كلهم لا واحد متعين من الفاظ العموم لا المضمرات
لان المضمرات اذا استعملت لا يدل لا يرا ومنه ولا يتحقق في ذلك الاستعمال الواحد
الا الواحد المتعين فيه ولا يكون ان يقال ان يكون من مثلا موضوعا لكل المتعينين
انفسهم كذا لك سواء كان بالوضع العام والافراد مع التعدد لانه يلزم استعمال
اللفظ في اكثر من معنى واحد في الطلاق احد الا ان يلزم ان هذا انما يستعمل اذا
كان بالوضع متعدد واما بوضع واحد فلا يظهر من هذا ان الكثرة ايضا ملحوظة
في وضعه بالنظر الى ذاته واما وضعه مع الصلة فكل وضع المشتاق بالنسبة الى المعنى
الحدوث فلا يقع لك اضطرار من وضعه في نفسه بالنظر الى الجزئيات وضعه مع الصلة
واما النكرة المنقبة فهو ايضا بالنظر الى الوضع النوعي ملحوظ فيه الكثرة وكذا لفظ
الجمع فانه موضوع لمجموع الوحدات اما بهذا الاستغراق لا يصلح فهو ظاهر الصدق
على الكل ثانيا على محل الصلوح على الاعم ولا يذهب عليك انه في مثل نكرة خبره
جراوة والنكرة الموصوفة والمعرف بلام الجنس اذا اقترن بحرف الاختصاص
وغير ذلك ما يدل على العموم لا بالوضع الشخصي ان بجزء الوضع النوعي ايضا او
بجرازي هذا المعنى ويعم الوضع في التعريف حتى يشمل الوضع المجازي او يحصل التوافق
بالعام الجففة او يقال ان هذا المعنى يستفاد منه بطريق الانتماء والتعريف للعام
المطابق وانه لا فرق بينهما وبين النكرة المنقبة والكلام بعد كل ما دللنا على انه
بيان هذا التعريف من غير حشنة من مخالفة احد ولو انصفت وجدت انه الحق
الصريح والمكابرة الجول مندوحة والقد يبدى سبيل الحق ونجح الرضا **قوله** والاشارة
ان يقال ويصح ان المصنف يعبر عن كلام العموم ويؤخره ويجزوه عن الزوائد قال

بالنظر الى تنقيح وتوضيح انفعال هذا القيد للتحقيق ليعينه فائدة بوفرة بدون ان يكون منبهة
الجنس غير مقصود به الاخر اذ يختلف اذ قيل لا اخترازا فانه يحصل منه بغير كون
زايد اي ينبغي استغاله فانه دفع ما اورده عليه من ان العبد من اذا كان مخرج شي من جنس
الاخراج الى الاول منها ومن ان كونه للتحقيق لا يعني كونه مخرجا فاذ اخرج ما بعده بزم
اخراج المخرج وقد يتكلف في توجيهاه تعالى ان مدار العموم على الاستغراق والوحدة
لوضع ذلك اللفظ المستغرق فكانه قيل انعام لفظ مستغرق لا يصلح له موضع الواحد **قوله**
فلن نجد آية نقل عنه قدس سره اي على تقدير تفسير الاستغراق باننا دل المتشرك بالنسبة
الى معانيه وبالجملة نسبة المتشرك الى مفهومه نسبة النكرة المبنية الى افراد مفهومها
غير تفاوت في الاستغراق وعدمه حتى لو سئل الاستغراق على سبيل المبدال ان يعقده
لكل فرد لكن بصفة الافراد حتى لا يتعلق الحكم دائما لا يفرد كان متساويا للمثل من
دخل وارى اولاد دون النكرة في الاثبات لكن لا ينبغي انه لا يتناول المتشرك بالنسبة
الى معانيه انتهى يعني ليس المراد من قولنا نجد اي عين كون المراد من الاستغراق
انهم بحيث يشتمل على سبيل المبدال لا بد من ارادته كذلك كيف لا وكلمة من في
دخل وارى اولاد انعام والاستغراق منه على سبيل المبدال بل المراد منه عين تعميم بحيث
يشتمل المتشرك غير صحيح بشموله النكرة المبنية ايضا ولا تفاوت بينهما في الاستغراق
بوجه **قوله** ولو سلم يعني انه لم يوضع لكثير بل هو موضوع للكثير يعني انه وضع للاحكام
فيه وجد ان الكثير هو افراد البهم او المفهوم الكل **قوله** وكون الجمع المنكر فانه هو
صنوع للكثير بلا شبهة اقله ثلثه ولما كان منطوقه ان يقال لا نقض بالجمع المنكرا
على قول من قال بعمومه فظاهر ما على قول بعمومه فظاهر ما على قول انما يلزم
عمومه وان كان موضوعا للكثير فلا يغير مستغرق للاحكام عنده قال فانه يستغرق الا
حاد اي الجماعات اذ هي احاد وافراد على سبيل المبدال عند القائلين بعدم عمومه

عمومه وان كان موضوعا للكثير فلا يغير مستغرق للاحكام عنده قال فانه يستغرق الا
اي الجماعات اذ هي احاد وافراد على سبيل المبدال عند القائلين بعدم عمومه ايضا
والمتنفي هو الاستغراق على سبيل الشمول من غير النقض به على قولهم فانه علة
لا يستغاد وهو ان النقض بالجمع المنكر واد البتة غير مدعوع فافهم **قوله** والعام
لا ينبغي عليك ان بعض الافعال العموم موضوع للكثير بان وضع لكل واحد من الافعال
بناء على ذكره عقد المللة والدين من اعتبار الوضع العام في الموصولات واما
اذا كانت موضوعات للمفهوم الكل فيكون موضوعا للاحكام المشتركة بينه وبين الكثير
وبعضها بان وضع للاحكام المشتركة بينه وبين ان الكثير كما يعرف بلام الاستغراق فانه
موضوع للتحقيقة والجنس عند البعض العهد والاستغراق بمعنى الغايبين وبعضها
للمجموع وحدانه للفظ الجمع والربط والقوم وابن الحاجب عرف العام بما دل على
مسيبنا باعتبار امر مشترك فيه مطلقا ضربه ولا يظهر صدقه على مثل لفظ الجمع على
من على الذم المبتدئ هو رتبة **قوله** ورجل فرس لا اجزاء لا وضع له رجل فرس
القيم الا انما على ان النكرة موضوعات للفرس والبهم ان المفرد البهم اجزاء **قوله**
المعتبر هو الاجزاء والمنفقة ان ليس المراد الاتفاق في لفظ ما والا فاجزاء زائدة
في لفظ العضو بل الاتفاق في اسم مقصود الملائمة على الجزؤات والى كابد عليه
قوله كما حاك الامة اي الاجزاء والمنفقة كانفاق احاد الامة فانه المقصود في الامة
الواحد على الاجزاء وكذا في لفظ الجمع المضاف الى الاجزاء المختلفة المظنة
الاجزاء في لفظ الجنس قد يجاب عن السؤال بان المراد بالوضع للكثير بحسب الاجزاء
ان يكون الوضع باعتبارها بان يكون معتبرة فيه زيد مثلا ليس كذلك والا يلزم
ان يكون الملائمة على تلك الذات بعد قطع العلة مجازا **قوله** فانهما يخ اسي لاجزاء
في الاسم او احاد الامة من حيث كونها احاد لها تسبب بها في المعنى الواحد المتحد

تملك الجزئيات في ذلك المعنى والمنفعة فيه فيصح اعتبارها بالبنية الى الكثرة كما اعتبار
الجزئيات **اليه قوله** فان قيل النكرة المنفية عام آه يكن ان يجاب عنه باننا لنسلم
انهم لم توضع للكثير بل هي موضوعه لم يخفى انه وضعت لامتيازها فيه وجداً للكثير
وهو الغود اليهم والمفهوم الكلي **قوله** قلنا الوضع اعلم آه حاصل الجواب على وجه التحقيق
ان النكرة موضوعه للغود اليهم فاذا اشبهت بها النفي افادت باستغناء الغود اليهم
في النكرة المنفية مستقلة فيه وموضوعه لكون حرف النفي موضوعاً للنفي والنكرة
اليهم وبها بنية تركيبية وضعت باعتبارها وضعاً نوعياً للنفي الحكم عن الكثير غير
المحصورة قال الشارح قدس سره في الطول ان النكرة في سياق النفي والنفي لا
ستفهم لها هزة في الاستغناء ويجعل عدة احتمالات مرجوحاً بالاعتدال النوعية كوجوبها في
رجل بل جلان في الايجاب لطلب هزة في عدمه وليستعمل فيه مجازاً كقوله هزة من جرد
وعلمت نفس قدمت هذا اذا كان من واما مفعول هزة او مقدرة كقوله
في الدار فهو نفي الاستغناء **قوله** لا يقال في جواب بعض تعريف العام جميعاً بالنكرة
المنفية **قوله** النكرة المنفية آخ يعني ان خروجها من تعريف العام لا يضر لان
هو العام الحقيقي وهي مجاز فيكون خارجة عن الموقف **قوله** لا نقول آه يعني
ان قوله انه مجاز ممنوع سواء اريد مجازاً لم يستعمل في ما وضع له كما هو الظاهر او
انه مجاز في معنى العموم كما يدل عليه قوله والتعريف للعام الحقيقي اما الاول فلانه
لم يستعمل الا فيما وضعت له بالوضع الشخصي فيكون حقيقة لا مجازاً واما الثاني فلانه
موضع له بالوضع النوعي سبق ذكره قبيل لم بعده فافهم فان النظم من قد خسر
واني توجيه هذا الجواب ثم الشارح رحمه الله ذكر في مسألة علوم المجاز ما يدل
على ان النكرة المنفية مجاز وجعله دليلاً لشمول الوضع في العام للوضع المجازي
وفيها ما يدل على بعض ما ذكرنا في تعريف العام لكن يلزم على هذا اللفظ

اللفظ بالنظر الى المعنى الحقيقي والمجازي مشترك بل الى الثاني المجازية فقط ايضا
وقد جعل قوم بمنزلة المشترك الشارح رحمه الله في مسألة الجمع بين الحقيقة والمجاز
قوله بالنظر اليه اي نفس ذلك الكثير لا بالنظر الى اللفظ كما سبق **قوله** ونظراً الى
الف موضوعاً للكثير غير محصور فانه لا يدخل تحت القيد والعدد بمجرد النظر الى
مع قطع النظر عن اللفظ فافهم **قوله** لا نقول يعني ان المراد من الصلوح عليهم
فالاية مثلاً صلح لا مائة صلح الكل لا جزئية فيها النظر اليها يكون واحداً في
قوله متفرق لجميع ما يصلح له فيخرج بقوله غير محصور واما بالنظر الى جزئياتها
كان معناه باللام فكالموقف ان كان منكراً فكالنكرة مثبتة ومنفية فاندفع
ما قيل من ان فيه غير محصور لا يخرج اسماً والعدد مطلقاً فانها غير محصورة بالبنية
الى الجزئيات وتكلف في جوابه في دفع في سياق النفي فيقضي استغناء المحر
مطلقاً وهي محصورة بالبنية الى جزاء ما قيل من ان نعيم الصلوح لا يخرج
الجزئيات من كونها ما يصلح فالاية ليست بمنفردة بالبنية الى بعض ما يصلح
الجزئيات فهم لان الشرح لم يردوا التعيم بل مراده ان المراد من الصلوح
الصلوح في الجملة وهو قد يتحقق بالبنية الى الجزئيات وقد يتحقق بالبنية الى
ولا بد من ان يكون الصلوح واحداً فكله او في كلام الشارح رحمه الله المنع
الجمع البصر و صلوح الامة للجزئيات غير ذلك لا جزاء فتدبر **قوله** او الكل لا جزئية
صلوح الاسم المشترك لكل واحد من مدلولاته وانما لم يتعرض له لانه مدخل في
الجواب قوله فاعلم الدلالة مطابقة ليس الجزئي للاسم الكلي لولا مطابقتهما
بقال ان استعمال العام في النفي حقيقة كما في شرح الشخص **قوله** تناوله ذلك
بحسب الدلالة سواء كان على الشمول البدل المراد من التناول على سبيل البدل
هو ما سبق فيما نقل عن الشارح قدس سره ومنشقة من المصدر رحمه الله في بعض

حاشية في موقفة انت انت فيخرج المشرک من التعريف **قوله** باعتبار المشرک
لا يظهر تناوله لاسماء الجوع كما سبق **قوله** والمصنف لم لا يشترط ان يما
ذهب الى انه شرط للعامة في نفس الامر فاجمع المنكر واسطة عند القائل بعدم
استغراقه وعامة عند القائل فانفع ما قيل من ان لا حسن ان يقال لا يشترط اسطة
الاستغراق يكون اجمع المنكر واسطة على تقدير القول من المصنف حتم الله بعدم
استغراقه وعامة على تقدير اعتباره **قوله** من يقول باستغراقه لانه لا يدل على عدم
معين ليس على ادولى من عدم متيقن وسبب له وجه آخر انت الله تعالى **قوله**
على عدم استغراقه اى خروج بعض افراده والدلالة على الباقى بالوضع فلا يرد
المقسم هو الدال بالوضع فالدال بالقرينة ليس من اقسام **قوله** وفائدة بين لانه
العامة المخصوص متناول لما يصلح له دلالة وهو معنى الاستغراق المعبر في العموم كما
سبق والمتفق تناوله حكما لان بعض الافراد لا يشمله الحكم العام نظرا الى المخصص هو
معبر في العموم اصلا فالمخصص لا يخرج عن كونه عاما واما الكلام في انه في النفي
حقيقة او مجازي سيجي ذلك ان الفرق بين القرينة والتخصيص فان التخصيص مثبت
ويؤكد العموم كيف والتخصيص بعد العموم بخلاف القرينة فالجميع المقرون بالقرينة
يكون واسطة فتدبر فانه وابق **قوله** ان الخفى والمشرک من اقسام الخفى على تعبير
رحمة الله والشراح رحمة الله فعل افرازه عنه بناء على صاحب الميزان في تفسيره او بصح
بما فيه الكلام **قوله** لانه الذي آخ لان اول دليل ليس لا تعجب المراد ان نفس الدلالة بما
لصيقة فقط **قوله** كما في ثمة فزودنا الحقيقة بعد التامل في صيغة وجوده موصوفا بالجمع
والانتمال مخلو على الخيض لكونه السبب **قوله** منشا الى الصيغة لكونه اقوى لهذا
بعض الحكم في المخصوص الى نفس العلة وان كان في غيره ايضا الرحمة والنقص الى الصفة
كما كان قبل ان ينفذ فانه ما قيل من ان هذا التقييم بالنظر الى لانه اللفظ بالوضع فقط

فقط فكيف يصح جعل الدال الدال بواسطة ان يدل من اقسامه لو سلم فبني ان كل
المفسر من المشرک ايضا منها **قوله** وكذا اذا لم اى كما اذا كان مشتركا ما ولا يغير الا
جتهما في الصيغة لا يكون من اقسام النظم كذا ان اذ لم يكن مشتركا بل كان خفيا مثلا
اولا لا يكون من اقسام النظم فاعتبر الاستشراك والتاويل بالاجتهاد في الصيغة معا
ليكون من اقسام النظم وصفا وان كان الاول ثم من ان يكون من المشرک ومن ان
يكون ويملك بغالب الراى والاجتهاد في الصيغة **قوله** وكذا اسم الاشارة لا يخلو
ترك الموصول فانه ايضا خارج عنها الا ان يصلح على كونه من اسماء الاجناس وان
انتهى بعدم كونه منها كما في الالف لم يكن ان يقال ان المراد من الاسم الظاهر فبال
الضميمة فقط كما هو الظاهر وهو خارج من الاقسام لكونه بعضه هو ضميمة الغائب فبال
للمرجع في ثلثة مشتقا واسم جنس مثلا كما انه تابع له في التعريف الكبير صرح به
الشراح الرضى وبطل اسماء الاشارة والموصول في اسماء الاجناس لانهما على
الجمهور موصوفة للمفردات الكلية وان كان هذا خلاف ما يطلع عليه النخبة **قوله** فانه
ارادوا لا بد من ان يتركوا لاسم الظاهر مفهوما بالنظر الى صريح اخر من اسم الاشارة
وول الموصول قال المصنف رحمة الله ان معناه عين وضع له المشتق منه مع
وزن المشتق مضعة نقل عنه اى نعت الفاعل والمفعول الصيغة المشتقة فان نصا
مثلا معناه عين وضع له المشتق منه وهو الضرب مع وزن المشتق وهو وزن فاعل كما
الضرب مع المحدث المعلوم ووزن الفاعل وضع لمقام به المحدث بطريق المحدث
ودون الثبوت بمعنى الضارب عين المفعول المتعارف من الضرب مع صيغة الفاعل انتهى
ان المراد من وزن المشتق ثبوت ومع متعلق بوضع فيكون وزن المشتق معتبرا في
جانب الموصوف جز منه والمفعول ان معناه عين وضع له كذا الامر من المشتق منه
المشتق مضعة وهذا صادق على جميع الصفات كما لا يخفى لكن يصدق على الاسماء والادوات

والكان والآلة ولعل المصدر رحمة الله جعلها من الصفة اصطلاحاً منه كما ان جعل
الصفة مقابلاً للاسم الجنس مثل ان اصطلاحاً هم هذا هو التوجيه لوجبه كل امه وقد ادعى
تلازمه سماعه منه والشراح قد سبوه جعل مع متعلقا بالكان مقبوزا المشتق في
جانب الموضوع له جزاء منه حيث قال الضارب لفظ مشتق من الضرب معناه الضرب
مع الفاعل اراد منه مدلوله وفنده بما هو التوجيه عنه بوزن المشتق شائع يخرج اسم
الزمان في المكان والآلة وهو يصدق عنه الفعل ويع عليه اذ التوجيه عنه بالفاعل ^{المفعول}
شائع فورد عليه اوردته قدس سره بقوله وتقاليل ان يقول هذا التفسيره فيل ان المراد
بوزن المشتق وزن جنسه ولا شك ان جميع الصفات كالعطشان بوزنه من جنس اسم الفاعل
والمفعول بخلاف الآلة مثلا اوان المراد منه مطلقه لا خصوص الفاعل المفعول كما نعلم
الشراح قدس سره ولما ذكر المصدر في المصدرى مفردا دخل كلمة مع على وزن
المشتق الدال على الذات اشار الى ان الاول مفعول صانته والثاني متبع فخرج اسمها
الزمان غير بان المعنى المصدرى فيها ليست مقصودة بالذات بل الامر بالعكس
اوان مع متعلق بوضع كذا في توجيه المصدر كمن المراد من وزن المشتق ما هو
لا الهية فيكون المعنى ان كان معناه عين وضع له كل الامر من الضرب لفظ الفاعل
الذي هو وزن الضارب مثلا وهذا صادق على جميع الصفات فان المنكسر مثلا
عين وضع له الانكسار ولفظ المنحقل الذي هو وزن المنكر فان لفظ المنفصل
موضوع لا قام بالانفعال ما في هذه الوجود من الكلفات الباردة بسبب ظهور
عليك بانها تتركب من لفظ الاضباب فاعلم ان المصدر في ان شخص معناه
فعلم ان اريد من الشخص الخارجى يخرج الاعلام الجينية وان اريد بالمتعلق
ويقال في موضوعه للشخص الذي يهتبه بلزم عدم الطلاق على الافراد في جنسه
والجواب ان المراد الاول خروجها لا يفرلان علميتها بقدرية لفرونة الاحكام

الاحكام اوبى واخذت فيه لان المراد من الشخص المحقق بل النفس في الجملة وان
ان العلم الجيني فيه اشارة الى تعين الجنس من سائر الاجناس ^{فوقه} ولا يصح التمثيل
بنحو ضارب بعناه الصفة على تعين المصنف لانه جعل الصفة مقابلاً للاسم ^{الجنس}
بخلاف تعين الجمهور فان الصفة عندهم دخل اسم الجنس لا يخفى عليك ان
التمثيل بنحو متعلق بلفظ لا يصح بناء على ما سبق من انه دخل الصفة على توجيه كلامه
قوله هو ان نجد بين الفاعلين اناخ الظاهر انه تعريف مطلق لا اشتقاق بحيث يجد
على يصدق على الصغير والكبير والاكبر والافا المعتبر في الاول لا اتفاق الترتيب
البض كضرب من الضرب في الثاني الاختلاف فيه كجذب في الثالث التناسب
في اصل المعنى مع انحاء الخرج كنهق ونفق وان تعريف الثاني للصغير لاخذ ^{منه}
فيه ويكون ان حال المراد من الترتيب الاول هو الترتيب فيكون كالتالي **قوله**
ولا يخفى ان العلم باعتبار معناه العلم بعد ان صار على ان يكون مشتقا وليس
مدلول الله ذات المسى والنسبة بين اثنين لا بعض لا اعتبار صفة لها بخلاف
اسم الجنس فانه يكون مشتقا بعناه الجنس واما كون العلم مشتقا باعتبار معنى الاسم
له يناسب المشتق منه فغير ممنوع كما قال صاحب الكنى في ارب الاسم مشتق من السمو
لان التسمية تنويع بالسمى واسارة الى رفعة بذكره وان الالام المعنى المعبود مشتق
من آله بمعنى تحمده ذلك لان الاولام متخير في مؤنة المعبود **قوله** فيقولان المراد
في المطلق نفس المسى دون الفرد حيث جعل المسى متقابلاً للشخص ما قبل من
كلام المصنف رحمة الله منى على ان اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر والمسمى
على الفرد ايضا فيكون المسى نفس الفرد ويكون تأثير المطلق والكرة بالابر
فان اعتبار المسى غير مقيد بغير اعتبار بعضا غير معين لا يلائم ضافة اشخاصه وان
صحت لكون الفرد المنتشر مساوياً للماهية **قوله** للقطع بان المراد اناخ حقيقة لا

مجازاً ويؤيد هذا ما قال بعض المحققين من ان الالفاظ لا تفرق بين المطلق والمكررة
في كون المراد من كل واحد منها الفرد عند الأصوليين وتتحقق المطلق في موضعه
وجه لينجك انت الله تعالى قال المصنف رحمه الله وانا قلت للسامع ان شبهة
على الصمد رحمه الله الموضوع له بالفرد الواقع عليه لان يقال ان مراده من
كونه معيناً للشككم نه مراده ذلك المعين من اجل هو جند متعلين من وضع له
المكررة موضوع للفرد المنتشر وعدم التعيين ليس جزاء ولا شرطاً فاذا كانت
في المعين يكون حقيقة لكون فرداً كما ذكره صاحب تحرير ليلين يلزم على هذا
لا يكون ذكر المطلق ارادة الميقيد من المجاز فتأمل **قوله** يستعمل في شي بعينه
معين في الجملة ليدخل لا اعلام الشخصية والجنسية من حيث انه معين في التعريف
مبنى على انهم من ان المعارف غير العلم موضوعات المفهومات كهيئة بشرط الاستعمال
في جزئياتها فالمراد من شي اعم مما وضع له اللفظ او كما يصدق عليه والجزئيات
موضوعات للجزئيات وصفاً عاماً لئلا يلزم كونها مجازاً ولا مشتركة لعدم
قوله فالمعبر في التعيين ان يكون في لفظ المعرفة اشارة الى تعين مدلوله كذا
المكررة وان كانت معلومة وانا نفهم ذلك من قوله يستعمل لان استعمال الكلمة
في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته
منها **قوله** ولا عبرة بحالة الاطلاق ولا بما عند السامع اى لا عبرة بالتعيين وعدم
في الاحوال الاطلاق فقط بدون دلالة عليه وكذا عند السامع دون المتكلمين
المراد انه لا عبرة بحال الاطلاق مطلقاً وقيل مراد المصنف رحمه الله ما وضع
لشي بعينه اى معين بحسب دلالة عند الاطلاق فيقيد السامع لا فائدة ان
الغرض من صغها استفادة السامع منها ما هو معين عنده لكن هذا بعيد
بعد اعتباره كذا لك تعريف المصنف رحمه الله اجيد واهم هذا علم ان تلك

شك في ان التعيين عدمه معتبر في المعرفة والمكررة فابن ابي حبيب معتبر بها بحسب
الوضع حيث قال المعرفة ما وضع لشي بعينه والمكررة ما وضع لشي لا بعينه و
المصنف رحمه الله اعتبر بها بحسب الاطلاق الشرح الرضوي بحسب الدلالة عند الا
طلاق هو افتقاره الشرح قدس سره وتفصيل كل منها يطلب من موضعه **قوله**
والجيشان لا متناهيان يخفى ان اللفظ الواحد في استعمال احد قد يكون مشتركاً
بجتماع فيه كالاشتراك والعموم وقد لا يجتمعان فيه كالعموم والخصوص
العين في نحو جرت العيون بعبره الاشتراك فيه وينصبت بينه ليعين مدى
معانيه ويعبر العموم لافراد ذلك المعنى بخلاف العموم والخصوص وليس المراد
عما وعدم في اللفظ في حد ذاته والافراد ان نوضع لفظ بوضع كثير لكثير غير
وايض بوضع واحد المعنى واحد فلا تنافي بين العموم والخصوص ايضا وفي
عبارة المصنف رحمه الله اشارة الى اننا حيث اور والمثال جرت العيون
قوله والكلام بعد محل نظر نقل عنه قدس سره للقطع بان الواقع موقع الجنس المشترك
هو الموضوع لكثير بان يكون كل فرد من الكثير نفس الموضوع لئلا اعم من ذلك
على هو مقتضى عبارته ولان تفسير الوضع لكثير بما ذكرنا مع تفيد اجزاء الكثير
متفقة الحقيقة مما اخترعناه نصيحى لكلامه ودلالة اللفظ عليه اصل ذلك الوضع
النوعى لا يتناول الوضع للكثير بهذا المعنى بل يخرج فيه لانه اذا كان الجمع واسطة
بين العام والخاص بناء على تشبيه عدم الاستغراق لم يكن من اقسام انظمة صيغة
كما ذكره في الاول لانه لا وجه لجعل جميع المنكرات جميع القلة موضوعات للكثير غير
محصور عند من لا يقول بعمومه لا يتكلف هو ان يرا دانه لادلته في اللفظ على
لعيين عدد اجزاء الكثير وحيث فالمراد باللفظ كذا لك بمعنى انه لادلته بينه على تعيين عدد
جزئيات الكثير ولان من الفاظ العموم ما يقع للخصوص مع القطع بانهم

الاوضاع واحدا فان ذلك الوضع لكثير غير محصور لم يكن خاصا او محصورا
لم يكن عاما ولانه جعل الصفته مقابلا لاسم الجنس خلاف الاصطلاح ولانه
جعل المعلق من قسم الخاص حيث وضع للواحد النوعي وقد جعله مقابلا للثمة
حيث جعله موضوعا للمسمى بلا قيد والثمة لبعض من المسمى من غير تعيين ولا
شك ان مثل ثمة مطلق مكررة مع ان المراد منها واحد او الله اعلم انتهى هذه
وجوه النظر وفيها نظر اني الاول فلان العلم ان نوع موقع الجنس بل هو عين
عام والتعريفات الحاصلة للاقسام رسوم لاحد ووحقيقة والمصنف رحمه الله
كثيرا ما يطلق الحد ولا يرد منه معناه كما مر في تعريف الكتاب لو سلم بالفتح الا
لا يمكن ان يكون جنسا كيف هو بهذا المعنى لا يوجد في غير المشترك الا ان يقال
انه يوجد في اسماء الاشارة مثلا فانها موضوعة لكل واحد من الكثرة لكنه موضوع
واحد لا متعدد وان لم يقل الشارح قد سلم به فوقع فيها ولو سلم فهو كما انه بالفتح
الاخص جنس كنه لك بالمعنى الاظم لكن التفاوت بكونه قريبا وبعيدا او ذكر او انثى
القريب في التعريف غير لازم وليس المراد المصنف رحمه الله من الحد والحد
العام المشتملة على الجنس والفصل القريبين واما الثاني فلان المصنف رحمه الله
جعل الموضوع لكثيرا مثلا للعام المشترك واسم العدد وهو والوضع في
غاية الموضوع على ان المراد منه اعم وقوله وان كان الكثير محصورا كالعدد
والقيسة يدل على ان المراد الاجزاء المتفقة في الاسم والحد واما في الثالث
فلان الموضوع الواحد النوعي موضوع له من حيث الوحدة والموضوع
لكثير باعتبار امر مشترك فيه الكثير موضوع له من حيث كونه مشتركا فيه
لكثير فلا يندرج الا في الثاني واما في الرابع فلان اجمع المشترك لانه من
ذكره لانه من اقسام التنظيم صيغة ونقطة ولو على مذاهب مع انه المختار

المختار بخلاف الاول قد مر ان القرينة لا يخرج من كونه من اقسام التنظيم
واما في الخامس فلان مدلوله غير محصور وهو وال على فوق الشدة اي على
كان بخلاف المفرد ثم يمكن المناقشة مع القادة لكن لا فرق بين الكثرة وثمة
عند الاصويين كما سيجي واما في السادس فلانه عام بحيث يضع موضوعا
غير محصور ولا ينافيه وقوعه على الخاص واما في السابع فلا يجعل الصفة مقابلا للا
المطلق لاسم الجنس فقط وهو ليس خلاف الاصطلاح قال صاحب الكتاب اسم هو
وكلم فانهم قالوا ان استعارته باعتبار اللفظ المستعار فسمي لان كان اسم جنس فاصيلة ولا
فبنيته كالفعل ما يتفق منه واخر في انتهى الفعل اخرج منها خرج من الغنم وهو
سم الظاهر فجله في موافق لما في الواسع انه لا يجئ عن في لغة القدم وتجدد
اصطلاح واما في الثامن فلان غايه هذه الاقسام بالجنسيات والاعتبار في
قوله الثالث في القصر العام انا افرد مع كونه من احكام العام لكثرة مباحثته
مع انه قد اختلف في ان العام المقصود هل هو بان على كونه ام لا قوله وقد علمنا
سبق آخ الحاشية ليس في موقفه ولا يخلق له بفضل حكم الخاص اصلا بل موقفه
الا ان يقال انه لو وقع ما يوشك ان يقال ان ذكر حكم شئ انما يكون بعد العلم ومعرفة
قال قد علم انه ثم ذكر تعريف الامام فخرنا قوله واشترنا الى ان آه قبل شاره في قوله
والمراد بالوضع لكثير الى قوله بحديثك المفهوم انتهى ولا يخفى عليك ان هذه الاشياء
في غاية الخفاء وقبل الاشارة في السؤال المذكور بقوله لا يقال هذا البعد مستدرك
ان في جوابه انتهى معنى انه نفهم منها صرحا ان لفظ الماية صلاح جزئيات وفيه شارة
الى انه موضوع لواحد نوعي يصدق على جزئيات ولو اكتفى على مجرد السؤال كما جرت
واما اورده عليه من ان اعتبار استخراق الاحاد بطرق المنفى ذكره في مجرد السؤال
كلام لا معنى له لان المنفى عن الاحاد هو كونها ما يصلح له الماية لا استخراقها لقوله

لرجل الفرس اللام من الحكاية لا الحكي **قوله** كل اسم لم يقبل لفظ لان الدال
على الشخص المعين لا يكون الاسماء بخلاف المعنى **قوله** يعيد الوحدة بظهور
ثبوت اعتبار هذا العيد وتفضيله مما فضلنا به الكثرة في تعريف العام فاعتبر **قوله**
ولم يخرج التثنية عن على هذا ينبغي ان يكون الجمع ايضا كذلك فتدبر واربع
ما سلف منا في تعريف العام **قوله** لانه اراد بالانفراد عدم التراكب بين الافراد
اي كون اللفظ متنا واللفظ واحد من حيث انه واحد مع قطع النظر عن ان يكون
له في الخارج افراد او لم يكن وهذا تعريف تام شامل لمخصوص الجنس والنوع **قوله**
وخارج عنه المشترك الاول العام وجميع اقسام ساير التقييدات لان الاطلاق
قرينة التقييد فالمراد كل لفظ وضع كذا لفظ بدون ان يلا خطه مع شيء آخر
واقسام ساير التقييدات ليست بان يكون المعبر عنها الوضع فقط هذا لكن لا يظهر
خروج مثل لفظ الجمع كما لا يخفى فتدبر واما معنى **قوله** على الانفراد في القسم الثاني
كون المسمى منفردا في حد ذاته مطلقا لانه تعريف لمخصوص معين ولا يمكن
قوله على الانفراد بهنا على هذا المعنى لانه يلزم خروج خصوص الجنس والنوع
ولذا استدعاهما ككشف خروج المشترك في القسم الاول الى قيد الوحدة
وفي الثاني الى قيد الانفراد فانهم فانه قد غلط فيه انظرون **قوله** من السكاف
من ان مسلخ التعريف لا يكون مثل هذا اصلا **قوله** ما يقابل العين اي يقوم
بالذات وليس المراد من العين العزو الشخص كما يدل عليه التمثيل ما يعلم من
بهنا وفي الرد بالعلوم والحركات لكن ان جعل كلام القابل على ان المراد من
العين الشخص الجزوي ومن المعنى الامر الكلي والموجود الذهني ويكون معنى
قوله كالعلم والجمل اي كونهما فيكون كونهما عرضيين غير قائمين بالذات
كان كلاهما وجهها ورد الشرح رحمه الله عليه غير موجب **قوله** نفسى الخاص لا باعتبار

اعتبارى واما جعل هذا القسم اعتباريا لكون البعض يقوم بالغير احد اقسامه
اعتبارية اولان مثلها الخصوص الشخص وتخصه اعتباريا الجمل بخلاف ما يقوم
بالذات وهذا ليس اخفى مما قيل على تقدير جعل معين على العزو الشخص وجهه
اعتباريا من انه ليس في نهاية الخصوص المعين المعبر في الخاص كما في مورد
الشخص **قوله** بل المراد ان المعنى الواحد انما اعلم ان العموم صادق على اللفظ
حقيقة بخلاف واما على المعنى فيقبل لا يصدق لا حقيقة ولا مجازا وقبل العيد
مجازا وقبل حقيقة وهو المختار لانه يمكن شمول مرعوى الامور كالمطر والجن
للبلد واعتبار الافراد وليس النزاع في الاطلاق في المعنى فان امره سهل
في ان امر واحد اهل يكون متعلقا بامور متعددة وذلك لا يتصور الا في
المعاني الذهنية فثبتها بمتبته واما في الاعيان الخارجية فلا لا يخرج
الواحد لا يقوم بالحال متعددة وهذا اذا اريد بالتعلق الخواص مرادهم علم
من ذلك كالصوت للمسامعين واللفظ للمعاني ومن الغلط العايش
في هذا المقام ما قيل من ان العموم يكون في الفاظ الموضوعات لا اعتبارها
للمعاني هذا ما يتقوى من شرح مختصر الاصول وجوزى الشرح قدس عليه
وعندى ان معنى قولهم ان العموم لا يجري في المعاني ما يتقوى من التقييد
من انه لا يقتضون انما بها تحت لفظ واحد الا اذا اختلفت في اقسامها او
اختلفت تمازجت ولم تنظم جمعا تحت اسم واحد اهل يصير كل واحد منها كمثل
الاسم فلا يثبت مراد بالاجتهال وهذا الاسم يستحق كالا على ما بخلاف لا
سماز فان اشبه مثل اسم لكل موجود وكل موجود اسم عليه وما ذكره ابو
بكر الخصص من ان العموم ما تنظم جمعا من الاسماء او المعاني غلط في ابر
لا الذميب والمراد من المعاني اقسامها كالحطب فان عموم الاكمنة

منه بمعنى واحد الامعاني فافهم قوله وجوابه ان المراد ان لا يكون ان يجاب بان لا
مقدم على العطف لا بالعكس بل يلزم ما ذكرتم فذكر قوله وقيل المراد ان لا
هذا الوجه اعتبار الوصفين والاستمرار لفظي بخلاف الاولين **قوله** فيوجب
الحكم ثبوت العلم له اي يوجب ان احكام الحكم بان العلم ثابت بالنظر اليه لا
انه يوجب ثبوته في نفس الامر فاندفع ما قيل انه يجوز ان لا يكون حكمه مطابقا
للوواقع **قوله** ولو نشر بالحكم الشرعي اي الوجوب بغيره **قوله** بناء على ان الكلام
حقيقته وقصد بالذات فلا بد ان وضع الباب لبيان افادة الخاص المعنى لا الحكم
الشعري لانه وان كان الوضع له لكن المقصود حقيقة هو الثاني ولذا قال المصنف
في صدر التقييم ان القرآن لما كان نظاما والاعلى للمعنى فتم اللفظ بالبيان
المعنى **ان** والحاصل ان الوجه الاول هو ظاهر مرسخ الباب والثاني
اي هو المقصود حقيقة **قوله** المتعلق بالاحكام يفهم منه ان الاضافة الى الكتاب
ليس للاحتراز بل المراد الخاص المتعلق بالاحكام سواء كان من الكتاب
او غيره فاندفع ما توهم من انه ينافي ما سبق من ان اجابث الباب الاول تعم
الكتاب **الاستدلال** **قوله** كانه اراد ان له دخلا في ذلك وفي ما اذا كان احد طرفي
خاصا والاخر عام يوجب الحكم من حيث ذلك الطرف الخاص لا مطلقا فاندفع
ما قيل انه يلزم كون الكلام موجبا للقطع فيما اذا كان احد طرفيه عاما وليس كذلك
قوله وعبارتهم في هذا المقام ان الخاص متناول له كونه ان يحيل كلام المصنف
على هذا بان يقال معنى قوله يوجب الحكم قطعا انه يوجب الحكم بان مدلوله مراد
قطعا في الحكم المدلول في الكلام وليس المراد من الحكم الحكم الذي لكن لا بد
قوله فزيد خاص فيوجب الحكم بالعلم على زيد الا ان يقال ان المراد انه يوجب
الحكم بان مدلوله مراد في الحكم بالعلم على زيد ومنس عليه قوله وايضا العالم

وحينئذ لا بد وما اوردوه الشارح قدس سره بقوله فان قيل الموجب للحكم هو الكلام
انما يتناول قوله اي على وجه يقطع الاحتمال في هذا حاصل النقل من المصنف وهذا
طرا فان نقل من صاحب الشافعي رحمه الله في الميزان وبغيره من الخاص متناول
مدلوله ظاهر لا يقطع لاحتمال المجاز نزاع لفظي لان الاحتمال انما ينشأ عن التيقن
بالاتفاق والاطلاق غير متفق قال المصنف معنى قوله تعالى فزيد **قوله** لا يتوهم
ان الشافعي معه وبغيره من المجتهدين يصرفون هذا الخاص مدلول في وراين و
الكلام في الخاص من حيث هو خاص بلا قرينة صارفة فلا يصح التعليل لانها بعد
تسليم كونها صارفة انما هي صارفة للفظ القول لا لاسم العدد وان ثمة بالا
تفاق غير مصروف في او قد عرفت ان معنى كونه قطعيا انه لا يحتمل احتمالا ينافي
وبل بيقا بله لفظي بمعنى انه يصرفه وبيل قرينة فاندفع ما قيل انه لا حاجة في تفرج
هذا البحث الى كون الخاص قطعيا لان الظني ايضا لا يجوز صرفه بلا صارف **قوله** واما
النقصان فكما في الطلاق الاستدراك فتربره على هو الظاهر ان اشهر من وبعضا
ليس موجب الاشهر كما التوثيق وبعضه ليس موجب ثمة متروك مع الاشهر
الظني عليها في قوله نعم الحج آية ولورود هذا النقص جعل بعض الاصوليين هذا
من تعريفات ان اسما والعدد ولا بد منها بغيره لولها وان كانت مع التوثيق
وحينئذ لا بد من هذا النقص لان الاشهر ليس منها **قوله** فزيدكم زاده ههنا للاستدراك
الحال الاول متفق عليه بينه وبين المصنف وانما كونه عند مالك رحمه الله ذو حجة
كل منها ايضا بخلاف الثاني **قوله** واجيب عن الاول ان لا يخفى ان قرار النقص بان
ان كونه قطعيا لا ينافي الاجل على النقصان فان العام ايضا قطع في موضوعه على
المختار **قوله** كما سيجي مع اسم الاشهر في الاكبرية محل على النقصان فان العام ايضا
قطع في موضوعه على المختار لا بد فقه هذا الجواب الفرق بين طعيته الخاص قطعية

العام حكمه وخبرنا الجواب الظاهر انه مصروف ببيان عليه السلام بما يشهد به
مخصوصين وعشر **قوله** وعن الثاني بانه وجب تكميل آخ يعني ان تلك الحقيقة
معتبرة لكنها لا كانت ناقصة كاللنا بشئ من الرابعة وادجبا نام الرابعة لو
التجزئة **قوله** لا يقبل التجربة اى في الاحكام الشرعية فاندفع ما قيل من ان الحيض
الاولى ما ان يكون حيضا او بعضه ولا على الاول يجب بشئ من الرابعة وعلى الثاني
يلزم التجزئة وعلى الثالث لم يلزم بها الزيادة لانها لا تخارها بعض حيض ولا يلزم التجزئة
في الاحكام الشرعية لانه صارت تجزئة بوقوع الطلاق اثباته غير بعضه كمالا باخر لانه
متجزئ في الحكم الشرعي كون شئ متجزئا في نفسه معتبر بعضه كمالا باخر الحكم الشرعي
الفرق بينهما ظاهر فافهم **قوله** وليس لو جئنا الشافعي رحمه الله آخ يعني انه لا يمكن ان
يقال من قبل ان الشافعي ان المراد الطهر والطهر الذي وقع فيه الطلاق معتبر لكن كمالا
الرابع كما قلت في الحيض لانه لا يقبل ان يقال مثله من قبله ولا يخفى عليك ان
هذا الشق غير المستقيم المذكورين في الاستدلال ان معنى قوله اعتبر للطهر الذي وقع فيه
الطلاق اى اعتبر به مع الطهرين الآخرين فقط ولا يعتبر بشئ آخر وهذا معنى قوله وان
لم يعتبر اى لم يعتبر في العدة اصلا بل يكون العدة ثلثة اطهار كانه عتبه فاعتبارها
بالرابع غير مذهب الا اعتبارا من كمالا لا يخفى **قوله** حتى ياتي بمثله ذلك مع انه برهنة
يجب ان يقال غير مبني ثلثة فروع وبعض لان ما لزم اعتبارها في الشرع للمكتمل
وعدم التخرى لا يقطع عن التبعير لانه متعلق به الاحكام كالاصل لا يرى انه اذا اريد
بيان هذه الالة بالافراد يقال عليها فترآن لا فرد لصف لا بد ومثل هذا على
الاول لان التبعير عليه وقع بالنظر الى طلاق المشرع فيفهم من هذا الاحتمال من قوله
والطلاق المشرع آخ فاندفع ما قيل من انه لا بد من هذا الاحتمال لعدم الاستدلال
على وجه التحقيق على انه لا يصح ارادة الطهر اصلا سواء كان منهيا لمجهذ او لا

فان قلت بل يمكن ان يترك بطلان هذا الاحتمال لاجماع المركب ومنه في
رحمة الله ويكون الاستدلال محققا قلت لا فانه انما يترك به في الاستدلال
التحقيق اذا كان نفى الطرفين مستندا غير واقع فيه لاجتماعه وان كان مستندا
كما فيما نحن فيه فلا يعنى ذلك من نفى المصنف رحمه الله دليل ترتيب الوضوء
في شرح الوفاية هذا والتنصيص لك احتمالات كمالا تكون على بصيرة في نفى
ما سوى المطلوب اى ان المراد الطهر والحيض والطلاق ما في اثنا واحد هما
او اربعة والواقع فيه الطلاق ما ان يكون من جنس هو المراد وعينه وعلى الاول
اما ان يرد ثلثة غيره بطريق التكميل او المصنوع بالضرورة او لا هذا اول اركان بر
اشان غيره بان يكون البعض بضم ما يطلق عليه الاسم او لا فنقص ليطهر
المقصود **قوله** لانه المقصود بغير الشارع من هذا يفهم بطلان قال القاضي في
تفسيره من ان اصل قوله الانتقال من الطهر الى الحيض هو المراد لانه الدال على
برادة الرحم لا الحيض لان الانتقال منه الى الطهر قد يكون بعلوق فيه لا بغير
الشارع في بيان الاحكام انما هو الى هو المشرع والوطئ في الحيض محرم **قوله**
بدلالة نص لان العالم بالغة يعلم ان الموجب للترتيب هو استبراء الرحم هو
الطلاق وهو موجود في الطلاق الغير المشرع ايضا وكون الثابت بدلالة
النقص قوى واولى غير لازم كما سيجي **قوله** ويلزم معنى البعض آخ لا يتوهم انه
ايضا وجب شرعا لان ما لا يتوهم الوجوب لانه فهو واجب لذاته في حكم
العدة كمالا زمة لكنه وجوب النفقة وغيرهما لان المراد من قوله بل لو
بالشرع اى الوجوب او هو ليس مما لا يتم الوجوب الابه لانه اذا طلق على
رأس الطهر او في الحيض يتم الوجوب بدونه الا ان يقال انه في خصوص هذه الصورة
لا يتم الابه لكن مقدمه الوجوب الوجبة بوجوبه هو ما لا يتم الوجوب الابه طلقا

والقول ببيان الاحكام منه غير لازم على الالتماع فان الاستدلال بحقيقة كماله
عليه الاجتهاد الصحيح في نفسه وان لم يذهب اليه **قوله** من المعارضه امي اذا
وردت ابدا ولا بطلان فيجب بحقيقة رحمه الله والاخمين كونه معارضة لا
ان يمتنع المستدل بمنع بطلان استدلاله **قوله** الا عند القطع بالاحكام وليس المراد
من عند الله الحقيقه والا فبعض الزمان يطلق عليه انه زمان واحد مع
انقطاعه بغيره بل لا يوجب التعدد مطلقا فانه ايضا عند وحدته واستمراره
قوله كمالا يتصف اولها يعني ان اول النهار ما لم يمتد الى ان يوجب تعدده ولو
اعتبارا لا يوصف بكونه يوما واحدا امي وقتا واحدا وان كان يوما امي قسما
مطلقا فالمراد من اليوم مطلق الوقت لا حينها والنهار فانه يطلق عليه ^{الطريق}
على الثاني اما حقيقة بينهما كما يفهم من المحيط او حقيقة في الثاني ومجازا في الاول
فلا يرد ان اليوم ان اليوم ان اريد منه بياض النهار فليس من الامور المستمرة
التي يطلق اسما وباعا على اجزائها فان اريد مطلق الوقت فعدم الاطلاق ممنوع
والحاصل على سبيل التفصيل انه لا بد في كونه بعضا استمر واحدا من الاحكام
الاحراز عن الطرفين اما حقيقة او اعتبارا والقول بجوابه احدهما متعيينا كالا
نتها مثلا تحكم وغير متعين مع كونه باطلا بدعيته غير نافع ايضا بعض الثالث
قد احراز من طرف لا ابتداء وعلى الاول لم يوجد في الاول على الثاني فيمكن
الا اعتبار في بعض الثالث بل في البعض ظهر واحد فان قلت قد احراز الاول
من الطرفين بوقوع الطلاق في الابتداء قلت مثلا اذا خرجت من المسكن
في الثالث لا يفوته الهدم او الفوق او الجرف او ضياع المالك ينبغي ان يكون
كذلك لان الطلاق كما هو موجب للعدة كذا الخروج منها فلهما جرم عليهما
فكما يتعين الابتداء بالاول ينبغي ان يتعين الانتهاء بالثاني والقول بان لا

بانه لا بد من جانب الانتهاء الاحراز بالحيف بخلاف الابتداء ابيض حكم
بجس فليت مل **قوله** فكذا كذا آخره لا يتوهم انه اطلق اليوم عليه في قوله تعالى
قال ليثبت يوما او بعض يوم حيث قيل ان مات مني ولعت بعد الا انه قيل
العروب فقال قبل النظر الى الشمس يوما ثم التفت فرأى بقية منها فقال لا
يوم على الاحزاب فانه بدل على انه قيل روية لبقية اطلق اليوم عليه من وقت
الضحى الى العروب لان المختار ان معناه قال كقول النظار امي لم يثبت انه
يوم او بعض يوم وما قيل قدره الشارح في شرحه الكشاف بانه على تقدير ان لا
يومي بقية من الشمس لم يكن الامة يوما ما لانه مات مني انتهى مع ان الكلام
ههنا في كونه يوما واحدا لا يوما مطلقا وايضا اليوم في الآية بمعنى بياض النهار
قوله فان جاز اطلاق الطلاق بهذا دفع السؤال على تقدير المصنف رحمه الله
على تقدير القوم يفهم منه وهو ان يقال انه جاز اطلاقه على البعض مجرد لانها
جاز اطلاقه عليه مجرد الابتداء ايضا فيلزم انفسا عدة بطهران بان يعتبر
اول الاول آخره واول الثاني قال المصنف رحمه الله لا يلحقها صريح الطلاق
انما قال صريح الطلاق لان الكناية كلها عند انما في رحمه الله بقرائن قال
المصنف رحمه الله فان قوله فان طلقها آخ في بعض النسخ وان قوله با
لو او على التخييل لا يظهر لفظه بالسابق الا من حيث كونه دفع ما يوشك ان يكون
عليه من ان فان طلقها يدل على ان الطلاق يلحقها بانه متعلق باول الآية لانه
لا يصح ان يكون دليله لان وصل قوله تعالى فان طلقها باول الآية لا يثبت
ان لا يلحق الخلع صريح الطلاق بل ذلك بصورتها اجنبية بالخلع **قوله** لان كونه
الاول من هذا الباب ليس بظاهر مع ان الثاني يستلزمه وفي النهر الخلع
هو شئ او طلاق قولان للصحابه وائمة المذاهب وليس في الآية يدل

على يعين واحد منها **قوله** وليس تقيم لان قوله آخ حاصلة ان قوله ثم قال فان
طلقها اي بعد المربعين بيان يكون قوله نعم فان طلقها بيانا لثالثة وهو
ان يكون السابق بيانا لملحقين المذكورين لقوله الطلاق مرتان المربعين
بين بقوله نعم فان طلقها ثالثة بالنبه بها فكان الصواب ان لا يكون مرتين
في قوله ذكر الطلاق المعقب للمرجعة مرتين عبارة عن تكرير ذكر الطلاق فتدبر
قوله فيه لطلاق ان يجعل حالا عنه يعني ان الله نعم ذكر الطلاق المعقب للمرجعة
حال كونه مستوعبا بان يكون مرتين وقوله اي انه نعم ذكر الطلاق الذي يكون
مرتين بيان في اصل المعنى لا تقدير الكلام والا يلزم حذف الموصول مع بعض
صحة والبصريون لا يجوزونه **قوله** اي من ان هذا التفسير للآية انما هو على
مذهبنا يعني بناء على ان اللام في قوله نعم الطلاق للمعقب في الطلاق السابق
فان معني ان الطلاق الذي يملك فيه الرجعة هو مرتان او الثالث لا يملك
فيه الرجعة وانما على مذهب الخنفية فالمراد ان طلاق السنة المندوب هو مرتان
على نقل عن ابن عباس حمة الله والمعنى بذلك تفريق الطلاق اذا اراد
يطلق ثلثا وهو مقتضى اللفظ لانه لو طلق تطلقين معاني لفظ واحد
ان يقال طلقا مرتين فان من يعطيه ولا يمين بلا تفريق لا يقال ^{عطى}
مرتين لكن يلزم على هذا انه اذا قال انت طالق مرتين لا يقع الا واحد
مرتين حينئذ معذرا لا يكون تعلقه بالسابق لانه لفظ واحد اوله واحد لم
مرتين الا ان يفرق بين الانشاء والاحتمال وهذا ولا يخفى عليك ان مدلول
صيغة النية وهو الاقضية على هذا المعنى او المراد منه التكرير فقط كما في خارج
البصر كمرتين لان المطلوب ان المندوب في الطلاق مطلقا التفريق لانه
مخصوص الاثنين ومن هذا ظهر ان تعقيب الطلاق بالرجعي او المعقب للمرجعة

للمرجعة على هذا الوجه غير سديد لانه مختص بالثنتين يعني ان قوله فامسك بعروة
اي بالرجعة وحسن العشرة يؤيد كون المراد منه الرجعي بناء على ان انفاذ
في الاصل لتعقيب في الحكم الا ان يقال انه تجنيه لهم بعد ان علمهم بكيف يطلقون
بين ان يسكوا بيمين العشرة وبين السراج الجليل الذي علمهم ويكون انفاذ
للتعقيب في الذكر وما قيل ان النية اذا لم يكن ينشئ الواحد من الحدود الكبرى
يثبت المراد التكرير مرارا كثيرة لا الاقتصار على الثلث فان كرتين مرارا
منه ارجع البصر مرارا كثيرة وكذا في البيك سعدك وههنا مقصود على
الثلث فليس شبي لان المراد ههنا مجرد التكرير والاقتصار على الثلث انما
جاء في قوله نعم فان طلقها فلا يلزم او غير ذلك فليتأمل **قوله** اي علمهم او
ظننتهم من الافعال الواقعة في الآية قبل ان الناصية بالعلم والتفريق في
كثير من النعاسير كالغنى والنداهدى والنهر والدارك فربما ورد في النهر
على قال لم يخشى في قوله تعالى ان ظن ان يعني من ان تفسير الظن العلم
وهم نطقا لا كك لا نقول علمت ان يقوم زيد ومعنى لان الانسان لا يعلم ما في
الغدا وانما يظن لما بان قاله اول قول لي على الفارسي وذكر سبويه انه يجوز ان
نقول علمت لان لا يقوم زيد فاعلمت في ان وقال بعض اصحابنا وجه الجمع
بينهما ان العلم قد يستعمل ويراد بها القطعي فلا يجوز وقوعه ان وبعد ما ذكرنا
رسمي قد يستعمل ويراد به الظن القوي يجوز قال جرير رحمه يرمى عن الناس انه
انفس قد علموا ان لا يدانها من خلفه احد وما قالنا بينا بان لان قد
يعلم شيئا كثيرة ما يكون في الغد ويجزم بها فاشهد الله اني ارجو ان
ايها الحكم آوح الخطاب في قوله نعم ولا يلزم لكم ايضا للحكام لكونهم اقرين بالخذ
والايمان وقبل ان خطاب لارواح وحينئذ تيشوش النظم على القواعد المشهورة

في قوله بخافا ويعتبر وبهي على مثنوية الغائب لان الخطأ يقع صدر الكلام لمجانة
 وفي آخره بحاجة اخرى مع لزوم تغليب الغائب المؤنث على المخالب الذكر في
 لان يخاف والا يعقبا **قوله** هو الذي تقرر بعني ان اسباق التام يقتضيهما ذكر الفعل
 الزوج فنزكه مع هذا يدل على ان المذكور سابقا بطريق الضرورة **قوله** هو الذي لم
 العطف الخ يعنى جعل الكلام الاقرب الذي يصح ان يعطف عليه ما بعده معتقضا
 غير ان يكون للكسنة معتبرة وعطف ما بعده على ما بعده **قوله** كذا هما او احدهما
 خلع واقندا وليس شئ منها كذلك وانما لم يتوضه لعدم مغلق الغرض لا يحسن
 عليك ان كون كذا هما خلقا انما يظهر اذا وقع على الاجتماع واما اذا وقع على
 سبيل التفريق فكون الثانية خلقا يحتاج الى ثبوت ملك آخر يحتاج جديلا
 يلزم حينئذ جواز الرجعة بعد الخلع لان فافساك ح يدل على تعقيب الطلاقين
 الموصوفتين وايضا كما ان خلية كذا هما يكون بعد ثبوت ملك جديد كذلك
 يجوز تعقيب الثالثة لما ان يكون كذلك فلا يدل على مشروعية الطلاق بعد
 الجمع والجواب عن الاول انه قد ذكرنا ان هذه الفاء على مذاهب الحقيقة
 للتعقيب الذي لا في الحكم وقوله تعالى فافساك حكم مبتدأ للبيان التخيير
 كما بينا على منعه الكشاف وعن الثاني بان توقف الخلع على ملك جديد انما
 هو بدليل يدل عليه وجعل تعقيب الثالثة لما بان يكون عقيب النكاح ا
 الذي بعدهما البتة ابطال لدلول الفاء الذي هو تعقيبها لهما مطلقا فانهم
قوله عملا بموجب الفاء يعنى ان الفاء يقتضيه مشروعية الخلع بعد الطلاقين
 واما لم يكن كذلك فهو على عدمه الاصل فيكون غير مشروع لان عدم مشروعية
 بفهم باعتبار مفهوم المخالفة فيرد عليه انه غير معتبر عند الحقيقة **قوله** عملا بموجب
 الفاء الخ بناء على انه للترتيب واما اذا جعل على التعقيب في ذكر كذا في فاف

فافساك فان هذا ايضا تنويح آخر للطلاق ما سب ذكره بعد تعليم الكيفية و
 التخيير او جعل على تغيير الا ان يخاف يرد هذا الاشكال **قوله** وذلك لا يمنع
 نشر على غير ترتيب للمفكر هو الظاهر **قوله** بل انه على تقدير الخوف لا يحتاج
 في الاقندا او هو ليس بخلع هو الطلاق هو مذكور قبل الفاء كذا الفعل عنه يعنى
 ان اللازم هو انفاء عدم الخناح في الاقندا ونقط قبل الطلاقين وهو ليس
 بخلع بل هو مجموع الطلاق المذكور قبل الفاء ولا يلزم من انفاء عدم الخناح
 في الاقندا ونقط قبل الطلاقين عدم مشروعية مجموع الطلاق في الاقندا او لم
 فانهم **قوله** لا يكون المراد الخ قد عرفت انه ليس المراد على مذاهب الحقيقة بل المراد
 منه الطلاق الشرعي المنعوب قال القاضي في تغيير الطلاق مرنا ان اى
 التطبيق الرجعي اثنان وقيل معناه التطبيق الشرعي لطيفة بعد طليقة
 على التعريف ولذلك قالت الحقيقة الجمع بين الطلاقين وانما ثبت بغيره
قوله واجيب عن الاول الخ فيكون معنى الآية الطلاق الرجعي مرنا ان
 بعد ذلك امساك معروف او سترج بان فان خفتم ان لا يعقبا حدود الله
 فلا يحتاج فيما افدت به حينئذ يصير بائنا فيكون في الآية بيان لكل ما عسى
 الطلاق بهال بلا مال فانه قد وقع ما قبل ان قوله تعالى الطلاق مرنا ان فافساك
 لا يستقيم توزيعه الى نوعين وان أطلق لا يستقيم قول الله رحمه الله ذكر الطلاق
 المعقب للرجعة الا ان يقال ان معناه انه يصح الرجعة بعد ما في الجملة وقد كان
 عن اصل الاشكال ان المراد من الرجعي ما يصح الرجعة منه بلا تحليل ومنه ان كلام
 على خلاف الاصطلاح **قوله** نزلت في الخناح روى ان الجيلة بنت عبد الله
 الى كانت تحت ثابت بن ميسن بن شماس كانت متعصدا وحبها فافساك
 صا الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا انا ولا ثابت لا يجمع راسي ورأسه نا

عليه في دين ولا خلق ولكن اكره الكفر في الاسلام ما لطيفة بعضها اني رقت
جانب الجنا ذراية قبل في عدة فاذا هو اشدهم سواد وانصرهم قاذوة واهم
وجها فتزلت ركان احد قها حقيقة فاختلقت منه بها وهو اول خلق كان
في الاسلام كذا في الكشف وحاصل الجواب ان بيان الضرورة يقتضي انه
يكون فعل الزوج هو الطلاق ما انزلت منه خلق فلا بد ان يجعل بفهم مبين
الضرورة وهو الطلاق شامل للخلق ايضا فافهم وما قيل من ان الآية لمبين
الطلاق على مال يعلم حكم الخلع بدلالة النص وانعكاس منور كليك جدا قوله تعالى
نزاعه انما لم يقل لم يكن له نزاع اشارة الى ان نقل عن الشافعي رحمه الله
قوله منه ان الخلع طلاق ولا يلحقه صريح الطلاق غير صحيح **قوله** فان قيل لا يخفى
على اصل الاستدلال قوله لو سلم آخ يعني لا نسلم انه يلزم الزيادة لان قوله فان
طلقها متصل بقوله الطلاق زمان وهو يقتضي ان يكون الثالثة بعد هذا الطلاق
محققا في احد نوعيه بال بلا مال قوله فبما اجماع آخ يعني لو سلم انه زيادة على
الكتاب فبما اجماع والخبر المشهور ولا يخفى عليك ان الزيادة على الكتاب
معنى اثبات حكم لم يثبت الكتاب جازم بدليل اخر مطلقا ومعنى تغيير موجب يجوز
بقطع اذا كان موجب الكتاب **قوله** كذا ثبت العيلة وهو ما روى ان امرأه
رفاعة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان رفاعة طلقته ثلاثا فترد حب
بعدها الرجوع زهير فلم اجد معه الا كدته فوجي هذا فقال يزوق هو من عسلتك
فانه ثبت به وموقع الثالثة والخلع من غير سبق اقتداء وطلاق على مال
روى انها قالت طلقني ثلاثا من غير ذكر اقتداء ومال فافهم وعسلتان كتابان
عن العضوين لكونها منطوق الاثنا ذو وصفت بالتا لان الغالب على
التأنيث او اريد السعلة وهي القطعة منه كالذهب وعلى نية اللذة او اللذة

او اللذة الواحدة والتعرض للحياتين لما كيد اشارة الى انه هو المقصود
في باب الخلع وفي يدوني اشارة الى ان الشيخ وهو الانزال ليس لغيره كذا
التصغير اشارة الى ان القدر الغليل **قوله** لا يقال اي في جواب فان
آخ قوله والا فالترتيب المذكور آخ فان قلت الترتيب المذكور يعني كون
الذكر على هذا الوجه مناسبا كافي ذكر الرجل بعد الفصل في الحساب مختصا بها
قلت حمله على هذا المعنى في الذكر منه غير مناسبا كالاخفى بخلافه فانما ساك
على ذكرنا فان بيان التخيير مناسبا كره بعد تعليم كيفية التطبيق **قوله** اشارة
الى ترك الرجعة اي ان لا يراجعا مطلقا حتى يقتضي عدة فبين اولها
مراجعة يرد بها تطويل عدة عليها وصمرا **قوله** على روى عنه روى ان بل
اسال النبي عليه السلام ابن الثالثة فقال عليه السلام اوليتم آخ باحسان **قوله**
ثبت انه لا بد آخ اي لا بد بعد الطلقتين من احدهما على سبيل منع الجمع والتميم
من الامساك بالعرف اي بالراجعة اعم من ان يراجع بدون النكاح فلا بد
بجوز ترك المراجعة بلا طلقه ثالثة بان يقتضي عدة فبين فلا وجه لقوله
وتح لا دلالة في الآية اي آية فان للفقهاء ان كان يمكن الاستدلال حينئذ
لقوله فامساك معروف وشرع باحسان لان معناه ان بعد الطلقتين
كلتا هما او احدهما خلع ام لا امساك معروف وشرع باحسان اي طلقه ثالثة
ويكون ان يجاب بان شرع باحسان بعد الطلقتين مقدم على صيرورة كلتا
او احدهما خلع او اقتداء فني لا يدل على ان بعد ما صار كلتا هما او احدهما خلع
واقتداء بصح الشرع بالا حسان اي الطلقة الثالثة فافهم **قوله** اي بين لكم كل
ما يحرم انا صرف قوله نعم وحل لكم ما رواه ذلكم عن الظاهر لان الانبغا

غير مباح لا يصح ان يكون غرض الجرد والتحليل اذ لا يمكن لنا الا مبتدئين ان يصح
والفصل ما لم يبين ما يحرم فافهم قوله ارادة ان يتنقوا نقل عنه قدس سره
ذكر الارادة في قوله لا يباح للابناء الا في جواز حذف اللام اذ لا يتطرق
في حذفها مع ان وان يكون المفعول فعلا لفاعل الفعل مثل حينئذ ان
كثير مني وانما لم يحمله احد على حذف الباء لانه لا معنى للاجتماع بالابتعا وانتهى يعني
بيان كمال المعنى لان الارادة مقدره فيها لعدم الاحتياج اليه وانما لم يحمله على
حذف الباء لان الباء ومعناه حقيقة الاصاق ولا معنى لمصطفة جعله حلالا او
ما يحل مما يحرم للابتعا كما لا يخفى قوله ان يتنقوا النساء ويجوز ان لا يقدر مفعول
يتنقوا او كما نه قيل ارادة ان تصرفوا اموالكم محصنين غير مساعين قوله بدلا
ما وراؤكم امي بدل شمال فليس النقص يعلق الا حلالا لذوات بل شي
من الاموال متوق السامع ذكر شي بعده فيكون بدل شمال قوله فتقوله تعالى
غير مساعين والعقد بالاجارة والمنعقدة سفاح لانه من السع وهو صلب
وهذا هو الغرض منه قوله لكن المغفوضة اخذ نقل عنه قدس سره هذا تبيينه للاعتراض
لجواز ان يكون تحت في المعنى لفظ المبني للمفعول انتهى يمكن ان يكون على
لفظ المبني للفاعل يكون الاستعاذ بيا امي امرت بانكاح قوله وكذا الاشارة
نحو فانها لا يقال لها الا المغفوضة بالفتح قال مصنف رحمه الله الباء لفظ حال
اذا نقل عنه قدس سره انما عدل عما ذكره غيره من ان الابتعا لفظ حاصل لان
الذي يبطل بالمغفوضة ليس هو ابتعا والنساء بل قترانه والصفة بالمال فلا
من صرفه الى ذكره المصنف رحمه الله اي يبطل موجب الابتعا من حيث
كونه متعلقا بالباء وانتفى هذا وحاصل الاستدلال انه قد علم ان النكاح صحيح بلا

بلا ذكر مهر فان نفعه لا جناح عليكم ان تلتقوا النساء ما لم يتنقوا من او توفوا منهن
وربما فانه يدل على صحة الطلاق قبل تزويج المهر والطلاق يقتضي سبق النكاح
الشريعي وعلم من ههنا ان الابتعا لا يصح مطلقا من غير تخصيص بالابتعا و
الابتعا اذ لا دليل عليه مطلقا بل انما يقتضي ما لم يذكر صريحا بلزومه شرعا لئلا
يبطل موجب الباء والاباءات المطلقة كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم وانكحوا
باي والصالحين محموده على هذا لا يقتضي بالاتفاق لان اتفاق الحادثة وانكحوا
مذموم ما قيل ان الآية يدل على المنكح عن المال لا يكون صحيحا لان يكون
صحيحا ومستوجبا للمال ان الباء والاصاق لا يخصر فان قلت البطلان موجب
الباء ويترككم ايضا لا يجزىكم مهر المثل بل دخول والموت لا بالعقد قلن وجوبه
العقد وبها تقرر الذمة فافهم قوله ترجي للمبي ز على الاشتراك لان الجواز
واغلب وفي الاشتراك يحتاج الى تعدد الوضوع قال المصنف رحمه الله لا نه
المقدر غير مبين فالبوخيفة رحمة الله بينه بالقبس الشافعي رحمه الله بقوله
التمس ولا تشك ان تقدير المهر ما يصلح من انواع تعيين له وهو ليس بشي
حاصل الاستدلال انه علم من الآية ان المهر مقدر شرعا حق له وجوبا اظهر
المحل والمالم يبين المقدر قدره بالقبس لا يخفى عليك ان لا خطر كل ما
يصلح منها بحيث يعتبر في هذا الباب كما لا يخفى على المتدبر فيل ان المدة اذا
انقضت عن مهر مثلها فلا ولها حق الاعتراض الا ان يجعل الزوج لها او
يفسخ النكاح فعلم منه ان مراعات خطر المحل انما هو بوجوب مهر المثل لا بعرضه
قلت ذلك الاعتراض انما هو لان الاولياء لا يتفخرون بعزل المهور وغيره
بنقصانها فذلك الحق الاولياء لان في النقصان استهانة المحل وفي النقل

قوله حقيقة في القطع والایجاب أي في الأول لغة والثاني شرعا **قوله حقيقة في**
التقدير أي شرعا لانه الذي دل عليه غلبته الاستعمال شرعا وقال ابو زيد
التقدير لغة وكذا في الاحكام وهو مسلم عند الشافعي رحمه الله حيث قال
بنو ادوف النوض والواجب في شرح جمع الجوامع انه عندنا بعم الثابت بقطع
والظني اخذ من فرض الشيء قدره وماخذنا اكثر استعمالا انتهى بالجمله غلبته
استعماله فيه شرعا يقتضيه ان يكون مينا بمعنى التقدير قطعاً لانه في اللغة الحقيقة
فيه فقط او الایجاب فقط او فيها اما على الاول فظاهر واما على الثالث فلان
الغلبة الشرعية صارت قرينة تعيين احد معنيين واما على الثاني فليصوره
حقيقة شرعية فيه بسبب الغلبة فيه مع انه لم يجعله خلوا عن معنى الایجاب مطلقا
حيث نقول بالایجاب المقدر فنامل **قوله** معناه وما فرضنا تخ يعني ان فرضنا
مقدر لكن بمعنى بخالف الاول ويحتمل ان يكون معطوفا على السابق بل تقديره
فرضنا المذكور باعتبار احد المفهومين منسوب الى امر باعتبار الآخر كما في
قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون لکن في المنع شرط الدليل اللفظي
ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو بان زيد بضارب
المحذوف معنى بخلاف المذكور بان يقدر احدهما بمعنى السوف من قوله لغة
اذا ضربتم في الارض والآخر بمعنى الایلام المعروف ايضا بانه ان يصلوا
في قوله لغة ان الله وملائكته يصلون على النبي بمعنى العطف فهو بنية
الى الله لغة الرحمة وبالبنية الى الملائكة الاستغفار لاننا لا نعرف في الترجمة
مغلا واحدا يختلف معناه باختلاف السند اليه اذ كان الاسناد حقيقيا
وبالجمله هذا العطف خيئ من قبل لطف وكثير من الناس في قوله تعالى

لغة الميزان السجدة من في اسما ومن في الارض الشمس والقمر والنجوم
والجبال اشجار الدواب وكثير من الناس **قوله** عدل مصنف رحمه الله تعالى
بما عدل الله ليس بخالف لمصرح الآية اذ لا يتوقف على كون النوض خاصا
بحقيقة في التقدير بل على كونه مستعملا فيه ولو بالقرين يمكن ان يقال عدل
فيه بل هو بيان حاصل كلام القوم وانما لم يلائم لان اعتبار خصوص النوض
والضحية فقط غير معند كما لا يخفى فتعريض المصنف رحمه الله لما حيث قال
فرض المهر أي تقديره بالشرايع والقوم قد اكتفوا على الاول لكن ترك الشرايع
لكونه حقيقة في التقدير مع الجاهل فهم على التعرض له ظاهر في العدول **قوله** في
ممدور الفعل عنه وهو هنا التقدير المطلق ولا موجب لتقييده ببعض الجمل
فيكونه بغير الشرايع ايضا التقدير في بعض آخ مع ان ازواجهم عام وايضا
قد عرفت انه مقدر شرعا حق له وجوبا لظاهر الشرايع الجمل فلو كان بغيره التقدير
ايضا بقوت هذا الفرض فاندفع ما قبل ان الاسناد انما يقتضيه صدور الفعل
عن الفاعل لا حصره فافهم **قوله** فيكون لفظ فرضنا من حيث اشتماله على الاسناد
خاصا بنا وعلى ان نفس المركب باع للمفرد في الوضع فيكون فيما ثبت له بنية
اليه ويصح انضاف المركب به اليه كذلك وما قبل ان المركب موصوع بالوضع
النوعي فهو باعتبار رتبته وقد يقال سبق من ان النظم يطلق في هذا المقام
على المفرد من حيث تقسيمه الى الخاص تخ معناه ان الخاص غيره يكون في المفرد
فيطلق النظم بحيث يشمل المفرد فلان انه مختص بخفض وان المراد هنا لفظ
فرض من الاسناد **قوله** تقرير الاولى حاصله انهم اختلفوا في ان طلي الزوج
يهدم حرمة انه كانت اولاهدم حرمة ما دون الثلث ومبناه ان احصاهم
الزوج الثاني بل هو مثبت بل جديدهدم حرمة مطلقا او هو غاية للحرمة

بالطاعات الثلث فقط فيقطع هي به ولا يثبت به شيء أصلا ويثبت الكل
بالسبب الأصلي والآول من سبب الحقيقة فرع من ان في رحمته الله ان قولهم
يقضي كون كون حتى في الآية لا يثبت بغيرها فبطل موجه وهو
هنا فقط **قوله** المحرمه السابقة وهي قد اتمحل عنده وفي استحيائه عوده بل ان
الحل بل هو ثابت بالسبب الأصلي او بسبب الجدي ولد اقال انا يثبت الحل
بالسبب بن كذا فممن من الكشف الكبير ولا يخفى عليك ان هذا انا هو في اخره
المعظم واما الحفظة فلم يمتحل فيها صحة ان تنكح بل انصرف بالوطي بالفعل في
بعد نكاح الثاني هو الاول لا الثاني **قوله** لنبوت اخرته اي اخرته التي هي
له وكذا في قوله اذ لا يثبت اخرته **قوله** ففي القول انه يعدم ما دون آخره
الا ف يظهر فيها طلقها شيتين فمحت زوجا ركن وبعد ذلك رابع الى الزوج
الاول طلقها حينئذ هذا الزوج واحدة اخرى بحسب الشافعي رحمه الله تعالى
وعندنا لا **قوله** ترك العمل الخاص الامر من اثر الغاية في انها ما قبلها لا في اثبات
ما بعد ما فاقبل من ان كونه غايه لا ينافي ثبوته ثبنا للحل الجدي او ليس من
بات كونه غايه ان لا يكون ثبنا حل جدي فان انها وشي قد يكون نبوت
صده كما في قوله تعالى ولا جنب الا ما برى سبيل حتى تغسلوا قال لاغتسل
للطهارة ومنه للجنبه ليس في لان نبوت الصديق حينئذ بسبب الغاية بل
الأصلي فان الاغتسل منه للجنبه العارضة على الطهارة وثبت الطهارة
بالسبب الأصلي فانهم **قوله** ان المراد بالنكاح ههنا العقد الى آخره انا تعرض في
الجواب لبيان كون النكاح في الآية بمعنى العقد مع ان الشافعي رحمه الله تعالى
به واشترطه الدخول بالحديث اشارة الى ان بنا وقولهم بالهدم على ثباتهم الحل بالسبب
الجدي وهو الوطى والتمسك لهم في بناءه هو الحديث لا الآية لان النكاح فيها بمعنى العقد

العقد ولذا نسكو في الجواب بالحديث والافهم حتى في الحديث كحكم حتى في الآية لا
نفاوت فانه يمكن ان يقال في الآية ان النكاح غايه لعدم الحل فاذا وجد يثبت
الحل لكن لا يمكن ان يقال انه ثابت بسبب بد هو الوطى بطر الى آية ودار الجوا
عليه انا لم يجعلوا النفس العقد سببا لهذا الحديث ايضا والحاصل ان قولهم بالهدم ليس
مستندا الى قول حتى في الآية او الحديث بل هو مبني على انها وهم الحل الى سبب الجدي
وهو الوطى المعول عليه ذلك الحديث لا الآية لان النكاح منه معنى العقد لا الوطى
فانهم فانه قد غلط فيه غلط فيه من بي قوة النظر ويمكن ان يقال معنى الآية حتى
زوجا غيره ومعنى اصابتها ان بطا بالزوج والعقد بغيره من لفظ الزوج
قوله فاذا وجد يثبت العود الى اخره يعني فاذا وجد الزوج يثبت العود كونها يصح
تنكح وهو ما حدث اذ لم يكن وقت اخرته لا بسبب سوى الذوق اذ قد يثبت بعده
الذوق هو الميثاق لا بسبب بن ليس المراد بالعود جبره المرأة منكوبة كما كانت
كما قبل ولا يصير المرأة بحد الذوق منكوبة بل صحته ان تنكح مع ان العود اثار
ثبت بعد الذوق فيكون الذوق مثبنا له لا بسبب بن هذا اذ ثبت بسبب يثبت من كل
وجه تاما كما لا يخفى معتمده عليه خبره اهلا فالحديث في قوة ان طر الزوج الثاني
سبب للحل ان ام الكامل من كل وجه فكما يثبت السبب فان ثبت بعد الطلقتين
يلزم نبوته ايضا بخلاف ما اذا ثبت بالسبب بن على النكاح فانه يثبت من وجه كان
من ذلك الوجه قبله فمما اذا كان متقينا باخره المخلقة ثبت ما لانه كان متقينا
من كل وجه بخلاف ما اذا كانت غير مغلقة فان محتمل ان تنكح لم يكن متقينة بها بل هي
معتمدة عليها بما تقدم مما اجتمع الموعوض مع العارض عليه حتى بعد نكاح الثاني
ايضا كذلك غير ما ثبته ابتداء فلما كان الزوج الاول الكا للطلقة الواحدة قبله
بمقي كذلك بعده فانه نفع ان كل مناف لمحرمة مطلقا جديا كان وقد بان فلا

لا ذهب اليه في رحمة الله فندبر فانه **قوله** وهو حادث لا يخفى ان سببه
الوطني انما اثبت بهذه المقدمة لا بد لولته في بر دانه في الحديث ايضا يلزم ابطال
مدلول حتى **قوله** وبقوله عن المدبر معطوف على السابق بحسب المعنى والحق اللعن المحلل
بالحلل لعقده غير المشروع لان الشكاح مشروع للتأيد والمحلل لانه سبب لنيل
هذا المراد من اللعن **قوله** خصا منها لا حقيقة اذ لم يعبث النبي عليه السلام
قوله وجواب ان انتفاء الضمان آخ في الغاية الظهيرة ان هذا الجواب يقتضي ان يكون
شرعية القطع لعبانه حق الله تعالى في الابطال حقوق الناس مع انه شرع صيانة
بحقوق الناس هذا مدفع لانه شرع ابتداء لثبوت حقوقهم تحول العصمة الى الله
تعالى انها **قوله** فان الجزاء المطلق اى الجزاء الذي لم يعين من هو حق له كما في
قوله نعم جزاء لمن كان كفرا فان المراد منه نوح عليه السلام في موضع العقوبات كما
حق الله تعالى لانه المجازى على الاطلاق وليس المراد من المطلق ما لم يقيد بشئ
لان قوله تعالى جزاء بكسبا مقصد بالسبب وقد يقال ان القطع شئ جزاء وهو
كما في الرجز فيقتضى كمال الجنابة ولما كانت اضافة الاموال ضرورة حاجتهم لها
والا ففى الله نعم الله تعالى لا يكون الجنابة باخذ ما من حيث هي حقهم كالملة
فيحول العصمة التي هو محل الجنابة اليه نعم **قوله** عند فعل القطع يعنى ان تحول العصمة
عند فعل القطع اذ لا ضرورة قبله لكن يعتبر تحول العصمة التي ابتداء ما من وقت
ونوع السرقة لا التي هي في حال قطع فقط فيما قبل من ان مراده بالتحول تعزيره
او ابتداءه والافضل التحول عند فعل السرقة ليكون الواقع بازاياها خالصا لله
ولانه لو كان عنده معصوما غيره كان مباحا في نفسه فيكون في معنى الجنابة
فيستدركه القطع ليس بشئ فافهم **قوله** حتى يجر الانكاح حتى العبد ان كان قبل فعله
لا وجه لاشتراط خصوصية اذ لم يبق المال خالصا ولا لاستيراد السرقة عند قيامه

فان اشتراط الخصوصية لبطلان السرقة عند الامام واستراداه حينئذ بقاؤه على ملكه
بالسرقة لم يخرج عن ملكه ومن بعد عين باله فوالحق **قوله** كالعصير في التجرى اذ في
العصير فخر في يد السارق فانه لا يثبت له بطلان عصمة بالتجر ولذا الاكيب القطع فيه
في ما بين فيه فان فيه كوتيل العصمة لا بطلانها فافهم **قوله** وفي المسلمين اعتبارات
سواء اوجروا بالتغيبها في شروح البيردوى فليطلب منها مع انك بعد ما تقدمت
ما ذكرنا لظفر عليها ايرادا ودفع **قوله** حكم العام اى الالفاظ التي ادعى عمومها ولم
يخص منها شئ ولم يكن معها قرينة **قوله** عند عامة الالفاظ عزة في الميزان اختلاف
الاصول هذه المسئلة على قول هو في اصل ثلاث فرق اخضع كل اسم اصي الوقف
واصحاب الخصوص اصحاب العموم اما اصحاب الوقف فهم الذين يوقفون في حق
العمل والافتقار جميعا وهو نذهب بن الراوى محمد بن شبيب عامة الموجهة
الاستغنية واليه مال ابو سعيد والبردى من اصحابنا وبهم فريقان فريق قالوا
لا حكم اللفظ بالجبر والصيغة ما لم يقتضيه به قرينة بمنزلة الالفاظ المشتركة وقال
بعضهم من بل التحقيق ان الالفاظ العموم في اصل وضع اللغة للعموم حقيقة ولكن
لكثرة استعمالها في الخصوص صارت مشتركة في عرف الاستعمال ما اصحاب الخصوص
قالوا يحل على اخضع الخصوص المفرد على الواحد والجمع على التثنية ولا يحل على ثور
ذلك لا بدليل به اخذ ابو عبد الله السبكي من اصحابنا او اما اصحاب العموم
يقان فرق قالوا الوجوب العموم عملا واعتقادا كما انه نفس على كل فرد من افراد العموم
وهو نذهب بنخ الفراق من اصحابنا مثل الكرجي والخصاص نذهب اكثر الناس
من بارنا مثل القاضي الامام الى زيد ومن تبعه وبه قال عامة المعتزلة وذكر عبد الله
نفاه بعد ادى من اصحاب الحديث في كتابه هذا نذهب في ما لك والى خفية
وقد ما الكلفين وفريق من اصحاب الحديث قالوا بالعموم كما هو في حق الافتقار

والعمل لا قطعاً ورر واذلك عن الشافعي وقال ابو مسعود المازري من
تبعه يوجب العموم عملاً ويقفد فيه على الابهام ان اراد الله تعالى بمن العموم
والخصوص فهو حق انتهى وينيل للعموم في الطلب الوقف في الاجزاء وصرح
في التقوم بان القابلين بالخص للخصوص فرع من الواقفة فعلى هذا الواقية
فرق وفرق الاختلاف ثمان اصحاب الوقف وصحاب العموم اما الطيب بنت نقل الد
لتكون على بصيرة في ضبطها وسوق الا وله اليها ثم لا يخفى عليك ان هذا الاختلاف
انما هو في الدلول المراد ولا في ما وضع له فتعوضهم الوضع وابنائهم له كما في دليل الد
المختار لتفرع المراد عليه في التقوم قال بعض الاجدثا من لاسلف له في قوله
الثلاثة ان حكم العام الوقف فيه حتى يبين المراد كالشرك قال بعضهم ان ثبت
به احضر لخصوص حتى يعقود الدلالة انتهى فهذا صريح في ان النزاع في المراد ثابت
به والحق ان الشارع في الوضع من حيث هو مفرغ عنه الى اللغة انما يمكن جعله من
العلم باعتبار تفرع الاستعمال والارادة عليه وابن الحاجب حرر النزاع بان العموم
صيفاً حقيقة فيه اذ هي للخصوص حقيقة وفي العموم مجاز ولا ندرى انه وضع للعموم
لا ندرى الوضع ولا ندرى حقيقة منفرد او مشترك ام مجاز العمل الترد في معنى
الوقف نظر الى الفرقتين على هذا حاصل النزاع ايضا راجع الى المراد لان
انها موضوعة للعموم حقيقة فيراد بها قرينة او لخصوص فيراد ويتوقف فيها
وراد ذلك حتى يظهر دليل قرينة فيراد مجاز ولا يعلم الوضع شي منها اذ
في الجملة فلا يراد شي منها حتى يظهر دليل لكن يراد على الواقفين في اصل الوضع
انه بعد تسليم الاستعمال فيه ولو بضم قرينة وظهور دليل لا معنى لتوهم في
الوضع اذ الاستعمال دون الوضع فلا معنى للوقوف فيه فالوقوف ليس الا
في كونها حقيقة او مجازاً قوله قطعاً ويقينا حتى يجب الاتفاق واليه ولا يجوز تخصيصه

تخصيصه بخبر واحد وانعكاسه بقوله تارة جيبان ان آخ والفرق بين
الوجهين ان في الوجه الاول لا يمكن الوقوف على المراد الا بالبيان في
الوجه الثاني قد يوقف عليه بناء على كذا في الكشف **قوله** واخرى جيبان
انه مشترك بينه اشارة الى ان قوله ولانه يذكر الجمع آخ معطوف على قوله
لانه محل فيكون دليل الوقف ويكون ان يجعل معطوفاً على قوله لا اختلاف
اعدوا الجمع بناء على ما قال بعض شارحين للمنا من ان المشترك من له
الاجمال قوله فلان اعداد الجمع آخ تقرر الدليل على وجه يتم التقريبان لغيره
ان لفظ العام يطلق على جميع اعداد الجمع فانه يطلق على الثلاثة والاربعة
والخمسة وما فوقها لصدق التعريف عليه وهي مختلفة في نفسها ومتويزة
في معنى الجمعية فلا يمكن معرفة ما هو المراد بالثلاثة الصيغة حتى يتبين البيان هذا
الدليل ان على من يفسر العموم بالنظام جمع من المسببات لا على من يفسر بالاشتراف
واما كلام المصنف فهو صريح في ان المراد من الجمع الجمع الاصطلاحي لا يمكن اصلا ان
يجعل على المعنى اللغوي كما لا يخفى فيكون الدليل احض من الدعي الا ان ليقه ان تصويره
جاء في خبري يفسر عليه سائر افراد العموم فانها تجري فيها مثل ان افاهم فود ما يقيد
بيان اشمول آية فيه اشارة الى ان مثل لفظ كل جميع عند القابل بالتوقف ليس بآية
مفيدة للشمول والاشتراف بل هو مبين لشمول هو محتمل فانه قد قيل من آية من
لنفسه حيث اعترف بالعموم واشمول في كل جميعين قوله والاصل في الاطلاق الحقيقة في
الاصول ان يكون اللفظ حقيقة فيما أطلق فيه وموضوعاً له بخصوصه فاقبل من ذلك
من ذلك ان يكون مشتركاً لجواز كونه موضوعاً للفظ المشترك بين الواحد والكثير مع
قوله والجواب عن الاول انه يحل على الكل آية منع لا قال السندل من ان الاول لا يبيح
ينبغي ان لا نسلم ذلك بل الكل دلي مما سواه كونه منجياً عن الترجيح بلا مرجح فاندفع

ما قيل من انه لا يتم في الاستدلال بالبرهان السري ما يثبت اذ ليس يحل بعد اثبات
العموم وكذا ما قيل من ان كل من الاعداد سوى الكل لول بعينه الانفرادي
في مدلوله البصر فحججه واختلافه دون ان يكون مدلوله الفرد اترجج بلا مرجح لانه
كلام استدلال في جعله داخل البقاء لوصف الاولية في الجملة بخلاف ما اذ جعله
لولا فان فيه البطلان الاولية لكل مطلقا فانهم **قوله** والا كان مسميا لا ما كيد او
عليه انه انما يلزم اذا كان المستدل منكر الصلوة ارادة الشمول ليس كذلك بل منكر
لكونه لخاص في العموم **قوله** ان بواقي العام المقبل اي بديه لا اجل الفاعل **قوله** بغير
بدر بغير حرجا بدرين قرين **قوله** اي نعم ابن مسعود قالنا من عام اريد به الخصوص
وهو غير العام المخصوص من ذكر الفرق بينهما اننا **قوله** استدلال على انه سبب الثاني
توجيهه على ان يقال فان قلنا من العموم والمميز ان من الكل سوى فرقة من صج
الوقف قايون بوضع للعموم على ان لا ان حصل للذنب الثاني التوسيل
اشغى ح انها موضوعة للعموم لكن محل على لافل لليقين ويتوقف فيما وراة و
الجواب بانه اثبات اللغة لا يخفى بنا على ان قولهم بان المراد من العام المطلق الا ان يقينا
يستلزم القول بوضع له اذ لا يرا ذلك الا الموضع له وان لم يصحوا بالوضع
ولم يتصرفوا له ولهذا حكى المتأخرون هذا المذهب بالمدعى الوضع ومنقره الجواب
بغير هذا ايضا والناظر من زعموا ان اصحاب المخصوص قايون بالوضع للاقل
فاقتل عليهم الامرو عليك في التدرج فيما قلنا من كلام السلف ليطهر لك جليلة
الحال **قوله** فهو داخل في المراد اي هو جزو لا يتعلق به الحكم سواء يتعلق به الحكم ايضا
ك اذا كان حكم الكل المجبوع عين الافرادى او لا كما اذا لم يكن كذلك وهذا القدر كفى
مرحالا ارادة على ان نود فان دفع ما قيل ان حكم الكل المجبوعى جاز ان يكون مخالفا للام
فراوى فلا يصح ما قلت انه داخل المراد **قوله** فيلزم ثبوته على التقديرين اي بحجة

بحقيقة اما يكون عين المراد او جزوه لا كونه متعلق الحكم وان كان على تقدير كونه عين
المراد كذلك نه بر **قوله** ولو سلم فالعموم يشير الى ان السابق نقض اجمالى يعنى ان
ما ذكرتم باطل لانه اثبات اللغة بالترجج وهو باطل ما انى في فلما ذكرنى موضعه
الاول فلا لا معنى لاثبات اللغة بالترجج الا ان يثبت للفظ مدلول من لولو
لات ترجحه عليها بعض الاوصاف من غير تنسك فيه بالوضع والاستعمال و
اثبات الاقل لكونه متيقنا كذلك اولان جعله مدلول للفظ المستعمل بلا قرينة
ومراد منه منلزم للوضع فيكون اثبات الوضع لدلول ترجحه على الب في بعض
الاوصاف يمكن ان يعز منعا تفصيليا بانما لا سلم ان كونه عين المراد او جزو
فيه يستلزم ثبوته على التقديرين لان ثبوت المعنى لا يكون الا بسبب الوضع لا يعلم
هو بالبناء ور وعينه لا يكون مراد في الجملة البتة لانه اثبات اللغة بالترجج ولو سلم
مبا على ان الثبوت بالترجج ولو سلم بنا على ان الثبوت بالترجج انما هو مدلول من حيث
الارادة وما هو المراد منه لا مدلوله في مد ذاته مطلقا والباطل هو انى لا الاول
وان اللازم غير منلزم وان المراد من الثبوت من حيث كونه مراد الا من حيث كونه
موضوعا اذ ليس صرح كلامه في الموضوع له بل المراد فلا يكون اثبات اللغة والوضع
بالترجج وعلى هذا لا يرد ما اورده اسد رحمة الله على الجواب من ان المستدل لم يبر
الوضع ليكون اثبات اللغة بالترجج بل لا راد **قوله** رها كان احوط لا يتوهم ان الا
حيث دليل العموم والكلام فيها لم يقيم دليله لانه سبب ترجحان الحمل عليه انه دال
على ان المراد فانهم **قوله** فيكون رجع فيما اذا كان الاحتياط مقصودا فحمل عليه البتة
فلا يوجب اليقين الحمل على الاقل مطلقا فان دفع ما قيل من ان اليقين وان لم
يكن قنوى فلا اتى من ان يكون مساويا لدليل لا حوط **قوله** مبنى على تقدير كون الجمع
ان الا ان يقال انه لا يطر لا تمثيل وان جميع الكثرة كثيرا بالطلق على دون العشرة ولو

ولو مجازا فالمتيقن هو الشكنة ومعنى اشار اليه المصنف رحمه الله في الاحمال
قوله وجميع الكثرة براد منه كل عدد من العشرة اى براد ارادة بانه من موضع
فلا خلاف ما قيل من ان اشار اليه بالنظر الى اللغة واصطلاح النحو وما ذكره من ان
على نهج الاصوليين فهو صحيح جدا **قوله** فلا بد من ان يوضع له لفظ ولا لفظ سوى
هذه الالفاظ التى ادعى عمومها لان جميع ما سوى تلك الالفاظ موصوفة للخصوص
بالاتفاق قبل هذا بعد تمام انما يدل على كون لفظ موضوعا للعموم لا على كون جميع الالفاظ
التي ادعى عمومها كذلك قلنا لا ادعى المخالف التوقف او الجزم بالخصوص التوقف
فما فوق ذلك في الجمع كقياسنا اثبات سوجية جزئية اذ لا فارق في تلك الالفاظ فاما
قوله كغيره من المعاني التي وضع الخ ليس التيقن بالكثرة في المتن وسائر الكتب فانما
انه كبرى كهيئة فيكون الاستدلال قياسيا واما على ما في الشرح فيكون تمثيلا للاحكام
بعينه الكثرة بالبنية الى الظهور لا الوضوح لكنه خلاف الظاهر نعم يمكن ان يعتبر حينئذ
ايضا كهيئة بناء على ان لا كثر لكل فندبر **قوله** يعنى بالوضع يدل عليه قوله فان المعنى
المقصودة في التماثل قد وضع الالفاظ لها **قوله** وفيه نظر لان المعنى الظاهر في
هذا المنع كهيئة الكبرى ان كان الاستدلال قياسيا وان كان تمثيلا فهو بيان لتخلف
الحكم عن العلة فان التمثيل لا يتم فيها اذا علم تخلف الحكم عن العلة في بعض الصور
قطعا فانهم فانه قد زل فيه اذ ادم قوله خاصة في ذلك لان فرض التساوي
كونها دالة على العموم بطريق اليقين **قوله** كخصوص الروايات اى انها مع كونها
معاني لها هرة منس الحاجة الى التعبير عنها لم يوضع لها الالفاظ بخصوصها فالمراد من
قوله لان المعنى الظاهر في المعنى الظاهر الذي مست الحاجة الى التعبير عنه وانما ترك
هذا التيقن لاستلزام الظهور له والا فلا استدلال لمن يجد ظهور المعنى بل مع
الحاجة هذا والفرق بان العموم ليس في المقصد اليه ومس الحاجة بالتعبير مثل

مثل رايحة المسك او غيره باعتراف لان مقتضى الموضوع ليس الا ما ذكره والكل منه
سواء فاذا تخلف عنه في موضع يمكن التخلف في غيره وما قيل من ان عدم علم
احد بالموضوع لا يقتضى عدمه ليس بشئ لان الاحتمال لا يكفي للتسديد بل لا بد من
الاثبات وكذا ما قيل من ان خصوص الروايات وان لم يكن لها الالفاظ مفردة
لكن لها عبارة مركبة يعيد باو هذه القدر كاف لان مقصودنا بالاثبات انه لا
يجوز ان لا يكون للعموم عبارة يعيده مفردة كانت او مركبة لان الكلام في تلك
الالفاظ التي ادعى عمومها سوى مفردة لا يقال معنى الشرط والاستقناء و
الموصول غير ذلك لا يتحقق الا بالفاظ لكل منها وضع على حدة فيكون كهيئة
مثلا معنى من عالم ومعنى الشرط وعينه يحصل بغير لفظ آخا اليه لان اللفظ
ما ذكرتم توقفها على التركيب لا كون الدال مركبا **قوله** وسند ذلك
من غير كبر فكلان اجماعا سكونا ثم لا شك ان استدلالهم كان مبينا على كون
قياسهم التقريب **قوله** يؤدي الى ان لا يثبت للفظ مفهوم ظاهري لا يثبت للفظ
لا نص فيه من الوضع مفهوم ظاهري لان فيما نص فيه الوضع يثبت له مفهوم ظاهري
بنصه **قوله** واجبت انه قد خفى الخ فان قلت الكلام في العام قبل التخصيص فلا بد
بذلك فيما خرج بالصحة من العمومات ما لا يكون مخصوصا فلا يكون ذكره مبينا
سدا فلما انهم اخرجوا العموم وتناوله لا سوى لصور الشك والفرق بين
الثبت وما سويها الا انها حقت منه بدليل فقل انه لو لم يخص تلك الصور من
متجها باستوائه لجميع افراد **قوله** فاشارة المصنف رحمه الله الى ان تحريم
خمين آه قال شيخ ابن الهمام التحريم المذكور في اول آية اعلم من كونه عقدا وطيا
وقال القاضي بعد تفسير قوله تعالى ان يجمعوا بين الاختين انما هو ان يحرم
في حرمته عليكم الآية غير مقصودة على النكاح فان المحرمات المعدودة كما هي

في النكاح فهي محرمة في ملك اليمين كذلك قال عثمان على رضى الله عنه
حرمتها آية واحدها آية فزوج على التخييل وعثمان التخييل قول على ظهر لان آية
التخييل مخصوصة في غير ذلك وقوله عليه السلام ما اجمع الجلال والكرام الا على الحر
انتهى يعني انها مخصوصة فيكون طهرته وآية التحريم طهرته فلا تعارضها فان قلت
وطى الامهات والبنات بملك اليمين ممتنع غير متصور لانها بنفس الملك لا تقضى
الحرمه المنع ومنع الممتنع بغير هذا المنع حيث فلا بد من ان يراى وجوب النكاح في
قوله تعالى فيها قبلها ولا تنكحوا انكح آباءكم وقوله فيها بعد ما وحل لكم ما وراكم
ان يتبعوا باموالكم هل لان على ان المراد التحريم بوجوب النكاح قلنا ان المحرمات
الرضاعية وامهات النساء والربائب حلال الا بناه بل في زوجه الاب في الم
والدة للمالك لا يعتق بنفس الملك وهذا القدر كفى وليل للتعليم وليس المراد
ان جميع المحرمات المذكورة محرمة في ملك اليمين طبعاً مع ان تصور نفس الوطى
تحقق فيه الملك وجامعه صورته وان لم يجامعه شرعاً كاف لتصوره بحيث يجامعه
شرعاً غير لازم وايضا على تقدير ما هو حديث من ملك وارتحم محرم عن هذه آية
يكون الوطى بملك اليمين مجامعة شرعاً ممكنة ونقدم عليها غير معلوم وقوله
لعه حرمت آية مستأنف مقطوع مفضل عما تقدم مع انه يمكن ان يكون المراد
بالنكاح الوطى قوله تعالى ان يتبعوا الآية غير مقصور على النكاح قال القاضي
باسمكم بل صرف في مهور من انما فافهم فانه قد خفي على الناظرين قوله مصدر
معرفه والمصدر المعروف باللام والمضاف بعينه العموم فيشاول جميع قوا
الجمع قوله سواء كان في النكاح آية فيه اشارة الى ان المراد تعميم الجمع لا فرد
التي ليسوا من سباق الآية وهي اطلع نكاحا او وطى بملك اليمين لا يجمع افراد
مطلقا فادفع ما قيل ان التعميم يقتضي تحريم الجمع بينهما ملكا وبيعا وشرا وبيعة

وهيئة وغير ذلك قال المصنف في سورة النساء الغفيرة اراد بها سورة الطلاق
وسورة النساء ومطلقا سورة بايها الناس لقوا ربكم وبالطولى سورة البقرة
لثون آية النساء المذكورة فيها ويكون ان يراى وبالطولى سورة بايها الناس لقوا
ربكم لان البقرة الاولى نزلت في المدينة والنساء بها في السادسة والطلاق
في الثالثة عشر على في النساء ابوري والمتاخر من المتاخر عنه ولكن هذا الكلف ما
المصنف رحمه الله تعالى وبالله الميالة الملاحة من البهائم اي اللذات والذات
انهم عند الاختلاف في شئ كانوا يجتمعون ويقولون بهذه الله على الظالم متفان
المصنف رحمه الله وقوله تعالى في اولات الاحمال غ انما تعرض لهن الان خير سورة
عن سورة لا يفتنن ما في جميع آيات هذه من جميع آيات بل لاكثر منها قوله اي وراكم
الذين تقدير المضاف للربط بين المبتدأ والعنى والذين والخبر اعني تير لعين هذا
مذهب الزواج في مثل هذا المقام والاحتشاش بقدر في الجزاء تير لعين بعدهم
تقولهم السمن منوان بدرهم اي منه ولو قد تير لعين لهم لم يجز قال السراج
في حاشي الكشاف ان الربط حاصل بحرف وعود الضمير الى الاوارج المذكور لا ان
تير لعين الا زواج اللا في تركوهن فتقدير المضاف ههنا تبعاً لجمهور المفسرين
وما قيل من ان تقدير الارواح ههنا لصحة القول بانها دل على كل المنوفى في
وبعد ما على المطلقة ليس شئ لان بعد ارجاع الضمير الى الارواح المذكورة ثم
مدلول الآية ويصح القول بانها دل على عدمه كما لا يخفى فلا حاجة الى التقدير فاعلم
من مذهب الى ان آية صريح الاختلاف على بعضهم من التفويض ان الارادة مغيرة
حكم حقيقة الاحكام واحتمال الارادة ثابت حال التكلم مثبت احتمال التغيير فلهذا
في الواجب تمسك من قال ان موجب الغلام ظني لكن لا بد له على هذا من الفرق بينه وبين
الحاص من العمل والعلم فقال الاول في الاحتمال مستند الى مجموع في العام فتقوى

وصار كالمسند الى ليل بخلاف الخاص في الثاني انه لالم يكلف الله تعالى باليس
في وسعنا سقط اعتبار الارادة في حق العمل فترك العمل بعمومه الظاهر دون الا
بصل اليه من الارادة الباطنة وبقيت الارادة معتبرة في حق العلم فلا العالم
قطعا لانه في وسعنا والذي يقول بطبيعته موجبة الكل عنده مسلم ايضا الا
سندوا الى شيوع فانه ممنوع عنده كما ذكر المصنف حمة الله وسبحي لفصله وسقوط
الارادة في حق العمل ون العلم بنا على انه لالم يكلفنا باليس وسعنا وليس في
وسعنا الوقوف على الباطن العلم به الا به لاله ظاهرة لم يجعل حجة اصلنا في حقنا
وسقط في حق العلم ايضا وجعل للحجة في الحقيقة ما يظهر به الباطن لا الباطن في الكلام
سببها لاجته حقيقة وكان الحجة باطنية في نفسها ليس على العباد قوله قطع بمعنى
انه آخ كما مر في طبيعة الخاص **قوله** بان كل علم آخ حاصلا ان كل عام مجرد عن قرينة
التخصيص و عدمه يحمل التخصيص شيوعه وكثرة فيه وهذا الاحتمال يورث الظنية
فانرفع ما قبل من ان المبدأ ومن العبارة ان الكلوع عن التخصيص اي عدمه بسقوط
القرينة فالتخصيص واقع عند عدمها غير واقع عند بافلا يكون عموم العام فاما
عن القرينة منطقنا بل عدمه لان التخصيص عند عدم قرينة عدمه ليس واقع
بل محتمل فيكون العموم منطقنا لا عدمه نعم يمكن ان يقال ان التخصيص لا كان
فالاقل ملحق به فوجب ان لا يظن العموم بل يظن عدمه والجواب اننا لانعلم وجوب
عدم طينية العموم لان العموم مدلول اللفظ واحتمال عدمه لا يوجب وجوب لفيه
فانهم فان الناطق قد غلطوا فيه **قوله** ما من عام الا وقد حص منه البعض حتى
ان هذه الكمية ايضا تخصص منه مثل قوله تعالى الله على كل شيء قدير وكيف ولوم
يكن خصصا لا تنقص من طينتها مبنية على شيوع التخصيص في العمومات الى ان
الغلب بالعدم وهذا العذر كفي لكونها موبد الدليل في هذا مروي عن ابن عباس

عباس رضي الله تعالى عنه قال لقاضي حبل الدين السبكي مثال الباني
على العموم غريب وفي الاتفاق مراده انه غريب في الاحكام الفرعية وقد استخرج
بعد الفكرانية فيها وفي قوله نعم حسن عليكم امناكم الآية فانه لا خصوص فيها
في غير كنية لقوله تعالى والله بكشف عليم ان الله لا يظلم الناس شيئا ولا يظلم
احد الله الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم
يمنكم ثم يجيبكم الله الذي جعل لكم الارض قرارا **قوله** وهذا بخلاف آخ جواب
مقدور وقوله فان قيل آخ جواب خوضه **قوله** حتى ينزل الله اي من شيوع الجواب
في الخاص فلا يكون احتمال الجازية ما فيها من دليل هو شيوع **قوله** واما ان
فقيره آخ يعني الاستدلال على بطلان بعب الخضم فيكون هذا معارضة و
ان القول بان موجب العام ظني بل اول معنى له الا ان العام الذي ليس مع
قرينة صادقة عن عموم ليس عموم مرادنا قطعا بل يجوز ان يكون المراد منه
اخر وهو البعض وجواز ارادة البعض من غير قرينة صادقة عن العموم التي
عليه يستلزم للتبليس في الفهم مطلق وجواز التكليف بالخاصات الخطابات التكليفية
الشريعة العامة لانه يستلزم جواز التكليف بايدل الخطاب على غيره وهو بعض
المسببات فان الخطاب يدل على جميع المسببات وهو حال فيرفع الامان فيها
عن اللغة والشرع وعمل عن الثاني وانما لم يبين ارتفاع الامان عن اللغة
عمل كما يبينه عن الشرع حيث قال لا استقام الحكم منا الى آخره اذا جعل لكل
خطاب غير لازم اذ لا مكلف غير الشارع **قوله** وهذا يودي الى عدم استقامة
الحكم والفهم وعدم صحة **قوله** من غير قرينة على ارادة بعض المسببات وما ذكر من
الشيوع فهو ليس بقرينة للارادة بل هو دليل كجواز التخصيص هو غير الارادة
نعم يستلزم جواز الارادة **قوله** فان قيل آخ هذا كلام امام ابو زيد البوسني ورد

من قبل الخضم ابتدا وفي بيان التفرقة بين العلم والعمل كما ذكرنا والسالك رحمه الله
اورده في جواب ذكر من لزوم التكليف بالحق والتبليس يعني ان تلك الارادة
ساقط في حق العمل باستقام ديننا العمل بالعبوات الشرعية من غير لزوم التكليف
بالحال باقية في حق العلم بمعنى انه لم يلزمنا الاعتقاد القطعي لا بمعنى منه لا يفهم
منه شيء حتى يلزم التبليس وعدم استقامته الفهم وصحة بل العموم مفهوم على اجمال
الخصوص مع القول بوجوب العمل بالعموم الظاهر بان يفهم على اجمال الخصوص
وليعين قطعاً لا يرتفع الايمان ولا يخفى عليك ان بقاها في حق العلم محقق بالعلم
لاستناد على اثنوع بخلاف الخاص **قوله** فلما كان التكليف آخ ان فوننا
لا ارادة يستلزم التبليس والتكليف بالحال فيرفع الايمان مبنى على انه لا يكون
في حق العلم دون العمل مستند بعدم التكليف باليس في الوسخ كما ذهب اليه
الخضم لان الوقوف على ابطال العلم به ايضا ليس وسعنا فيسقط في حق العلم
فبقي قطعاً مطلقاً كالحاصل فلا يكون الخضم اعتباراً بالامان يعتبر من كل وجه
فيلزمه التبليس والتكليف بالحال فيرفع الايمان هذا يفتح هذا المقام والنا
طرون مما تمكنوا منه فاورودا على المعارضة والمنع وجوابه يمكن من دفعه
بذني تأمل فيما حررت لك **قوله** اقيم السبب الظاهر مقام الباطن كما
البلوغ مقام العقل والفرق مقام المستفة **قوله** وقد يقال في جواب
فيل هذا الجواب للامام محمد بن الاسلام في الكشف الكبير قال المصنف رحمه الله
في بعض نصائفه ولا سقط اعتبار الارادة في حق العمل بالاتفاق بسقطنا
حق العلم بطريق الاولى لان العلم عمل القلب هو اصل العمل يقوم بالجوارح
وانها تابعة القلب فاسقط في حق التبليغ ففي حق الاصل اولى انتهى وظن
يتفتح منه للجواب هو روافد المنقول سابقاً مع نوع تقوية حيث قال ان

ان العلم عمل القلب ولم يقل ان العلم هو الاصل مع انه كان كافي في
الاستدلال بطريق الاولى ومعناه انه لما سقط اعتبار الارادة في حق
العمل لان الله تعالى لم تكلفنا باليس في وسعنا فلان يسقط في حق
العلم اولى لانه عمل ابنة ولا فرق بين عمل القلب وعمل الجوارح فلما لم يكلف
الله تعالى باليس في وسعنا في عمل الجوارح كذلك لم يكلفنا به في عمل القلب
مع انه اصل له لا يمكن بحقيقة الابعده فالحال يعتبر في تحقق الفرع فلا لا يعتبر
في حق ما هو اصل بحقيقة اولى لان الاعتبار بينهما هو اصل بحقيقة يستلزم الا
اعتبار فيه دون العكس فلا يصح اعتبار سقوطها في حق العمل هذا بالنظر الى
في الشرح وفيه نوع مخالفة لاننا من الكشف حيث اعتبر الشرح الال
العلم والبيع العمل فيما قلنا اعتبر الاصل القلب والبيع الجوارح ولا يخفى
عليك ان فيه ايضا اشارة الى ما حققنا حيث قال العلم عمل القلب ولم يقل
بالقلب هو اصل للجوارح **آخ قوله** لانه يفتقن بحز الواحد والغياس فان
لها احوالاً لا يعتبر في العمل اعتبر في العلم كذا في الكشف **قوله** دون العلم لان
العلم بالعموم قطعاً بلا احتمال الخصوص مما هو يوجب مع احتمال جهل بفتنة
العمل ما هو واجب مع احتمال ان لا يكون واجبا نظر ترتيب الثواب في
بالاحوط اذ على تقدير عدم الوجوب لا يلزم نقص ولا يكون اعتباراً اذ
ترتيب الثواب يفتقن فائدة مع جواز ان يكون له فوائد عاجلة على ان عدم
الوجوب لا يستلزم عدم الاستحباب فيترتب الثواب ايضا فانه يقع ما
من ان ترك العمل فيما يجب يقتضيه الاثم وترك العلم فيما يجب يقتضيه التفضل
والتكيف فالاحتمال في جانب العلم اكثر ولا اقل من المساواة لان مقتضى
التكيف هو الكار موجب الموجب القطع وهو غير محتمل بهذا لانه على تقدير كونه

قطعي لا يلزم بغيره لا على وجه القطع الكاره **قوله** على اثبات الاصل اي على وجه
القطعية اذ نفس الاصل هو العلم ثابت هو مدلول **قوله** ليصر حكما المراد من
الحكم ههنا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي هو ما لم يعقل النسخ **قوله** وفيه نظر لان
مراد خصم اذ قال السيد الشريف ما حاصله ان الشارح رحمة الله جل كلام المصنف
رحمة الله على وجه تيراتي من هره فصار لغوا ولكن توجهه بان يقال ان
المصنف رحمة الله من التخصيص ايضا فقرر العام وتوصيفه بما يورث الشبهة
اشارة الى ان التخصيص بطلانه لا يورث الشبهة في التنازع فيه لان الكلام
في العام بلا قرينة وهو لا يحتمل ان يكون مخصوصا بالعقل والحس وغير مستقل
والا لكان مفقودا بالقرينة ولا بكلام مستقل متروك لانه نسخ عندنا لا يخصم
بغنى احتمال تخصيصه بكلام مستقل موصول لم يعقل البنا وهو قبل جدي الشارح بل
هو التخصيص المطلق فظهر ان قوله بلا قرينة له معنى فانه حال من العام وقوله ولا يورث
شبهة بيان وتحقيق لكون التخصيص بالعقل وكيفية حكم الاستثناء لا انه نفى
للشبهة الذكوة في قوله يورث شبهة ويدل عليه تكبيره والمقصود ان هذه المخصصة
التي بعضها في حكم لا يحتملها التنازع فيه لانه يصير متعارفا بالقرينة لا يقال ما ذكرت
يدفع احتمال التخصيص لكن يمكن نزول النسخ ولم ينقل البنا فلا يكون العام قطعا
لانا نقول هو الخاص وغيرهما مستوية الاقدام فيه والكلام ههنا فيما يقدر في
حجة العام من حيث هو عام انتهى والمراد من قول المصنف رحمة الله لا سلم
شايئ منع شيوعه في حد ذاته لا بالنظر الى ساير الافراد لان ساير الافراد في التنا
زع فيه مشتق ما يربا لانا متحققه وليست بثابتة فلا يرد ما قبل من ان التخصيص
بالمعنى المصطلح وان كان نادرا بالنسبة الى ساير اقسام القصر لكنه شايئ بالنظر
الى عدم القصر فانه في حكم عدم نعم بردي على توجهه انه التنازع فيه انا هو العام

الذي لم يظهر له محض وهو لا ينفذ عنه ولا القطع بعده فالتنازع فيه ايضا
يحتمل اكثر افراد القصر بالعقل والحين او العادة او كون بعض الافراد نقا
او زايده والقصر بالكلام المسترجع والكلام الموصول كما اعترف بهما والقصر به
بجواز حدتها وان الاولى ان يحل قوله ولا يورث شبهة على العموم كما هو مقتضى
تكميل لفظ شبهة فيكون له فائدة في هذا المقام فيكون المعنى ان التخصيص بالعقل
وكيفية في حكم الاستثناء ولا يورث شبهة البغية لاني الباقي ولا في العام الا فائدة
لا بلحقة خصوص لان كما يوجب العقل كونه غير داخل لا يدخل ما سوى ذلك بل
كما في الاستثناء فيكون دليل العموم كما ان الاستثناء دليل العموم فافهم وقد يجازي
عن استدلال من قال بطينة العام بان حاصله على وجه الشارح ان وقوع القصر
على البعض في الاكثر يدل على جوازي الكل فلا قطع فنقول ان هذا ليس خالصا
ناشئا عن دليل لبنا في القطع فان وقوع القصر في الاكثر عند الفونية لا يصلح
عليه عند مدعها كما ان وقوع الخلط في البداهيات كبر الاسباب لا ينافي في
عندها فتدبر **قوله** والمصنف رحمة الله توهم ان مراد خصم اذ يدل عليه
قوله فان كل ما يوجب العقل كونه غير داخل لا يدخل ما سوى ذلك يدخل تحت
العام وقد عرفت توجهه على وجه يكون مراد المصنف ايضا من التخصيص فقرر العام
قوله وخيم لا فائدة في منع كونه نسخا لا سلم انه لا فائدة فيه بل عرضه انا لا سلم
انه محض ليكون مورثا للشبهة بل نسخ لا يورث الشبهة قال المصنف رحمة الله
فان لم يعلم التاريخ اذ اعلم تقدم احد النصين وجعل الوصول المسترجع فانه
كان المتأخر العام فهو داخل في قوله وان كان العام متأخرا نسخ الخاص لانه
ينسخه سواء كان مقصودا او موصولا وان كان المتأخر الخاص فان كان
في كلام غير مستقل يحل على الوصول قطعاً فهو داخل في قوله فان كان موصولا بخلافه

بقى ما اذا كان في كلام مستقل ولم يوجد حكمه في كتبهم **قوله** محل على المقارنة
 في الكشف اول باب العموم في شرح قول الامام قوله عليه السلام ليس فيما دون
 خمسة اوسق صدق نسخ بقوله عليه السلام ما سقته السماء فبقية العشر نقلا عن
 الفتاوى الطهسية ان لم يعلم تاريخها يجعل العام آخر الملاحيات **قوله** في
 متراجيا فيما اذا كان المتأخر هو الخاص اما اذا كان المتأخر العام فلا حاجة
 الى التراجيح فانه ينسخ سواء كان موصولا او متراجيا وانما قيدنا بجواز
 منه انما رآه الى ان قطع المصنف رحمه الله يكون احدهما نسخا والاخر منسوخا
 ليس على ما ينبغي لان الموجب للجمل على المقارنة ليس هو الجمل بل المتأخر
 المتراجح بل الجمل بل المتأخر مطلقا سواء كان موصولا او متراجيا فكان لا
 دلي ان يقول مع ان في الواقع احدهما نسخ والاخر منسوخ اذا كان المتأخر
 الخاص متراجيا ومخصص للاخر اذا كان المتأخر الخاص موصولا
 لكن لما كان النسخ والمنسوخ في الصورتين والمخصص في صورة واحدة
 غير المصنف رحمه الله عن الثلثة بالنسخ والمنسوخ تعليقا **قوله** من الا
 متين عام اي كل من اللفظين الواقعيين فيهما **قوله** المراد من الخاص ههنا
 المراد من ههنا مقام اطلاق لفظ العام والخاص على الاثنين لا بيان احكام
 لتعارض الخاص والعام فيكون هذا نظير الامثال ومعنى قوله مثال ذلك
 اي نظر ذلك لا يثبت لا يصح ذكر من انهما اذا تعارضوا جهل التاريخ
 على المقارنة فعند الشافعي يخص بل انه ظني عنده والخاص قطع فلا يثبت
 حكم التعارض فلا يلزم ان يكون الخاص من وجه والعام من وجه آخر
 فليعلم عنده ان اشارة الشافعي في حواشيه على العفدي وايضا اذا كان احدهما
 متراجحا لزم ان يكون المتأخر نسخا للمقدم موصولا كان او مفصولا

كونه وكونه خاصا لا ينسخ الا مفصولا به او يكون ان يقال ان الخاص العام
 وجه اذا تعارض فلا يكون تعارضهما في جهتي الخصوص والعموم والا لم يتبين بينهما
 وخصوص من جهة الملاحي فلا بد ان يكون تعارضهما على اختلاف فحينئذ لا بعد ان يكون الخاص
 من جهة المعارض من جهة الخصوص للعام كذلك من جهة العموم المحول على المقارنة فليعلم
 عند الشافعي من جهة الخصوص البنية الى ذلك العام من جهة عموم نس عليه اذا علمنا
 احدهما فانه اذا تأخر ذلك العام ينبغي ان ينسخ موصولا كان او مفصولا لانه انما يعارضه
 جهة عموم مخصصة حينئذ غير معتبر واذا تأخر الخاص ينبغي ان لا ينسخ الا مفصولا لانه انما يعارضه
 جهة مخصصة فعموم غير معتبر لكنه بعيد لعلنا علم بالسواء **قوله** فيكون العموم والخصوص من جهة
 كما في هذا المثال فان دلالات الاحمال عام من جهة تأويلها الى كل المتن في عنهما وجهان
 وخاص من جهة تأويلها المتن في عنهما وجهان الى كل لا غير الى كل الذين يوفون عام من جهة تأويلها
 المتن في عنهما وجهان الى كل لا غير الى كل خاص من جهة تأويلها الى كل المتن في عنهما وجهان لا غير
 المتن في عام من ان العموم والخصوص لا يجمعان فالمراد منها الحقيقة **قوله** وان علم النسخ انسخ
 اة قال في حواشيه على العفدي لم يبين حكم ما اذا علم المقارنة وذكر في الخصوص انه يجب ان يكون
 الخاص مخصصا للعام واما اصول الحقيقة ان حكم المقارنة والجهل بالنسخ وجه وهو ثبوت
 حكم التعارض فذكرنا ولا ولكن لا ينبغي ان المقارنة بمعنى المعية انما يتصور في فعل خاص
 للبنية مع قول عام **قوله** فعلى الاول العام نسخ مطلقا سواء كان موصولا او مفصولا
 لا اشارة في حواشيه على شرح المختصر الى انه لا يجوز ان يكون في صورة الوصل الى من المنفرد
 مرتبة على المراد من العام كما في صورة ماخر الخاص الموصول قولك لان الخاص
 المتقدم ثبت من كل وجه وكذا العام المتأخر والكان موصولا فنسخه بخلاف اذا
 تأخر الخاص لان العام لوجوده والمغير بعده موصولا يتوقف ثبوته عليه على ان يقر من
 الكلام بتوقف ثبوته على المغير ولذا كان الخاص المتراجح نسخا لان العام حينئذ

من كل وجه لعدم التوقف في البديع قال الشافعي والقاضي ابو زيد رجع من شأننا
الخاص بسبب مطلقا يعني سواء كان متقدما او متأخر او مجهولا او رد امثاله وما
شج له في قدر ما تناولا ولا يخرج استدلال الامام على ان العام قطع في موجب ما ذكر
محمد رحمه الله فبين اوصى بآية لا لسان ثم بعض منه لا حرج في كلام مفصول
الكلية للاول الفصل منها انتهى فان كان الخاص مفصولا عن مطلقا كان
كل الفصل الثاني فلا بد من التقييد بانه انما يكون مستثنى اذا لم يقبل المحل الشكره بالنظر
الى الملكين كما ان الخاص بعد الخاص بغير ذلك في الهداية اذا اوصى بغلام
معين بغلان ثم اوصى بغلان آخر ثبت الشكره كان المحل كجملتها قوله فاستثنا
اي متصل فان الاستثناء اذا اطلق بر او منه في الاكثر المتصل اذا المنقطع ليس
باستثناء حقيقة قال المصنف رحمه الله واشترط بوجوب قصد صدر الكلام على
بعض التفادير يعني ان مساقه هذا اذا كان قد يصدر اخراج الافراد نحو اكرم
الرجال كلوا طعاما وكذا الغاية فانه اخراج الافراد ليس بآية ايضا وان كان قد
يصاد في محله في امثاله الصيام الى الليل فان الصيام اعم من اساك ساعة وساعتين
يوم وبيان استداده بالليل صار في تخصيصه بالآخر والذ او روي في مثال الاول
بالسبب في شيء من الفاظ العموم وقال الغاية بوجوب قصر على البعض الذي جعل
الغاية حدا له نحو قوله تعالى فاعلموا انكم جميعا وابدكم الى المرافق على شتمه مع ان قصر العام
يكون على خبريات لا الاخبار والابواب المرفق ليس خبريا للبدل خبرية فانه اسم تمام
بلفظ هو مساقها فبعد هذا اعم من قصر العام مساقته مبنى على الصداقة بخلاف الصفة
فان نوعا منها في الاخراج والعصر نحو الابل سائبة زكوة وان لم يكن نحو اسم الطيور
العرافين العميق كذلك ما قيل من ان انت طلق ان الوضع النوعي على جميع التفادير
او جميع الازمنة فاذا قيد بالشتر فبغيره قصر على البعض تكلف يستلزم ان يكون انت طلق

من الفاظ العموم وانها محصورة يعني ان الشتر قد لا يكون مساقه ذلك كقولك امرنا
ان كنت رجلا فان حقيقة طلق التوكيد ليس الشتر لقصره على بعض التفادير بل هو قوله
لنفي التوكيد مطلقا وكذا الغاية فانه في مثل قوله رحمه الله فاذكر من كان بها ليس بكيفية
متناجى بنونا الا لا من ليس للقصر والاعلى واد الغاية فاذكر من كان بها ليس بكيفية
انها قد يكون لهذا الايجاب على اقد يصادق ان اخرج الافراد قال المصنف رحمه الله
والصفة بوجوب قصر الامام للعهد قال المصنف رحمه الله والغاية بوجوب قصر على البعض
الذي آتى في بعض النسخ بوجوب قصر على واراد الغاية نحو امثاله الصيام الى الليل قوله
والا لصفة ومثل الصفة والحال الاضافة نحو جاء جميع علماء البلد ما دخل في الصفة
لكونه في معناها ومن يجعل الاولين في معناها دون الثالث فعليه بيان نفي
بينها او دخل في غير ما بين شي ان يدخل في الثاني قطعاً ويكون الصفة بمعناها او تعميم
بجانب ليشمل ما يورى مودا ما لم يورى قوله او غير ما جاء بالقوم اكثر من جعل
العلامة الشيرازي في مخرج المختصر مثل ادخل في الاستثناء وهو تكلف قد يقال
انه في ما يدل على اكثر القوم فلا قصر فيه ان مثل هذا التاويل في الاستثناء او يمكن
ان يقال ان جاء في القوم الازيد ما دل على ان اكثر القوم وقد يجذر عن ترك البدل
مطلقا وان كان بعض خارجا عن المقسم لان بدل الغلط والاستثناء تناول فيها ويدر
الكل لا اخرج فيه بانه مقصود بالنبذة فكانه الاصل في الذكر قال السكاكي ذكره ابن
الحاجب لم يذكره الاكثر من لان المبدل منه في بيته المخرج فلا تحقق فيه تحقيق
فيه محل يخرج منه انتهى وعمل في موضع من جعله ولا جاء اكثر القوم لكن المنقول
من المحققين كالمختصر ان المبدل منه في غير بدل الغلط ليس حكم المبدل هو
للمتميز والتولية وليفاد بجوهرها فضل ما كيد وتبين لا تكون في الافراد قوله
سواء كان بدلالة اللفظ المراد منه الكلام المستقل او لا في نقصه بعض الكاد

وزيادة ايضا التخصيص بدلالة اللفظ **قوله** والعادة لم يذكر العرف اللفظي ما يبار
على انه ليس بصدد حصر قسم التخصيص والمراد من العادة ما يعبره واما التخصيص بدلالة
حالة الحكم والمخاطبة فخرجت فانها طالق عقيب تنبها للخروج والزوج
يستغما بحيث لا يثبت جرحها بعد ساقته وبدلته محل الكلام كذا الاعمال البنية
فان نفس العمل يوجد دون البنية وبالسباق كطلق امر الى ان كنت رجلا فانه لا
يعيد التوكيل الذي هو حقيقة تطلق على ذكر فيمكن ارجاع كلها الى الاسم المذكورة
مع ان منالي الاخرين ليس من قبيل التخصيص بل من كالحقيقة بدلالة المحل والسباق
قوله او نقصان بعض الافراد جعل مثل هذا من التخصيص بالمتنيل بناء على ان المراد
من المتنيل ليس الكلام متعلق الكلام بصدد الكلام **قوله** الاجتباها الى المخرج
ينقص هذا المتنيل قوله تعالى وحرم الربوا فانه البضحة محتاج الى مرجح الضمير مع كونه
منفردا اذا وضع الظاهر الضمير في هذه الصور ومحاب عن الاول ان احتياج
هذه الصور على سبيل الاطراد بخلاف قوله وحرم الربوا وعن الثاني بانه خلاف لاصل
فهو على الاصل لم يفد المعنى لو ذكر منفردا فيكون غير متنيل **قوله** وهذا قول مفهوم لصفة
واشترط حصرها بالذكر لان المصنف حتمه الحد فخص خلاف المذهب فيها لاني الا
مستشار والغاية كما سيجي في فصل مفهوم المخالفة **قوله** قلت بل المراد هنا ان
اعتراض السيد الشريف بانه على ما ينبغي ان يكون جازي من باب القصر لانه يدل
على الحكم في البعض فقط وجيب بان قوله انه يدل على الحكم في البعض مشعرا بان يكون
في ذلك الكلام اشعار ببعض من الكل وليس جازي كذا في ذلك اذ لا كل فيه حتى يكون
بعضا منه وهذا الحكم مادة الشبهة لانه حينئذ يقع بمنشأه بعض القوم فالجواب
ان الغرض منها بيان المراد من نفي العام فلا يبرز ذكره اولالا القصر مطلقا
ان يكون جازي من القصر بهذا المعنى غير مستبعد في ان هذه المعنى لا يتناول النسخ

النسخ لان النسخ متعرض لنفي الحكم عن المخرج والثاني رحمة الله قد فرض
بينما دل ويمكن ان يقال ان النسخ في نفسه لكونه كلاما تاما متقبلا مفضولا
في حد ذاته لا يدل صلا الا على حكم واحد وانما يدل على الحكم الآخر مع ملاحظة النسخ
منفرد في العصر بهذا المعنى عليه في نفسه ولا يبعد ان يقال ان المراد من قوله المراد
ههنا اي في اطلاقه على غير المتنيل لاني اصل المقسم بل المراد منه هو الحسن و
لانه الحكم في البعض مطلقا سواء كان مع الدلالة على الآخر كما في النسخ
اولا كالصفة وعينه والتحقيق ان القصر ههنا معناه هو الحكم بالشئ على
البعض بشرط عدم افتراض البعض الآخر مع ذلك البعض ذلك الشئ الذي
عليه الكلام سواء كان له ثبات في نفس الامر ايضا اولالا يلزم منه القول با
لمفهوم المخالفة لان معناه ان يكون الحكم به على البعض مع الحكم بعده على البعض
الاخر واين هذا من ذاك ذلك ان يحل قوله ان يدل على الحكم في البعض الآخر على
حقيقته وخينه لا ورود الاعتراض السيد رحمة الله اصلا كما لا يخفى **قوله** وهذا
يخرج الجواب عن اشكال آخر حاصل في الاشكال انه تقرير في موضوعه ان مذنب
ان في رحمة الله ان الحكم في الجزاء واشترط فيه له وبسبب بحقيقة رحمة الله
الحكم بينهما فالقول بان اشترط للقصر على بعض التفادير انما يصح على مذنب في
رحمة الله اذا اجزاء مفيد للحكم في نفسه عنده واشترط بقصره لا على مذنب بل على
رحمة الله فانه لا حكم في الجزاء عنده حتى يقصره اشترط بل الحكم مستفاد منها وجزاء
بمنزلة انت في انت طابق حاصل الاشكال سابق بقوله فان قلت ان الحكم
لا نقولون بمفهوم اشترط واصله والقول بالقصر يستلزمه بين الاشكالين بكون
ومن لم يفهم قال انه لا فرق بينهما الا في التعبير وانما قل بهذا يخرج لان المذكورين
ليس جوابا عنه بل هو ما هو عنه وهو انه لا تفران معنى القصر الدلالة على الحكم

في البعض الكوت عن الباني فالقول بان الشرط للمقصر بهذا المعنى على بعض
التفادير يصح على ما ذهب اليه حنفية رحمه الله لان معناه جبره ان الشرط اذا لم
مع اجزاء يستفاد منها الحكم على بعض التفادير بدون دلالة على الحكم في البعض
الاخر لان مجرد اجزاء مفيد للحكم على جميع التفادير بشرط قيد ومقرر على البعض
فانهم فانه وبتق خفي على الناظرين وحاصل الجواب لاخر ان معنى كون الشرط
للمقصر على بعض التفادير انه لو لا الشرط لا فاد الكلام بالحكم على جميع التفادير
علق بشرط لم بعد ذلك لانه صح التعليق به مفيد للحكم على جميع التفادير
الشرط مقدر له وهذا ايضا مخرج ما سبق كما لا يخفى **قوله** فان قيل جعل المتقل منها
تخصيصا آخ حيث قال ويستقل هو التخصيص قال بعد ذلك وبسي ما
اي القاصر المتقل تخصيصا وقيل من ان المراد من قوله وهو التخصيص انه
التخصيص لا يكون بغير المتقل لان كل متقل تخصيص او ان المراد من المتقل
المتقل الموصول ليس بشي لانه خلاف المبدأ وروى بزم خروج الشرح عن القوم
مع الاشكال الخارج لا يندفع لان حاصله ان المقام يقتضي التخصيص والعرف
بين المتراخي وعينه والمصنف لم يفرق وهو دار عليه قطعا كما لا يخفى نعم
ان يقال ان النسخ لكونه مستقلا معضولا لا يدل على ازالته الحكم عن البعض
والقصر على البعض الاخر لان له فهو خارج عن المعنى بخلاف ما سواه لكونه غير
متقل او غير معضول كالعقل امثاله يدل على نفس المقصر فافهم فان الفرق
وبتق **قوله** قلنا التخصيص قد يطلق آخ بغير ان التخصيص قد يطلق اصطلاحا على
القاصر المتقل سواء كان متراجزا وعينه يشمل النسخ فلا يرد ما قيل من ان
هذا الجواب لا يلائم سوى كلام المصنف رحمه الله حيث فصل المقصر بقصر
الاستثناء وعينه مما ليس بتخصيصا اصطلاحا وبغير المتقل ثم قال هو التخصيص فانه

فان اراد الاطلاق المجازي برؤية من مطلق المقصر تخصيص فلا يصح التخصيص
غرضه ان التخصيص يطلق اصطلاحا على المتقل موصول بخلاف المقصر بالاستثناء وعينه
فانه لا يطلق عليه لاجازة الدليل عليها شيوع الاول ان في مفتح جعل التخصيص
مقابلا للمقصر بالاستثناء وعينه هذا لكن لا يخفى عليك انه اذا كان المراد من
التخصيص منها ما يعبر النسخ لا بد ان يكون المراد من التخصيص في قول المصنف رحمه
الله وهو حجة فيه شبهة العام الذي تضمن متقل موصول بغيره ما سبق فنبيل هذا
الفصل من ان احكام التخصيص متقل موصول قطعي في الباني **قوله** تخصيص الكتاب
بالسنة والاجماع لا يوجب ان لا يوجبوا تخصيص الكتاب بالاجماع والمجهور ان
جماع لا يوجب ولا يوجب به وكل النسخ فيه الى الاجماع فهو ما دل قوله صاحب
الهداية نسخ الحاح المنع ثبت باجماع الصحابة معناه انهم اجمعوا على انتساعه
بالاجماع وبث الورد في النهي عنه بعد تجويزه في بعض الغد والسنة الغدوية
فيها لانه يجوز ان يكون ذلك الاطلاق في ضمن النسخ على ان الاطلاق في الابد
ولو عند البعض ايضا ثابت قال المصنف رحمه الله وتخصيص الصبي المجنون
آخ قبل تخصيص الصبي على الاطلاق ليس من هذا القبيل ذل الفعل لم يحكم بزوج يصح
المميز عنها لم يعتبر الشرع البلوغ فقلت تخصيص الصبي وان كان مجنونا على
يات المتعلقة بعمل الجوارح بالعقل كما لا يدرك فيه من ضعف البينة وكذا غير
المميز عن المتعلق بعمل القلب لا يدرك فيه من نقصان ما يوجب الموقفة وما
المميز بغير تخصيص عنه عند البعض بل هو مكلف بالايان واما عند من يقول
بتكليفه به فالوجه ان يقال انه من حيث كونه صبياً محضاً بالعقل ايضاً وهو
التمييز كان باعاً للعقل عن التخصيص فعدم اعتباره والفاؤه باعتبار الشرع
لان شرع محض قال المصنف رحمه الله وازيد اجعله مقابلاً للملك

ظنة جماعة منه ويومهم به ظاهرا عبارة الشارح حيث عطف قوله ولو حلف لا ياكل
فاكتفه آخ على قوله لو قال كل مملوك آخ لانه ان اعتبر التشكيك في الفاكته مثلا
بالبنية الى الاحزاد والزيادة كالغيب الربط الزمان ينبغي ان لا يشمل غير ما
لملوك لا هو كمال المملوكية دونها فضا هذا اذا اعتبر حجة المسمى قد يعبر حجة
اللفظ فيعكس الامر ولذا قالوا قد يكون التخصيص بدلالة اللفظ في نفسه لا بناء
ما دونه عن كمال المسمى فيخص ما فيه من الكمال للجم فانه يدخل فيه السمك لان في رتبة
عن ابي يوسف مستند بقوله نعم كما طرأ بالبناء للجم عن اشد بالدم وليس للملك
وم كذا المملوك للمكاتب نقصان الملك فيه او نقص فيه فلا يتناول لندى
كأن كفاكته لان التركيب والى على البنية والقصور في المقصور الا صلى
من المأكولات وهو التغذي لانه اسم من التغلة وهو التغم وهو ان يكون
بامر زائد على المحتاج اليه اصله في القوام فيكون الاول زائدا وكلا والى
بعضا قوله وفيه تسامح لان المدرك آخ الى المحس من غلغلة ادراكه الا فالمدرك
بالحس هو كذا الا ان له كذا فانه تصديق مدرك بالعقل قطعاً وفي كل ما شارة
الى محنة في الجملة بان يقال ان المحس السلب ايضاً مدركاً كالاثبات فان قصر
على البعض مبني على مقدمة معلومة وهي انه لو وجد لاحت وليس فليس فان قلت
لا تسامح اصلاً اذا قدم ان المراد بالقصر محذور الحكم على البعض والكوت على
الاخر فاشا ذلك فاما هو في القصر بالكلام الغير المستقل واما القصر بالعقل
فيلا حظ فيه النفي ايضاً قطعاً ويمكن ان نقرر الدليل على ما حققنا بان المدرك
بالحس هو ان له كذا او كذا وليس في القصر بالحس لانه معناه على محققنا ان حكم
بالحس على البعض بشرط عدم الافتراض المذكور سابقاً لا مجرد انه كذا او كذا بل هو
لا بشرط شئ ثابت بنفس المقصور واما انه ليس له غير ذلك اى شرط عدم

عدم افتراض ان غير ذلك مع في البتة المذكور انما هو انما هو مدرك بالعقل لا
غيره فحينئذ لا يرد السؤال اصلاً **قوله** كالتسخ فانه لا يجري في الاجزاء عن الامور
الماضية او الواقعة في الحال او المستقبل مما يودي لتسخ الى كذب وجعل خلاف
الاجزاء عن حل الشئ وحرمة مثل هذا اطلاق ذاك حرام كما سيجي ان شاء الله
قوله فلو حلف لا ياكل رأساً آخ العرف العادة سورة في المشهور عند الجمهور
وحض صاحب الكشف الاول بقوله الثاني بالفعل وعند الجمهور يقال في القول
العرف اللفظي كالدابة للفوس في الفعل العرف العلى كلبهم الجدي يوم
وبالجملة يفهم من ههنا ان العرف العلى العادة يصح تحفصاً كما في الراس
وكذا اذا وكل لشدة اللحم فانه يقيد بالبنية ان كان مقيماً وبالطبوح والمنشوي
ان كان مسافراً مثل ذلك كثير في مسائلهم لكن في الهداية ان امر غير تبه وجم
فرد وجه امراده لا تكافيه كان يكون امته ادعياً او مقلد عنه اليد بن او مثل
ذلك لم يجر عنه ههنا ان المطلق بتقيد بالعرف هو التزوج بالكفاة وجازعته
لان العرف مشترك وهو عرف على لا يصلح مقيد اللفظ وفي بعض شروحه انه
هذه التكنية بناء على ان المعتبر عنده التعارف بالتفاهم وعند جما بالتعامل حتى
لو حلف لا ياكل كفاكل بحس خضر يراو ادعى يحنث عنده ولا يحنث عند جما
فهذا يدل على ان العادة والعرف العلى لا يصلح مقيداً عنده والفرق بين التقيد
والتخصيص غير ظاهر ويمكن ان يقال ان المراد من العادة العرف على ما هو المشهور
والمراد ان الراس ان كان حقيقة في كل راس لكن اذا وقع مستغنياً بالاكل
لا يستعمل الا فيما هو المتعارف فيكون المحض هو العرف اللفظي وهو يصح مقيد
ومخصصاً بالاتفاق في التقييد بالبنية او الطبوح لظاهراً حال المسافر والمقيم لا
بالعرف العلى فحينئذ يصح موافقاً في الهداية والحق هو الاول قد جعل بعض

كتب اصول مسلمة مبتدأ وقيل عرف على مخصص عند اخصيه غلظا للثغرة
واما القول بان لا اتفاق فليكن بالتأليف مسائل الفروع الاصول يظهر لك
الحق المبين **قوله** بخلاف المدبر ودم الولد فان الملك فيها كامل ولا يحل للمولى
وطيها فان المولى لا يحل الا بحال احد الملكين لقوله تعالى الاعلى ازاوجين واما
ملك ابائهن **قوله** لان ذلك يخالف اى ادى الكفارة باعتبار الرق لقوله نعم
فتحرير رقبة فان التحرير جعل الشخص حرا اى اهل للتصرفات الممنوعة عنها وهو بارت
الرق هو في اللغة الضعف ومنه رقة القلب وثوب رقيق وفي الشرح عجز
حكم يمنع كونه اهل لبعض الاحكام كالشهادة والقضاء والولاية ثبت في
الكفارة جزاء الكفر غير تب عليه المملوكية وهي كون اشئ محلا للتصرفات فلم
لا يوافق النظر الصحيح جعلهم الله نعمة كالبهايم عبيد العبيدة متملكين مستبدون
وبما غير مثل زين علي وبنهم فان الكفار في دار حساب ارقا وليسوا بمملوكين
والامتنع واليهام مملوك وليست رقا والرق كالمالك المكاتب في الكفاية بمنزلة
التعقيق بالشرط الذي لا يوجب استحقاق العتق لا يمنع الرق في الكفاية كذلك
اذ للمولى منجها متى شاء وكفك الجرفانه لا يوجب النقصان في رق الجور
الملك فيه ناقص لان المولى لا يملك مكاسبه ولا اولى المكاتبه فلا يكون مملوكا
يد اول المدبر ودم الولد بالعكس فان الرق فيها ناقص لا يستحقها العتق بتمته
لازمة ليس للمولى منجها والملك كامل لانها مملوكا كان رتمته ويداد اسخ
نقص مملوكية الرقبة في الجملة يجوز له التصرف فيها بطرقة والولى ويملك مكا
سبها واما عدم جواز بيعها فبما نقض الرق لانها حرة موجه لا يجوز
بيعها وهذا حقيق ما ذكره في الكافي حيث جعل مملوكية كالمكاتب الرقبة
واليد معالي في المدبر ودم الولد مع نقصان الرقبة وما ذكرنا طهران القول

القول بنقصان الرق المكاتب بنقصان الملك في المدبر ودم الولد على كونه
بعضنا لآخر من هذه السد بر كنه احر شجي واني سلمه الله تعالى هذا المقام ونفهم
ان ليس كال الرق هو كونه محملا للفسخ ولا يدخل لقوله عبيد باعني عليه درهم ويكون
ان يقال ان المقصود منه بيان تحقق الرق فيه ولا بد منه لان صحة تصرفاته دون
المدبر بوجه رقبته المدبر ودمه لانه العجز عنها ومن قوله والكنية اى عدم ايراثها
النقص فيه بخلاف المدبر في المدبر اما الثاني فظا هرا اما الاول فلان العبد هو خلد
اخر وهو من بسا اهل التصرف المراد انه لا يسا اهل التصرف ببلية ذابته اصلية
عليه درهم وصحة تصرفاته انما هي باذن المولى كفك الجرفالا بالاهلية الاصلية
قوله والكنية اى فان قلت الغفار سبب زوال الرق ان لم يكن لازما يورث
نقصا فيه وان كان في دن نقصان لازم السبب فلا يكون تحرير المكاتب تحرير
كاملا فيجب ان لا يقع قلنا النقصان البسيرة غير معتبر في باب التكفير فان تحرير مقطوعا
احدى لبيدين بايز لا كليهما مع القطع بالنقصان في الاول **قوله** وانما اطر الملك
دفع لا يوثق ان يقال ان الرق ان كان فيه كاملا لكن الملك ناقص فبني ان
لا يصح تحريره الكفارة تغريبه ان الله نعمه ذكر تحرير الرقبة وما ذكر الملك فانه
الملك انما هو ضرورة ان العتق لا ينفذ الا فيه وهي تساوى بملك الرقبة لان
الاعتاق لازالة الرق ملك الرقبة وكما له بكاملها واما كمالان واما خرج عن ملكه
في حق اليد والاعتاق لا يفسد كذا في الكافي وبر عليه انه لا نسلم انه نعمه ذكر
الملك لان الرقبة هي ذات مرفوعة مملوكة من كل وجه فكان ذكرها وذكر الملك
فانظرا ان يقال ان كمال التحرير كمال الرق لا الملك اذ هو عبارة عن نبات
القوة الشرعية وازالة الملك انا هو طريقة فاعتبر الكمال في المقصود ودون
الطريق في الوسيلة **قوله** بخلاف المدبر ودم الولد فان الرق فيها ناقص للزوم

سبب العشق وان كان الملك كالملا ان مبنى دى الكفاية على الاول دون الثاني
فان قلت تحرير الرقبة هو اتفاقها وهو عند الحقيقة رحمة الله عبارة عن انزله
الملك الذي هو حق العبد لا الرق الذي هو لا شرع فيجب ان يعتبر عنده كمال الملك
لا الرق قلنا معناه ان الاعتراف من حيث كونه تصرفا صادرا من العبد يتوالت
الملك لان حقيقة ذلك مطلقا **قوله** دلالة له او عند البينة بعم لان اللفظ يحمل
لها والبينة يورده ويقوم به **قوله** وهو الغاية وقوام البدن فان الغيب والسبب
ما يقضى به مطلقا والرياء قد يقضى دوا وفلا تدخل تحت اسم مطلق كقوله
الا يرى ان لباس منها من التوبل كالماني ومن الافرات كالعنب ما فيه معنى
مطلق النكته رطبة وبالبسته سواء وقالوا معنى النكته موجود فيها بل هي اغزلكه
فنجست عندها والمسلة على ثلثة اوجه نجست في كل مخر رطبة وبالبسته سواء سوى
الثلثة المذكورة ولا نجست في القضا وانما ربال اتفاق واختلاف في الثلثة المذكورة
والمقبل من هذا اختلاف زمان فمضى زمانه لا بعد ومنها من الفواكه كجلبان
زمانها لا يناسب هذا الاستدلال انه صريح في ان مبناه على اعتبار معنى الفاكهة
لاطلاق العرف لا ان يقال ان اطلاق العرف ارفق معناه في زمانه ثم خالفه
في زمانها واقول لعل السر انهما اعتبر مطلق الفاكهة فادخلها واعتبر هو ثلثتها
المطلقة فاجرها لوجود التعدي اليه واللفظ يحتمل الوجهين لانه مطلق فيقيد
بالاطلاق ويعبر مطلقا والاول جبا في باب السمين والثاني صيانة عن نجاست
بقدر الامكان **قوله** اختلفوا في العام الذي خرج منه البعض آخ هذا مبنى على ان
شرط اللفظ العام هو الاستيعاب لا الشواظ او الاجماع فمن قال بشرط الجمع فاق
وامت الصيغة متساوية للجمع المطلق الثلثة فصاعدا فهي عامة حقيقة ومحال
ان شرط الاستيعاب فمضى احد من الجملة لا يبقى عام حقيقة لان حقيقة الاسم العام

العام ان يكون متساويا لكل المسميات وبعضه متساويا لغيره مسددة مبناه
سواء كان شرط العام الجمع او الاستيعاب مبنى ان يعلم ان الكلام ههنا في
العام المخصوص لا العام المراد به المخصوص منها فزوف احد ما ان الثاني لم
شموله لجميع الافراد لا من جهة تناول اللفظ ولا من جهة الحكم بل هو ذو فرد
استعمل فرد منها والاول ريد عمومه وشموله لجميع الافراد من جهة تناول اللفظ
لها لا من جهة الحكم ثانيا منها ان الثاني بجازا قطعيا بخلاف الاول فان فيه اختلاف
الذكور ثانيا لها ان قرينة الثاني عقلية والاول لفظية رابعها ان قرينة الثاني لا
ينفك وقرينة الاول قد ينفك عنه فامسها ان الثاني يصح ان يراد به اعم
وفي الاول خلاف مثال الثاني قوله نعم الذين قال لهم الناس قد جمعوا لكم وشئنا
الاول طاهرة كثيرة جدا **قوله** فاجمور على انه مجاز يخ اى الجمور من الاشارة وشئنا
المعترلة وبها أخذ بعض الحنفية في المين ان قال بعض اصحابنا وهو قول بعض اصحابنا
الحديث يكون مجازا في الباني سواء كان دليل مخصوص متصلا او منفصلا
عنه سمعنا كان وعقليا او دلالة حال **قوله** وقالت الحنا بانه حقيقة في البين
قال عامة اصحابنا عامة اهل الحديث بانه بمعنى حقيقة في الباني مطلقا وذكر
امام الحرمين ان هذا مذهب جماهير الفقهاء **قوله** وقال ابو بكر الرازي وهو
الشيخ الامام ابو بكر احمد الحصاص من الحنفية **قوله** ان كان الباني غير مختص
آخ هذا على نقل الشافعية من ندهيه والحنفية نقلوا عنه انه ان كان جمعا
مختصا ولا يخاروهم اجدر به **قوله** وقيل حقيقة ان كان دليل لفظي في المين
قال بعضهم ان كان دليل مخصوص لفظيا يعنى حقيقة في الباني سواء كان متصلا
او منفصلا وان لم يكن لفظيا يصير مجازا في الاحوال كلها الا في الشرط والصفة
هذه ثمانية احوال من جملة طوال يطيب من ندرج المختصر **قوله**

نصيغته العام حقيقة في الباقي وذلك الباقي قد يكون لنفس المحض كما في تخصيص
 بالشروط والصنف والبدل وقد يكون ما واره كما في التخصيص بالاستثناء والغاية
 كذا في شرح المختصر وهذا اندفع ما قيل من ان لا يستقيم الا في الاستثناء ولا
 في الصنف والغاية واشترط حقيقة في الخرج لاني الباقي وكذا قوله وهو جهة بلا
 فيه اي في الباقي **قوله** فلان اللفظ الذي خرج منه اشارة الى ان المراد من قول
 المصنف استثنى به الباقي الا خرج بغير استقلال مطلقا وكذا في قوله اذا كان الا
 مستثنا معلوما **قوله** موضوع للباقي الظاهر ان معناه انه موضوع للباقي بشرط
 المقارنة والتقييد بالخرج فاليتقيد داخل الموضوع والعقد خارج عنه
 لان المجموع المركب موضوع له لان الكلام في العام لا المجموع المركب منه
 بغيره حيث قال هو اي العام حقيقة في التبع وهو خلاف ما هو المشهور عند الجمهور
 من الخيفة من ان الموضوع مجموع المستثنى منه والاستثناء وكلمة الاداء
 محل كلام المصنف رحمه الله عليه بان يقال ان مراده ان العام مع الاستثناء
 بان يكون ذلك الاستثناء بشرط حقيقة فيه ويندفع عنه منع الشرح اي التخصيص
قوله والا كان مشتركا بنا على ما ذكرنا من ان العقد خارج فنجى الموضوع
 للكلام الباقي فاندفع ما قيل ان المشترك لفظ واحد لعموم وهما مطلق ومقيد
قوله وسجي في فصل الاستثناء ونحوه اور عليه بانه لم يصرح بهنا بانه مذموم هو مع
 كونه كلاما على السند مدفوع بانه قد جعل هذه المقدمة مبني الترتيب قول من
 عرف الاستثناء بانه اخراج بالا واحواتها وحكم بناء عليه بان تعريفه بانه المنع
 دخول بعض ما تناوله صدر الكلام في حكمه جود التعريفات وهذا صريح في ان ذلك
 مختاره وكل ذلك يظهر بالنظر في كلامه هناك **قوله** ولنبينك على غاية حليته
 ونج حاصله ان الوضع النوعي قد يكون بنفسه وقد يكون بتوسط القرينة والال

والا اول حقيقة وان في مجاز الوضع عند الاطلاق براهية تعيين اللفظ للالة
 على معنى نفسه سواء كان ذلك التعيين بقاعدة دلالة على التعيين او بعين
 اللفظ والغرض منه ههنا انه بسبب منه جوابا لنظر اذ يفهم منه ان مراد المصنف
 رحمه الله من اوضح تعيين اللفظ للالة على معنى نفسه اذ هو المراد منه عند
 الاطلاق لكن يكون ههنا بتوسط قاعدة دالة على ذلك التعيين لان اللفظ
 غير متعين فيكون العام موضوعا للباقي بوضع نوعي يكون بنفسه لا بتوسط
 القرينة وقد عرفت ان هذا القسم من الوضع النوعي حقيقة بل اكثر الحقائق من
 هذا القبيل حاصله ان المراد هو الوضع النوعي لكن بنفسه لا بتوسط القرينة
 في ضمن قاعدة كلية وهي ان كل عام قرن بالاستثناء وهو موضوع للباقي
 وليس الاستثناء قرينة بتوسطها يدل على الباقي بل لا قرينة به ما هو في كلية
 بتوسطها التعيين الوضع فافهم واجاب لفاضي عن هذا النظر فخرج مختصرا
 الاصول بوجوب حاصل واحد بما على قوله فانطردون فيه انما لا نسلم انه لا يلزم
 من كونه حقيقة فيه الاشتراك لان ذلك انما يلزم اذا اريد منه حصول الباقي
 دون الاستخفاف ليكون مغايرا ويلزم من عدم مجازيته الاشتراك ليس كذلك
 بل العام متعلق العموم والمراد به الشمول لا تخصيص يدل على خروج البعض وفيه انه
 اذا كان متعلقا في العموم ومراد به الشمول لم يكن حصول الباقي مراد اصطلاحا
 يمكن حقيقة في الباقي وان كان اللفظ حقيقة لا مجازا فان العام والمطلق
 اذا اريد منه الخاص المقيد يكون مجازا قطعيا واذا اريد منه معناه وطلق على الخاص
 والمقيد بحيث يقع عليه من غير ارادته منه يكون حقيقة لكن لاني الخاص ^{المقيد}
 بغير معناه فالاولى ان يقال ان الاشتراك انما يلزم اذا قيل انه حقيقة في ^{حصول}
 الباقي دون الاستخفاف وليس كذلك بل هو حقيقة فيه مع بقاء الاستخفاف

بجاءه فلا يكون المعنى متعدد البليز لا الاشتراك فان المعنى الموضوع له العام هو
جميع ما يصلح له وعند الاستثناء ذلك المجموع هو الباقي فلا يتعد المعنى وانما
انه لو سلم ارادة الباقي فليس بوضع واستعمال ان بل بوضع والاستعمال الاول
وعدم ارادة الخرج طارعي عليه بخلاف المجاز وهو ايضا انما يصلح على جوزه
من ان يكون اللفظ معاني متعددة يكون ارادة كل منها حقيقة بوضع وحده
ولا يكون مشتركا كالمصير والظاهر من كلام القوم ان المعاني المتعددة كذلك
لا يمكن الا ان يكون بوضع ويكون اللفظ حينئذ مشتركا البتة فارادة البتة
بالوضع والاستعمال الاول ناهي عن حيث كونه داخل في تمام المعنى ولا يكون
من هذه الخبيثة حقيقة بل انما يكون حقيقة اذا كان ارادة من حيث كونه تمام
المعنى وذلك لا يمكن بالوضع الاول بل لا يكون الا بوضع آخر حينئذ يكون مشتركا
قوله كالمشني والمجموع قبل الاولى تركها لئلا يقع التكرار قلنا المذكور سابقا
هو تمثيل لصور القاعدة بقاعدة جزئية بالنسبة اليها وهذا مثال للنفس
الحقايق فابن هذا **قوله** وعامة الافعال المشتقات انما زاد لفظ التامة
اجتزاعا عن الافعال الناقصة وفعل الدح والذم ومنع الصفا المشبهة
فانها ليست بقيا سية **قوله** والمركبات عطف على عامة لان وضعها مطلقا
قوله بالهيات الاولى البهية كافي كغير من النسخ وقد يكون مثبت قاعدة
كلية قبل الكناية ايضا وضع نوعي وبغير دخل في هذين القسمين اما الاول
فلاننا مستعمل الكناية عنه على المذهب الصحيح ولا بد ان يكون موضوعا له
لكان مجازا مع انه قسم له وليس موضوعا بوضع شخصه كما لا يخفى فيكون نوعيا
والثاني فعدم دخوله في القسم الاول لانه يلزم حينئذ ان يكون حقيقة ومن
البين انه على تقدير استعمالها في الكناية عنه ليس كذلك وفيه تامل وفي القسم

القسم الثاني لما مر من انه مبني للمجاز ولانه لا يكون فيه القرينة المانعة
ارادة المعنى المتعين له اللفظ والجواب انه وان كان مستأخر
الوضع النوعي لكن لما لم يخلق الغرض به هنا لم يتعرض له ولو قال بل
قوله عند القرينة المانعة عند القرينة الدالة على ارادة ما يتعلق به
كان شاملا لكناية البنية **قوله** فلفظ الاسود آخ تفرع على ما سبق من
الوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة شاملا للقسم الاول من النوعي وحاله
ان لفظ الاسود اجتمع فيه وضعان شخصي وهو وضع جوهره للمحيو
المفترس نوعي وهو وضع بينه للعموم وقد استعمل مجازا بالنظر الى
الاول حقيقة بالنظر الى الثاني قال مصنفه على باني في فصل المجاز لم
يضرب للمجاز فضلا بل لعلاقته ولم يذكر شيئا يناسب هذه الحالة لعدم
في التقسيم انه يكون حقيقة ومجازا في معنى واحد من جهتين فالمراد من الفصل
معناه اللغوي **قوله** وفيه نظر الا ان ذلك يعني ان تحقق جهتين انما يصلح
كونه حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنى واحد بعد اعتبار وضعين بل قد يكون
بعد اعتبارهما حقيقة ومجازا في جهة واحدة لكن باعتبارين كما صرح
به الشرح في التقسيم الثاني من ان لفظ الدابة في الفرس باعتبارانه
افرادا يدب حقيقة لغة مجازا وباعتبارانه من افراد ذوات الاربع
بالعكس لانه لم يوضع في اللغة للمفرد بخصوصه ولا في العرف للمطلق باله
فهو في الفرس بحسب اللغة حقيقة باعتبار مجازا باعتبار ركوبه الجنب
واما مجرد تحقهما بدون اعتبار وضعين فلا ويجب ما في ان الدابة وما
من ان ههنا وضعين شخصيين لكل نوعيا لا يفي ولم يلزم الاشتراك لعدم
كون الوضعين من جنس واحد بعد برر حل عن كلام المصنف لانه حينئذ يكون

حقيقة مطلقا في الباقي ما عتبره روضه ومجازا مطلقا باعتبار آخر لان
حيث الاقتصار والتناول **قوله** واما يجب وضع واحد الخ الظاهر
السابق منع وهذا اشارة الى المعارضة وغيره سواء كان مجردا منه او
جائعا على هو راي الجمهور والجواب اختيارا ان ذلك المنع بعض الموضوع
له وهو حقيقة فيه توجهه لكلام المصنف رحمه الله من على راي الامام و
يسبغ له بقوله لا يقال **قوله** لا يقال مراده ان يخبرني ان مراد المصنف
رحمة الله من قوله حقيقة من حيث التناول حقيقة قاصرة **قوله** لا يقال
مطلقا لمجازا بل هو مراد والمقابل انه هو المجاز المطلق وقد جعله
لهم مقابلا للاول حيث قال مجاز من حيث القصر حقيقة من حيث التناول
وابضا اشارة الى الحقيقة القاصرة على ما ذهب اليه في الاسلام في فضل
المجاز هذا على ما مر من تقرير السؤال اما ان قرر بان مراد المصنف رحمه
الله من قوله انه مجاز من جهة حقيقة من اخرى انه حقيقة قاصرة مجاز
من وجه وحقيقة من وجه على ما هو شأنها لا يصح الجواب لانه لم يجعل
الحقيقة القاصرة مقابلا لمطلق المجاز بل جهة كونها مجازا جهة كونها حقيقة
نعم تشكل الحوالة اذ لم يبين في فصل المجاز ان اللفظ في بعض الموضوع
له حقيقة من وجه ومجاز من وجه بل المذكور فيه ان اللفظ في المنع الواحد
يكون حقيقة ومجازا من حيثين الا ان يقال انه اعم من ان يكون المنع
الواحد بعض الموضوع له ويكون حقيقة ومجازا من جهتين او ثمانية فيكون
كذلك يجب صغين كالصلوة في الدعاء **قوله** وقد يجب عنه بانها
اورده في العندين جوابا عن استدلال الجمهور على انه مجاز في الباقي
بانه لو كانوا حقيقة فيه فيلزم الاشتراك قد سبق تقريره وما عليه الساج

والشارح اورده منع على انه لا يصح كونه حقيقة ومجازا في المنع الواحد ¹⁰³
بوضع واحد ولما كان مدلا لائق المنع على قوله في الاستدلال وغيره
فيكون مجازا او تقريره ظاهرا لغرض منه ليس لابطال المعارضة و
لعل مراد السيد الشريف من قوله ان هذا الجواب لا يفيد لهم
لانه يبين ان يكون حقيقة مطلقا وكلام المصنف رحمه الله
حقيقة من وجه ومجاز من وجه لكن يمنع الاعتراض المذكور انتهى
بلكن ان يقال ان مراده ان الباقي ليس نفس الموضوع له من حيث
الاقتصار واللفظ انما يكون مجازا فيه مطلقا اذا كانت ارادة ما يستعمل
ان مطلقا وليس كذلك ههنا لانه مراده بالاستعمال الاول من حيث
التناول عدم ارادة البعض لما عليه وهو لا يوجب التغير في الاستعمال
الاول من حيث التناول بل من حيث الاقتصار كل ذلك يدل عليه
قوله فلما ان تناول العبد الخ وقوله وعلى هذا يكون المقصود على البعض
بغير المنقل ايضا حقيقة في الباقي من حيث التناول بما قررنا بطريق
ان فاع ما قيل من انه يلزم ما قلتم من ان عدم ارادة البعض لما عليه
وهو لا يوجب التغير ان يكون اللفظ المجازي المتقدم على التغير حقيقة
والظاهر ان قصد اللفظ الناصب للتفرقة المانعة عن الحقيقة الى
فيكون المستعمل فيه غير ما كما تقرر في موضعه نعم يروى عليه من الطرقات
في الكلام المنقل لتراخي واما في غير الكلام فلان المستعمل سعة لا في
البعض والمخصص يبين المراد كافي الكلام الموصول ذلك ان تقول ان
المخصص بالمنقل لانه لم يكن له نية متصل به نية منسوبة ولا ينظر الى شيء سوى
فالمخصص المنقل كانه يطرده عليه تمامه بعد خلاف المخصص بغير منقل فانه

المخصص من شئ فهو متبطل حتى يتصل به وهو لا يتم بدونه فهو مخصص
بمنزلة مركب لا يتم الا بجمع اجزائه فتدبر **قوله** وعلى هذا يكون آخا
كلمة لاحت من تحقيق ذكر في سند المنع يعني كونه من ان المخصص بغير
المتصل كما هو حقيقة في الباقي باعتبار الوضع النوعي كما سبق كذلك
حقيقة في الكل من حيث التناول ذلك الاستعمال كما هو مختاره في
الاستثنا **قوله** فان قيل فما وجه آخا كثر الفاعل بغيره ان مورد اسما
ومثلا ما تقدم اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه لا لم يظهر ما ذكر
سابقا وجه الفرق بينهما بل يغني بعض كلامه السابق الى كون كليهما
قبيل واحد قال فما وجه فرق آخ **قوله** بين المتصل وغيره حيث جعل المخصص
بالثاني حقيقة مطلقة في الباقي والمخصص بالاول حقيقة فيه من جهة
ومجاز من جهة **قوله** فلما كان آخا حاصله ان غير المتصل من حيث كونه
مخصصا له صريح وحيات محضه من تلك الحبيثة يكن اعتبارا بما هو
واللفظ للبناء في حال كونه مخصصا وانضمما به وصفا لغيره بخلاف
المتصل فانه غير محصور من حيث كونه مخصصا وان كان محصورا في
حد ذاته كالحس والعقل بعد ما تحققتا وكرنا من الحبيثة يظهر لك
ان دفاع شبهات الناصر من بل نظر ان شرح ابعده فان الصفة وان
كانت غير منبسط في حد ذاته لكن ببيتها منبسط من حيث انضمام
فانها تخصم الافراد والغير الموصوفة بخلاف المتصل فانه ليس له صفة
من هذه الحبيثة اذ لا يعلم انه يخرج الافراد من حيث هي كالاستثناء
او من حيث التقادير كالشرط او من حيث الوصف **قوله** وفيه نظرم
يكن وجه النظر في اصل النسبة لكن الحق بخط قدس سره وهو قوله **قوله**

انتفاضة بالصفة **قوله** لا انتفاضة بالصفة يعني ان ما ذكرتم يقتضي ان لا يصح
القول بالوضع النوعي اذ اكان المخصص صفة لعدم الغنبا لها لانه قد يكون
بالجملة وقد يكون بالجزء المعززة وقد يكون بغيره الى غير ذلك فان قلت
انه تابع يدل على معنى في مبنوه فلنا يكن ان يقال مثل هذا في المتصل
مع ان بعض المتصل يقع محصورا كالعقل **قوله** والمنقول من امام
لا كان الامام اول قابل كونه حقيقة في التناول مجازا في الاقتصار ذكر ما هو
متمسك وانما لم يتعرض لبيان كونه مجازا في الاقتصار لظهوره حيث كان
غير مقصور مضار معتبرا وفيه ان كونه مجازا في الاقتصار انما يصح اذا كان
متعللا فيه وليس كذلك بل متعلل الباقي بلا زيادة والاقتصار لازم له وان
جعل الاقتصار على استعماله في ذلك فهو الشق الاول كذا في الخبر وهو مسمى
لان الشق الاول هو كونه متعللا فيه لا من حيث الاقتصار والثاني وكونه
متعللا فيه من حيث الاقتصار وعدم الزيادة **قوله** ذكرتمس لانيته آخا حاصله
ان حقيقة صفة العموم يتناول جميع ما يصلح له وبعد التخصيص ما يصلح له هو ما ورا
المخصص فيكون حقيقة كالكل هذا بناء على انه لا يعتبر الصلاحيته بالبنية
الى نفس اللفظ فقط بل البنية اليه مع بعض صفة تقع ما قيل ان الكليتين متغايرتان
بما زاناهم **قوله** وان كان بصفة آخا كلمة ان للوصول من كون جمع الى الكلام **قوله** نظر آخا
متعلق بقوله هو كل ايضا **قوله** فلو قال ما ليكي آخا آخا حاصله ان استثناء الكل من الكل
كان بعين لفظ استثنائي منه لا يصح وان كان بغيره يصح قيل ان استيفاضا اذا قال انت
طالق قلت الا واحدة وواحدة واحدة حيث يقع الثلث عند ابي جعفر رجمة الله وفيه
رواية عن ابي يوسف حمة الله مع انه استثنى والكل بغير لفظ استثنائي منه فلنا المراد انه
يصح اذا كان لفظ استثنائي محتملا يكون استثنائي بعضا وان لم يكن في الخارج الافراد

المخبرة وهو المراد من قوله لا احتمال ان يكون الخ وهو هنا ليس كذلك لان شأنا
عدا ونصوصه تدل على انها لا تحيل على ما اصلا كما تقرر في موضع وما قيل في اطراف
من ان الحظف لا يشترط المعطوف المعطوف عليه من العدة ونصار كانه قال
ثلاثا الاثرنا الاطلا ما ضعفه ظاهر **قوله** اذا الكلام في صنع الخ مع ان المفهوم عند الا
طلاق اضافة اللفظ الى شئ ان يكون انشا اليه بدلالة كما يصرح به قدس سره في الجواب
وانما قال لا تسلا به كين تصحيحه بان يقال له ان اللفظ الذي هو من افراد العام
فلا اضافة لاولي ملازمة مع ان الكوئين جواز اضافة الموصوف الى الصفة و
الاضافة على البيانية او القول بان تقدير لفظ اللفظ العام ويكون من اضافة بها
الى الخ من اللفظ الاول عام والثاني الى وجه مثل كل جمعين غير جسد **قوله** على الترتيب
الخ متعلق بالمعنى وقوله هذا الاختلاف اشارة الى الاختلاف في اللفظ العام و
ان يكون متعلقا بالمعنى ويكون الاشارة الى الاختلاف في اللفظ العام والمعنى
متمم بان ليس الاختلاف في لفظ العام لانه مبني على اشتراك الاختلاف المذكور
بمعنى عليه **قوله** لان يفتق العقل الخ دليل لعدم موافق الشبهة وما صله ان ذكرنا
من موافق الشبهة غير متحقق منها لان مقتضى نفس العقل اخراجه فهو مخرج وغيره
بان فلا جهالة ولا احتمال للتعليل الاول فظاهر واما الثاني فلا ان تخصيص العقول
هو الاخراج بنفس العقل الحكم من غير ملازمة جهة والا فيكون اثبات الحكم على
وفق جهة وعلته لا تخصيصا بالعقل فانه ما اورده عليه من ان حال ان سني
حكم العقل متفاوت وكذا جهات التخصيص كسب فاذ خص عقل فردا جهة ختم الخ
يخص عقل فردا آخر كذلك الجهة او جهة اخرى مع ان احتمال تخصيص عقل آخر
ليس شأنا وده التخصيص السابق حتى يكون ناشيا عن دليل فينا في القطعة بل
هو ثابت وان لم يعبر بجهة تخصيص اصلا نعم في صورة التام والجهة يكون بادية

بادية للعقل لكن ليس هو بالاول منشا ابد وبالشأنى كالا يفتق بخلاف فيما
كان المخرج مجعولا او محتملا للتعليل فان منشا هذا التخصيص فيكون الاحتمال
ناشيا عن دليل **قوله** بعض مجهول ي من جهة لا من كل الوجوه حتى يرد ان الخ
ليس بمجهول غير معقول **قوله** فالاولى ان يفصل الخ وانا قال الاولى لانه
يكن تصحيحه بان يقال ان المصنف رحمه الله جعله كالاشياء وتفصيله تفصيله
وما قيل من ان تخصيص المجهول بالعقل ليس بالخطا بات الشرعية مع ان قوله
المخصوص بالعقل ينبغي ان يكون قطعا ممتلئا لا كغيره وعرضه ان ذكره على
الاطلاق ليس بصحيح ليس بصحيح لان كون هذا التخصيص في الخطا بات الشرعية
غير لازم كيف والمصنف رحمه الله قد مثل التخصيص بحسب العادة باليس منها
مع ان دعوى عدم تخصيص المجهول بالعقل فيها موقوف على الاستقراء التام
وقوله بعد ذلك فان التخصيص بالعقل كالا يورث شبهة فان كل ما يوجب العقل
تخصيصه وبالا فلا يراه في دعوى الكلية **قوله** لا يقال يجوز ان يكون مطعينا
الى آخره هذا اعترض على المصنف رحمه الله ونفرده يجوز ان يكون قطعية
الاحكام الثابتة بالخطا بات التي خص منه الصنع والمجهول وكغيره جازما
بواسطة النفاذ والاجماع عليها لا كونها ثابتة بالخطا بات لاشبهة فيها كما علم
المصنف رحمه الله من التخصيص اورث فيها شبهة والاحكام انما صارت
قطعية كيفر جازما بشئها بالاجماع والا قرب على هذا ان يجعل متعلقا بقول
الشارح رحمه الله كما في الخطا بات التي آخ ونفرده بان مطعينا لا يورث
كون المخصوص بالعقل قطعا فان قطعية مثل في الخطا بالاجماع ليس
لان المصنف رحمه الله لم يدع الاستدلال المذكور بل شدد على قطعية المخصص
بالعقل مطلقا او لا ثم فرع عليه عدم القول بطبيعة مثل ما بها الذين ونفرده

لا يدل على الاستدلال قطعية لا تنفرد عليه ثم فرع في الشرح على وجوب كونه
الفرق عدم توهم طينة الخطابات التي حضم منها المعلوم وقوله فانه كيف جاز
دليل في على كونها قطعية لا شبهة فيها وقوله فان التخصيص دليل على طينة فإين لما
ستدرا المذکور ولانه لا يمنع الانقضاء والاجماع على قطعية خطاب هو في
طني وقد جعل جوابا بالنظر بان محصله انه لا يمكن التفصيل لان العام المخصوص
بالعقل قلح بالاجماع سواء كان المخصوص معلوما او مجهولا ويرد عليه البغ
انه لا معنى لا دعا وانقضاء الاجماع على قطعية المخصص بالمجهول على تقدير كونه
مع ان بانيت ضمنية قطعية يقتضيه وجوبها الى الخطابات ان كان مذكرا في
الجواب بعيدة بويده وايضا بياها لفظ يجوز اذ جواز الاجماع على قطعية
لا يغني عن التفصيل وايضا المصنف رحمه الله ادعى التفرد بالقول بقطعية
فكيف يدعى الاجماع عليه من قبله والجواب بان المصنف رحمه الله استنبط
هذا الكلام من اجماعهم على ان مثل هذا العام كما في جازده ليس شي لان كلامهم
انما علم في الخطابات التي حضم منها المعلوم البصير والمجون كخطابات
الواردة بالقرآن في العام المخصوص بالعقل مطلقا بل كلامه صريح
في الاستدلال عليه ابتداء من غير استنباط من كلام القوم كما قرنا قوله
لانا نقول ان ابى الى آخره يعني قطعية كل من تلك الاحكام كانت قبل تحقق
الاجماع والاحتياط وكما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف ينسب اليه قوله
فان كان المخصص غير العقل والكلام فالظاهر انه لا يبقى قطعية كذا في بعض
الشيخ واورد عليه انه قال مقرر كلامه هذا وليس في كلام المصنف رحمه الله
ذكر هذا القسم فكونه تقرير الكلام مبني على التقلب هو ليس شي اذ كونه ثبوت
الكلام انما يقتضيه ان يستوعق في كلامه لان لا يترك شيئا سواء على ان ذكر

ذكر بعض اقسام تركت لظهوره احكامها كما يشعره قوله فالظاهر ان بعضه
بكلامه وفي بعض النسخ وان كان المخصص غير العقل والكلام ولم يتعرض له
المصنف رحمه الله فلا اشكال فيه والمعنى ان الغير في قوله ان يكون المخصص
كلما اودعته ثل للعقل وغير العقل المصنف رحمه الله بين الاول
الثاني **قوله** فنحن المكرم لا يبقى حجة اصلا الا انه يجب به احض المخصوص
اذا كان معلوما كذا في الكشف الكبير اي ثبت الحكم في احض المخصوص من
غير توقف الى بيان ولو على سبيل الابهام واما العمل على سبيل التبعين فهو
محتاج الى البيان لان احض المخصوص هو الواحد غير معين فلا يكون العمل
به قبيل البيان قال المصنف رحمه الله لانه كالاتساق وفي انه بين ان لا
شئ ولا يعمل بوجهين احدهما انه مبين انه لم يدخل لانه رفع الحكم بعد
الثبوت والعدم لا يعمل مقدم الدخول لا يعمل تأييدها انه غير مستقل
هو بمنزلة وصف قائم بالصدر لا يعينه بدونه شيئا فالذي بقول قوله
اذلا شئنا لا يعمل التعليل لانه غير مستقل اذ عدم لا يعمل وسبب في
كلام الشرح رحمه الله ارجع بين التعليلين فان لم يكن اعتبارا له الاشارة
الى الوجهين والافاستدرك **قوله** واما كونه حجة فلا يحتاج السلف الى
احتجاجهم بالعمومات المخصوص منها المعلوم شائع بلاربيته كاحتجاج على
رضي الله عنه على جواز الجمع بين الاختين بلك البين بقوله تعالى وملكنت
ابنائكم مع كون الامه المجوسية والاخت من الرضاة واخت المنكوة فخصه
منه واحتجاجه بجمعة رحمه الله على ما يبيع بالشرط حتى النبي صلى الله عليه وسلم عن
بيع وشرط مع ان شرط الجنازة حضم منه بالعمومات المخصوص منها المجوسية
بل بؤنة بغير معلوم نعم هذا يصح استدلالا لمن يقول انه بعد التخصيص مبين حجة

كما في شرح مختصر الأصول لبيت شعري وجه ذكر الشرح له هنا مع ان كلام المصنف
 رحمه الله تام بدون حيث بين ممكن البتة بقوله لانه علم انه غير محري آخ وكونه
 حجة بقوله لكن لا يسقط الاحتجاج آخ **قوله** وغاية توجيهه ان آخ هذا توجيهه منع
 به الوجه الاول للنظر واما الثاني فمؤنبه ظاهر وهو ان الدليل المذكور وان كان
 يقتضي عدم حجة لكن الوجه الآخر كاحتجاج السلف مثلا ان ثبت بطلانه على ما
 ذكره الشارح رحمه الله او قول المصنف رحمه الله لكن لا يسقط الاحتجاج
 به آخ يقتضي حجة مطلقا مطلقا فدخل انك في سقوطه فلا يبطل بانك وانما
 انه جعل دليل من حيث ان له مدخلا في ثبوت فانه منع به ما قال انما حصل
 من ان هذا التوجيه لا يرفع الابرار المذكور وهو الابرار الثاني في صورته
 المخصصة بمجول **قوله** فمما هذا يكون قوله آخ ويكون قوله آخ ويكون علة صورة
 المعلوم وهو لا احتمال خروج بعض آخر بالتغليل من ركا ولا يمكن ان يكون المراد
 المخرج ما يشمل الدليل الفالح بقوله لانه ترجيح يجري في صورة المعلوم ايضا
 لانه خلاف المتعارف المبدأ **قوله** لان القياس لا يصلح معارضا آخ ويصلح
 للعام المذكور حيث جوز تخصيصه فان التخصيص انما يكون بطريق معارضة
 حيث الصيغة كما استعرف كذا في الكشف الكبير فانه منع ما قيل ان الذي انه علم من جوز
 تخصيصه بالقياس انه دون جزا الواحد وهذا انما ثبت اذا ثبت ان القياس لا يصلح
 بجزا الواحد او ثبت ان التخصيص معارضة اصطلاحا **قوله** جو الحقيقة وهو ما روي له
 الجني ان النبي كان يصلي فدخل المجد اعلى فتروى في بهر بالوعة كان هناك
 ففجأ بعض من خلفه فقال عليه السلام الا من ضحك منكم فليعد الصلوة والصلوة
قوله وكذا خبر الاكل سيما وهو قوله عليه السلام للذي اكل او شرب شيئا ثم صو
 انما طعمك الله وسفك **قوله** وذلك اي كون العام المخصوص دون الجزا الواحد

الواحد وقوله لان ثبوت آخ دليل لمي له **قوله** يجوز ان يعارضه القياس
 سيجي في باب معارضة والترجيح من ان النص والقياس لا تعارض بينهما لعدم
 لنا وجه في القوة لغناه انه لا تعارض بينهما ما دام النص ملجبا ولم يصح طينا
قوله فانه لا شك في اصله فلا يمكن ان يرفع مدلوله اصلا لكونه ملجبا **قوله** لا يجب
 ان يكون مقارنا اي موصولا المذكور اعقيب العام وليس المراد منه المعية **قوله** لا
 القياس ملجبا لا مثبت اي بالنسبة الى النص فان مثبت هو النص والقياس ملجبا
 فلا يرد ان الاجماع واسته بل الكتاب ايضا ملجبا لا مثبت لان كلا منهما انما هو
 ملجبا بالنسبة الى الجواب الله تعالى القديم لا ان نصا آخر مثبت للحكم وهو ملجبا
قوله فالتخصيص بالحققة هو النص آخ حاصلا ان تخصيص القياس انما هو باخراج
 بعض جزا العام عن حكمه كما قاله باصل مخصص في حكم مخالف الحكم العام لا شرا
 في العلة فالتخصيص بالحققة ذلك النص والقياس ملجبا قبل معنى جزا مني ان يصح
 القياس لمعارضه جزا الواحد لان المعارض بالحققة هو النص ولا يصح قولهم العام
 الذي نسخ بعض ما وله لا ينسخ بالقياس لان القياس لا ينسخ النص لان
 يقال ان هذا النص يعارض لا يبيد الحكم المخالف بجزا الواحد لا يجوز اه الذر
 بالقياس والتغليل فيكون دون هذا النوع من جزا الواحد في فادة الحكم
 معنى قولهم العام آخ انه يجوز اه الدرك بالقياس والتغليل لا ينسخ النص
قوله ولا يعلم تراجمه بطريق القطع لا ادعى المنه ان القياس متراخي
 قطعاً فاذا جاز به التخصيص ما برفع عدم مقارنه المخصص اجاب بان المتراخي هو
 القياس كونه مخصصا ممنوعا والمخصص هو النص كونه متراجزا ممنوعا
 والآن كيفية هذا القدر فاحتمال مقارنه لا يرفع مع انه لو ادعى كونه موصولا
 اور عليه انه حينئذ لا يتصور مخصص آخر قبله وقد شرط تخصيص العام بالقياس

تخصيصه بعينه قبله وان كان يكن ان يجاب عنه بان المراد من الغيلية
ظهور الغير سابقا على ظهوره فانهم **قوله** وان لم يتقدمه العام متعلق بقوله شبه
او بقوله مخصص للحكم ولا يتوهم انه على الثاني يكون لتعيين الشرط اولى بالآخر
لان كونه مخصصا للعام المتقدم يوهم عدم افادته الحكم بدون نقده فعلى
نقده يكون مخصصا للطريق الاولى **قوله** لان حكم بيان اثبات الحكم آه وجه
الشبه الذي من جهة لا يجعل الاستشاد هو عدم دخول مخصوص او كونه غير
متعلق كما عرفت بقوله بيان اثبات الحكم فيها وراوا لمخصوص مجرد تبيين
وبيان التمام ما فيه المشابهة فاندفع ما قيل من التثنية بالاستشاد فيما لا يلزم
بمنع تعليله وفي وجه آخر لا يؤثر **قوله** اي متشاد لا ما هو مجهول الخ اذ ليس
نفس لمخصوص مجهولا **قوله** وقد كان ثابتا يبين اي قد كان بالنظر
الى ذاته مع قطع عن التخصيص ثابتا لكونه قطعيا وفيه اشارة الى ان كلام
المصنف رحمه الله اذ قيل التخصيص كان معمولا به لا يخلو عن مناقضته وهو
ان يقال ان الكلام في المخصص الاول وهو لكونه غير المصدر يتوقف
المصدر عليه فكيف يكون معمولا به قبل التخصيص ويكون ان يجاب بان المراد
من الغيلية التقدم في الجملة ومن كان معمولا به صلاحية كونه كذلك **قوله**
وال على عدم دخول التثنية الى آخره لا يقال انه يوهم القول بمجهول الاستشاد
لان المراد انه وال على عدم دخوله في الحكم المتكلم واما تحت الحكم بحسب
الامر منسكوت عنه كما هو المذهب **قوله** فالماصل الخ حاصل المذهب كلها
ان الكرخي اعتبر شبهة الاستشاد اذا كان مجهولا واعتبره مستقلا اذا كان
معلوما وصاحب المذهب الثالثه بالعكس صاحب المذهب الثاني غير
شبهة بالاستشاد في السابقين ومنه بينا اعتبار الشبهين فيها وهو الاصل فيها

فيما يتردد بين الشبهين قوله باعتبار الصيغة لا يبطل الخ سقوط بنفسه
لكونه كلاما مستقلا مجهولا باعتبار الحكم بطله لتعدي جهالة الشبهة بالاستشاد
في الحكم **قوله** والمعلوم بالعكس يعني انه باعتبار الصيغة يبطل لا يجاب به لكونه
الاصل فيه التعليل للاستقلال باعتبار الحكم لا يبطل لعدم تعليله شبهة بالاستشاد
شنا وفي الحكم **قوله** لا كان معنى سقوط الى آخره ما صلا ان قوله لا يريد بطله
الخ وفتح لاوهم السابق من كلام السابق **قوله** فان قيل الخ حاصله انه لم يتردد
شبهة بالنسخ في عدم التعليل فكان هو وشبهه بالاستشاد كلاما متعلقا
لعدم التعليل صلا وحاصل الجواب ان الاصل النسخ التعليل بعد ثبت
لان خارج فلم يعتبر فاندفع به ما قيل ان قول المصنف رحمه الله لا يريد
بقوله الخ مفعول من هذا السؤال فالجواب الا ان يريد توضيح ما ذكره **قوله** لا
وفعال الشبهة للموردة من قبل الكرخي الى آخره نقل عنه قدس سره في التثنية
المعصية والاصل من كلام المصنف رحمه الله في هذا المقام انه لا كان كلام
القوم وتقريرهم في جواب الكرخي لا يخلو عن الاشكال المذكور ومقتضى شبهة
الموردة من قبل الكرخي على وجه لا يريد عليه الاشكال لا كما سبق الى بعض
ولم ان قول المصنف رحمه الله على ان احتمال التعليل آه جواب عن الاشكال
شكال الوارد على كلام القوم تامل في معنى النظر فانه من مزال لا يقدم
انتهى ونقل عن المصنف رحمه الله ايضا مثل هذا حاصله ان قوله فاندفع
هذه شبهة الخ من مرتب على التثنية من السابق لا على قوله ويرد عليه
ان القوم لا اوردوا في اثبات مدعاه ورفعه شبهة الكرخي ما يريد عليه
لما كان الخ فلا يندفع به شبهة قال لدفعها على ان احتمال التعليل الخ وهذا
ظاهر لا شبهة فيه وقد يجعل هذا جوابا عن شبهة الواردة على القوم بان

من قوله على ان احتمال النسخ ان احتمال التعليل ان كان موجبا للجهالة وعدم
بقائه حجة لكن لا يخرج من الحجية مطلقا بحيث لا يبقى حجة اصلا لا قطع ولا
ظنا كما زعمه المورد فاورد ما اورد بل بوجوب زول وصف كونه يقينيا فليس
فيه تسليم بطلان المقدمته القايمة بان صحة التعليل بوجوب جهالة في العلم
بل بيان ما هو المراد منها بحيث يندفع الابرار المذكور وفيه انه حينئذ لا حاجة
الى اثبات الشبهة الثانية وهو شبهه بالاستشاد لانه ثبت الدعوى وهو كونه
حجة مع تمكن الشبهة بالثبوت الاول فقط كما سبق والقول بانه جواب عنها غير
الدليل اعتراف بما حصل بالفعل عنه قدس **قوله** فان قيل المخصص اذا لم يرد
ذلك آه معارضته لاستدلال المصنف رحمه الله بقوله فان المخصص ان
لم يردك فيه علمه آه على عدم خروجه عن الحجية بسبب احتمال التعليل و
حاصل الجواب ان ذكر لا يقتضي زوال حجية اصلا بل يورث شبهة **قوله**
لكن يخص النص العام آخ فيه اشارة الى ان صميمه قوله لكن يخص
راجع الى النص كما هو المبني ورفيكون المعنى انه يخص النص في الجملة
وهو ما اذا كان مخصصا قبله لا الى العام الذي نسخ بعض تناوله ويكون
مستقلا بقوله لا ينسخ بالقياس لان العام المنسوخ منه البعض قطع
فيما بقي ولا معنى للتخصيص بعد النسخ قوله لان عمل المخصص آه انما قال عمل
المخصص لان التخصيص معارضته بحج الصيغة كما قلنا من الكشف الكبير
سابقا فانه رفع ما قيل من انه بنا في قوله سابقا بخوزان يعارضه القياس
وقوله ان تعارض الخاص والعام وان كان موصولا فهو مخصص آه
ويكون ان يقال ان المراد من المعارضة المنهية الرفع بالوارد من الشبهة
الرفع بالبدال وهو المراد ما نقل من الكشف من ان عمل المخصص بطريق

الطريق المعارضة فليعلم **قوله** يبين ان قدر ما تعدى اليه العلة بطريق المعارضة اللازم
على تقدير رفع الحكم في قدر ما تعدى اليه العلة بطريق المعارضة اللازم
معارضة القياس للنص المخصوص لانه قد حض قبله باصل القياس قلت انما
صح معارضة القياس للنص المخصوص بصيرورة التخصيص طبعا مشكوكا وهو
احتمال المخصص التعليل فبيان احتمال التعليل بانه يصح معارضة القياس لم يغير
سديد مع الثاني الاصل سوا المخصص ليس الا ببيان عدم الدخول في
الفرع ينبغي ان يكون كذلك لانه لا يقع الحكم ببطا بقا **قوله** فان قيل فلم آه
الثاني يشوبان السؤال الثاني كما سبق يعني ان القياس لا كان مثل النص المخصص فلم
لم يغير التخصيص به ابتداء **قوله** فلا يسمع لامر من ان التخصيص معارضة صيغة وان
كان بنا على ما نظني لا يعارض القطع فانه رفع ما قيل انه قد سبق ان عمل المخصص
على وجه البيان ان المبين يجوز ان يكون اني اني على ان يصرح الشارح
قدس في باب البيان ان التخصيص ما بين التغير وتسمية التغير بيانا مجرد اصطلاح
فليتأمل **قوله** مويد بانشاركه وهو المخصص الذي حض العام قبله **قوله** وقد
يقال آخ فابله صاحب الكشف **قوله** لعدم تناوله شيئا من افراده اذ لو كان متنا
ولاله كان العام مخصصا قبله والاطلام في تخصيصه بالقياس ابتداء **قوله** فكذا
القياس المستبطن منه لا يصلح مبينا للعام الظاهر ان مراده ان لا يصلح مبينا لعدم
تناوله لكون اصله كذلك وهو لا يوافق قوله فلو اعتبر لم يكن الامعارضا اذا
لمعارضته ايضا لا يمكن بدون التناول يدل على عدم التخصيص به مطلقا لا ابتداء
فقط فان مراده انه لا يصلح مبينا وان كان متنا ولا لافراده لفقدان شرطه
وهو كون اصله مبينا وحسب لا ير والوجه الاول للنظر ايضا وان المراد من قبله
اعتبر لو فرض التناول هو لا يقتضي تحققة فلنا انه لا يظهر الفرق بين كون الاصل

مبينا ومنها ولا شرط لكون النقيض مبنيا وكونه معارضا غير مندرج في كون اصل
كذلك وانه على تقدير فرض التناول كما يبيع كونه معارضا يبيع كونه مخصصا
ايضا ومن ادعى الفرق فليكنه البيان فمثل قوله واللام بتصور كونه مخصصا
لا يكون لهم ان عين المدعي فكيف يبيع ذكره في مقام الالزام لان المدعي عدم كونه
لا عدم التصور **قوله** فعدم صلوح الاصل للبيان لا يستلزم عدم صلوح البيان
لكون الثاني منها ولا الاول غير متناول في صورته مثلا اذ قيل اقبلوا الميراث
ثم قيل صبيان المسلمين مطلقا لا يوزعون بالجنابات لانهم غير مكلفين
فاسبغ منه قياس ال على انه لا يقبل ولا والمشركون عند صباهم قال ^{المقصود}
رحمة الله حقيقة الاستثناء موجودة فان قيل فيمكن كيف يبيع قوله فيظهر الا
استثناء قلنا المراد منه نظير الاستثناء من العام وفي المسئلة الثانية وان كان
حقيقة الاستثناء موجودة لكنه ليس استثناء من العام فيكون نظيره **قوله**
في العبد عندهما خلافا لا بحقيقة رحمة الله لهما ان وجود المفسد في احدهما هو
ليس بالمتقوم لا يؤثر في العقد على الآخر الذي هو مال متقوم عند
التمس لان تأثيره اما باعتبار التبعقة واحدهما ليس شيع الآخر باعتبار
انها كشي واحد ليس كذلك اذ كل واحد منهما منفصل عن الآخر في
العقد الا يرى انها لو كانا عبيدين وهلك احدهما قبل القبض بقي العقد
في الآخر وانا جعل قبول العقد في احدهما شرط قبول العقد في الآخر اذ صح
الايجاب فيها ليلا يكون المشتري ملحقا للضرر بالبائع في قبول العقد في احدهما
دون الآخر وذلك منعدم اذ لم يبيع الايجاب في احدهما وصار هذا كما اذا
اشترى عبدا ومكاتبنا او مدبرا فالعقد يفسد في المدبر ويبقى صحيحا في العبد
وبوحقيقة رحمة الله بقول ان البيع حقيقة واحدة ويجرد جمعها في الايجاب

في الايجاب اشترط مع العبد بقبول العقد في الآخر لان المشتري لا يملك
قبول العقد في احدهما دون الآخر فهو شرط فاسد وتوهم ان هذا عند صحة الا
يجاب قلنا عند صحة الايجاب فيها يكون هذا شرط صحيحا وعند فساد
المدعي هو الثاني والاصل ان هذا الشرط يتحقق عند مجرد الجمع في الايجاب
وعندهما عند صحة **قوله** قوله لم يدخل تحت الايجاب لموافق لعبارة النسخ
تأخير هذا القول عن القولين اللذين بعده **قوله** وصورة البيع بالخصه
اي ابتداء صريحا فلا ينبوهم ان هذا ايضا في ما ذكره صاحب الكنف لان هذا
يدل على ان النظر الثاني في المتن ليس فيه صورة بيع بالخصه ابتداء
وصاحب الكنف جعله مع ذكره الشرح رحمة الله تعالى حيث قال ابيع
بالخصه ابتداء لا ينفصل لعني الجهالة كما لو قال بعت منك هذا العبد
من لالف اقسام على قيمته وعلى قيمة هذا العبد الآخر وقال بعت منك هذا العبد
الا هذا بالخصه من لالف لان كلامه لا يدل قطعا على انها مثلا لان صريح صورة البيع بالخصه
ابتداء ومرد الشرح هذا كما لا يخفى **قوله** وذلك لانه لا يجمع بينهما في الايجاب لان هذا
انما يتم استدلالا من قبل بخبره رحمة الله وآما من قبلها فلا لان الشرط
عندهما انما يتحقق عند صحة الايجاب كما سبق فلما هو الوجه الاول مع
لا يظهر هذا الشرط في النظر الثاني لان الاستثناء وكلمه بالباني اجد
البناء على هو المختار فيكون الكلام مع الارادة والاستثناء موقفا
لا سوى المستثنى فلم يكن المستثنى دخلا في العقد فكيف يكون العقد
في غير المستثنى مشروطا بالعقد في المستثنى اللهم الا ان يقال انه مبني
على تناول صدر الكلام بمفهوه وضعفا فمثل **قوله** اجيب بان الكلام
في كونه الى آخره تفصيل الجواب انه اثبات للمقدمة المنعوبة وهي

شترط عند صحة العقد بانه يحسد الايجاب صار قبول العقد في احدهما
مشرطاً بقوله في الآخر ولا يمكن منعه لان البيع حقيقة واحدة لا تفصيل فيه
فاذا اجمعا في الايجاب كان مجرد مشرطاً لقبول العقد في احدهما بقبوله
الآخر ولذا لا يحال للمشتري ان يعقل في احدهما دون الآخر فثبت ان لا
شترط تحقيق سوا اركان العقد صحيحا او فاسدا لكن يكون في الاول صحيحا
وفي الثاني فاسدا او امانة في العبد او المشتري بعد او مكاتباً مثلاً فلانه
ليس فيه شترط قبول العقد البيع بقوله فيما ليس يبيع مطلقاً لصحة مع اللزوم
من النعم ومن غيرهم في المكاتب برضاه وفي غيره اذا قضى القاضي فان
لم يتعرض لهذا التفصيل فلهو عند من له اطلاع بما ذهب اليه ابو
حنيفة رحمه الله في هذا المقام وتعرض لبيان مشتغل السائل من انه
لم يفرق بين عدم الشرط وقساوه فقال لا شترط اذا لم يبيع الايجاب
ولم يفهم ان الكلام انما هو في كونه شرطاً فاسداً وبهذا يندفع نظر ان
رحمة الله وما عرض لبعض انظر من من الشكوك فافهم **قوله** يقتضي صحة
البيع يعني انه بالنظر الى ذاته يقتضي صحة اذ ليس بالنظر اليها موجب فساد
وان كان فاسداً بالنظر الى غيره وكون شيء آخر مفسداً لا يخل بقبضه كمال
بحق فانه مع ما قيل من انه جعل مصنف رحمه الله المشتري في نظر الاستدلال
واخل في الايجاب ومع ذلك حكم بفساد البيع بوجهين احدهما جعل
البيع شرطاً لقبول البيع في الآخر فخرج هذه الشبهة بالنسخ لا يلزم صحة البيع
ليس لمراد انه يلزم صحة البيع كما في **قوله** فلهذا رعاية الشبهين رعاية الشبهين
يكون اثبات امر متوسط بينهما ان الممكن والاقتضيان على سبيل التوزيع
ان وجد لانه الشبهان صورتي وحيد لا يدرى اعتباراً ووجه اختصاص

اختصاص صورة الشبه و اخرى باخرى وهما من قبيل الثاني لانه لا يمكن
اثبات ان الصحة والفساد كلاهما في جميع الصور باثبات امر متوسط بينهما
فلا بد من التوزيع وجه الاختصاص ما ذكره الشارح رحمه الله وبعد اعتبار
وجه الاختصاص لا بد من تنزيل الشبه الآخر بمنزلة العدم فانه مع ما قيل
من ان المشهور ان رعاية الشبهين يكون اثبات امر متوسط وبالجملة عند
تحقق جهة مفسدة لا معنى لاعتبار شبهة الصحة فقط وان تعد جهة الصحة لا
اعتبار تعد جهة الصحة انما هو يستحق الاختصاص اعتباراً شبهة الصحة فقط
مع تحقق جهة الفساد وبناء على تنزيهه بمنزلة العدم فافهم **قوله** وشبه الاستدلال
بوجوب فساد لا يوجب ان الفساد في هذه الصورة والاخرتين يوجب
على مجرد الشبه بالاستدلال فلا يظهر فيها وجه العمل بهما لان شبهة النسخ الحقيقة
للصحة يعارضه فلا بد من اعتبارها فلان الاصل في العقد ارجح اولى
الى ذواتها فلا يضر كون الفساد اصلاً في هذا النوع من العقود ولا يضر
الى شرط الجناز بناء على ان شرط الجناز خلاف القياس على وهم فليست
قوله واجب بان الحكم العقد انج حاصلة ان الجناز والنذر كل منهما مانع
للبتوت الملك لكن الاول ثبت من كل وجه لبثوته بالنفس لا لفروقه
ينوتر منعه الملك في العقد ايضا فيمنعه بخلاف الثاني فانه انما منع الحكم
لفروقه فيقدر بعد ما فلا يؤثر في غير الحكم وان كان الاول مانعاً
والثاني فاما قيل من ان العبرة بالقوة المانع والنذر قومي وهم لان
القوة انما يعتبر بعد ما ثبت منعه ولا يقتضي ما يبره فيما لا يثبت منعه
وبالجملة القوة بالضعف انما يعتبر ان بعد البتوت قال مصنف رحمه الله
عليه وهي اما عام آه كذا في كثير من النسخ وفي بعضها وهو بنذر كبير الضميمة

التأنيث رعاية لفظ المرجح ويمكن ان يكون هذا التقسيم الكل الى الاجزاء
لا الكلي الى الجزاءيات فالوجه هو التأنيث ولا ينافيه كلمة اما واول على ما
في عوشتي شيخنا على المطول قال المصنف رحمه الله عليه وهذا ان
المجموع لا يجمع ولا يكون تناوله لكل فرد من افراد المجموع فان لام الا
ستغراق ببلل الجمعية ويغير استغراقه كاستغراق المفرد على ذكره المحققون
لانعدام المفرد والتحقيق ان المفرد لا يمكن مدلوله لا بنفسه ولا بتوسط المفرد
لانعدامه لم يكن تناوله لكل فرد من افراد المفرد بخلاف الجمع فانه مدلول
بتوسط مفردة سواء كان من لفظ كالرجال ومن غيره كالنساء بل قد
ايضا واحد من لفظ قال الشارح الرضوي في الفرق بين اسم الجمع وجمع لا و
له ان الاول مفيد معنى الجمع بخلاف لا وزان المجموع الخاصة بالجمع وهو
فيه والتأنيث كونه وزنا خاصا بالجمع كعبا ويد وعبيدا ومشهورا فيه نحو نسوة
اوجب ان يكون من المجموع فيقدر له واحد وان لم يستعمل كعبا وعبيدا
ونساء بضم النون كغلام وعلامة فعلى هذا يقدر النساء بكسر النون لثوبها
كهاروم وولايتهم ان لا اسم الجمع ايضا قد يكون مفردا كراكب كركب
وبالقرينة جاعل محيل لان الشارح الرضوي صرح بان ليس راکب مفرد
راكب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية بقي ان العام بصيغة
وهو الجمع ايضا قد يكون تناوله لمجموع الافراد وقد يكون لكل فرد
فيبغي ان يجعل ايضا متين ويمكن ان يقع ان اللفظ الدال ههنا
يعتبر مدلوله على وجهين فلا يحسن تقيمه الى متين باعتبار خلاف العام
بمعناه فان الدال متساو للمجموع غير الدال متساو لكل واحد وان لم
ينعزل له ظهوره او ان هذا في عبارة المتن اشارة الى مطلق العام لا

لا الى القسم الثاني كما جعله الشارح رحمه الله وترك تمثيل الجمع لظهوره
التيه على احد تنبيه بقوله وهو في معنى الجمع فافهم فانه يندفع به ما عرض
لبعض الناطق من من الشكوك قال المصنف رحمه الله وهو في معنى الجمع
لان الجمع قد يكون تناوله للمجموع ولا يوجب انه يدل على ان المعتبر الغالب في
عموم الجمع واستغراقه شمول المجموع من حيث المجموع لا شمول كل فرد والامر
بالعكس قال المصنف رحمه الله اكل واحد على سبيل شمول نقل عنه رحمه الله
اعلم ان كل واحد على سبيل شمول معنى مغاير لمعنى الكل المجعول كما قال كل الغرة
فاذا قال كل واحد من افراد العشرة غير العشرة فانه لا يراد بالمجموع بل كل واحد
من غير ان يكون صدقة على بعض الافراد وانما من صدقة على بعض آخر
واما كل واحد على سبيل البديل فمعناه مغاير للمعنيين المذكورين وبغاير
لمعنى المشترك ايضا فانه اذا قيل من كل ما يكل هذا الخبز يبيع فانه يراد كل واحد
لكن صدقة على البعض مانع من صدقة على الآخر فانه اذا كان الكل هذا الخبز يكل
امتنع ان يكون عمدا وفي المشترك لا يراد كل واحد فانه اذا ذكر العيين بجملتهم
يراد الباصرة او الشمس لا يراد كل واحد منها فانه اذا قال رايت عينا
لا يجوز ان يراد كل واحد من الشمس الباصرة بخلاف من كل ما يكل هذا الخبز انتهى قوله
على ذكره المصنف رحمه الله حيث نشر قوله في المتن منها الجمع بقوله اي
الفاظ العام قوله والاولى الفاظ العموم نقل عنه وجه الاولوية ان المفهوم
عند الاطلاق من اضافة اللفظ الى شئ دلالة عليه واخاذا اياه لا كونه
جزءا بانه وافراده وما ذكره المصنف رحمه الله بمنزلة تلك الفاظ الاسم
والفعل بمعنى افراده وجزئياته انتهى والمراد من قوله ان المفهوم من اضافة
اللفظ الى شئ دلالة عليه ان يكون اضافة اللفظ الى شئ دلالة في الجملة لان يكون

تمامه مدلوله فانه قد قيل ان العموم ايضا ليس مدلوله اللفظ بل هو وصف له
وقد يوجه كلام المصنف بان اضافة اللفظ الى العام باعتبار افاوتهما
فان العام قد يطلق على المعنى المستوعب للمنفرد ايضا وفيه ان العام بهذا
المعنى غير مذكور في المتن قوله ولا يتصور ان يكون العام ان لا يكون
ان لا وجود لهذا القسم لان الجمع المنكر مستعد لفظا مستوعب بل لم يرد
انه لا يمكن جعل هذا من قسم العام لان تعدد المعنى معتبر فيه قوله اما ان
يتناول اي دون ان يتناول نوح او مصدر الما والاول باسم الفاعل لا
مخوف في جانب المبدأ اى حاله او التقدير العام حاله اما ان يتناول
اه ومن عليه بسماني من امثاله قوله كالربط اسم لما دون العشرة الربط
ويترك قوم الرجل قبيلته ومن ثمة او من سبعة الى عشرة وقيل الى ستة
او ما دون العشرة وما يفهم امره كذا في القاموس الكشاف قوله والقوم
اسم جماعة الرجال خاصة بدليل قوله وما وري وسوف خال وري قوم
الخصم نام لك كذا في بديع شرحه للتلخيص في القاموس القوم جماعة
من الرجال النساء معا او يدخله النساء على التبعية قوله كان النقل النقل
حركة الغنيمة والبهمة قوله من غير ان يثبت لكل فرد يفهم من هذا ان
المستثنى في حكم المستثنى منه لو لم يقع الاستثناء على وجه الجزئية فقط من
غير ثبوت الحكم لكل فرد غير كاف فففي قولنا جازني القوم الا يزيد في قول
زيد في الحكم لو لم يقع الاستثناء وليس على وجه الجزئية فقط بل على وجه الجزئية
بحيث ثبت الحكم له كما ثبت لكل فرد من افراد القوم والاستثناء
لغاه بخلاف دخوله فيه في قولنا يطبق رفع هذا الحجر القوم الا يزيد في
انما هو على وجه الجزئية فقط فلا يصح فانه قد قيل من انه يصح ان يقال

يحال يطبق رفع هذا الحجر القوم الا يزيد في قول زيدا في الحكم على وجه الجزئية
لو لم يقع الاستثناء كما في جازني القوم الا يزيد واما ما قال المحققون من
التميزة والاصوليون من ان معنى قولنا جازني القوم الا يزيد انه جازني
القوم المخرج منهم زيدا فلا يدل على ان يكون الدخول على وجه الجزئية
كافي في الاستثناء كما لا يخفى فافهم قال المصنف رحمه الله تعالى بالجمع واما
معناه ان نوح في الميزان ان صيغة الجمع بدون الالف واللام كقولنا
فينا والثلثة فصاعدا ولا يتناول دونها فكل الجمع الصحيح الثلثة وقيل
اصحاب الشافعي وهو ذهب الى ان صيغة اقل الجمع الصحيح اثنان وثمة
ليظهر فيما نذكر ان يقصد على قولنا يخرج عن النذر بالصرح الى اثنين
على الثاني دون الاول في انتباهه كخصوص فاذا حصل الى اثنين معني
حقيقة على الثاني دون الاول انتهى والنظر ان هذا هو مراد المصنف
رحمته الله من قوله فالجمع نوح لكن زاد واما في معناه وشرحه بان المراد
انه يصح اطلاق الجمع والقوم والربط على كل عدد معين من الثلثة الى
ما فوقها ولا كان الخاير منه ان يكون اطلاقه على كل عدد معين من
كونه معينا فلا يدل على افراد ذلك العدد احاده التي هي كالاجزائه
الا اعلام الشخصية حيث دفعه بقوله فاذا اطلقت يعني انه اذا اطلقت
على عدد معين يدل على جميع افراد ذلك بناء على ان مفهومه جميع
لا جاك سوا ذلك كانت ثلثة او غير ذلك لان مفهومه المعين من حيث كونه
معينا ومثل ذلك بالجمع المعرف كونه عبيدي احوار ابا الى ان هذا المعنى
يجتمع مع العموم ولا ينافيه فعبدي اطلق على الثلثة اذا كانت ثلثة
او على العشرة اذا كانت له عشرة عموم عبيدي ودل على جميع افراد

الثلاثة او العشرة لكون معنونه جمع الاما دلاي عدد وكان متحقق صحيح
الجميع ثم قال وليس المراد آه اشارة الى فائدة التفسير بقوله اي يصح
واي اصل ان ليس المراد بقوله يطلق عليه الثلاثة فضا عد انه يحتمل كل منها
مثلا اذا كان له عشرة يكون عبيد محتملا لها وللثلاثة والاربعه وبغير ذلك
يدل على جمع افراد العشرة لان هذا معنى يتبع اجتماعه مع العموم لان
شروط الاستواء وهذا ينافي الاستواء فلا يجتمع معه وان اخرج رحمته
رحمة الله عليه حمل كلامه على الجمع المعروف بنا وعلى ان المنكر سباني
ذكره وان بعض في معناه كالرابط اسم لادون العشرة لغة فكيف
يصح انه للثلاثة فضا عد المنكر بخلاف ما اذا كان معرفا فان التعريف
بصرفه عن معناه وهو مخالف لما نقلنا من المميز ان مع ان الواجب
يختم ايراد هذا البحث في ذيل قوله ومنها الجمع المعروف آخ وما ذكره
ان الجمع المنكر سباني ذكره غير واردي على ما حررنا لان الكلام ههنا
معنى مطلق الجمع من غير ملاحظة تكثير وتعريف الجامع معهما ولذا قال
المميز ان صيغة الجمع بدون الالف واللام ولم يقل الجمع المنكر وهذا يظهر
وجه عدم ذكره في ذيل قوله ومنها الجمع آخ وانما ذكر في مباحث العام
التعلق بعض الحكماء به اي التخصيص ولذا قال فيصيح تخصيص الجمع آخ
وذكره في فصل الفاظ العموم لكونه نجما متعلقا بلفظ هو من الفاظ العموم
في الجملة وما ذكر من الرابط اسم لادون العشرة يكن ان يجاب عنه بانه
كان في اللغة له لكنه صار يشيع الملاحقة في العرف على الثلاثة فضا عد القوم
حقيقة عرفية وكذا جمع العلة مع انه كونه لادونها يختلف فيه كالنقل في
قال مصنف رحمه الله يصح اطلاق الجمع والقوم والمطرط في بعض نسخ

النسخ اطلاق اسم الجمع ويختم لادان براد منه صيغة الجمع الا المعنى المصطلح
لنسخه مطلق القوم والرمط عليه قال المصنف رحمه الله فاذا طلعت قبل الم
صوب بداله بانه فاذا طلعت على عدد معين لا ينافي العموم فانه يدل على فرد
مدلوله غاية الامر انه وقع على هذا العدد وانتهى وقد ظهر انه فانه على حوزنا قوله
اختلفوا في اقل عدد يطلق عليه صيغة الجمع ائنه الجمع بل يصح اطلاقها على
ثنتين فيه مذاهب اصبها الا يصح ثانيا يصح حقيقة ثانيا يصح مجازا اصبها
لللام يصح ويصح للمواحد ايضا والشرع في نحو رجال مسلمين فخر لواء واضر لواء
نقطح م ولا يخفى قد صفت فلو كانا فانه وفاق كذا في المتن في الفصول الكتبة
للشيخ ابن العربي رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الوقائع فانه
عن اقل مراتب الجمع وقلت ذهب بقى الى انه ثلثة ومزق الى انه اثنان فالحق
فقال عليه السلام اخطا وهو لاد وهو لاد يعني ان بعضه يقال الجمع اما جمع فرد او جمع
زوج فاقل مراتب الاول ثلثة واقل مراتب الثاني اثنان في قوله والمراد اثنان
اشارة الى ما قبل قول المصنف رحمه الله والمراد اثنان لا التبا ورمته الاخوة
في الآية متعلق الا ثنتين فقط وليس كذلك واورد عليه ان التمسك بثنان
اهل اللغة في اختلاف الصنع لا يرد كلام الخصم لان لا خلاف في متحقق فيها اذا كان
للاثنين صيغة خاصة ولها والجمع صيغة اخرى وهو مدفوع لان المراد ان اجماع
اهل اللغة على اختلاف الصنع يقتضي ان لا يكون مدلول حد بامدلول خواصلا نقطة
ولا مع مدلوله فلا يجوز ان يكون اثنان مدلول صيغة الجمع لا فقط لا مع مدلولها
صيغة خاصة فلا وجه جعلها مدلول للصيغة الجمع بحيث يثبت لها حكم يذكر بها
الحقيقة ولو في الجملة وفي صورة التخصيص الى ثنتين على هذا المذهب كذلك فافهم
قوله وكذا كل جمع في الموارد آخ اي تفقوا على ان كل جمع في الموارد

مجمع

في نظم اثنين كذلك حتى ان اثنين في الحكم ميراثا كالاحوات فلو ذكر جميع لبيانها
كما ان اخوين كالاحوات في الجب فانظمها اخوة فاندفع ما قيل من ان الدليل
انما يتم اذا وجدت صيغة الاحوات مذكورة في نصية الميراث ثبت لدولها الثلثان
قوله ما جعل الله لرجل من قبلين اقتباس الكريمة وليس ذكر الرجل في الآية للتخصيص
اذا المروءة بل كل له قلب كذلك **قوله** ولا يصرح جاري زيدا وعمر والعاملان انما
قد سسه في حواشيه على العضد يانه يكن ان يقال ان العطف بالواو في الاسماء المختلفة
كالمجمع في الاسماء المتفقة صورة وفي الاسمين المختلفين كالشئنة في المتفقين
صورة فلذلك هذا الاول الثاني واجاب لا يهرى عنه بانه اذا جاز اطلاق
صيغة المجمع على الاثنين كان صورة المجمع صورة الشئنة مجب ان يصح زيدا وعمر
والعاملون بل يلزم ان يكون اولى بصحة من زيدا وعمر وبكر العاملون وليس
فيه صورة المشبهة بصورة المثنى وقد شرط الجب الاتحاف في الصورة وهو ليس بشئ
لانه ينبغي حينئذ ان يقول ولا انه ليس لمراساة صورة اللفظ لانه اذا جاز اطلاق صيغة
المجمع على الاثنين كان صورة رجال متحدة مع صورة انسان فلا وجه حينئذ لعد
المجيب عن مثال فيه صيغة المجمع الى فيه المفردات المجتمعة بالواو مع ان ملازمة
قوله اذا جاز اطلاق صيغة المجمع على الاثنين كان صورة المجمع صورة الشئنة
في غير المنع كيف لا وعلى هذا يلزم ان يكون عاملون كالعاملان صورة لكون كل
منها حينئذ كزيد وعمر وصورة فالجواب ان معنى قولهم ان المجمع يجر المجمع كالمجمع
بلفظ المجمع وان الواو بين الاسمين المختلفين بمنزلة الف بين المتحددين كما نقله
قد سسه في بحث الواو وان العطف والمجمع يشتركان في معنى المجمع فهو لا يقتضيه
مطابقة صورهما فالوجه في الدفع ان صحة جاني زيدا وعمر والعاملان لا العاملون
على اعتبار المطابقة الاعم من الحقيقة والحكمة فالحقيقة ما يكون المطابقة كلفظوا

والمعنى والحكمة ما يكون بحسب المعنى فقط فافهم **قوله** المعنى لا اعتبار ان صيغة المجمع
فيه دفع لا يتوهم من ظاهر قوله المصنف رحمه الله ولا نزاع في الارث والاثنتين
من ان المجمع في الارث والوصية حقيقة في الاثنين اتفاقا وهو خارج من محل
النزاع وهو بعيد لانه يلزم ان يكون هو في غيرهما حقيقة فيما فوق فيها فيما فوق
الواحد **قوله** بل باعتبار انه ثبت بالدليل آية يعني انه لا ثبت بالدليل انهما
حكم المجمع فلو ذكر جميع لبيان حكمهم في ذلك الباب لانظم اثنين مجازا لهذا العا
لا بالوضع لها حقيقة وقد يجاب بمنع الانتظام والاتحاد في الحكم بدليل آخر لا يثبت
وباحرنا اندفع ما قيل من ان كلام الشرح آخر يدل على ان الجواب بختبار
الاثنين مما لم يدخل في مدلول الكلام الا انه ثبت بالدليل انهما في حكم المجمع وكلامه لا
يدل على ان الجواب بختبار ان الصيغة في الارث والوصية متعلقة على طريق التجوز
في الاثنين ما فوقها **قوله** اي من يرث بالاحوات يعني ان الشئنة غير ملحوظة
في سهم كان ليكون في قوله اثنين فائدة وانما قيل فان كانا كما قيل من كنت
كلما انت ضمير من لمكان ما ثبت الخبر كذلك فني ضمير من يرث في كانا المكان
قضية الخبر كذا في الكشف قال القاضي قشينة محمول على المعنى وفائدة الاجابة
عنه بانين البنين على ان الحكم باعتبار العدد دون الصغر والكبر وغيرهما وقول
الشرح رحمه الله يعني الاثنين ناظر الى الثاني **قوله** ان للاثنين حكم الاحوات
او قد علم منه ان للاختين الثلثان وقد علم ان حكم الاحوات هو هذا ما بدلالة
النص من قوله تعالى فان كن امي البنات فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك لانه
يدل على ان البنات الثلثان فيكون للاخوات مع بعد قرابتهما بطريق الاولى
واما بان الاجماع قد انعقد على ان يرث الارث لم ير وعلى اثنين فاذا كان كذلك
لاختين كان للاخوات البغ اذا لم يكن نقص لضبيها عنها **قوله** يكون للبنين

ان حاصله ان الحكم المذكور في فان كانا صرحا للاختين والاحوات بدلالة قوله
فان كن او الاجماع فدل على اتحاد حكم الاختين والاحوات بضم الدلالة او الالفاظ
والحكم المذكور في فان كن صرحا للبنات والبنيتين بدلالة فان كانا فدل
على اتحاد حكمهما بضم الدلالة فعلم من كل منهما اتحاد حكم الاختين مع الاخوات
والبنيتين مع البنات فدل الدليل على ان الاثنين حكم الجمع في باب الارث
استحقاقا **قوله** وايضا يعلم ذلك اي ان البنيتين حكم البنات في استحقاق البنين
قوله فان بدل على ان خط الابن لا يخ قال الله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين قال
القاضي في تفسيره اي بعد كل ذكر بنين حيث اجتمع الضممان فيضعف نصيبه
وحاصله ان الكل بنت سها وكل ابن سهاين في حال اجتماع الضممين على ثاني
الكافي وبهذا التفسير اندفع ما قيل من انه بيان لمجهول وخط الاثنين غير معلوم
وان فيه دورا لا ادعى من انه يدل بطريق الاشارة على خط الاثنين ما هو مذکور
من خط الابن انما يعرف بمقابلة خط الاثنين لان معناه حينئذ ان البنت بينهما
بالتضعيف والتضيق ولان حينئذ يكون خصوص كون خط الاثنين اثنين
موقوفا على ان البنت بينهما بالتضعيف والتضيق ولا توقف من هذا الطريق
ويفهم من كلام صاحب الكافي ان معناه انه اذا اجتمع الذكر والانثيان
كان له سها ان لهما سهاين وعلى التفسير من قد ادعى انه يدل على خط الاثنين
بطريق الاشارة ببيان انه تعالى لا بين ان خط الذكر مثل خط الاثنين في
كان معه انشئ على التفسير الاول بطريق التصريح وعلى التفسير الثاني بانه لا يدل
صرحا على ان الذكر اذا اجتمع مع اثنتين خطهما دل على ان له مع الواحد مثلا
خطهما ضرورة كون خطهما ضعف خطهما وذلك ثلثان لان له ضعف لهما
انقص ذلك ان فرضنا الثلثان وذلك لانه يعرف بهذه الاشارة

ان البنيتين لهما الثلثان في الجملة وليس ذلك الا حاله الافراد اذ مع ان
يضعف بينهما ومع الانبئة يكون لهما واحدا لهما على في شرح الفوايض للسيد
اولا لانه لما كان له مع الواحدة ضعف خطهما وهو الثلثان يجب ان يكون
ذلك للبنيتين لان حكم الاثنين حكم الذكر حال الاجتماع معهما على ضرورة قدس
سره في شرح الكشاف حينئذ يتوجه السؤال بقوله فانه قلت بسبب انه لا يخ
ما قرره السيد رحمه الله **قوله** فان قلت بسبب انه في بعض النسخ سبب انه يعلم
ان خط البنيتين مع الابن مثل خطه مع البنت لكن من ابن يعلم ان خطهما ذلك
بدون الابن وهو الموافق لتقريره قدس سره في شرح الكشاف حيث قال
فان قيل المطلوب ان حكم الاثنين حال انفرادهما حكم الذكر حال اجتماعهما مع الواحدة
والآية لا تدل لا على ان حكم الاثنين اجتماعهما مع الذكر حكمه حال اجتماعهما
ما مر من التفسير انتهى وقوله ذلك اشارة الى مثل خطه مع البنت وليس معنى
كله ان خطهما مع الابن مثل خطه مع الواحدة في الواقع ليرد عليه انه لا يجب
شمائين لان الاول لم يصف والثاني الثلثان بل المراد ان المعلوم من
الآية على التفسير السابق هو هذا وليس البغية هذا بل ما بين حكمهما حال الانفراد كما
يدل عليه كلامه صريحا وفي بعض النسخ سبب انه يعلم ان خط البنيتين الثلثان مع
الابن لكن من ابن لا يخ وهذا ايضا صحيح بناء على سبق من ان مراده ان المعلوم
من الآية على التفسير السابق هو هذا لان الثلثان خطهما مع الابن في الواقع
ليرد عليه ان خطهما حينئذ الربعان لا الثلثان وفي بعض النسخ سبب انه يعلم
ان خط البنيتين مع الابن مثل خطه للابن يعلم انه بدونه قوله مع البنت
ويرد عليه ان قوله ذلك اشارة الى مثل خطه وليس المطلوب بيان ان خطهما
بدون الابن مثل خطه معهما والجواب انه اشارة الى مثل خطه لكن اذا كان

مع البنت او الى الثلثان في قوله فانه يدل على ان خط الابن مع الابنة مثل
واما الجواب بان المراد من كون خط البنين حال الانفاد اعني الثلثين مثل خط
معهما ان كل منهما سهران ليس بصحيح لان عرض سائل ان المعصود هو
خطهما حال الانفاد اعني الثلثين غير معلوم من الآية لان كون خطهما حال
الانفاد مثل خط معهما في كون كل منهما سهران غير معلوم منها فافهم **قوله**
من حيث ان البنت الواحدة ترخ هذا وجه مستقل لوجوب الساتين في
بيان استحقاق الثلثين كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف حيث قال ابا
الصعابة فقد اعطوهما اي البنين حكم الجماعة والذي يعلل قولهم ان قوله
لذكر مثل خط الاثنتين مذكول على ان حكم الاثنتين حكم الذكر وذلك ان ذكر
كما يجوز الثلثين مع الواحدة فالانثيان كذلك يجوز ان الثلثين فلما ذكر
مذكول على حكم الاثنتين قيل فان كن ثمة فوق اثنتين فلم يثب ما ترك على
معنى فان كن جماعة بالغات ما بلغت من العدد فلم يثب بالاثنتين هو
الثلثان لا يتجاوز ثمة لكثرة ثمة يعلم ان حكم الجماعة حكم الثلثين بغیر نفاد
وقيل ان البنين امرهما بالميت من الاختين فاجبوا لها ما اوجب
للاختين ولم يبروا ان يعصوا بهما عن خط من هو ابعد رهما منها وقيل ان
البنت لما وجب لها مع اخيها الثلث لانت احوى ان يجب لها الثلث
اذا كانت مع اخت مثلها ويكون لاختها معها مثل ما كان يجب لها ايضاً مع
اخيها لو تزوت معه فوجب لها الثلثان انتهى وهو لا يندفع الاشكال
المذكور عن الوجه المذكور السابق كما لا يخفى فاصوب جعله وجهاً مستقلاً
والجواب عن الاشكال كاجاب عنه قدس سره في شرحه الكشاف وهو انه
لا يثبت بما ذكرنا ان الثلثين خط الاثنتين في صورت ما وليت صورة

صورة الاجتماع قطعاً وليس للبنين مع الابن الثلثان قطعاً فحين حال الانفاد
ولعمري ان تقرر السيد لهذا الوجه اخضر وحسن كما ذكرنا وان كان خذوا
كلام قدس سره كما لا يخفى **قوله** فخرجت لها بطريق الاولى في شرحه قدس سره الكشاف
فان قيل البنت لها مع الابن الثلث بحكم التعصيب فمن اين يجب للبنين الثلثان
بحكم التعصيب قلنا من جهة دلالة ذلك على امرهن من القربى لميت والاولا
قوله الا وارتبنا بالقوة كالاختين مع الابن يريان بالفعل يجب ان لا م من الثلث
الى السدس **قوله** على ان يجب تخ بيان له يدل على ان للابنتين حكم الجمع في باب
الجب **قوله** وليس لاختان اخوة في لسان فوكك اي حقيقة ليل بناني لقول يدا
اخوة اي كما ذكرنا في العصبى غيره ولا حاجة اليه لان الاختان في اقل الجمع كان في
الصعابة ايضاً كما نقل عن الكشاف الكبير حيث قال اقل الجمع ثمة وهو عيب الله بن عباس
وعثمان اكثر الصعابة وعامة الفقهاء والمكلمين اهل اللغة وذهب بعض اصحاب
الشافعي وعامة الشافعية الى ان ثمة ان هو ذهب عمر وزيديين ثبت كذا ذكره الخوا
وقول بن عباس مع عدم النكاح عثمان عليه وعدد الى التحمل على خلاف الظاهر بال
جماع احداه من يقول انه حقيقة في الثلثة ومجاز في الاثنتين يعني ان ما يدل على
هذا دلالة من الثلث الى السدس للاختين كان لاجماع ولذا عدل عثمان رضي
عنه الى ما يدل عليه وهو غير صحيح لان ابن عباس في الفهم فكيف يكون جماع الاثم
يقال انه اجماع سكوتي فافهم **قوله** واما الوصية فلانها آخ وقد يقال لان الوصية
نافذة والارث فرض فكانت الوصية تابعة للارث كما ان النوازل تتبع القرابة
ولهذا قيل لموسى بلك بل قبول كما ان الارث كذلك **قوله** بطريق الخلافة الوصية
خلافه مطلقاً عند زفر رحمه الله وفي حق موسى عندهم في الغاية واما حكم الوصية
فحق موسى ان يكون فيما اوصى مقام نفسه كالوارث وفي الذخيرة ايضاً

مثل ذلك ما وقع في الهداية من ان الوصية عندهم اثبات ملك جديد فاعلم انه
انه في حق الموصي له كذا ذلك لا مطلقا بخلاف الوارثة فانه خلافة من كل وجه فصح
ان كلامها خلافة في الجملة **قوله** او تشبيه الواحد آخ اي تشبيه كل واحد من الاثنين
بالكثير فيطلق عليها الجمع ويكون حينئذ استغارة وعلى الاول مجازا من سلا **قوله** اعني ذكر
العضو الذي لا يخفى اعلم انه اذا ريد اضافة اثنين الى اثنين لفظا او معنى ويكون ثانيا
اليها متضمنين للمضافين فان كان المتضمنان بلفظ واحد فالافراد في اللفظ
اولى بالجمع اولى منه لكرهيتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع اثنين
مع الصالحا لفظا للاضافة ومعنى يكون المضاف جزرا من الصالح اليه والمعنوية
محمولة عليها وانما كان الجمع اولى من الاثنين لكثرة ذواته في الكلام ومن المفرد
لنكسبته بالتثنية هذا عند الكوفيين اذا لم يورد الى اللبس الا بالتثنية لانه
وعند غيرهم مطلقا لقوله تع فاقطعوا ايديهما واخفى مذنب الكوفيين والمراد
من الآية ايمانها بالجبر والاجماع وقراءة ابن مسعود ايمانها وان لم يكونا بلفظ
واحد بل حرفتين بالعطف اختير الافراد عليهما نحو نفس يد وعمر وسوافق ظاهر
المفتاح اليه واما اذا لم يكن ما اضيفا اليهما متضمنين بل منفصلين فغنى خوف
اللبس تثنية واجبة وعند ائمة با زججه قياسا وفاقا للفرادي وليس خلافا
لغيرها فانهم يجوزونه سماعا نحو وضع رعاها وانا من اللبس لانه لا يكون للغير
الارسلان والضمير الرابع الى نقطة يخالف معناه والوصف الاشارة ونحو
ذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى هذا لقوله لا يكون من اشخص الاوا
وقوله مع وضوح ان المراد بمثل الجمع الاثنان بل على انه ذكر كما هو الحق
من مذنب الكوفيين **قوله** قد يجاب بان المراد بالقلب الميول والدواعي اه
في الحصول ان القلب يطلق على الميل الموجود فيه وما خالفته حفضته وما شبه

وعايشه امر الرسول عم في شأنه ما ربه وقع في قلبها دواعي مختلفة وافكار متباينة
فيصح ان يقال المراد من القلب هي الدواعي الواضحة ذلك من اللفظ عليه
القلب لا يوصف بالصفو اي الميل الا لفرق انا بوصف به الميل انتهى يعني
ان القلب لا يميل لنفسه بل وداعيه قد يعرف عن شئ الى شئ فلا حاجة
الى ما قيل من انها صفة خيئة الى فلو كما من قبل جده بل كما زانها
عند حصول القلب على معنى على معناه **قوله** وذلك اني وبل الحديث باحد
الوجوه الثلاثة الا ان آخ **قوله** على تقدير ما اشارت الى ذكره الحقا وغيره
من ان هذا الحديث لم يثبت من جهة النقل ومعناه انه على تقدير عدم
كون المراد احد الاحتمالات المذكورة **قوله** فانه وفاقا لظاهر ان معناه انه
وفاقا لطلاق الجمع على الاثنين فما ذكر حقيقة وهو اني في السابق في الجواب
عن الثاني ان الطلاق الجمع عليهما في مثله صنعت فلو كما مجازا فافهم **قوله** فظنا
هذا الاحاجة الى ذكره آخ اي بنا على كلام ابن الحاجب لا حاجة آخ وانه
كان بنا على ذنب اليه فخر الاسلام من ان فعلنا نجف بالجمع واصلنا في
محل النزاع فيحتاج الى الجواب عنه هذا او قول كذا لا حاجة على هذا
ما ذكره المصنف رحمه الله جواب عن نحو صفت فلو كما ايضا ويمكن ان
يحل كلامه على ان نحو صفت فلو كما ونحو فعلنا خارج عن محل النزاع لكون
الاول مجازا والثاني مشترك لكن كلامه ظاهر في انها اصلان في محل النزاع
فاشتغل عن الجواب عنهما بخلاف الارث والوصية فتدبر **قوله** ومع ذلك
يجب ان يحل آخ يعني ان الجواب لا حاجة اليه مع انه غير مفيد لانه لا بد من
حمله على الاشتراك المعنوي فيكون في صدره على الاثنين مثل صدقهم مغلوا
على التثنية فكما انهم فعلوا ونوعه على التثنية يقتضي ان يكون التثنية جمعا كذا

ينبغي ان يكون فعلنا صدقه على الاثنين موجبا لكونها جمعا لعدم النفاذ
بينها في الصدق فافهم وقيل مراده ان الجواب لا حاجة اليه مع تكلف في ثبوت
فان الظاهر من قوله انه مشترك بين الاثنين والجمع حيث لم يقل بين الاثنين
فما عدا هو الاشتراك اللفظي وليس كذلك فيجب ان يجعل على الاشتراك
المعنوي يقال معناه انه مشترك بين مدلول الاثنين والجمع وايضا يلزم على تقدير
الاشتراك المعنوي ان لا يجعل اللفظ فيما وضع له اصلا اعني المفهوم العام
سحيق جدا اذ لا اشعار في كلامه قد سكت الى هذا اصلا مع انه يجوز قوله
كما يصدق فعلنا في الجملة لا يخفى قوله وابعده من ذلك اي بعد من جواب المصنف
رحمة الله ما قال لا امام في الاسلام في الجواب من ان إطلاق فعلنا على الاثنين
جواز وهو حقيقة في الجمع وانما كان ابعده منه لان قال المصنف رحمه الله صحيح
في نفسه ولا يتم جوابا وما قال لا امام غير صحيح في نفسه لانه يستعمل الاثنين والجمع
من غير تفاوت يدل على كونه في الاول محاذيا في الثاني حقيقة فانه موضوع لما
يصدق عليها على السوية كما نقل عن السيد وجه الابعاد انه انشا اللفظ بالترجيح
مع مخالفة لما صرح به الامة اللغة وقال بعض الناطقين ان ذلك إشارة الى
شتر اللفظ وبني عليه مالا يرصني به الطبع اسلم في هذا المقام اي مقام بين
اقل الجمع وقيل اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام وهو ظاهر الفساده
المصنف رحمه الله الواحد شيطان والاثنان شيطانان والثلاثة ركب شيطان
معروف في كل متردعات من الناس والجن والدواب شيطان هو في حال عند
قال انه شيطان فنونه اصلية حينه فنصرف فعلا من قال انه شيطان فلان
ولونه زائدة حينه فلم تصرف كذا في الصالح وانما موس كل العجيين
بجملتها الحديث لان المراد انه مستمر عن العمل بمقتضى النفي عن سفره في جملة كونه

فيكون مبالغة في نفي منه او ان من سافر بدون الجماعة بالكل ذاهب منه بذا
قال المصنف رحمه الله عليه تعقيب لقوله ان اقل الجمع لا يخفى عليك انه لا بد
اعتبار عطف قوله والود واللام النور فيكون المتفرع الجموع باعتبار الجزالة
والا لا يكون نفع منها استقلال **قوله** قد اختلفوا في مني التخصيص فيجب ان
انه يجوز الى الواحد في جميع الالفاظ ومنهم من جوز في لفظة من ما هو بها
الاجناس معرفة الى الواحد ولم يجوز في الجموع المعرفة الا الى الثانية ومخار
ابن خزيمة انه يجوز الى الواحد في الجميع خلا في الجمع المتكررة ومع كمال ومعنى
كذلك فان فيه الى الثلاثة كذا لكتاب الكبير وقال بعض المحققين الحق رايتكم
التخصيص بشتى وابدل بالواحد واحد بثنى عشرة الاثني عشر واشترط العشرة
احدهما والا فان كان منفصلا غيرهما لا مصفة واشترط جاز الى اثنين نحو اكرم
الناس العلماء والاولا علماء والآخران منفصل فان كان في محصور فليس جاز
اثنين كما يقول قلت كل من يبق وهم ثلثة او اربعة وقد قلت الاثنين وان
كان غير محصور في عدد كثير فلا بد من ابقاء جمع بقرب من قوله بدليل انه لو قال
كل من في المدينة لم يقبل الا ثلثة على اعتبار محط وفيه انه ان اراد ان لا يفتا
على تقدير ارادته الثلاثة مسلم لكنه هو ج من العام الذي اراد به الخصوص العام
المخصوص ان اراد ان لا يفتا على تقدير ارادته العموم والاستغراق ثم التحفيم
فهو ممنوع مع ان الظاهر كان ان يقول قلت ليس من يبا من مدلوله على الاطلاق
بيننا محط **قوله** لا بد من ابقاء جمع بقرب انه مشر ابو الحسن البصري واما الخليل في كثر
اصحابنا في نفي رحمه الله به با فوق المصنف قال قد سكت في جوابه على تقدير
الاختار في امتناع الاطلاق عليه لا ينما يعلم عدد افراد العام قال لا هري اذا
اهل مدبر غير محصور في كل من في البلد مؤمن وشتى واحد من الامة الى اية مثل علم

ان ما بقى بعد التخصيص اكثر من النصف انتهى وانما هو ان ليس مراده ان يعلم
عدد افراده بخصوصه بل ان يعلم عددا ولو بوجه يحصرها كقولنا اهل بيته
مثلا فانهم **قوله** والساد او معناها **الحق** **قوله** فيصير نسخا اى خواجا وزالة
مدلوله وهو الجمع او المراد انه لا يصير تخصيصا سواء نسخا او لا او انه لا يصير
النسخ فلا يجوز الا باجوز اليه نسخ او انه بالنظر الى كونه اخواجا له عن كونه دالا
على الجمع يصير نسخا وان كان بالنظر الى النسخ انما يكون بعد الارادة والتخصيص
بيان انه غير مراد لا يمكن ان يكون نسخا ايضا فانهم **قوله** كالساد اى اذا كان
مجازا عن المفرد **قوله** على ما هو اصل وضع المفرد وما في معناه كالساد محمول عليه
وان لم يكن موضوعا للمفرد والمراد من المفرد علم من الحقيقى والتقدير برئى فان
لا انزوح الساد يعذر بلا انزوح امرادة فانه رفع ما قيل انه مخصوص بالمفرد
ولا يتناول في معناه **قوله** الاول ان الجمع الى ما حاصله ان التفرع هذه المسئلة
على ما سبق من مسئلة اقلية الجمع غير صحيح لوجهين احدهما ان الثلثة اقلها حقيقة
وعند التخصيص انما يطلق عليها مجازا لكونه خبيثا عما حقيقة في جميع الاوزانها
ان النزاع سابقا في الجمع الغير العام وهما الكلام في العام **قوله** اذ لا نزاع
اى الجمهور **قوله** عد لا غيا عفا وعقلا فان قيل قال الله تعالى انما لهي فظنون المراد
هو تعالى حده لا شر كذا فيمكن ان يكون كل زمانه ج مثله قلنا فهو ج خارج عن كل
النزاع لانه لا يكون للتعظيم مثلا وليس من التعظيم والتخصيص **قوله** ويكون
الجواب عن الاول انه يعنى انه روى لول النفس صيغة الجمع للعود من العموم في حال التخصيص
لانه كان هنا موقفا وهو الجمع وعاءنا وهو اللام وبما يخص رافع معنى العام
فحتمنا ببناء الدلول الحقيقة للعموم واوله الثلثة مضمح التفرع بهذا القدر
كان صيغة العام الذى الكلام فيه في التفرع وهو الاسم مع حرف التعريف منطوقا

او شرا مجازا الى ذلك المعنى ويمكن ان يقال ان صيغة العام ايضا حقيقة فيه
بناء على ما سبق من ان العام المحض حقيقة فيما يعنى من حيث التناول يؤيد
ما قلنا من المسئلة من ثمة الاختلاف في معنى الجمع من انه اذا انتهى التخصيص
الى اثنين لا يبقى حقيقة على نهى بسبب الجمهور يعنى انه في الفرض ايضا رفع للعموم فيبقى
لا يكون منها ايضا الثلثة رعاية لدلول المعروض لا ان يقال انه طرد الوسخ
النوعى اعتبر مقتضاه ولم يرع مدلوله **قوله** والتخصيص انما يرفع العموم وما كان
من ان العام المحض من البعض يحس بايقاسه فيرد الواحد انه يعبر على بعض
مسمياته والتخصيص يطلق على هذا المعنى ايضا **قوله** في الصحة لغة يعنى ان لم
ارادته صحيح بالنظر الى مفهومه اللغوى لانه يستعمل ويقع كذلك في الامة دالا
قال فيما سجدى ان لفظ الكل والجمع لا يعنىان خاصين بان يراد الواحد والجمع
في الجواب عندي ان يقال انه اذا قال ردت واحد يكون عاما ارادة **التخصيص**
والكلام في العام المحض من بينها موقوف قد ذكرنا ما سابقا فاذا ذكرنا
كل رجل مراد منه العموم والاستغراق ثم حقه التخصيص الى الواحد لا بعد
اصلا كما لا يخفى **قوله** وتبينه على ان الفرض يخبر عن معنى ان لا يفرق بين المتقل
وعينه في الجمع كما لم يفرق قد قرر ان لعبت الرجال في معنى لعبت كل
رجل الا ان يقال انه لا كان في غير المتقل الوضع النوعى لم يفرق فيه النوع
والجمع بخلاف المتقل فان الجمع انما كان مثل المفرد من حيث عارض الاستغراق
والعموم وقدر ترفع به فروعى مدلول اصل صيغة كل منها وهو التثنية لا الاول
والفرد للتثنية قال المصنف رحمه الله عليه والطائفة كما لم يفرق نقل عنه اى
يصح تخصيص الطائفة الى الواحد قال بن عباس اكثر اهل العلم انه يقع على
الواحد لانه اسم لبعض الشيء يقال طائفة من اهل طائفة من السيل طائفة

من الناس من اقل لا بعاصم واحد ولا نهالغت من طاف واقل من الجوف
واحد لكنها صارت للجنس بعلامته الجماعية وهي التي تداخل للتأنيث
او شبه التأنيث اي الغريبة والتا وبه ليست للتأنيث فيكون يشبه
التأنيث وهو الجمعية اذا جمع فزع الواحد فاذا صار جنس علامته الجمع كما
بمنزلة الاسم الدخيل عليه السلام او بتمام لا كانت لغت فردا وصفت
اليها علامته الجماعية يراد الى فيه المعينان كما يراد في صيغة الجمع اذا انفصل
بها اللام وقال الحسن بن علي سم للعثرة وقال الزهري للثنية وقال عطاء اللام
قوله يعني اسم للواحد فافوته وعلى هذا وان كان داخل في المفرد لان اسم
المفرد ايضا موصوع لما يصدق على الواحد والكثرة وهو اما بهيته لكن افوته
لما كان الاختلاف فيه من انه اسم لما يصدق على الواحد والكثرة وهو قطعة من
الشيء اوانه بالنسبة للجماعة لكن روي فيه معناه الاصلي مع ان كونه اسما للواحد
فافوته ايضا مختلف فيه ولما رثا الى هذا قال في الكفا في الطائفة **قوله**
لانه اسم لقطعة من شيء هذا الوجه يتم مصححا لاطلاقه على الواحد فافوته لا يخصا
به لانت الاقل من الواحد ايضا قطعة من شيء ولهذا قال في القاموس
من الشيء القطعة منه الواحد مضاعف **قوله** وفي الكفا في اول سورة الفجر
قوله يمكن ان يكون حلقته قيل اعتبار هذا المعنى فيه بعيد عن اللغة لان الطائفة
حول الكعبة يدرون حولها لا انهم يصبرون حولها حلقته قال المصنف رحمه الله
لان اللفظ الذي يدخل عليه اللام **قوله** هذا انما يتم اذا كان اسم الجنس موصوفا
لما بهيته لا الفرد المنشتر قال المصنف رحمه الله ففوله ولا بعض الافراد **قوله**
يعني كان مطابقا للسباق ان يقال ائمتان لان المعروف ليس هو اما بهيته
فما الجمع ولا يمكن حمله على العهد اذ لم يكن عهدا على اصرح به في شرح لكن قبل بل

بدل قوله ولا يكون حمله **قوله** ولا بعض الافراد اشارة اليه لان في صورة
العهد يكون لبعض الافراد اية للعهد **قوله** ولقوله الاول ان المعروف
قوله بين اول المعاني المعروف باللام بحسب الاستعمال ثم بين بقوله واللام
بالاجماع **قوله** معنى اللام بحيث يرجع الاقسام الاربعه للمعرف باللام الى اثنين
منها كما هو التحقيق عند المحققين بذا وقيل في هذا الاستدلال بحث جريانه في
الجمع المنكر ايضا وليس شيء لان قوله واللام بالاجماع للتعريف اية بدل على ان
المعاني الاربعه فزع تحقق آية التعريف والاثارة فندبر قوله قد يكون
نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد وكونه عالم الجنس **قوله** وقد يكون
حصة معينة ووجه علم شخص كزيد والحصة والفرد عند هم بمعنى واحد
بينما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال قدس سره في شرح المفتاح واما
الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين انما اختار لفظ الحصة لان المتبادر
من فرد شخص الواحد والمعهود الجارحي قد يكون نوعا وقد يكون كثر من احد
قوله وقد يكون حصة غير معينة وكونه المنكرة كرجل **قوله** وقد يكون جمع افرادا
ومثله كل مضاعف الى المنكرة **قوله** اما الى حصة معينة من الحقيقة وفي مثل
يا ايها الرجل ايضا كذلك على تقدير كون المنادي هو المعروف باللام كما
ما اليه الشيخ ابن الحاجب بقوله واذا نادى المعروف باللام قبل يا ايها الرجل
فيكون المنادي هو الرجل المعهود والخصومة المستفاد من هذا لا يخرج
الى تقدم الذكر واما على ما ذهب اليه شرح الرضوي من ان المنادي هو اي
ولو صف لازالة اهام وبيان اما بهيته فالتعريف فيه للجنس اما في نحو هذا
الرجل فقال قدس سره في المطول انه ايضا للعهد وقال شيخنا وابي سلمة الله
في حواشيهم عليه ليست سوى ما معنى كون اللام فيه للعهد فانه ذكر الرضوي في

المنادي انه لا يوصف اسم الاشياء بالاسم المحض المعروف باللام
الجنس فلهذا هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في لغت
اسماء الاشياء بيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان يبين
الماهية حصل من لفظ الجنس تعيين الفرد قد علم من اسم الاشياء فلهذا
الا التعلق المطبق بين النعت والمنعوت اجزاء التي التعريف هي اللام
اقل من المضاد اليه **قوله** وهو تعريف الحقيقة والماهية والطبيعة ولا يخفى
عليك ان لام الطبيعة قد يكون للاشياء اليها من حيث صدقها على افراد
فج يكون الحكم على الماهية لا على الافراد لكن من حيث صدقها عليها كاللام
في المعارف كخوال الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد لان
التعريفات للماهية وقد لا يكون كذلك وخيئذ قد يكون بشرط ان لا يعتبر
الوجود الخارجي كخوال الانسان نوع وقد يكون لا بشرط شي نحو الرجل جز من
المرأة فمغنى قوله وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد اعني
الافراد في الحكم بان يكون الحكم عليها لا على الماهية فاما يكون فيه الحكم على الماهية
من حيث صدقها على الافراد فاللام فيه الطبيعة فافهم فانه دقيق **قوله** و
اما ان يوجد قرينة البعوضة تخبر هذا الحكم مبني على ان لا واسطة بينهما في الخارج
وهو لا يدل على عدمها في الارادة فبعد انتفاء دليل البعوضة لا يخلو اما لو
دليل الكلبه فيخل على الكل اولى فيبقى على اطلاقه وخيئذ يكون قضية معلية هذا
ما ذهب اليه البعض ويعتقد بعض العقل لكن الجمهور على ما ذكره كذا نقل عنه
نقل قدس سره في حاشية المطول **قوله** احتراز عن ترجيح بعض المتأخرين
ولا ينافيه ذكره ما يدل عليه صريحاً في بعض المواضع مثل الاستثناء والتكيد
لكل والمقام الاستدلال الى احد قورن البعوضة فانه من ان قرينة الا

استغراق قد يكون صريحة كالاستثناء وان كان لكل فليس الاستغراق لاجزاء
عن التخرج ومن ان اللفظ في المقام الاستدلال يحمل على العهد الذهني وان
لم يوجد قرينة البعوضة اذ لم يحقق ما بعد لويده الاستغراق **قوله** فالعهد الذهني
والاستغراق من فروع تعريف الحقيقة وانما لم يجعل العهد الخارجي كالمذهبي
والاستغراق راجعاً الى الجنس لان المعبر في العهد الخارجي يعين الحقيقة وتو
السامع لها بخصوصها وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بطلانها فان المعبر عنها
معرفة الجنس من حيث وكون الحكم بحسب الوجود في كل الافراد وبعضها
مستفاد من قرينة خارجة من مدلول اللفظ وبهذا الظاهر اندفع ما قيل
من ان تعريف الحقيقة عبارة عن تعريفها من غير اعتبار الافراد وكيف
يكون تعريف فرد منها او جميع الافراد من فروعها بقى ان اسم الجنس
لان موضوعان للماهية من حيث هي فلا بد من القول بوضع آخر في
المعروف باللام الخارجي وصفاً لوجوبه سوى وضع اجزائه المادية كسائر
المركبات كما صرح به شيخ في المركبات كلها وضعاً عاماً بازا وخصوصيته
معهود كما قال السيد الشريف في حاشية على المطول لانه انما يكون فيها
اذا كان الموضوع لفظاً مخصوصاً والموضوع له الجزئيات المحفوظ
بوجهات مل بها وبهذا لو خط الموضوع بوجه كلي اعني الاسم الذي دله
اللام وضع باعتبار الماهية التركيبية للمعهود بين المتكلم والمخاطب
من ذلك الاسم الذي تقدم ذكره حقيقة او تقدير انعم اللام الداعية
موضوعه بالوضع العام لكونه احد من جزئيات حضور الحصة المنقذمة
ذكره لا فيما سواه لان اسم الجنس متعل في الماهية من حيث هي لا
للاشياء الى حضورها في ذهن المخاطب والفردية كلا او بعضاً استغراقاً

ة من خارج وان كان موضوعا المفرد المنتزعا ذهب اليه كثير من النحاة
فالحال بالعكس تقدم الذكر في المعهود الخارجي بشرط صحة استعماله كما في المعهود
الغائب لانه قربة لاداة الحصة على اديم فيكون مجازا اذ استعماله من حيث
يشيخ والى سمة الله تعالى المطول فند برتبة فانك بعد التدرج يمكن من دفع برتبة
الناظرين ههنا **قوله** ذهب المحققون الى ان اللام الخ قد حصر الذم في
المضلل فائدة اللام في التعريف في العهد والجنس عند السكاكي اللام
للعهد فقط بمعنى الاشارة الى معنى معهود وخاطر في الذم من سواه وان نفس الحقيقة
او حصة منها فتعريف الجنس عند الجمهور قسم للعهد وتسم منه عنده ولعل من ايقن
قوله لانه حقيقة التعيين كمال التميز فيه ان المعروف بلام الحقيقة قد يكون ذا
هو ايضا جنس مثل قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه فان المراد حصة
معينة من الحسنة وهي الحصة الخارجية مع ان المراد من الحصة الخارجية المطلقة
من غير تعيين بعض كما قال قدس سره في المطول لاصلاح كلام صاحب المنهاج
حيث جوز ان يكون فيه تعريف عمده مع ان المراد الحسنة المطلقة فاذا ذكر هذا
الفرد سابقا جوز ان يجعل اللام فيه للعهد الخارجي مع عدم كمال التميز والجواب ان
فيه كمال التميز بالنسبة الى العهد الذميني والاستغراق المعبر عن بالنسبة الى مثل
هذه الافراد والنسبة الى الجنس الذي اعتبر جنبا لهما وان كان فيه نوع ايهما
في نفسه مع ان مثل هذا في غاية العلل بل غير موجود فانه مجرد احتمال عقلي اما
الجواب بان الكلام بالنظر الى بعض افراد العهد الخارجي اعني افراد المحسوس
المتشخص فضعيف **قوله** ثم الاستغراق لان الخ قدم صاحب الكشف تعريف الحقيقة
على غير سوى العهد الخارجي حيث قال في مباحث لام اللام لتعريف المعهود واللام
لتعريف الحقيقة ثم الحقيقة لكانت صالحة للوحدة والكثرة كانت اللام للام

الاستغراق وغيره انتهى نظر الى ذهب اليه جماعة منهم فخر الاسلام والوزيد
ان الجنس متيقن لانه موجود في ضمن الاستغراق البغية واليقين اولى بالاداة
عند الضرر والشرح قدم الاستغراق عليه نظر الى ذهب اليه عامة متخبا
غيرهم من ان الاستغراق متيقن لكثرة وقلة استعمال الجنس بناء على ان الحكم عليه
بدون اعتبار الافراد قليل اما العهد الخارجي وان كان قبل الاستعمال بالنسبة
الى الاستغراق لكن لما كان المقصود الاصل من المعروف بلام التعيين في التميز
فما فيه كمال وجب اعتبار اول البقي ان الشرح قدس سره قدم الجنس على الاستغراق
في المطول علله بانه المبدأ والى الفهم الشائع في الاستعمال غاية ما يمكن به المنطق
ان يقال ان المراد ان المبدأ ومن نفس اللفظ وقوله الشائع في الاستعمال صفة
للمبدأ وراحترازا عما يكون مبتدئا من نفس اللفظ ولا يكون شائعا كالمجاز
لتعارف كافي لا ياكل هذه النحلة فان المبدأ ومنه اكل عنها لكن يستعمل في
بهذا المعنى نادرا وانما حكم هذا القلة الاستعمال عليه بالنظر الى الاحكام فان الحكم على
الطبيعة بدون اعتبار افراد قليل بالنسبة الى كان معه قطعاً وما قبل من انه ما
ذكر في المطول فهو ذهب صاحب الكشاف او ذهب علماء المتأخرين وما ذكره ههنا
مذهب جمهور المحققين او ائمة الأصول لا ينفع ولا يدفع التناقض لان الشائع
الكثرة الاستعمال لا يكون الا حدها **قوله** موقوف على وجود قرينة البعوضة فانه لا
على ذلك المعهود والاسم بخلاف تقدم الذكر في العهد الخارجي فان شرط الاستعمال
لا قرينة له لانه كما مر فند بر **قوله** فالاستغراق هو المعنوم من الالفاظ المحمودة
الى نفس الكلام والحكم مع قطع النظر عن التوابع حتى عن كون المقام خطابيا
او استداليا ايضا **قوله** في الاباحة اي لا باقة بعد الخطر والافاضلة عامة لا
الاصلح الاشياء كلها عندنا **قوله** ومنقوص متعريف لما يهتبه آه اجيب عنه انه

السبعين متيقن باعتبار الحكم فانه لو كان الحكم على الكل كان على البعض ولو كان
على البعض فظاهر والنتيقن في الالهية باعتبار الوجود لجوز ان يحكم على فرد
باعتبار خصوصه ولا يلزم منه الحكم على الطبيعة والحقيقة من حيث هي
كذلك نقل عن السيد الشريف ويمكن ان يقال ان البعض ايضا ليس متيقن باعتبار
الحكم فان الحكم على الكل قد لا يلزم الحكم على البعض كما الحكم برفع الحجر على
كل العقوم نعم الحكم عليه في ما يورثي القوم بتلزمه فافهم **قوله** وهذا يمكن ان
يجاب عنه بانناات المنوع بان موجب اللام تعريف لم يكن حاصلها فافهم
فيكون جازي رجل علم ان الجاني آدمي جازي واحد الصغر عرف جنسه ونوعه وذكر
رت وبقي ذاته مجهولا فاذا لم يكن مثله معهود ولا يحصل تعريف الذات
الا بصرف الي كل الجنس اذا صرفنا الى مطلق الجنس لم نصر الذات معلومة
وما واد الذات ما ذكرنا معلوم بدون اللام محله عليه يكون الفاء واضحا
اذا كان في موضع العهد الا فراد وجب وخولها جميعا بناء على ان البعض
على ان البعض ليس اولى من البعض فكذلك اذا حمل على الجنس وجب ان يرد
به كل الجنس بعين ما ذكره لعل به هو وجه التسليم ووجه المنع الا فائدة على تقدير
كون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر ظاهر لانه ازال الفردية وعلى تقدير
كونه موضوعا للطبيعة هو التخصيص **قوله** لان دلالة النكرة ان العلم ان اسم
الجنس هو معروف من التنوين والنكرة هو مع العارض في اختلاف في الاول
موضوع للفرد المنتشر والالهية وفائدة التنوين على الاول تضييق للكثير
والفردية المبهمة كان فائدة تعريف الجنس على ان في التخصيص على الالهية
والنكرة موضوع للفرد المبهم قطعاً فان المراد من النكرة معناه التعريب
غير تام لان معروف تعريف هو اسم الجنس لا ليل كما يكون موجبا اذا ثبت

ثبت عدم الفائدة فيه بالهبة اليه لا النكرة فلا بد من ان يقال ان التعريف
والنكرة وان كان كلاهما في الاصل عارضين للاسم الجنس لكن بالنظر الى
استعمال التعريف فرع النكرة فانك نقول جل ثم نقول رجل فاننا ننظر الى فردية
في الاستعمال بين عدم الفائدة فيه بالنظر الى النكرة ونجس يكون تعريف الجنس
الفائدة جديد وهو ازالة الفردية التي هي مدلول النكرة وان اريد منه اسم
الجنس فحينئذ انما يتم اذا كان موضوعا للفرد المنتشر واما على تقدير وضعه
للالهية فافادة ظاهر لانه بعيد الفردية الا ان يقال انه وان كان في الاصل
للالهية لكنه لا يستعمل النكرة معينه للفردية **قوله** بان المعهود الذي في معنى
كالنكرة اي فيما اريد عنه وان كان في نحو الارادة فرق على ما حقق قدس سره
في المطول وهو ان النعد والمتلزم للابهام في المعرف المذكور اما جاز
باعتبار الوجود ولا باعتبار الوضع لانه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
الطلق على الفرد الموجود ومنها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه واريد هو منه
بتوسط القرينة كادخل في ادخل السوق بخلاف النكرة فان الابهام فيها باعتبار
الوضع وان الفردية في النكرة مستفادة من نفس اللفظ وفي المعرف المذكور
من القرينة الخارجة قال قدس سره في شرح المفتاح ما حاصله ان المعرف هذا
الجنس اذا اريد الجنس من حيث الوجود في ضمن فرد لا بعينه وهو المسمى
بتعريف العهد الذي في قوله لا النكرة بعينه سوا كان اسم الجنس موضوعا
او الالهية كما ذكرنا اذا اريد به الالهية من حيث هي فهو ايضا مثل وقطع
فيه النظر عن التنوين سيما في المساور التي ليس فيها شايبة الوحدة كرجلي ذكر
ولبشرى والنفاد ما بصور في الذهن وعدمه كلف واما اعتبر قطع النظر
عن التنوين اذ مع التنوين بينهما بعيد لان المراد من المعرف المذكور

الالهية من غير ملاحظة الوجود ومن الكثرة فرد منها مبهم لكن هذا انما يتم
 بنا على كون اسم الجنس اى معروض القنوين موضوعا للماهية لا الفروا^{لهم}
 فانهم **قوله** وباجلثة توقف العهد الذهنى الخ اعلم ان الجمهور جعلوا المعهود ^{لما حجة}
 ما فيه الاشارة الى الحصة من الحقيقة معهوده بين التكلم والى طلب تقدم
 ذكره صريحا او كناية كقوله نعم وليس الذكر كالانثى فالانثى اشارة الى سبق
 فى قوله قالت بيلى وصنعها انثى والذكر الى سبق كناية فى قوله تعالى يا
 انى نذرت لك فى ليلتى حررا فان لفظ ما وان كان يعبر بالذكر والانا^{لكن} لى
 التخيير كذمة بيت المقدس انما كان للذكر دون الاناث وبالفراين
 نحو خرج الامير اذ لم يكن فى البلد الا مير واحد وكقولك بمن دخل السبب
 اطلق الباب وما بحضور كمانى يا ايها الرجل المصنف رحمة الله عليه
 المعهود والخارجى مختصا بالانتم الاول ما سواد من الاقسام الثلاثة جعله
 معهودا وذهينا وسبب الشرح قدس سره اليه فى بحث المفرد المحلى باللام
 ان شاء الله وما هو المعهود والذهنى عند الجمهور سماه معروفا بتوقيف لاهيته
 ودخل السوق الانسان حيوانا طلق كلاهما عند رحمة الله عليه من قبيل تعينه
 الالهية ولا مشاجرة فى الاصطلاح **قوله** فان قيل المستثنى منه لا يمكن تقرر كلا
 المصنف رحمة الله عليه حيث لا يتوجه هذا الاشكال بان يقال مراد ان الجمع
 المعرف باللام اذ لم يكن المعهود عام لان الاستثناء عنه صحيح وصحة الاستثناء
 عن الجمع المذكور لا مطلقا وليل عموم اذ لو لم يكن عاما لكان تعريفه للماهية
 من حيث هى لا العهد الذهنى لعدم اولوية بعض الافراد وهو باطل لعدم
 جواز استثناء الافراد عن الالهية لكنه تعسف **قوله** لكنه يتضمن اى يعبر
 عن تعنيها ليصح الاستثناء لغة وان لم يتبادر هذه الصيغة ولم يلاحظ اللفظ

عرفنا استعماله لا يقال فعلى هذا صحة الاستثناء ولا يقوم دليل على عموم الجمع
 المعرف باللام بنفسه لجواز ان يكون ذلك باعتبار ما يتضمنه لا يلزم اعتبار
 المتضمن بل موجب لصحة عن نفسه اتفاقا **قوله** وهو جمع مضاف مضافا
 الى الموقفة اى مثل او يكون ان يقدر كل فرد منه مثلا **قوله** اى جميع افراد العشرة
 زاد لفظ الجمع للتفصيل على ان ليس المراد بعض افرادها ومن اخصار جواز
 العشرة لا يلزم ان لا يكون هذا الجمع صيغة عموم كما وهم **قوله** المراد ان الاستثناء
 من متعدد وغير محصور دليل العموم فيه ثابته لزوم المساواة فانهم **قوله**
 الثالث ان المراد استثناء الخ يعنى ان صحة الاستثناء انما يكون دليل عموم اذا
 كان الاستثناء من افراد مدلول للفظ لا من افرادها وان كان المتوقفا
 يصلح له صلح الكل لا جزئية ايضا عاما على سبق من الشرح رحمة الله عليه
 ما توهم من عدم ملائمة به **قوله** لا يقال فالمستثنى آه اورد الفاء ايدانها
 متناه السوال سبق من ان دليل العموم انما هو صحة الاستثناء من الافراد
 لا الاجزاء فاللازم انما هو تفرع حدوث هذا الاشكال عليه لا نفس قوله
 المستثنى فى مثل جاءنى الرجال الخ والاصل انه لو كان المراد ما ذكره لم يكن
 ان لا يكون صحة الاستثناء عن الجمع المحلى باللام البغى دليل على عمومه لعدم
 من الافراد فاندفع ما قبل من ان الفاء غير طاهر بل انما هى فى التفرع
 يقال فالمستثنى فى مثل جاءنى الرجال الا يزيد يجب ان يكون من الافراد
 لكونه دليل عموم وليس كذلك **قوله** لانا نقول الصحيح آخ يعنى انه وان لم
 يكن من افراد مدلول بالنظر الى اصل وضع اللفظ لكنه من افراد ما
 مدلوله فى استعماله بالنظر الى الحكم فان مدلوله استعمالا هو الاصل **قوله** او
 المراد الخ اورد هذا الجواب بكلمة اشارة الى ان الجواب الاول غير عام

لا دة الشبهة لانه لو قيل ان الرجال في جاري الرجال مدلوله ولو استحال
وبالنظر الى الحكم جميع الرجال وزيد ليس فردا له جزاء منه لا بد منه بالاول
لان كون الحكم فيه على حاد وكون المجموع لا يجعله من افراد جميع الرجال في الحكم
انما هو عليه **قوله** الرجل بدون اعتبار الاستغراق قال المصنف رحمه الله
قوله تع انما الصدقات للفقراء لا يكون صرف الصدقات الخ يعني صرفها الى
الفقراء غير يمكن فلا يكون مراد لان المقصود منه التزام العمل بدلوله
فروع امكانه وان كان يمكن الحمل عليه بالنظر الى نفس الكلام كما ان لا نزاع
النساء يمكن حملها على تزوج جميع النساء الدنيا لكن لا فائدة لان ايمن لنا
احد طرفي الممكن ليلزم فما هو غير ممكن في نفسه لا فائدة في صفة وتاكيد به
فانه قد قيل ان ما ذكر من ان عمل الفقراء على الجنس لعدم امكان
الحق الجميع يقتضي عدم امكان حمل الكلام عليه لانه لا فائدة فيه والاشياء
التي في فاهم **قوله** لا يقطع بان ليس المقصد الى عهد الاستغراق على ما هو
الشائع المتعارف من استحالة فاندفع ما قبل الاولى عند القطع اذ لا قطع مطلقا
لجواز ان يكون جنس معهود او نبات معهود او يكون مقصده الى جميع الجنس او
النباتات لتعدد الكذب او يكون استغراقا اضافيا **قوله** لان اسم الجنس حقيقة
يعني ان الجمع الموعوف المجاز عن الجنس لعدم العهد والاستغراق يكون اذ في تعيين
به الحكم فيه الواحد لا ما فوقه لكون اسم الجنس حقيقة فيه ولكونه متيقنا فافهم **قوله**
بمنزلة الثلاثة في الجمع طرف متفصال من العنبر الجوزي في قوله فيه او غير متبدل
مخدوف اي وهو اي لو جهد بمنزلة الثلاثة الخ فاندفع ما قبل من السبب في منزلة
الجمع في الثلاثة **قوله** والواحد هو المتيقن الخ عطف على قوله اسم الجنس حقيقة فيه
الا ان بنوي العموم وكذا اذا نوي معهودا فان قلت قد ذكره في شرح لمحيص

الجامع انه لا يصح بينه ما فوق الواحد ودون الكل لانه عدد محض ليس فيه شيء
الفردية المعبرة في الجمع الموعوف فكيف يصح بينه المعهود قلنا مراده بما ذكره
في شرح لمحيص الجامع انه يمكن ارادة العدد بخصوصه من حيث كونه عددا من
الموعوف بلام الحقيقة والمعهود انما بنوي منه حيث كونه جزاء من جزاءات
ملك الحقيقة مطابقا با ما وباعتبار كون الحقيقة موجودة فيه كما يطلق الحكمي
الطبيعي على كل من جزاءاته على حقيقة قدس في الطول لعل هذا امر اذ ان
الرضي حيث قال في بحث الاضافة انه يصح إطلاق سائر الاجناس على المشي في
قائل **قوله** وايمن يتعقد آه رفع لا يراد عليه من ان ينبغي ان لا يتعقد اليمين
في هذه المسائل حيث لا لانه لا لزام احد طرفي الممكن وتاكيد به واذا كان غير ممكن
في نفسه ينبغي ان لا يتعقد اليمين على منته عدم الفائدة فيه لا ما قبل من ان
امكان البهر مشروط بصحة لان البهر هنا ممكن مقدور وهو عدم تزوج جميع
الدنيا وان كان التزوج غير ممكن بان تزوج جميع نساء الدنيا متصورا
بالا يكون جنبا الا لشيء واحدة وان كان غير ممكن عرفا وعادة بل قد وقع
بالنظر الى اتم عليه السلام فيكون فيه فائدة متيقنة وبهذا يظهر ان الامتانات
بين المتن والشرح لان المصنف رحمه الله يريد ان بين انه عند عدم اليمن
لا فائدة في الاستغراق لكونه غير ممكن عرفا وعادة والاشاج رحمته الله يريد
عند اليمن يكفي لا لفائدة كونه متصورا ولو عطفلا بخلاف ما اذا عدم اليمن فاما
صرف احكام الكلام عن الظاهر وما ديل والتكليف لا يوازي الفائدة بلا حجب
وهو اليمن مع وجود ما يصح حمل الكلام عليه بلا تحلف قوله كان نوي الجاز في
بنه الجاز لا يصدق قضاء اذا كان فيه تخفيف كما قال نوبت من الطلاق
الطلاق من التوافق وانما قال كان نوي الجاز لان الظاهر مثله يستعمل حقيقة

في عموم نفق ونفق العموم فيكون كالجزائي الاجتلاج الى القرية لعروض الا
شتراك ان كان يكن ان يقال: حقيقة في الاول لا الثاني بليل البنا
الى نفق فيكون مجازا حقيقة **قوله** لان الاستغراق في اي في الجمعين وكذا
في الواحد منهما لان كون جنس الصدقة لكل فقير او صرف كل صدقة لفقير
غير ممكن كذا قيل فيه انه اذا جعل الاول على الاستغراق لا يلزم صرف كل صدقة
الى فقير واحد بل الى هذا الجنس ولو في ضمن افراده التعددة نعم يلزم ان يكون
كل صدقة بجمع الفقراء كما يلزم على الاول ان يكون جميع الصدقات لكل فقير لان
اختصاص الجنس بالمتوفى لا يفرق بينه وبين اختصاصه بكل فرد منه مع ان فيه
ايضا نظرا ان ثبوت حكم للعام لا يقتضي ثبوت لكل فرد منه استقلالاً فان ثبوت
الرفع للعموم في يرفع هذا الجرح للعموم لا يقتضي ثبوت لكل فرد وعلى هذا يمكن
حمل كلاهما وكل منهما على الاستغراق والمقام بعد حمل ما **قوله** يقتضي نفق
الا حاد فيه ان المتعارف فيه ان يكون لكل فرد ولا اكثر وان لم يكن في
مثل العموم لبسوا فيها بهم كذلك مع ان شرعا يجوز صرف اكثر من صدقة الى
فقير ايضا يلزم حينئذ ان لا يحرم فقير **قوله** فالمطلوب حاصل لا يخفى ان كون
الجمع المحلى باللام مستغلا في معنى الجنس كاصل حينئذ وهذا المطلوب لا ما ذكره
من جواز صرف الزكاة الى واحد كذا نقل عن السيد الشريف وايضا نقل عنه
يعني به هو المطلوب لذات وان لم يتعين الطريق وهو الجنبية فان الجنبية
استطردت **قوله** وتقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ان يجاب عنه بان حمله
على الجنس اولى منه لا نقرر من ان المعهود الذمهي في المعنى كالشكوة وان
كان بينهما فرق باعتبار انك في المعرف تشير الى كون ما بينه ذلك الفرد معنوي
وليس المنكر هذه الاشارة فان هذا الفرق لا يوجب الفرق بينهما في المعنى

في المعنى كما ذكرنا تفصيلا سابقا فلا يكون في اللام حينئذ فائدة مثل اذا
حمل على الجنس مع انه قد سبق ان الجنس مقدم على العهد الذمهي لتوقفه على
وجود القرينة البعوضة فان قيل معنى هذا ينبغي ان لا يكون اللام للعهد
لعدم الفرق بينه وبين الشكوة في المعنى ونسج الآيات والا ما دبت وكلامهم
ينفيه مع ان الشارح قدس سره صرح في شرح المفتاح بان المعرف بالام
الجنس ايضا كالشكوة فلما حمل عليه عند عدم جواز الاستغراق والعهد كانه
والجنس ههنا المناسب للجنس لم يقل في شرح المفتاح ان المعرف بالام الجنس
كالشكوة مطلقا بل اذا قطع النظر عن عارض التوطين والافتيها يكون بعيد
عن نقضه سابقا ويمكن دفعه بان الاولوية لانه على تقدير حمله على العهد
وان لم يكن في اللام فائدة مستعدة لكن يبقى الجمعية من كل وجه بخلاف الجنس
فقال والاستغراق حقيقة واستغراق الجمع المحلى كالفرد لكل فرد كما ذكره اكثر
ابته النحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل موضع في التنزيل
هذا الفصل نحو علم غيب السموات وعلوم آدم الاسرار كلها واذا قلنا للملايكة سجدة
والله يحب المحسنين وما بي من الظالمين بسعيد وما التدير يظلم للعالمين
الى غير ذلك ولما صح بلا خلاف جاد في العموم والعلما لا زيد والازيد
مع امتناع قولك جاد في كل جماعة من العلماء لا زيد على الاستشهاد
المتصل وما قيل استغراق للفرد مثل نفق نفق بل لا فرق بينهما في المعنى
فلان رجلا في قولك ليس رجل الدار كما يدل على الجنس والوحدة المطلقة
فربما يقصد بنفسه نفق الجنس المتصرف بالوحدة فيكون عاما وربما يقصد نفق
الوحدة فلا يكون كذلك رجلا لا رجال قد يقصد بنفسه نفق الجنس مطلقا
فلا يكون ح فرق بينه وبين لا رجل قد يقصد نفق العهد اي الجمعية ويكون

ثابتاً على وصف الوحدة اولا ثبينة فلا يكون عاما وكلم فاستوافق اوزاد الجمع
بستندم استوافق افراد المفرد بل عينه لا فرق بينهما الا بالاعتبار لان الواحد
مع اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع
والنقد بان كل جمع من الجموع داخل في الحكم فتأمل ما فصلنا ان دفع
ما قيل انما سلمنا ان حمل الجمع على استوافق افراد المفرد حقيقة بالحكم ان قوله
نعم لا يدركه الا بصار ليس للجنس لا مكان الحقيقة اى الاستوافق بمعنى لا يدركه
كل بصير **قوله** لزومها ثلثة وردهم لكونها معهوده بين المتكلم والمخاطب بالقرينة
كما في خروج الامير اذ لم يكن في البلد الامير واحد والقرينة كونها اقل عدد
يقع الجمع محمى الى دون الاعداد التي يقع الجمع محمى اليها الثلثة الى العشرة وما
يميز بعبارة المفرد نحو واحد عشر وما وعدم وجه الزام الاكثر اذ ليس المقام مقام
اجتناب وهذا عهد خارجي عند القوم وفيه مني عند المصنف رحمه الله كما ذكر
سابقا فانهم فان بعض الناظرين قد غلط فيه وتوهم ان مثل هذا هو العهد
الذي مني عند القوم ولم يفهم ان في العهد الذي مني عند القوم المراد هو حقيقة
المتحدة في الذهن والطلاق على الفرد انما هو باعتبار كون الحقيقة موجودة
فيه والمراد بهنما هو المعين المعهود لكن المتحدة بالقرينة كما مر غير مرة **قوله**
على العشرة عنده آخ حاصلة ان كل من الجمعين محمول على اعلى ما عهد لطلاق
مشبه عليه لكون المقام مقام اجتناب وكونه جمعا موحدا بخلاف ما اذا خلف
لا يكلمه ايا ما يقع على اقل الجمع وهو الثلث لكن اختلف فيه فغند العشرة
اعتبار بانها على الاعداد التي يقع الجمع محمى اليها ينبغي ان يحمل عليها
له بصرف صار في حمل لا يام في قوله تعالى ذلك الا يام ناديا على ايام
الدينا بقرينة تلك سوار جعل الامام وصفها او خبرا وناديا لها حالا

حالا عند سبها السبعة في الايام واثنى عشر في الشهر باعتبار انهما دون
كان الامر في الجمع مطلقا كما ذكر لكن عرض في خصوص هذه الايام المشهور
عندية عدد وعشر العشرة منو بالاعتبار اولى وذلك لان حساب الشهر
والايام بدور عليها ولان العادة الاكثرية ان الايام والشهور يذكروا
الى سبعة ايام واثنى عشر شهرا وان كان يطلق عليها فقط الاسبوع وسنة
ايضا واذا كان كذلك وزعمنا يقال مثلا اسبوع ويوم وسنة وشهران فان قيل
مدار الحساب اطلاق العادة انما هو على الايام السبعة التي اولها السبت
واخرها الجمعة وكذا المشهور لا مطلقا قلنا نعم لكن تلك الخصوصية ليست
لعدم تعلق المقصد بها حال السنين وانما قلنا العادة بالاكثرة لئلا يراد
قوله تعالى وحمله ومضاهة لثلاثون شهرا وانما قلنا وان كان يطلق عليها
ايضا انما الى دفع ما قيل ينبغي ان يحمل الايام على اقل من الاسبوع يوم
والشهور على اقل من السنة لان هذين الاسمين ينقطعان اذا وصل
الى تمام الاسبوع والسنة هذا غاية ما يتكلف في اصطلاح ما قيل في هذا المقام
فتأمل **قوله** وان المعنى لا يدركه كل بصير وهو سلب العموم آخ هذه من
لامرج به في المطول من ان القول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد مثبتا كان او منقبا مما مر من الاية وشهد به الاستعمال
به صاحب الكشف في غير موضع انتهى الا ان يقال انه قد سمره منع
المصنف رحمه الله بهنما والتحقيق ان حمل الجمع المحلى على الاستوافق لا
يقضيه انه يكون مثل هذا سلب العموم قطعاً لانه ان اعتبر متبدا العموم في
الكلام اولاً ثم دخول النفي عليه بنا كان النفي واردا على المقيد بنا في المقيد
اغنى عمومه بناء على ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله وان عكس

كان القيد واردا على المنفى معينه العموم لغيره والتقدير في الغين احد الشرائع
على الفرائض وعلى هذا ينبغي ان يجاب عن استدلال المعتزلة على امتناع رتبة
لغالى بقوله تعالى ولا تذكروا الا بصارا لكونه عموم السلب بانه لا يقتضي عموم
للمشخصات قطعا لا مكان ان يكون المنفى فيه واردا على البعد لا بالعكس
فيكون معناه لا يراه كل احد والامر كذلك لان الكفار لا يرونه اتفاقا وان
كان الشرائع في الاستعمال كون الجمع الموعوف باللام في المنفى عموم السلب حتى
لا يوجد مع كثرته في التنزيل لا بهذا المعنى لكن غاية الظهور والرجحان
انما يعتبر في العلقات دون العلقات وقد يدعى انه يدل على جواز الروية بما
سبق للمندرج فلو امتنع لا يحصل بينهما المندرج كالمعدوم لا يمدح بعدم
روية وهذا انما يتم اذا كان امتناع اشئ ما لفت عن المندرج بغيره وقد
نعم في المندرج وهو يعلم ولا يعلم ووندج بنى الكبر وتجاوز الولد وعلم
مندرج المعدوم به ليس لا متناهي بل لكونه معدن كل نقص وهو العدم **قوله**
لا يقال كما ان الجمع الموعوف باللام آخ الظاهر انه معارضة للسابق وانبات
لكون قوله تعالى لا تذكروا الا بصارا سلبا كلياً ويكون ان يجعل منعاً لا
كونه للاستخراق لكونه سلب عموم قطعاً مستنداً بانه يمكن ان يكون سلب
الحكم من كل فرد كما لا يثبت لا يجاب به نهياً على ما ذكرنا من انه يمكن ان
يكون البعد واردا على المنفى لا بالعكس وعلى التقدير بين الجواب بن سلب
الحكم من كل فرداً بانه رضى الحبس لا يحتم ماوة الاشكال كما لا يخفى على
المتأمل ما قيل من ان الجواب بيان لان استفادة عموم المنفى في تلك
الامثلة اى مثل قوله نعم وما العبد يريه لعلها لعبا وليست باعباً حمل الجموع
على الاستخراق بل على الحبس فالمناسب في قوله تعالى لا تذكروا الا بصارا

الحمل على الاستخراق لانه اصل وغيره متعذر ليس شئ لان عدم تعذره غير
مستبعد عند الخصم كيف وهو اول مسئلة مع انه كلام في المثال ان هذا حال
الاشكال في بحاله فافهم فانه من المزالق **قوله** والحبس في المنفى يعلم فانه
يقبل لا وجه لعمومه في المنفى اذ يمكن ان يكون بغيره بانفسه فرد كما ان ثبوته
فرد من افراده فلما يلزم اجتماع ثبوت اشئ واستفاضة وقد نقر ان ثبوته
اشئ اما ان يكون اولاً يكون اطلاق البعد بهيات اللهم الا ان يقال نهائيت
منفصلة حقيقة فينبط **قوله** لانعم الاحوال الاوقات بخجل على نفى الروية
الدينا جمعاً بين الادلة او ر عليه ان هذا المندرج وما به المندرج بدوم في الدنيا
والآخرة والابزوال دفع بان امتناع الزوال كما هو فيما يرجع الى الذات
والصفا واما يرجع الى الافعال فقد يزول لحدوثها والروية من هذا القبيل
يختلفها الله تعالى في العين وقد لا يختلف **قوله** بان الادراك بصير آخ حكمه
الا انسلم ان الادراك بصير هو الروية او لازم لها بل هو روية مخصوصة
ان يكون على وجه الامانة بكونه المسمى بحقيقة البصير والوصول بالخوض
ادركت فلما اذا الحققة ولهذا يصح رايه القمروا اما ادركه بصير له ماله انعم
به ولا يصح ادركه بصير له ما رايته فيكون احض من الروية لمزوما لها فلا يلزم
من نفيها نفيها ولا من كونه بغيره ما يكون الروية نفياً فان قيل لا ادرك
بهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى فلا يكون لغيره عنه تعالى فائدة ولا لقوله
تعالى وهو يدركه الا بصارا رايته قلنا فائدة منزوية عن سمات الحدود **قوله**
من الحدود وللهنايات وادراكه الا بصارا عبارة عن رويته اياها او علمه
بها بغيره عن اللازم بالملزوم قال المصنف رحمه الله صلى الله عليه وسلم
تعالى لو كان فيها آخ نقل منه اعلم ان في كل موضع ذكر صحة الاستشهاد المراد **قوله**

في كلام العرب لانه اذا دعي الصحة بدون الوقوع فالحق يقوله لا يكون
الاستثنا وصحي اذا كان مصدر الكلام عاما فلا يكون ادعاء للعموم بناء على
صحة الاستثنا واذا عرفت هذا فان القائل بان الجمع المنكر عام يدعي العموم بناء
على وقوع الاستثنا وفي قوله نعم لو كان بينهما آلهة الا الله لعندنا فالحق
لا نسلم ان هذا الاستثنا يجري على حقيقة بل كلمة الابغ غير ان لم يكن كذلك
كان المنع لو كان بينهما آلهة ولم يكن الله عندنا وسبق الآية لنفي معتقد
المشركين حيث قال لم اتخذوا آلهة من الارض هم يشيرون ولم يكن في
معتقدهم وجود الآلهة ونفي الله لانهم كانوا فاعلمين بوجود الله تعالى
لقوله تعالى ولئن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اعلم
ان الآية لو حملت على الاستثنا وكبون الآية لنفي امر لم يكن ثابتا في معتقد
ولو حملت على غيره يكون الآية لنفي مطلق الاستثنا الذي هو معتقد
نحل على هذا انتهى **قوله** اذ لا نزاع في صحة اطلاقه في توجيه هذا الدليل
الى المدعى لا بد من تأمل **قوله** لا نسلم ان استثنا بل صفة اخذ وذلك
بعدم صحة لفظا ومنه اما لفظا فلو جوب المنصب لكونه في كلام جوب
والاستثنا منه مذکور والحمل على البديل لما يصح في النفي الصريح وليس
الظمني في حكم الصريح الا في قل رجل وقلما رجل وقل رجل ابي ومثله
ولانه الحمل على البديل فزع صحة الاستثنا وفي نفسه فاذا امتنع امتنع
النقص بصحة الابدان كلمة التوحيد مع تعذر الاستثنا ومنه لان الا
ستثنا فيها غير متعذر في نفسه بصحة من حيث اللفظ والمعنى وانما منع
لعارض انه يشبه في الاعراب محل المتن على المحل القريب لاسم لا على
المنصب وهو ممتنع لانه يستلزم دخول النفي على الله لان البديل في حكم كرا

تكرار العامل هو كقولنا ما منع فلان الله ورنى مثل قولك الا زيد
لقد علم ان القتل امتنع بسبب كون زيد مع القوم بناء على توجه النفي
الى القيد اعني الاستثنا فيكون معنى الآية امتنع فساد اسموات الارض
لانها استثنا الله منهم اعني لوجوده معهم فلم يجد التوحيد بخلاف اذا
حمل على غيره فانه يكون معنى الآية نفي المغايرة فيلزم نفي التعدد مطلقا
لان التعدد يستلزم والمغايرة ضرورة ان التعدد غير واحد سوا ذلك
الواحد داخل فيه او خارجا عنه وانتفاء اللازم بوجوب انتفاء المعلوم
فيقل عليه فعلى هذا معنى قوله لو كان بينهما آلهة اخذ لو كان بينهما آلهة غير
الله باعتبار كون الجمع من حيث الجمع غير الله ولا يخفى ان المنها در
وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فان قولنا
جاز في رجال غير زيد معناه ان كل جزء منه غير زيد لان الجمع من حيث
الجمع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد فعلى هذا
النفي وجود الآلهة المغايرة كل واحد منه له تعالى يجوز وجود آلهة مغايرة
بغيرها له تعالى فلا يعيد التوحيد كما في صورة الاستثنا والآوجه يقال
وصف آلهة يكونها غير الله لان فرض وجود الآلهة يستلزم مغايرة كل واحد
منها له تعالى لان التعدد يستلزم مخز كل منها والله تعالى منزه عن ذلك
فلا يكون لشيء منها الله وهذا يظهر صحة الاستثنا ايضا لان فرض وجود
الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى منها بعين هذا البيان فاحسن تأمل
اقل لا خفا في ان لفظ غير يدل مغايرة ما اصنف اليه بوصفه فاذا كان
موصوفه مجبوتا يعيد مغايرة له سوا ذلك باعتبار من الاجزاء والمغايرة
البعض لكن في الاثبات لالم يكن لبيان مغايرته باعتبار بعض اجزائه

فائدة حمل على مغايرة له باعتبار كل جزر واما في النفي واما في معناه فيحمل
على هو الظاهر ويعقد نفي مغايرة المجموع من حيث هو يستلزم ذلك
نفي مغايرة له كلا وبعضا سيما في كلام رب العزة فان في ذلك سلوكا
للطريقة البرهانية التي هي من البلاغة حيث يستدل بنفي مغايرة ^{الشيء}
على نفي التعقد ومطلقا واما ما ذكره من الالوهية فيزاد عليه ان الوصف
بالمغايرة لا كان للشارة الى انه لازم لوجود الآلهة لاستلزامه العجز
المستلزم للمغايرة لا بد في الشرط من ملاحظة معنى العجز ليظهر وجه العجز
وحينئذ يرد منع استلزامه للجزا لان تعدد الآلهة الموصوفة بالمغايرة
له تعالى المستلزم للعجز لا نسلم انه يستلزم العجز سواء اريد منه الخروج
عن النظام او عدم الكون بل لا بد من فرضها في شرط كاملة تامة
القدرة وان كان يلزم من التعدد العجز في نفس الامر ليظهر لزوم ^{الشرط}
للشرط ويؤيد ذلك ما قال القاضي في تفسيره في بيان اللزوم لا يكون
بينهما من التخالف والتمايز فانها ان توافق في المراتب تطارد عليه
القدر وان تخالفت فيه لتعاقب عنه وما ذكره في برهان التمايز لو
صالحان تامة القدرة لا يمكن بينهما تمايز ^{الشرط} واذا علمت ذلك علمت
عدم صحة الاستشاد على التوجيه الذي ذكره لاخادها في البيان ثم اعلم ان
صحة الجمع ان حمل على ما فوق الواحد كما في قوله تعالى فان كان له اخوة
فلا اله الا الله فان فائدة الآية الكريمة للتوحيد ظاهرة اذ لو تحقق واحد غير
لحققت جميع غير الله اعني الاثنين وان حمل على الثلاثة فصاعدا فنقول ان
النفي بهنا ليس متوجها الى الجمعية حتى يعين انه لو كان واحد غير الله لم يلزم
العجز لعدم تحقق جميع غير الله بل الى المغايرة وهو لازم اعم من الجمعية

من الجمعية فيستلزم نفي جميع الملزومات اعني الواحد والاثنين والثلاثة
في اعتبار صيغة الجمع مطابقة الآية لا قبلها اعني قوله تعالى ام اتخذوا
من الارض والشيخ على الكفار بانهم ائمتوا ائمتا من لا يكون له
غير هذه الكتب ^{التي} واما في سلمه الله في حواشي هذا الكتاب ^{قوله} على
الحمل على القدر المشترك ^{الشرط} يعني ان جملة على دون الكل بواسطة
جملة على القدر المشترك وهو ايهام اي مجرد خفاير دون القواعد
الحالية او لمقابلة الاجمال هو الخفاء الذي لا يمكن الا ببيان من ^{الحمل}
وهذا اندفع ما قيل من ان الظاهر من قوله ان القابل لا يشترط
اراد بادون الكل في الاستدلال الثالث النفي الكلي المشترك بين الكل
وسائر مراتب الجمع وهو خلاف الظاهر لكنه محتمل ^{قوله} ان اريد به انه
موصوف لكل مرتبة ^{الشرط} ولا يمكن ان يقال ريد انه موصوف لكل مرتبة
وللمجموع بالوضع العام لانه من مبهذات عضة الله والدين فكيف
يحمل كلام القوم عليه قال المصنف رحمة الله ثم تعريف الالهية نقل عنه
قد منع صاحب المفتاح تعريف الالهية بناه على ان اسم الجنس في ال
على الالهية فلا فائدة فيه قلت وان كان اسم الجنس في الالهية
لكن لو لم يذكر اللام لا بد من دخول التنوين فيدل على معنى آخر اذ
الالهية كالشكيرة والوحدة او نحوهما فاذا قصد ان المراد نفس الالهية
غير زائدة معنى جئ باللام ليدل على نفس الطبيعة انتهى لا يخفى عليك
ما فيه من نوع عدم ملائمة بما سبق منه من قوله حمل اللام على لفظة ^{جدة}
اولى من جملة على تعريف الطبيعة ^{قوله} السارق والسارقة قبل يجوز ان يكون
معموم الحكم متفادا من عليه السرقة فلنا لا شك ان صحة استشاد اي عدد

براديدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العينة كما قال السيد الشريف في شرح
المفتاح وقال قبله ان قرينة الاستغراق في ان الانسان ردوا الاستثنا في
المتأخرين الاخرين يعني السارق الساوقة ولا يصلح السرحمة ورواه ان في ان
ظاهر ما قلناه سابقا من المصنف حمة الله وصرح به شرح قدس سره من ان
المراد من تحته الاستثناء الذي هو من ذلك العموم وقوم في كلام العرب لا ان يقال
ان المراد من الوقوع اعم من ان يكون فيه في مثله لكن المشبهة فرع العموم والعموم
انما ثبت بجهة الاستثناء فالجواب ان يقال ان الانسان في بين جهات العموم
فيكون ان يكون العموم فيه اللام ومن عليه السرة وهذا القدر يكفي التمثيل قوله
مع ما في المثال الاول الى آخره قبل فيه ان مثال الثاني مشتمل على التعليق
بالاشتق وذلك دليل العموم الا ان يقال ان المراد من دليل اللفظ في التعليق
ليس بلفظ وهو ليس بشي لان التعليق لا يدل على عينة الماخوذ كما يستلزم
انما يحى من عموم العلة فليس التعليق فقط دليل العموم كجهة الاستثناء كما لا يخفى
فاختم قال مصنف حمة الله لم يتقيم في الرد عليهم الايجاب الجزوي نقل عنه
قلت لا نسلم ان هذا ايجاب جزوي بل شخصي قلنا وان كان شخصيا يستلزم الجزوي
انه تعالى انزل الكتاب على بعض البشر لا انزل على موسى عليه السلام وانتم تعرفون
قيم الامتدلال قوله بان يشجب عليها حكم النفي مقصوده قدس سره ان الشك في
سياق النفي فانتم اذ تعلقت بالفعل فيجب عليها النفي لا نفي مثل قولنا الا
من لا يحسن الفاتحة حرفا من الحين حرفا من حروفه فهو اعم ليس المراد من الحين
جميع حروفه وهذا من متوهمات اصل في كتابه سابقا من ان يقيد بقيد ما
على النفي وقد يعتبر بالعكس لا يخفى عليك ان هذا غير شخصي بل هو مشترك
في الاثبات ايضا حتى ان الشرط كما يكون سببا لمضمون الجزاء فقد يكون سببا لمضمون

مضمون الاجزاء والاعلام به كقوله تعالى ما يكتم من نعمة فمن الله وان متعلق
الامر كما يكون قيد للمضد قد يكون قيد للطلب مثل صلحنا فربما في قوله لا تكتم
ولعمري ان هذا اصل كثير الشعب غرض الفوائد بحسب البنية له والمحافظة عليه
ضرورة اعتقاد فرد منهم الذي هو مدلول النكرة اتفاقا والاختلاف انما هو فيما
لهم الجنس هو موعود من التنوين واقع في عبارات بعضهم بخبر هذا الاختلاف
في النكرة المراد منه هو الموعود من العارض كيف لا والتنوين يعيد الوجه
قطعا فان دفع ما قيل من ان هذا ليس بخا بر على راي من جعل اسم الجنس موضوعا
بازا والماهية نفي انه يلزم ان يكون ليس بعض من الحيوان بالانسان سائبة
كلية مع انهم صرحوا بان سائبة جزئية وليس بعض سورة وان يكون المعهود
في سياقي النفي ايضا كذلك لكنه كالنكرة فان مدلوله ايضا فرد منهم مع انهم
صرحوا بان بعض الحيوان ليس بالانسان بالاضافة العندية سائبة جزئية وليس
مع قولنا بعض الحيوان انسان ويمكن ان يجاب عن الاول انه انما جعل سائبة
جزئية اعتبارا بمدلوله المطابق فان مدلوله المطابق سلب محمول من بعض
افراد الموصوع لكن لا كان ذلك البعض سببا لا يكون السلب الالاباب
من جميع الابعاض فغايتها انه سلب جزوي مستلزم للسلب الكلي غير متحقق
بدونه مع انه يمكن ان يكون به بعض منه مقطوع الاضافة وحيد كونه
ثبوتية بدلا عن المضاف اليه قال شرح الرضوي واذا قطع كل البعض من
الاضافة فالاستثناء بدل التنوين والمنقطع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزا
وعن الثاني بان المعهود والذهني في سياقي النفي يعكس لا لا ذكر لم لا ليس
موصوفا للورد المبهمة بل انه موصوع للحقيقة المتحدة في الذهن والباطن على
فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وذلك عند قيام

مترتبة على ان ليس لعقد النفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود
لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك دخل السوق
لا عهد في الخارج فان قولك دخل فرتبة دالة على ما ذكرنا على حقيقة قدس
في المطلق الجنس في النفي بعم واما جعلهم ليس بعض الحيوان فان سألته
خبرته فبنا على هو المتعارف من انه لا يذكر في العرف في العرف مثله
السلب الكلي كانه بعض الحيوان انسان لا يذكر للايجاب الكلي مع انه يجمله
الاضافة للاستغراق مع ان التوفيق بين المصطلحات غير لازم هذا ما يستلزم
لتوضيح كلام الجمهور وتحقيق المرام المشهور **قوله** باعتبار ان غلق الحكم انهم
اشارته الى جواب سوال نقلناهما من المصنف رحمه الله **قوله** قد قصدنا
اليهود وروى ان مالك بن النيف من اجنا اليهود وروى سائهم قال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم الشدة بالذي انزل التوراة على موسى بل تبد
فيها ان الله ببعض الخبيرين فانت السمين قد سمعت من مالك الذي
يطعنك اليهود ونضحك القوم فغضب ثم انفت الى عمر فقال انزل الله على
بشر من شئ فقال له قومه وملك ما هذا الذي بلغنا عنك فقال انه اغضبني
فتمنعوه وجعلوا مكانه كعب بن الاشرف وقبل ان يلقون قريش قد
الزموا انزال التوراة لانهم كانوا يسمون من اليهود بالدينية ذكر موسى و
ربه وكانوا يقولون لو انما انزل علينا الكتاب لكانا اهدى منهم كذا في الكتاب
قوله لا كان اثبات شئ اى لا يلزم منه ثبوت تعالى او يسجد ان الاستشاد عن النفي
ليس باثبات عندنا وكلمة التوحيد مسوقة لنفي الغير ثم يلزم منه وجوده تعالى
الى انه هب من يقول ان الاستشاد اخرج قبل الحكم ثم حكم على الباقي وضرورة
على انه هب من يقول ان مجموع المستثنى دالة الاستشاد والمستثنى منه موضوعا

موضوع للباقي **قوله** في بعض النسخ فسادا كيف يحكم بعموم الاله وحصول الله
اى ان وبامفهومنا وما قبل من ان المعنى في لفظ الله وجوب الوجود فيكون احض
فيجوز الاستشاد فهو وهم لانه ليس ما خذوا في مفهومه لانه ما خذوا من المعنى بعد
او دالة بمعنى تميز **قوله** ان الاستشاد هنا يدل على استثنى لا كما لو هم من كل
البدل هو لفظ الاله لانه بمعنى غير الالههم فلفظوا على الله بما لا يكونه موباهل
لان محل الاله على غير في مثل هذه الواضع ضعيف على انه في نحو والمراد منه
من البدل بل البعض قال بن هشام في النفي انه لو كان بل بعض جيب الضمير للربط
كافي كانت الشرع غيب ثلثة وان الاول مخالف لما في النفي والايجاب البدل لا
يثبت كذلك ايضا البدل للبدل منه كونهان في كلام واحد والمستثنى من حيث
المعنى في كل م والمستثنى منه في كلام آخر وهو ليس بشئ لان الضمير لما يبنى للربط
وهو حاصل الاستشاد المتصل فانه يفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه ولانه يمنع
من مخالفة مع الحرف المقطع لذلك كما جاز في الصفة كقوله رت برجل ليرف لا
تريم جل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة ليرجل الاعراب على الاسم
كذلك يجعل نحو ما جادني القوم لازيد قولنا لازيد بدلا والاعراب
على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جادني القوم لازيد قولنا لازيد بدلا
والاعراب على الاسم ولا نهما في اللفظ كلام واحد والابدال معاملة لغيرته
هذا انه هب البصريين على حقيقة المحققون وعند الكوفيين معطوف على
المستثنى منه والاحرف عطف وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان بعد
مخالف لا قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب هذا موجب نفي وقبل انه بدل
من الضمير الخبر المحذوف قال العلامة الزمخشري في بعض رسايلهم ان صل
الكلام الله آله فريد لا والا لا فائدة اثبات الآية له تعالى ونفيها مما سواه

فقد علم الخبر ان قد يزداد بعض الحروف لافادة الزيادة على اصل المعنى كزيادة من لا
استغرافية للتاكيد انتهى وليست شغوى ما مراده لان ان اراد انها زائدة على
ما هو المشهور من زيادتها في الكلام بحيث لا ينفوت باسقاطها الا التاكيد فيزداد
عليه انها لا تزداد لذلك صدر ما قبل حثها الا يرى قد ردوا على طرف حيث قال
في الاجرم ان لا زائدة بان لا تزداد في اول الكلام ووجه البطلان قول من ذهب
الى ان لا في الاقسام زائدة بان لا تزداد في اول الكلام القوان كلمة كالسورة الواحدة
ولهذا يذكر شي في سورة وجوابه في اخرى نحو وقالوا يا ايها الذين تنزل عليهم
الكتب ليجنون فانه في سورة الجن وجوابه ما انت بنعمته ربك بجنون في السورة الفلم
مع انها لا تزداد المعنى الا ليجرد التقوية والتاكيد كما هو شأن حروف الزيادة
لا لافادة معنى زائدة على اصل المعنى وان اراد انها زائدة كما قال بعضهم بربا
في نحو حيث بلال ما غضب من الاشئ وان كان لا يصح المعنى باسقاطه فانهم
قد بر بدون بالزائدة المعترض بين شيئين متطابقين ان لم يصح المعنى باسقاطه
نحو كان في زيد كان فاضلا فانها سميت زائدة وان كانت مبيضة لمعنى
المعنى والا نقطع فيه وعليه انها ايضا لا يكون الا معترضة بين الجار والمجرور
والناصب المنصوب نحو ليل يكون للناس غير ذلك ليس لها صدر الكلام
الا ان يقع في جواب القسم كل ذلك تفضيله في المعنى ان اردته فليس راجع اليه قوله
في المحل اي محلا عليه قال الشرح الرضى يتعذر البديل على اللفظ في اسم لا تزداد
اذا كان منصوبا ومفتوحا نحو لا رجل لا غلام رجل لا رجل لاني اسم لا يطل على
الذي هو عمله فكيف يجعل مع عدم سبب العمل انتهى ثم لا يخفى عليك ان جملة الاشئ
لان لا من لو نسخ المبتدأ والخبر وقيل جملة السبب بان في الذي هو مضاف
وقتها ان من حيث انها تقيضها ولا زمة للاسما والزموم وهو بعيد جدا قوله لان

لان هذا رد لخطا المشركين آخ فيبقى النفي والوجود على وجه يفهم منه كل احد بل يغيا
كان او غيره وان كان الامكان يرد حقا بهم بايخ وجه فانه قد يزيل عنه غيره
البليغ اور وعليه انه ينبغي ان لا يحكم باسلام الدهري وباسلام من يجوز انما
اخر بخود هذه الكلمة وجوابه ما سيجي من الشرح رحمة الله من ان الحكم باسقاط
انما هو على انما هو قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
اتخ فكان مجموع هذه الكلمة وضع شرعا للدلالة على السلام كل من لفظ بها مع انه
مدعى لا مكان بدون الوجود مجرد فرض قوله انما مل على الوجود وجه دلالة
عليه ان النفي لا يتوجه الى نفس الجنس ولا معنى لا رفع الاجناس الحقيقية
النفية فلا بد من اعتبار معنى وليس هنا قرينة خصوص حمل على امر مثل الوجود
لا الامكان او ان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستلزم من لا لا يقتضيه
الخبر نزع الوجود الذي هو رابط بين المسند والمسند اليه سواء كان طرف
ذلك الوجود رابطا بطي الوجود والمجول كما في لا اله سوجود او غيره كما في لا رجل
في الدلالة للعالم على خاص فلا يكون قرينة على تقدير وجود قوله ولا
يجوز ان يكون الاستثناء موعدا لا كذا في كثير من النسخ لكنه ضرب قدس سره الخط
على ذلك ولقد احسن لانه منقوض بما ورد في الحديث ما ثور من قوله لا اله
غيرك كذا قيل يمكن ان يقال ان الحديث ايضا محمول على حذف الخبر فانه محذوف
لا كذا وغيره صفة اخرى على كل مع ان نفي الوجود عن آئته سوى الله نفي
مغايرة الله عن كل آله مثلا زمان كالاخفى فنقصود الشرح قدس سره ان
وما سبق له الكلام هو نفي الوجود لا المغايرة لانه رد خطا المشركين في اعتقادهم
نقد والآية في الوجود فافهم قوله يعيند الايجاب بخودي فيجب ان يكون المعنى في
محقق مضمونه ما يصرق الايجاب نفية وما به رفعه ما يصدق السلب الكافي

عليه قوله مخصوص في الباب الجزائي قال المصنف رحمه الله وكذا النكرة الموصوفة
لا ينبغي عليك ان الكلام في ان النكرة يصدق عليه تعريفها الخاص لكونها للعموم اما
ايضا عند افتراض بعض الاوصاف والاستعمال فقط كالقوله فيها حال كونها في
النفي وموضع الشرط ومصدر من اشراج قدس سره بحقيقة في اول التفسير **قوله** بخلاف
اذا اختلف الخ اعترض عليه في هذا الوصف ايضا عام على سبيل البديل كما في قولهم من دخل
هذا الحصن اولا فله كذا فيكون هذه النكرة ايضا عامة وجيب بان من قال في
النكرة الموصوفة قال بعمومها على وجه الشمول وان البديل بان هذا الوصف عام
بحسب المعنوم خاص بحسب الصديق والوجود فحين قرن بالعام المصطلح كمن
اعترضه عمومه وحين قرن بالخاص كرجل اعترضه خصوصه **قوله** للقطع بان هذا
الحكم آخ اى القطع بجمع قطع النظر عن المشتق والتعليق به فانه يفهم عموم هذا الحكم
من لا يعلم المشتق ومبتدا الاشتقاق في التعليق به اصلا فانه يقع ما قبل الزم القطع
باعتبار التعليق المشتق فيقول الى البديل الثاني والجواب بان القطع باعتبار
ما مور به مفضل الى النجاة الابدية سواء وقع التعليق او لا ليس شي لان كون
الايمان ما مور به مفضيا الى النجاة لا يقتضي عموم الحكم بالجزئية على عباد مومن تام
يعتبر ان ذلك ما هو من جهة الايمان فيعم به كالاختصاص بل يدخل في عمومه فانه
علة للحكم بالجزئية على عباد مومن جهة الايمان فانهم **قوله** فيجب عموم العلة الخ بان
لا يكون الحكم بالجزئية على البعض من الافراد لانه لا يقتضي عدم الكلاخ المشتمل على
لا محال كونهم جزءا من بعض آخ فانه يقع ما قيل ان عموم الحكم لا يقتضي العموم في
لا في عباد مومن كذا قيل من انه استدلالا بشال الجزائي علم الحكم الكلي مدفوعا
لان الاستدلال ما هو بالاستعمال المثالي بل هو ان كذا ليس بكلي بل هو
مهمل كيف لا وليس كل نكرة موصوفة عامة كما في قولك لا كل من اليوم رجلا

رجلا كونا وبدا على هذا الاصل اى بل على عموم النكرة الموصوفة في الجملة لكونه
مختصا بالنكرة المستثناة من النفي **قوله** وقد يقال في بيان ذلك اى بيان
التفريق بين المسلمين والفاصل صاحب الكنف الكبير حيث قال النكرة الموصوفة
انما يتم في الاستثناء من النفي وان كان ذلك في موضع الاثبات انما كانت
في صدر الكلام وخرجها بالاستثناء ومنه تغبر او الاستثناء ليس منتظا بغيره
فيؤخذ حكمه من صدر الكلام وهو موضع النفي فينتعم ما دخل من النكارة كمنه ضرورية و
فوقها في موضع النفي ومما في التقدير فالمستثنى لما كان عاما في صدر الكلام
بقى كذلك بعد الاستثناء ولانه عين ما دخل في صدر الاستثناء ليس منتظا
بغيره فيؤخذ حكمه من مستثنى منه فصار كانه بعد الاستثناء في موضع النفي ايضا
انتهى من كلامه هذا يظهر لك انه قد وقع ما قيل من انه ينبغي ان لا يكون مستثنى
عاما لعدم وروده موضع النفي بل موضع الاثبات فانهم وحاصله ان حكم الاستثناء
ماخوذ من الصدر فاذا كان حكم الصدر عاما يجب ان يكون حكم الاستثناء كذلك
من غير تفاوت بينهما الا بالنفي والاثبات وليس مقتضى الاستثناء التماثل
فيهما لا في جهة العموم والخصوص ما يقع ما قيل من انه ينبغي ان لا يكون المستثنى
لعدمه في موضع النفي بل في موضع الاثبات اذ لو كان كل نكرة في الاثبات مستثناة
غير لازم فاما **قوله** ولا ينبغي ان هذا البيان آخ اذ يمكن ان يقال ان الحكم
ماخوذ من الصدر وهذه النكرة فيه عامة فوقعها في سياق النفي لان المعنى
لا اجالس جالا ولا امرأة ولا جنبا ولا مالكا ولا رجلا والنفي بان النكرة دائمة
الوحدة فيصدر الكلام لا اجالس رجلا ولا صليبا ولا رجلا فلا يكون الكلام
مفيدا للعموم غير تام ما لم يعتبر ان الوحدة غير معتبرة في الارجلا عاما للوصف هو
ما اشار اليه شمس الائمة غير مذكور فيها سبق **قوله** والوجه ما اشار اليه آخ اى عموم

الشكوة الموصوفة المستثناة من النفي ولا يخفى عليك ان هذا المذكور والى ان
بالمستثناة لكنه يجري في الموصوفة مطلقا كما يشترط في كونه قدس **قوله**
فلا شئنا وباسم الجنس كذا في كثير من النسخ وهو كما هو في بعض النسخ باسم
وهو لا يصح الا بتأويل ان يقال المراد ما هو بمنزلة اسم الشخص كونه متبعا واحدا
لا يصدق على متعدد **قوله** فيجنس ذلك النوع اي جمع افراد **قوله** ويحقق ذلك
في الشكوة **نسخ** او روي عليه في الوصف ايضا يدل على جنس الوحدة فيكون لا اطلاق
عالمه لا اطلاق لا اطلاق لا اطلاق واحد موصوفا بصفة العلم بجنس العموم الى قرينة
اخرى تالية او متعالية وهو ليس بشي لان اذا ذكر الوصف دل على ان الحكم متعلق بصفة
ولست الذات معتبرة الوجود والصفة فلا يعتبر وحدتها وكثيرتها فذلك الوجه
التي دلت عليها الوصف فان اعتبارها ليس بالمرعية لتطابق لفظها بالموصوف
لا يدل لها في الحكم الا اذا افس على اعتبارها فيه كما اذا قرن به لفظ الواحد فافهم **قوله**
قرينة دالة **نسخ** ولا على العموم بل العموم يلزم هذا القصد لعدم اختصاص بعض الافراد
فما قبل ان عموم الشكوة لا يستند الى القرينة وجب ان لا يذكر في هذا المقام لان
الكلام في الانفاذ التي بعد العموم بحسب الوضع ناشئ عن الفعلة **قوله** كما اذا وضعت
نسخ فان الوصف يدل على ان القصد الى مجرد الجينية عن الوحدة التي دل عليها
موصوف والا فلا يكون في الوصف القصد الى مجرد الجينية مطلقا بل الجينية مع
الوصف **قوله** اي ما يكون متناولا لبعض تناوله لفظا آخر الى آخره لا يتوهم في
بنائي ما سبق منه تحقيق قدس **نسخ** من ان في الشكوة معنى الوحدة والجينية في
الوصف فيجنس مع الوصف يعلم ان القصد الى مجرد الجينية فتم ولا يجنس بعض
الافراد وكذا ما قال المصنف رحمه الله من انه خاص بالبنة الى المطلق الذي
لا يكون فيه هذا العتد منافي له لان ما سبق من انها بدون الوصف فيجنس مع

تعم انما بدون يجنس بجزء ولا نعم بجنس مع تعمه فالكلام في السابق في الخصوص
والعموم بالنظر الى الجنس المراد بهنا انه متناول لبعض تناوله لفظا آخر بالنظر
الى الوصف فان رجلا عالمنا متناول بعض تناوله رجل فانه متناول العالم ورجلا
والان خاصا غير متناول للجنس من عليه قول المصنف رحمه الله بل هو صريح في
ما ذكره فافهم **قوله** وذكر ابن الجبيل ان التخصيص لا يبدل لطلاق العام وانما
على ليس كذلك حقيقة وتبينه على تعدد ما بينهما ليلا يقع في جنس **قوله** مثل العشرة فان
يقال انه عام باعتبار واحد ما فاذا افسر على خمسة بالاستثناء عنه قبل قد حصل ذلك
المسلمين للمعروفين كخوفا في مسلمون فاكملت المسلمين لازيدا فافهم **قوله**
المسلمون عاما والاستثناء منه تقييد كذا في العنقدي **قوله** ولا يخفى ان الشكوة
انح يمكن ان يجاب عنه بان المدعى محصلة لا كلية او ان المصدرة بمنزلة الاستثناء
الجينية فيما بعد وفي غير المواضع الثلاثة خاصة في لاكثر فاعتبر كلية او ان المراد من
قوله يحقق ان الاصل هو ذلك فلا ينافي في عموم في بعض المقامات
او ان نفس مرة اريد بها الجنس كمن جازا او كسبي مثل هذا عموما او ليس له
الا معني واحد هو الجنس لكن موارد متعددة والشكوة المصدرة على
من الخصوص اذا المراد واحد من الجنس في العموم في لفظه كل منه ان مثل هذا
في الشكوة المنقطة مثلا ايضا **قوله** يدل على نفس الحقيقة على ما ذهب اليه لمص
رحمة الله وهو مذهب الجمهور كما سيجي ولا يتوهم انه ينافي ما سبق من قوله
لانها موصوفة للوردان الدلالة لا يقتضيه الوضع ويحقق على حقيقة الحق
ان اللفظ في المطلق والشكوة واحد لكن ان اعتبر دلالة على كايته فلا يندسى
مطلقا واسم جنس ايضا ومع هذا الوحدة الشائبة سمي كمره **قوله** وهذا معني
قوله انه لان قولهم المشهور لا يلائم بظاهره لا هو المشهور من ندهم فافهم

المبتدأ ومن الذات تصدق عليه حقيقة من غير تعرض للمصداق تعرض لبيان
بأن المراد من الذات الحقيقة لا ما هو المبتدأ وليوافق بما هو المشهور من
قوله وجعله مقابلاً للمطلق أي على ما هو الظاهر التبادر من سوق كلام حيث جعل
بموت الواحد بها مقابل لكونها مطلقة وكونه مجهول عند السامع إنما هو لرفع
اشتباه الجمالة عند المخاطب بالطلاق وليس مراده الفرق بينهما كونه الأول
مجهول عند المتكلم والسمع والثانية مجهولة عند السامع فقط كما توهم إذ لم يبرهن
في الأولى للجملالة بلغوت تعرض الوحدة في الثانية مع أنه غير مطروح في الأجانب
سافر بجلال ومثاله فافهم فإنه قد غلط أن يكون منه في جميع الجوانح وتوهم أن
أن لا يدعي ابن الجابري أن المطلق والى على الوحدة التي ليعتد وبها الكثرة
حيث عرفه الأول بالكثرة في سياق الالتماس الثاني بادل على شئ في جنبه فخرج
على شئ في نوعه كونه مومنة وهو عند غيرهما والى على ما هيته بل يقيد بالوحدة فرد
أولاً وجودها هيته المطلوبة بأقل من أحد وعلى الفرق بين المطلق والكثرة أسلوب
المنطقين والاصوليين كذا العقباء حيث اختلفوا حين قال للمراته أن كان ملك
ذكر أفاضت طاق فكان كربع قبل لا يطق الشك في التوحيد وقبل يطق عمل على
انتهى وحقيقة أن اللفظ الدال على ما هيته هي من حيث هي ليست بوحدة ولا كثرة
من غير تعرض لعندها هو المطلق مع التعرض لكثرة معينة هو العام والوحدة معينة
هو الموقوفة والوحدة غير معينة هي الكثرة ويعلم من كلام صاحب الكشف أن المجهول
عنده ما ذهب إليه ابن الجابري حيث قال الصور أنه لا فرق بينهما أي المطلق والكثرة
في اصطلاح الأصول إذ تشمل جميع العلماء للمطلق بالكثرة في كتبهم ليعبرم الفرق
انتهى وهو ليس لا ذكرنا سابقاً من أنهما في اللفظ متحدان وبالأعتناء مختلفان
قوله بلقبح بان معناه أن تذهبوا إلى أن المسمى في مدلول اللفظ ذلك بل ما هيته

بل ما هيته المطلقة واخذ بفتح الواحدة وارتقاء الواحدة لكونها أقل ما ينبغي
بها تلك الحقيقة لأنها معتبرة في مدلول اللفظ على نقلها أو نقاؤه وكان كما
أي ليس المراد هذا بل نقلها من مذنب الجمهور **قوله** أي أنهم جعلوا أي
الحقيقة والتعرض لمعنى عليهم **قوله** مع أنه من هذا القبيل أي الفرق بين من
دخل هذا الحصن أولاً من مذنبوا بقوة مثلاً في هر فان العبارة في الأول منقضة
لكل فرد مستوفى لأن الحكم لا يصح بثبوته الأعلى سبيل لبدل بخلاف الآخر فان
العبارة فيه منقضة للمفرد المشترك بين الأفراد وقيام كل فرد مقام الآخر
عنها رشتما لم عليه لا باعتبار تعرضها في العبارة نعم إذا قيل بقوة أي بقوة كذا
صارت عامة كذا قال السيد الشريف ويؤيد هذا نقلها من المصنف رحمه الله
في أول بحث وما قيل من الكثرة الموصوفة والمنقضة أيضاً لا تعرض فيه للعموم
فغيره ورواياته وإن لم يكن ذلك مدلوله المطابق لكن يفهم منه العموم ولو بطريق
المفردة بخلاف مثل بقوة فإنه لا يفهم منه ذلك أصلاً كما لا ينبغي **قوله** ليعبرم إعادة
المعرفة كثره وبالعكس أي ليصح كلا المعنيين فإنها لا يتصور أن اللفظ في التعريف
بالإضافة واللام إذاً يتصور في العلم والموصول كمرار المعرفة كثره فأنفع ما
من أنه يجوز أن يكون الطريق الوصول إلى العلم أيضاً قال صاحب الكشف في سورة
الم تشرح أن الموقف بلام العهد بمنزلة كمرار العلم **قوله** والافعية النفي راجع إلى
العهد فقط **قوله** لأن المعرفة تخرج دليل المغيبة في الصور من أعني إعادة المعرفة
كثرة وعكسه وترك دليل صورة إعادة المعرفة موقوفة ويكون التعريف فيها
الخارجي على هو الأصل المهوره وما إذا كان في أحدهما للعهد والثاني للاستقراء
يعلم بعين ما ذكره ويدل عليه هذا على أن مراده من بعين ليس كمال **قوله** يرجع من
الرجح لا الرجوع لأن الثاني لازم والأول متعدي لكن عدى ههنا إلى موقوف

فلا بد من تبيين معنى الجعل المراد من الذي لا يخل حال قوم كما كانوا
عليه من الجنة والوداد حيث يمكن ان يكون الكاف بمعنى الى فلا يحتاج الى
التبيين او القوم والا فربما عتبا اللفظ او النون مخذوف كما في قوله تعالى
خضتم كما الذي خاضوا فانه كثير ما يخذف من الذين بنوا للتحفة كما صرح بالمرضى
اي يجعل قوما مثل قوم كانوا على الجنة والوداد والى اصل معنونا عن جرم بني ادم
واعرضنا عنهم لعل لا يامروهم وروهم الى الجنة والوداد الذي كانوا عليه **قوله**
القطع بان الثاني عين الاول لان المراد من القوم المعروف بمبيلة الشاعرين
ذبل او الثاني فقط ويكون المعنى قلنا بني ذبل وان لا يكون ان يكون المراد
هو الاول فقط لان قوله قلنا بمنزلة التعليل للمصنع والعفو لا يتب الاخرة
التي يجعل سببا للعفو الى الذي يعفو فقط في العرف كما لا يخفى والمراد من العين
ما ذكرناه **قوله** وفيه نظر آخ يمكن الجواب عن وجوبه ما من الاول فانه انما قال
لان المعركة ليست في الجنب لان محله على العهد اذا كان منقادا بغيره فخطم
التقدم والكلام ههنا فيما لم يكن دال على المراد من المذكورين سويا واما
الثاني فيما ذكرنا سابقا من ان مراده من العين ليس بخارج وهذا انزع لفظ
لانه من اراد بالعين ذكرنا حكمه فيما سوى العادة الشكر كمره بالعينه ومن اراده
الحقيقه حكمه في الصورتين بالغيره وفي الصورتين بالعينه كما لضعف رحمه الله
واما من الثالث فيما سنذكره بقوله واعلم فان معنى قوله لان المعركة آخ
انها كذلك اذا لم يكن هناك صارف عنه فانه مع ما قيل من ان دليل مما
الكشف يقتضيه الحكيمه فلا يندفع عنه ما اورده ثالثا بقوله واعلم **قوله** ثم جعل
من بعد ضعف قوته آخ قال الله تعالى الذي خلقكم من ضعف اى
ضعفا وجعل الضعف ساسا لكم كقوله تعالى الذي خلقكم من ضعف اى

ضعف استغارة كمينه حيث شبهه بمادة الانسان او خلقكم من اصل ضعيف هو
المنطقه على وبل المصدر باسم الفاعل او بتقدير ذواتهم جعل من بعد ضعف
قوته وذلك اذ لم يبق لهم الحكم على الوجه الاول او تعلق ما به انكم الروح على الوجه
الثاني ثم جعل من بعد قوته ضعفا وشبهه اذ اخذ منكم السن فالضعف
الثالث مغاير للثاني لان المراد منه اخذ السن من الثاني اما المنطقه او المادة
الا ان بنيت بناء على الاستغارة فلذلك لم ينع منه الشرح قدس سره نعم الضعف
الثاني عين الاول هو غير المذكور في الشرح **قوله** كقوله تعالى هذا كنا ب نزلنا
الاية فان المراد من الاول نزلنا من الثاني التورية قال الله تعالى وهذا
انزلناه مبارك فاتبعوه لعلمكم نرحموا ان تقولوا انما انزل الكتاب على
المؤمنين من قبلنا وان كنا عن راسهم لغافلين **قوله** كقوله تعالى وهو الذي
انزل عليك كتابه نظم الكريمة وانزلنا عليك الكتاب بالآية **قوله** ولما كانت عبادتنا
المتن يحتمل عكس ذلك بل يحتمل ان يكون مدلوله العينية فيما سوى العادة الشكر
مكره كما مر من الكشف ان يكون المشار اليه بذلك حكم القسم الثاني لا عادة الشكر
قوله منقول عن ابن عباس بن مسعود فان قلت في مصحف ابن مسعود
واحدة فكيف يصح هذا القول منه قلت كانه مقصد باليسر من ما في قوله ليس
من معنى التفخيم فتاواه بسبيل الدارين وذلك ليس في الحقيقة كذا في الكشف
ومن هذا ظهر فايده لبنته المصنف رحمه الله هذا القول الى ابن عباس رضي الله
عنه فقط لا الى ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** ذات يوم يفهم من كلام الشارح
الرضي ان التفسير في مثل هذا في مدة ذات هذا الاسم فيكون من ضائقه
المسمى الى الاسم اعلم ان ذات مؤنث وذواته ذوات بقلب الواو وثباتها
من ذوات الالف والدليل عليه ثبوتها على ذواتها نحو ذواتا اثنان حذف الواو

للمعقبة كما حذف من ذكره والتا فيه لنا بنيت بدليل القلابة في الوقف
ما ثم قد يستعمل معنى نفس الشيء فصار التا دجرا فلذا يطلق عليه تعالى
وينسب مع التا حيث يقال اني واصفا الذاتية ويكتب طوبى لكانت اخذت
قوله فكيف يسير آخر يعني انه لاول كلامه صلى الله عليه وسلم على ان مع يسير ان قوله
من الكربة بان يكون فكيف يسير **قوله** او اجلس لذي لونه اخ يعني انه لونه
الماهية والطبيعة ومعية اليسر مع هذه الجلس معية بالنظر الى حقيقة وليس المراد
من تعريف الجلس ما بناه اول العهد الذي يسير لانه لا دلالة فيه في الكلام على ما
العصر لكن كون اليسر مع تحقيق جنس العصر لا يقتضي ان يكون مع كل عصر يسير من
تحققهما مع عصرين وما فوقهما يصدق تحقفا مع تحقيق جنس العصر الا ان يقال
انه بالنظر الى كل فرد مع قطع النظر عن الآخر جنس العصر متحقق فيحقق يسير
مع فافهم **قوله** وقال عز الاسلام فيه النظر آخر عبارة كذا وذلك معنى قول ابن
عباس صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى فان مع العصر يسير لن يغلب عصر واحد يسير
لان العصر بعد معرفة والسر بعد معرفة ان صحت هذه الحكايات عنه وفيه نظر
عندنا انتهى وذكر بعض الشراح معناه ان في الاصل المذكور من حكم اعادة
المعرفة والسكره نظر او وجهه يختلف في بعض المواقف كما ذكره قدس سره بها
والظاهر انه ليس براجع اليه لان اتفاق اهل البصرة والكوفة فيه كذا ذكره في التفسير
والحكم محمول على الاكثرية وكذا كذا ذلك اصلا وجعله صاحب الكنف راجعا الى
قول ابن عباس يعني فوسئت هذا القول منه يخرج على هذا الاصل لكن الصحيح
عند الشيخ انها كوزة على وجه السكر بر تقرير المعنى وعلى هذا لا يستقيم قول ابن عباس
واورد عليه ان صرح هذا الكلام وظاهر كلام المصنف رحمه الله في المناقشة
في قول الصحابي الفقيه الذي هو رئيس المفسرين بما مع ما يد قوله بالنقل عن النبي

ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجيب بان المراد القول المعنى الصدر فالعقبة
انه قال ذلك مع ان المراد بعد الرد في صحة الحكاية غير مردود بل هو لتقوية
جانب عدم الصحة والنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحة الرواية كجملتها
يكون ما خذوا من غير هذه الآية او بناء على ان اليسر صل مقدم واليسر عرض
فاذا كان مع يسر آخر كان مع عصر واحد يسير هذا وكذا في ان الناظر راجع
الى الصحة المذكورة في قوله ان صحة هذه الحكاية عنه فافهم **قوله** فانما المصنف
رحمة الله اليه بقوله والاسح انه لا يكذب في الكشف فاشارة الى دفعه حيث قال
هذا اي قول ابن عباس عمل الظاهر وبناء على قوة الجهاد وان موعده
لا يحل الا على اولى ما يحتمل للفظ او المبلغه قال المصنف رحمه الله وتظهر المعرفة
التي تعاد كونه آخر ظاهرا بهذا الكلام غير سديد لان اراد ان مثاله لم يوجد كما يقتضيه
السياق فغيره عليه قوله تعالى رفع بعنكم فوق بعض قد ذكر في الكشف ايضا
له وان اراد ان يظهره من الاحكام الفقهاء غير مذکور كما يقتضيه ما بعد غير عليه
ان عكسه ايضا كذلك كما ذكره الشرح قدس سره فلا وجه لتخصيصه كذا قيل وليس
بشيئ لانه وجد لكل من عادة السكره نكرة والمعرفة معرفة مثال فيظهر قد
ذكرها والها فيتن وجد لكل منهما المثال لا النظم قد ذكر لهما مثلا ولم يجر
عدم وجدان نظيره وفي الآخرة تعرض للثاني ولم يذكر المثال مع ثبوت كل
منها في كل واحد من الحكمين اعتمادا في كل منهما على الآخر ويسمى مثل هذا صفة
الاحتمال وهي من لطايف المصنفين فافهم واخفظ **قوله** في ذلك الصك
في المغرب الصك هو كتاب لا يوزن بالمال وغيره **قوله** لكونه معتبرا بالمال لثبوت
في هذا الصك فانه يصير بمنزلة المعينة للمعرفة مرتين او اكثر لان المال المعتمد
بالثبوت في هذا الصك بمنزلة المعرفة وان ذكر في عبارة الافراد بلفظ السكره

كان يقول على الف كتب في هذا العكس فانك ما قيل من ان المبدأ ومن تفرز
المصنف رحمه الله والشراح رحمه الله ان يقيد الالف المعرفه بالصك بحسب
التعريف ولا شك ان ذلك ممكن مع التفسير **قوله** من غير بيان للسبب وعند بيانه
هذه الصورة يتعد وتعدده وتجدد بتجاده بخلاف الصور السابقة **قوله** على خروج
الكثرة في هذا الاتفاق به لانه على الاختلاف في كثر الرأى **قوله** فاللازم ان
واحد لان الشاهد الواحد لا يعم به حجة فالعادة للاحكام والالتزام والاعادة
القاضي لا سقاط مودته الاثبات بالينة **قوله** يريد انها باعتبار اصل الخ واما
معنا بلا النكرة الموصوفة لجها معرفة بحسب اللفظ ايضا والتغاير معنى الوصف
المعتبر فيها **قوله** معرفة بحسب اللفظ كالمعهود الذي **قوله** ليلوكم اكرم احسن
علا قال تعالى خلق الموت والحيوات ليعلموكم ليعلموكم ليعلموكم ليعلموكم
ايها المكلفون اكرم احسن **قوله** اصوبه بان يكون على استه وخلصه بان يكون لوجه
الله جلته وافقه موقع المفعول الثاني لفعل البلوى المتضمن معنى العلم وليس
هذا من باب التعليق لانه يخلق وفروع الجملة حوا في الاصل للمبتدأ الذي هو
المفعول الاول لان شرط التعليق ان يقع الاستفهام داخلها هو قائم مقام
المفعولين مثل علمت ان زيد قائم مررت بالرضى **قوله** والاظهر ان عمومها
بحسب الوضع للفرق الخ ليعني انه لو كان عموم العبارة كان الاول ايضا
عاما كان الثاني لا محالة لا فرق بين اى وسائر النكرات بالنظر الى ذاته كسبق
مع ان الماور في الاول اتفاق عهد واحد منصف مدخول لدار وفي الثاني
اتفاق كل عهد من عبادة دخل لدار هذا لكن بر عليه انه اذا كان عمومها
بحسب الوضع لا يصح الفرق بين الصورتين المذكورتين في المتن الا ان
ان مراده الوضع النوعي يعني انه متى وصفت لفعل مستد الى ضمير ما يكون للعموم

لعموم ويكون حمل قول من قال لعموم الصفة على هذا قوله من وما ذلك ان
نقول ان وضعها ايضا على الخصوص كالنكرة وعمومها بالصفة **قوله** والاظهار
الى المولى هذا هو الذي يجب وكلام المصنف رحمه الله عليه يدل على ان
للفاعل المحاطب مطلقا سواء اضر بهم على الترتيب او لا حيث قال في قوله
اي عهدي اضر به مثبت لا واحد وتغيير فيه الفاعل اذ بنا يكن التغير من الفاعل
المحاطب **قوله** والحيثه يلحق حملها واحد فحملها معا قبل يكون هذا الاشارة
في المسئلة السابقة بان يكون المحاطب شيئا جازيا باسلا يصعب فهمه لوجه
يكون المقصود حينئذ من قوله اي عهدي اضر بك فهو اظهر رجل ذو العبد فاذ
ضر به الجميع مما ينبغي ان لا يعتقوا اصلا لغوات المقصود **قوله** وهذا يحصل
بمطلق فعل الكل من كل واحد منهم قد حصل اي ضرره الحثية محمولة يحصل
فعل كل من كل واحد من العبيد سواء كان عاملا لها في ضمن الكل ام لا
وقد حصل مطلق الكل من كل واحد فيها اذ حملوا جميعا هذا فانك ما اور عليه
من ان الاظهر ان يقول من جميعهم لان الغرض من لا يطبق حملها واحد ولا
الحثية واحدة فيكون حملها واحدا فالصادر من مجموع حمل واحد يكون كل
منهم عاملا لها حقيقة بل شيئا له دخل حملها لان فرض اشخاص قدس سره بيان
انه انما يلحق الجميع بغيره كل واحد مع ان انما هو ان المقصود وهو حمل الحثية
ما يحصل بفعل المجموع من حيث هو مجموع لان المقصود هو حمل الحثية مطلقا
سواء كان على سبيل الاجتماع والافراد وهو يحصل بمطلق فعل الكل من كل
واحد سواء كان منفردا في ضمن الكل في هذه الصورة حصل لكونه عاملا
في ضمنهم وليس المراد من فعل الكل الحثية فاما كما يدل عليه لفظ المطلق على
انه لو قيل من جميعهم ما كان لقوله مطلق فائدة كما لا يخفى فافهم فانه من

قدس سره **قوله** مشكل من جهة النحوي بل لا حظ اصطلاح لان الشق الاول
مبنى على النعت النحوي والثاني على ارجاع الضمير لان الصفة في نفي
النحو يلحق على المعنى العام والخاص بن المعنى الاول يوجد فيها والثاني لم يوجد
في شي منها **قوله** فهي موصوفة في صورتين هذا ممنوع لان الامر ومن قوله
ووالثاني قطع ان الوصف العم لا مطلق وفي الثاني ليس كذلك لانها
يكون معها اذا صلح بسداد اشتقاقه والسببية والتجريد يقتضي الشفقة والمفارقة
بينها كذا قال صاحب الترمج ولا يخفى عليك انه هذا غير مطر وفي مثل على عبيد
اعطيت وربهما فهو حر والمسئلة بها لما وقد جعل عدم كونه معها بانها كونه عا
فهي اي عبيدي ضربته مسند الى الخاص فيكون خاصا بخلاف ضربك فانه اعتبار
اسماؤه الى كل واحد من العبيد عام وفي بعض شروح المعنى انه سلم ان المفارقة
وصف معنوي ايضا لكن الشكل بذلك ان كان التوصيف به مفعولا واعتدا
اقتراع المبني للفاعل صفة اشئ عرفا وهو ممنوع ومثل هذا منقول عن
الثاني ايضا **قوله** والسد لا فرق كما لا يوافق كما الفعل الاول من القرب
والثاني من القربان او كلاهما بمعنى واحد والمقصود انه لا اقب احدهما الا
يوما افر كما جميعا كذا قيل **قوله** واجاب صاحب الكشاف اخ قول حاصل ذكره
صاحب الكشاف انه فرق بين اي عبيدي ضربته فهو حر وبين لا افر كما الا بافر
بما فيه بان الا في الاول قطع عن الوصف فلا نعم وفي الثانية النكرة موصوفة
فتعم وذلك لوجوب الاول ان الضرب في الصور الاول مسند الى المحب
فيكون قابلا به لا متناع الاسناد بدون القيام واذا كان قابلا به لا يكون
قابلا بالمفعول لا متناع قيام الصفة العارضة سواء كانت حقيقة او ضمنية
بمحلين وذلك مبني على ان محله نعم ان تعلقه بالمفعول بوقوع يستلزم حصول

حصول صفة اضافية له وبى كونه مضروبا بالمحسوس طلب لكنها غير مذكورة فما هو
ثور ليست صفة لاي وما هو صفة لها غير مذكور ثبت انه مقطوع عن الوصف
بخلاف المفعول منه في الصورة الثانية فان الصفة بالحدث الواقع فيه ليس
الامتنان رتبة له في الحدوث على انقرض في موضعه وقيامه بالفاعل لا ينافي اعانه
به بهذا المعنى لانه متصل بحقيقة فيكون النكرة في تلك الصورة موصوفة
فيعم ولا يخفى على الفطن انه حينئذ يندفع الابرار الذي ذكره الشارح لانه ان
اراد بقوله الاستحالة في قيام الاضافات بالمضافين انه يجوز ان يكون
صفة واحدة شخضية قابلية بالمضافين حتى يجوز قيام الضرب مسندا الى المحب
بالمفعول فبالل ان قيام الوضو لواحد بل الامر الاعتباري بمحلين محال قد اعترف
به في شرح المقاصد وان اراد انه الاستحالة في قيام الاضافات الواحدة بالوضع
ولو لكل شخص منه كالأخوة القائية بالاخوين باعتبار فردين مسلم لكن نقول ان المذكور
ههنا هو الضرب مسندا الى الفاعل تعالى به هو متنع القيام بالمفعول الصفة القائية اعني
وبنه غير مذكورة فان قيل للارم ما ذكرتم ان لا يكون الضرب كونه قابلا بالفاعل
للمفعول لكن لم لا يجوز ان يكون ضرب فاعل للمفعول صفة للمفعول قابلية على
ما قاله المطول تعريف الدلالة ان فهم المعنى وان كان صفة للمسمع او المعنى لكن
فهم المعنى لكن فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ قلت قد حقق السيد قدس سره في
حاشيته بان فهم المعنى المعين يكون من اللفظ ليس صفة اللفظ والجموع المركب معنى له
فلا بد ان يقال جعله صفة له باعتبار استلزامه لكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
فضرب فاعل للمفعول ليس صفة له الاعتبار استلزامه لكونه مضروبا بالوجه
الثاني ان المقصود في اي عبيدي ضربته فهو معلق على الحرته بضرب المحب اي
عبيدي من عبيده وكلما اى ههنا مقطوعة عن الوصف الا انه تضمنه معنى

الشرط قدم على الفعل وجعل جملة صفة فاصح الى الضمير بالبدو هو فضلة اي
ليس مقصودا بالذات بل ثبت لضرورة الارتباط بما قبله من غير احتياج
في المقصود اليه فيقتدر بعد ربط الفعل بالضرورة التي الارتباط فلا يعتبر فيه العموم
واذا لم يكن فيه عموم فلا يحصل تبويص مرجعه بهذه الجملة عموم اذا وصفتها
لها انا هو باعتبار تضمنها لضمير بالبدو في الفعل وفيه في الصورة الثانية
صح به قصد بالذات وقصد وصفه بصفة عامة فيفيد العموم وبما حوزنا الى
بعضنا الشرح اذ لا شك ان يكون المفعول به اعني الضمير ههنا فضلة في المقصود
لاجل الربط لا ينافي ان يكون اتصال المفعول به اشد من اتصاله بالمفعول فيه
وانه اذا لم يكن في الضمير تعميم لا يكون التوضيف مقبدا له لاختلاف من ان
ليس الا باعتبار تضمن الضمير وان الفاعل ليس ضروريا باللفظ الذي ذكرنا هو
في المقصود لوروده قصد بالذات فتأمل فانه من المدحض وقد امكن برئي هو
الحق الحق يقول هكذا كتب يحيى وابي سلمة الله تعالى في حواشي هذا الكتاب
وهذا اندفع ما قيل من ان صاحب الكشف زعم ان اتصال الافعال بالاشخاص
بمعنى القيام بها وان تعميم الاوصاف فيها انا يكون على تقدير اتصالها بها
انقيام بخلاف غير الاشخاص كالزمان المتصل ببعضه بمعنى انه متعلق به بعلقا
القباهم وانت خير بما في مدين الزعمين من الاختلاف من ان الفعل المتبع
مثلا الضرب مشتمل على صفتين احدهما قابلية بالفاعل في الاخرى بالمفعول كل واحد
منهما متعلقه بالاخرى ولا خلاف في جواز ذلك بل يمتنع الوصف بالموصوف
كأن في التعميم وان لم يقسم به كما لا يخفى بعد التذليل ههنا نقلنا هذا وبعضنا ان
ههنا كلام تركناه مخالفا لكتابنا مع انك تطلع على غمته وسهية بعد ما تدبر
ينالنا فندبر **قوله** وفيه نظر هذا النظر بوجوه مذكورة في شرح سراج الدين

الهندى للشيخ **قوله** واما ما بنا فلان الفعل آخ هذا الشئ على ترتيب اللفظ
اوله جواب عن آخر ما ذكره في قوله وايضا للمفعول آخ من اللازم بين الفعل
والزمان واخره وهو قوله وان المفعول به ههنا آخ من اوله وجعل قوله فلان
الفعل المتعدي آخ في الاول كلامه من ان الفعل متصل بالزمان فيجوز ان يصح
انما به يا به قوله واما ما بنا وذكر قوله وان المفعول به ههنا آخ في قوله **قوله**
المفعول فيه في الوجود فقط لا دونه الزمان والكان الذي يذكر بعد الفعل
لخر فانه لا مطلق الزمان الذي هو خروجه لول الفعل فلا كلام فيه ومن لم يفرق
بينها وقع في غيب بعض **قوله** وان المفعول به ههنا آخ هذا الطريق في الجواب
يسمى اصطلاحهم بالمفعول به موجب حاصلا انا لا تنكير هو موجب لياك هو
ان المفعول مفرد بقدر الضرورة فانه انا هو في الربط لا التعميم لكن لا
يستلزم التعميم لضرورة المرجع موصوفا بالفعل بسببه **قوله** فلان ههنا لا يخفى
لتغير الفاعل آخ يعني ان في الصورة الثانية يمكن تجسير المحاطبة ضربا
دون آخر فتعين الواحد باختياره ضربا المتعد في المفعول بخلاف الاول
فانه لا يمكن تجسير الفاعل بغيره بواحد منهم دون آخر لعدم التعد والابتداء
انه يمكن ان يجعل كل واحد من العبيد مختارا بين الضرب تركه او يجعل كل واحد
من العبيد الفاعل مختارا بين صدد الفعل من واحد دون آخر فكذا
لقد والمفعول لا ينافي التفسير لان مدلول مثل هذا انا هو التفسير في الضرب
المتعلق باعتبار متعلقه لاني الضرب المطلق وتركه كما لا يخفى لكن نفي النقص
بمثل اي عبيدي ضركم او ضرب احدكم وقد اقبل عدم التفسير في الصورة الاولى
بانه لا يعين فيها يجب الفاعل فيندفع النقص المذكور لكن يرد مثل اي عبيدي
ضربه احد من الناس فانه على هذا ينبغي ان يكون للعموم وفرق يقتضي خلافا هذا

فأية تفصيل كلام المصنف رحمه الله وتوضيحه على ذكره الشارح أقوال الفوق
وبالله التوفيق أنه إذا اسند الفعل إلى من علق حريته به وعبر عنه بأى كافي
أى عبيدى ضربك فهو مركب الكلام للعموم لكون أى موصوفا مع عدم
الانع عنه وأما إذا اسند إلى غيره دل أن علق به وهو الحرية بتجسير الغير مطلقا
لعدم كون الفعل الذى علق به الحرية باختيار من علق به حرية والاصل في
التجسير أن يكون للمولى تبفويضه لغيره وذلك إذا لم يكن هناك ما يوجب
البتعين في نفسه وهو إذا ضربهم مثلامعا وأما في صورة الترتيب فتعين
الاول لعدم المزاجهم والمراد من قولنا مطلقا أى قبل تحقق الفعل بعده
فتأمل ما صادقا والصف فان الانشاء غير الاوصاف **قوله** فان قلت
كون أى أى علم ان با اذا اصنف الى اذا البعض موقوف يكون لبعضه على
الرجل حسن والا فليزى أى اصنف ليثل أى النقطة كذا أى رجل كذا ويجب
حال دخولها من الكلية والتعريف ما بقا بلها بتعين وصفها المعنوى فامتنع
أى لرجل عندك لعدم جواز توصيف بعض الرجل بالعدمية وجاز حينئذ
انفراد بعضه بالحيثية وسى اذا كانت شرطية او استثنائية لكل اذا قلت
على الشكوة فيجب مطابقة الضمير الراجع اليها لما اصنف هى اليه فادواته
وجمعا وتذكيرا وتانيثا كإى جليلين كرمها كرمها وإى جال كرمهم كرمهم
بعض مع المعرفة فتجد الضمير الراجع اليها مطلقا اذا المراد منها حينئذ
بعض ما اصنف هى اليه هذا هو التحقيق وعلى هذا يصح قول المصنف رحمه الله
وايا لو اريد منكر لا بالنظر الى انشا الى المعرفة ولا الى الشكوة لان البعض ما
اصنف اليه وجروية قد يكون واحدا وقد يكون ثنيتة وقد يكون جمعا
قوله واستغنا مية لم يتعرض المصنف حمة الله لقلته وزوعها كما انه لم يتعرض

يتعرض لاشكال الموصوفات لغة الموصوفة وذكر في مثالها ومن الناس من
يقول على بعض الاقوال **قوله** والالبان جبين قبل من كما يحض موصولة
وموصوفة لعدم عموم مضمون صلتها وصفها يحض شرطية واستغنا مية بالوجه
تخصيصها وكما يلزم عمومها شرطية واستغنا مية بواسطة الشرط والاستغنا مية قد
يلزم عمومها موصولة وموصوفة لعموم مضمونها ثم لا يلزم من كونها مراد
الخصوص في بعض الاحوال وضعها به يفهم من كلام النجاشي ان منع من الموصوفة
على الخصوص من حيث قال اما من فعلي الخصوص كسير الموصولات في الشكوة
وخص من الشكوة لاختصاصها بالعاقل الشكوة بحسب المادة قد يكون لغير
العاقل كجنون وانما لزمتها التعريف في الاستعمال عمومها بالعدمية المعنوية
قوله فتدرك الصورتين أى قبل من سوا البضا كذلك لان المعنى ادخل
اما سوق الامير والوزير وغيرهما عدل حتمرازا عن التطويل قد ظهر لك فاعلم
ما قلنا سابقا من فوق بين من دخل هذا الحصن والابن ندبو البوة **قوله**
كافى قوله تعالى منهم من يسمعون اليك ومنهم من يظن اليك فان
بين ههنا امرا ومخصوصون من المكد بين كانوا يسمعون لقول لا يفترون
ويظنون الى آية ولا يظنون بخلاف من دخل اربى سيفان **قوله** وذوى العقول
زكورا كانوا وانما عند الاكثر وقيل يحبس بالذكو يحبس من الخلاف بين
الشرطية كما فعله ابن الحاجب غير محدد ودليل الاكثر الاجماع على علق الاما
مينين دخل اربى فهو **قوله** فتح الضمة أى منه يفهم وجه تعدد مثال قوله
خاصا وفي عبارة فخر الاسلام ههنا اشكال حيث قال من يحبس العموم والخصوص
قال الله تعالى ومنهم من يسمعون اليك ومنهم من يظن اليك انتهى جعلها
مثالا لعموم لا فائدة منه لظهوره وقوله بعده واصلها العموم قال النبي صلى

كلمة ما قيل انه يصلح لا يعقل لا يعقل ليل قوله تعالى وحسب الله ما في السموات
 وما في الارض فيل يفتن الثاني لا روى انه لما نزل قوله تعالى انهم وما تعبدون
 حصب جهنم قال بعد الله بن الزعري قد عبدت الملائكة والسيح افراتيم بعدلوا
 فقال عليه السلام ما جعلك بلغته فتك اما علمت ان لا يعقل فيل انه له وحده
 ولا يخلط وذكر عامة الاصوليين انها عامة بمعنى انها يستعمل في ذوات لا يعقل
 وصفا من يعقل لقوله تعالى واسماء وما بنا باي القادر الذي بنا ما كما ذكره في
 الكشاف في ذكره صاحب الفتح ان للسؤال عن الجنس نقول عندك بمعنى اي
 اجناس الاشياء عندك وجوابه ان او فليس وطعام او كتاب وعن الوصف
 نقول ما زيد وما عمر وجوابه الكريم او الفاضل في هذا وقع بين الفرعون وموسى
 ما وقع ما قال فرعون بقوله يا رب العالمين واجاب موسى عن الوصف انتهى
 وبالحكمة كلمة ما يعلم العقلاء وغيرهم وهو اما لا يعقل او صفا من يعقل الجواب
 عاروى ان المراد اما علمت ان لا يعقل لانها موصوفة له فقط **قوله**
 فيصح كل رجل شبيهه هذا الرعيف آخ وكذا يصح كل زمان ما كوال كل الزمان
 لان القشرة الذي من جملة اجزائه غير ما كوال بخلاف الاول فانه يستغرق كل
 زمان وما كولينه كان مان لا يستلزم ما كولينه كل جزء منه بل ما كولينه ما هو المتعارف
 الكلمة من اجزائه وهذا بخلاف ما اذا قال كلت كل زمان ان كلت الزمان **الاول**
 كاذب قطعاً بخلاف الثاني لاحتمال ان بكل احدى جميع اجزاء مائة واسد واحد **قوله**
 لم يكن لهم ولا لواحد منهم شئ لا يخفى عليك انه اذا كان محبهم واحد لم يكن
 النقل معنوا عليهم كعموم جميع كان لواحد منهم شيئا فكان قوله لواحد منهم
 شيئا كافيا لئلا يخرج وقد انصرف بنفي مدلول لفظ جميع ولا لواحد منهم
 شئ بنفي صورتين آخريين احدهما ان يكون لكل منهم تمام النقل كما هو

٤٥
 كما هو مدلول كل من دخل ثنائيا ان يكون لواحد منهم تمام ليس عموم من
 دليل لقوله لا لواحد منهم ولم يتوصل لنعني العموم على سبيل الاجتماع لظهوره
 والمعنى ان في نفسه ليس عمومه على سبيل الانفراد وهو ان يكون العموم لكل
 واحد بشرط لا كما هو مدلول كل بل عموم الجنس هو ان يكون لكل واحد بشرط
 شئ وانما قلنا في نفسه لانه قد صرح ايشه في اول الفصل ان الحكم في من
 دخل هذا الجنس او لا متعلق بكل واحد على سبيل الانفراد اى بشرط واحد
 النوق كلمة كل يوجبنا كل واحد على الانفراد كانه ليس معه غيره لانه عموم ما
 على الانفراد كما ان كلما للعموم الافعال فمقد ذكره يجعل كل واحد من الفعلين
 كان اللفظ قبلا وله خاصته وكانه ليس معه غيره فيكون لكل واحد منهم نقل كل
 من كان لا يوجب عموم افراد كل واحد من الفعلين كانه ليس معه غيره بل عموم
 الجنس بنا لنظر الى مفهوم كل من المجموعتين اول بخلاف من لان لا يتحقق
 في صورة الاجتماع من كل واحد ملحوظا معه غيره ايضا من مفهوم من لانه
 لعموم كل واحد لا بشرط شئ فلا يتحقق بالنظر الى مفهومه فيهم اول هذا النوق
 ذكره الشمس الاية في شرح السيرة الكبرى وبارزنا ظهر لك ان ما قيل من ان
 هذا مبني على ان من ههنا مكرمة موصوفة لا معرفة وبني عليه من ههنا
 موصوفة لهصفة عامة والتميزة الموصوفة بهما مستغرقة على الانفراد ليس به
 وكذا ما قيل من انه ينبغي ان يجعل ولا مجازا عن اسبق على المختلف يكون
 النقل لواحد ويقع بين اختيار القابل لان الكلام للتشجيع والتعير على
 المختلف ليس شئ لان المقصود بالذات هو التخصيص على التشجيع لان
 المقصود وهو الدخول في الجنس والتعير على المختلف انما يحصل بطريق التبع
 والخصص فلا باء على جعله مجازا **قوله** وعموم من انما ثبتت يعني

ان عمومها انما ثبت لاجل ضرورة مناسبة من الالهام كعموم النكرة في
سياق النفي فان كلمة من من حيث انها من المهمات مدلولها فرد في
الموصوف بصلتها لا على التبيين فتاكرت النكرة في الالهام غير ان
العموم هناك من سياق النفي بسبب ان رادة البعض دون الآخر
ترجح بغير مرجع ينم الكلي على سبيل البديل كما هو مقتضى اصل وصفها فاندفع
ما قبل من انه يلزم ان يكون عموم من استعمالها كالنكرة لا وصيغتها **قوله** فلا
مشاركة بين من ومدخول جميع وكل في كيفية العموم ليصح بها الاستغارة و
الحاصل ان كلمة من لا يدل على الاحاطة لا على سبيل الاجتماع ولا الانفراد
فقد ادنا ثبت عموم فيها ضرورة ايهامها كما ذكرنا فلا اشتراك مع
كل واحد منهما في المعنى الخاص لموضوع له كل واحد منهما وهو الاحاطة بصفة
الانفراد والاحاطة بصفة الاجتماع كذا فهم من الكشف الكبير فاندفع ما قبل
من انهم قد استعاروا جميع المعنى كل من الثابتين بين عمومها وان الاشتراك
في العموم يعني مجوزا للتجاوز لانه لا مشاركة له بالمعنى الخاص لموضوع له كل واحد
منها اصل الجدل في جميع وكل فانها متراكمة في معنى الاحاطة مع قوة الحقيقة
من مقام التبيين لكون الفعل للواحد بطريق الاولى في المشاركة في مطلق
العموم غير صحيح للتجاوز لانه ليس بموضوع له شيء منها بل عرضا عاما لمعانيها
بل انفس الانفاط على توجيه لقولهم لا عموم في المعاني فانهم **قوله** حاصلة
ان الاول هو السابق الخ موافق للتوضيح وعلى هذا لا مدخل لقوله في التبيين
فاذا اضاف لكل الخ فهو اشارة الى جواب سوال هو ان كلمة كل تدل على
عموم الجنس على ما صرح به في الكشف الكبير فيجعل عليها فيكون كمن في الجواب ان
لو حملنا ما عليه لم يكن لها فائدة جديدة فبلغوا هذا السؤال اريد على ان

الفرق السابق الجواب ما قيل من انه لو حمل على ما كيد معنى لم يكن لغوا ذلك
لان التاكيد ليس لفائدة جديدة وهو المراد بالدخول عدم الفائدة مطلقا
والناسيب ولي من التاكيد وعند احتمالها **قوله** بان فيه عدم المسبوقية بغير
مراد بها وعلى انه المضموم الكامل للسابق البتة وعند الاطلاق خصوصاً في
مقام التبيين على التبيين **قوله** فلا نه يجعل مستعارة لكل يمكن ان يقال ان
الى جعله مستعار لان كلمة من يتناول الواحد حقيقة كما يتناول القوة وجميع
مضاف اليه فلو وجد الدخول من الجماعة فيهم جميع من دخل ولا ولو وجد من
فهو ايضا جميع من دخل ولا فكان العمل بالحقيقة في العصورتين **قوله** فاسم
قلت الامر الاول يمكن ان يجاب عنه بان عدم التقييد لا ينافي التقييد بالعموم
فان لا بشرط شيء لا ينافي بشرط شيء الا ان يقال ان المراد من قوله من
في عدم استحقاق الخ مع فيه استحقاق كل واحد وهما قد اعتبر عدم قيد
استحقاق فاعمل **قوله** عملا لعموم المجاز في قولهم المجرى ههنا متعذر لان
وجود مفهوم شامل للجماعة المتقيد بعدم استحقاق كل واحد منها تمام التمثل
على هو المعنى الحقيقي لجميع والافعال والالتفات مما يكاد ان يجعله العقل
وهو ليس بشيء لان اللازم في عموم المجاز ان يكون المعنى المجازي في
الموضوع الحقيقي وهو ههنا الجماعة وعدم استحقاق كل واحد ليس اخلا
في معناه الحقيقي بل لعدم دليل الاستحقاق كما صرح به فيهم بعينه **قوله**
واعلم انه حملوا الخ هذا هو مخار شنج ابن الهام في التجزؤ وما ورد عليه من
لا عبرة له لانه السطح كلام الناس فانه لو قال لو حمل على هذا الدرهم ليد
لغوة لم يكن له ان يعطى عمر والكونه افقروا ان المقصود والتبيين بفتح
الحسن وهو لا ينسب بواجب والمعنى الداعي الى الحكم يجب ان يكون في المعنى

مساويا المنصوص واقتوى وان المعنوم دلالة النص يجب ان لا يبطل
المنطوق والافراد مبطل حقيقة الجمع باطل بالاول فلان عدم الاعطاء
له انما هو خصوصيته ذكر اسم زيد لان الدلالة غير معتبرة الا بهي ان
لو قال عطاء هذا درهم الفقير وزيد فقير وعمر واقف كان له اعطاه عمر
بلريق الاولى واما الثاني فلانا لا نسلم ان المعنى الداعي فتح الحصن بل ان
صرحا هو نفس القول مع انه لو كان المعنى الداعي ذلك ينبغي ان لا يفتى
الجماعة ولا الواحد بنفس القول دون الفتح وعند الفتح يكون الواحد البصر
اولى وكوسم فقد لا يتسر الفتح بالجماعة ايضا بل قد يتسر بالواحد لا الجماعة
واحد يعدل لغيره واما الثاني فلانه ان اراد منه انه اذا كان الجمع مراد
اللفظ ارادة الافراد وبطله مسلم لكن كون المعنوم من المطلق صحيحا او
من لفظ واحد غير واجب دلالة وان اراد انه اذا ثبت الحكم بالجمع
عدم الثبوت لكل واحد ثبوته على الافراد وبطله ممنوع لانه انما يبطله اذا
ثبت على الافراد في تلك الصورة واما في صورة اخرى فلا كما فيها
فيه **قوله** يحزير محل النزاع على ما صرح به في اصولنا فبينة اخذ ذكر في
لهم ان الفعل المثبت لا يعلم ات م وجهانه فاذا قال الراوى صلى الله
واخل الكعبة لم يعلم الغرض والفعل ولا في الزمان ولا الدلالة لا بدليل
ثم ذكر مسألة اخرى وهي اذا حكمى الصبي حاله بلفظ حمله العموم كان
نهي رسول الله عن بيع الغرور وقضيه بالشفعة والمصنف رحمه الله
اراد متغيرها وصدوره وبينا انه ليس الكلام ههنا الا فيما اذا كان
اللفظ من الراوى ويكون نافلا به شيئا منه صلى الله عليه وسلم لا كجثة
لا الفعل المنسوب الى سائر الناس وكذا الحال في المنقول ما فعل من افعا

افعا صلى الله عليه وسلم كصلى واخل الكعبة او قول من اقول كفى عن مع
فان الحقيقة النهى هو القول بخصوص كذا القضاء والحكم ولا نال في المراد
القول الذي لا يدري عموم قطعا ولا فهو عام قطعا ونقطة الراوى الذي
عليه اما عام او لا فالافهام اربعة فاختلفت بينها مع الاتفاق على ان
حجج انما هو بالمنقول المحكى لا بقول الراوى والحكاية نفي الصوريين
الاوليين لا عموم بل وجه من الوجوه بالاتفاق لان المحكى منه وهو الفعل
عنه صلى الله عليه وسلم لا يحتمل العموم اصل وهو المنسك الجثة والرابعة
كذلك لانه وان كان القول منقول يحتمل العموم لكن لا دليل عليه اذ لا عموم
فيما دل عليه من لفظ الراوى والثالثة تختلف فيها فبينة لا يعلم لان الصبي
عدل عارف باللفظ والمعنى فالنظر من حال المطابقة للمنقول المحكى بيل لانه
يكون الواقع هو القول الحاصل الى اجتهاد في العموم اوسع حقيقة خاصة فتم
انها للعموم فحكاية هذا هو التحقيق الا حق بالقول فظهر ان هذا ان قولهم ان
المثبت لا نعم غير منقطع اذ ليس الكلام في كل فعل مثبت عليه بل الفعل الذي شبه
الراوى اليه صلى الله عليه وسلم ويكون حكاية عن فعل من افعاله ما يدل عليه
تمثيلهم بلفظ داخل الكعبة ولا في الفعل بحيث يشبه القول به خيسته بدخل فيه
مثل نهى عن بيع الغرور وهو يختلف فيه والمسئلة اتفاقية ولذا قال بعض المنا
خوبين المراد ان الفعل لفظة صلى الله عليه وسلم بعينه لا عموم بها لانهم في لا بدخل في
نهي عن بيع الغرور لكن يخرج منه باذنه بعينه فيها عموم وهو ايضا بالا
تفاق لانهم لا ذكرنا من الاتفاق ان الاحتجاج بالمحكى لا بالحكاية ولذا لم
يقيد المصنف رحمه الله به فصار حاصل قولهم الفعل المثبت ان الفعل المذكور
نقطة الراوى عنه صلى الله عليه وسلم ويكون غير القول لا نعم سواء كان في لفظ الراوى

عموم اولاد هو معنى قول المصنف رحمه الله حكاية الفعل لانهم لا يقيد بهم لمثبت
انا هو لان الكلام في عموم الفعل المعنى سوار كان منسوباً اليه صلى الله عليه وسلم
مسئلة اخرى والمصنف رحمه الله اعني عنه بانفظ الحكاية لانه اذا روى الراوى مخرج
رسول الله يتي لا يقال به حكى فعلا من افعاله وكذا قولهم اذا حكى صحابي ما لا
اخره ليس المراد منه الا اذا حكى قولاً من قوله ليصير مقابلاً للمسئلة الباقية كما
يدل مثبتهم بنى وقضى والا فبطل فيه ما اذا حكى فعلا من افعاله على هذه العموم
وهو بالاتفاق لانهم والمسئلة مختلف فيها وهذه التي اشار اليها المصنف رحمه الله
بقوله واما نحو قضى بالشفعة في بطريق الجواب السؤال بما الى ان هذه المسئلة
انما هي فيما اذا فعل قولاً من قول الله صلى الله عليه وسلم بالمعنى وفي لفظه عموم لمثبت
من قبل سابق بل هي مسئلة اخرى ومعنى قوله ولين سلسلنا ان حكاية الفعل
انه ان لم يرد من حكاية الفعل بناء ان يعيم الفعل للقول ايضاً فالقول بعمومه
ولو عند البعض انما هو لعموم لفظ الجارى والمستقل بعموم لا من حيث
انه حكاية فعل من افعاله فانه فع الفعل داخل في المتن حكاية الى ان هذا النظر الى
كل شق المصنف ورتبة توصيفه وبهذا ظهر انه ليس مراد المصنف رحمه الله
ما زعمه الشارح وادور عليه ما اورده الحق احق ان يتبع والحق الحق وبهذا
سوار اسهيل قال المصنف رحمه الله وخبرنا اما ان خرج في بعض نخرج
المسئل ان المستقل ما ان يساوى المسئول عنه فهو مقصور عليه ويكون رخص
وهو جائز اذا امكن للسائل استنباط غير مذكور منه غير فوت مسئلة او علم
وان كان عمومه في غير المسئول عنه فهو باق على عمومه اتفاقاً كقوله عليه السلام
سئل عن ما البحر الطهور راده والحل ميتة فهو عام في الميتة والكلان فيه يعتبر
العموم ايضاً سوار كان اسبب سوار لا وقوع حادثه خاصاً كان وعاماً وهو

المراد لاجره لخصوص اسبب قال المصنف رحمه الله يحل على الجواب
انما برانه يحل عليه الاتفاق فيكون مساوياً للسؤال في العموم والخصوص اتفاقاً
في كلام الآتى وبعض شرح متون الشافعية وبه يكون كلام ابن الجواب
حيث قال جواب سائل غير المتقلد بلع في عمومها اتفاقاً فخرج بان الاتفاق
في الصورة الاولى انما هو في العموم فلو قيل بل يجوز الوضوء بها لخرج فقال نعم
كان عاماً واما في الخصوص كما لو قيل بل يجوز الوضوء بها لخرج فقال نعم
فخرج ان الشافعية حيث ذهب الى دلالة الجواب على جواز التوضي بكل احد
منسكاً بترك الاستفصال عدم يقيد الجواب ببعض الاحوال قيل انما ذكرنا في
ذلك فيما اذا كان الجواب مستقلاً قال المصنف رحمه الله مع زيادة على ذلك
وهو لفظ اليوم وهو الذي جعله في هرا في الابداء بخلاف ما اذا لم يكن
لفظ اليوم كما في الصور الاولى فانه ظاهر في الجواب بلالة الحال هو اوجه
مخرج الجواب من غير زيادة واعتبار بما في الثانية لوجوب لغا المفعول
اليوم بالحي الى ان اقل جوابه ان يقول ان فعلت هكذا وقوله ان تعذبت
مثله من غير زيادة لكنه معناه والمفسر لو كره ولا يعجز بخلاف ان تعذبت اليوم
فانه زائد على الجواب فلا يعجز الزيادة ولا يلغى قال المصنف رحمه الله العبر
لعموم لفظ لخصوص المعنى يعني انه يراوانه بحد خصوص السبب لا لفظ
عمومه من الاعتبار وان كان يراوانه ذلك السبب بطريق ذكر العام و
راداه الخاص فعموم لفظه حينئذ معتبر لكن المراد منه الخاص كما روى انه قال
مراد ان بن الحكم لئن كان كل امرؤ فرج باقى وجب ان يفته تعالى ولا
بجبن الذين يؤفحون الآية نزلت في اهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله
عليه وسلم عن شي فكتومة اياه او خبروه بعينه وادواهم اجبروه عما سألهم عنه

مر عليه السلام بشاة ميمونة فقال بلا اخذتم اياها قد لغتموه فانتممتم به فقالوا انه
ميتة انما حرم اكلها قال فاما **باب** **قوله** للسؤال عن سيرة رضاعته قيل يا رسول الله
انتم نصوص من سيرة رضاعته وهو سر يلقي فيه الخيض لموم الكالك الاتن فقال ما
الما ظهور **قوله** بعلم دخوله تحت الارادة وطعا وذهب البعض الى انه ايضا ظني الد
حول يجوز اخراجها بالاجتهاد فان باخينة رصه قال لا يلحق ولذا لانه المستغر
شته سيد ما لم يقرب فقد اخبره من قوله صلى الله عليه وسلم الولد للفروش
وللعاهر الحجر مع انه واردينه على راه عايشه رضاعته منها حيث قالت
كان عيشته بن ابي وقاص قد عهد الى اخيه سعد بن ابي وقاص وولده ذمقة منى
فانقبض اليك فلما كان علم الفتح اخذه سعد فقال له ابن اخي وقال عبد بن ذمقة
بني انه اخي له على نشر ابي فتا وقال اليه عليه السلام لحكم لعبد بن ذمقة وقال
الولد للفروش والجوايث لم يخرج به بل لانه لم تهرم ولد ليت يفرش عنده واما وليه
ذمقة فقد قيل انها كانت ام ولد ولذا سميت وليده وقال عبد بن ذمقة له
على نشر ابي الجوايث تخفيص لنوع السبب بسبب منعها طاهر **قوله** بل
يقول نفس موقفة سببا يخ مع ان فيه موقفة وجه حكم الباعثة على شريع الحكم
وعدم صحة اخواجه منه بالاجتهاد والوقوف على المعنى واذالة الاشكال لو اوجده
لا يمكن موقفة تفسير الآية بدون الوقوف على مقتضاها واثان نزولها وقال بن
دقيق العبد بغير سبب النزول طريق قوى في فهم معاني القرآن وقال
يتمته موقفة سبب النزول لعين على فهم الآية **قوله** ذكر المطلق والمقيّد
ان يخفى ضربا من الضمان ثم للعالم ثم للمطلق والمقيّد كذلك مع انها نظر
الى كثرة مباحثها ولا اهتمام بها فينبغي ان يذكر بعد التفتيش كالامور
هذا التقسيم فوجه تاخيرها عن مفضل في ص ذكرهما متصلا بالخاص العام

والعام مناسبتها اياها قوله ان مطلق هو ما يقع في جنس في المحصول للفظ الدال
على الحقيقة من غير ان يكون فيه دلالة على شيء من وجود تلك الحقيقة هو المطلق الدال
عليها مع قيد هو المقيّد متقى قال السكي هو الدال على ما يبينه بلا قيد من حده وغيره
وزعم الآدمي ابن الحارث ان على الوجود اثباته وبها النكرة حيث عرفه الاول **قوله**
في سياق الاثبات الثاني ما يدل على شائع في جنس على الفرق بينهما المستفيضة الى
صولين الفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال مرة ان كان جملتك كذا فانت طالق فكان ابن
قيد المطلق نظرا الى التوجيه قبل المطلق حمل على الجنس مني قبل ان يكون مطلقا بل
على الذات وان لم يتصل بالشيء الا اثباتا لفظ المطلق بالشيء اسم جنس معروض
والنكرة هو الذي وضع المخرج من كونه لا يغيرها في الاستعمال الحكم قد يعبر على ما يبينه بلا قيد
حيث ضرورة اولادها بل من احد قد يعبر عليها بالوحدان لانه ليس عام الاصل لان
متعرض لكثرة الهيمنة الشكلى للوحد وهو بدليل بعض شيئا وبعض شيئا في الاصل ان الوحدة
معبرة فيه ولا فائدة للاعتناء بالوضع لمطلق الطبيعة لان الوضع ما هو لا هو استعمال لا يكون سغا
مست ان موضوع لها لا يمكن ان يكون لا موقفة ذكره ولا اعتبارا للحكام كفى ان يكون موضوعا
الوحد فبغير الاحكام مارة عليها دون الوحدة وخرى مع ان الغضا بالطبيعة في الغلبة
بالنسبة الى المتعارفة باعتبار التجوز فيها اهون ان الغضا بالطبيعة انما يقال بالنظر الى
الحكم فيها على الطبيعة لان في القضية الملقولة لفظا موضوعا للطبيعة حيث هي في
والا عليها وبوليده ما قيل من ان المطلق موضوع الكلمة لانه ان كان موضوعا للطبيعة يكون
موضوعا للطبيعة فالظاهر ان الدال على الشائع في جنس خرج بالنتائج العام لكونه شاعرا
المعيار كلها كسوا المعهود الذي لا يعدم احتمالا لمخصص كثيرة وانما نتج هو خصته المحملة
غير شمول قوله لا يعين في بيان معنى الشائع لا يبعد ان يقال فاية ان فيه موقفة
يصدر على مجموعها دال على المحملة من غير شمول فزيد ولا يعين يخرج لانه فيه كذا

تعيين بعينه لا بان لذل قال بعض المتأخرين انه دال على شائع لا بقيد معناه لفظا فالمراد
ولا تعيين اريد على حقه وخبره هذا دال على من تعريفه لا يخرج منه المعهود الذي هو اللام
ولذا زاد قوله مستقلا لفظا واللام قيد غير مستقل عنه قوله وان كانت متعلقة في الرتبة
المؤساة حقه محتملة لها من غير شمول ان كان في تعيين قال بعض شراح جمع الجوامع
قوله في خبره خرج به الدال على شائع في قوله كقوله مؤمنة انتهى ح كين ان يقال ان قوله
تعيين في بيان معناه ظاهرا في قوله وفي خبره بقي ان المعهود الذي هو اللام جعل منه مع العتبة
الذي هي فيه بناء على ما صرح في المطلق ان حضوره في معنى ما هو في الاول قول للام واما في
القول المنتشر الذي هو مدلول المعرف للام فلا الا باعتبار مطابقة لها هيئة الخاصة وعلى
هذا التحقيق بين المطلق وبين النكرة الحقيقة عدم من جهة لصدقها في خبره رتبة وافترا
فيما اذا وقعت في سياق النفي افتراقه في شتر العلم هذا هو المختار عند الشراح رحمه الله
والظاهر ما سبق كلام المعه لعمه من قوله والنكرة في غير هذه المواضع خاص لكونها دالة
على فرد ويكون مطلقة لئلا ان المختار عنده هو الاول يعني انها قد يقصد منها الى الطبيعة
والماهية فتكون مطلقة والمقيد ما اخرج من الشيوع بوجه ما كان المراد منه انعم
ان اللفظ في شيوع كالمعارف من ان يكون فيه نوع شيوع كان يكون محتملا
للخصص لكن مع شمول كالعامة او من غير شمول ايضا لكن فيه تعيين كقوله مؤمنة
كما مبين في الاواسطة بينهما لانه يصير حامل التعريفين دال على شائع وما دل على
ليس كذلك ان كان المراد انه الدال على اخرج عنه ويكون فيه شيوع من جهة
فالمعارف كلها سواء كانت معينة بعينه او لا واسطة لعدم شيوع فيها
والعام ايضا ان حضرم الشيوع بان يكون بسبب التعيين التقيد على قبل في
تعريفه انه الدال على شائع مع قيد على الاول قيد بوجه ما متعلق ما اخرج وعلى الثاني
بالشيوع وقال الشراح رحمه الله في قوله على البعض ان لفظ المقيد على جميع المعاني

المعارف المعلومات ليس بمطلق شائع هذا ولا يخفى عليك ما في العبارة من
الشلح اذ المراد هو اللفظ الدال على شائع والدال على اخرج قوله وضبط اللفظ
اذا هي على الوجه الذي ذكره المعه لعمه وان كان يمكن اعتبار وجه ضبط منه والحاصل انه
المطلق انما يحل على المقيد اذ الم يمكن العمل بهما وهو فيما اذا اخذ الحكم وسبب الشرح
الحادثة وسبب الحكم ويكونان في الاثبات وكان احد الحكمين موجبا للمقيد بخبره
فيه وان لم يتجدد شي منها وانما لم يصرح بانها سبب الحكم لاعتبار انما هو الحادثة
عنه اذ لا يكاد يوجد مادة يكون سبب الحكم مختلفا مع اتحاد الحادثة لانه لا يشترط
الحكم عن سبب الشرح فيما سوى ذلك لا خلافا فالتا فبعبارة فيما اذا اختلف
الحادثة او سبب الحكم فقط ولا حاجة الى التعيين بان يكون الحكم بطريق الوجوب
لان الدليل بار في الجواز ايضا اذ المطلق لازمه الجواز بدون العينة ومقتضى المقيد
يكون الجواز مع العينة ويكون للمقيد مدخل الجواز صرح به الشراح في مباحث
هذا نعم لا بد منها من قيد آخر وهو انه لا يعلم تاخر احد عما عن الآخر ولو علم تاخر
يجعل سببا للمطلق عند الخفيفة بان الاطلاق كان مشروعا ثم رفع بالتقيد ما
له عند الشافعية فيكون من باب حمل المطلق على المقيد ولذا لا يتقيد والخفيفة المذكورة
بجز الواحد اذ لا يجوز نسخ القطع بالظن ولو علم تاخر المطلق لم يوجد فيه نص في
الخفيفة لكن عرف من قواعدهم انما هو من المرد بالمطلق المبين انما
كونه سببا بعبارة انه نسخ القصر على المقيد كالعامة المتأخر عن الخاص المسنة
مبسوطة في تحرير ابن الهمام وفي جمع الجوامع انه يحل عليه من صورة تاخر المقيد
اذا تاخر عن وقت الخطاب بالمطلق واما اذا تاخر عن وقت العمل فيجعل سببا
عند ان يفقه ايضا وقيل نسخ له مطلقا عند جميع ايضا وان كان احدهما
موجبا للتقيد الاخر بالذات نسخ قبل هذا شرح لا يوافق الشرح لان المعنى

حصر الحمل في الصورة الثانية ويكون ان يقال ان الشرح اشار الى ان الحصر هنا
بالنسبة الى لا يوجب اصلا لا يتحقق فيما يوجب بطريق استدلال حكم غير مذکور كما هو ظاهر
عبارة المصنف وان مراده انه يعلم كونه موجبا بالنظر الى ذاته من غير ملا حظته
اخر ثلوثا النفي وارد على معنى كان مورا بخلاف لا يملك رتبة كافر فانه يعلم كونه
موجبا بواسطة استدلالها في الاعتقاد بعد ملا حظته مع ان ايجاب الاعتقاد رتبة
كافرة ايضا بطريق استدلال حكم غير مذکور فانه لو قومه بعد قوله اعتقد رتبة ليس
اعتقد رتبة غير كافر وهو يوجب لعقيد اعتقد رتبة فقه **قوله** اعتقد رتبة
ولا يملك رتبة كافر لا بد من ان يوضع الخطاب من شخص لم يملك رتبة اصلا
او غير مؤمنة ولم يكن هناك احتمال جدو الملك بالارث والا فلا يقتضي انها
امتناع اعتقاد غير المؤمنة لجواز تحقق ملكها قبل النفي ان يملك بالارث
قوله وتعل عنه المصنف وفيما نقل عنه انه يمكن تصحيح المثال بان يقال لعقيد
قوله اعتقد رتبة ولا يملك رتبة كافر فانه لو لنا ولا يملك رتبة الا رتبة مؤمنة فانه
هذا العقيد كانه مذکور محمل المطلق على هذا **قوله** اذ لا يخفى ان الحمل على هذا المعنى
اي حمل قوام حمل المطلق على العقيد لان معناه القريب المتبادر انه يعيد لعقيد في
العقيد **قوله** منقذا اي غير مثبت لثبوت النفي **قوله** فلا حمل فالسبكي القائل بحجية منه
الحالقة بعينه به في ذلك وجعله عليه **قوله** ولا يخفى ان هذا من العام مع الحمل
اي اضافي والا فلا يعتق رتبة كافر ايضا عام وانظر انه من باب فرد فرد
العام يحكم العام وهو ليس بخصيص للعام على المختار وواجب عنه في حوزة على
القصدي بانه مناقضة في المثال هذا كما يثبتون بقوله عليه السلام ادع عن
كل حرد عبد من المسلمين كانه مبني على انه يعبر اولا الاطلاق والتعقيب ثم يسط
عليه ما يعيد العموم **قوله** او نحو كالشرط كقوله عليه السلام لا نکاح الا شهود ولا نکاح

نکاح الا بولي وشاهدي عدل **قوله** فان كان فلا حمل قبل الحمل عند الحنفية فلا
لثبوتها لان الحمل عند الثابتة بالجامع ووحدة الكلام وتغييره بعضه
قوله يوجب عدم اجزائه للحالقة المأمور به يعني ان ايجاب ذلك عدم الحسب
ولانه لا ينفك حتى يكون قولا بمفهوم الحالقة بل ان الخطاب يوجب العقيد في
غير العقيد فالحالقة المأمور به ولو سلم فيفهم من العقيد ان اجزاء الكافرة باق على عدم
الاصلي ومن المطلق انه المأمور به ومنهم اجزاء بقا الكافرة على عدمه الا على
ليس من مفهوم الحالقة بل لانه على نفي الحكم في غيره فان منع الجمع بينهما يعني ان
هذا يجري فيها اذ ورد في السبب مثلا اذا كان مسلم عبدا وعبد كافر فادى
الصدقة عن المسلم لعقيد خروجه عن العدة والمطلق هذه فقه **قوله**
الحكم في الكل سوارا بعد العقيد ام لم يوجد **قوله** فان قلت الآية اما تدل على
المفسرون شرطين ان يند لا يشترط فالحكم الذي هو السؤال عن شيئا بعينه ففهم
هذا القول دليل هو الظاهر من عبارة المصنف ان الآية تدل على منع السؤال
عما توجب التضييق والتعليل لانه مما يفهم وفي حمل المطلق على العقيد مع امكان
اجزائه على ملاوة تعليل وتضييق فيند لا يراد شيئا مما اورده الشرح رحمه الله
وبعض ان لم يرد **قوله** الوصف في المطلق سكوت عنه اي بحسب بعينه وان كان
ما طفا عنه من حيث كونه من المطلق **قوله** ولا يخفى ضعفه اذ النص لا يدل على النفي
عن السؤال عن المسكوت عنه مطلقا بل عما كان موجبا للمسا كلف والسؤال عن
المسكوت عنه مشروع عند الاحتجاج لكن اوروني الكنتف الكبير كلاما في توجيه
يعلم منه ان مراده ان السؤال عن المسكوت عنه الذي يمكن العلق مع نوع ايهام
بهذا النص وليس المراد فيه النفي عن السؤال عن الشكل بل لانه وجب ولا يفسر
والحكم بل عما ذكر لان السؤال يكون تعقفا واذ لا يجوز والمطلق كذلك وما قبل

في وجهه انه اذا كان الوصف معصيا في المعقود لم يكن مسكونا عنه في المطلق ليس بشي
لانه فرع كونه محمولا عليه واذا كان كل منهما مضاهيا لم يكن المنصرح فيه محمولا
بسكونه عنه **قوله** بل ضعف الاستدلال به وجهه ان ليس في الآية النفي عن مطلق
السؤال لا عن السؤال البحث عن العيود والاصناف الغير المذكورة مطلقا
حتى يقال هنا بدل على ان البحث عنها بوجوب التعليل والمادة فلا يكون ايجاب
اليقين اولى كيف وقوله فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون يدل على جواب
السؤال عملا لا يعلم سوا ذلك او غيره قال امام الهدى ابو منصور هذا نهى
عن السؤال الا شيئا على وجه الاستبانه والاستيضاح من غير حاجة **قوله** هذا
لا يقوم حجة على الخصم في الكشف الكبير قال بن عباس رضي الله عنه ايهما ما ابرم
الله اى لا يقيد واخرته في امهات النساء بالدخول بالنسب واتبعوا اباهم
من يقيده حرمة الرابض بالدخول لامها وهو اى العمل بالطلاق قوله عات
الصحابة في امهات النساء لورودها مطلقا فعلى هذا لا يكون ورودها
رحمة الله لان قول الصحابي اذا اشاع وسكنوا مسلمين حجة بالاتفاق فكيف اذا
اتفقوا به فالكسب واختلف فيها اذ لم يعلم اتفاقهم ولا اختلفا فهم معه واما فيما
اعلم اتفاقهم او علم اختلفا فهم ينفون في الاول حجة الثاني لا اتفاق مع انه يمكن ان
يكون من قبل الرد الى المختلف فيه في الاتفاق الواسع مقدم حجة قول صحابي
انما هو في شرعيات هذا وضع لغوي في الاتفاق قولنا يحل المطلق على المعقود
بل هو وضع اللغة ام بالقياس من بيان فعلى هذا قول المصنف حجة الله وعامة
الصحابة لا يستدلان بجماع الصحابة مع الاشارة الى ان قول بن عباس
ما عرف اتفاقهم معه وهو حجة الاتفاق **قوله** وعليه العقد اجماع من بعد ما اى على
ابها ما واجرا على الاطلاق لكونها مبنية مطلقا لا على اصل الكلى حجة عليه

عليه وعلى هذا لا يجبه قوله وقد يجاب آنح ولعل الامام ما زيدا انما نقل قول عمر
رضي الله تعالى اوله ثم قال عليه العقد اجماع لم يعلم ان الجمع عليه هو المطلق
لكونها مطلقة ليكون الاصل الكلى مجعيا عليه الاطلاق مطلقا لانه ما اورده ليقول
وقد يجاب بنق انه روى عن علي رضي الله عنه من شرط الدخول بالنسب فالجواب
عنه عن ذلك منه ليس بطريق الحمل بل باعتبار العطف فتدبر **قوله** لا يكون
اجماعا على الاصل الكلى ولا نقضا لكيفية الشافعية لانهم قالوا بالجلل لم يوجد
عنه او باعث على الاجراء كما ان الحنفية قالوا بالاجراء على الاطلاق لم يوجد
مانع عنه او باعث عن الحمل **قوله** فان قيل الظاهر انه معارضة معارضة بانه
لو حمل يكون احدهما كافيا لا ينفى **قوله** اجيب بانه يفيد استحباب اليمين
لبين الفائدة لان منع حكمه مطلقا من المطلق مكابرة ومنع حكمه
حيث كونه معقودا سلم لكن حجة مطابقة العايدة بانه لا حكم لنفس المعقود كانه
متفاد من المطلق ولم يستفد من المعقود الا خصوصية المعقود فلا بد لها من قوة
ولذا تعرض في التحقيق بعد منع الغم لبيان الفائدة فلا بد من الجواب من هنا
سواء اجيب بمنع لزوم الانفاء او منهم حكمه منه وفائدة الاستحباب كافى العمل
لان معناه ان يعمل المعقود بحيث يكون له في الحكم بدل لان اليمين القيد بحيث لا
يعمل الا به على ما فهم مع انه على تقدير كونه غريبة يصح انه لا يجوز العمل الا به
العدر **قوله** ونحو ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكر من فائدة الاستحباب وكونه غريبة
يجرى فيها اذ ورد في الحكم وما اورد في السبب ففائدة مثل ان يكون
دليلا على ان منومه اولى بسببته وان شرعه اسم للشارع حيث جعله سببا
المطلق ضمننا ثم بالنص المعقود فقد افقوله نحو ذلك اما اشارة الى فوائد
في صورة ورودها في الحكم اولى فوائد في صورة ورودها في سبب **قوله**

و بالجملة هو ادلى من البطلان لان العمل بهما مع احتمال الفائدة اولى من جعلها الضار
واحدا باكل ابطال المطلق مع ان عدم فائدة جديده لا يجوز ابطال منفعة الاطلاق
لطلب فائدة القيد او يجعل خبيث مفهوم المطلق ثابتا بالنص المطلق ومفهوم القيد
واثبتا شي بنصين ليس بنعدي في الشرع **قوله** ولكن للمخصص ان يقول آخى الله
يقول المعدي هو القيد لا عدم اجزاء غير القيد ليرد انه عدم أصلي لكن من حيث الوجوب
لا من حيث الاجزاء ليرد ان اجزاء القيد مفسوخة فاندفع البحث الاول الثالث وبع
الثاني بقوله ولا نسلم آخى لكن على هذا كان الظاهر ان يقول لا اجزاء القيد ولا عدم اجزاء
غير القيد كما يقتضيه سوق البحث الثالث فاكفاه **قوله** لا اجزاء القيد المفسوخة انما
اذ لا يشتهر لوجوب القيد بعدم اجزاء غير القيد بوجه ففهم نفية من قوله المعدي هو وجوب
القيد صريحا بلا اشتباه بخلاف اجزاء القيد اذ يمكن ان يراد من وجوب القيد ولو تجاوزا
قبل من ان الظاهر ان يقول لا اجزاء القيد لا عدم اجزاء غير القيد لانه المعدي عند القيد
ليس بشي لان الكلام على تقدير بقية القيد كما قررنا بقى ان وجوب القيد ليس مفسوخا لانه
بقاؤه في حكم المفسوخ لا يخفى عليك ان المراد من وجوب القيد انه لا بد ان يكون
به فاندفع ما قيل ان ليس المراد بوجوب القيد الاجزاء ما يوجد فيه القيد وعدم اجزائه
فيه والاولى ثابت في المصنف بالنص فيكون التقدير في الثاني ان ما ذكره المصنف **قوله**
لانهم ان النص المطلق آه يمكن اثباته لانه عليه لا يوجب القيد لم يكن غير القيد
مجزيا والمطلق يدل على جزيه فيدل على عدم وجوب القيد وقد صرح الشارع في شرط
القياس ان النص ههنا دال على عدم الحكم المعدي في الفرع لان الاطلاق يدل على
اجزاء الرقبة الكافرة وانه لا يشترط الايمان **قوله** وههنا يندفع آه بما قلنا من ان
المعدي هو القيد لكن من حيث الوجوب فندفع ما يقال انه على تقدير صحة هذه التقديرية
اي التقديرية القيد لا يلزم آه **قوله** هذه التقديرية اشارة الى ههنا كورني ضمن قوله المعدي

المعدي هو وجوب القيد على فرضنا **قوله** بالنص القيد التقديرية **قوله** والقياس اي
النص القيد التقديرية الذي منشأه القيس **قوله** على ما نقله ايراد صاحب كشاف
على ما قال في الاسلام من انه على تقدير صحة هذه التقديرية **قوله** اذا جتمع المطلق والقيد
وههنا وقد جتمع المطلق المصريح مع القيد التقديرية **قوله** فالحمل واجب الفاق والحمل
يلزم عدم اجزاء غير القيد فانه ان حمل المطلق على القيد في ذاته واحدة انا يجب تبرج
القيد بعد تعارضهما وههنا القيد التقديرية المستند الى القيس لا يمكن ان يعارض
المطلق المصريح فضلا عن ان يرجح مع ان التقديرية لا تستلزم الاجتماع الا انما
على تقدير التسليم فتدل الامام في الجواب مثل هذا كثيرا في كلامه **قوله** على الساطع في
والسابق اما الاول فلانه البطلان التقديرية القيد بانها عين ذكر في السابق ان عدم
القياس حكم شرعي لانه اعدل منه الى التقديرية القيد واما الثاني فلانه البطلان التقديرية
بانها عين التقديرية عدم اوى مفسوخة عنها وهو ليس بحكم شرعي فلا يصح القيس فلو سلم
كونه حكما شرعيا لكان للعدل ابطال التقديرية وجه قال المصنف رحمه الله وقد قام
الفرق آه بين في الكشف المغارفة في اسباب الحكم صورة ومعنى واما في صورة
فلان الظهار واليمين بمنزلة القتل ومنع فلما ذكره المصنف بعد الله واما في الحكم صورة
فلان حكم القتل وجوب التحرير والصوم فقط على الترتيب في الظهار وجوب التحرير والصوم
او الاطعام واليمين وجوب البئر ثم الكفارة باحد الثلثة ثم صوم ثلثة ايام ومنع
لان جواز الاطعام في الظهار والصوم الثلثة في اليمين عند العجز مبنى على نوع
تفسير لسنن القتل **قوله** واليهما صاحب الهداية وهو المختار في المبسوط حلف الحكم
لا ككيفية بجملة مع علون واستقلون لان اشتراك في النفي يعم وقيل جهة انه
ما يسمى باللفظ وهو متناول لكل واحد من شيئا قلنا على هذا يكون مجازا كما قال
العلم بالشيء عند تكثيره وتثنيه وجمعه والمتنول به حقيقة والحق ان النفي ان كان

فرض الانبئات يكون مجازا فلفظها والانبئات ان يكون حقيقة وليس من قبل النكوة
المنقصة او نفي ما هو المراد منها في الانبئات هو العود اليهم بعينه العموم بطريق الطريق
بذلك **قوله** ما اذا لم يكن الجمع في الارادة وظاهر ان الامر والتمهيد يمنع اجتماعها
في الارادة في وقت استعمال احد بخلاف اقراوت ههنا فان الطرد والبيض لا يمنع ارا
تباين اجتماعهما في محل واحد في وقت واحد فانه في ما قيل لا يظهر نفي من اقراوت
هنا وبين الفعل **قوله** فيقول حقيقة نظر الوضع لكل منهما وهو من حيث تقاضى البتة
والمعتزلة والشافعي على نقله امام الحرمين والغزالي الامدي لكنه طاهر فيها عند
الشافعي فيجعل عليها عند التجرد والظهوره وعند غيره محل غير مستصحب المراد منه كمن جعل
عليها اجتماعا وهو ايضا رواية عن الشافعي على نقله الامام الرازي واثارة
الي هذا قال من ان الشافعي لا يخفى عليك ان الاحتياط لا يصلح باعتبار الحمل المراد ان
لا تجزى فيها اذا كان الاصل الحكم المعاد بالمشترك **قوله** وقيل مجازا وهو من حيث
الامدي وامام الحرمين في كتابه الى ابي جيب **قوله** وقيل يجوز وان لم يذهب لم يجوز
في المفرد لان الجمع في قوة المعتد بالعطف فكانه استعمال كل مفرد في معنى وجيب
انه ممنوع ولو سلم نفي قوة المعتد ومن نوع واحد بشهادة الاستقرا والاشيئة
فيحق الجمع **قوله** وليس كذلك آه هذا حاصل قول مصنفه والثاني غير وقع لان
آخ ففعله ان الوضع لم يمنع للمجموع لا دخل في الدليل ان يكون مصدوره -
ذكر كونه متمم نفي الاول وهو الدليل مع ما بعده معناه وان لم يكن عدم الوضع
بل كان موضوعا لم يصح آه **قوله** فان منع الملازمة آخ هذا حاصل قول مصنفه وايضا
على تقدير الوقوع يعني لو قيل الوقوع ومنه للمجموع بناء على منع الملازمة مستندا
بجواز الوضع لكل واحد يكون استعماله على هذا التقدير في المجموع استعمالا في احد
المعنيين **قوله** فان قيل لا يمنع آه انظر تقديره على منع الملازمة لانه منع لتوقف

لتوقف كونه حقيقة على كونه موضوعا للمجموع لكنه والى ترتيب المنع فانه مخرج
لقوله وان وجد الاول الثالث **قوله** اليه ان يقول ومن عرف في الطاهر
اشارة الى وجه آخر لانه قد صرح بهذا الوجه قبل من القول فكل وضع يوجب آخ هو
جواز استعماله فيها حقيقة بحيث يكون طاهرا فيها او محمولا عليها لا اجتماعا كما ذهب
اليه الشافعي بناء على سبب نوع الاشتراك لا يحل لا ابتداء ولا اتمام وكذلك اعتبار
اللفظة عن الوضع وعدم علم واضح بوضع الآخر انما هو لانه لو كان منبتهما معا
به لم يوضع عنه الوضع لمعنى اخر فلفظ كل وضع كانه لم يوضع معنى آخر والاستعمال
لا يكون الا على المعنى الوضع فالاستعمال بالنظر الى كل وضع يكون كانه لم يوضع
لمعنى آخر فاذا استعمال معنى حقيقة امتنع ان يكون في ذلك الاستعمال حقيقة
في معنى آخر وهذا الوجه واضح تام من غير ان يلحقه فيمنع الوضع بخلاف ما يذهب
فكل وضع يوجب آخ فانه بالنظر الى ملازمة معنى الوضع **قوله** او لا خلاف الواضح
مع عدم علم كل منهما وضع الآخر **قوله** والوضع هو تخصيص اللفظ لا حاجة الي هذا
على ما بينا **قوله** هذه مغالطة منشأها اشتراك قبل منشأها جعل حقيقة لا
اضافتها ولا نفي كل وضع فلفظ على المعنى الموضوع له بحيث لا يجازى الى معنى
اخر مما وجب هذا التعيين لا مطلقا وهو ليس بشي لانه قد علم ان الاستعمال
لا يكون الا بحسب الوضع وكجوه فاستعماله في المعنيين لا يمكن الا بان يعتبر التعيين
وهو اعتبار المتناهيين لان كلاما من التعيين يقتضي ان لا يجازى ما عين له
فيما اذا استعماله بحسبه وج قد استعمال كذلك وقد جازوه ولا يخفى عليك ان
ما ذكره ليس بحسب اضافتي بل حقيقة اعتبارا بها فان الاضافي ما يكون بنبته الى
ما عداه وهذا بالنظر الى كل ما عداه لكن باعتبار تعين مخصوص **قوله** اشتراك لفظ
تخصيص شي آخ ما صلا ان التخصيص يستعمل على وجهين ما بدعاه الباعث على المقصود

عليه كالتقاليد ما زيد الا قايماً به بالقيام بمعنى قوله قصر المخصص على المخصص
في جنس المخصص على دخولها بحيث لا يتجاوز عنه فيكون دخولها مقصوراً
عليه باذعانها على المقصور كان خصصت فلاناً بالذکر ونخصك بالعبادة
وتخصيص المسند اليه كجعل لها السببية او الالاتية فيكون دخولها اختصاصاً بصير
سبباً او الالاتية لتخصيص الشيء الاول لاصلة التخصيص حتى يصير الاول مختصاً بالشيء
مختصاً به على وجه الى شيئين عبارة المطول وجعل التخصيص مجازاً عن التسمية
في العرف او جعله من باب التضييق في الالفاظ صلة للتسمية المخصص على وجه السببية
قال الشارح في شرح المفتاح والكشاف ان الاول استعمال عامي والثاني استعمال
العرفي وقام السيدان الاول هو الاصل في ان في اكثر في الاستعمال قوله بالمخصص
للمخصص انما هو كجعله مختصاً به لان الحاصل هو العبادة والمسند والذکر
للمسند والمسند اليه وفلاناً بالانعكاس قوله وهذا هو المراد وتخصيص اللفظ
انما هو في الواقع تخصيص شئ على ما ورد عليه ان الجزء السببي الذي يعينه التخصيص
لا يوجد في كل وضع لخروج وضع المشترك ان كانت الالفاظ واخلة على المقصود
ووضع المراد في الكانت واخلة على المقصور وجببت تجرده عن هذا الجزء
فيقول في التعريف المجازي وهو تعيين شئ بازايشي وقديماً بان المراد
يجب الجعل بان يكون احدهما مقصوراً على الآخر غير مشترك معاً في وقت الجعل
وإنما التخصيص اضافي بالنسبة الى البعض الالفاظ والنسبة الى البعض المتأخرين
التخصيص معنى كل من المتروكين من حيث انما جعل ذلك المراد في الوجود في
المراد الاخر وان المشترك يجب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد فيكون جملة على الاستعمال
لين الحق ان من الاستعمال الاول كيف لا وقد قال المطول لانه اللفظ على معنى واحد
معنى لا بد لها من مخصص ونسبة الى جميع المتأخرين يجب ان يكون المخصص هو الموضع

هو الموضع انما يصلح ان يكون مخصصاً لا ذكراً اذا كان عبارة عن تعيين اللفظ
مبنى وزامن معان اخر لا ان يكون متفرداً بين بين الالفاظ بل هو انما يصلح
مخصصاً لكونه مدلولاً لهذا اللفظ دون لفظ آخر في معنى اللفظ الكلام المخصص
تمام بلا شبهة بل لا بعد ان يقال لانه اللفظ على معنى يكون مدلولاً لللفظ دون
لفظ آخر لا بد لكل منهما من مخصص لتساوي النسبة لللفظ الى جميع المتأخرين المعنى
الى جميع الالفاظ والمخصص لكل منهما هو الموضع فلا بد فيه من ثبت المقصود من اللفظ
معاً على فاقوا من ان الاصل في الالفاظ ان يكون الكل لفظاً معاً وكل معنى لفظ
والاشترار المشترك في خلاف الاصل في الضرورة ومن عرفة شئ بازايشي فله
رام متموذة جميع افراد مطلقاً اصلاً كان في خلاف اصل هو بطه كجاء في من جوه
يدل على بطلان هذا الجمع وبسبب ان جواز هذا الجمع فرع استعمال المشترك في
معينه لا ينافي في جعل هذا الجمع مقدمة من دليل بطلان هذا الاستعمال كما توهم لان
مفاه ان من جواز ذلك الاستعمال لزوم عليه القول بجواز الجمع ومن لا فلا لان الجمع
اللفظ موضوع للمعنى المجازي بالنوع فهو بالنظر الى النوعين بمنزلة المشترك لان
موقوف بطلانه قوله اذا اريد به مجموع كان كل واحد من المعنيين في كماله
عنه بان يكون المعنى مراداً عنه ان يتعلق بالنسبة يجب ارادة من ذلك اللفظ
وقد فرض كل واحد من المعنيين كذا لك ارادة كل واحد معاً كما زعم جواز استعماله في
معينه ليس الارادة المجموع وهو مع مجازي فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجازية
لزوم كون كل منهما مدلولاً في المراد لا يفرق بل يجوز فانه كما يلزم عليه حيثما الجمع بين
الحقيقة والمجازية فيلزم ان يكون معنى واحد في استعمال احد مراداً وخرى مراداً فله قوله
ارادة المجموع في المشترك ليست الارادة في معنى ان ما ذكرنا من ارادة المجموع انما
علماً يلزم من قوله بالاستعمال مجازاً لانه اذا قال استعماله في اكثر من احد مجازاً لا بد من

القول بالاستعمال في المجموع ليكون مجازيا وادراكوا حقيقة لا في نفس الامر
فان ارادة المجموع في المشترك ليست لارادة كل واحد كما علم من غير محل الشك
من ان لا مجموع ههنا يفضل فيه كل واحد وحينئذ لا ورود ولفظ الله رحمة الله
لان عدم تحقق المعنى المجازي في نفس الامر لا يضرنا وانا قلنا يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز على ما زعمه قوله فان قيل لم يجوز ان لا يلفظ بهذا الابرار وورد
ولا منشأ ولا وجه موجه قوله بل يلزم الاشتراك مع ان الاصل عدمه حتى ان قوله
لغوه والمثبتين لا يقولون به الا اذا دل عليه دليل ما قال بعض المتأخرين من
تبادر الذهن اليه عند الاطلاق فبالنظر الى نفس الفعل ممنوع مع خصوصيته لم يند
اليه غير مضر وليست بمثبت لاشتراك الفعل مع انه يلزم على تقدير الاشتراك ان يكون
فعل واحد مختلفا معناه باختلاف المسند اليه هو غير معروف في الوهية اذا كان
الاسماء حقيقيا وايضا الرحمة مفقودة والصلوة قاصرة فلا يحسن تغييره به وايضا لو
مكان صلى عليه وعلى علية العكس المعنى وحق المنع فحينئذ حلول كل منهما محل الا
على هو المحتج بخلافه اذا قيل ان معنى الدعاء لانه فعل واحد مسند الى كل
منهم بمعنى واحد لكن يختلف حقيقة فيفهم باختلافهم وكذا الرحمة ليست لنفسه بل هو
صنعة يحصل بعد سناوه بمعناه الى موصوف مخصوص ذلك الموصوف نعم يرد
عليه انه اذا قيل ما عليه فيعكس المعنى الا ان يقال ان مراده ان ما معنى مجموع
صلى مع الصلوة لا صلى فقط والا دلي قال السهلي من ان معناه العطف بعبادة
هشام في معنى اليبس بقى انه لا فرق بين الملائكة والمؤمنين فان الاستغفار
والدعاء وكل منهما يصلح بالبنية الى منهما قال السيد في حاشيته على الواهية شرح الله
ان الصلوة من الله الرحمة ومن غيره الدعاء وما هو المشهور من ثبوت معنى
بالحقيقة راجع الى هذا قوله لو لم يتعرض فيه لاجاب انما ومعنى الصلوة فانه

١٥٦
ح صار معارضة نورد عليه اورده بقوله وفيه نظر لان كانه الكلام كجملته اذا
اكتفى بمنع الاشتراك قوله وفيه بحث لانه ان ريد آه يكن ان يجاب عنه بان المراد
الا على انه لا يجب يرصني هو لا يوجد في جميع الناس وامتثال حكم التكوين والتشجير
لكن مع عدم صدور ما لا يلزم بحال كونه مستحدا وحكما عليه هو ايضا لا يشتمل
انسان منهم من يقول بل يمكن الله به ومثله وامتثال وامر التكليف هو
ولغير العباد ايضا وامر كما يدل عليه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا
للارض نفسى عليه السجود والى عليه السجود قوله تعالى اذ خلقوا في مسكنهم
وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا قوله تعالى واوحينا الى النحل ان تتخذى في الجبال
بيوتا وغير ذلك فانه يدل على ان لغير العباد ايضا وامر فاسوى بعض من
الناس متمثل للامر له ومنفاد لها واجواب ان المراد كمال الانقياد فيما قصد
وهو من البشر متمثلين معا ومن غيره فبحر وامتثال حكم التكوين والتشجير او لا
لغير الدلائل واللايق بالكفا وامتثال التكليف لم يوجد واجبات امتثال
حكم التكوين وقد وجدت لا يخلو عن كلف قوله على حذف الفعل في السجود
وكذا قالوا ان الذين آمنوا بالله ولا يكفون الاية ان الله يصلي ولا يكفون الاية
وحفظ الكلام في مثله ان يقوم ذهبوا الى اشتراك مثل السجود يصلي فمنهم من جوز
عموم المشترك واكثرهم حملوه على حذف قد ذكرنا ما يرد عليه وما ذكره في المعنى
من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون ملحقا بالمقدور من كل وجه فلا يصح ان يقال
فصار وعمره والمملوك بمعنى الابلام والمقدور بمعنى السوف غير وارد عليه لان الدليل
عندهم على الحذف هو لفظ المذكور مع خصوصية الفاعل بشرط المطابقة من
وجه انا هو فيما اذا كان الدليل هو اللفظ فقط فكان اللفظ المذكور دليل
اللفظ وحصول المعنى خصوصية الفاعل فالدليل على المجموع هو المجموع وبعض

للمحقيقة المطلقة والمرجئ المنقول ليصح الحصر ويطلق الدليل ثم في هذا الحصر
اشكال هو ان الاول لانه النص والدلول لا يقتضي بدل عليه اللفظ دلالة
صحيحة جارية على القانون وهو مراد منه خط الصدق والكذب كما يظهر فيما اذا قلنا
اعتقت عيسى عنك ما قلت لها ان لا يكون حقيقة ولا مجازا لكونه متعلا
في المعنى الاول فلفظا واما الدلول بالاشارة فالظاهر انه ليس بمراد من خط الصدق
والكذب فلا اشكال فيه وقال السيد في حاشيته على شرح التلخيص في آخر بحث
الكناية معتقضا على الشرح رحمه الله حيث قال اللفظ الدال لانه حقيقة لا بد من ان
يكون حقيقة او مجازا بالنظر الى ذلك الاول المعنى قد يكون مقصودا من اللفظ ههنا
وبدل عليه دلالة صحيحة لكن بسباق لا بالاستعمال يكون حقيقة ولا مجازا كاستعمال
الشرا كيب المعنى المعروض ونسكت ذلك بكلام ابن الاثير في التلخيص عليه بار
بحقيقة والتفصيل حيث قال في حاشيته الكشاف في تفسير قوله تعالى ويؤمنون
بالغيب لفظ المتقين متعلق بمعناه الاصلي وقصد متبعته معنى آخر من غير متعلق
فيه وليس كبنائية لوجوب ثبوت المصنف في المصنف فيه لا المعنى الكني في قوله
كلامه ان الدلالة الصحيحة وقصد المعنى من اللفظ لا يستلزم الاستعمال بل قد يكون
بسباق فلا يكون حقيقة ولا مجازا وعلى هذا الاشكال لكن قد مر ما فيه في ذلك الكتاب
قوله حقيقة لا يمكن ان يبرأ ومنه الحقيقة المطلقة لانه يلزم خروج المرجئ المتعمل
في المعنى الاول لكونه غير الموضوع له من جهة الوضع الثاني وكذا المشترك بل المراد
مطلق الحقيقة ولا يلزم التفاضل بين بالاعم والاحض كما وهم اذا سوى المجاز
كله داخل في الحقيقة والمرجئ انما جعل من المتبعين غير الموضوع له سببية **قوله** ولا
فمرجئ المرجئ المشهور يطلق على وضع ابتداء من غير سبق وضع كما قال العلامة
الابهرى وهو المفهوم من عبارة المفصل قد يطلق على حدسي المشترك هو

وهو ما نقل الى المعنى الثاني بالوضع لا المناسبة كما في شرح المفند وشرح
للمحقق الرازي على هذا صرح بعضهم بدخوله تحت اشترك يمكن ان يقال ان
المراد ما هو المشهور ان المرجئ وضع ابتداء من غير ملل خطه وضع سابق هو
سبق وضع اوله فيكون لا وضع ابتداء ولا نقل بل مناسبة فوايتم الحقيقة
اي مطلق الحقيقة **قوله** لان الاستعمال في اور عليه ان الوضع مقدم على الاستعمال
مصحح له لا عينه ويؤيده ما سيجي من ان المرجئ كفي فيه بحر النقل والتعيين
بدون الاستعمال الجواب ان في العبارات لسانها والمراد انه يستلزم وضع
جديدا ويعرف منه ذلك سواء كان قبل ذلك الاستعمال او به وتقدم الوضع
على الاستعمال اذا كان الوضع به ممنوع **قوله** وانا جعله من قسم المتعلق
يعني ان المراد من قوله ان المتعلق فيما وضع له وضع له في الجملة ومن قوله
حقيقة مطلق الحقيقة وكذا من قوله غيره وقوله مجازا لم يخل المنقول اشترك
بالنظر الى كل واحد من معانيه كل واحد منها حقيقة متعلق فيما وضع له من جهة
غيره من جهة ولكن ليس بجازل لعدم الاستعمال لعلامة والمصنف رحمه الله
جعل المرجئ في المعنى الثاني من المتعلق غير ما وضع له مع كونه داخل في استعمال
فيما وضع له وحقيقة بناء على ان دخوله في المتعلق فيما وضع له انما هو بالنظر الى كون
الثاني وفي غيره بالنظر الى الاول هو اولي خلاف المرجئ والمنقول في المعنى الاول
كان المر فيها بالعكس فجعلنا من المتعلق فيما وضع له والحقيقة وكذا المشترك
اذ لا قطع بالترتيب اوضاعه الاعلى من حيث من قال ان الوضع واحد واما
المنقول في المعنى الثاني فهو وان كان كالمرجئ المعنى الثاني في كونه من المتعلق
في الموضوع من جهة الوضع الثاني وفي غيره بالنظر الى الاول لوجوده لعلامة
فيه جهة المجازية ايضا ونفتوا الى زيادة تفصيل آخر حكمه عن كلاهما وهو المراد

من قوله فان قيل استعمال آخ فندبر فان الناطق من الممكن من متفرد كلامه
وما حقيقت وديق حقيق القبول **قوله** مجاز من جهة والعلاقة انما قال لوجود العلاقة
كسجى من ان لا يطلق على اعتبارها او عدم متغير الفرق بين المجاز والسفول
ان لا يصح لاستعمال المجاز العلاقة ولا بد منه من القرينة ومعنى المنقول انهم
بل قرينة والصحيح فيه للاستعمال هو النقل ان كان العلاقة موجودا فانه فيل
ان وجود العلاقة لا يستلزم المجازية بل المستلزم لها هو الاستعمال لعلاقة **قوله** فاما
قبل الاستعمال للعلاقة آخ توضيحه انه فضل في المنقول لكونه حقيقة من جهة
ومجازا من جهة لوجود العلاقة فينبغي ان يفصل في المركب ايضا لكونه حقيقة من جهة
وهو ظاهر ومجازا من جهة لان مدار المجازية على وجود العلاقة والاستعمال للعلاقة
لا يوجب عدمها فيجوز ان يكون مجازا في المعنى الثاني من جهة الوضع الاول
قوله قلنا لا تعسر الاطلاق آخ حاصلة لهم جعلوا ما وجد العلاقة فيه مستقلا وما لم
يوجد فيه مركبا اذ الامر الظاهر لتعسر الاطلاق على اعتبارها وعدمه فلا يكون
ان يكون المركب مجازا اذ عند وجود العلاقة لم يبق مركبا **قوله** ويجوز في المركب
فانه كيمي فيه آخ يمكن ان يقال فاما اعتبار الاستعمال ان الوضع غالبا وانما يعرف
به اوقلا يعلم بالنقل الصريح **قوله** يعينه للمعنى بحيث يدل آخ سواء كان شخصا
او نوعيا كما في المركبات على ما هو الحق والصفاء وغيره فان قلت فعلى هذا يزيل
المجاز في تعريف الحقيقة لكونه موضوعا بالوضع النوعي قلنا نعم لا يدل من غير
قرينة بل قرينة والمراد هو الاول كما ذكره قدس ه وقد مر كلا المعنيين للوضع
النوعي في الفائدة الحكيمة فان قلت فعلى هذا يخرج المشترك لانه لا يدل على
احد المعنيين على التعيين بدون القرينة قلنا ذلك معارض للاستدراك
فلا ينافي في تعيينه للدلالة على كل من المعنيين بنفسه **قوله** اي يكون العلم باب

بالتعيين كما ينافي هذا غير صحيح في الحروف الا ان يقال ان الصنعة فيها انما
لتحقق معانيها في الذهن من حيث كونها معان لها لكونها مآدة لها كما لو
جودات الخارجية التابعة واما منها من الحروف بعد الاستعمال فيجوز التعيين
فانها لعل هذا هو التحقيق على انهم من حوشى شجى والى على العوايد الفياضية
قوله من الشارع ومن تبعه **قوله** عرفى عام اى لا يعرف فانه بخصوصه ولا يتعين
كما صرح به قدس سره في المطول ليس المراد به عرف كثرطوايف العلماء وكما هو **قوله**
فان النطق في الحقيقة آخ هذا كلام سيخف فان اجتماع الاوضاع متيقنة بل مما
يستحيل عادة كخلو الاوضاع المتأخرة عن الفائدة وليس محمولا على لفظ النطق
لانه سادى بين التعيين في التبعية كذا نقل عن السيد قدس ه والمراد من قوله
بين التعيين قوله ولا يستلزم في الحقيقة وقوله ولا في المجاز وهذا مد فوع بلا خطية
معنى كلمة ان الدالة على الشك في الاتفاق انما سادى بين التعيين ولا اعتمادا على
كلامه ثانيا **قوله** كالصلوة في الدعاء قال صاحب الكشاف صلى حقيقة لغوية في كبر
الصلوة من اى طرف لا يتبين مجاز لغوية في الاركان الخصوصية استعارة
في الدعاء تشبيها له بالركع الساجد في التخت وقال الشيخ قدس ه في شربه
لكن ان ورد به معنى الدعاء قبل شرعية الصلوة وفي كلام من لا يعرف
الصلوة دليل المشهور قال لا شئ معه وصحبها لها بها ونها وبرزها عليها ثم واد
الشيخ في دفعها صلى على نها وارستم الرشم الرجل كثر ودعا **قوله** لكن باعتبار
كلفظ الدابة آخ فيه بحث لان الكلام في المعنى الواحد وما ذكره من الاعتبار
داخل الموضوع لم يفتقده لقد والمعنى وكون احدها موضوعا لغوة والآخر
غير موضوع له فيها كما في لفظ الدابة فان حقيقة فيها يدب على الارض
مطلقا ومجازا فيه اذ في كذا خصوصيته والنوس وبها معنيان مختلفان معلوما

وخصوصاً وما قبل من ان اطلاق لفظ الدابة على الفرس بطريق الحقيقة ^{الطريقة} معناه
على المعنى العام الذي في الفرس في العبارة لتأخر ثلث دونه نوهمة كذا نقل عن
السيد قدس سره **قوله** حمله على خطأ العوام من خطأ الخواص في هذا الكلام نظر
المصنف رحمه الله اذ من يطلق الحقيقة على المعنى ان يطلق بعدل حطة الكلمة
التي بين اللفظ والمعنى مجاز والافطاح صريح لا يبين من الخواص فحينئذ يكون
حمله على الخطأ الخواص من خطأ العوام كذا نقل عن السيد قدس سره وهو كذا
لان مقصود الشرح قدس سره هذا الاطلاق شائع مع وجود المناسبة الظاهرة
وهو المعبر في الحكم بالمجازية لا اعتبار بما يجوز الخطأ مع صحته كونه مجازاً خطأ صريح
قوله فان لفظ الصلوة في الشرع يعني انه في الشرع بالنظر الى الدابة من افراد
مع عدم صدق تعريفه عليه في الجملة لكونه متعلقاً في الموضوع له في الجملة فخرج ما هو
من افراد المجاز من تعريفه ودخل في تعريف الحقيقة فانقضى الاول جهاً
الثاني منعاً بالبنية الى الاركان المحصورة من افراد الحقيقة مع عدم صدق
تعريفه عليه في الجملة لكونه متعلقاً في غير الموضوع له في الجملة فخرج ما هو من افراد
الحقيقة من تعريفه ودخل في تعريف المجاز انه لصدق عليه انه متعلق بغير ما وضع
لعلاقة اذ قد عرفت ان المعبر وجود العلاقة لا اعتبار بما فانقضى الاول جهاً
والثاني منعاً فانه في ما قبل من انه لا مضمون في شيء من التعريفين جهاً
معاً على مثل لفظ الصلوة بل في تعريف المجاز منعاً ايضاً لا اعتبار بقيد علاقته فيه
فالصلوة المستعملة في الاركان ان استعملت لعلاقة مجاز والافطاح حقيقة وكذا ايا
من انه لم يتعرض البيان للانتقاص جميعاً مع انه مذکور في الدعوى **قوله** بل لفظ
الدابة في الفرس لا يخفى عليك ان الكلام ههنا في اطلاق الدابة على الفرس
لا بخصوصه لانه اذا اطلق عليه بخصوصه وقصد منه ذلك فهو مجاز قطعاً من

باب كرامات داراة الخاص كما حقه قدس سره في السطور بحث التعريف باللام
وفي بحث الاستعارة مجاز الفرس ام عقلي فعلى هذا لا يصح قوله مع كونه متعلقاً
هو من افراد الموضوع له وقوله مع كونه متعلقاً في غير ما وضع له لان استعمال
اللفظ في المعنى كما سيجي طاب لانه عليه داراة منه وقد عرفت ان الخاص في
دارية من العام يكون العام مجازاً قطعاً لان يقال في كلامه يجوز واردة
انه متعلق بمعناه الا ان المتحقق في الفرس ثابته متعلق في معنى غير متحقق فيه
في الجملة والاصل ان الدابة اذا استعمل بحيث يقع في الخارج على الفرس لانه
اريد وقصد هو منه كما اذا ريت فرساً فقلت رايت دابة لمن حيث كون
الفرس من افراد ذات الاربع يكون الدابة مجازاً غير متعلق فيما وضع له لانه
لوقوعه على ليس هو من افراد ما وضع له اذ لم يوضع الدابة في اللغة لذات
الاربع مع كونه من افراد ما وضع له الدابة وهو ما يدر من حيث كونه من افراد
ما يدب يكون حقيقة متعلقاً فيما وضع له لانه لوقوعه على هو من افراد ما وضع
الدابة وهو ذوات الاربع فثابت **قوله** من حيث انه الموضوع له اعلم ان
الجنسية كالتعريف والاطلاق والتعريف ههنا لا احتمال للاول وليس هو
في هذا التعريف بل في النفس ما وضع له فهو لا يطلق بمعنى انه لا يعتبر مع شيء اخر
الاطلاق ايضاً فيكون المعنى اللفظ المتعلق فيما وضع له باعتبار كونه موضوعاً له
من غير اعتبار امر اخر وان كان متحققاً كالعلم بالوضع وغير ذلك لكن لا يمكن
بهذا المعنى في تعريف المجاز اذ لا بد فيه من اعتبار العلاقة وكونه من متعلقاً ما
اللفظ والتعريف المرد من عليتها الاستعمال ان لها مدلاً فيه فيصنع في موضعين
لانه علمه مستقلة كما توهم وادركه لانه لا ينعى له حيث في تعريف المجاز لان علمه
الاستعمال فبذلك العلاقة والمناسبة مع انه لا يصح حينئذ جعله من متعلقاً

في غيره ما وضع له هذا وكان الشارح قد سح حمله في المطول على الاول حيث قال
في تحقيق تعريف السكاكي للمجاز فاللفظ ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر له بنا على
ما قرر ان الحقيقة اذا كان عين المجتث يكون للاطلاق وتوجيه الكلام السكاكي
حيث ذكر في اصطلاح به التخطيب في تعريف المجاز لا الحقيقة بانه انما
اعتمادا على ان قيد الحقيقة معتبر في تعريف الحقيقة ولا يكون اعتبارا في تعريف
المجاز لا سبق وههنا حمله على الثاني حمله على الظاهر المتبادر فاعتبره في ^{التعريف}
فانهم قالوا اننا لم نتمكنوا من التوفيق بل بعضهم لم يثبتوا اللفظ كناية قد
سره في المطول **قوله** وان الاستعمال في غير الموضوع هذا بيان لانح التناول
في تعريف المجاز كما ان قوله ان الكناية آخ بيان له في اذلة النقص الجواب
لا يتم بدون ذلك لان حاصل النقص ان الكناية مستعمل في غير ما وضع له تعريف المجاز
يشمله فلا يكفي في الجواب ان مستعمل في الموضوع له لان الاستعمال فيما وضع
لا ينافي ارادة غير ما وضع له كما يجب فلما بدان يقال ان مستعمل فيما وضع له ولا يعتبر
في تعريف المجاز استعمال في غير ما وضع له وهو ينافي ارادة الموضوع وكذا الثاني
بغير ما وضع له الجواب دون الاول كما لا يخفى فتدبر ومن جملة جوابا آخر فقد وهم **قوله**
المجاز بالزيادة او النقصان خارج ان الحد اقول في تعريف هذا النوع من المجاز
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بزيادة عليه ونقصان منه تغير الاعراب
والمعنى الى ان يخالف بأكليته فهو دخل في هذا الحد لطلاق المجاز اذ يصدق عليه ان لفظ
مستعمل في غير ما وضع له بزيادة عليه لكن اعتبر فيه امر آخر ايضا واما اورده قدس في
المطول من ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع ممنوع اذ لو جاز ان يتو
منه المجاز عن الابل لعلامة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول **قوله**

لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف بل هو بغير
المزاد من اللفظ في التعريف ليس مثل القوة بل مجموع المركب نحو و اسال القوة **قوله**
قد سبق ان المركبات ايضا موضوعة بنفسها وصفا لوجها على هو الحق فهو مثل
صنوع للسؤال عن نفس القوة وقد استعمل السؤال عن اهل القوة وما وقع في
كتب الاصول ليس بانه على تقدير كونه من قبيل هذا النوع بل هو وجه مستند في
قوله كقوله تعالى ليس كمثله شيء على تقدير كون الكاف زائدة وعدم كونه من
باب الكناية وعدم كون كمثل متعللا في معنى مثل مجازا ولا القوة مجازا عن الابل
كما وقع في الاحكام والافعال من قبيل هذا النوع **قوله** بطريق الاشتراك
اي الاشتراك اللفظي للاطلاق المستثنى على المتصل المنقطع **قوله** او انما
فيكون لعلامة على الثاني مجازا **قوله** على ذكره في المفتاح قال صاحب المفتاح
وراء في في هذا النوع ان بعد محتملا بالمجاز وشبهها به لاشتراكها في التعلل عن
الاصل الى غير الاصل لان بعد مجازا ولهذا المذكر المحدث لانه لكن العهدة في
على السلف **قوله** هو صفة الاعراب آخ طاهرة بخارفة المفتاح ان هو صنف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب حيث قال النصب في قوله تعالى اسال
القوة مجازا واخرى كمنه مجازا وقال صاحب التخصيص في تطبيق المجاز على كونه
تغير حكم اعراها بخلاف لفظ او زيادة لفظ هذا على ذكرنا سابقا يكون صفة
اللفظ لكن المركب للمفرد من مفرداته **قوله** فجزا لانه لا يكون مستعمل في
ان اللفظ الزائد وان كان مذكورا لكنه ليس مستعمل لعدم طلب دلالة على
شيء و ارادة فهو ليس بحقيقة ولا مجاز لعدم كونه مستعمل قال المصنف رحمه الله
فمنه ما علب آخ من التبعيض فانه قد قيل ان يدل على انه اذ وضع لفظ مناسب
للمعنى اللغوي بلا غلبة الاستعمال فيه لا يكون منقولا قال المصنف رحمه الله

مجاز في المثال من حيث اللغة اي مثلا لان المعنى المنقول عنه كما يكون لغويا
يكون شريفا واسملا حيا اي **قوله** مبني على تمايز الالفاظ بالجنسية والاعتبار بها
على تقدير ان يكون المراد من قوله في الاول حقيقة مطلق الحقيقة وخبره بذكر
بين الاعم والاحض اما اذا حمل على الحقيقة المطلقة يكون التمايز بالذات مع ان
اعتبار الجنسية لا يصح جعل الاحض متما لا لعم بل هو انما يقع اذا كان بين الارق
عمدا وخصوصا من لان اي جنسية معينة في الاحض لا يمنع من صدق الاعم عليه
يصح جعله مقابلا لان يقال ان مراده ان كرا المستكر والبرجل المنقول
مقابلا للحقيقة مبني على تميزها وتخصصها باسم خاص بسبب اعتبار خصوصية بكرة
لم يعتبر في الاعم لا على تمايزها بالحقيقة والذات وحي لا يكون لغويا
بل بيان التخصيص بعض افراد الاعم بالاسماء المخصوصة لخصوصيتها واعتبارها
فيها **قوله** ان لم يكن من افراد المعنى الاول اشار الى انه لا بد من هذا المعنى في قوله
المصنف رحمه الله فممنه ما غلب في معنى مجازي في غير فرد للموضوع لا الاول
بقية المقابلة **قوله** كالدابة الذي الاربع الى قوله لا يخفى عليك ان كلام المصنف
رحمته الله ههنا مبني على ذكره الامام الرازي في تفسيره من ان الدابة في
يقال على الفرس فقط ولذا قال ان الدابة اطلاقا على الفرس حقيقة من حيث
اللفظ وانما اذا اريد هو منها بخصوصه في مجازية من حيث اللغة وحقيقة من
اللفظ لكونها في العرف موضوعا له بخصوصه فلم يعتبر مع عرفي آخر فيكون التوا
من افراد كلام الشرح قد كسبه ههنا مبني على ذهب اليه بعضهم من انها منه
لذات القوائم الاربع وفي المطول على الاول حيث قال ما من حيث العرف
في موضوعه له ابتداء وذلك لكونها في عرف الاول في آخر الثاني في عرف
جمع الجوامع لابن سبكي اخصها العرف لعامة نبات الحوافر واهل العرف

بالفرس **قوله** يعني ان الصريح اخرج يعني كان الظاهر جعل الصريح والكنائية
من اقسام اللفظ كالحقيقة والمجاز فالمصنف رحمه الله انا قال ثم كونه
الحقيقة والمجاز بينهما على التداخل هو كما يكون بانقسام كل من قسم كل
لقسم الى قسم آخر يكون بانقسام بعضها وهما من قبل الاول عند علماء
الاصول فاعندهم كل واحد من الحقيقة والمجاز ينقسم الى الصريح والكنائية و
وبالعكس البينات ريقوله ثم كل واحد من ومن الثاني عند علماء البيان
لان المجاز والكنائية بينهما بنان لكن ينقسم الحقيقة الى الصريح والكنائية
كما ينقسم الصريح الى الحقيقة والمجاز واليه اشار بقوله وعند علماء البيان
اخرج حيث بين البتات بين الكناية والمجاز عند فهم قوله يعني ان الصريح
اخرج شرح لقوله ثم كل واحد من الحقيقة مع قوله وعند علماء البيان اخرج
مراده ان قوله كل واحد معروف عن الظاهر والمراد منه عدم البتات ليد
عليه لا حاجة الى هذا الطرف **قوله** وليست الاربع اقسام متباينة عطف
لقسري للسابق وفائدة بيان ان ليس المراد منه ان كل واحد من الصريح والكنائية
من اقسام كل من الحقيقة والمجاز لانه انما يتم بالنظر الى ذهب اليه علماء الاصول
لا علماء البيان اذ سيجي ان الكناية مطلقا عند فهم من الحقيقة بل المراد
الاربع اقسام متباينة سوار كانت متداخلة كلها وبعضها لم يقبل او لا
ليست الاربع اقسام متباينة وقال يعني ان الصريح اخرج اشار الى
المقصود بالبيان ههنا هو الصريح والكنائية وان ساق المصنف في
كلية لتقسيم الحقيقة والمجاز اليها **قوله** اي بالنظر الى كونه لفظا مستعلا هذا
ما سيجي من ان مثل المفسر والحكم دخل الصريح لانه قال صاحب الكشف لا
في تسمية المفسر صريحا الا ان مورد التقسيم من اي في تقسيم اللفظ

الى الحقيقة والمجاز والصرح والكنائية بوجوب استعمال الاستعمال لا يتحقق ذلك
في النص المفسر او ظهورها باللغة لا بالاستعمال يمكن ان يجاب عنه بان
الظهور استعمالا لا ينافي الظهور وضعاً ولغة بل قد يتفرع عليه **قوله** بقوله في
نفسه في التعريف ما بعده ولتشر مشوش معناه عن الصريح الذي استمر
منه بواسطة غرابية اللفظ آنح وعن الكناية التي اكتشف المراد منه بواسطة
التفسير والبيان **قوله** او عن القرينة بدل هذا على ان اكتشاف المراد بالقرينة
اكتشاف في نفسه والاشارة بواسطة الذهول عنها ليس في نفسه والافق
غير ظاهر **قوله** ومثل الشكل الجمل في الكناية سيجي في التفسير الثالث الجمل قد يكون
خفاء المراد فيه لغزابة اللفظ كالملوع فلا بد ان يكون المراد من الجمل الذي
في الكناية ما لا يكون كذلك لا سبق من ان استمر المراد بواسطة غرابية اللفظ
فهو صريح **قوله** وبالفعال من ان المراد آنح الفاعل صاحب الكشف لكن الظاهر من
عبارة انه لم يعبر القصد في الصريح في الكناية فقط حيث قال في تفسيره تعريف
الكناية اى يصل الاستتار بالاستعمال بان يستعملوه قاصدين للاستتار فانه
مقصد عندهم لا غرض صحيحة وان كان معناه ظاهراً في اللغة كما ان الاكتشاف
يحصل في الصريح باستعمالهم وان كان حقيقاً في اللغة **قوله** عن مثال ذلك اى
المفسر والحكم والشكل والجمل **قوله** فلان الكناية لفظ مقدر آنح قال شارح
قدس سره في شرح المفتاح ان لهم في توزيع الكناية طريقتين احدها انه استعمال
اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيها انه استعمال
في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً بل لينقل الى غير الموضوع له انتهى ذلك
منه اخذ من كلام صاحب المفتاح حيث في موضوع ما يشر بالاول هو ان
الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلقطها فلا يمنع في نوكت فلان طول النقاد

النقاد ان براد طول بناد مع طول قامته وصرح في موضع آخر بالنافي لما سبقه
الشارح قدس سره عنه قال سيجي واپي سلمه الله تعالى في حواشيه على الطول
ان المراد من عدم المناقاة مقابل لا منناع كما بدل التفرع بقوله فلا يمنع لا
الامكان الخاص فلا يخالف بين الطرفين فانهم **قوله** اى لفظ مستعمل معناه الموضوع
له اذا اختلف اللفظ ان يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة الالغية عنه ولو
القرينة الدالة على ارادة الموضوع لا بد من ارادته بخلاف المجاز فانه مع القرينة
عن ارادة الموضوع كما صرح جوابه فاجبة فيمنع ارادته بخلاف الحقيقة المقصود
الانتفاء القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له فنظر الفرق بين الكناية والمجاز
وفسح ما قيل من انه لا يجب ان يكون في المجاز قرينة لفظية ولا قرينة معنوية مفيدة
لاستحالة الموضوع له **قوله** ومثل صاحب الكشف آنح قال صاحب الكشف **قوله** فلان
بل يراه بموطئ السمو المطويات بيمينه الرحمن على الرحمن ليس كشدة شئى وكثرة
ذلك كنبات وقائى قوله تعالى ولا ينظر اليهم فانك الشارح قدس سره عنه ففضل ذلك
منه سبني على انه يبين قال بعضهم اكتفى في الكناية بجواز ارادة المعنى في الجملة وان
امتنعت ارادته في المحل الذي اشتملت فيه وبعضهم بشرط جواز الارادة في محل
الاستعمال فما امتنع فيه الارادة في محل الاستعمال فهو عنده مجاز متفوع على الكناية
قوله او معناه وغير معناه بالواو بمعنى مع بتونية قوله وحده فيفيد ان غير معناه
اصنع الارادة ومقصود بالافادة فيكون اللفظ مستعمل فيها بان يكون صريحاً
وسيلة لينتقل الى الآخر **قوله** لانا نقول المنع آنح ضبط الكلام ان ارادة الموضوع
وغير الموضوع معاً ان يكون كل منهما منطوقاً بالحكم ومخطاً للمصدق الكذب لم
يكن شئى منهما كذلك ويكون الا كذلك وان في طويته للانتقال اليه او باللفظ
كما في الكناية والكل اطل سوى الاخر لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والاضلال

عنها او كون غير الموضوع توطئة للانتقال الى الموضوع **قوله** بخلاف المجاز فانه يخ
يعني ان المجاز متعل في غير الموضوع على انه المقصود والمحط للصدق والكذب
والمراد من اللفظ بالذات لا بتوسط امر آخر وهو المعنى الحقيقي كما في الكناية **قوله**
اولا معنى الخ دليل لكونه محلا للصدق والكذب لا لتوطئته ولم يذكر دليل كونه مراد
بالذات والتقريب بغير تمام بدون كما يدل عليه قوله لان ارادة خبيثة لا يكون للانتقال
نتقال الى المعنى المجازي الذي دخل تحت الارادة قصد من غير تبعيته الا ان يقال
انه ترك لظهوره فالحاصل خبيثانه لا شك كما ان الموضوع داخل تحت الارادة
بقصد من غير تبعيته وتوسط امر آخر في الكناية كذلك غير الموضوع في المجاز
تحت الارادة من غير لكن ارادة غير الموضوع في الكناية بان يكون هو محط الصدق
والكذب ممكن يجعل الموضوع توطئة اليه بخلاف المجاز فان ارادة الموضوع لا
تتصور الا بان يكون هو اليه داخل تحت الارادة من غير تبعيته وتوسط امر
بمعنى لجعل غير الموضوع توطئة للموضوع فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** انها
من صفات الكلام وخبيثة يكون طرفية في الجملة طرفية الجزئية للكل كما ان في النور
كذلك فالبجاء في الجملة يصدق على الاستفارة التمثيلية ايضا كما لا يخفى بخلاف
ما اذا جعل من صفات البنية يكون الطرفية طرفية الكل للجزء ولا يصدق عليها
لان المجموع المركب هو المجاز لا شيء من اجزائه فلا بد من ان يقال المصنف
تركها من المجاز في الجملة في البيان لقلته وقلة مباحثه خصوصاً المتعلقة بها
الغن **قوله** ان الحقيقة العقلية الخ لا يخفى عليك ان الحقيقة العقلية والمجاز العقلية
كما يكون البنية الى البنية الاسناد كذلك يكون البنية الى الاضافية والا بنية
كتشاف الزوجين بينهما وسارق النور في البنية من رقي البنية فهو متروك
بالمقابلته والجواب بان الاستدراك من ان يدل عليه الكلام بصريحه او يكون مستلزما له

ما له تخلف **قوله** الخ هو فاعل الخ هذا الذي من قولهم الى هولاء انه بردي على طرده مثل
انما هي افعال اربابا لانه ليس بحقيقة قطعا مع انه يصدق عليه من شيء الى ان يقال
والا لا بد من صفة له فلا بد ان يراد من الفاعل هذا استناد الى ابتداء **قوله** حاصل له
والفعل موصوف بالخفي عليك انه بردي خبيث على عكس التعريف مثل ما قام زبذانه
بحقيقة مع ان الفاعل غير موصوف به بل هو منفي عنه الا ان يقال انه موصوف بالتعظيم
كما في ما اذا نه لواعبته الكلام مجرد عن النفي وادى بصورة الاثبات كما ان استنادا
الى فاعل موصوف فندبر **قوله** اولاً كات فان الموت ليس لاعم الجبوة عما انصف
بها فليس قيام شيء في الخارج وانما قال في شرح التلخيص بانهم منه ان الموت قائم
بالفاعل بناء على قبل من انه كيفية وجودية بخلاف الله تعالى لقوله تعالى خلق الموت
والحيوة وهذا القدر كمن يصح المثل **قوله** ما يطابق الواقع والا عتقاد كقوله الموت
ابنت الله البقل **قوله** ولا يطابق شيئا منها كالا قول الكاذبة وانما دخل هذا اليهم
بناء على التبعيم كونه فاعلا عند المتكلم من ان يكون كذلك في نفس الامر ولا بان يكون
بالنظر الى ما هو كلامه كما بينه بقوله ولو اراد بالفاعل الخ **قوله** انه عتقاد الاعتقاد
بحق قول الجاهل بنت الرمع البقل والواقع كقوله المفسر لمن لا يعرف حاله وهو
منه خلق الله الافعال كلها **قوله** خرج ما يطابق الاعتقاد فقط لا ما يطابق الواقع
فقط او يطابقهما وهو ظاهر ولا ما لا يطابقهما اذ الكواذب من حيث هي لم يجز فيها
اعتقاد عقلي **قوله** عقل المتكلم والسامع لا بد ان يعبر عن عقل المتكلم من حيث انه متكلم
وعقل السامع من حيث انه سامع والا فبما لا يطابق شيئا منها ليس فاعلا عند عقل
المتكلم نعم فاعل عند عقلة من حيث كونه متكلما وصدق الكلام الدال على انما
منه وكذا اذا كان السامع غير دهرى ليس لربيع فاعلا عند عقلة مطابقا بل حيث
كونه سامعا للكلام الدهرى واخذ اللفظ عليه من كلامه **قوله** مع علمه به لم يجرى وعلم

علم الخاطب به عا لا يعلم المتكلم عدم الجبى لانه لا يكون حينئذ حقيقة عقلية لعدم
الاسناد الى الفاعل حقيقة وفي الظاهر لوجود القرينة الصارفة وهو علم الخاطب
بان المتكلم بانه لم يكن فان كان الملازمة يكون مجازا والا فاما لا يعتد به ولا يعد
في الحقيقة ولا المجاز بل نسب قابلية الى الحاقه وكثرة البلبه كما صرح به المصنف
وانما قلنا عا لما بعد المتكلم آخ لانه اذا لم يكن عالما به يفهم من ظاهره انه
اسناد الى هو فاعل عنده بنا وعلى سبها ونسبها **قوله** ثم الضمير في خبره
راجع الى الفاعل آخ يرد على عكس هذا التعريف مثل انما هي اقبال كما لا يخفى
الا ان يقال ان هي غير الفاعل بالنظر الى الظاهر كلا لانه مبتدأ او بالنظر
اليه وان كان فاعله في نفس الامر وانه ليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة **قوله**
قوله لملازمة لا يخفى عليك انه لا بد ان يراد منه الملازمة اعم من ان يكون بوسطة
حرف او بدونها بل يخرج مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم او ليس بين الكتاب
والحكيم ملازمة فان الحكيم هو المحدث للكتاب والاسلوب ظاهر ان لا ملازمة
بين الكتاب وصف المحدث ونحو الفضل السعيد والغداب الاليم فان السعيد
هو الفضل الاليم هو الغدا ب لانه الاصل الحكيم في اسلوبه وكتابه وبعبارة
في فضله وعذابه ويكون ان يراد من الملازمة بين الفعل ذلك الغير اعم من ان
يكون هو بنفسه ملازمة كاشت الربيع البقل وتوسط فاعل كافي بهذه الا
فان الكتاب ان لم يكن ملازمة للحكيم لكنه ملازمة لمفعول لفاعله ومن عليه
فيه لا بد في المجاز من العلاقة بالكسرة في الاصل ليعلق بشئ غيره
وما بالفتح فهو تعلق الخضم بحضمة والمحب محبوبه كذا قيل في التاموس العذبة
ويكسر الحب للآزم للقلب وما بالفتح في المحبة وكذا في السوط وكوه والفتح
انه لا بد من ملازمة مناسبة بين المعنى المجازي والحقيقة لانه اذا لم يلاحظ

يلاحظ سوا الحقيقة في نفسها او لا فغند الاطلاق على هذا المعنى ان قصد
تخصيص اللفظ ويقينه بازيه فهو وضع جديد او لا فلا يكون مقيد او لفظ
لا يفهم منه بحسب الوضع اذ لا تعلق به اصلا بل نسبتة اليه نسبتة الى سائر المعاني
لكن الملاحظة امر مبطن جعل تحقيقه مع عدم مصحح غير بازالا منه لتمامه **قوله**
الضال المعنى آخ الضال المقيد نوعه عند العرب بعضهم لا يشترطون الاعتبار
قوله والوصف قال يشترط قدس سره في شرح الشرح وعلم ان الصفة الظاهرة
المستكره فيها اعم من المحسوس المعقول كما في استعاره الورود للمجد واستفارة
الاسد للرجل الشجاع حينئذ يندرج فيه الشكل فلا يصح جعله متسا عليه ولذا
مال بعض شراح المختصر الى ان المص لعمد حصر انواع العلامات **قوله** محل كالجوف
المستعمل في العلم بعلاتة حلولها في محل واحد او محليين منشأ بهين كالكلام
الكلام الوزير لكونها منشأ بهين في نفاذ الحكم مثلا **قوله** متلازمين في الوجود والحق
منه الخارجي كالتأويل للفظات وقال في شرح الشرح ان جعل اعم من الظاهر
ليشمل المشاكلة لم يبعد بل لا يبعد ان يرجع كل الانواع الى الاتصال بالمجاورة
انتهى وعلى هذا الايدان يعتبر قصد المجاورة علاقة والافالمجاورة في اللفظ
التعبير ويمكن ان يدخل المشاكلة في الجبال وغير ذلك وفي الاتفاق في الشرح
بديقه بن جابر ذكر بعضهم انها واسطة بين الحقيقة والمجاز **قوله** او اسفل ذلك
كاسبب السبب المقيد على المطلق واللازم على اللازم وعكسها **قوله** او انما
كالطلاق احد المتقابلين على الآخر **قوله** او غير ذلك مجرد بناء بالتعظيم وان فلا
يكاد يشهد ما سبق نوع من العلاقات **قوله** ومنضمما الى الخارج جعل المستعمل
المنظم العرفي والخارجي والشاح اكتفى على الاخر بينهما على ان ما جعله المصنف
رحمة الله عزنا ايضا خارجي داخل في الحالته والمحلية كالتأويل للفظات

والحق ان الحقائق الغائبة عليها ان كان من حيث الحالىة فهو داخل في الخارج
وان كان من حيث التلازم يجب ان يكون متقابل للخارجى بمعنى الخلق
كما صرح به المصنف رحمه الله لكن قوله فانه لا وقع في العرف آخ مضطرب
بل فحمل لان الوقوع في العرف مبنى على الملازمة لا بالعكس والمشهور في
بيان الملازمة العرفية بينهما ان المكان المنخفض مما يصدق مادة لازلتها
مع ان قوله ينقل الذهن من المحل الى الحالىة غير بان الملازمة عليها باعتبار الحالىة
لا الملازمة العرفية الا ان يقال ان المراد لا من حيث كونها مالا وملا قوله فاما
كان اللازم صفة فيه تبينه على ان تقدم السلب في المتن ليس على ما ينبغي قوله
فهو الوصفية فيه تبينه على ان يخصص اسم الاستعارة بهذا القسم كافي المتن
اصطلاح البيان واما عند الاصوليين فيسمى بالوصفية قوله ولا يخفى ان هذا
اللفظ منطرح اجيب عنه بان مراده المصداق ووردها بطريق الحكم العقلي وهو
النفى والاثبات وليس مراده انه حصر عقلي وهو ليس بشئ لانها بهذا الطريق
مذكورة في كثير من الكتب فلا يستدح قوله وهو مذكورة في الكتب غير منقطعة
لكني آخ قوله او رده بلفظ التنكير ليل يتوهم آخ نقل عن السيد قدس ه لا يقال
فعل في هذا القول على معنى بالتنكير لكفاه في مقصوده لانا نقول ليس كل مستحب
ان يكون معنى للفظ آخر اللهم الا ان يعتبر اللفظ الموضوع بالادعاء معناه
وفيه تخلف انتهى يعني ان المسح قد لا يكون معنى للفظ كالقود الا ان يعتبر الادعاء
العامة فان القود حينئذ ايضا يكون معنى قوله اي زمان وقوع البسته لم يقبل
في زمان وقوع البسته آخ لانه وقع فيما نقل عنه ذلك فشره الشارح رحمه الله
وذكر في مقابل حال الحكم وشره زمان الابطاع بر وعليه انه انما يصح في الآ
واما في الطلب فلا لان البسته فيه هو الطلب لما في نفس المتكلم وزمان وقوعه

وقوعه زمان المتكلم اذ وقوع الطلب قبل الحكم ويمكن دفعه بان المراد من البسته
مثل بسته الضرب الى زيد في ضرب زيد والضرر المطلوب الى الخاطبة اضرب
بانه حدث يقوم به في الجملة وزمان وقوعه هو زمان وقوع الضرب فالمراد من البسته
معنا ما الدعوى ولاشارة الى ان الكلام يجوز اليعم الا انشاد او رده قوله ولم
بالجملة عطفاً على القول ببقاء البسته او بانه ترك الانشاد الى المعانيه فافهم
قوله وتنتج فيها حصوله في زمان اعتبار الحكم نقل عن السيد قدس ه اعلم ان
قولك هذا القبيل قلته اس حقيقته وهذه الجملة خبرها في البسته الاجنبية كذا
مع امتناع الحصول في زمان وقوع البسته فلا يكون امتناع في ذلك الزمان
ضابطاً للحقيقة ولا للجمي زعيم يجوز ان يكون شرطاً للجمي بحسب الكون الاول
انتهى قال في حاشي الكشاف في الجواب ان برجع الى وضع الكلام فانه كثير انما
زمان البسته وربما يعتبر زمان اثباتها كما في هذين المثالين يمكن ان يقال
ان يقال ان المتعتبر ههنا ايضا زمان اعتبار الحكم لكن الحكم المدلول عليه
الاشارة وزمان وقوعه زمان الحكم والجزئية والمقتولية حاصلة في ذلك
الزمان فيكون حقيقته ويكون قولك قلته بهذا المعنى اس مجازاً بحسب
لعدم حصول معنى الحوة في زمان الاشارة والحاصل ان الحكم اذا علق على
اسم الاشارة الموصوف بصفة فالمعتبر في هذه الصفة زمان الاشارة
واذا علق على شئ بدون اسم الاشارة فالمعتبر زمان التعلق قوله فيجب
اللازمة طرف للحصول فيكون المال سلب الجزئي لا الامتناع فيكون
السلب الكلي والغرض من هذه المقدمة الاشارة الى ان هذا القسم
المجاز لا يجري في اسما والجناس والخفايق المستمدة كانه عليه المصنف
رحمة الله فيما نقل عنه قوله وقت البلوغ طرف لانوا قوله وان كانوا

لكنهم ليسوا قايما في وقت الابداء وهو وقت البلوغ **قوله** يعني البعض خاصة وهو
ما سوى زمان وقوع البنية لا اي بعض كان **قوله** ثم قيل ذلك البعض
يؤهم هذا بان المصنف رحمه الله بعد ما عني البعض الخاص فيه ذلك البعض
الخاص بعينه آخر وليس كذلك بل مراده بيان خصوصيته وبعضيته بهذا العبد **قوله**
ان المشهور ان المراد من البعض ما سوى زمان وقوع البنية والمصدر رحمه الله
لا ادرج استعمال لاصنى للمضارع والعكس في هذا القسم قال ان المراد منه المعاكبة
لزمان وضع اللفظ وهو في الاسم زمان وقوع البنية وفي الفعل بد اول بنية **قوله**
فانه اراد بالمعنى الحقيقي اة لا يخفى عليك انه على تقدير جعله من باب الاستعارة ايضا
لازم لان الاستعارة استعمال اللفظ في غير ما وضع له بعلامة تشبيه بالمعنى الحقيقي
والاصل غير الحاصل هو الحدث فيكون المعنى الحقيقي بالبنية اليه جزؤه والى غيره
الموضوع له بل قد اعتبر القوم فيه الاستعارة البنيوية وهو ليس لا باعتبار جزئية
الاستعارة البنيوية فتم من مطلق الاستعارة فيلزم عليهم ان يكون المعنى الحقيقي
بالبنية اليه جزء الموضوع والى غيره لغيره فان قلت الاستعارة البنيوية انما هي
المصدر مملكت هي البنية الى المصدر اصلية والبنية انما هي البنية الى الفعل
فما على **قوله** وفي الفعل لفاعل لا بعد فيه لانهم كما اعتبروا الاستعارة فيه باعتبار
جزئية وهو الحدث لو اعتبر فيه الجاز باعتبار جزئية الاخر وهو البنية الى الفاعل
لم يبعد فان الماضي مثل موضوع البنية الى فاعل موصوف بالحدث في الزمان
الماضي فالفاعل الموصوف به في اللاحق معنى مجازي له والحاصل ان في الفعل
مجازين احدهما باعتبار اصل المعنى المصدرى وهو الاستعارة البنيوية والا
باعتبار بعينه بالزمان ويكون اعتبارا بوجهين بان يبنى على التشبيه في اثر
وهو محتمل انما هو رحمه الله والنحو في جزئية الاخر وهو البنية الى الفاعل وهو

وهو محتمل انما هو المصنف رحمه الله **قوله** من باب الاستعارة نقل من البنية من
فالاستعارة في الفعل على اثنين احدهما باعتبار اصل المعنى المصدرى مطلقا
يعنى به ما هو المشهور من الاستعارة البنيوية في الفعل نحو لحقت الحال معنى
ذلك والثاني باعتبار بعينه بالزمان فيكون اصل المعنى موجودا فيها وبذا
ما قيل ان المجاز في الفعل يكون بحسب الزمان انتهى لكن الشارح قدس سره
في هذا الجواب القوم لانهم لم يذكروا هذا القسم من الاستعارة في مباحثها بل ذكر
والتعريف في المضارع بالماضي من خلاف مقتضى ظاهر الحال في فن المعاني وهو
من وظيفة البيان ولم يذكروا فيه اصلا وقد تكافى في جعلها من المجازية
اذا قلت كتب مجاز عن كتب باعتبار الاول كان معناه ان مدلول كتب
وهو الكناية المقارنة للزمان الماضي يحصل في المستقبل للمعنى المجازي الذي هو
الكناية المقارنة للزمان الحال الاستقبال لان الكناية الاستقبالية اذا وجد
والقصة بعد في عليه الكناية المقارنة للزمان الماضي فليس عليه المجازية
باعتبار الكون ولا يخفى على كل من عاين على تشبيه غير الحاصل اة لست مشوش لا يخفى
عليك انه ان كان المراد من الحاصل غير الحاصل الزمان فالاستعارة يكون في
البنية وان كان الحدث يكون في تمام لفظ المضارع ومن عليه قوله بتشبيه
الماضي بالماضي **قوله** الاول ان حصول المعنى الحقيقي نفي قيل له امر فروع لان المعنى
لعمه لم يقبل ان حصول المعنى الحقيقي للمعنى في زمان اعتبارا حكيم يوجب كون
اللفظ حقيقته بل كونه مستعلا في الموضوع له وهو خلاف المقدرا وان ذكره
مخصوص بالافعال والاسماء الغير القارة وان كان هذا المجاز في القارة
ايضا كما اذا قيل معاول عدل يعني العادل فهو مجاز مع حصول عدل مستمرا اذا
لتخصيص في الذكر لا يقتضي التخصيص في الواقع وهو ليس شبي لان خلاف المقدر

وإنما يلزم إذا كان اللفظ مستعملا في الموضوع له بالحيثية وهو بعينه معنى الحقيقة و
ذلك لأنه قال إذا طلعت لفظا فإن اردت الموضوع له حقيقة وإن اردت
الموضوع له فكذلك بياناً لالتواء المجازات فلو لم يعبر فيه بالحيثية لم يصح هذا الكلام
ولا خفاء في ان حصول المعنى الحقيقي للمعنى المراد في زمان اعتبار الحكم لا بوجوب كون
اللفظ مستعملا في الموضوع من حيث هو كذلك بل يلزم خلاف المقدر ولا على
الشيء في يلزم التخصيص بلا تخصيص نعم يمكن ان يقال انه لو حصل المعنى الحقيقي
للمعنى في زمان اعتبار الحكم لم يكن مجازا يجب الكون والاول بل حقيقة مجازا
باعتبار آخر لكن عبارة المسألة بعيدة عما مر من ان ان حصول الفعل
قبل هذا اللفظ مدفع لان مراده ان حصول المعنى الحقيقي بالفعل المعنى المجازي
شروط في المجاز باعتبار ما يؤول علم من ان يكون بالبيته الى هذا القول الذي نفق
الحكم به في هذا الاطلاق او الى غيره ولا شك ان معنى الجزية يحصل للعبر في الجملة
ايضا ليس بشيء لان لفظ الجزية في قولنا عصرت خمر قد أطلق على فرد من افراد العيص
وقد شئت حصول المعنى الحقيقي بالفعل كذلك المعنى الذي أطلق عليه اللفظ وبين ان
الطلاق لفظ على مسمى شامل للطلاق اللفظ على فرد وصدق عليها المعنى فلم يحصل
معنى الجزية فلهذا القول الذي أطلق عليه لفظ الجزية ولكن ان يجاب عنه بان مراد
المصنف رحمه الله بقوله ان حصل بالفعل ان ذلك الاطلاق ان كان بلا حيلة
حصوله في بعض الزمان سواء حصل في الواقع او لا وان ما ذكره قدس سره في
في المجاز بالقوة عند المصنف رحمه الله فمضى مثل عصرت خمر ان كان الاطلاق بلا
الحصول بالفعل مجازا بالفعل وان كان بلا حيلة الا سقوا وجماز بالقوة ونظير
ذلك ما صرح به الشيخ بعد القاء من ان اللفظ الواحد بالبيته الى المعنى الواحد
يكون مجازا واستعاره باعتبار ان كالتشويق في شقة الانسان قوله بل بالعكس

فإن الامم في ان لا تعني المعنى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بغير الانفاق على
امتناع الاطلاق لا بآية برود عليه نه يمكن ان يكون في كمال الامتناع لوجود مانع لا لعدم
ثبوت اللزوم الذي ينبغي علاقه الا بيري ان كمال الاطلاق يمنع مع تحقق السببية فيها
بتميز بل التقابل منزلة التناهي ان اطلاق اسم احد المتقابلين على الآخر من حيث
توهمها متقابلين لا يكون الا بان يميز نفس التقابل منزلة التناهي سبب فانه فع قابل
من ان يجوز استعماله اسم احدهما للآخر لمتشابهة الواقعة بينهما بلا تميز كالاستعارة
للمعنى الواحد في النفع واستعاره التبت للمعنى الجاهل لان هذه الاستعاره ليس
توهمها متقابلين بل كمالها قابل من ان يقوم عدد والتقابل علاقه الانتقال المجازي
من ان الاعمال على شجعة وقد جعلوا لها متساوية للمجازورة في الجبال والعقل والوهم
منها في احداهما مدفع لان اللازم مما ذكر ان يكون المجازورة في الجملة متحققة
والمتشابهة ان يكون التقابل اطلاقا في المجازورة فافهم قوله او من كلمة اي قصدت كلمة
وكذا في الجملة سقوا ان المتشابهة والتعليق وغيرهما انما يتأتى عند الكلام وانتم بل سابق عليه
فالحاصل ان يميز التقابل منزلة التناهي سبب اسم احدهما للآخر فيحقق مثلا ان كلمة
الموجب بل يد الحسن قبل كرفد سره في شرح المفتاح انه لا محيص عن جعل نفس
المتشابهة علاقه معتبرة في المجاز سوى العلاقات المعدودة وايضا جعل العلاقة في
اللفظ في السقوة على جزاء السقوة فان جزاء السقوة سببية عنها نفى المقام نظر من
استعمل هو ليس بشيء لان الشرح قدس سره قال في الشرح المذكور ونسبها الى السكاك
المتشابهة بل ان يذكر شي بمفطر غيره لوقوعه في صحته ذلك الغير سواء كان بينهما
من انواع العلاقات المعبرة في المجاز كالاتيئة على جزاء السقوة السببية عنها
بالمسببة عليها او لا كالاتيئة على الطنج على جباية الجبنة والتعبض من ههنا فولى ان كمال
المتشابهة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام

نتم ثالث في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصيغة مصحح استعمال
لفظ ذلك المصاحب عليه والقول بان في النوع من العلاقة فيكون مجاز انتهى
فالمشار إليه بهذا هو الوقوع في الصيغة لا المشاكلة كما بويده التذكير وانما جعل
السببية على جزائها من قبل الحلاق على آخر لما انفاه سابقا وجمعي من ان
يوجد هذا من ان لا امتناع في اجتماع العلاقات بعضها مع بعض قوله وما شبهه
ذلك اي فيما اذا كان المشاكلة بين المتقابلين كالسنة وجزائها والمكر واخر
وهي قد لا يكون كذلك كالطبخ والجنابة في الطبخ الى جنبته ومقابلة لا يتحقق
اذا جعل المشاكلة كسنة للتشبيه لا بد من اعتبار الحلاق من حيث كونه مقابل لما
على جزائه سببية من حيث كونه سنة قوله ولم يقابل شارة الى ان هذا المعنى انما يرد
بقونية المقابلة والا فلا يخجله كلام المصنف رحمه الله قوله فان قلت في جعل
النوع آخ حاصلا ان المعنى رحمه الله قسم المعنى اللازم بالسببية الى معنيين
على وجه يعرف منه ان بعض العلاقات لا يجمع من بعض في مادة واحدة فانه
يعتبر في المجاز باعتبار السببية وغيره ان لا يكون اللازم صفة للزوم الى غير
ذلك مع انه لا امتناع في الاجتماع وحاصل الجواب ان المراد مثلا من قوله ان
يكون اللازم صفة ان لا يعتبر كونه كذلك لان لا يكون في نفسه كذا لئلا
يتمتع الاجتماع قوله اعني المقيد على المطلق او روي عليه انه من الحلاق المقيد اعني
صفة البعير على مقيد اعني شفة الانسان الجواب ان المراد ان لا يخلو يكون الحلاق
شفة البعير على مطلق الشفة يكون وقوعه على شفة الانسان لكونه من افراد ذلك
المطلق لا من حيث خصوصه وان شفة الانسان مطلق من قيد الغلط كلف
الشعر قوله باعتبار جامع دخل سرعة قطع المسافة الداخلة في الطيران كونه
السرير قوله او شكلهما كما في الان ان وصورة المنقوشة على الجدار

الجدار ولا يوجه انه ينافي ما في شرح الشرح من ادخال الكل في الوصف لان
مبنى على انه واني انتم الاستعارة الشكل متفاد للوصف ذلك وجه الكلام
ابن الحاجب بحيث يشبه الشكل قوله فكيف حصر جامع في الوصفية يعني ان انظر
المراد من الصفة الجامع لان الظاهر المراد منه هو المراد من الوصف المراد من
الوصف المراد من الوصف هو الجامع لان البنية انما هو شرطه واخصه متفاد
من مقام التقييد لانه بعد استيفاء اقسام العلاقة مطلقا ولم يذكر من
الاستعارة الا الوصفية وقال هو الاستعارة قوله قلت راد انه رخ يعني
في قوله او يكون صفة راجع الى المعنى اللازم الذي يطلق عليه اللفظ مجازا والمراد
من الصفة مثل الشجاع الذي هو المعنى اللازم للمعنى الصناعي لانه شجاع الذي هو
فالمعنى من الصفة غير المراد من الوصف قوله لا زمة ان يريد منه المعنى المجازي في قوله
هو شجاع شجاع وان يريد جامع ففي قوله يراوه قوله فالجواب ان المراد بالاسد في قوله
ففي قوله المعنى قوله ويكون صفة وهو الاستعارة اي دارد المعنى اللازم الذي هو صفة
كاشجاع يكون في ذلك اللفظ استعارة لكن لا يثبت الى هذا المعنى اللازم الذي يريد
بل لا يثبت الى فرد الذي يطلق عليه وليس معناه ان رادو المعنى اللازم استعارة كما توهم
قاور عليه انه ينافي لما يصرح الشارح قدس سره في استعارة الانفاط الفقهية
من ان الاستعارة يطلق اللفظ على المباني لارادة اللازم واجيب بان قدس
سر في كل موضع الى استيفاء من عبارة المعنى فلا يرد عليه شيء قوله
بحث وهو ان اللازم آه يكن ان يجانب باختيار الشق الثاني ويقال انه ينبغي
ما ذهب اليه النكاكي في تحقيق الاستعارة المصريح بها من الحلاق لفظا
يعلى انما هو ما تركا تبديل في لفظ المشبه به يجعل حقيقة وجهه شبهه او عاكا
شجاعا لانه مثلا فيجوز ان يكون شجاع مسمى اللفظ الاسد ولفظ الاسد

فيه مراد او عنه ومطلقا على بدو او تعالى في الخارج باعتبار انه من افراد التا
ولم يمتد كما اذا قلت رايت شجرا ولا يتوهم ان الاستعارة حينئذ لا يكون من
المجاز لان ادعاء كون زيد من افراد الاسد لا يوجب كونه حقيقة او يقال ان
كون الاستعارة مجازا باعتبار اطلاق اسم الشبهه على الشبهه لما هو اصطلاح
اهل البيان لا الاصوليين الا يرى ان المصراع لم يعتبر فيه التشبيه فافهم
قوله وايضا لا يصح ان المعنى لا يمكن نفع هذا البضه بان معنى قول المصراع ان لم
يحصل له اصلا اى ان لم يحصل المعنى الحقيقي للمسمى المجازى والمسمى علم من المعنى
بحيث قيل ان اللفظ فيمكن ان يكون المسمى في الاستعارة هو الفرد التام ولي
كزيد مثلا ولا شك ان المعنى الحقيقي وهو معنى الاسد غير حاصل مع انه قد مر ان
الاسم بحسب الاعتياد فيمكن ان يكون معنى ان لم يحصل ان لم يعتبر الوصول فافهم
قوله لا امتناع ان لا يقع لو كان معنى اللزوم امتناع الانفكاك كان صحة المجاز
من الجانبين ومن جانب واحد منطوقا بان يقال ان كان امتناع الانفكاك
بين الجانبين يصح المجاز من الجانبين ان كان من جانب واحد يصح من جانب
واحد لكن معناه الانتقال الجملة فهو كما تحقق من اللزوم الى اللازم الى اللزوم
فكيف ينطبق صحة المجاز من الجانبين من جانب واحد مع تحقق العلاقة في الصو
رتين الانتقال الجملة فالضابط ان اللزوم اصل لان الانتقال منه فهو شبي
الانتقال اللازم فرع له لكون الانتقال اليه متوقفا عليه فلا بد في اللزوم من
الاصالة وفي اللازم من الفرعية فان كان الاصلية والفرعية من الجانبين
يصح المجاز من الجانبين وان كان من جانب واحد هكذا كتب شجني وابي سلمه
ان الله تعالى في حوشى هذا الكتاب الحاصل ان الله واللزوم اصل لا بد ثانيا
تقدمين لكن اورد الفاعل للتفريع على قوله لا امتناع يقع ليس معناه

اما امتناع لينطبق الامر بنفس اللزوم فالضابط ان اللزوم اصل لا بد ثانيا
معناه ان ليس معنى اللزوم امتناع الانفكاك لئلا يقع امتناع اللزوم اصل
جهة الانتقال بل الانتقال فاللزوم اصل فقول المصراع ان لا يقع خبر المجاز
اى فالضابط اللزوم اى وعلى الثاني لا فوله فالعلمه اصل لا بفصل للمعاني
في الجزئيات اى ان امتناع الانتقال من العلم الى المعلول من حيث كونها علمه و
معلولا هو الاجتناب وكل منهما اصل منه من جهة فكان كل منهما اصل من جهة
انتقال فصيح المجاز من الجانبين وكذا الكل الجزو فوله وانما قال العلم مع المعلول
ان لا يعني انما عدل عما هو مقتضى السياق من ذكر سبب السبب لان سبب
ما هو سبب ما كذا بل عليه قوله كما هو في بيان انواع العلاقة فافهم من انه لو قال
بالتسبب مع السبب الذي هو مقصود من سبب وسبب غايى كما قيل المعلول هو سبب
الحصول لفتضا فوله لان سبب ما هو سبب محض وهو يقتضى اية الجملة ولم يكن
هو مقصودا منه كلك الرقبة فانه لا يقع الا ان تلك المتعة او هو متعة مع امتناع الثاني
كما في الاخت من الرضا فوله كما سيجي وهو قول المصراع علمه فالضابط ان سبب
السبب ان كان السبب علمه من الحكم اى ذلك السبب فوله والكل اصل من سبب
الجزو ان عطف على قوله العلم قال السبب لئلا يكون كل واحد منهما هو جزو المقصود في ضمن الكل
لكن بواسطة القرينة في الثاني يدرك ان الكل ليس بجزو لمراد جزو فالجزو
مفهوم في ضمنه لكن ليس مراد اني من جهة الاول تحقيق ان اسم السبب اذا كان
مجازا من الجزو باعتبار ان كل ما لا يقع في العلم ولا اجالا ثم يفهم الجزو راسا فهو سبب
الجزوية هو جزوية تام ما وضع له ذلك الاسم بالوضع النوعي بخلاف اذا كان الجزو
تضمينا ومن عليه اللازم اذا كان لولا لا التزم اسيا ومعنى مجازيا فعلى هذا السبب
الاصاله بالسبب الى هو معنى مجازى بل السبب الى الجزو المقصود في ضمن الكل

فقال **قوله** وهذا معنى قولهم النظم نوح انما يحتاج الى حمل البتعة على هذا المعنى
على ذهب اليه كثير من اناس من ان النظم والالتزام فهم الجزء واللازم في
ضمن الكل واللازم والاعلى ذهب اليه بعضهم من انهما فهم الجزء واللازم بعين
الكل ففهم الكل ففهم اللازم فلا يكون حينئذ يشكك الفرق بين كونها منع لضمين
والتمزيما وبين كونها معنى مجازيا فافهم **قوله** وفي هذا تسليم بالمنع ان
يكون الجزء أصلاً بالفاء انما يصح على تقدير الاطراد وجيب بانه يمكن ان يكون
الاصل ههنا مجازا يعني انه كالاصل في الاحتياج اليه ان كل اصل يحتاج اليه في العكس
والكلام هناك في الاطلاق حقيقة وفيه نه لا يبالى بالبق الا ان يعرف قوله **قوله**
اصل قوله فاذا كانت اصلية **قوله** فان قلت لا كان ففهم ان كان يجب عنه
بان اللازم في اللازم انما هو يقدم ففهم يقدم على ففهم اللازم مطلقا زمانا كان ذوقا
كما فهم الجزء والكل لازما البتة **قوله** قلنا ليس معنى الانتقال له لاجابة الى هذا على
قلنا من التحقيق **قوله** واما الطلاق العين اي بمعنى الباصرة وكذا في قوله كاطلاق
اللسان المراد اطلاقه بمعنى القول لا فقد اورده صاحب التمام في غير الجاسوس
المعاني اللغوية للعين المتكلم عن القوم في معاني اللسان في سبب اللغة
ماوردها في معاني الحقيقة بل وورد المتكلم عن القوم في المعاني المجازية للسان
فعلى هذا يمكن ان يكون ايراد بعض اهل جواهرها من معانيها الحقيقة
لجانب المجاز **قوله** قلنا ذكر المصراع عن نقل عن المصراع فان قيل كيف
يصح قوله يستلزم الجزء مع قوله فان الانسان لا يوجد بدون الراس و
الرجل فان هذا يوجب ان يكون الانسان وهو الكل مستلزما للجزء وهو
الرأس والرجل قلنا لا يزيد بالاستلزام والملازم مصطلح اهل الجدل بل يتر
مصطلح اهل الحكمة والبيان يريدون بلوازم الالهيته توابعها فيقولون انما

الى صفة لازمة لها بية ولا يقولون هي ملزمة لها واهل البيان يقولون
الجزء لفظ يطلق على لازمه والكنائية لفظ يراد به ملزومه وقد صرح في
المن ايضاً ان اللازم اصل واللازم فرع اذ عرفت هذا فالراس
والرجل جزءان لا يوجد الانسان بدونهما فيكون كل واحد منهما أصلاً
فيكون ملزوماً واليد ليست بهذه الحثية فلا يكون ملزوماً انتهى واستلزم
واللازم بهذا المعنى كثير في كلام اهل العربية قالوا ام المتقدمة لازمة
للمرة الاستفهام واما قيل المعطوف عليه لازمه مع اما ولكن لازمه
للتنفي والباء لازمه للمحرقة والجزء الى غير ذلك مع ان المرة واما في
والحرقة والجزء كل منهما يوجد بدونها والحاصل ان اللازم ههنا بالمنع
اللفظي وهو عدم المفارقة المعبر عنه بالفارسية كجسدي يقال فلان
لزم عينته اذ لم يفارقه ولم يوجد في غيره فيكون معنى قولهم هذا لازم لـ
ان الاول لا يوجد بدون الثاني **قوله** فافهم يقتضون نوح يمكن ان
يقال ان هذا التقسيم اللازم بالمعنى السابق الى لازم وغير لازم بالنظر
الى اللازم المصطلح لاهل الجدل واعتبار اهل علم اصطلاح اهل علم
اخر غير متمنع مع انه يمكن ان يكون هذا المعنى ايضاً مصطلحهم **قوله** لا يقال
لا يقال كل ملزوم نوح هذا السؤال مبني على الاغراض عن السابق
لانه انما يتم بناء على توهم معنى اللازم امتناع الانفكاك ليصح قوله بل
ملزوم فهو محتاج الى لازمه بمعنى انه لا يمكن تحقيقه بدونه يكون غنياً
اليه في تحقيقه وقد اتضح معنى اللازم سابقاً ومثل هذا كثير في كلام
المصنفين تحقيقاً وتوضيحاً للمرام **قوله** انما يلزم ذلك لو اريد آه مع
على تقدير كون المراد باللازم ما امتنع انفكاك عن اشياء لا يصح نوح

كل ملزوم فهو محتاج الى لازمه اذا امتنع الانفكاك ليس عين الا
حيتاج ولا مقتضى له والا يلزم ان يكون العلة النامه محتاجا الى معلومه
فقد بر قوله حصول شئ في شئ بل علم منه حيث يستل حاليين في محليين
متشابهين كما ذكر في اول الفصل **قوله** سواء كان الكلام جزوا او انشا
اشاره الى رد ما قبل من ان المجاز يختص بالجبر والامر والنهي لا يجري
في العفو والى الايقاعات ما في الكشف الكبير **قوله** اشاره الى ما ذكره
فخر الاسلام حيث جعل السببته مقابل الاتصال المعنوي من حيث كونها
من انواع الاتصال الصوري ولم يذكر غيرهما **قوله** كما بين السماء والمطر
اي اسحاب المطر فان كل علاك فهو سماء او يقال ان الاتصال المعنوي
بينها بنا على العرف فان بسببه نزول من السماء متعارف وان كان من
الحقيقة نازل من اسحاب ما وقع في التنزيل انزل من السماء قيل في م
تفسيره اي من اسحاب ما وقع في التنزيل انزل من السماء قيل في تفسيره
اي من اسحاب **قوله** في معنى المشروع بالاضافه على ما في كثير من
النسخ وهو الموافق كما سيجي في كلام الاتن بعينه من حيث قال لا
هنا لا تصح بكل وصف بل بمعنى المشروع كيف شرع وفي بعضها المعنى الشرعي
بطريق التوضيح كما في المتن ههنا لا يظن تعلق قوله كيف شرع الا
المحمول انما هو كيفية مشروعية التصرفات لا كيفية المفعول الذي اعتبر
فيه الاتصال بل لا يدخل في الاستعارة لكن ذلك المعنى مشروعيا فضلا عن
ان ينظر كيفية مشروعية وما قيل من انه محمول على الخذف والايصال
التقدير في المعنى المشروع له فليس يستل لان الاستعارة قد يكون
باعتبار الاتصال في نفس معنى التصرف لا في عرضه كما لو كانت للوكانه

للوكانه فان معنى الحوانه نقل الدين من فقه الى فقه معنى الوكانه نقل ولايه التصرف
وكذا الكفالة والحوانه معناهما منشأ بهما متبعا واحدهما لا فخر وكذا سببته كما
استعاره الشرع للملك فان من معنيها سببته لا في غيرهما فيكون البيان قاصرا
بخلاف قوله معنى المشروع بالاضافه فانه شامل لما في الاستعارة بحسب النوص البصري
من الشارح رحمه الله من ان النوص في مقام مقام المعنى فيصدق عليه معنى المشروع ومنه
فان قول المصنف رحمه الله واللام البين للتصرفات الشرعية آخ محل فاعلم قوله كيف شرع
كيف اذا وقع بعده قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فهو منصوب المحل على حال فبما بينك
على الاخر مثلا ويجوز ان يكون صفة مصدر تضمنه القول فيكون معنى كيف يقوم زيد قيا
على صفة يقوم زيد فبما بينك فاما ما بعد ما بينك فاما ما بعد ما بينك فاما ما بعد ما بينك
او الا فهو يقتضي الصدارة بحسب الاصل ان النسخ عنه معنى الا منها في مثل هذا المقام
واذا وقع بعده ما يستغنى به نحو كيف زيد فهو محل الرفع على انه خبر المبتدأ والجواب صحيح
وهنا من قبيل الاول جملة شرع صفة للمشروع ككونه معهودا وبيننا في حكم الشكوة
كما في قوله ولقد ادم على النبي يستبني **قوله** يعني انها قد آخ غرضه بيان اللام في ملك
الرفقة ليس صفة للموضع بل لام الغاية والظاهر ان قوله شرع تملك المال بالمال و
المنفعة بالمال ايضا من هذا القبيل لا ان يقال انه صفة لشرع بتفصيل معنى
والبيع مبادلة المال بالمال بمراد من الاجارة مع المنافع بالمال لا بغيره فبما بينك
في الاجارة ان يكون البديل ايضا منفعة من غير جنس المعقود عليه سكنى دار بركوبه
لا سكنى دار للربوا **قوله** فيمنع عليها احكام الهبة لا يخفى عليك ان ثبوت الهبة وحكامها
انما هو اذا كان عاقدا لمولها وما اذا كان الامة لنفسها باذنه او بدونه فينبغي ان
يثبت لانه لم ياذن او اذن بالتملك لا الهبة **قوله** ان يطلب الزوج منها الهبة اي
النكاح بهذا اللفظ فاذا اطلبه لم يلقه فهو بطريق الاول في هذا الاول مما وقع في الكشف

الكبير من لفظ النكاح بدل العهنة لأن صورة طلبه بلفظ آح بمعنى محل توقف كمن طلبه
بلفظ العهنة لا يكون إلا بقرينة فلو طلبه بلفظ التكمين ينبغي أن يكون البنية
فقال خور واما العهنة فلا حاجة إليها آح فإن قلت المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما
له والاستعمال لا يكون بدون القصد لانه دلالة عليه وارا دته منه فكيف يصح قوله
العينة فلا حاجة إليها فلما كان بعض الحقايق العينية اشنع الفاظها بمنزلة معانيها
كالنكاح والطلاق والرجعة فذهبن وهن من جد كذلك بعض الفاظ المجازات
اعتبر ما كذلك هذا وفي بعض الفناوى شرط العينة فيه قوله لبوءه عن قبول الحقيقة
اى نبتوا المحل عن قبول وصف كونه موهوبا حقيقة بحسب الشرع اذ لا معنى لكون
الحرية بالاملو كما بلا عوض بخلاف وصف العتق فانها محل حقيقة لانه عبارة عن
ثبوت القوة الشرعية كما في الكشف الكبير وهي محل لها والقوة ثابتة فيها وآح كان
اللفظ الدال على الاخبار ثبوتها قد يكون مجازا فان اعتقك وحررتك في الآحاد
عن ثبوت القوة مجازا بخلاف انت معتقة وحررة فبين فوق بين العينة والعتق
وقد حضى على ان طريق قال المص رحمه الله لقوله فعه خالصة لك حاصل اشتد لهم
ان خالصة مصدر موكداى خلص اخلال امرأة مودته وهبته نفسها للبنى محل
ما اطلقناك على القيود المذكورة خلوصا لك واللفظ تابع للمعنى وقد حضى عليه
بالمعنى فيجوز باللفظ وحاصل الجواب ان المخصوص بالمعنى وهو عدم وجوب المهر
لا يقتضى الاختصاص باللفظ المقيد بآادة هذا المعنى والخليفة بسامونه اذ لا يكفى
غيره بلامه لا المطلق اذ الاصل عدم المخصوص لا فيما خصه الدليل ولا دليل
فباب المجاز مفتوح والمانع مدفوع على انما نقول يجمل ان يكون خالصة
هالا من الضمير وهبت او صفة لمصدر محذوف فيكون احتراز عن هبته
مقتضى بوقت فيكون بعد ذلك الوقت لشخص آخر كما في المنفعة هذا قبل

قبل لادلالة للعبارة على غلوص المعنى به فان العهنة قد يكون جوازا لغيره وليس
بشيء اذ كونها جوازا لغيره لا يقتضى كونه مأخوذا منها بل مدلولها مطلق البنية والطلاق
يلحق على الطلاق فافهم قوله اى منضمها الى مصاح آخر آخ حاصل الاستدلال ان النكاح
شئ لمقاصد دينية ودينية كوجوب النفقة والاستمداوى المعيشة والاختصاص
عن السفاح وجريان السوارث وغيره والملكات انما ثبتت بتعاضد ضرورة تفصيل
هذه المقاصد فشرع بلفظ ينبغي عنها لغة كالنكاح فانه لغة عبارة عن النكاح الذي
يدل على الاتحاد بينهما في القيام بمصالح المعيشة والنزوح فانه مبني عن ازدواج
والتمتع بين الشبهتين على وجه الاتحاد بينهما كزوجي الخف والعينة وسائر ال
لفظ الموضوع للتعليك لا ينبغي عنها فلا يجوز الانتقال عنها إليها بقصورها عن
افادة المقاصد التي هي العدة والمقصود في الباب فانه دفع ما قيل من ان اللفظ
المجاز لا يجب ان يدل على جميع اوصاف المعنى المجازى وحاصل الجواب اننا نسلم
انه شرع لها بل هي ثمرات وفروع وهو مبني عليه كونه الملك للرجل على المرأة
موضوع له ولذا يلزم ما ثبت بوجبه وبها هو مبني عليه وموضوع له مقابل
وهو المهر لها عليه وما به ازاله بيده وهو الطلاق فلو كان وصفه ثبوت المعنى
وهي مشتركة بينهما اى ينزحختصة بالزوج لم يكن ما ثبتت مقابل الموجه مختصا
بالزوج ولم يكن ازاله بيده خاصة وليس المراد من قوله مشتركة بينهما ان
كل واحد منهما مشتركة بينهما حتى لا يصلح عند مثل النسب وجوب المهر من المص الحنفية
الاستدلال على وجه بل ان كل ما مشتركة بينهما ان بعضها لها وبعضها لاصحابها
وليس مختصا بالزوج ليكون ما ثبتت به مختصا بالزوج وازالة بيده خاصة
وقولنا ان المهر يلزم مقابل الموجب النكاح مبني على التحقيق فلا مرد انه في اشتد
لال ان فنى من المصالح التي عليها بناء العقد ولها وصفه وليس حاصله كما نوههم

انه لم يوضع للمصالح المشتركة والا لما كان مشكلا على المصالح المختصة بطرف واحد
كالهبة والطلاق لان الخصم لم يدع كونه موضوعا لمصالح مشتركة فقط كيف وقد
عد المصنف رحمه الله منها السبب وخصيص الدين لا يتوهم انه عين الاختصاص
عن السفاح المذكور في المتن لان السفاح عبارة عن الوطئ الحرام وخصيص
الدين اذ قاله في الحصن واستحكامه فهو يشتمل الاجتهاد عن النظر والتفصيل
الاجرام وغير ذلك قال المصنف رحمه الله واذا صح بلفظين لا بد لان اى شي
والشروط **قوله** ولغايل ان يقول يعنى ان يكون الجواب عن الاشكال بعد تسليم وجوب
رعاية المصلحة اللغوية بان ليس معناها عدم الملك ليجب عاقبة فيها في بل ازودج
والتمليق **قوله** معتبر في هذا العقد الظاهر ان يقول معنى هذين الفظين اذ لا كلام
في العقد الا ان يقال ان المراد معتبر في هذا العقد الدلول لهدين الفظين لكن
قد عرفت ان ليس للمعتبر عند الحنفية في العقد الا الملك وما سواه عن الازدواج
والتمليق وغير ذلك من المصالح ثمرات وفروع غير معتبرة فيه ويمكن ان يقال
ان في معنى مع فافهم **قوله** ويكون الجواب مثل هذا الجواب ما فيه من النظر يعنون بغيره
فيلفتنا **قوله** وهذا المصلحة اى الاطلاق **قوله** لم يعتبر في العقد المحصوص آخ فيتمثل
ما سبق انفا **قوله** وفيه نظر وجهه ان الاطلاق لا يكون قبل اذ ان كان قد اعتبر
قوله بل الجواب لانه آخ الظاهر المبتدئ من السابق الجواب عن الغايل ان يقول
كذلك فالوجه ان يقال انه اضراب عن المخذوف اى ليس الجواب بعد تسليم وجوب
المصلحة اللغوية عن السؤال انما اراد المصنف الجواب عنه ما ذكره لمقابل ان يقول اذ لا
يخلو عن مناقشة بل الجواب هذا لا يخفى عليك انه لان فزال الاشكال بانها لا بد لان على الملك
لغة فائبات الملك بهما في معناها لغة اما بناء على عدم الفرق بين عدم الدلالة والدلالة
في عدم او اعتبار الاطلاق في الجواب هو دفع المناقشات وان قرر بان عند

عند استعمالها في الملك لم يكن المعنى اللغوي مرادى كما يدل عليه قول المصنف رحمه الله
في الجواب والايح في الاعلام رعاية المصلحة اللغوية فالجواب ما ذكره الشارح رحمه الله
عليه لكن قوله بن جوز ان يعتبر فيه زيادة خصوص آخ محل نظر لانه على ما ذهب اليه
الحنيفة من ان معناها العلمى الملك لم يعتبر في معناها العلمى المصلحة اللغوية و
الازدواج والتلفيق اصلا بل هو مفرقة وفرق له فيكون المعنى العلمى مبنيان
للمصلحة اللغوية فكيف يصح انه اعتبر فيه زيادة خصوص على المصلحة اللغوية فقد بركا
المصنف رحمه الله انه يعتقد بلفظ البيع في الضمير وذكر ابن سبعم عن ابى حنيفة رحمه الله
انه قال كمنى يكون في الآلة منليك رقبتهما ففي الحرة الكاح وبالسبع تملك رقبته
الامة فيكون الكاح في الحرة قبل هذا ينبغي ان لا يصح على اصل صحيحه ذبج الحرة
يصح بل ان كان المصلحة المقتضى شرط عند ما لا يجزى بعيد هذا الان يقال ان لمرة
يجوز سببها وبها فصح بيع الحرة حتى وكل ذلك ليس بشي لان الامل منها يمكن
كس السداد اذ كان مع الحرة في الزاني الامة السابقة كانه يعقد بديل قوله تعجابه
عن بينه فمن وجد في رطل فهو حرة وقد صرح به صاحب الكنف فيما ساقى من سببية
من السماء ولانه انما يصح بيعها اذا لحق بدار الحرب حينئذ يشتق وصف الحرة **قوله** لا
توجب الملك اى بنفس مدلولها وان كان قد ثبت معها **قوله** والهيئة موجبة فانه
الملك جواب اشكال هو انه اذا لم يتعقد بالوصية لعدم ايجابها الملك فبها ينبغي
ان لا يتعقد بالهيئة البضة لانها لا يوجب الملك فبها بل يحتاج الى القبض والذات
فرا الى حصول القبض وما حصل الجواب انها موجبة والتأخر لضعف السبب هذا لكن
لا يظهر فائدة لفظ الاضافة في قوله يوجب اضافة الملك لان يقال ان مراد
انها توجب الملك المضاف الى القبض لكن لا بان يكون له دخل ايجاب بل
السبب تأخر لانه وان يصح بنفس الهيئة ان يقال انه مالك وراك مملوك لكن في

سبب ضعف السبب **قوله** لان العوض يجب بنفسه ما توهمه بعض القاصرين من انه
ينبغي على هذا ان لا يجوز استعمال اللفظ البتة فيه لانه لو جب العوض بنفسه وهو لا يجوز
بنفسه اليك شي اذا لا يشترك في جميع الاوصاف غير لازم في الاستعارة **قوله** فيقترن
بتمه لانه يصير بمنزلة لها من حيث انه مثبت الملك بنفسه غير متاخر الى شي واما من
حيث انه يجب العوض بنفسه استعملت هي فيه فهو بمنزلة الهبة بعوض **قوله** اذا كان
السبب علته **آخ** اعلم ان ابينا بين اعتبر واسطلق السببية علاقة والاصوليين في
هذا الشرط وكاف وجه ذلك انهم ما وجدوا معتبرة في الاطلاق الشرعية الا كذلك
قوله والسبب حكما ومعصودا منه هذا كالتكيد لما سبق **قوله** في بعد من انظر الى
ليس المراد منه المنكر في اللفظ بل غير المعين لشيء الموقوف باللام للعبد الذي هو
الكنس فانهم **قوله** لان الاجتماع صفة مرغوبة اى جماع اجزاء العبد في ذات وهذا
بان يكون كلهما في ذات واحدة لان يكون جزء كالنصف مثله في ذات وجزء
اخر كالنصف الاخر مثله في ذات اخرى في زمان واحد يجب الملك **قوله** يعني
ان ملك **آخ** هذه المسئلة تسع اسما في لان الشيخ ابا بكر الاسكاف كان اما يبلغ
وكان له بواب يقال اسحاق واذا اراد يفهم اصحابه هذه المسئلة يدعوه ويكلم
لا يعلل شئيت بانه درهم فيقول نعم بل يوف ثم يقول له اهل ملكك ما بيني درهم
فيقول الله ما ملكتها قط ثم يقول اصحابكم ترون انه ملك من الدراهم
متفرقة وانفق على نفسه فثبت اسما في فعل هذا المسئلة مبنية على هو المتعارف
مع ان المقصود في صورة الملك يكون نفى الفناء عن نفسه ولم يحصل ذلك اذا
متفرقا وخلفه فوق بين المعين وغير المعين ان في المعين يكون المقصد نفى
كيفية كل مخصوص بخلاف غير المعين فجعل المصنف رحمه الله هذه مبنية على مسئلة
الطلاق الصفا المشتقة بنا على ما قبل الفعل بالمشق مع ان لكل منهما دلولا على صفة

حدة لكلف غير مجاز اليه **قوله** واسم الفاعل نحوه **آخ** تفصيل هذه المسئلة ان اسم
الفاعل الذي يقع الحدوث الاستمرار كالعالم الله تعالى ولا يعنى البتة كالتفر
والموطن للذين اعتبر فيها الانصاف عدم طوبى ان المنا في والكلوا وان كان
والعبد للذين اعتبر فيها الانصاف بالفعل البتة اذا وجد مسداه وانقضى ادخل
وجوده حقيقة وقبلة مجازا اتفاقا فيه ثلثة مذاهب اولها مجازا مطلقا ثانيا حقيقة
مطلقا وهو مخار من سينا واولى باسم فالتسا ان كان البتة مما يمكن بقاؤه
كالقيام فجاز والآخر حقيقة كالتكلم كذا حكى عن الامد في قولنا ان لا يثبت ذكره
في المحصول ودفعه بان لم يفعل احد هذا وبر عليه انه يتوكلون اسم الفاعل هو
ضوء الزمان الحال فيلزم بطلان التعريف الاسم والنقل طر داو على وان بعض
الاصوليين لذلك قال ان النزاع في اسم الفاعل المذكور اذا وقع في قضية هي صفة
الاطلاق نحو زيد ضارب فيكون النزاع حقيقة في هذه القضية بانها هل هي حقيقة
او مرفقة بالحال وكلام القاضي في المنهاج صريح في هذا وقد يجاب عنه بانه بان
كثرة الاشغال جارية مجرى الوضع لجامع البناء ورفيع عن البناء بما حقيقة ومن
غيره بما لجوا واخرى بان اعتبار زمان الحال بالبتة الى استعمال الطارى على اصل
الوضع لا اليه نفسه بذلك ونوع في كلام بعض اليه الاصول انه مجاز لغوي فلا بد
حينئذ من ان يقال ان زمان الحال معتبر فيه على العينية للموضوع له لا الجزئية او
يفرق بين مذاهب اهل العربية والاصول فانهم **قوله** وهو ان السبب **آخ** يعني
قول المصنف رحمه الله اى بنا على اصل الذي نحن فيه تفسير لغا والتوفيق في
قوله فيقع وهي التفرع مجموع ما بعد ما من وقوع الطلاق بالفظ العتق في عدم
العكس الاول متفرع على الجزء الاول من الاصل الثاني على الثاني والثالث على الثالث
للتفرع على فردية ازالة ملك المنعة للمسبب الغير المقصود من السبب المذكورة

بقوله وليست هذه مقصودة منها وقوله لا فلان لتفريع عدم البتة على فرد
بتمها وفاقا وقع لغير تعريف على هذا الجزء من الاصل فافهم فانه دقيق وعلى هذا الا
كتفاء في تفسير الاصل على الجزء الاول ليس بولي كما وهم بل هو حقا **قوله** اي هذا
المنصرف انما تصرف عن الظاهر اذ لا معنى لكون المنق الذي هو وصفه انما
موضوع الغرض **قوله** موضوعا في الشرع لغرض ازالة يعني ان المقصود من منع
الشرع هذا العقد واعتباره لانه ازالة لانه موضوع للمنع الذي الازالة لغرض منه
وقوله قد بقاء الغرض من المعنى المحقق معناه ان يكون غرضا من غرض
او من وصفه فاندفع ما قيل من ازالة الملك سبب لاثبات القوة كما يجي
فليس الاول غرضا من الثاني **قوله** الواجب رعاية عند استعارة الالفاظ
المنقولة يعني انها نقلت من معنى لغوي بحيث اعتبر ذلك المعنى في الوضع الشرعي
وكيفية مشروعيتهما فوجب رعاية ههنا عند استعارتهما لان معنى الاستعارة
في التصرفات الشرعية الاتصال في معنى المشروع وكيف شرع وهو على هذا
غير ممكن لان الطلاق نقل الى رفع قيد النكاح والاعتاق الى اثبات القوة
مرأى في وضع الاول وكيفية مشروعيته ازالة الحبس وان في القوة فلان
بينهما في كيفية مشروعيته وليس مراده ان رعاية المعنى اللغوي واجبة في
استعارته كل لفظ منقول بحسب النقول اليه مطلقا وعند وجد ان المناسبات
بين المعنى اللغوي والوضعي كما توهم لانه غير تام لا بد في مثل من نقل كنج بوا
صرا انما قد ما قيل من انه ينبغي ان يصح استعارته للطلاق باقائه الغرض
ازالة الملك مقام معنى العتاق وهو اثبات القوة لانه لا يجوز ان يكون الاتصال
في كيفية مشروعيته لان المعنى اللغوي معتبر فيها ولم يعتبر حينئذ فافهم فانه قد
في اذ يام **قوله** كوسبها اي الجوارح كالبازي والصق **قوله** فنقل في الشرع الى

الى اثبات القوة فيه ان العتاق ليس منقولا الى الاثبات بل الى نفس القوة كما
لحق والمنقول اليه انما هو الاعتاق وانه لا يلزم قوله فان قيل لو كان معنى
الاعتاق اثبات الحق فاما **قوله** فلاننا به بين المعنيين اي اثباتا حقيقيا
واما التنبه الى وان كان قد نبهنا لثبوت النسب لانه انما يكون
تلميح او تنبيه ومشاكاة ذلك لا يجوز في المسائل الشرعية بل انما يعتبر في الحق
الخطابية **قوله** اذ ليس في وسعه اثبات تلك القوة لانه في مقابلة الرق الذي
هو غير حكيم ثبت في المملوك حق الله تعالى جزا ولا تستنكاه عن عبادة والقبادة
له بخلاف ازالة الملك فانه ثبت صدور باعن المالك بطريق الافتضاء كما
سيصرح الشارح رحمة الله بعد هذا فاندفع ما قيل انه لم يصدر من المالك
الا قوله اعتقت فجعل الشرع هذه القوة ثابتا بهذا القول كانه المالك ولا
يصور ربوت الازالة منه بوجه آخر فالقول بان الازالة صادرة منه دون
الاثبات حكيم **قوله** كما في قوله تعالى ينبع عنها الباسهما فان الشرع استدل
النبطان مع ان النزع هو الوسوسة **قوله** اول الفهم من الاعتاق الى آخره
اي لا يفهم بخصوصه الا هذا فلا يرد ما قال صاحب التيسير من ان كل من
العوام يفهم انه صار حرا ومنه يفهم انه ثبت له ما يخص بالحرار وهو بعينه اثبات
القوة المحصورة ولا يخفى عليك ان القصر اضافي بالنسبة الى القوة المحصورة
والا فالقوة والغلبة ايضا يفهم لغة هذا وعلم ان العتاق والرق لا يجزبان
وازالة الملك متخرجا جماعا والاعتاق مختلف فيه بناء على انه ازالة الملك اذ هو
المفهوم منه وهو مذموم الى خيفة رحمة الله واثبات القوة لانه مطاوع العتاق وهو
عن القوة اجماعا ولذا لا يجزئان فافهم عبادته عن اثباتها مع انه لا ينسب
بعنه اللغوي وهو مذموم صاحبها فاما قيل من ان عدم الفهم من الاعتاق الى

عشاق الازالة غير ظاهر على قولها ليس بشئ لانها مع تسليمها ان ليس المفهوم منه
الا هذا اعاما ذكرنا والامام الفهم وكل جهة هو موليها ثم لا يخفى عليك ان قوله
اولا يفهم نسخ قوله ولا يصح اسناده حقيقة الا الى الملك فانه انما رخصته
انما والكلام الى ضعف الوجه الاول تمهيد وسند للمنعين المذكورين بقوله فكون
اللفظ الى اخر فان عدم فهم غير ازالة الملك من الاعتناق عرفا وشرا عاصد لمنع نقله
الى اثبات القوة ونفعه ايضا سند لمنع النقل راسا ويمكن ان يكون سند المنع كونه
مجازا اي ان السلم انه مجازا ولا يفهم منه طلقا الا الازالة وهو لا يصح اسناده الا الى
الملك فلا مجاز في الاسناد ولا في السند وقوله فكون اللفظ متفرع على قوله وما ذكرنا
من معنى النسخ واما ما يخرج من النقل راسا عن منعه الى مخصوص فلكونه موقرا عنه من حيث كونه
علاوة وان كان مقدما في نفسه وهو الصالح لكونه علاوة لان المقصود بالذات
هو منع النقل الى مخصوص منع اهل النقل مرزا يد عليه فندبر قوله لا بد من اثباته ان قد
عرفت طريق اثباته القامع ان النقل ايضا نذكر في اصول فخر الاسلام والهداية ونها
والكافي وغير ذلك قوله وكون اثبات القوة السبب على ما هو بهان المصنف
رحمة الله والافقه عرفت انما ان ليس في ليلة مجردة بالنسبة قوله معناه اثبات
هذا التصرف الذي هو الاعتناق قوله فليتنا مل لعل جهة ان يكون ان يكون المجاز
بان يكون الطلاق مجازا عن الازالة وهو عن اثبات القوة لكونه سببا له كقوله
نعم ولكن لا تواعد ومن سرفان السرخس عن الوطى لانه لا يقع غالبا الا في اسرود
عن العقد لانه سبب المنع لا تواعد ومن عقد النكاح ومثل ذلك كثير في كلامهم
مبناه جعل المجاز الاول اثباته الحقيقة بالنبذة الى مجاز آخر قوله ان يكون استعارة
لازما كشجاع لا بد من ان يقال ان اللام في المتعار له للعلية اي الذي يستعير
ذلك هو وجه شبهه لان استعاره الذي هو من طريق الاستعارة لا يكون لازما

لازما لمستعار منه لانه المشبه كالرجل الشجاع بالنبذة الى الاسد فان السوطان المتكلم
مستعير ولفظ المشبه به مستعار منه والمنع به مستعار له او يقال ان منى على نذهب
السكاكي من ان اسد في رايه اسد في الحمام متعلق الشجاع وهو مراد منه كما ذكر
سابقا فمثل قوله سبغى نوع تعلق هو حق الولاء الذي هو اثر الملك السابق بشرط
الاعتناق فيكون هذه الازالة ضعيفة بالنبذة الى ازالة القيد لانه ازالة الاربع
نوابعها وارثها ولا يرد ان بعض الانا في ازالة القيد ايضا باقية كجواز الرجعة في
الرجعي وجوب النفقة وعدم جواز النكاح بغيره لانها تنقضي بالقضاء والعدة
بجلاف حق الولاء وما قبل ازالة الاقوى ينبغي ان يكون اقوى وملك الرقبة اقوى
من ملك المنفعة لا سببا فله بلا عكس خطابي لا يصلح حجة وما قبل من ان البناء ملك
المنفعة الذي هو في نفسه والاستعارة منه هي ازالة الملك الذي يحصل بالنكاح
ليس بشئ لان هذا بدعي صاحب الكشف ايراد على الجمهور كما سيجي فلا يصح الجواب
به من قبلهم قوله وان المراد بالزوم نسخ ولا شك ان ازالة القيد ينتقل منه الى ازالة
الملك المجلة قوله وتعاين ان يقول نسخ فيه ان لا خلاف في ان الاستعارة فايدتها
المباينة في وجه شبهه وهو لا يحصل بمجرد اطلاق احد بهما على الآخر وجعله هو سوادا
منا وبين فيه نعم شبهه احد بهما مع الآخر اذا اريد جمعهما في وجه شبهه فقط كتبيينه
غرة الفرس بالصح وعكسه اذا اريد ظهور منير في ظلم اكثر منه من غير قصد الى المنة
في وصف غرة الفرس بالضياء والابساط وفرد النلا ولو لم يكن قد حقق في موقعه
ان ليس كل تشبيه مبني الاستعارة وقد مر في السوطان تقيم الاستعارة
بحسب الجامع بوجوب كون وجه شبهه في المستعار منه اقوى واعرف لكن
قال في الكشف الكبير في امثلة الاستعارة الكفالة بشرط برادة الاصيل حواله
والحوالة بشرط مطابقة الاصيل كفالته تشابههما في المنع وايضا ذكر المصنف

منها الوصية والارث وقال ان كلا منها استخلاف بعد الموت وبما في هذا
المغنى بيان فتأمل **قوله** وجعله هو كذا في كثير من النسخ وفي بعضها بلاكما
كلمة هو وانظر حاشيته اياها لكن قد جاء في كلامهم وتوقع الصغير المرفوع موضع
المنصوب **قوله** واحد من العيود من اضافة البيع الى نفسه دون منافقة وبما
المدة والعمل والاجرة بعد العقد لان الطرفين محلا لحقيقة البيع والاجارة لا بد
فيها من كليهما ولذا لو ترك واحد منها في صريح الاجارة لم يصح على رواية الكيرد
قوله ولو قال اجت بعدى الخ اي اذا اضافة الى العين غير الخ ولم يذكر المدة بنقطة
بيعا وان سمي حين العمل ان كره فان لم يسمه فلا رتبة فيه وان سماه يجوز ان
بنقطة اجارة **قوله** مع تعدد شرط المجاز الظاهر مع تعدد شرط او تعدد المجاز بنقطة
شرطه **قوله** عملا بالحقيقة القاهرة ليس المراد منه بعض المغنى الموضوع له كما هو
المشهور فان البيع الفاسد ليس بعض مغنى البيع بل هو فوله لكنه ناقض لبعض
افراد المشكك مع حقيقة ولذا لو جوب الملك بعد القبض والحمل على الحقيقة
قاهرة وناقضة اولى من المجاز قال المصنف رحمه الله حتى لو اضاف الاجارة
اذا ذكر في العقد المنفعة بان قال جرت منافع هذه الدار شهرا كذا لم
يصح وهو رواية الهيردوى وذكر في المحيط انه يجوز وكذا اذا قال وهبت لك
او ملكتك واذا قال اجت لا يجوز لان العيوس فيه عدم الجواز لكن الشرع
ورده جوازه فيما اضاف الاجارة الى العين او المنفعة والحق بهما كل لفظ لا
يقتضى تملك العين كالبنته والبيع يقتضيه به قال المصنف رحمه الله بل لان
المنفعة المعدومة الخ على هذا ينبغي ان لا ينعقد بنقطة البنته والتملك المضاف
الى المنفعة ايضا والاجماع انه ينعقد بهما الا ان يقال عوى الاجمال عند الامام
غير مسلم **قوله** لقبول الرجعة اما بالنكاح فقط او بدون **قوله** وهو في البيع اقوى

اقوى لعدم اعتنا الرجوع بدون رضا الطرف الآخر قوله وهو في العتاق
اقوى لانه ازالة ملك الرقبة وهو يستتبع ازالة ملك المنفعة لا العكس قوله
في البيع اقوى لانه لا يوجب ملك المنفعة مع ملك الرقبة قوله فلنا ليس لاستغارة الخ
هذا انما يصح اذا كان الاستغارة عبارة عن طلاق المشبه واما اذا كان عبارة
عن ذكر المشبه به وارادة المشبه فلا وكلام الغدوم في تعريفه على النحو الثاني اكثر
واشهر **قوله** على ذكره المصنف رحمه الله لا يعنى لانه اعتبر في ذكر سبب ارادة
المسبب ان يكون السبب مخصوصا سببا لذلك السبب لا بتوسط امر اخر بان
بر او منه آتية الجنبية لكونه مسببا له في ضمن نوعه كما ان يذكر الاكثر او اقل
منه الملك المطلق لكونه مسببا له في ضمن الملك الذي يحصل بالبيع ففي ان
بعد افعه هو يكون الاكثر او مجاز عن الملك الذي يحصل بالبيع عند المصنف
رحمة الله فلا يعنى اذا ملكه بهته وعند المجيب هو عن الملك المطلق فيحقق
مطلقا فافهم **قوله** وهو لا يختلف في ملك النكاح واليمين الظاهر في النكاح
ذلك اليمين كافي الكنف **قوله** واعلم انه اذا وجد الخ قدمه الكنف في ضمن الا
عقرا ضل شرطه واذا ذكره بهنا بطريق الناطقة مع افادته ان كون البنته حيا
عن النكاح كما ذهب اليه صاحب الكنف او استغارة عنه كما ذهب اليه المصنف
رحمة الله لاننا في بينهما **قوله** واجيب بمنع اللازم الخ قبل فيه اعتراف
الخصم من ان مجرد اعتبار النوع لا يكفي في استعمال شخص المجاز بل لا بد من
السمع وهو ليس بشي لان النزاع انا هو في انه اذا وجد العلاقة العبرة
لوعلمها وعلم عدم المانع يصح استعمال شخص المجاز او لا ما لم يتقبل هو بشخصه
ففي الامثلة المذكورة عدم التجوز لعدم العلم بعدم المانع عندهم وعند
المخالف لعدم النقل من هذا من ذاك وانما لم يتعرض لتعيين المانع

اذ الابع كيفيه هذا القدر **قوله** وتماثل فيه المراد تماثل في الشاه فانه قد قيل
انه يلزم ان يجوز استعمال التخلية في شجرة مثلها لعدم شجرة موعودة تماثلها في ذلك
ولو وجدت بجاز **قوله** لا خلاف في ان المجاز في ان شرط الخلاف انعدام الاصل
في الحال مع امكان وجوده في نفسه اذ لو كان حاصله لا يعبثه الخلاف ولو لم يكن
لما كان له خلاف اذ لا فرعية مع امتناع الاصلية لانها من الاضافات كذا في شجرة
المعنى والكشف **قوله** حتى يشترط في المجاز امكان المعنى الحقيقي اى عدم الامتناع مع
قطع النظر عن الامور الخارجية عن الكلام **قوله** وعنده التكلم حتى يفي معنى اللفظ
رخ وبيل لبيل عليه مثل اعتقك قبل ان تخلق او خلق لكونه صحيحا من حيث العربية
مع انه لغوا اتفاقا واجيب عنه بانه انما العنى لعدم صحته حقيقة ولا مجازا بخلاف
هذا ابني لا كبريتا فانه صحيح من حيث اللازم اخرج محمد رحمه الله على ابني حقيقة
الله بانه لو قال لغلامه هذه ابنتي او لجارته هذا ابني لم يعنى ثم قال بعض المسأ
انه على الخلاف ايضا وكثيرا استشهد محمد رحمه الله بالخلاف على المختلف وغيره
نقل الكلام الى الاصح وقال بعضهم انه على الوفاق حيث يمكن الجواب
عنه ما سبق **قوله** معروف النسب واما مجهول النسب فان كان اصغر ليقين و
النسب ايضا وان كان اكبر فهو ايضا على خلاف ما يفيد معروف النسب لفظ
الى الاكبر سنا اتفاقا في المراد من الصغر كونه بحيث تولد مثله مثله قود اتفاقا
لصحة التكلم عنده وصحة الحكم عندها اذ يمكن ان يكون مولودا منه بالوطى بالاشبهة
والاخرى النسب من غيره **قوله** لا يقال رخ بمعنى ليس معنى قول المص رحمه الله
ولو كان المراد ان رخ لو كان المراد ان هذا ابني خلف عن هذا وهو مخالف
لا هو اصل عندها وهو هذا ابني لا اثبات النبوة ليعكون الحالف في الاصل
لان النوع جئته عندها هذا ابني لا اثبات الحرية وهو متفق عليه يكون معنى

معنى قوله فاختلاف يكون في الاصل الفروع اى مجموعها بل معناه انه مخالف لا هو اصل
عندها وهو نبوت النبوة لان الاصل عندها هو الحكم لا لفظ هذا ابني فيكون الحالف
عندها جئته نبوت الحرية وعنده هذا ابني فيكون الحالف في كل منها **قوله** فعنده
الاصل نبوت النبوة الظاهر الحكم المجازي والحقيقة عندها جئته نبوت الحرية
لان الظاهر ما اعتبره حكمه اصل هو الذي اعتبره لفظه اصل وهو رخ هذا هو حكم
الحقيقة نبوت الحرية وهو الحكم المجازي واما نبوت النبوة فهو حكم حقيقة هذا
ابني وجئته لفظه ليس عنده اصل بل لفظه هذا هو قائل قوله لانا نقول
هذا لازم اخرج لعنى ان الخلاف بين الاصلين على ما ذكرتم باعتبار ان
الاصل عندها الحكم وعنده اللفظ لازم على التفسير الثاني ايضا فلا يصح
قوله والخلاف في الجهة فقط او الخلاف في كل منهما على ما ذكرتم لازم
عليه لان الاصل عنده هذا ابني وهو مخالف لنبوت النبوة فبذلك خلاف
في النوعين كما ذكرتم فلا يكون الثاني اليق هكذا ينبغي ان يقر السؤال و
الجواب ليتطابقا **قوله** لان الاصل عنده هذا ابني في بعض النسخ ليس هذا
ابني ورح لا معنى ليل لان هذا ابني ايضا مخالف لنبوت النبوت الا ان
يقال انه ليس مخالفه كجب الموجب بل كجب التكلم **قوله** والتحقيق اى الجواب
فان السابق نقض وهذا اى في التمام قوله وهو قوله وجب المعير الى
خلفه العبارة فيما راينا من نسخ اصول فخر الاسلام صا رسعرا الحكم خمر
رخ فالتاريخ نقل بالمعنى او في نسخة عنده كذلك قوله احتراز عنه لم ينقل عنه
وجب علمه لم ينقل لمحصل المقصود قوله وفي استدلاله ان الحقيقة تحققة
على ما في الكشف الكبير ان الاستغارة نقل وهو لا يتصور في المعنى الذي هو
تمام ما بهية المستعار منه وكذا صفة شئى بى القائمة به فكيف يقبل النقل عنه

وانا بتصور النقل في اللفظ لا يرى ان الشجاعة التي في الاسد لا تنتقل الى
الانسان ولكن اللفظ ينتقل فعرفنا ان الحقيقة اصل في التكلم لا غير انتهى
بغض ان المستعار منه هو المفعول اتفاقا فلا يتصور النقل على هذا الا في اللفظ فاما
الحقيقة هو اللفظ والحقيقة انما اعتبر اصل من حيث كونه حقيقة فعرفنا ان اصل
في التكلم واللفظ فقط فالمراد بالاولى الصواب وهو شايخ فلا يرد
المبتدئ وان الحقيقة بحسب الحكم ايضاً اصل قوله وذكر المصنف رحمه الله
في استدلالهما اعلم انهما شرطاً المكان الحقيقة وتمسكاً فيه مرة بمسئلة الخلف و
ثارة بتبديل اعتقديك قبل ان تخلف واخرى بالخليفة بين الحكمين بناء على
انه لا بد للخلف من صحة الاصل اتفاقاً وليستدل لهما بالاثبات الخليفة بينهما
ثارة بالمشهور واخرى بما ذكره المصنف رحمه الله فلا يقع الخلف بين
المقامين فما ذكره المصنف رحمه الله ليس وليلاً لا مكان اولاً وبالذات
بل بالخليفة بين الحكمين وتبوس طهاله ولذا راد في التوضيح نتيجة فيكون الكلام
خلفاً نوح وفرع عليه قوله فلا بد من المكان فمضى قوله لتوقف المفعول المجازي
اي يصير رتبة خلفاً عنه وكذا المراد من قوله الشارح رحمه الله ان مبنى المجاز
انح ان مبنى المجاز على انتقال من الملزوم الى اللازم فيكون الثاني خلفاً من
الاول فلا بد من المكان الاول وصحة في نفسه قوله واجاب بان الانتقال
انح حاصله ان الانتقال الى اللازم موقوف على فهم الملزوم بمعنى انه اذا كان
اللفظ فهم الملزوم فاذا لم يمنع مانع يحل عليه ويراد هو واللازم بهنوسط العلل
فيكون اصل من حيث الفهم وهو موقوف على صحة اللفظ لا على صحة معناه في نفسه وقوله
لا على رادته بيان لمنه على المتبدل يعني انه لو توقف على رادته وكان اصل من حيث
الارادة لا فمضى صحة معناه في نفسه وليس كذلك بل التوقف انما هو على الفهم فلم يفرق

يفرق بين الفهم والارادة على هذا بمعنى قول المصنف رحمه الله واذا لم يتوقف على رادته
الاول لا يجب مكان الاول اي اذا لم يتوقف الانتقال على الاول من حيث الارادة
لم يكن اصلاً من حيث الارادة فلا يقضي مكانه في نفسه وصحة قوله لا يمكن صحة معناه
اي في نفسه مع قطع النظر عن المعارض الا لعدم الامكان بالنظر اليه لم عندهما
فخلاصة الخلاف انهما قالوا لا يعدل من الحقيقة الى المجاز لا متنازع به عارض فلا بد من
المكان في نفسه وصحة مخزجه وهو قال يعدل اليه لا متنازع به ولو بالنظر الى وانه في
نفسه قال المصنف رحمه الله ان من شرط صحة الخلف مكان الاصل علم ان تصور
البر ورجاء الصدق شرط صحة الخلف المكان والعقادة عند الطرفين خلافاً
لابي يوسف رحمه الله لهما ان اليمين انما تعقد للبر فهو اصل فلا بد من تصور
ليعتقد في حق الخلف وهو ايجاب الكفارة وله انه امكن القول بانها وجه
للبر على وجه يظهر في حق الخلف فقط وهو الكفارة فقلنا به دفعا لا لغا في
مسئلة من السامع قد تصور البر لا مكان ان يخلفه انه في حقه كافي حق بعض الا
وليد ويثبت في الحال اتفاقاً ان لم يخلق وفي مسئلة الكوز اذا لم يذكر اليوم ولا
ما فيه كما ذكره المصنف رحمه الله يثبت عنده في الحال عندهما لا لعدم شرط
الاتفاق فالتمسك بمسئلة الخلف انما يصح من قبل محمد رحمه الله فالمراد من قوله
الاصل المتفق عليه من التمسك والامام لا بينهما وبينه قوله واما اذا كان فيه ر
انح مسئلة الكوز اما بعيداً باليوم مثلاً او مطلقاً على التقديرين ليس في الكوز ما
او كان فاربني قبل الليل ففي الصور الثالث الاول لا يثبت عندهما ابي يوسف
رحمته الله يثبت لكن في الاولين زود مضى اليوم وفي الثانية في الحال في الاخرى
يثبت في قولهم جميعاً في الحال فابو يوسف رحمه الله فرق بين المطلق والموقت
بان التوقيت للنسبة الامر فلا يجب الفعل الا في آخر الوقت فلا يثبت قبله وفي

المطلق يجب السبر كما فرغ وقد عجزت في الحال وبها فرغنا منها اذا وجدنا
وقت اليقين ثم اهرق بان في المطلق يجب السبر كما فرغ فاذا بحثت في يمينه وان
الوقت فوجوبه انما هو في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك لم سبق محليته اليه
فعدم التصور فلا يجب السبر ويبطل اليقين كما اذا عقده ابتداء في هذه الحالة
هذا ولا كان في صورة اراقته الما دسبته المكان الاصل عادة الما في الكون
ذكر بالشرح ودفعا تقريبا وتوضيحا فاقبل ان ايراد السؤال والجواب غير
موجه بقى ان في اليقين المطلق اذا كان في الكون ما فارق بحث بالانقضاء
كسنة قبل الجرح وقتل الميت كما ذكرنا فلا بد ان يقال ان المراد فارق قبل
زمان يسع الشرب وما ذكرنا هو فيها اذا كان الراقته بعد ذلك لكن في بعض
مشروح الهداية انه لا فرق في مسلة الكون عند ما بين ان يوجد من وقت
اليقين مقدار ما يمكنه الشرب ولم يوجد **قوله** وهو ميت والمالف عالم هو
لانه ان لم يعلم بحث **قوله** على خلاف ما اعتقدت فان ما الخفت عليه هو
مكان الظاهري وبعد الراقته الموجد وهو المكان الواقعي **قوله** لا نفس
الشخص ان اللباه آخ انما بحثت في هذه الصورة في الحال للجزء العادي كما
صرح به في المتغيرات والامتنع التعليق عدم الحث اصلا قبل خلق
لحيوة **قوله** لكونه مشارا اليه اي بمنزلة الما راليه في كونه متجنبيا بحسب الوجود
الخارجي اذ الكون الذي جعل طرفا لثا راليه فانه يقع ما قبل ان مشا راليه هو الكون
لا الما بشرط انما يقف عدم الما لا الكون وما قيل من ان المراد الاشياء
التي هي في المعارف لا الحية ليس بشيء لانها بمعنى الاشارة الى بعوضه ^{طوب}
وهو لا يقف الوجود **قوله** على انه استعارة آخ لا بد ان يعتبر الاستعار منه
الابن الذي كان مملوكا فيعتق ليصح **قوله** وهو العتق حين الملك ذلك

وذلك كما اذا ولدت جارية رجل ثم اعاده فعتق العتوة كان الولد مملوكا
وبعد ما يعتق من مدين الملك وثبت السب **قوله** وهو في الابن انوي وشهر
اي الابن الذي ذكرناه سابقا وكون العبد الما راليه مشهور بهذا الوصف
غير لازم كما توهم اذا شرط في الاستعارة اشتها رالتعار منه بالوصف
لا المستعار له بهذه الاستعارة ثبت الوصف شرعا بطريق الاقتضاء **قوله**
لان البنوة من سبب العتق كما في صورة ولدي الجارية **قوله** وي ههنا ما
خرجه آخ مستأنفة او رد بالرفع ما يوشك ان يورد ان ليس بسبب ههنا هو
البنوة فقط بل مع الملك في بعض النسخ **قوله** اي اذ كان متاخرا فذا كان انما
الى العتق وجعله محذوف اي حاصل **قوله** والحكم في علته ذات وصنعين آخ
يعني انه اذا كانت العلاصة مركبة من خبرين كل منها متقد شيئا **قوله** فليغ
المذكور علته الجرا او اقيم مقامه اي ان جعل فلا يصح لان المعنى آخ وكذا **قوله**
فهو كذب **قوله** ولهذا يبطل اي قوله عتق على اذا اكره عليه فاعلم انه اقرار لان
اذا اكرهه لا يصح صحة ان العتق بل اقراره وارجاع يبطل اي قوله هذا اني خرج
عن السياق والمذاق **قوله** وان جعل مجازا لا قرار آخ لغيره انه ان جعل مجازا
قرار عن الحرية والعنق من حين الملك فهو كذب محض لانه لا يثبت الا
بالبنوة او بالاتفاق والاول تخيل الثاني لم يوجد او معناه انه ان جعل مجازا
عن الاقرار فاما عن الاقرار بالاتفاق وهو لم يوجد او عن الاقرار بالعتق
وهو آخ بالبنوة قطعا لان الاتفاق لم يوجد وهو محتمل لكن الاول اظهر
بجعل معناه عتق على من حين ملكه وخبره لا حضر الاظهر في الجواب ان يقال
انه مجاز عن الاقرار بالعتق وهو ثابت مطلقا بالاتفاق ان وجد الا ثبت
بلا مثبت فضا فقط اخذ بما يدل على قراره او يقال انه مجاز عن الاقرار

بالاعتناق فان وجد ثبت بعق العبد قضاء وادائه والا ثبت به العتق كذلك
وعلى هذا لا يخفى عليك ما في مرتبة الجواب من الاطالة والالتفات في كلام الشارح وغاية
توجيهه ان لا يجعل قوله ان جعل مجازا على ذكرنا بل يقال معناه انه جعل مجازا على
بالعق بالسبوة وهو مستحيل ان جعل مجازا عن الاقرار بالعق بالاعتناق فهو غير
موجود بان يجعل السبوة والاعتناق قبل المفقومة وحينئذ معنى قوله في الجواب انما
الاقرار والمستحيل ان لا يجاز الاقرار بالعق من حين ملك مطلقا لا مقيدا بالعبد
السبوة والمستحيل هو السبوة لا العتق وحينئذ توجه السؤال بانه اذا كان المراد العتق
المطلق ولا يثبت الا بالسبوة او الاعتناق والا لم يستحيل فكان بالاعتناق والاعتناق
لم يوجد فلا يصح الاقرار وهو المراد بقوله فان قيل الاعتناق لم يوجد فخ قوله فاما
فيلجئ ان يكون انما ابرأ على قول المصنف رحمه الله من غير نيته قوله وفيه نظر وجبة
منع التفرقة بينهما كيف وقد روى الحسن بن علي حيفه رحمه الله انه يعنى في هذا
بلا نيته وروى في هذا اني انه لا يعنى به وان نيته لاحتمال الشفقة قوله وفيه صغر
منه سنا لا حاجة اليه ويجب ان يعقد بعرفه النسب كما يظهر من مسألة نعت حقيقة
والجواز انما يقيد به في الكشف لانه فرع السؤال على الجواب عن هذا اني لا صغر منه
قوله قلنا لم يعتبر لانه سيجي في المسألة المذكورة جواب آخر قوله من غير قصد الي
معناه اي اثبات معناه للذات لا ان معناه غير مقصود اصلا والا يلزم ان لا
يكون المناوي مستحلا في الكشف الكبير والضايلة النداء الاستحضار المناوي ابو
القياس بالكان ما يتاخر بطويل الا فان كان مما يصح ثبوت من جهة المناوي ثبت
ايضا اقتضا وكذا حر والافلا استحضار فقط **قوله** فيقوم عينه مقام معناه اذ لم
يمنع مانع كما اذا ساء حرائم فاداه بحر فانه لا يعنى في المبسوط ان لا يعنى اذا
موجودا بهذا الاسم عند الناس واما اذا لم يكن يعنى في القضاء دلالة ناهيه بوض

بوصف يملك ايجابه **قوله** الى مذنب المروج لمخض القولين ان كلا منهما قول
بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لكن على الاول معناه ادعاء ثبوت المشبه به
حقيقة اي هو حقيقة ثابت له كالهيكل المخصوص فيكون اللفظ مستعمل فيها وضع له
فانصرف في امر عقلي وهو جعل غير المشبه بينهما به وعلى الثاني معناه جعل المشبه
به ما ولا بوصف مشترك بينهما وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف
وان لا افراد امتعازة وغير متعارفة فاللفظ مستعمل في غير ما وضع له لانه نور
المتعارف فالقول بالادعاء حق لكن لا كما زعمه صاحب المروج بل كما زعم
صاحب المنصور ثم قول المصنف رحمه الله الاستعارة يقع في المنع وليست
الهيكلة المخصوصة ناظر الى المذهب المروج وقول يستعار لفظ الاسد منها
وفيما سبق الاستعارة استعمال اللفظ في اللازم المبين ناظر الى المنصور فلا يبرهن
ما قبل بعض كلامه ان يقال فروع الاستعارة في المنع معناه انه ينقل المعنى عن اللفظ
اولا ويحكي اللفظ عنه كالاسد عن الهيكلة المخصوصة بادعاء انه موضوع للوصف
المشترك فينقل الهيكلة المخصوصة عن لفظ الاسد ويجعل لفظه موضوعا للشجاع
ادعاء ثم يتوسط هذه الاستعارة والنقل يستعار لفظ الاسد للرجل الشجاع
لكونه فردا للشجاع الذي جعل موضوعا له للاسد ادعاء فيصير فردا غير متعارف
او يقال معنى قوله يستعار لفظ الاسد يستعمل قوله استعار اللفظ في اللازم منها
فيه بادعاء انه المشبه به هذا لكن قوله في بيان انواع العلاقات فيطلق الاسد
على زيد باعتبار انه شجاع لخص في المذهب المنصور اذ على المروج الطلاقة
عليه باعتبار انه هيكلة مخصوص ادعاء ولا يستعمل قوله في غير ما وضع له تحقيقا
اما بالنظر الى الثاني فانه مستعمل فيها وضع له بالوضع الثاني **قوله** واما عدم
جريان الاستعارة انما في المفتاح والذي فرع سمك من ان لا

استعارة لقمة ادخال المستعار له في جنس المنعازة هو السهر في المتناع ودخل
الاستعارة في الاعلام قال العلامة في شرحه لانه لم يوضع لمعاني جنسية فيمكن
استعارتها باستعارتها الاعلام وذلك لان الشرط في الجاز والاكستعارة ان
يكون الاسم منقول الا من معنى وضع مع اللفظ وان يكون النقل لمناسبة بينهما
والعلم لم يوضع لمعنى اى لا حمل المعنى وباعتباره فلو نقل علم وسي به آخر لم يكن النقل كناية
بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه فيتمتع الجاز والاكستعارة في الاعلام الانتفاذ بشر
طمين انتهى قول لا بد في الاستعارة من ادخال المشبه به بجعله فردا غير متعارف من
نقل لفظ المشبه به اليه لمناسبة بينهما في وصف كجمل حقيقة ذلك الوصف ادعاء
وكلا الامر من منتف في الاعلام لان معنى العلم اشخص من حيث هو معناه
فيه غاية التقين والتميز عما سواه وعدم التعدد والاشتراك بوجه من الوجوه
لانها موضوعات للمجترحات الشخصية والهويات المخصوصة من حيث هي كذلك
واعتبار الجنسية فيها والافراد لها من حيث هي كذلك ولو مما تمتنع وكذا
اعتبار الوصف المشترك بينهما وبين غيره ولو كسما فلا بد من ان يكون الوصف مشتركا
ولو بين المتخاطبين وهو في الاعلام ما ور بالنبذة الى الاجناس لانه اذا تضمن الوصف
المشتركة فيهما وهذا بين لا سيرة فيه ولعل هذا هو مراد العلامة من قوله فيتمتع
الجاز والاكستعارة في الاعلام الانتفاذ بشرطين والمعنى رحمة الله تعالى في أنها
عها بالامر الثاني فنقله ولا حمل ان الى آخره معناه ان الاستعارة لما كانت يقع
اداء في المعنى وهو ظاهر ان حمل على المرحوح وما دل كما ذكرنا وان حمل على المصور
وعلى الوجهين لا بد من وصف مشترك بين المشبه والمشبه به اذ لا اشتراكا فيه
يجعل المشبه مشبها به ويدعى انه عينه على الاول ويجعل المشبه فردا غير متعارف كجمل
الوصف موضوعا للفظ المشبه ادعاء على الثاني لا يجري في الاعلام الانتفاذ

لا متناع اعتبار الوصف المشترك في معانيها من حيث هي كما عرفت لان في الاعلام
ندل على الاوصاف كما تم فانه يوجد في معانيها الاوصاف من حيث انها معان
لها لا اشتراكا بينهما في ضمن تلك الاعلام والتمسك بالامر الثاني اولى لان ادخاله
فيه جنسه انما يكون بادعاء حقيقة الوصف المشترك فامتناعه من حيث هو امتناع لا
ادخال يستلزمه وكذلك جوازه ولذا ينطج جوازا فيها مجرد وجود الوصف فيها
ولانه يصح التمسك على التماسين بخلاف الادخال ما قال ان رحمة الله
المستعار بها وعلى ان يفرح المصنف رحمة الله عليه هو المعنى الحقيقي لا الوصف
المشترك كالشجاع فانه ثابت للمشبه حقيقة مع ما عرفت من تاويل تفرح المصنف
رحمة الله وبره عليه ان اعتبار الوصف المشترك ليس ليكون متعارفا بل لما ذكرنا
من جعل المشبه مشبها به على المرحوح وجعل الوصف موضوعا للفظ المشبه به ادعاء
على المصور نعم اذا كان نفس الهيكل المخصوص متعارفا لا حاجة الى كون لفظ
الاسد والاعلى الوصف المشترك وان كان لا بد من ان يكون بين الهيكل وبين
الرجل الشجاع وصفا مشتركا به يصح استعارته ولكن قد عرفت ان اعتبار الوصف
في المعنى العلم من حيث هو معنى علمي متمتع مطاقا هذا فقد حضرت لك الحق المسين
من المبين ثم السكاكي قد نفس باعتماد الاستعارة على الادخال في مواضع المتبحر
وقال المودني لا نسلم ان الاستعارة يعتمد على ذلك بل يتوقف على دعوى
كون المشبه عين المشبه به او يتوقف على احدهما لا بعينه وبنوعه البعد الشريف
رحمة الله وبره يؤذن كلام الشارح رحمة الله في شرح المفتاح حيث قال في
معنى رايت اليوم حاتماى رجلا شبيها بك اتم الطائى في الجود كانه هو هو
وحينئذ لا يمتنع الاستعارة في الاعلام الشخصية الغير الدالة على الاوصاف
فان التشبيه قد يكون بالاجناس قد يكون بالاشخاص فيجوز ان يجعل عنه الى

الاستعارة للمبالغة في وجه المشبه بجعل المشبه عين المشبه به لا شئ كالمافي
الوصف وان لم يكن لفظ العلم والاعلمية ويمكن ان يقال انها حينئذ لا ينافي
وقد الدعوى الباطلة التي لا يوافق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطلقا
لانهم قالوا انها ينافيها بقصد التاويل لا وقال حينئذ لا تاويل **قوله** اي
مثل الاسد في تفسير لقوله ان هذا ابني من قبيل زيد اسد لا يقول تشبيه خبث
الاداة بعن معنى كونه من قبيله ان كلامها محذوف الاداة **قوله** من قبيل
الحال بالحقه بان استعارة النور والخلق من ماله للعنق لا شئ كالمافي كونه محيا
للتصرفات الشريفة لا كما ذكر من استعارة الابن لمن ليس بابن وان لفظ
المشبه بمنع في المشبه ولا بد للاستعمال من وضع ولم يوجد مهننا في تحقيق
فلا بد من التأويل وهو بالادخال فتأمل في تمام الكلام في هذا المقام على وجه
التفريق والتأنيص **قوله** ثم ادرج فيه الاخر انظارا لمراد الكلام سوق لهذا
السؤال ادرج فيه الاول كل يوضح توضيحه في الجواب حيث قال ان لم يذكر
الاغتراضات في المتن آنح وهو اللابق بانتظام الكلام لان قوله فان
فيل قد ذكر الى اخره حينئذ يتعلق بمسألة بان البق المتصل وعلى ما ذكره
اشراج ما ادرج فيه نعم الكفاية في التفتيح على قوله فعلى هذا لا يكون هذا ابني استعارة
بوجه ذلك لكن تدارك ترويض حيث ذكر اخر ما يلزم شرطية الامكان وادرج
قوله فعلى هذا لا يكون آنح في اثناء الكلام **قوله** ولا قابل بالفرق فيكون الامكان
شرطا في مطلق المجاز **قوله** فيكون المجاز خلفا في الحكم فيه تأمل لالك قد عرف
ان الخلفه احد ادلة الامكان بناء على انهم اتفقوا على انه لا بد للخلف من
صحة الاصل في مكانه لكن عند الاصل المتكلم وعندهما الحكم **قوله** وهذا يمكن ان
يجعل معارضة آنح بناء على ان قوله لهما آنح استدلال على الامكان بموسلة

اثبات الحقيقة وقوله قلنا جوابا بطريق النسخ ثم قوله فاذا فهم ان تصوير لثبوت
العنق على مذهبه تفريعا على الشك ومن قوله المنع ثم قوله فان قيل آنح باادرج
فيه استدلال آخر على الامكان من قبلها وما قيل من انه معارضة او منع مع اسد
فلا يمكن ان يجعل جوابه معارضة وهم **قوله** ولا يخفى ان ادعاء آنح يعني ادعاء معنى
الحقيقة في شئ لا يصح على مذهب المحققين لانهم اشتروا او الضب القويمة كما
متدافعان اذ على المذهب المرحوم وهو ادعاء معنى الحقيقة في شئ لفظ
المشبه بمنع في معناه الحقيقة والموضوع له والقويمة اما هو على ان المشبه جعل
مشبهها به ادعاء للمنع عن ارادة المعنى الحقيقة ويمكن ان يقال معناه ان الاداة
اثبات المعنى الادعاء في الحقيقة وهو اشراج للاسد مثلا قوله ففهم المصنف
من ذلك راجح حاصل ففهم على انقل عنه وبينه الشرح رحمة الله عليه الاستقامة
والاستحالة ينسب الى شئ باعتبار نفس الامر والواقع فالعينية الاستفادة من
الجزء بنصف يكون محالاً لانه ينسب الى الواقع لان التصديق والتكذيب يتوجهان
اليه وهو الحكم بمطابقة الجزئ للواقع وعند من خلاف اذ لم يكن خرافة لا ينسب الى
الواقع فلا يتصرف عينية الاستفادة منه بالاستحالة وكذا اذا كان جزاء لم يكن
اسم جنس فانه اذا كان اسم جنس يعينه عينية الاعيان المتغايرة المتباينة وهو
قلب الحقائق بخلاف اذا كان وصفا فانه لا يعينه ملك الغيبة بل كما ان الذات
المبهمة المعروضة للمصنف التي ليست الذات متصفة بها ذلك لانها مستقيم
والانصاف ان لم يكن متحققا لكن لا ينصف بالاستحالة لا ذكر بما قد قررنا
ان دفع ما قيل من ان اثبات الروية المعينة بالواقع على اسد موصوف بالبركة
ايضا محال **قوله** بمطابقة الجزئ للواقع والجملة الجزئية لا ينصف بالباطل وقد عدها
الاعتبار بثبوت الجزئ فثبت انها يتوجهان الى ثبوت الجزئ **قوله** فيتصرف الجزئ بكونه

يكونه محالاً بالنسبة إلى الواقع ونفس الأمر قوله لم يقع قصد انساب إلى الواقع فلا
يتصرف بالاستحالة **قوله** مثل مسمى سد يكن ان يقال ليس في مثله دعوى امر متجمل
على ما بينا اذ ليس فيه اعادة عينية الاعيان المتغايرة بل نسبة صفة ليست بحالة
له وهي الرمي **قوله** انقلاب واحد لا كازعم الفارق من انقلاب عين إلى عين
آخر **قوله** ويجعل الكلام خلواً الخ قال في المصطلح بيان ان قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلاً فيه شركا والآية تشبيه مع ان المشبه فيه ليس بذكر ولا مقدار ان علاقته
الاستعارة ان يصح وقوع المشبه بوقوع الالفوت الالمباعدة في التشبيه كالتعاليق
رايت رجلاً شجاعاً يمرى مقام السد برمي وهذا ليس انتهى فالفارق بينهما عند
الاشتباه انه ان يذكر المشبه على وجه يبنى عن التشبيه بل ان كان فيه شيء يذكر
او مقدارا او منواتا او اثباتي عنه يكون تشبيهاً اذ لا يكون حينئذ وقوع المشبه
واذا لم يكن كذلك صح حينئذ وقوعه مقام يكون استعارة فعلى هذا اللابيق مقام
الفارق ان يقول بل قوله صالحا لا بحيث لو قيم مقام المشبه به لاستقام الكلام
او صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه كافي الكشاف **قوله** او تقدير
المراومته ما يعجز المنوي فان الاستعارة ما يكون المشبه فيه معرضاً عنه بالكلية
بان لا يكون مذكوراً ولا محذوفاً لا تمام الكلام ولا منواتا **قوله** خرج من باب
الاستعارة لانه يلزم بيان الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل فيكون الجنبان
على معناهما الحقيقي اي تبين مثل الجنب الابيض عن مثل الجنب الاسود ومن العجز
يسودا آخر الليل فان من العجز قرينة على اعتبار سواد آخر الليل **قوله** نفى مثل
زيد اسد الخ يعني ان حمل اسد بالمعنى الحقيقي على زيد متمنع وقد علم ان الاستعارة
الضامة متمنع فوجب المصير إلى حذف اداة التشبيه واما جعله من قبيل المجاز المسيل
بطريق الطلاق الملتزم على اللازم فليس مما نحن فيه بخلاف الحال بالحق فانه

وان امتنع الحقيقة لكن لا مانع فيه من الاستعارة لان المشبه منسرك بالكلية
فلم يجب المصير إلى التشبيه والماثل ان الاستعارة لا تجري في الخبر وما في حكمه
كخبر باب كان وان والمنقول الثاني لباب علمت في الحال والصفة اذا كان جازماً
لكن لا يكون خبراً وجاداً كما زعم المصنف رحمه الله بل لانه يوجد فيه ما يمنع من الاستعارة
بعد امتناع الحل بالمتن الحقيقي فلا بد في تصحيح الكلام من المصير إلى التشبيه
وهذا هو معنى ما وقع في المصنف من ان يجوز اسد انما عد تشبيهاً للاستعارة
لان العقل آتٍ عن ان يكون الذي هو ان هو بعينه اسد على ما هو مقتضى
الحل فيلزم لا متناع جعل اسم الجنس مصفاً حتى يصح اسداه الى المبتدأ والمصير
إلى التشبيه يعني لو امكن جعله وصفاً كان المشبه منسركاً كالحال بالحق فصح
استعارة لانه لو امكن لما كان العقل آتٍ اذ لا يكون حينئذ عينية الاعيان
وانقلاب الحقائق كما فهم المصنف رحمه الله والظن هذا هو منتها غلطه ثم ان
من الاستعارة على ما ينشأ من كلام النسخ رحمه الله هو ذكر المشبه وقد ثبت
انه انما يكون مانعاً اذا كان مبتدئاً عن التشبيه وهو ممنوع مع ان المشبه هو المثل
الشجاع لازيد كالحققة الخارج في المصطلح ويصح ان يقال بدو مثل شجاع في
ان يكون استعارة والحق ان الاستعارة ان كان عبارة من دعوى ان المشبه
من جنس المشبه به فهو استعارة وان كان عن كون دعوى انه من جنس مفعولها
مسلمة والتعبير عنها باسم المشبه به فهو تشبيه لانه ليس فيه الادعاء ان المشبه
من جنس المشبه ومن اوزده بخلاف لغيت اسد فان فيه دعوى كونه من جنس
مسلمة مفعولها عن غير عنه باسم المشبه به واسند الفعل اليه **قوله** ثم لا يخفى
ان هذا الخ يعني انه لا حاجة إلى المصير إلى الاستعارة والتجوز لصحة معناه الحقيقية
حرف التشبيه فيه انه خارج عن قانون المناظرة لانه استدلال فان قيل على عدم

كونه استعارة ثم اجاب عنه بخوار كونه استعارة بنا عليه بالمشق فالكلام عليه بان
لا حاجة اليه غير سد يد مع ان الاضمار مثل المجاز فعند تعذر الحقيقة المعبية اليها على
السواء **قوله** ليمون مثله مجاز الغاية بصريح التشبيه ولذا يثبتون به العلق بخلاف
صريح التشبيه **قوله** مصطلح بعض بل لبيان فانهم يسمون مجاز بالنقصان
قوله لا في معناه الحقيقة **قوله** لكن ان يقال ان يمنع ان يكون استعارة بل هو متعمل
في المعنى الحقيقة قطعاً لانه ان كان استعارة فاما من زيد وهو بل قطعاً لانه لا
اقامة مقارنه فان يجلي حينئذ ما هو المقصود من هذا الكلام او عن رجل شجاع فام
كان المراد مفهومه فلامع التشبيه بالاسد ثم استعارته له وان كان ذات مبهمة
متضمنة باشجاعة فحينئذ يصح التشبيه لكن ترجمته بالفارسية زيد شير لست لازيد
بهم شير لست هذا حاصل ما ذكر اسيد في حاشيته على المطول لكن يريد عليه لانهم انهم
معناه زيد مروي بهم شير لست بل زيد مروي لست در كمال شجاعت على ما هو مقتضى
الاستعارة وهو المراد بقولهم زيد شير لست نعم يريد على قانع المطول ان معنى
زيد رجل شجاع كالاسد **قوله** بدليل قولهم زيد اسد **قوله** قال اسد تعلق الجارية
انما هو لئلا يخطئ لازم معناه الحقيقة مع هذه القدرة كاف في الاطلاق لانه متعمل
في معنى جرى وبكيفية لا ولا يتصور تشبيه مفهوم مجتري فاعلم ان الاستعارة
رثة وكواريت زيد اسد البوه انما ارتفع البوه بمعنى التشبيه اي شبهها باسد
البوه انتهى وقد استغنى سبويه بان يقال مررت برجله اسد على ما ديل
جرى ولكن ان يقال ليس مراد الشرح رحمة الله انه متعمل فيه بل ان مفهوم
مجتري وصايل ملحوظ قصد ان يستعار له انما موصوفة باشجاعة **قوله**
كالابن لشعره بان معنى زيد اسد زيد رجل شجاع كالاسد كما اختاره في
المنظور لكنه غير لازم في جعله استعارة لانه قد شبه رجل شجاع بالاسد ثم

ثم نهي الاستعارة على تناسيه معناه على الاستعارة ما ذكرنا لازيد رجل شجاع
كالاسد **قوله** المنقول يشي من اداة العموم يفهم من هذا ان ما هو عام بنفسه
فهو عام مجازا كان او حقيقة بلا خلاف فخرج عن محل النزاع **قوله** لا خلاف ان
ينبغي ان يخالف فيه من جزم عموم المشترك كما جاز الطبع بين الحقيقة والمجاز
لكونه بالبنية اليهما كالمشترك كما سيصرح به الشارح رحمة الله في مسأله الطبع فان
المعاني المجازية كمعاني المشترك كالحقيقة والمجاز **قوله** ما يصلح له اللفظ من النوع
المجاز المراد ما يصلح اللفظ المعاني المجازية باعتبار النوع العلاقات **قوله**
انما هو لما يلحق به من دليل عموم قد عرفت ان مثل من خارج عن محل النزاع
فما قبل فيه منع فان مثل من عام بنفسه ليس **قوله** لا لكونه حقيقة اي لبيان
علته كونه حقيقة لانه لا مدخل له فيه كما يدل عليه قوله والا لكان كل حقيقة عامنا
ان استدلاله بانه يثبت بدليله ولا مدخل فيه لكونه حقيقة لانه اللفظ المتعمل في
الموضوع له وكذا المجاز لكان سائما عما ذكره الشارح رحمة الله لكنه بالمال
ملخص ما ذكر من ان هذه الصنيع آخ **قوله** والا لكان آخ مع ان بعض المتأخرين
امتنع فيه العموم كالا علام شخصيته **قوله** ان اريد الضرورة آخ هذا التردد على
نقد باعتبار الضرورة بالنظر الى الاستعمال وان اعتبر بالنظر الى الوضع
بان الاصل بالنظر اليه ان يكون لكل معنى لفظ موضوع له فالجواز ضروري في
الاصل فيبقى المشترك فانه اللفظ ضروري بهذا المعنى وقد اعترض فيه العموم
مع ان القوم بان اللفظ المتعمل في المعنى المجازي لا يعجز لان المجاز بالنظر
الى الوضع خلاف الاصل غير منتظم **قوله** ولان المشكك ان قرر بان الكلام
في كل موضع طريقين نجما را بهما شاد واثبات مجاز لا حقيقة له وانه شرط
القنا وهو سند لمنع تحقق هذه الضرورة مع المجاز وحينئذ الاولى تقديم على

لجواز الخ وذكره بطريق التيسير لانه سند منع لزومها للجواز بانه قد يكون
لاعراض خروجه بعد الوجود وتيسيره ان قرر بانه قد يعين له طريقان فلفظ
سند منع اللزوم والتغاير بينهما الاعتبار فان المنطوق في الاول العدول اليه
الاعراض وفي الثاني اختياره مع تحقق الحقيقة ولا غرض ويكون ان يجعل
الاول ايفر سند المنع التحقق مطلقا بان يقال العدول اليه في جميع المواضع
للاعراض مع القدرة على الحقيقة لكن الظاهر حينئذ لجواز ان يكون العدول لان
يعدل قوله في طريق الجواز في كل جواز وفي جنس هذا الطريق ولو باعتبار بعض
الافراد والاول الظاهر قوله لان الجواز واقع في بعض الشائفة كابن العاص
قالوا بعدم وقوعه فيه مستكبا بانه ضروري باللفظ المذكور فلا ينقض جهة عليهم
ثم المراد انه واقع فيه مع تحقق الحقيقة الدالة على مدلوله وليس المراد بعدم وجود
الدالة ان لا يكون له حقيقة بل علم منه ومن ان يكون ولا يستعمل لانه فانزع
ما قيل ان المعنى الجازي الذي ليس له حقيقة لا يتصور ادائه في زمان عدم الحقيقة
الا بالجواز فعدم تعلق القدرة باستعمال حقيقة لا يوجب تصور اني ذاته كالمستحالة
قوله بخلاف المقتضى الخ جواب القيس الذي اشعر به بقوله كالمقتضى وحاصله ان
ليس عدم العموم في المقتضى لكونه ضروريا بل لعدم كونه من قسم اللفظ والعموم
من صفات اللفظ فلفظ هذا ما شاع في عباراتهم من ان لا عموم للمقتضى لانه ضروري
ما دل به اعتبارا على صحة الكلام لكن ما قد يضم اليه والضروري يقدر بقدر الضرر
وذلك حينئذ اللابيق بدله والعموم من صفات اللفظ الا ان يقال المراد الضروري
الذي اعتبره العقل قوله فان قيل قد سبق الخ يخفى قد سبق ان العموم هو متغير
اللفظ جميع ما يصلح له من احاد الكثرة الذي يمنع له اللفظ فكيف يوصف الجازي بانه
الى معناه الجازي الغير الموضوع له والقول بعموم الجازي يقتضيه اذ لا معنى الا ان يكون

يكون لفظ الجازي مستغلا لاحاد المعنى الجازي فلفظ الاسد بالنظر الى احاد شجاع فيجوز ان لا
يوصف بعموم لانه ليست باحاد الكثرة موضع اللفظ وان كان من حيث انه يدل على العموم حقيقة
كما ذكره الشرح رحمه الله في تحفيع العام ان لا سود وبمعنى الشجاع من حيث فقه العموم
مستعمل بما وضع له فان لانه على العموم حقيقة لا يصح وصفه وبمعناه في النظر الى المعنى الجازي
كانوهم قواه والجواز موضوع بالنوع يعني ان الجواز العام بالنظر الى معناه الجازي من حيث
كونه كثر يستغرق اللفظ احاده موضوع بالوضع النوعي للحقيقة وان كان بالنظر الى نفس ذلك
المعنى موضوعا بالوضع الغير الحقيقة فلفظ الاسد بالنظر الى معنى الشجاع نفسه موضوع
الغير الحقيقة والنظر الى كثر يستغرق اللفظ احاده موضوع بالوضع النوعي الحقيقة لكونه
مركبا فانزع ما قيل ان العبرة في الجواز الوضع الحقيقة سواء كان نوعيا او لا والجواز موضوع
بالوضع الغير الحقيقة وقد دخل قدس سره النكرة المنقبة في تعريف العام على رغم انها حقيقة
انتمى قد دخل قدس سره النكرة المنقبة في تعريف العام على رغم انها حقيقة انتهى الخ وقد
ذكرنا في تحقيق تعريف العام ما يقتضيه حمل الوضع فيه على نعم الجازي فلا سجد ان يقال ان
الشرح رحمه الله قد اختاره هنا وبني عليه دخول النكرة المنقبة وانما الى جهة آخر هذا
ما يمكن في توجيه هذا السؤال الجواب ان كل ما من موصولات الكتاب قوله ولا في استبعاد
استعماله في المعنى الحقيقة والجازي استعماله فيها اما بان يراد بالمجموع المركب وكلوا منها
وعلى تقديرين اما ان يسمى اللفظ حقيقة او مجازا ابيض او مجازا فقط والنزاع انما في
الاجرة واما اذا اراد بالمجموع وسمى مجازا فيزول الفاق ان جد العلاقة وما سواها من الصور
الاربع في بطلان الاتفاق المذكور منها بقوله ولا في المنع الخ مسمى بها سواء اراد بالمجموع
او كل واحد واما اذا سميا بالحقيقة فمتى كان لظهور امتناعه قوله ان شرط في الجازي في كون
اللفظ مجازا لما صرح في جواب الرابع قوله تقدير جهة هذا استعمال هو تقدير يكون المراد هو
بعلاقة صحيحة بينه وبين الجوز واما اذا اراد كل واحد فالاستعمال غير صحيح قوله واما اذا

ان يجوز في الهداية في اقرار باب خلاف العنق الجمع بين المعنيين كما حال الاستقبال
مختلفين فهو يجوز للجمع بين الحقيقة والجازان كان الفصل حقيقة في احد ما وجب
في الآخر وعموم الاشتراك ان كان مشتركاً **قوله** وان كان اللفظ الموصل بالنظر الى كون اراء
احدهما من حيث النفس الموضوع له وفيه شارة الى قبل من ان يثبت في ان اللفظ
في المعنيين بل حقيقة فيها كما في المشترك حيث الحق المجازي بل حقيقة للوضع النوعي **قوله**
بمنزلة مشترك آية بل هو اولى بعن العموم لان بين محلي الحقيقة والجاز لا بد من تحقق فاذا
جوز تعميم المشترك بدون علاقة بين معنيتين كان التعميم مبنا اولى لكن يلزم عليه ان
يقول بعموم اللفظ بالبنية الى المعنى المجازية بحسب النوع العلاقات كعموم المشترك
والقول بان المجاز بالبنية اليها كلها وصفا واحدا فلا يكون كالشرك بخلاف
الحقيقة والمجازي لا يتحقق لانه يحرم القول بعموم البنية اليها بطريق الاولى **قوله**
فن يجوز ذلك جواز هذا الخ يخفى من جواز عموم الاشتراك بحسب اللفظ جواز هذا الخ قاله
بمنزلة الذي يجوز عنده بحسب اللفظ وان لم يثبت نفسه في اللفظ ومن لم يجوز لم يجوز
لعدم ثبوت نفسه وما يلحق في اللفظ **قوله** والمجموع المركب يخفى مع ان النسخ فيما اذا
كان المراد كل واحد لا المجموع المركب يمكن ان يجعل لايقال بمراد على قوله تقدير صحتها
الاستعمال يعني ان علاقة الجزئية والكلية تقتضي صحة ما اذا اراد المجموع فلا معنى للتعبير
عنه بقوله على تقدير صحة هذا الاستعمال **قوله** وبالجملة لم يثبت في اللفظ وعدم ثبوت فيها
عندنا كاف لا متساوية عندنا اول دليل بجواز مشترك عندنا لا اللفظ **قوله** مستوع والمجاز
تابع واما اذا اراد معنى من المشترك ولازم معناه الاخر ان كان لعلقه بين نوع علاقة فهو
تابع له ايضا وان كان لكونه لازما معناه الاخر فخرج عن محل النزاع كما يدل عليه
قوله في تحرير والاخر من حيث انه متعلق به بل غير صحيح فاقبل ان الدليل لا يجري فيه
لان لازم معنى آخر ليس تابع للمعنى المراد ليس بشي **قوله** يمنع استعمال الثوب اي في

ان واحد ان اعتبر شخص واحد ففصل استعمال ليس يمنع بل الامتناع لجهتي الملك والاعتناء
امتناعا شرعيا وان اعتبر شخصين يمنع لفصل استعمال امتناعا عقليا واعتبار
الجهتين لتقريب التشبيه لا لتحقيق الامتناع فالأخبارات بعينها تعينه بالضرورة الى
خيرة اذا دار اللفظ بين المعنيين اي لم يعم قرينة على ارادة التابع والناظر
ران بينهما حقيقة متمنع لانه مع القرينة مجاز وبدونها حقيقة قطعا **قوله** فضلا عن ان
نحو ان قبل المراد من كون الحقيقة متبوعا انه لا بصار الى المجاز ما لم يمنع بعينها لكن
بر وعلية انه ان اراد لم يمنع وحده مسلم وغيره منقروا ان اراد مطلقا ممنوع **قوله**
غير تصور استنواره الخ لم يدع المستدل ان له محولا في المعنى بل مراده انه قد تقرر الحكمة
بالبنية الى الاستعمال في الموضوع له كالمستفاد الثابت في محله وبالنظر الى غيره كالمجاز
عن المحل ولا يسمى حقيقة ومجازا فكما لا يمكن ان يكون الشيء مستقوا متجا وزا في حاله
واحدة كذلك لا يمكن ان يكون كالمستفاد كالمجاز في حاله واحدة فقد بر قوله
واما الثالث فلانا لا نسلم الخ الظاهر المطابق للسؤال ان يقول ان مكان المعنى هو
الحقيقة يقتضي ارادة في الجملة لا وحده والعدول يقتضي عدم ارادته وحده لانه انما
عدل الى المجازي عن ارادته وحده لا مطلقا فلا محال يمكن ان يرا دانا لا نسلم ان
ارادة المعنى المجازي يوجب العدول عن ارادة الحقيقة مطلقا يستلزم عدم ارادته
مطلقا بل وحده فيستلزم عدم ارادته وحده والمكان المعنى الحقيقة يقتضي ارادته
في الجملة فلا منافاة قاطل **قوله** واما الرابع فلان الخ يخفى معنى استغناء بها فهمها
بلا قرينة فان اراد من احتياج المجاز احتياجه الى قرينة ارادته فلا تافى وان
اريد الى القرينة الالفة ممنوع بل المحتج اليه انما هو كون اللفظ مجازا لا نفس اللفظ
المجازي لا يخفى عليك انه يفهم من هذا الرابع وجوبه لان القرينة اما قرينة الاراد
والالفة وعلى التقديرين المحتج اما ارادة المجازي او كون اللفظ مجازا وكذا التمسك

للاستغناء اما ارادة الحقيقه او كونه حقيقه **قوله** فقد عرفت ان الخ لم يخص الجواب
مع السؤال الجواب فان اريد المانع عن ارادة الموضوع له مطلقا فليس مستغنى
اليها اصلا لانه ليس بشرط لا ارادة المانع المجازى ولا لكون اللفظ مجازا وان اريد
عن ارادته وحده فهي لا ينافي كون الحقيقة داخل تحت المراد بل لكونها واحدا
مراد ان الافكار انما هو لكونها شرط كون اللفظ مجازا لا الارادة المجازى
حيث كون سى كيف وانه عين النزاع والنزاع انما هو في ارادة المجازى لا لكون
اللفظ مجازا ففي عبارة الشرح رحمه الله اطالته مع اجتنابها الى اعتبار شئ
فقد برئتم القرينة على ارادة المانع المجازى يكون غير العلاقات فلا يلزم من تجوز
المجازى مجرد القرينة عليها بلا اشتراط المانع ارفع الامان عن الحقائق كقولهم
لانه وان كان العلاقة في الجملة لازمة لها لكن لا بد من قرينة على ارادته وحده لا يرفع
الامان فافهم **قوله** اى لذي يتصل به ليس المراد منه يكون لفظ مجازا **قوله** فاللفظ
في المجموع اى كليهما لا المجموع المركب اذ لا نزاع فيه **قوله** فيجب قرينة على انه وحده
ليس براد ههنا اعتراض قوسى وهو انه ان اريد من كون الموضوع له وهو
المانع الحقيقه وحده بشرط لا فارادته مع المجازى ليس رادة للحقيقه والمجازى
وان اريد بشرط شئ فليس القرينة مانعة عن ارادته بل هو مرادوا الحكم
عنه باختبار الاول لكن معنى ان الموضوع له نفس المشروط لا مع شرطه ففى هو
ارادته مع المجازى نفس المشروط مستحق فاعلم **قوله** لان الامتناع فى المعنى
اي ينعى ان الامتناع فيه ناجا من قبل الشرع واحتفل ولا يمنع شئ منها في ارادتها **قوله**
على انما تجعل اللفظ الخ معنى ان استعمال اللفظ نفس استعمال النوب بطريق الملك هو بانتهى الى
المعنى الحقيقه وحده فيكون اللفظ حقيقه فاذا اريد المجازى اليه يكون استعماله فيها بمنزلة
استعمال النوب بطريق الملك العاربه واما استعماله بالبناء اليها مع ارادة المجازى **قوله**

176
وتح يكون اللفظ مجازا ليس لا بمنزلة استعمال النوب بطريق العاربه لانه استعمال في م
المجموع وهو غير موضوع له فاندفع ما قبل ان الاستدلال مبنى على ارادة المانع
الحقيقه والمجازى لا كونه حقيقه ومجازا حتى يستقيم **قوله** في المجموع اى الحقيقه والمجازى
كليهما لا المجموع المركب **قوله** اما ان يتحقق قدم هذا القسم مع ان مثاله متاخر في
المنه لبسائه ثم تفرع هذا القسم على نفس مسلة الجمع ظاهره واما على تعبدية
المبتوع على التبع فباعتبار ما يفهم منه من ان ارادة التبع انما يكون عند عدم
المبتوع فلا يجمع معه **قوله** حتى حل للجنب البنم هذا النص اذ لا ذكر له في كتاب
الاهننا ولقد امن حمله على المس كجود للجنب **قوله** فلا يراو المس باليد اى فلا
يراد هو مع الوطى كايدي يلية ظاهره قول ان معنى لعمه حيث نقل عنه كان يعلق
الى حمله على الوطى وس اليد جميعا للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما ان حمل
اللبس على المس مطلقا على الفهم من نفس العلوم وبغيره انه حقيقه في مطلقه
حمل احد الطرفين على المس اليد والاخر على الوطى كافي حتى يظهر فانها
بلاستهم ولم يتم فليس مما نحن فيه كعموم المجاز مع انه غير صحيح لا نقله عليه السلام
كان يصح بعد المس بلاعادة الوضوء **قوله** دليل آخر كقوله عليه السلام اما بكنيك
خربت ان وقوله عليه السلام بكنيك بكنيك فانه بكنيك **قوله** لو زرع امر
عليه ما جئ حقيقه من ان القولين السابقين ان اشتركا في امر واحد وهو حكم
قاعدة ان القول الثالث البطل للاجماع **قوله** وعدم القول الخ دفع لا يثبت
ان يقال ان عدم القول امر متفق عليه فالقول يرفع بان عدم القول ليس قولا
بالعدم والامر المشترك بينهما لا بد ان يكون مقولا لهما **قوله** فان قيل آه لا
عليك ان هذا السؤال مع الجواب جازى صورة موالية اليه فالتاخر انما قدم
نظيره في المفرد **قوله** لا على ارادة المانع الحقيقه وحده فقط لا الصارفة عن

ارادة مطلقا والامتناع عموم الجاز لان الحقيقة فيه ايضا مراد بخلاف ما ذكرنا
من الجاز فانه موقوف على الثاني فلا يرد انه لو لم يكن قرينة صارقة عنها لم يصح قولكم بان
الضم لا يخفى عاين ان عموم الجاز وهو كون المفعول المقتضى فزاد المجازي متوقف على
الصارقة عن الموضوع له مطلقا كالجازات غيره والمتوقف على الصارقة عنه هو
انما هو المانع بينهما كسبق ولعل هذا هو وجه تسليم قوله لانه اضافة المشتق في قبل الموصوف
ان يقال في التعليل بانها مضافة حقيقة في الاول بل لها ثمة ومجاز فيه وبالواسطة
للبينة لان الاضافة انما هو للاختصاص في الاثبات لا للبثوث فمقتضى جازي غلام
زيد جاز الغلام الذي ثبتت غلاميته لان الغلامية ثابتة له في نفس الامر فلو ابيه لا
يقضي ان يكون هم معنوية في نفس الامر وهو ليس بشئ لان الاضافة ليس للاختصاص
في الاثبات بل للبثوث في نفس الامر على وفق الاثبات اندال عليه الكلام وان كان
قد لا يكون فيه بناء على خطأ المتكلم في الاضافة فذا اول جازي غلام زيد جاز الغلام
بانه غلام له في نفس الامر على مقتضى مدلول غلام زيد وان لم يكن في نفس الامر وجوب
حينئذ اضافة غلام زيد خطأ ثم فيما نحن فيه لا يمكن ان لا يكون في نفس الامر لان
المتكلم جعل معنوم المضاف منطوق حكم وصيته لهم فاثباتنا الوصية لهم على طبق كلام
لا يمكن الا لمن كان لهم ذلك الوصف ثابتا والاما امكننا امينا للموصى له من غيره
فما مل قوله وانما سمي ابي المصنف رحمه الله عليه قوله والظاهر انه سمي على حقيقة ابي
المجهول قوله بالبينة الى المتفق ولا يمكن اعتبار هذا في كلام المصنف رحمه الله
انه ذكر المولى الاسفل مقابل معتق المعتق فلا يمكن فيه اعتباره الا بالبينة الى
والفروع قوله لفظ الابن والوالد المضاف انما هو منه انه لا يفرق بين لفظ المفود و
الكن في الاستبصار والنظائر لو وقف على ولده او اوصى لولد زيد لا يدخل له ولد
ازد كان له ولد لصلبه فان لم يكن استحق ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر

١٤١
الردية عدم الدخول هذا في المفود واما اذا وقف على اولاده دخل النسل كل من هو
لعل الاتفاق الذي ذكره الشارح رحمه الله هو في المفود والجمع خاص بالصلبة
عنده حمل على المفود وشامل للجميع عند بها اخذ بالعرف من النوق بين مفود وجه
قوله فكل شئ لمن بالاتفاق قوله حيث تعلق الابناء آخ يعني ان الجاز متعلق
وهو مقدم على الحقيقة المستعملة عندها وعنده بالعكس فالمسألة المخطئة وان شئت
من الفروع قوله فخال الكفار آمنونا كما اذا قال واحد منهم آمنوني لا كانوا هم
ما ذكرنا بوجوه في الثاني لان الاول معناه آمنوا الكفار على اولادهم وولد ولد
الكافر لان كناية التكلم واحد اكان او جمعا لا يدل على وصف الكفر مع ان ولد
الكافر يحتمل ان لا يكون ولد الكافر بل سلم ابو ^{حفظ} قوله كحقن الدم اى صيانة
الانسان ببيان الرب روى عنه عليه السلام الا دعى ببيان الرب لمعون من
عدم ببيان الرب قوله واسم الابناء المطابق للسؤال اسم الاولاد والمسألة فيها
على سواء وانما وقع فيه لانه اخذ بقول الجواب من الكشف وهو قرر المسألة في
الابناء كما في منته قوله بجعل مجرد صورة الاسم يعني علم انه من حيث انما هي
ول الفروع الا ان الحقيقة تقدمت على المجاز في الارادة فيبقى مجرد صورته
سببه قوله فلا بد خلون بدل ليل الضعيف يعني شبهته بصورة الاسم والضعف
فيقسط العلى سمع وجود العارض فذا واما بثوث كناية الاب اذا اشترى الكتاب
اباه فليس من هذا فينبى على وجه اذ ليس بثبوت بحسب تناول الاسم بل بطريق
السمانية قوله لان لفظ الابناتين ولها اى باعتبار حقيقة اشترينيه والمراد
ببنته حرمة الى الاجماع بالبينة الى لفظ الامها لانه لا يكون بالاجماع بالبينة
ان يكون بطريق الاولى ويحمل لفظ الام على المفعول اللغوي اى الاصل كما في
قوله وهذا معنى قوله آخ يعني مراده بيان بحر المفعول المطلق عرف فانية

في هو ضرورة بالمعنى الحقيقي انه وضع القدم في الدار ولو كان ذلك المعنى المطلق
الواجب ذلك لان الصدق على ان فرد ضرورة لا لازم فوجب المصير الى الجائز
الا ضل بجمع وخروج باق الجسد يظهر عدم القول على هذا القول لانه شرط في
سقيته كما يومهم قول اوليس المراد انخ نوره ولفظ ينال ليس على حقيقة بل المراد
ضد بجمع ولكن القول لا حاجة الى هذا فان خروج باق الجسد كاف لعدم القول
فيه على هذا القول الا ان يقال ان في ما اذا وضعها وباقى الجسد خارج في غير صورة الا
من بجمع كان يكون فلما او متكيها يقال في العرف ان وضع القدم قابل فوضح
يقال انخ يعني ليس فردا باعتبار المفهوم اذ لا يمكن ان يكون الدخول فردا لمفهوم
وضع القدم وهذا القدر كاف في العموم المجاز وان كان ظاهرا بغير ما فهم به
لفردية الحقيقة قوله قد صرح في المبسوط والمحيط انخ توهم ان ينال ما يفهم من
المتن على ما قرره من ان الدخول ليس بمعتبر في حقيقة وان حقيقة مجبورة و
الظاهر ان معنى المصريح فيها ان الدخول كاشفا فردا من فردا معناه الحقيقي
بالمعنى الذي ذكرنا مستعمل منجمل فيه البينة من كل وجه فلو نواه لصدق بانه
وقضا ونقول المصريح من الدخول حافيا معناه المقتضى في قوة المصريح فيها
فلا منافاة بوجه كما توهم واجاب بان المراد انه صار حقيقة عرفية انخ والمراد
بالدخول شيئا حقيقة وضع العدم الغير المجبورة في المحيط اذ اعني به حقيقة وضع
القدم لا بحيث بالدخول راكبنا لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق ديانة وقضا
قوله صا حقيقة عرفية ان الحقيقة العرفية هو المجاز المتعارف بالبينة الى
الحقيقة اللغوية وهي مجبورة ههنا كما بين ورح العمل بالمجاز المتعارف اتفاقا
كما يحى فلا معنى لقوله حتى له نواه لم بحيث بالدخول راكبنا وايضا لا معنى لقوله غير
مجبورة اذ لا يوصف المجاز المتعارف بالهجو وعدمه ولا يختلف الحكم فيه

بحسب بل ذلك انما هو في الحقيقة الا ان يقال ان المراد منه ان الحقيقة اللغوية
المعنى كالبشرية قوله في الجواب وهي غير مجبورة بخلاف الحقيقة اللغوية
فقد برحوا وقد يكون دلالة انخ في ردي ما في الكشف الكبير من ان الاستدانة
لكن لا يدفع سوال الجمع بينهما على رواية الطبري والحاوية من انه بحيث باله
خول في دار يكون مكانا فلان وان لم يكن لها بل لا بد حيث من ان يجعل دار فلان
عبارة عما يضاف اليه مطلقا كما سني او بالملك ثم الظاهر انه اذا استأجر
واستأجر ما فلان ولم يكن لها لا بحيث بالدخول فيها مع انه يمكن من سكنى
الظاهر بين الثمن بالملك والتمكن بالعارية والا بغيره فاعبر الا ان
دلالة دون الثاني في قوله وذلك فيما اذا كان اني تعذر فيه ان رة الى ان قول
المصنف رحمه الله فاجتنبنا الى الضابطه ان معناه ضابطه تعذر الحقيقة وعدمه في
اليوم ذلك ككثرة مجازة كابدل عليه قول المصنف رحمه الله عليه وكثيرا بمراد
الوقت اشبهت مع الحقيقة حتى كان لا يتوقف على تعذره فاجتنبنا الى الضابطه
وانما اجتنبنا في هذا اللفظ لاني غيره من المجازات الكثيرة لا يتنا وكثيرا من
المهمة المهمة على هذا ثم في بعض المواضع قد يعتبر المانع عن الحقيقة غير هذا كما سني
في قوله فان قلت كثيرا ما يند العفل انخ لكن انبنا واكثر السائل على هذا فاجتنبنا
وفي الضابطه دون غيره لكن فيه ما سني من ان المجازات لا يتوقف على تعذر
الحقيقة قوله فاذا امتد الفعل آه يعني امتداد الفعل يقتضي امتدادا طرفة فقتضي
حمل اليوم على الممتد وبياض النهار ممتد فصح الحمل عليه كغيره من الانتمه ممتدة
فان دهولانه الاولى لكونه حقيقة هذا كمن فيه ان امتداد الفعل امتد
الطرف بنا على العيارية يقتضي الى صحة حمله على ممتد يكون معيارا كمنه حمل
على بياض النهار مطلقا ممنوع بل فيما اذا كان امتداد الفعل بحيث لا يزيد ولا

عنه انه ان يقال ان كونه معيارا في الجملة صحيح الحمل عليه فحملنا عليه مطلقا لانه فينبغي ان
الحقيقة مع المعيارية في الجملة وفي الحمل على غيره البطلان للحقيقة مطلقا فندبر
من الطلوع الى الغروب الى طلوع الجزاء الى غروب الشمس قوله واذا لم يمتد الفعل
آية فلا يرد ابدل على ان فيالم يمتد الفعل بحسب الحمل على غيره الممتد الذي يكون معيار
الفعل الغير ممتد وحينئذ لا يصح الجواب عن مثل انت طالق يوم يصوم بان المار
به خلق الوقت والسقييد بيان انها من الازمنة كاجبي لانه انما يصح اذا اراد
مطلق الوقت المحمل للتقييد بالامتداد وبعده الا ان يقال بسبب عدم امتداد
الفعل والمعيارية امتنع الحقيقة ووجب المصير الى ما لا يعتبر في الوصف ممتدا وهو
مطلق الوقت فانه لا يعتبر في الوصف ممتدا وان كان قد يصدق على ممتد
فالمراد من الآن مطلقا زمان لا بعد ممتدا في الوصف وانما هو من عبارة في
الاسلام ان الوجه حينئذ هو نظريه مطلقا حيث قال فان كان فعلا يمتد كما
للهما رادى به لانه يصلح معيارا له فان كان لا يمتد كان الطرف اولى وهو
الوقت وفي شرح المعنى غير الممتد لغيره الى الفعل لظرف لا الى الطرف الذي
هو ممتد فلا يمان النهار كان اشتغالا بالمال لا يفيد قاطل قوله في لا يصح حمل
على انها يعلم من هذا ان عدم الامتداد مانع ان ارادة الحقيقة وحينئذ لا
بما قيل انه لو قال فيالم يمتد غسبت بواضع النهار وبين قضا الان الفاضلي
لا يصدق في خلاف ظاهره فيه تخفيف وفي عدم الحسب تنزوجه ليلاني
لحاق اليوم انزجك تخفيفا والحق انه يصح الحمل على كل منهما في الممتد وغيره
كونه مشتركا بينهما وفي حكمه لكونه مجازا شائعا في الجملة الحقيقة اعتبرها هو المتنا
والملايم لكل من معنية والمجاز شائع كمنى لترجح الودية اولى بالمناسبة
ولا يلزم التورية المانعة عن ارادة الحقيقة في نخرج المعنى ان اليوم اذا

اذا شاع استعمالها فلا بد من ضابطتها من احدى جهات الاخر فاذا قرأنا بممتد براد البين
ممتد مطلق الوقت للمناسبة ثم قال فلم نجد ان اليوم لا يمتد في النهار وفي غيره
مطلق الوقت بل حملنا على ما يناسبه عند عدم حجج دليل قوله تعالى ان قوله لان مطلق
الآن الاول سند لان على عدم امتداد كونه جزءا من النهار لا يستلزم ان الكلام المجيد والثاني وجود
العدالة بينه معناه الحقيقة ومطلق الآن وذلك يخرج في المتن قوله لان مطلق الآن جزء من
الآن اليومى يعني ان الاول مطلق الآن جزء منه لان الكلى جزء والجزء في كل الحاح قوله بان
مشتركا في الصحيح ما ذكره المصنف رحمه الله من انه مجاز في مطلق الوقت فانقرض من الجاهل
من الاشتراك كمن اعتبرا فعنا بطه بالاشتراك العنق قوله كالمزبج الجلس والركوب
انها امر من مبتدئ والامثال لان الموجود منها في الثانية منقول الاولى من كل وجه وهذا
يستلزم كون الاول من مقولة الفعل الاخير من الوضع فضاء من لزوم القول بوجود
يملك المقولتين يستلزم خلافه بسبب التثمين كقوله ذلك لانه يكون جعلها من الام
جمل الذي هو قسم الكون فيهم فأيكون به قوله لا يكون مثله في الاولى الى من كل وجه لان
ذلك عند الموافقة مصورة ومعنى الكلام الثاني يعينه غير مفاد الاول قد يقال
الكلام منسوخ الى جزئه استجرا ردا مروى فلا يحمل على مطلقة انه ممتد ويرد على الثاني انه
كذلك لا يحمل على مطلقة انه غير ممتد اذ كل نوع منه ممتد وعليها ان الكلام ليس الا لفظ
المعينة مع كيف كان فتحقق المماثلة سواء كان العاود من النوع الاول مفاده مفاد
اولا كذا في فتح القدير ويخطرسا الى ان التعليق بهذا التأكيد الحجة فالمعلق البطلان
هو الكلام الرافع للحجة وهو غير ممتد اذ الرافع لها اول الكلام لا الثاني فمما لم
يتضمن الجواب عن هذا السؤال لانه اعتمد في الدليل ان البنية الى الطرف الزمان
في بيقظة المعيارية وهو انما يكون فيما اذا كان السلق يتقدم في والمضاف اليه
كذلك قوله وما قيل قد فرغنا من تقرير الجواب عنه في نور الفضايلة قوله كثيرا ما يمتد

الفعل في الظاهر كونه ما يكون لفظي الوقت مع ان الفعل مما يمتد قوله في الاشياء
المذكورة وكذا اذا قال يوم لا يطلق فلان امرته فانت طالق اريد بها من النهار
لو لم يحل بطلت كذا في بطل التعليق هو مقصود والا لا فسر على انت طالق قوله
استفيد باليوم اي بها من النهار قوله جنس خردون جنس لدني اي غير جنس لدني
جوز مع الدقيق بالسويق متغاضلا فلا يكون اكل من جنس ما كان موجود في الخطة فلا يثبت
لذا في الكشف الكبير قوله وقع في عبارة فخر الاسلام حيث قال الله تعالى ان صوم رجب في
بعض نسخ اصوله رجا قوله فاعل من الرجب آخ كافي في حرادوت سحر بكونك على طرف
وهو اميننا بعض المتأخرين وعند العامة هو مبنى القصة مع الحرف كذا في الكشف
الكبير قوله والمسنة على سنة اوجه المراد وجوه تتعلق بها الاحكام لا الاحتمالات العقلية
ولذا قال المسنة على سنة اوجه لا هيئته احتمالات لم يذكرها اذا نوى الغيبها
لنوى احدى ما ونفى الآخر مع ان الاخيرين يكونان داخلهما في بنوى النذر مع نفى اليقين
وبنوى اليقين مع نفى النذر قوله فارادتهما مع آخ هذا انما يصح بالنظر الى صورة متباينة
واما اذا نوى اليقين من غير تعرض لاخر فلا فان فر السوال في الصور من كاختارها
رغم الله فينبغي ان يتعرض للارادة بل في السوال بالنظر الى صورة عدم تعرض الاخر على عدم
الفرق بين ثبوتها معا وجعلها في الارادة قوله لا يباح المراد منه ليس في حد طرفه لا الزام بل
المندوب لا يباح ان يراد منه لا وجوب في احد طرفيه لانه يلزم حينئذ صحة النذر بالكلية كما
يقول الله تعالى ان اصطفى البيت بوجوب قوله الموجب هو نفس اليقين فالباقي بموجبه زائد
قوله دلالة اللفظ على لزوم معناه لا يعلم من هذا ان حاصل الجواب منع ارادتها بانه ليس
في اليقين ومرارا هو منه بل لا يخلو بل لانه اللفظ على اللزوم وذلك فاسد لان السليمة فيها
اذا نوى اليقين دونها الا ان يقال ان معنى نية اليقين انه مقصدا لثبوت بطريق اللزوم لكون
الكشف في الاستعمال فيه وكذا معنى نيتها ان نوى صحتها بحال اللفظ فيه والثاني

والثاني بطريق اللزوم الاستعمال اللفظ فيه وارادته عنه وليس في اجتماعيهما ما من ان
النسبة في ان يستعمل اللفظ ويراد به معناه الحقيقي والمجازي ونية ثبوت اللزوم من حيث
اللزوم الا بالارادة من اللفظ ليس مجع بينهما حينئذ يندفع نظر الشيخ رحمه الله اليه
انما يرادوا به اسم ارادتها منع كونه بالنسبة الى اليقين مجازا وانظر من عبارة الشيخ ما ذكرنا
ومن عبارة الماتن بالتوبة لنظرنا في قوله الجواب بان هذا الكلام موضوعه الجواب
وهو المراد منه لكن لذلك لا يوجب صلاحيته ان يكون بمينا عند النية باعتبار تضمن تحريم
البيع واستلزامه له تنزيلا له من كونه كاستي ثمر الغريب لنا في تنزيلا له من كونه لازم وملك
الغريب فلا يجمع بينهما بل هو نذر نظر الى الصفة بمين نظر الى الموجب اي المعنى هو الايجاب
كالنية بشرط العوض فانها نية باعتبار الصفة حتى يراعى فيها شرط النية مع اعتبار
حتى يراعى فيها احكام البيع وقد جعل هذا الكلام من قبيل الكناية حيث اراد اللزوم والكلام
معا وقد اعتبر الفقهاء مسئلة قال العلامة المنيني فيمن قال الله تعالى انما يبيح الله البيع
عليه ليجب ما يباح بطريق الكناية قوله لا الاشكال لو ارد كما توهم شرح المنيني من كلام المصنف
رحمة الله وذلك لان حاصل الاشكال لو ارد عليه لخم قد قسم بان اليقين موجبه للنقص عن
الجمع بين الحقيقة والمجاز فيجب ان يكون بمينا وان لم ينفو فالنذر في الاشكال محذور
كيد والتذكير كما هو الباعث لهم على القول بان اليقين موجبه فلا بد ان يكون محذورا
عنه باخيار الشق الثاني قوله فلا يمنع الجمع وما قال السيد من ان كلام المصنف رحمه الله
مخصوص بالاثبات الشريعة صحة موقوفة على بقاء الفرق بين الجزاء والاثبات بين
اثبات العرفية والشريعة وهو غير جدا قوله في محال خرد هو النذر قوله والثاني ان
تحريم ترك النذر والجمع هذا هو الصحيح في الجواب كذا في الكشف وذلك لانه يلزم على اول
اذا لم يبق شيئا منها او نوى اليقين ان يكون مطلقا بمينا ولا يكون نذر مع ان
اليقين عن كونه مراد لا يرفع في الجواب لان غرض السؤل انه اذا كان موجبه يجب ثبوت

ارادوا ولم يروا بينان خروج اليقين من كونه مراد غير نافع في جوابه **قوله** فصار
كالحقيقة المعجزة يعني كإثبات الحقيقة كالكانت مثبت بنفس اللفظ من غير لزوم
على الإرادة لكن بالبحر لا يثبت لا بالبينه كذلك اليقين كان ثابته بنفس اللفظ لكونه
لكن باعتبار اللفظ محل آخر لا يثبت لا بالبينه **قوله** قال المصنف رحمه الله لأن هذا الحكم ثابت
بينه وبين الله تعالى قيل برؤية في المحط من أن من كونه شائعا لولاى مجارته
حقيقة الكفر فهو كافر عند الله تعالى أيضا وإن كان قبله طيبا بالامان هو ليس بشئ لا
الكفر ليشترط له العقد لقوله ان كوا الكفره غير صحيح واما كونه في هذه الصورة باعتبار
ان عين كلمة الكفر كذا اذا الحكم بها بالاقوال المصنف رحمه الله نعم فاذا بقي النذر
الحق لا ينفى ما هو خاص حتى الله تعالى وهو الواجب بسبب النذر وفيما اذا نذر بالمصدق
على زيد لا يغير النذر حتى لا يتركهم وقيل في مثل ذلك يلزم ان يثبت النذر بحجج
في صورة النفي ايضا بل ليس هو الا مصرف النذر ولذا لا يصح مطالبته زيد **قوله**
من قرينة ما تقدم هذا بالنظر الى الغرض المجاز واما اذا شاع فكيفه او في مناسبه من غير
قرينة **قوله** استغرت الشرعية ثم سميت وقيل سميت بمن غير استغارة لصدقه
من قول ان الغضب نفوذ ابو حنيفة باظهار هذا القسم من اليقين **قوله** وهي كقول الله
تعالى وما قيل من انه قد يكون القونية المانعة لغرض من المطلب كالبطلان للامنة الغنية
انما كرهه للسلطان العصبان فيهم لان انت على خصوصيته المطلب منها كونها
مقينة فالقونية فيه راجعة الى ما في الكلام بخلاف استقوناه لانه هو جازع فكيفه يكون
المعنى كمنك من السموت ودعاء من فيك سلامة الآت وسوسه وسبابه بان
سببت منك تلك السلامة ولا وجدت مانع فيه **قوله** مانعة عن ذلك عقلا فا
ستعمل في التمدية والنويع بعلاقة المضادة **قوله** وذلك يقتض الايمان شرعا
نحو بل هو واجب بل قد من شأ بتوسط الوضع اشترى على انه ليس بحقيقة بل
بالتسليم والاكثار على عدم الايمان لا الغنى الايمان لان لو حجب الايمان يكون موجبا كمالا

كما لا يكون مخيرا والعلاقة ان الامر بشئ سبب للتوخي والاكثار على عدمه **قوله** هذا لا يخل
وقوله انا عندنا الآية فانها بدلان على انه ليس بحقيقة بل هو للتوخي والاكثار على
الكفر والعلاقة هي المضادة **قوله** فان قيل كيف يخفى مبنى السؤال حمل قوله والكلام
على هذا الكلام وما حصل الجواب ان المراد منه مطلقه فالجواب عند لا يكون من حسن اللفظ
بخلاف الخرج عن هذا الكلام فانه يكون من جنسه **قوله** باعتبار اولوية بعض افراد
بالارادة وان جميع الافراد منها درامن حيث لالة اللفظ باعتبار الوضع مانع
ما قيل انه يلزم ان يكون اللفظ حقيقة في البعض لا في الارادة المبنا وذلك لان اللفظ
بالارادة لا يقتضي البناء **قوله** والظاهر انه مانع عادة لا يخفى عليك ان كون
الغير الخارج من هذا الكلام مانعة عادة او شرعا معناه ان الغرض في كل مانع متوسط
اعتبار العادة او الشئ حتى لو لم يعتبر لم يكن كاستغرف في التوكيل بالخصومة وان
الخصومة مانع عن ارادة الحقيقة بعد اعتبار وضع الشئ حتى لو لم يعتبر الشئ لم يكن
مانعا مطلقا كون اولوية بعض الافراد بالارادة مانعا عادة انه مانع بعد اعتبار ما هو
العادة والمتعارف في ذلك اللفظ حتى ان الغرض لا يكون بدون اعتبار ما ليس
فلا يكون الاولوية مانعة الا في كل منك لتعارف فيه الاختصاص بما هو اولى من غيره
لا في كل منك والاولوية ليست لبيانها للخصيص الوفاء العادة فافهم فانه
بتربات الناظرين **قوله** انما اراد بالعادة مانع فالتخصص في مثله ايضا هو العادة
لكن العادة القولية **قوله** وكلاهما بقيد الحصر فالوا المقصود من البينة في تميز
العبادات من العادات والعبادات بعضها من بعض فالا يكون عادة او لا ينبغي
لاشية طريفة كالايمان بالله والمعرفة والخوف الربا والبينة وراه التوآن والاذ
كار وقال ابن ربهان في شرح المنطوقه ان ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى البينة
والا بالبينة لا يحتاج الى البينة ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التوآن

والاذكار والاذان لا يحتاج الى نية قوله والمراد بالنية قصد تخرج هذا هو موضوعها
الشريعي في القاضى البضاوى البنية شرعا الارادة التوجه نحو الفعل ابتغاء لوجه الله
تعالى استلزام الحكمة لغة ابتغاء القلب نحو اياه موافقا لغرض من جلب نفع او دفع
ضرر او اموالا وفي جامع الرموز البنية لغة الغرض وشرعا القصد الى الفعل تعالى صده انتهى
وما هو في فعل المحرمات والمنهيات فلا يسي في الشرع بنية بل قصد في وقت وفي قايض ان
بيع العسير ممن يتخذة فخر ان قصد به لاجل التخيير حرام ولا تجارة ولا وكرس الكرم او مصر
العنب على هذا وفي التارخا بنية اذا توسد الكتاب فان قصد الحفظ لا كبره والاكبر
وان يرسخ المجد فان قصد النظم لا كبره وان قصد منفعه اخرى كبره وكتابتها
الله على له راسم ان كان بقصد العلامة لا كبره وللمتأولون كبره والجلوس على جو
فيه يصحف ان قصد الحفظ لا كبره والا كبره انتهى ان تنبعت كلماتهم لم تجد استعمال
في مثل هذا اللفظ القصد نعم يطلق فعلة وبراد منه مطلق الاصار وقصد القلب قال عليه
السلام ولكل امرء ما نوى الى ضميره وعقد عليه ظاهر ان المراد في الحديث معناه شرعا
ولكل امرء ما نوى بعده تعميم بعد تخصص نعم قوله عليه السلام ممن كان هجرة الى المدينة
تفصيل لقوله لكل امرء ما نوى ويكون ان يحل على معناه اللغوي او يحل نوى او يحل ما نوى
على المعنى الشرعي ورح تعلق قوله ممن كان هجرة الى المدينة بالابق باعتبار الشئ الاول
قوله انما والفعل انما الشئ من حيث الخروج من هذه المنة لا يحتاج الى نية
واما حصول الثواب فان كان كفا فيحتاج وهو فعل الا فلا هو قوله او قد يحصل العمل
ايحتمل ان حقيقة بلا اصار ونجاز حصول كل عمل البنية والعقل الى على عدم ارادة فلا
يراد قبل نية كجزا ان بعد فعل خاص ويحل على حذف النقص نعم برادى قوله بل المراد بال
عمال حكمها ان المجاز غير معين لاحمال ان يحل من قبل الاصار وهو حاصل كسبي في
النظر بنا بعد التسليم قوله والاثم في الافعال المحرمة متعلق بكذب رفع عن شئ

امتنى الخطاء والنسيان صرح به في الكشف حيث قال النوع الاول هو الثواب في الاعمال
التي يحتاج الى البنية على القصدية الحد بين الاول والاثم في الاعمال المحرمة على وان عليه بنية
الثاني فانه واردي في المحرمات النوع الثاني الجواز في الاعمال المنوعة وان في الاعمال
احمال المحرمة وغير ذلك من النسيان والكراهية والاثم في الاعمال المحرمة من الاكره
والخطاء والنسيان معناه انه ليس كل صور بالاثم كالاجتناب والعد والتذكر
لانه لا اثم في شئ منها لما يجي في العوارض من ان في بعضها باثم كالاكره بالفضل على
الفضل والفضل خطأ قوله فانه وجد وجد الثواب كذا الاثم في العمل الذي هو خير ثم يبي
على التوبة والقصد كذا في الكشف قوله سواء اشتمل على صدق التوبة او لا يعني
ان هذا غير معتبر فيه وان كانت الصفة يثبتى بانفاويه لما يجي من عدم صحة العمل
بدون البنية قوله واذا اصر اللفظ مجاز في اصول فخر الاسلام واذا اصر لا يفسد
صبار الاثم بعد صبر ورتبه مجازا مشرعا كلفط العمل به جنى يقوم الدليل على احد القولين
فيصير ما ولا فصار هذا كما سمى المولى وانورد وساير الاسماء المشتركة انتهى في
الكشف فلا يجوز اجتماع الحضم به علينا في اشتمال البنية في الوضوء وفي عدمه في الغسل
بالخطاء والاكره حتى يقيم دليل على ان المراد الصفة والفا فقط او على جواز العموم في غير
وهو غير ممكن اما الثاني فلما مر في اول الكتاب اما الاول فلان الثواب الاثم مراد جماعا لان
تعلق الثواب بالغرض وارتفاع الاثم في الخطاء والنسيان الاكره بالاتفاق انتهى فعلى هذا
مقصود الحنفية في هذا المقام دفع اجتماع الحضم فقط بان يمتنع مجل لا يصح الاستدلال
به سواء جعل من قبل المجاز او الاضمار لا الاستدلال على ان المراد الثواب فقط وهذا هو
سديد من كل وجه لا بد عليه شئ مخفى قوله مشرعا اي كالمشرك في حق الاحمال لعدم
وقول الكشف لان الثواب المانم مراد جماعا اي يصح ان يراد كما يدل عليه ليس في
رحمة الله تعالى لا يثبت ان المراد هو الثواب فوز عليه وورد على النظر بوجه

فاذا عارف الناس استعماله شي كان يحكم الاستعمال الحقيقة فيه وبما سواه لعدم التوفيق
 كما يجاز لا يتنا والى الكلام الابتنية كذا في الكسوف **قوله** او الجز في الكل في بعض النسخ
 او الكل في الجز **قوله** مضافا لا استعمال المقيد في المطلق بمعنى المخصوصة ان فسر الجواب بطريق
 المتناجرة والمناجرة فهو استعمال للمقيد في المطلق وان فسر بعض المتناجرة والمناجرة
 فهو المفهوم مبين للجواب ليس بجواب مقيد لكن الجواب يتحقق في ضمنه في الخارج يحقق
 الكلي في الجز فيكون كلا الجواب جزا له وما قبل من انه ان جعل المخصوصة جوابا
 الذوق فالاول ان جعلت جوابا ودفعنا الثاني نحيف جدا **قوله** على عموم الجواب
 هذا على نسخة او الكل في الجز يظهر كذا ذكرنا من ان الجواب لعموم يكون كالكل فيكون جزا
 واما على نسخة الجز في الكل فغناه ما في الكسوف من ان الانكار الذي ينشأ منه المخصوصة
 بعض الجواب فيدخل في عموم الجواب لانكاره والاقرار فيكون الاطلاق الاسم الجز
 على الكل وقيل هو من قبيل الحلاق اسم السبب او الجواب فان ترتب على خصوصية
 الاخر فيكون من باب إطلاق اسم احد المتقابلين على الآخر **قوله** في مجلس القاضي وهو
 اني حنيفته رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز اقراره مطلقا **قوله** لان التو
 كيل آخ هذا استدلال على صحة مطلق الحقيقة يكون فردا مجوزا فان المخصوصة المطلقة
 فردا ان المخصوصة عند مفرقة المدعى فحقا والمخصوصة عند معرفة غير حق والمجوز به
 دل زيادة اقراره في لا يصنع قدمه في در فلان قد بينه لكن في هذه الصورة يصح
 كذا لانكاره بعد ما يعرفه محققا لكونه فردا للجواب الموكل به والمجوز شرعا انما هو
 به اية او بالانداز بخلاف حقيقة وضع القدم فانه ليس بفردا لدخول لذي حل هو
 غير ديمنه **قوله** انما يصح آخ يعني انه لا يصح بما لا يملكه لانه يصح بكل ما يملكه ليرد عليه توكل في
 المسلم بيع الخمر فانه بلل مع ان الموكل بالكد واما توكل المسلم الذي يبيع انه جائز
 بما يملكه الموكل فقبل انه مالك نظر الى اصل التصرف ان يمنع العارض هو المراد

١٩٨ وهو المراد مما يملكه وقيل المذكور في النسخ غريبها واما عنده فالتحليل يكون
 التوكيل حاصل بما يملكه الوكيل كذا في الكافي **قوله** لا يقال فنبني آخ يعني علم ان المخصوصة
 دلالة مطلقا مجوز لجزء فرده فنبني ان تبين الافراد والجواب انه مجوز حيث
 التبين حيث انما يصح من حيث كونه داخل في المعنى المجازي **قوله** بل مما دلت
 عليه القرينة وهو مطلق الجواب المتداول للاقرار والالكار **قوله** في التعامل عند
 النسخ آخ قدم منا ما يتعلق بهذا في فصل المخصص فالروح اليه **قوله** لا نترج با
 لزيادة يعني ان العلة هو الاستعمال غلبته في الجواز معناه ان موافقة كثره زائدة
 على مواقع الحقيقة فيكون التخرج بالزيادة من جنس لعله **قوله** مبني على اختلاف
 في جهة خليفة الجازير وعليه ان زيادة فائدة في الجواز لعمومه دليل نقل بل اعتبار
 الخليفة بل هي منافية له عوا بها لان اثبات المعنى المجازي عند ما حيث لا يثبت
 المعنى الحقيقي فالحل عليه انما صار اولى لاثبات الاصل لان اعتبار ما يقتضي كون
 الحقيقة اولى سواد كانت في اللفظ او المعنى وحيث لا عاجه الى تخصيص الخليفة
 باللفظ لاثبات مذهب في حنيفة رحمه الله وما قبل من ان عدم الفائدة لا يصلح
 مرجحا دون اعتبار الخليفة في الحكم اذ على تقدير كونه في التكلم لا يتعلق لعموم الحكم
 بالمجاز وبما يثبت خليفة بخلاف ما اذا كان في الحكم ليس شي لانه لا يلزم ان يكون
 المرجح له نفعا بالمجاز من جهة الخليفة بل ان يكون متحققا فيه **قوله** حكم الحقيقة او
 هذا الباطنة يدل على ان يكون العمل المجاز عند ما وبالحقيقة عند اولى لا على ان
 العبرة به فحقا عند ما وبها قطعا عند ما فيكون المسئلة ايضا خلاف ذلك **قوله**
 الا صرا لا لام للعهد اي صغر منه سنا والاي لمزم ان يقول الصنوي **قوله** لا يثبت
 التحريم يعني انه سواء اعتبر بالمعنى الحقيقي او المجازي بثبوت التحريم لازم البتة
 اما بطريق لوازم الحقائق او بنفس اللفظ فيما اذا كان مجازا عنه وبثبوت التحريم

ممتنع فيها بعين ما ذكر في الموعودة فلا يكون انبثاقا مطلقا بالمعنى الحقيقي والا المجازي **قوله**
فرق بينهما دفعا للاضرار وكذا الفرق في موعودة النسب ايضا وروى التفريق بينهما متعلقا
اصرا لا وفي مجهول النسب فقط **قوله** كان لا نسب آخ لا يخفى عليك ان قوله بخلاف
العنق بالنظر الى تعليل التوضيح لا منسبته له ببيان تغذرا لجاز اصلا اذ لم يتوضه فيه
لتكذيب الشريعة واحتماله وبالنظر الى ذكر معناه الشرح رحمة الله بقوله والاصل في
لا منسبته له ببيان تغذرا للحقيقة فلا معنى لقوله لا نسب نعم الظاهر عبارة العنق
ان ذكره انما هو لدفع شبهة ان العنق يثبت بهذا البني مع انه مكذب شرعا
بانه وان كان مكذبا لكنه لا يخلل التكذيب والرجوع بخلاف النسب هو باطل لان
ثبوت العنق به ليس بكذب شرعا بل بثبوت البتوت في الاكبر سنا ممتنع مطلقا فلا
من ان يقال ان ذكره لمجرد منسبته انه لا يخلل التكذيب والرجوع بخلاف النسب
وجنبه لا فائدة في تخصيصه بالذكر من بين سائر العقود التي لا يخللها فلو ذكر
بها كما في اصول فخر الاسلام ووجه ما في الكشف اي بخلاف قوله هذا البني لان العمل
بحقيقة في الاصول سنا منه ممكن على امر وكذا بجازه فيه في الاكبر سنا منه لان
بعد البتوت موجهها عتق يقطع الملك وهو موجب البتوت فيجعل كناية عنه كما
معينه متعلقا بها **قوله** ايضا الظاهر انه متعلق بعقيب وهو مشعر بان على تقدير
ذكره عقيب متعلق بها والا فالظاهر ان يقول كان لا نسب ذكره عقيب المجاز
فقط وعلى ما ذكره من معناه على تقدير ذكره عقيب بقوله والاصل في انما يخلل
بالجواز فقط الا ان يقال ان قوله ايضا متعلق بذكر فيكون المعنى ان المصنف جزم
الله لا ذكره في بيان الحقيقة لا في منسبته وكان لا نسب بجاله ان يذكره
المجاز لكونه اتم منسبته به هو ما ذكره بقوله والاصل في **قوله** فاطع الملك كما
يدل عليه قوله ثم من ملك دار سم محرم فانه يدل على انه ثبت الملك ثم يعنى

يعنى عليه يقطع ملكه **قوله** ولهذا يقع عن الكفارة يعنى ان الكفارة انما هو تحرير
رقبه وهو الاتفاق بعد الملك فلو لم يكن موجب البتوت العتق بعد الملك انقطع
له ما وقع الا بين المشتري من الكفارة وكذا الاول ولا يكون الا في الاتفاق بعد
الفاطحة **قوله** يقع شري انه وبينه اي ام العتق وبينه **قوله** فان قيل فاللازم
اخره يعنى انه قد عرف ان في الاستغارة يجعل وجه شبهة اللازم للمعنى الحقيقي
منسبة الموضوع ويجعل له فزا متعارفا وغير متعارف في اللازم بحقيقة الاسد
شبهى عت لا مطلق الشجاعة فعلى ما ذكرتم لا يمكن جعل معناه مطلق الشجاعة لصح
جعله مجازا عن الرجل الشجاع ويكون ان يقول بانه علم مما ذكرتم انه لا يمكن جعل
اللفظ مجازا الا عن ما هو لازم معناه فيلزم ان لا يقع جعل رايه اسدا فاجاز
عن الرجل الشجاع لانه غير لازم للمعنى الحقيقي للاسد بل اللازم له هو شجاعة السبع
قوله قلنا استجاعة بينهما معنى واحد تغريبه على الاول ان الشجاعة فيها معنى واحد
اللازم للاسد هو مطلق الشجاعة فيمضج جعل معناه مطلق الشجاعة وعلى ان
الاسم انه جعل مجازا عن الرجل الشجاع بل الشجاع المطلق وهو لازم له لان الشجاعة
معنى واحد فيكون مطلق الشجاعة لازما له ومعنى كون الشجاعة معنى واحد ان لم
منها ههنا فلو قوة دفع المناقاة والاتقاف وهذا المعنى واحد في الرجل الاسد
بالاتفاق بخلاف التوهم فان الحرمة التي في البنت غير ما في المطلقة بالحقيقة
فانها مودة اصلية وفي المطلقة طارية محتملة الزوال غير ذلك مما يدل على انها
حقيقتهما فيكونان جنسين متغايرين وبهذا يظهر ان دفع ما قيل من ان كون
حصوص التوهم الفاطحة سببا للبينة غير لازم لصحة المجاز على ما ذهب على يد
المجوز بل كونه جت مسببا له كاف فيه نعم قد اعتبر المصنف رحمة الله عليه
فيه من ان يكون حصوص المعنى المجازي سببا عن الحقيقة **قوله** المية واصله

البيان اياه فحذف احد المفعولين يقال لميت فلانا عذرا او مبيته له بياناً
لانه لا صحة للمعنى آخر اخذ هذا الوجه من قوله لو صح معناه **قوله** لم يجعل لبل عذر
التحريم الخ كالتوجه المصنف رحمه الله وزعم انه بعد بيان عذر نبوت المعنى المقتضى
لا حاجة الى بيان عذر التحريم بطريق الالتزام مبناه فانه للملك لان ثبوت بطريق
الالتزام لا يمكن الا بعد ثبوت المعنى الحقيقي وما اورد على المصنف حتم الله من
انهم ذكره وانهم قد يكون المعنى المكلف عنه محالاً وايضا كان المعنى الحقيقي ليس شرطاً
عند الامام علي بن ابي طالب من عدم الفرق بين ثبوت الالتزام باستعمال اللفظ
فيه وثبوت بطريق الالتزام للزوم وكلام المصنف حتم الله ههنا في الثاني
وهو لا يمكن الا بعد ثبوت للزوم كما لا يخفى **قوله** بل شار بقوله لو صح معناه
قوله متساخرو هو عذر نبوته في حقه في حكم النسيب **قوله** اي عذر في حكم التحريم الخ
لا يخفى عليك ان عذراً بمعنى ايضاً على هذا الوجه ليس بقطع في التردد بل الطاهر
ان الغرض بيان عذر اثبات الحقيقة في حقه بوجهين بافتناءها في نفسها لكونها
كذلك شرعاً وبامتناع لازمها وهو التحريم بانه ليس من حقوق الملك والمتكلم لا
يقدر الا على اثبات التحريم الذي هو من حقوقه وان ثبت ثبوت بلوازمه
فتعذر اثبات الحقيقة لهذا ايضا **قوله** مستغدر ايضا كما تعذر مطلقاً وهو الظاهر
من تقديم ايضاً على قوله في حكم التحريم وعلى ذكره المصنف رحمه الله الظاهر فيه
عنه وليكن ان يعتبر فيه ايضاً بالنسبة الى قوله لان التحريم الخ اي عذر في حق
المعنى في حكم التحريم بطريق الالتزام لمنا فاة التحريم للملك كما عذر في حقه ذلك
الحكم لتعذر ثبوت معناه الحقيقي فيكون معنى التحريم بطريق الالتزام على الكثرة
والبلغة **قوله** وهذا مشير يعني المقابلة بظاهرة مشير الى هذا وانما قال مشير لانه
يحمل ان يكون المراد انه على تقدير فهمه من حيث انه لازم التزام فقط بجلت

بلفظ ما اذا اريد به فانه مجاز ايضا **قوله** على تمام ما وضع له بالنزع الخ قال في شرح
الشرح اذا استعمل اللفظ في الجزاء واللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى
لم يكن تضمننا والنزاهة بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى اي معنى اللفظ
وقصد به فهذا صريح في ان من قال يكون هذه الدلالة مطابقة لمعنى المطلق
بدلالة اللفظ على ما وضع له بل على تمام المعنى اي على اللفظ وقصد به فعلى هذا لا يفتى
في كونها مطابقة الى اعتبار الوضع النوعي وصرح باعتبار ههنا وفي شرح
الشمسية على معنى شرح المطالع وخبره برادان الوضع المعبر في المطابقة هو
تعيين اللفظ بنفسه والمجاز ليس كذلك بل هو موضوع بالقونية كما صرح في
العائدة الجلية فالجواب ما منع كون المعبر فيها هو تعيين بنفسه بل مطلقاً
نعم المعبر في تعريف الحقيقة والمجاز هو الوضع بهذا المعنى او منع كون القونية
معبرة في وضعه بل هي شرط الاستعمال قوله هذه ايضا الخ يعني ان فهمها ضمن
وبتبع دلالة على تمام ما وضع له بالنوع لكون كل منهما منجى جازاً وان لم يكن
اللفظ الدال عليها حينئذ مجازاً **قوله** نعم يعني انها دلالة على تمام ما وضع له لكن لا
من حيث له هو تمام ما وضع له والمعتبر في المطابقة ذلك **قوله** على ان دلالة المجاز
الخ اعلم ان اللفظ اذا كان مجازاً في الجزاء واللازم فعند الإطلاق يفهم من نفسه
الحقيقة وجزوه ولازمه في ضمنه ثم يتبادر الى الذهن عنه الحمل عليه للقرينة المانعة
منه بتوسط العلاقة الى الجزاء واللازم فمجاز يكون فهمها من حيث كونها
معنى مجازياً بعد الكل واللازم قطعاً واما تضمن والالتزام فقال النجوم
انها ايضا فهم الجزاء واللازم بعد الكل واللازم فقالوا ان دلالة المجاز على
تضمن والتزام لا مطابقة وذلك يثبت الى انها فهمها في ضمن الكل واللازم وذلك
دلالة المجاز تضمن والتزاماً وقال السيد اذا ملق اللفظ على الجزاء منقلاً قال نفس عند

سماه منتقل منه الى المعنى الموضوع له وفيهم جزوه في ضمنه ثم بواسطه القويه نذكر كانه
ليس بمراد في ضمنه والقويه في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم فالدالة المجاز على
فهم الجزوي ضمن الكل لا بعده فيكون ضمننا والحق انه يحصل بعد تعلق الارادة فهم
غير الفهم الذي كان ضمننا وكو سلم انه عينه بالذات لكنه لا صار مقصدا بالاكين ان يكون
لضمننا لا شفا وكونه ضمننا والقويه وان لم يكن لها تعلق باصل الفهم لكن لها تعلقا
بالفهم مقصدا الا ان صفة المقصد انما حصل لها بالقويه كذا في شجني والبي قدس سره
في حاشيته على السطوح بما ذكرنا ظاهر فساد ما قيل من انه مطابقة باعتبار الوضع او
ولضمن والتزام باعتبار الوضع الحققة فلما في اللفظ لان مبني لغتي كونه ضمننا والتزام
انما هو تغاير الفهمين لا عدم اعتبار الوضع الحققة واعتبار النوعي نعم على ندب
القوم يمكن اعتبار مطابقة اللفظ باعتبار الوضع النوعي قوله في نوع الاستعارة
اي نوع من المجاز المطلق وهو الاستعارة اول نوع من الاستعارة فانه في الـ
استعارة الاصليه المصرفة قوله لا مشا في الاصطلاح فانه يطلق الركيك
بمعنى الضعيف على ما يستقر عن الطبع قوله الشا ابرو من الضعيف يدل على انه
يشا ركة المفضل في المعنى كقوله البرودة في الضعيف وباعتبار التفضيل
في المبالغة وان كان المتعلق فيها مختلفا الى بلوغ في البرودة من الضعيف في
يجعل من متعلقها بالعبد والتجاوز المستفاد من التفضيل اي ابرو من كل شئ
متجاوز من الضعيف قوله اي المحسنات البديعة من المبالغة لئلا جعلها من
الداعي اللفظ مع ان منها ما هي محسنة معنوية لان اراد ان الباعث على ايراد
لفظ المجاز ان كان ابراز المعنى المجازي ولم يهارة على وصف لا يكون ابراز
عليه بلفظ الحقيقة فالداعي معنوي واللفظ فانه الباعث على ايراد لفظ
الاجنبية وجر من المسك موجه الذهب ابراز المعنى المجازي على وصف التظيم

في الاول ابراز المعنى المجازي في الاستعارة في الثاني مجازا ومن كان مبتدئا جسيما
فان المباحث فيه ليس ابراز من ان قد من المبالغة على وصف من لا وصاف بل العبد
بتعبيره بهذا اللفظ حصل المطابقة وكذا المبالغة فتأمل قوله وقد افرد بالذات كذا في
لنا سبب الشعر فانه في الشعر كالفية في الشعر قوله والعطف على اختصاص لفظ لا يثبت
ذلك ولا يتوهم ان يثبت في ذلك حيث جعل اختصاص لفظ خبر القول فاللفظ لا يثبت
فاللفظ لا يفهم وبديل عليه هذا الكلام اعني اختصاص لفظ الخ فهو خبر قوله الداعي الى
المجاز كيف ولو جعل خبر القول فاللفظ لبق هو بلا خبر قوله وضروته اي تمام المراد ولا
يخفى عليك ان المراد هو معنى الكلام المطابق للحقيقة في الحال وقامه وخصوصه و
وهو معنى التفسير من تسليح قوله فعلى هذا الحاجة لئلا لان كون المجازات متغايرة
في الموضوع والمفاد وعدم ذلك في الحقائق صحيح واعتبار العدل عنها فلا حاجة
الى اثبات كون المجاز اوضح من الحقيقة قوله ان اراد بلفظ في قوله فاذا حادثت
ان تدوي المعنى قال السيد لنا تخار الشق الثاني كما يدل عليه قوله المنصقة بالمعنى
المطهر ولا ندعي ان لفظ المستعار منه حقيقة فيه او لفظ المستعار له مجاز بل نقول ان
عن الرجل السجك بالاسد اول على شجاعة من لفظ الشجاع والاستعارة في ان تقوم
بإدراك الراي ان يكون الاسد اول على معناه الحقيقة مع جميع النوازل واللوازم و
يكون المشبه مفعولا والمبشبه محسوسا ليصير المثال الجهر اني وفيه انه يصير معنى المطابقة
تمام المراد هو ما فربه قوله زيادة البيان وايضا قوله واخفى منه وقوله فبعضها اوضح
في الدلالة وبعضها اخفى يعني ان ابراز المعنى الجلي مع اوليس لانه شئ من المجاز
على الجاهل مع اخفى من الحقيقة قال مصنف رحمة الله بوبيد هذا المعنى اما ما يندسر عنه التعميم
فقط لانه لا لازم له وصحته واما كونه بنية عليه فلما جعله سابقا لبلوغ على كونه المجاز
بين وذلك لانه اذا ثبت بالنية كان اثبت مما ثبت بدونها وما هو اثبت يكون

بثبوتها أوضح وأقرب إلى الفهم على الأكثر وهذا القدر كاف للتأنيذ واخذ المسئلة
قال المصنف رحمه الله تعالى فاللفظ الموصوف له أي هو فقط بدون اعتبار شيء معه من
التشبيهة ويقتد بمحضه وغير ذلك **قوله** والصفات المشتقة وقع في كلام القدماء
ما يثبت منه لكن قال الشارح رحمه الله في شرح التلخيص هم البنية قد خصصوا ما يثبت
من الفعل بالصفات المشتقة **قوله** والصالح للموصوفية هو الحقائق أي لا أمور
المتقرر الثابتة كقوله جسم أبيض بياض صاف دون معنى الأفعال الصفا المشتقة
منها لكونها متجددة غير متفرقة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عودتها دون
الحروف وهو ظاهر كذا في شرح التلخيص وجهه شئنا والبي قدس سره في حواشيه
بان المراد انما يصلح للموصوفية شئ الحقائق أي الامور الثابتة في نفسها لا
بنوت شئ شئ فرغ بثبوتها في نفسه كما تقرر في محله دون معنى الأفعال الصفا
فانها من حيث انها مدلولها مثبتة لشئ وذلك لدخول الزمان التي هو زمان
لبنة معانيها التي شئ هو فاعلمها او عودتها في ذلك الزمان لها عودتها صارية
كأن ذلك فلا يثبت من هذا الجنبية لشئ فلا يكون موصوفة بوجه الشبه **قوله**
فيه كلام يطلب من شرح التلخيص هو ما ذكرناه لا شك اننا اذا قلنا بخلق
فلان أي الموصوف الذي ضرب فيه ما يشهد ان كان المعنى على تشبيهه ضرب بالفضل كذا
اذا قلنا هذا قد فلان انشأه الى سره فهو على تشبيه الموت بالبرق فادمع انه
يقال مقام واسع ومجلس شج ومبيت طيب وغير ذلك فانها لفظ للموصوفية
ولا يقع اوصاف البنية والصفة كل من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتفرقة
انما بنية يقع موصوفها كقولنا زمان طويل حركة سريعة وان الذي هو ان الحركة
والافعال لا يقع مثبها بها ومقتضى الدليل هو انه ممتنع وقوعها مثبتا فلا يطبق
الدليل على الذي هو البنية معانيها أي معانيها المسجلة الدالة هي عليها وان

وان كانت موصوفة لها على ما هو عند سبب الجهور قال الفاضل الاستدلال
في شرح الفوائد الموصوف له الخوف هذه المعاني المطلقة عند الجمهور لكن الوضع
شرط الاستعمال في الجزاءيات حتى لا يهمل كون الحروف مجازات لا حقائق لها
انتهى فاللام في لا ابتداء الغاية والمثال صلة للوضع ومعنى قولهم من موصوفة
للا ابتداء الخصال وموصوفة للاستعمال فيه والاستعارة التبعية في الحرف حينئذ
انما هو باعتبار ما يستعمل فيه لا ما وضع له ومدار الاسمينه مثلا انما هو على المعاني
المستعملة فيها بحسب الوضع ولذا عوف للكسم بادل على معنى آخر والحرف لم يوضع
لله لانه على المعنى المستقل اذ الوضع اعتبر في وضعه الاستعمال في الجزاءيات
هذا والمستفاد من التلخيص الايضاح والكشاف عن الاستعارة في الحرف
يجمع التشبيه في الجور وهو مخبر شئنا والبي قدس سره في حواشيه على شرح
التلخيص **قوله** والا كانت سأل احوال ان الدال على الكل يكون اسما قطعيا
لكونه مفعلا مستقلا البنية وما ذهب اليه جمع من النجاة من ان لفظه من ولفظ
الابتداء مثلا موصوف على السواء الا ان الوضع شرط في دلالة التسمية
فكر متعلقا بها دون لفظ الابتداء باطل بين وجوده في شرح الوضعية **قوله** هو
استلزام وهو استلزام الجزاء للكل **قوله** تشبيه ترتب العداوة الخ معناه تشبه
احد الترتيبين المخصوصين بالآخر بتبع التشبيه ترتب غير العلة الغائية
بترتيب الغائية بما مع مطلق الترتيب كالنص في الفتح فالمراد من قوله
للفعل الانتقال مثلا لا مطلق الفعل كاصح به في شرح التلخيص فالتبعية قصد
وقع في الترتيبين الكليين مما ترتب الغاية وترتب غير باغم سرى خبرا بياتها
او تشبه الاول باننا في قصد الانهما كليين فان الجزاء ما هو ترتب عداوة
موسى على القاط فرعون له ترتب عداوة على الانتقال مطلقا وكذلك الجزاء

انما هو ترتيب العلة الغائية لا التقاط فرعون لموسى لا لالتقاط مطلقا وحينئذ يكون
ان براد من الفعل مطلقا ومعنى قوله يستعمل المشبه اللام اى فى الجزاءيات كقوله
عداوة موسى على التقاط فرعون لا وفى المشبه النعى بقى انه يجب ان يعتبر المشبه
بالتعليل لانه المتعلق للام لا فردوه وهو ترتيب العلة الغائية بل قوله كما في
هو بيان عليه العلة الغائية لا ترتيبها لآن معنى قولهم اللام للتعليل اى لبيان اى
ان ما بعده علة لا قبله الا ان يقال المراد ترتيبها يجب دلالة اللفظ لا فى نفسه
قوله الموضوعه للدلالة اللام لا يكون ان يكون صلبة للموضوع فتقدير الموضوعه
لتعليل الدلالة مصدر دل المتعدي اى الموضوعه له لغرض دلالة على ترتيب
العلل الغائية الذى هو جزئى للتعليل الكلى استعماله فيه كما هو مذهب الجمهور
ان الحرف موضوع للكلى بشرط استعماله فى الجزاءيات **قوله** الا ان المصنف
رحمة الله اعتبر زيادة تدقيق النظم ان ما ذكره المصنف رحمه الله اعتبار آخر على
وقف ذكر العلاقات من ان الاستعارة مستعمل في وصف لازم حيث اعتبر استعارة
التعليل للتعقيب اللازم له الذى هو بمنزلة الوصف للتعليل لكونه محمولا
عليه اعم منه لشموله التعقيب غير العلة المعلول ثم بواسطته ذلك استعمل اللام المو
ضوعه للاستعمال في جزاءيات التعليل لجزاءيات التعقيب مطلقا سواء كانت غير
جزاءيات التعليل وجزاءيات لكون لا يستعمل من حيث كونه استعارة الا فى غير
جزاءيات التعليل ولا يكون ان يعتبر استعماله فى جزئى التعقيب بحيث يقع
فى الخرج على التعقيب غير المعلول للعللة كما يؤهم عبارة الشرح رحمه الله على
انه حق استعمال لاسد فى الوصف اللازم اى شجاع ودقوه على زيد لكونه
شجاعا لان استعماله لا يكون الا فى جزئى مخصوص متحقق فلا يكون اعتبارا وقوة
على شئ الا ان براد من ان استعماله فى ذلك الجزئى المستخلص من حيث كونه

كونه جزئيا للتعقيب لا من حيث كونه تعقيب غير المعلول للعللة لكنه فى الغرض
اللام مغاير له والحاصل ان المصنف رحمه الله لم يعتبر التشبيه بل الاستعمال فى اللام
فيكون مجازا مرسل على اصطلاح البيان والشراح رحمه الله مبني على وجه اعتبار
التشبيه والاستعمال فى البنايين بنا على اصطلاحهم حيث قالوا ان الاستعمال فى
الرجل الشجاع بعلاقة التشبيه لكن على ما ذكره المصنف رحمه الله يكون مجازا مرسل
بتعبير فى حوشى الخوايد انهم لم يصحوا بتفسير المجاز المرسل الى الاصطلاح البنى لكن
ربما يشعرون لك كلامهم قائل المفتح ومن امثلة المجاز قوله فاذا فرأت تواتر
فاستغف بالله استعملت فواف مكان اردت الفوات لكون القواعد سببه
عن اردتها استعمالا مجازيا يعنى استعمال المشق بتبعية المصدر وجوز فى شرح
التحقيق ان يكون لفظ الحال مجازا مرسل عن لى باعتبار ان الدلالة لا تتر
للفظ فافهم وما مل غير ابيان كلام التفتيح على وفق ما ذكرنى العلاقات فافهم
يعتبر فيه التشبيه فى الاستعارة واما قوله فى التوضيح جعل الموت كان اولاده
علة له وقوله اريد ان الموت وقع بعد ما وقع المعلول ليعتبر باعتبار التشبيه
اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه على تقدير كونه متعللا فى جزاءيات لازم مغا
الكلى ليس فى استعماله اشارة تشبيه الوقوع وايضا هذا يدل على ان التشبيه المعلول
وقوله كان الولادة علة يدل على ان التشبيه فى العلية وقد نقل عن المصنف رحمه
الله ان قلت كلام المفتح يدل على الاستعارة فى العلية حيث قال لا يتغير
اولا ترتيب امر على انه بحيث يكون الاول غرضا من الثانى لترتيب امر على امر
غيره ان يكون الاول غرضا من الثانى والجامع بينهما مطلق الترتيب ثم يتغير
اللام التى لا غرض لترتيب ليس لغرض كلام شرح التفتيح على الاستعارة فى
المعلولية قلت معنى كلامه ان ترتيب المعلول الذى هو غرض من شئ انغير

لكونه اشئ بحيث يكون عقيب شئ آخر فان الاستغارة يكون في العلوية لاني
لعلة انتهى وقد عرفت ان في شرح التفتيح اللفظ ما يدل على الاستغارة في العلوية
فتأمل قوله يستعار لام التعليل للتعقيب اي اللام الموضوع للاستعمال في جري
استعار مجزويات التعقيب قوله لفظ الاسد للشجاع هذا على ما ذكره المصنف
رحمته الله في العلاقات والافند علماء البيان لفظ الاسد للرجل الشجاع قوله
ويقع آخ قد عرفت ما فيه من الابهام قوله بتعقيب المعلول لعلة الظاهرية
اي لموت لعلة لان التعقيب المحض ليس بمشبه بتعقيب المعلول مطلقا
وخيل المراد من قوله مشبهاتها متغايرة هو تفتيح نسبة تعقيب غير المعلول للعلة
بالتعليل الكليين وبهذا القدر نيم الاستعار التبقية فاعلمنا راسخا في التعقيب
اللازم زائد لا حاجة اليه ولعل ان يشبه رحمه الله ذلك قال غنيمت زائدة تدقيق
اريد من قوله مشبهاتها اصالة هذا التشبيه ايد لا حاجة اليه كما ذكرنا في بيان كلام
التفتيح قوله فلا يخفى الاستغارة التعليل للتعقيب لان اللازم له هو التقديم لا اللاحق
قوله اجاب آخ حاصل جواب ان التعليل سمي لا بهو لازم بعض افراده من جهة
وهو الخارج قوله معلوله في الخارج للعلة الفاعلية بتوسط الفعل فيكون متأخرة
عن الفعل ايض هو المقصود قوله فظاهر لا يشك فيكون المتعقب على المعلول على عقب
العلة قوله ما ذكره المصنف رحمه الله اي من اعتبار كونه معلولا والافاعلية
لازما باعتبار بعض الافراد ضروري للمصنف رحمه الله قوله لا يقال آخ يعني ان
اعلم ان كونه معلولا واجب قطعاً لان العلة من حيث انه علة لا يمكن فيه اعتبار
الشيء به قوله منجب اي اذا كان كذلك منجب ان يكون مراد المقوم من ترتيب
العلة الغاية الذي هو مشبهها به ترتيب المعلول الذي هو غرض اذ لا معنى
لا اعتبار الترتيب بالنظر الى العلة فهذا اسوال على المقوم اسطره لمناشئة

المناشئة وهو عدم افتضاء العلة الترتيب قوله لا شذوذ الحاجة علة لا اصل المذكور
واما ذكره تعقيب مجزئها فلا استعمالها حقيقة ومجازا واختلاف المسائل المتوقفة بها
قوله في البناء وعدم الاستقلال به لشيء مجموعها او كل واحد منها لكن الاول
باعتبار اكثر افراد المشبه فان من الظروف المذكورة عند فهم معنى موزونة ولا يخفى
عليك ان اشتركت عدم الاستقلال بينهما اشتركت لفظي قوله لاني الثاني من الجمع
بين الحقيقة والمجاز بخلاف الاول لا مره ان الممتنع ان يرد الحقيقة والمجازي
ول من حيث ان نفس الموضوع له والاخر من حيث انه متعلق به بنوع علاقة
وفي تسمية الظروف جروفاً للتشبيه اذ انها بعلاقة التشبيه وارادوا الظروف من حيث
انها نفس الموضوع له فيلزم الممتنع لانه يكون ارادة للشيء والمشيء به معاً حيث
مما كذا بخلاف التعقيب فانه يرا دفيه المجموع بعلاقة وهو المفعول المجازي لا
ارادة المجازي بعلاقة والحقيقة من حيث انه نفس الموضوع فانهم فانه قد
استغضله الاقدام مع انه على طرف لانام قوله قوله الواو لطلق الجمع اي الواو
العاطف لطلق الجمع فانهما مجزئ جازة ولما سميناف وزايدة وغير ذلك من
معانيها المذكورة في موقعه وفي بعض نسخ المتن لطلق العطف طبق اصول فخر
سلام والعطف في اللغة اشئ والروفا العطف في الكلام ان تردوا واحد المتو
الى الآخر في الحكم او احد الجملتين الى الاخرى في الحصول قوله فتركيها الى آخر ذلك
الواو لجاز توهم ان الكلام والاسم او الفعل الاول قطع عن سهو وغلط وان
المحكم قصد احدها او كثير ما يورد الكلام بغير او مع العطف الى معناه كذا في اكثر
وقال شيخ عبد القادر هر قام زيد فعد عمر وبدون الواو كبخل الا ضرب الرجوع
قوله في المبوت هذا في المحل التي لا عمل لها من الاعراب سواء كانت بثبوتية او بغير
او مختلفة فالمراد من المبوت العلم كما يرا ومن الخارج في قولهم الجبر ماله خارج

والتي لها محل من الاعراب حكم المفردات **قوله** او في حكم آخ والعاطفة المنعقدة
راجعة الى احد هما **قوله** ذكر ابو علي انه جمع عليه نقل الشيخ ابو حبان عنه وعن اسير
والسبيل ان النحويين اجمعوا على انها لا يفيد الترتيب غلطهم بان قطرب الرعي وروا
وتعليق ابو عمر الزاهد وبنام والثاني رحمه الله عليه قالوا باقادتها الترتيب
ونقل عن الفراء والكاشي كذلك **قوله** في مواضع من كتابه ذكره في نسخة عشر
ضعفا من كتابه ونقل اجماع اهل البدين عليه **قوله** ولا دليل عليه في اندخ به فيل
من انه يمكن ان يكون في هذه الموارد مجاز الجمع المطلق وهذا مبني على التحقيق وال
عدم الدليل عليها غير مسلم عند الختم **قوله** معد ولا عن الاصل لا يتوهم انه على تقدير
كون الدليل على احدهما لا يلزم ان يكون معد ولا عن الاصل لا احتمال الاشتراك لانه
حذاف لا اصل منها فاعلم المجاز **قوله** وذلك مثل انكارك آخ سوى الاخرين لا يصح
الترتيب فيها ويصح المقارنة ولا يتوهم ان سبان قنالك وقعودك لا يصح فيه
الترتيب فيها المقارنة لان القيام والقعود انما يمتنع اقترانها خارجا لا بالنظر
الى تعلق السابق واما الاخير ان فكلاهما لا يصح فيها اما المقارنة فقطاهر واما
الترتيب ففي اولها كذلك واما في ثانيها فللزوم التكرار بعد كرهه لكن التكرار
لا يمنع الصحة وقد يستدل على عدم افادتها الترتيب بلزوم التناقض في تقديم
السجود على قوله حطة في سورة البقرة فليست سورة الاعراب اية **قوله** نعم وارسا
لوحا وابراهيم يعني المقارنة وفاجبها وهي بالسيفنة الترتيب لومي اليك
والذي من قبلك بنفيها **قوله** الرابع آخ افرزه من موارد الاستعمال اذ
ليس فيه فضل استعمال اللفظ ما تعال مع اعتبار عرف طبعي او عام بخلاف ما سبق
من موارد **قوله** انه نصيب فانه لو ادخل في اعراب ما قبلها كان انتهى عن كل واحد
من الفعلين وليس الوصف لك كذا في الكشف اي لم يكن لضافي معنى اجمع لانه

لانه كان لضافي كل واحد وعند الكوفيين سمي هذا الواو او او الصرف يعني الهم
فقد ومعنى الجمعية لضموا المضارع بعد هذا الواو وصرفه عن السابق **قوله** لا
يخفى ان هذا الاستدلال آخ قد ذكرنا ان المنقول من الارجاع ايضا انه هو على عدم
افادتها الترتيب **قوله** يحتمل ان يكون آخ على الاول يكون جوابا عن من قد ادخل على
وجوب الترتيب وعلى الثاني استدلالا على عدم وجوب الترتيب **قوله** فباستحقاق
بالمعنى **قوله** من غير دليل فان الزيادة عليه ما يصح بدليل يصح به نسخة في نسخة لانه
نسخ اية كاسي فكيف اذ لم يكن دليل اصلا وما قيل من انه لو لم يكن المقصود
البنية على الترتيب لكان الحسن ان يقال ايدكم وارسلكم وامسحوا برؤوسكم لانه
يتخلل ممسوح بين مسفولين وفعل هو رؤوس بين افعلين وبما ايدى ابر
لانه لا يقال رايت زايده دخلت الحرام ورايت عمر والا يثبت وجوب الترتيب
بل يحتمل ان يكون ذلك للبنية على استنباطه وعند من عند الترتيب لانه لا يقال ايدى
بل ورايت عمر وانتم اقول لو كان ههنا دليل مثبت الترتيب لاسي زيادة على الكتاب
لان الكتاب يدل على التوضيعة والمنبت بالدليل هو وجوب الترتيب الزيادة لا
يكون الا اذا اخذ الحكم الشرعي كما قالوا ثبات وجوب لفاحه ليس بزيادة على
فاقره واما نسبة لانه للتوضيعة الا ان يقال ان مثبت للترتيب لا يوفق بين الوض
والواجب لكن قد حقق في موضعه انه لا يعني الفهم فانه قابل بهما ونراعي
اطلاق اللفظ بحيث لا يحض شي منها باسم **قوله** لا يقال آخ اختراع على الاحتمال
الثاني بطريق المعارضة بان فاذ غسلوا دليل على جوبه او بطريق المنع اذ انهم
ان وجوب الترتيب زيادة على الاول الواو من غير دليل بل هو بدليل الفاء ويصح
الزيادة بمنته عليه **قوله** غسل الوجه لا وجوبه لانه مدلول مهيئة والسقيب يكون بالنظر
الى مدلول الجوبه وهو الفصل **قوله** مقدم على آخ اذ لا يمكن مقارنا لامتناع

عشرين في زمان واحد معاً على هو العادة الاكثرى قوله لانا نقول المذكور آخ
منع على المعارفة او ابطال السند المنع ولما منع معناه والحاصل ان الآية من قبل
عطف المفردات فيفيد تشريكها في حكم الفعل فيكون مدلوله تعقيب الفعل المشترك بينهما
قوله لا يقال لكل عضو آخ اثبات مانع بانبات ان الآية من قبل عطف الجمل بمنزلة
لكل عضو مثل عليه فيجب ان يفكر لكل فعل واذا كان من قبيل عطف الحمل
فيكون معناه التشريكها في الحصول لا بالنظر الى سابق فيكون الفاء معبدا
للتعقيب الفعل عاقبة وبضم عدم القبول بالفضل مثبت الترتيب قوله ولما
ولعدم ايجاب تعدد المحال تعدد تقدير الافعال وولكون مثل ما ذكر من عطف
المفردون الجملة لا يعد بتقديم شراء الجملة عاصياً ولا يفهم تقديم شراء اللحم وذلك
لانه لو كان التقدير واشترى خبر كان الفاء معبداً للوصل شراء اللحم بدخول السو
ولتعبته خاصة فيفهم تقديمه على شراء الجوز وبما حيزه عنه يعد عاصياً بخلاف اذا
كان من عطف المفرد فانه يعيد وصل الشراء المشترك بينهما وتعقبه لا شراء
اللحم بوجوب تعقيب الفعل الذي دخل عليه الفاء ووصله بالسابق خاصة فيكون
الفاء معبداً للوصل الفعل بالقيام الى الصلوة بالنسبة الى المسح وتقديمه عليه
الترتيب لعدم القابل الفصل قوله ولا يخفى ضعف الوجهين اما الاول فلان
المسح ليس رخصة استفاضة وكيف وعلى هذا يكون الوضوء البصر رخصة استفاضة
فانه اقيم مقام غسل البدن دفعا للمخرج ولذا عند الموت يغسل كل جوارح الى الاصل
والغداً الجوارح اذ لا يتكرر ولو سلم فالمسح غير الفعل حقيقة وان قام مقامه لو سلم
فتعد والفعل الواحد البصر بوجوب تعقيب الفعل الذي دخل عليه الفاء خاصة وانما
الثاني فيقتل ان ما ذكر لا يدل على عدم وجوب الترتيب بل هنا لا يدل على
الوجوب وفيما علم من قوله لانا نقول تعدد الافعال في ان الآية من قبل

من قبل عطف المفردات وفيما علم من قوله لانا نقول تعدد الافعال في ان الآية من قبل
اي لما ثبت ان الواو لمطلق العطف في الا ان يقال ان دلالة الاستدلال المذكور
على عدم الوجوب موقوف على عدم دلالة الفعل المسح على الوجوب ليصح ليلا في
الزيادة من غير دليل المعارض مسلم له لانه ما عليه فيبطل اصل الاستدلال في قوله
والجواب المقاطع هذا جواب عن قوله لا يقال فيلزم وهو تقرير آخر كما ذكر بقوله لا
قوله فاعلموا وجوبكم باعتبار ما يسفوا ومن سابق فيكون اما منعاً على معارضة
او ابطال الاستدلال بابطال سنده وهو كون الفاء الجزئية والاعلى لزوم التعقيب
على طبق قوله لانا نقول المذكور آخ قوله غير زرع بان يكون مدلوله وصله به بل
امر آخر بينهما كيف انه يقال يجب قولت وبقية كل حي بولده يموت قوله وعلى وجه
آخ فانه اذا كان مدلول الفاء وصله به بلا فاصل يكون تقديم الجزاء على عطف
عليه واجبا قوله على انه يجب سمي آخ الظاهر على سمي تعقيب التدارك ان الفاء
مدلول الجوهري قوله استدلال على كون الواو آخ عبارة التفتيح على هزنى الاستدلال
بالآية فقط والجواب بان الترتيب بالحديث لا بها وما ذكره الشارح رحمه الله
يشير اليه قوله في التوضيح وقوله عليه السلام ابدوا آخ قوله فقال صحابة لا نؤمن
ان السؤال يدل على انها ليست للترتيب لانه لا يحتمل ان يكون لانها كجى بغيره قوله
فهم النبي آخ ولو سلم انه عليه السلام فهم منها فلا سلم انه من الواو بل من الابدان كما
عليه ابدوا واما بعد اولئك فلو قيل ان الصفا مع المردة كان انهم بحاله قوله وتفتي
بما لا ح آخ لا يبعد والله كويونهم ظاهر الحديث يجب الترتيب في الوضوء وانما
كل معناه بدار الله الواحد منه بناء على ان العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص سبب
كانوهم فالمراد بما بد الله بصفا عبيره لزيادة الترتيب مع ان اثبات الترتيب
به في الوضوء زيادة على الكتاب بخبر الواحد على سابق من الشارح رحمه الله

واما ههنا فكونها من شعائر الدين بحكم شرعي على ما بينه حتى يكون زيادة عليه نعم
يكون زيادة عليه على حال فموم من ان قوله من شعائر الله دليل الوجوب لانه
يخرج من الامر كالفعل شيخ حلال الدين الطوسي في الاكليل قوله كتب عليك ربي
منك الشافعي رحمه الله يكتب على ركبته وقلنا المراد كتب سبحانه بالماضي اذا
حضر احدكم الموت الآتيه قوله قد يقال في هذا الضعيف جدا اذ قد حقق ان الشارع
ولا خوف وامثاله لا حاجة بل انهم عرو من قوله تعالى فلا جناح سقوط الوجوب
حتى قالته عائشة رضي الله عنها لو كانت على اوليتها عليك انت فلا جناح عليه
ان لا يلوف بها وصرح في الهداية ان فلا جناح عليه لا حاجة والوجوب باليد
والاجماع وكوسلم فيمنع يكون انهاء الترتيب بابدوا زيادة على لكن بخبر
الواحد قوله لان المطلق آخ فكيف يجعل دليلا على انه موضوع للمقيد قوله واما
النقص ما بعده فاهزة في المعارضة لدليل كونها للترتيب عنده والمعارضة
عنده بما فلا بد ان يقال المراد منه المعارضة او نقص كون الترتيب والمقارنة
في المسلمين ثانيا بسبب الواو مع قوله لو كانت للترتيب لخرج اى لو كانت
لها في المسلمين المذكورين فينظر الحال لكان الترتيب والمقارنة فيهما
لما انفقوا او يقال ان علم كونها للترتيب عنده والمقارنة عندهما من حكم سوء
المسلمين يستلزم ان يكون لم حكمهما كونها لهما فهو نقص على ذلك اللازم
هذا غاية ما يستبرئ منه قوله لا انفقوا بل فالغاه في الاول بوقوع التثنية
لغيرها في الثاني بوقوع الواحدة قوله معنى على ان تعليق الاجزئية يخرج بعد انفقوا
على ان ذكر الطلقات متعاقبة يتصل الاول بالترتيب على التمام ثم الثاني في ثم
الثالث موجه عنده الفصل الثانية عن الاولى والثانية عنها في التعليق
والتي قبلت او قوت كذلك وموجه عندهما الاجماع والائحاد فتعلق غير موضوع

موصوفة بالترتيب ووقع كذلك كما اذا كرر الشرط كذا في اصول فخر اسلام ووجه
من قال ان قبله عنده ليس في موفعه لان التعاقب في التعليق عليه فقد خطا
لكن كلام الشارع رحمه الله في التصوير بهما ظاهري في ان خلافا ما هو في حاله
الوفوع فقط والتفريق التعاقب في ازمته التعليق متفق عليه الا ان بر
من قوله ما هو في ازمته التعليق اى يدل على التعليق كما يرشد اليه استدلاله
عليه بان الترتيب ما هو في الحكم آخ ثم لا يخفى عليك انه لا حاجة لاثبات
ابى خيفة رحمه الله الى بيان تعليقها على سبيل التعاقب بل كفى كون الاول
كاملة مستغنية عما بعد ما غير متوفقة عليه لانه ثبت بهذا القدر ان الطلاق حينئذ
يقع بهما من غير توقف على ما بعد ما قبله ما بعد ما لا يندام المحل قوله وطالق جملة
ناقصة مفقودة في تمام الى ما نمت به الاولى بعينه كاجبي وهو من قبل عطف المفرد
سماه جملة لانه بسبب عطف المفرد يحصل مضمون جملة ولا فقار مثله الى عين ثم لا
ولي تعلقه به انقسمت الالف في على ثمة ودرهم لزيد وعمر وفان لا ولي ان كنت مستغنية
لكن العطف فاذا كون عين تلك لاية لعمر والبض فافتست لاسخالة كونها كلها
اعمالا للكلام واجتبراز عن الغاية بقدر الامكان بخلاف طالق فانه لا يكون اعمالا
اصلا بعد وقوع الطلاق بالكاملة السابقة فافهم فانه قد وهم فيه بعض الناظرين
قوله والثالثة بعد ما الظاهر انها ايضا بعد الاولى والثانية لا بعد الثانية ايضا لعدم
اجتنابها اليها بل الاولى لان يقال ان تعلق الثانية لا كان قبل ذكر الثالثة بعد
توقعها على ما بعد ما كانت الثالثة بعد ما البض قطعاً قوله وتحقيقه آخ حاصلا ان بشرط
معتبر مع كل واحد منها من غير ترتيب مساوات الثانية والثالثة الاولى في التعليق
بشرط فيكون كان الشرط ايضا متلفظ ثلث مرات في حق ثبوت معناه لدي
المراد من التقدير ما هو مصطلح النسخة ليرد ان في صورة تعدد الاخبارية يقتدر

الشروط غير لازم نحو قوله فانه صرح في تفرق اذ منه الوقوف لدلالتهما على تفرق اثره
التعليق لان حروف العطف اذا دخلت على محل وقعت في موضع الجزاء والشروط
ونحو ذلك يعتبر معناه بالنسبة الى ذلك التعاقب كما صرح الشارح رحمه الله في الواو
في قوله تدخل بين الجملتين فالفاو ونعم في جزاء الشرط يفيد ان الترتيب التراجعي
بالنسبة الى تعليق الشرط فواء ويقرب من ذلك اي سابق من انه لا تفرق في اثره
التطبيق وهذا الكلام اورد في جواب سند لال بجنيفة رحمه الله كما يدل عليه قوله
بحال التعليق لان العبرة بحاله اليه عند ما يوجب الترتيب لما ذكرنا انها التعليق
غير موصوفة بالترتيب عند ما فاءه الجواب اسي ههنا وان اجاب عنه في بيان
قوله وقد تدخل بين الجملتين قوله لانه جعل الحكم توقف النكاح انما ليس به الحكم
حاشي كلامه بل غير صحيح كلامه قوله بطل النكاح الامة الى اخر لانها ليست بمحل حاله
الى الجزاء ولان المولى يفتق فيه صار له رد النكاح الامة واليك ذلك واما
الزواج النكاح الامة لا يكون رد النكاح الحرة لانه منسوخ فلا يكون اجازة معتبرة
كذا في الجامع الكبير وحاصله على ما في حواشي اصول فخر الاسلام انه بطل للزوم منها
الى الجزاء وفي هذه الحالة ليست بمحل لابتداء النكاح والنكاح الموقوف فانه يقع
ما قبل ان النكاح المفضولي لا يتوقف على قبول الزوج كان انما هو توقف النكاح
لا احتمال ان يعقب النكاح واحد من المعققة او النكاح المعققة بعد ما فلا يلزم نزولها على
الحرة لان علته لطلانه ليس لزوم التزوج المذكور بل ما ذكر من انهم يعلمون تعليقه
حكم ما اذا زوجها في عقدين او زوجها المولى في عقد للزوم الضم في الثاني في
النكاح في الاول فالمراد من قول المصنف رحمه الله يختلف بعقد الواحد بعقد
مع وحدة المولى فتعده لان الحكم بالواحد بعقدين مطلقا يختلف ويعلق لفظ
نكاح المسائل اشارة الى هذا فان المذكور في الجامع وحدت مع وحدة المولى فتعده

وتعده مع تعدده كما نرى قوله لا يغير بافتاق الثانية لا بنفسه ولا بطم جازة
الزوج لما قلنا الفاء اجازة منسوخ وهذا يفرق مسألة الاثنين فان اجازة
النكاح الثانية فيها مغيرة لحكم النكاح الاول قوله بطل النكاح الثانية بافتاق الاول
يعين ما قلنا الفاء على التعاقب واما اذا اعتق معا يعلم حكمه بطريق الاولى بالنسبة
الى سورة اجازة ابها وبالنسبة الى سورة اجازة ابها بطريق الانسحاب بالنظر الى
دليله وهو جواز كلا النكاحين قوله فابها اجازة وبطل النكاح الثانية حتى لا يقعها
الا اجازة قبل ذلك لان الجواز اصل العقد وهو عقد الامة فاذا اجاز احد النكاحين
اولا تم ذلك النكاح صاحبه حرة فلا اجازة للاخوة يكون اجازة عقد الامة وحاشا
الا اجازة كحالة الاثنا وقوله لا يغير بافتاق الثانية اي مولى من دليل لا يغير
من فاء فابها من انه توقف النكاحان الحاصل انه اذا كان التوقف في سورة
مفارنة حرية احد النكاحين فبها اذا كانت طارئة يكون التوقف بطريق
الاولى قوله لانه تضائق علته لتوقفها المذكور وانما انه لا تضائق في التوقف
ما لم يمنع مانع مما عرفت من لزوم ضم الامة الى الحرة او رد نكاحها وههنا ليس
بشيء منها اما الاول فلتعدد العقدين واما الثاني فليذكره الشارح رحمه الله بقوله
واحد ما الحرة وانما اكتفى الشارح رحمه الله على الثاني لان الراد انما هو للضم فانه
بالضم لما اطل مخيلتها صار راداً فهو مشعوبه قوله لان حاله الا اجازة انما هذا
صحة نكاحها لانها حاله الا اجازة حرمان فلا بد من ان يرد من جاز كلا منهما خلف
اعتقاده لا اجازة بها خلف كلا الاقويتين فانه حينئذ يصح نكاح كليهما وهذه السورة
ايضا مفهوم بطريق الانسحاب من قوله لان حاله الا اجازة كحالة الاثنا وقوله
اي نكاح هذه اشارة الى ان يغير ضمير النسبة لكل واحدة منهما كما في التوضيح
ما ينبغي قوله قلنا نعم الا ان نخرج ان الجمع بمفظة واحدة كالربط لان لا بد من اشارة

بموجب الوضع لكن بحسب خصوصيته استعماله في الانشاءات الشرعية بعيد ذلك فمحل
الاعتراض بالواد منهزلة الجع بالقطعة واحدة المستعمل الانشأ بوجهه انه لا فرق قوله لو
كان فيمنه الاول كمنه مثلا لم يعنى كله ولو كان فيمنه غيره اكثر فالاول ان كان يعنى كله
لكن العتق من غيره النصف والثالث بل يكمل به الثالث **قوله** والمستعى مكاتب
عنده لان العتق منهزلة واما عندهما فانه حرم يكون لعدم تجزئ العتق لانه لا يقبل
شهادته عند ما لا عند **قوله** او بدون الواد في دفعه لا بونك ان يقال ان
الجمع في الحصول ان شريك مستفاد من جوهه الجملتين من غير حاجة الى الواد **قوله** من
اعتبار بعض من الاول الى الفيدو التي هي من اجزاء المعطوف عليه والمعطوف لا
السابق على المعطوف عليه **قوله** لا على قوله لا يتغير مثله **قوله** لانه يلزم ان يكون تفسير
القول بعينه كالمعطوف عليه وهو مقابل له ثم لا يخفى عليك ان المراد من تقدير مثله
ما يشمل مثل علفته بناد وبار واما يمكن ان يرا **قوله** بعينه مطلق الفعل من غير خصوصية
العتق وكالحج المطلق فغيره والشارك زيدا فتمام به بعينه فيكون قوله لا يتغير مثله
او بتقديره لغويا لقوله بعينه مع انه تكلف ولا فائدة جني في التقييد بقوله بعينه **قوله**
لا يخفى عليك ان تقدير المثال قد سبق ان ليس المراد من تقدير المثال تقديره في اللفظ
على هو مصطلح النجاة بل اعتبارا مطلقا ولو بحسب المعنى ففي جاز زيد وعمر لا بد من اعتبار
جحي العم وعليه لا مستلح قيام جحي واحد بها بخلاف مثل ان دخلت الدار فانت
طالق وطالق طالق وما قيل من انه لا بد من تقدير المثال اللفظ في عطف عم على
زيد واللا يلزم استعمال جاري معنيين لان الفعل موضع للمحدث مع النية الى جهة
الى فاعل معين بالوضع العام وهم لان خصوصيته معناه فيما عطف على فاعله آخر
ليس على وجه يمنع شركة الاخر فيه بل كخصوصيته فيما اذا كان فاعله مثبتة برشد الى هذا
قوله لو ادنى التخليص كالالف في المتحد بن والسري في ذلك ان كون آخر معطوفا

معدوفا عليه ملحوظ في تعيين فاعله في هذه الصورة فلا يكون خصوصيته على
يمنع الشركة فافهم فانه **قوله** لا بد في العبارة الى آخره قد نقلنا ما فيه من
وهبان من عدم اشتراط البينة فيما لا يكون الاعبادة **قوله** لافيه من معنى المؤنة
فان الخارج ليس فيها معنى العبادة بل هي مؤنة فيها معنى العقوبة لان سببه
الاستغفال بالذرائع مع الاعراض عنه الاسراء والعسر وان كان عبادة لكونه
مصرفا الى الفداء كالكوفة لكنه ليست بحقيقة بل هي مؤنة وكذا صدقة الفطر
فان والكنات عبادة ولهذا لا يتأدى الا بالينة كالعبادة لكنها ليست بحقيقة بل
فيها معنى المؤنة والمؤنة ما كان وجوبه بسبب الغير **قوله** اذ انما يتأدى الى المحضة فلا بد
النفق بل من الغير من غير غير **قوله** لا بد في الانا بدخ وانما يجوز الجمع عن الميت من
فوات الاغتيا لعدم سبيل اليه صلا وتحقق العجز انما هو الغير الزايل بالموت بطلان
الذمة فاعتبر اعتبارا بالنائب من كل وجه **قوله** الامر كذلك فان الان ان لا
ذكر في فضل الاستئذان من انه لا يناسب الحد لان الحد فعل يلزم على الام اقامته لا
حرمة فعل ليس شيء لان الحد عقوبة مفدرة حق الله تعالى كافي الهداية وغيره **قوله** في
غيره فاطلب بها الآية الكفى المصنف رحمه الله في بحث الاستئذان في بيان دليله
المشاركة كونها جملة خبرية وهو صحيح لا بد عليه شيء مما اورده الشارح رحمه الله اذ لا
خفا في ان عطف الانشأ على الاجنار لا يصار اليه الا لفروزة فانه مختلف فيه منعه
البيانون وجمهور النجاة وجوزة الصغار كما فصله في معنى البينيت هم بادل
الجملتين يجعل الجزية الثانية او بالعكس **قوله** فيجب ان يكون عطف على جملة لا
سميته لم يدع المصنف رحمه الله ذلك بل عواه عدم العطف على ولا قبلوا
بل مرجع في بحث الاستئذان بان الحلية جعلوا اوليك مستألفا **قوله** كقوله ثم علوا
عنكم من بعد ذلك يحتمل ان يكون المراد من خطاب ذلك ما هو المراد من عنكم فيجوز

ذلك موقع ذلكم ويحتمل ان يكون ذلك خطأ بالسن تيلتي منه الكلام حمله منها على
وال في المطول على الثاني واختاره في كل كتاب حتمالا وما قبل من انه لا يجوز
لغزو الخطا في كلام بدون تبينه او عطف فانما اذا كان الخطا بات من حسن
وما اذا كان من جنس فلا دان اردت تفصيل ذلك فعليك بوجهي شجي واني
قدس سره الغرير على المطول **قوله** من ان قوله الا الذين الى آخره انما يصير هذه المرة لبناء
على ان الاختلاف فيكون مصدرا الى الاخرة ومصدرا الى جميع احوال المتعاطفة
بحري اذا جعل وليك مطوفة على قبله واذا جعل مقطوعة فصرف الاستثنا اليه
متعين للقرب الا لفضائل لانه يحصر في بمنزلة جليل بين المستثنى والمستثنى منه
كالسكوت كما صرح في الاستثنا والاولى ان يراد من النمرة تعين الاستثنا وعنه
ليلا يلزم الحيلولة بين المستثنى والمستثنى منه وعدم قبول شهادته بعد التوبة كما
هو من هيب الخفية لا المرد وقال المص رحمه الله الفاء للتعقيب فلهذا دخل الخ
اعلم ان الفاء بحبي عاطفة وغير عاطفة والعاطفة يكون للترتيب ما ذكرنا وهو في
دخل على مجمل بعد مفصل نحو ما في الفوج ربه فقال اما وقوعا بل مهلة عادية وان
طال الزمان نحو انزل من السماء ما فتضح الارض محضرة وللبسبية نحو فتلقى آدم
من ربه كلمات فتاب عليه وقد كفي لمحض السببية من غير عطف نحو انا اعطيتنا
الكوثر فصل بك وغير العاطفة يكون رابطة للجواب بشرط وقد دخل على شبه
الجواب نحو الذي انبني فله درهم وزايدة نحو ما جازهم كتاب من عند الله الى قوله
فلما جادهم ما عرفوا ولا استثنى فلو كن فيكون بالرفع اي فهو يكون كذا في معنى
اللبيب وغيره ويمكن ارجاع السببية الى الترتيب بان يراد منه اعم من ان
يكون معنويا كافي الانقار في صورة السببية ترتيب معنوي فلهذا يكون
الفاء والعاطفة الترتيب مطلقا وهو قد يكون ذكرا وقد يكون وتوحيما وقد يكون

يكون ذكرا وقد يكون وتوحيما وقد يكون معنويا والظاهر من عبارة المص رحمه
ان المراد من الفاء مطلقا عاطفة كانت اولاد من التعقيب الترتيب مطلقا وال
يترتب على الشرط ويكون عقيب في الجملة واستعمالها للاستثنا في موضعين الاول في
بين الدخول نحو مل مجاز وهذا ضبط والنسب بقواعد العربية قوله شرط محذوف
لا حاجة الى حذف لا حاجة الى حذف الشرط فانما يجوز اسببية كافي انا اعطيتنا
الكوثر فصل لربك الا ان يقال ان معناه راجع الى حذف الشرط كما يشعر به قوله
بالحقيقة لا ان الشرط محذوف ثم المراد من جاء قرب لانه العلة للناسيب والاستثناء
لا محبي استثناء قوله لم يتحقق من الفاء على اي التحقق من فعال الجوارح من الفاعل
فعل واحد يجب الحقيقة والمابية كوضع اليد على الكف والصب في الحق فان نفس
الوضع والصب سفي والبقاية تنجيد الامثال الى انوا الشارب اردوا وقود ولا
فالسنة نح يعني ان السنة الذي هو علة الازداد هو جود الوضع والصب والماضي
معذرا كما ينبغي للاراد وهو عين الازداد لانه فلا نسلم صحة ان يقال معناه مقدرا
كيفي للاراد فاراد مع انه يمكن ان يكون باعتبار نفس السفي لا القيد قوله انه في معنى
الارادة وكذا قوله نعم اهلكناهم فجاءهم بهما وان لم يحل على القلب قوله وارت
جدنا انما اجتنب فيه نه مع ان الاكثر زائد على اصل الجدل لانه يصح كتمن الجدل
قد جاد لنا قوله لمن تجزي في التارق بعلاقة بهم لا تجزي قوله يعني ان الولد الخ
يعني ان التجانس الاحسانين تكافؤ وذلك اذا لم يقصد من سترية الارفاق اذ لا
به لانه اذا نوى ذلك جازلا بانه لا شرا ويعتق لا يجزيه وان كان يعتق عليه قوله
فما لا شرا الخ غرضه من هذا الكلام ان مدخول الفاء هو الاعتاق هو لا يصح ان يكون
كلما ومعلوم لا شرا لانه وضع لانه الملك والشرا لانه فاعلمولية باعتبار
الثابت به من حيث انه معلوم معلول شرا الى الملك بنص من ملك وازحم

فقد عتق عليه ومن هذا المظهر انه لا تأخير بحسب الزمان لان العتق حكم الملك في هذه الصلوة
بالنص المذكور وهو حكم الاشارة وعلم ينبغي ثبت منه زمانا لبعض الناس
هنا كلام ليس له معنى محصل **قوله** الا انه يصح ان نذكر اننا نوجهم من قوله وضع
لأثبت الملك والاتفاق لازالة من انه ينبغي ان لا يصح اضافة العتق الى اشارة
وجعله حكما معلولا لانه حكم للاتفاق مضاف اليه فكيف يضاف الى ينافيه
وعلى هذا لا يصح جعل الحديث من قبيل اني والمعلول والعللة لان الاتفاق يضاف
اليه العتق لا الى اشارة فلا يمكن ان يكون متحدا معه أصلا بانه كونه اثبات الملك
انما ينبغي اضافة اليه ابتداء وبالذات وهو انما يضاف اليه لكونه موجبا لموجبه
الملك فقدر قوله على معنى كونه ما بعد ما سببها لا قبلها ليس غير معنى الفاء والذات
عليها على ذكره القوم وان كان ما بعد ما في نفسه سببا له لان معنى الفاء على
وجه ان بعد ما السابق باعتبار البقاء والدوام لا نفس الوجود ولا سبب له
الا ان يقال في اعتبار البعدية التي دلت عليها الفاء بحسب الدوام لا الوجود
ما هو الاصل شعارا بسبب بنية الوجود وكذا على ذكره المصنف من لا بد ان
يقال ان في كون مدلولها معلولية المدخول السابق من حيث كونه علته غاية
لان على انه في نفسه علته السابق سبب له والحق ان هذا الفاء متعلقة بمفعول
التعليل مجازا شاعرا ولا ينبغي فاء التعليل وجبته يصح ان معناها سببية
لا قبلها **قوله** انت خير آية ايراد على المصنف رحمه الله بان وجهه لا يتم الا بان
بان يرا ومن مدخول الفاء والاجزاء به كما اشار اليه في تقريره بقوله كالاخبار بان
الفتوت ثم ان العلة الغائية للاجزاء ايضا ليس من الادام المذكورة بل مدلول
هو اهرم كما لا يخفى على الناظر هو المطابق لما سبق منه في قوله تعالى فاعملوا ورجعوا
من ان يجب ان يكون غرض الوجود عقيب لارادة قوله ليس لا بشر لا يظهر وجهه

وجه ترك لفظ الامر ههنا و ايراده فيما بعده الا ان يقال انه ايراد التبيين على ان
المصنف لم يقصد خلاف القوم الا في ان نفس المعلول الذي جعلوا الفاء على علته
الدوام والبقاء جعله المصنف علة غائية لما بعده فانهم صرحوا في المثال بان المعلول
الالبشر حيث قالوا فان الفتوت بان بعد الابن رزا ولفظ الامر بعده ايا والى ان
الا اعتبارا بالمطابق للكلام العلية بالنسبة الى الامر وما قبل من ان لا بشر ههنا
منعدي معناه جعل شخص ذابارة والبشر في المثال لازم لمعنى خبر البشارة ومن
شخصا بالبشارة جعله ذابارة فالالبشر في قوة الامر بالبشارة غاية فيصح كونه
بعد الوقوع يتكلف باروسج لانكته تغير الاسلوب قبل غير في بعض النسخ الامر
بالابشر **قوله** انما يكون علة لعلة ان هذا بنا وعلى ان المراد من قوله قولهم قد عتق على
العلل الغائية قالوا فان الفتوت بان لان الفتوت علة فاعلية للابن
المذكور بعد الفاء وخبره على وجه القوم يكون خول الفاء باعتبار مدلول خولها في
لاتمام مدلوله والظاهر من كلام المصنف انه لم يريد مخالفتهم الا في اعتبار معنى الفاء
اعتبروه بالنظر الى بقا العلة والمصنف رحمه الله اعتبره بالنظر الى العلية الغائية
لا في العلة والمعلول فان قال السيد من ان هذا صحيح في العلة الغائية واما الفعل
فان العلة الغائية علة لذاته لا لعلته والواقع بعد الفاء هو الفعل لا العلة الغائية
لان الشرح رحمه الله ايراد الابرار على هو النظر بخلاله نعم يمكن ان يرا على توجيه
المصنف من العلة السببية الى الافعال كدخولها عليها الفاء كما يشوب قوله اذا كان
مقصودا من العلة او يقال للمعمول بالنسبة الى الغاية انه مقصود منها وحكمه
اعتبار معنى الفاء بالنظر الى الاجزاء تمام مدلولها فلا يرد على هذا ايضا العلة
لان السابق عليه لذات الافعال الواقعة بعد الفاء في التصور لا لعلتها وعلتها
العلل الغائية وهي غير واقعة بعد الفاء وقوله والا قرب ما ذكره القوم ان

انترض عليه في التحقيق بمثل لا قبل فقد طلعت الشمس فظهر نقد غيبته واخرج
وارجع فقد دخل السلطان اولاد ودام شئ من الطلوع والغروب واخرج والد
خول بان لا يتيان كانه خول الخرج لا يتصور فيه الدوام بل الباني وجود الغوث
فعلم ان خول الفاء وغيره يخص بماله ودام ثم قال الاجابة ان المعول مقدم على العلة في
البيان لكونه مقصود البور والعلة شرحة وتحقيقة وان كان متاخر عنه في الوجود
فهذا الاعتبار يجوز دخولها عليها والاصل انها اذا دخلت على العلل فهي للترتيب المذكور
كالجمل بنظر الى المفصل اجاب عنه بعض شراح المنع بان المراد من الطلوع الظهور
والغروب الخفاء والخروج الابتداء والدخول الاستراخه او ما يناسب به فهم هذه المعاني
من قصد التكلم والعلة في المثال المذكور فهو وجود الغوث والابتنان سببها
وما قبل ان في اصل فان الشمس طلعت انظروا ان المراد حدوث الطلوع لا ظهوره لظن
الدوام ليس بشئ لان المراد قرب طلوعها ان كان الامر باداء الصلوة وظاهر ان
باقى الى ان يطلع او طلوعها حقيقة ان كان الامر بالقضاء لكون جنته ما دل على صحته
والغيبه وقت الكراهه وصحة الوقت له ودام وقد يوجه هذه الفاء بان مثل قوله
اشهر علة للاخبار مبهمون مثل قد انما ان الغوث لانه يدل اجمالا على موجب
وبه يحصل خلق واضطراب لا يندفع الا بذكر المبتدئ به والكل تكلف والحق
انها مجاز في معنى اللام كما ذكرنا وللترتيب الذكرى كما ذهب اليه صاحب
التحقيق قوله عن ابتداء الحكم لا تعاديه لان بقاء العلة ليس مبتدأ عن بقاء
بدخول الفاء اعتبارا باله واجما بالنظر الى حدوث الاحكام قوله يعنى في الحال
يعنى ان دخول الفاء على فانت حرا باعتبار ان الحرية علة للاداء ولها دوام اما
الدوام فظاهر واما العلية فلان الاداء موقوف على الحرية الحاصلة عند قبول
السيد معلق المولى عتقه عليه والجد لا يقدر على الاداء في حال مملوكية او ما في

به ذلك للمولى فبصرف المعنى او الى الفاء لا يمكن حقيقته العتق ولا يمكن ان يقدر ان
الى الفاء فانت حر لانه اضمار وهو خلاف الاصل لا يصار اليه الا عند عدم صحة الحكم
به وانه ودخول الفاء على العلة وان كان ايضا خلاف الاصل لكن في اعتبارها
بالنظر الى دوام العلة اعمال عتقها في الجملة قوله فان الواو واللام العطف لكل
الا لقطع لا اختلا فمما اثبتناه وجبنا بالنظر الى الاصل فلا بد ان قوله انت فنت
انت والعنق قوله اي كمن حرا وانت مود الى الفاء لان الشرط ال ادراك الحرية
او الحكم فممكن من العتق فممكن من تجنيده وهو لا يمكن من تجنيده الا اذا قوله
ثم الاتصال صورة الخ بيان لان السكوت والاتصال التقديرى لا باني في
الجمع معه بان الاتصال الصوري كاف لصحة العطف ومعنى الجمع فالانفصال تفكيكه
لا يضره ووقع لا يونس ان يقال انه بقاء معنى الجمع لا ثبت المشاركة في المبتدأ
لزم ان ثبت في الشرط ايضا بان المشاركة في المبتدأ وجود الاتصال الصوري
وهو كاف له لان الجزء قد يتعدى ما عطف بخلاف الشرط فانه لا بد فيه من الاتصال
من كل وجه وبالسكوت التقديرى ينفصل الكلام معنى وما اورده عليه انه قد ثبت
المشاركة فيما تم به الاول مع عدم الاتصال صورة فيما تقدم من انه اذا قال العنق
الى هذا وسكت ثم قال وهذا غير وارد لانه لم يقل ان الاتصال الصوري لازم بل
فيه وما قبل من انه الاول ان يقال لمشاركة فيما تم به الاول ضروري بصرف كلامه
بخلاف التعقيب فانه لا حاجة الى اعتباره منقوص بان دخلت الدار فانت طالق
وطالق وطالق قوله لا يتعلق الثاني والثالث لعدم الاتصال من كل وجه بخلاف
المشاركة في المبتدأ فان معناها البقاء انت طالق للاتصال الصوري قوله كفى
الانسان على هو الظاهر من كلامه وان امكن ما عليه بان لا بد من الترخي في التكلم
ولا يلزم تخلف الحكم عنه في الثالث واولا قائل بفضل وبقا اورده على تعقيب المتن

والنفي لا يثبت مع ان البطلان الاقرار بحيث لا ينفك القول غير مسوع قوله وفيه نظر آخر بل هذه
يعتد اثبات السابق لا بعده والاعراض الرجوع عما قبله وجعله كالسكون فيكون اثباتا
السابق لا بعده وما قبله سكوت لم يكلم به فيكون تعلفه بالشروط استقلاله ابتداء من غير
ملاحظة ما قبله وتوسطه ولما لم يكن الاعراض عن الاول في وسعه صار بمنزلة المستقلين
بغلاف الوجود فان مدلوله تعليق الثانية بعد تعليق الاولى فيكون التعليق بواسطة
الاولى فينتفع على الترتيب وهذا القدر كاف في المقصود ومن غير ادعاء لتعلفه بشرط
والمراد منه ان ما يتعلق بشرط آخر وهو غير موقوف عليه المقصود ولا دليل عليه ولكن
ان يقال ان مراده انه لا يتعلق بشرط استقلاله ابتداء من غير واسطة الاولى وقد
الاولى به وعدم المكان الاعراض عنه كانه يتعلق بشرط آخر وليس المراد تقدير شرطه
حقيقة قوله قال في الاسلام انه لا يخرج حاصله ما ذكر اننا فبقية تأييد السابق حيث لا يعجز
مام تعلفه بشرط آخر بل كفى بافراواني بالشرط والتصال به بغير واسطة قوله لا ثم ان
التصال آخر هذا المنع على ما هو ما يدل عليه كلامه من شرط الاتصال لا البطلان في نفسه
وآما ان لا يرد منه انه لا كان بل لا البطلان الاقائمة كان كماله اتصال لكن لا فقط بل مع
الابطال لكونه لا البطلان الاقائمة مع الالان الاتصال نفسه موقوف عليه فالجواب
ان الاتصال الذي من فبقية وحكم مشروط بالابطال موقوف عليه لكونه معناه الالان
باطال والا قامة مع قوله قد اجمعوا اي جماهيرهم وان خالفه شروته لا يعتد به قوله ^{يكون}
لاستدراك ان الظاهر بتجفيف النون لانه الذي كفي عاطفة لكون اذا وليها مفود واما ^{لمن}
ففي لا تدخل الال على اسم وخبر ترفع الاول وتنصب الثاني وان كان قد ينفذ سها
والخففة على اثنين مخففة باصل الوضع ونخففة عن المنقطة وهي بحسب الاستدراك
لكن اذا وليها كلام لا يكون عاطفة اصلا بل حرف ابتداء الجرد فاذا الاستدراك
مرح بكل في الاتقان ومعنى اللبيب فقوله واذا عطف بها جملة انما هي على

مذهب النجاشي من انها قبل الجملة البغية يكون عاطفة وهو المشهور قوله مشهور النجاشي
احتمل انما مشهور البعض ان منسب لا بعد ما نحو ما زيد ساكنه لكن متحرك ومما انفخوا
زيد في لم لكن شارب وقيل لا يحذف الا خبره وخبته فائدة لكن التبيين من اول الامر
ان ما بعد ما محالف لا قبلها والافضل الحذف مستفاد من نفس الحكمين بدونه
لكن قوله اذا توهم المخاطب عدم محبي عدم فيكون لفظ الا فرادى على ذكره النفس
لفظ القلب قوله فاذا عطف بها مفود ونحو الى اخره غايته لا يمكن به توجيه هذه
اللازمة ان المفود المعطوف بها لا يحتمل النفي لان موجب الاستدراك بهذه
الكلمة اثبات ما بعد ما كفي الكشف واذا كان كذلك وجب ان يكون ما قبلها
منفيا يحصل المغايرة لكنه لو قال اولانه للاستدراك باثبات ما بعد ما فيجب
يكون ما قبلها منفيا يحصل المغايرة لكان احضروا وجهه وما قبل من ان المفود
من حيث انه مفود بلا انضمام حيث لا يحتمل النفي فيجب ان يكون ما قبله منفيا
ليه ترفع بل يكون فاسد لانه لا يحتمل الاثبات ايضا بلا انضمام شيء وهو المثبت
والا يصرح في الكشف بان لكون لا يدل على النفي الاول ورفعه حيث قال موجب
الاستدراك بهذه الكلمة اثبات ما بعده واما النفي الاول فليس من احكامها بل
يثبت ذلك بدلالة النفي الموجوبية صرحا وكذا ما قبل ان معناه ان لكون لا ^{يحتمل}
النفي فانه مع نبوت كبر الضمير عنه حيث روي تأنيها في قوله وما قبلها غير تام قوله
بينهما على انه لا فرق في التحريك لم يخص الاصوليون الا مثله بالعاطفه اذ لا
فرق بين العاطفة وغيره ما في المعنى الذي هو الاستدراك قوله لكون النفي مجاز
بان يراد من قوله ما كان لي قط الذي حقيقة استمرار النفي نفي الاستدراك في نفسه
لي ملك هذا منتقل الى فلان قوله كما اذا قال على ان لا يصير قوله على الموضوع
للاستدراك على الذمته مجازا للفظ بوصول ودلته فكذا لك ههنا قوله عدل من ذلك

اي التحويل قوله ومجدد ولانه ان اقرهنا كما من مسئلة العبد الموقر في
بكره بنية فغض القاصي لانه لو غرض بالثبوت لم يجب قيمته الدار للمقتضى عليه
مكذب الشهود قوله فغضه زيد في الاقرار وكذا به نأخذ لا يخفى عليك ان قوله
لزيد في قبل من مقتضى زيد الاقرار ومكذبه النفي يجعل ان يكون بيان
المراد من النفي انه وان اشتراها الى واقعت البنية بحسب تلك الشهرة لكنها
في نفس الامر لزيد واما بعده فهو بيان له بانه تحويل فلفظا بان صار قابلا
ملكه ولذا كذبه زيد في النفي مفراها لزيد بان باعها منه او وهبها فغض هذا
ان يكون قوله ما كانت الدار لي قلنا لكنها لزيد بحيث يمكن ان يجري بينهما
وقبض او بيع قبل هذا القول بعد القضا فاذا قال ذلك في مجلس القضا
بحيث لا يكون حرمان احدهما بينهما فقد علم القاصي كذبه والكذب لا حكم له واما
احتمالهما قبل القضا فغير معتبر لانهما قبله غير ممكن التسليم ولا يصح بهتة غير
التسليم ولا بيعه وان كان ملكه ولا يكون التحويل بينهما غير بدعي الوجهين
فعم على ذكره الامام الاجل ابو جعفر محمد بن جمال الطوسي با دى السني من ان
التعليك يصح بدون التسليم والقبض وان غير البتة عليه الفتوى بحتم ان
بينهما قبل القضا ويملك هذا ولعل الاصوليين انما اعتبروا الاحتمال التحويل
بشئ المسلمين ويكون البيان في المسلمين على وجه واحد قوله بعد القضا
مر فائدة القضا قوله من ان النفي لا يخفى انه لتأكيد الاثبات في العرف ان
مقدما عليه من حيث انه يقتض القضا فيها في الاقرار لزيد لا حكم له انه حكم
في نفسه اصلا كيف وحكمه في مكذب الشهود با في فائدة ما قبله على هذا
انه لا يلزم عليه القيمة للمقتضى عليه قوله او انه في حكم المتخولان آه وفي بعض
النسخ في حكم المتخول من الموكد لغيره انه متخول وان قرار مقدم عليه فلا يعتبر في

حق الباطل وان كان معتبرا في حق مكذب الشهود وحاصله انه متخول وان كان حكم
وحاصله الاول انه لا حكم له وان مقدما والعللة فيها كونه موكدا للاثبات قوله او
المقراة عطف على ان التأكيد على النسخة الاولى وعلى انه على الثانية قوله احتمل
عن القضا فانه بدونه لم ينعوا الاقرار مطلقا واما به فان النفي وان كان مبعوثا
حيث كونه الباطل الاقرار لكنه معمول من حيث كونه مكذبا للشهود وقوله لازم
لنفي الملك اي ثابت به وموقوف عليه بخلاف ثبوت الملك لزيد فانه ثبوت
متعارف به غير متوقف عليه بخلاف ثبوت الملك لزيد فانه ثبوت متعارف به غير
متوقف عليه قوله وبالجملة يكون المذكور آخذ في التحويل الاتساق هو عدم الخلو
محل النفي والاثبات للذين يتوسط بينهما لكن اذ لو اخذ لم يبق للكلام انظام
ولم يمكن الجمع بينهما فلا يتحقق العطف قوله وانما يكون مستفاد من نفي عدم الامر
لتساق لنا هو على تقدير الملاقاة الملاقاة الكون وعلى تقدير التقييد يكون مستفاد
النفي الى القيد الاصل هو الموافق لرواية الجامع وكتب الاصول مقتضى
ليل لوهم صاحب الكشف عدم الاتساق في صورة التقييد ايضا لانه من نفي الفعل
والاثبات وحسن اعترض عليه بان القيد حينه يكون عبثا اجاب بان النفي راجع
الى ذات المقتد لا القيد والعجب انما يلزم لو لم الاجتهاد من مقتد آخر فلا يكون
عبثا وانت خبير بان معنى نفي القيد باعتبار المقتد انه لا يدل على نفي اصله على ذلك
بل بما يدعي دلالة على ثبوت الاصل مقتد القيد آخر ولا معنى لقوله لا فائدة الاجتهاد
عن مقتد آخر سوى هذا وكون النفي راجعا الى المقتد مما يشهد به نفي الائمة فلا وجه
لمنع على انما نقول من الائمة وانا لا نسلم ان قوله لا اجيزه بما به لكن اجيزه بما يتبين
نفي فعل والاثبات بعينه فيكون غير متشقق بل هو نفي مقتد والاثبات لمقتد آخر كذا نقل
عنه قدس سره ويمكن ان يقال ان مراده من مقتد آخر من جنس المقتد

بأنه الأصل هذا المقيد بمقتضى ما ذكره مثلاً كما إذا اجتمع بكاحي النبين احدهما بانه والثاني
بما تين فقال لا اجيز الكاح بانه لكن اجيزه بما تين فيكون مقيد بانه لا فائدة
حتمه من الكاح آخر مقيد بما تين ويكون الكلام لنفي اصل الكاح ولا العبد فلا
يلزم العبد ولا يكون معنى ان فائدة الاجتزاع من مقيد آخر لنفي المقيد بانه العبد
ان ذلك انما هو في المقيد الصريح المذكور على نقل من الآية واما في غير المذكور كما
مثلاً فلا واستر في ذلك ان العبد انما يدل على ذات المخصوص الذي في خصوصية المقيد
فصل على نفس المقيد فالنفي يتوجه فيه الى ذاته لا الى المقيد فافهم فانه قد قيل ان يكون
لام الكاح لا يحد اي الكاح المقيد بل بانه فيجعل على نفي المقيد قوله اولاً حد الشئين اولاً
اولاً كذا وكذا في ذلك اقل ما يستعمله لازم قال بن هشام الحق انها موصوفة له والباقي
من المتأكلها متفاد من غير ما ذكره وكيف وما مثل في نتيجته ما اباحتنا قد مثل في نتيجته
ذا باحتنا قوله لاحدهما قد يكون باحدهما لكنه لم يتوجه لانه بعد الفرق بين ما دخلت على
انفرد وما دخلت على جملته وهو حاصل ما ذكره قوله فورد ذلك الخ يعني انه مناف لوضع الوضوح
فهو استدلال الوضع فانهم من انه اثبات اللفظ بالمرأى ليس شئ قوله قد يكون المراد
وانهما نصف الظاهر وانما بالواو على في بعض النسخ في الاتفاق او يكون المراد
على السامع كونهما او بالهمزة على هدي او في ظلال مبين انتهى وذلك لان المقصود
من الظاهر نصفه وابراد الكلام على صورة الانصاف المسكت للخصم من غلب الشك
فمن اول الامر يطرق الى ما يقينا اليه وبصغته فيشك فيما كان يقينه من انه على هذا
فان لا يهتد على السامع غرض منه ثانياً قوله هو شك اي افادة ان التسليم شك والا
فنفس الشك ليس بوضع بل بسبب محض للبعث الى احدهما والاجتزاع بانه قوله لا حقيقة
انه في الظاهر ان مراده انه لا تنزع لانهم لم يريدوا الوضع له بل تبين انه عند الظاهر
يعني ان البنية الى احدهما انما لا فائدة الشك والتشكيك وانما انصفه كما

كما افصح بقوله فان الاجتزاع بجبى آخ والمبتدأ ومنها من حيث كونها اعراضاً عند
خلق هو افادة الشك فيكون المبتدأ ومن الدولات الاتسار امته ملك لانها
المبتدأ ويلزم ان يكون حقيقة فيها موصوفاً لها بل المبتدأ ومنها مطلقاً هو البنية
الى احدهما قوله على تقدير تمامه لانه يمكن ان ينسج ويقال منه مطلق ابراراً في نفس
قوله البنية لا فائدة ذلك قد يكون للافهام وقد يكون بغيره كافي في التنبه
فانه ابرز فيها لا تبدأ وكج العنان واليه قبل ان اراد من الافهام افهام
فلا نسلم انه ليس الا ذلك لان افهام كيف الاجمال مما وضع له وهو غير معين ان رتبة
سواء كان مبهما او معيناً لم يقد لانه حاصل في الشك والتشكيك لان رتبة زايده
او غير المقيد لخلق الروية لو احدهما لا على التيقين والشك والتشكيك
انما هو في المخصوص قوله لم يوضع للتشكيك لانه المنافي للافهام والظاهر ان
المقصود انها ليست للشك مطلقاً اعلم من ان يكون للتشكيك او الخاطب وفي قوله
بخلاف الانشاء فانه لا يجمل الشك والتشكيك اشارة الى هذا قوله ابتداء اي من غير
ان يكون له سابق في الخارج يدل عليه والشك والتشكيك انما يتعلق بالبنية الخارجية
قوله لكن النوق ههنا الخ يعني ان المشهور لا يصلح فارقاً في اية الكفارة لعدم انشائها
الجمع في حضائها فارقاً في امثالها انه لا يجب الخ قال بن هشام ان الجمع فيها بمنزلة
الى نوع كل كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقي فزيرة مستغلة قوله صح ولم يشترط
اجتماعها على البيع بخلاف ما لو قال هذا لكن الاجتماع غير متفق فلو باشر فهو صحيح اي
وقدم ان كان الاصل فيه الخطر ونسبت الجواز بالامر بمتنع الجمع والجواب ان ذلك
بالنظر الى نفس اللفظ وجواز الاجتماع ههنا خارج وهو انه لا علم رضاه برأى احدهما
علم انه برأى ارضى بخلاف مع هذا وذلك لان شفاء الرضى مبنيهما قوله ولم يكن للاخر
لان التوكيل كان لاحدهما لا لهما قوله وان عاد الى الموكل وقبل البيع كان لكل واحد

ان يبيح قوا متعابلة لا انواع الجنابة التي حاصلة بها ذكرت مقابل المحاربة وسمى
الفساد في النوع فقابل الجملة والجملة لا تقابل الا خلف الا غلط وبالعكس فثبت
على حسب المناجزة قوله فوزعت الخ متفرع على مجموع ما تقدمه اصل التوزيع على
مقابلة الجملة وعلى حسب المناجزة لعدم مقابلة الا خلف الا غلط وبالعكس قوله **قوله**
سببه سببه مثلها عطف على قوله والجزء وكل منها دليل للمطوى وهو عدم مقابلة
الا خلف الا غلط وبالعكس كما جعله نتيجة اي لا تقابل الا خلف الا غلط وبالعكس لما
عرف من قواعد الشرع ازدياده بازديادها وانقضاها بانقضاها وقوله نعم
جزاؤ سيئة سيئة مثلها والواو من المحكي وهو دليل لازيادها والانتقاض في تقدير
افتراق قوله تعالى وجزاء سيئة مثلها فانه يدل على ازدياده بازديادها وانقضاها في ذلك
قوله وادع المودة الصالحة والمودة المصالحة **قوله** فممن يقيم من الهداية انهم اذا خرجوا
فاصدين للقطع فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا او يقتلوا النفس حسبهم الامام حتى يجدوا
لقرية مقابلة القصد ويغريهم لارتكابهم منكر الاخافة والامام فخر الاسلام جعل الحسن
بمقابلة الاخافة مودافقا لهذه الرواية فكان التفسير بمقابلة الخرج على قصد
القطع **قوله** ووقع فهم الظاهر ان المراد ان في من قتل مثلاً يجوز كما في بنو فلان فقتلوا
وفيه ان القاطع اذا كان واحدا لا يصدق بسببه اليه ووقع فيه القتل فيلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز الا ان يلحق بطريق الاولى **قوله** وليس المعنى الخ اي ليس معنى
الحديث مثلاً من صدر منه القتل فاذا خرج جماعة وتوعدوا المارة فقتل بعضهم
دون بعض بخبري من صدر عنه القتل فقط بل بخبري كل واحد منهم بجزء القتل فاذا
لحق من وقع فيه القتل قتل كل واحد منهم ومن وقع فيه الاخذ قطع كل واحد منهم
ومن وقع فيه كلاهما صلب كل واحد منهم ومن وقع فيه الاخافة فممن قتل كل واحد منهم
واما من جاء فهو على الحقيقة مضار النوزل باعتبار انواع قطع الطرق عليه

عليه وان كان من نزل فهم هم اصحابي بروة حتى بعضهم جنابة والاخرى
فهم سبب لبيان الحكم على التفصيل حكمهم احد الاحكام المذكورة لا كلها مصروف
اليهم وانما حمل على هذا المعنى لانه بيان جزاء المحاربة والمجارية بتحقيق وان يكون رد
البعض حتى اذا انهمروا الحادوا اليهم فالحكم متعلق بالمجارية فيستوي فيه المبتدئ
الرد وكما في قوله فان قلت قطع الطريق على المتاسم الخ يعني ان بنفس المار
لا يثبت الاسلام ولا يخرج الكافر من كونه خريفا فغايته انهم كانوا اهل حرب مستامين
والقطع على حرب مستامين لا يوجب له قوله على نعم اسلموا اي بناء على روى انهم
اسلموا **قوله** منبذ الذي لم يجعل منبذ السليم لانه يشبهه فان ارادة الاسلام لا
يجامع مع كونه مسلما وجامع مع كونه ذميا **قوله** على اختصاص الصلح الخ اي اختصاص
الجزاء بالجنابة بحيث لا يجاوز عنها الا العكس **قوله** ثم الصلح بان قتل ثم صلب او
صلب جبان ثم قتل الاول رواه الطحاوي والثاني رواه الكشي حتى تعلم ان ههنا
لمنة اجزية اعتبارا لتحقيق سبب كل منها وهو كل واحد من الاخذ والقتل وجوعهما
فانفع ما قبل ان يلحق بين القطع والصلب الذي اغلظ الجزاء غير طاهر وانما لم يعتبر
تعدد الاسباب فيما اذا اخاف واخذ لان التخويل فلا يفتك عما سواه من الاسباب
فقط اعتباره عند جنابة اخرى وما قبل من ان التخويل ليس له مدخل في تقرير الصلح
على بيان من جعل الاخافة من المحاربة **قوله** والقتل فقط بنا على انه لا جمع بين
الاخذ والقتل علم ان القتل كان للاخذ فكانه قتل ثم اخذ فكانه اخذ مالا مطروحا
في الطريق فلا عبرت به فانه يقع ما قبل ان الاقتصار على القتل الذي اخف مخرج الصلح
في الجنابة التي اغلظ غير طاهر **قوله** فيلزم حكم السببين اي كل واحد من المجموع فان
اعتبر تعدد الاسباب حقيقة فقط قطع ثم قتل وان اعتبر تعدد ما في الجملة فالمجموع سبب
لصلب يلحق الصلح معها ويعرى كيف الحكم اتم عليهم الخ والفتنة حيث ذكر

شيئي من اعتبار الجنايات ايضا الا وقد جوزوا بها قوله وقد امر النبي في العميين
آخ حديث مؤكل موعنة مشهور قوله وامر بترك آخ فانه عليه السلام جمع بين التقصير
والقطع وما قيل انه روى فيه انهم ارتدوا فبطل ان الجمع لا ينداد ولا يقطعهم على رعاة
الابل ليس بشي لان قوله تعالى وانا بخراة الذين يجارون الله الآيات نزل فيهم كما في نهراة
فجاءهم عليه السلام بما روى فعلم ان خراةهم به كان للمحرمة نعم هذا الحديث منسوخ كما تضمن
من المسئلة فتدبر قوله وعندهما يتعين آخ هذا ما ذكر في الكشف والاسرار وفي التذ
وعند محمد رحمه الله يقتل ويصلب لم يقطع والبولوسف مع ابي حنيفة رحمه الله وفي
الكفاية ان قول ابي يوسف رحمه الله مثل قول محمد رحمه الله في عامة الروايات قوله لم
يقع عندهما لان اللغز لا يحكم له اصل قوله وهو الواحد المعين اور وعليه ان الحقيقة
يمنعون التجوز في الضد والمعين ضد المبهم فالوجه ان يقال ان وان كان لا احد
الامر من لكنه قد يفهم التعيين احبانا بخراة اللفظ ففهم التعيين ههنا من لزوم
صول عبارة العاقل منها المكن قد امكن او عرف ان يقع في موقع يتبين فيه
المراد فاقابل قوله بخلاف ما اذا قال آخ متعلق بقوله وقال ابو حنيفة رحمه الله آخ
يعني ان يتعين عبده في الصورة السابقة عنده بخلاف ما اذا قال عبده وعنده
فانه لا يتعين لتغير العمل بالحقيقة في الاولى وتعين المجاز دون الثابتة لان عبده
الغير آخ قوله في تكرير الثالث فيما سبق له الكلام يعني واو العطف لتشريك المعطوف
بالسابق فيما سبق له الكلام وسوق الكلام لاجباب العطف في احد الاوليين وهو ما
يسمى الكلام فاعني العطف عليه لا على الاول الثاني في تعيين المذكورين في السابق
اولا لخط الكواحد منها يعني لاجباب فلم يفتح العطف عليه قوله وقيل انه آخ هذا عند
الفراة فانه يثبت بالاول وبالاخرين وقياس الوجه الاول ان يثبت باحد الاولين
والثالث ويكون بمنزلة لا الكلام احدهذين وهذا لانه لو وقع اوفي موضع النفي حيث

حيث نوجب الحكم على طريق الافراد صار بمنزلة لا الحكم هذا ولا هذا فلما قال هذا صا
مقاله الى الثاني يعني واحد والجمع في النفي يوجب الاتحاد في الحث والتفريق يوجب
الافتراق كذا في شرح الجامع للمام والاصل ان الواو للتشريك فيما سبق له الكلام
ففي مسئلة الخلف سوق الكلام لعدم التشريك الثالث مع كل واحد من الاول الثاني في عدم التشكم
اوفي موضع النفي ففتح لتشريك الثالث مع كل واحد من الاول الثاني في عدم التشكم
ولتعيين الثاني في القرب بخلاف هذا اود هذا فانه ليس بشي من الثاني والا
ول بعينه خط من الالجاب فعطف على ما هو له خط منه وهو احد هما من غير تعيين لصح
التشريك وعلى هذا يصح ما سبق في ترتيبا في حاشية قوله فان قوله آخ من ان
اوفي نفي لشمول لعدم الواو لعدم الشمول آخ ثم لا يخفى عليك انه على هذا اذا قال
هذا اود هذا وهذا يعني ان يكون احدهما بهما ايضا قول لافوا فيكون مغناه عند الكل
هذين اود هذا لا هذا واحد هما ولا يكون بينه وبين لا الحكم هذا اود افرق ويكون مغناه
لا الحكم هذين اود هذا يثبت بالاوليين جميعا او الثالث لا بالاول والثاني وحده
قوله فان الخبر يصلح افي مسند قوله ومقتضى كلام سمس لا يثبت آخ فانه علم كلامه ان مقتضى
الكلام هو هذا اود هذا ان لكن فيما لا يصلح الخبر وعدل عنه وحمل على احدهما وهذا كما في هذا
حرا اود هذا وفيما يصلح لم يعدل كسلة اليمين بمقتضى هذا ان انقضت هذا اود هذا
بمنزلة هذا وهذين كسلة اليمين لصلابة الخبر فيما قوله بل هذا اود هذا وحده قوله
فكانه قال هذا اود هذا بيان حاصل المعنى لا التقدير ثم خيئت اولا فاذة ان مقتضى
الجملة الاولى حاصله ومقتضى الجملة الثانية لاخير تبين على هو مدلول وبين الجملتين
بين الاول والاخرين فانه قد قيل انه على هذا التقدير الظاهر قصد الايقاع في الثاني
في الحال لان افراد الخبر بالذكر تقدير امارة مرة افرادة بالحكم مستقل كما في ان قلت
الدار فانت طالق وانت طالق لا يتعلق الثاني بالشرط لا افراد خبره بالذكر لان افراد

الجزء وان كان يقتضيه ذلك كون الواو افاو جميع الجملته الثالثة بالثانية في الحصول افاو
الشرود بين حصول معنويها وحصول مضمون الاولى فيما لا يتجزأ من هذا الوجه واما
السيد رحمه الله بما حصله ان الثالث معطوف على الثاني على هذا الوجه عطفاً مفرداً
حكم على مجموعها من حيث هو باحكم على الاول بمفرده او هذا بمنزلة هذا ان والاصح افاو
كل منهما بالجزء ليكون من قبيل عطف الجمل لانه مبني على التعدد والصوري فقط وما ذكرنا
من كونها بمنزلة هذا ان مبني على ملازمة الاتحاد والمعنوي من كون مجموعها محكوما عليه
فوجب ملازمة الاتحاد والمعنوي دون التعدد والصوري مدفوع بان ملازمة الاتحاد
تتو المعنوي دون التعدد والصوري انما يجب فيما اذا اختلف المعنوي كما في هو الا
والاخر والظاهر والباطن حيث قال الكثافي ان معنى الواو الوسطى الدالة على
انها الجامع بين مجموع الصفتين الاولين ومجموع الاخرين فانه لو لم يجعل
في حكم الواحد بواسطة الواو واعتبر عطف الظاهر على الآخر كان غير مناسب
او لا مناسبة للآخر بالظاهر بل لمجموع الظاهر والباطن بمجموع الاول والآخر لكون
كل منهما متقابلين وكذلك اعتبروا الصنمير في مجموع صلتها مضى واعتبروا التحد
متحد الان اعتباراً في احد هما يستلزم التناقض فاعتبرا للاتحاد ههنا لموجب
وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه على تقدير جعله من قبيل عطف الجمل وافراد كل منهما
بالجزء ايضا الحكم على المجموع من حيث هو كما ذكرنا من معنى او الواقعة بين الجمل
فلا يختلف المعنى على تقدير ملازمة الاتحاد والمعنوي واعتبرا للتعدد والصوري لا
موجب لاعتبارهما متحداً كما لا يخفى وذكر بعض الناطرين في جواب السجد ما لا ينفع
قوله كتميداً للجمل الناقصة وقوله انه بمنزلة احد هما وهذا بيان لاصل المعنى لا التقدير
قوله ولو سلم بنا وعلى ان التقديرين لا يقتضيه التقدير بمفعول الحذف بل بمفعول الحذف
بل بمعنى الحذف بل بمعنى مجرد الاعتبار كما ذكرنا في زيد وعمر وقوله معارض بالقبول

لان المعطوف عليه اذا كان مأخوذاً من الكلام ومنفاداً منه لا يقال انه قريب
بل ما هو في المذكور قوله قلنا لا ينافي التفسير بخلافه ان عدم كون الواو معنوية فاما هو
اذا كانت المعطوف على مأخوذاً من الكلام وهو احدهما وهو ليس بمعنوي وانتم
جمله بهذا بل يتجمل ان يكون المعطوف على الثاني معنوية فحينئذ يوجب التفسير واما
به الامام يعني من ان سوق الكلام لا يجاب العنق رخ لم يعرضه المصنف رحمه الله
فانفع ما قيل من ان معنوية الثالث يتوقف على عطف على الثاني معنوية وبه
الشرح فبینه مصداقه لان الشرح رحمه الله مانع كيقينه الاحتمال لا يجب عليه
ان يتصدي ان معطوف على الثاني قطعاً وقال السيد ان مدلول الواو بثبوت
الحرية لكل منهما واما ان اذ لم يكن هذا الشريك كان له ان يثنى الثاني وجهه
فامر خارج من معنى الواو ولا اعتباراً لمثل هذه التغيرات وللازم ان يكون منطلق
معنوية الزيد لاكت اذ اقلت زيد فلذلك ان تقول الله ما تعلق بزيد واذ
اصنمت منطلق ليس لك ذلك والحواب عنه ان المعنوية يقل الكلام من مدلول
الى مدلول لا مطلقاً بل في الاحتمال عن السابق وعطف الثالث بالواو وما قل كما ذكرنا
الشرح رحمه الله بخلاف منطلق في زيد منطلق فانه ليس بناقل لمدلول الكلام الى مدلول
فان والله ما تعلق بزيد ليس مدلول زيد قوله فان قلت الى اخره الخائفة بيقينه
ان تفسيره او باحد لا يصح اصلاً خصوصاً اذا كان مضافاً لانه جند لا يكون مكرراً
ليقيد العموم وما ذكر ابن العربي من الابهام فيه مع الاضافة على تقدير كونه بمفعول
الواحد بخلافه في الجامع الكبير بل هو يدل على انه لا يصح ان يكون بالمفعول الاول
اصلاً حيث قال كلمة احدى خاصة صيغة ومفعول لا تعم شيئاً من ذلك العموم فانه
يدل على انه بالمفعول الاول لا يعم اصلاً لانه الذي يوثق وبين البنابين بينه وبين
كلمة او الا ان يقال ان المراد ان كلمة احدى مضافة وكذا لا يصح بالمفعول الثاني

لانه لا يصح في الايجاب واو يستعمل فيه ايضه فكيف يصح فقيره به فيه وايضه لا يخفى
استعماله ومن يصح ان يخاطب بل يستعمل في غيره وفي العقول ايضه وايضه لا وجه له
عمومه بانه مكررة في سياق النفي لانه معنى العموم بنفسه وفي نفي التام رحمة الله
نوع اختلاف قوله والموت كقولنا نعم لستن كاحد من الناس وقوله والمجموع كقولنا
لا نفرق بين احد من الرسل وهو المراد من قول الكشاف انه في معنى الجمع لانه مكررة
افاد العموم في سياق النفي كما وقع في العبارة القاصي قوله وهو العموم ونحن
قال الرابع في مفردات التواتر هو الاستغراق جنس الناطقين وبنوا الكثر
والعكس ولذا قال فما منكم من احد عنه جازين ويستعمل في النفي فقط قوله لا
يستعمل الايجاب اصلا لا مع كل كذا في شرحه للتحقيق قوله مضاف فلا يكون نحن
هذا هو السؤال السابق كل تحقيق للمقام لان مناط الاستكمال هو الاضافة ولا دخل
فيه كونه بالمعنى الاول والثاني قوله الا انه لا يصح نحن قال سيد رحمة الله عليه هذا
يستقيم في احد المعنى الثاني واما بالمعنى الاول منكر متشوع انتهى وما قبل من
الشرح رحمة الله انه لا يصح ان يكون بالمعنى الاول في الجامع من عدم عمومته اصلا
فحينئذ الثاني وهو لا يصح في الايجاب فهو بعيد عن عبارته بر اصل لانه حينئذ كان
عليه ان يقول لا اولي ان يعنى بالمعنى الثاني وبالجملة ان حمل كلام الجامع على كونه
كلمة احدى مطلقا خاصة وحده هو ليس بالشكل على ذكره ابن بعين بخصوصه
وجه لا منشا للمعنى الاول في قوله فالاولي نحن الاول ان يعنى بالمعنى الثاني
بناء على انه بالمعنى الثاني لا يكون الا منكر غير متضاير وعليه مع كونه بعيدا عن العبارة
انه بنا في ما سبق منه انه لا يجوز الكل الحمل على الثاني الا ان يقال انه لا علم من عبارته
الجامع بطلان الاول مطلقا صار الثاني اولي بالبنية اليه لصحة في الجملة فيما وقع
في النفي وكان المتعاطفين ممن يعقل فيكون التفسير معتبرا لبعض مواقع الاحتمال

ستعال وان المراد كلمة احدى مفقودة خاصة وحده هو اشكال على خصوص ما ذكرنا
بعين معنى فالاولي الاول يعنى به بالمتى الاول منكر غير مضاف لا يصح قوله
الا انه لا يصح نحن قال الرابع في مفردات قرآن احد في الاثبات يعمل على ثبوت
اوجه الاول مع العشرة مع العشرة كواحد عشر والثاني بمعنى الاول كواحد كذا
فيستقيم به خبر الثالث وصفا مطلقا ويحقق بوصف التدنوع كقولنا هو الله
واصله وحد الا ان وحده يستعمل في غيره قوله دون الاول فيجوز بالثاني ويجوز
الاول الثالث لا الاول والثالث وحده قوله انه مدال نحن فان اوكست
معطوف على التثنية والمعنى انه لا ينفع الايمان حينئذ لنفسا غير مقدمة ايمانها
او مقدمة ايمانها غير كاسنة في ايمانها جبري فالاية دليل لمن لم يعتبر الايمان المتخذ
عن العمل يمكن ان يقال لا دليل فيها لان المقصود نفي النفع في ذلك اليوم
الذي يظهر فيه اشتراط اساعته كما يوجد به تقديم الطرف فاما ان الجود وان كان
نافعا في النجاة لكون لا ينفع في ذلك اليوم من احواله لان الصدق لقوة ايمانه
ادار اى اشتراط الساعته يقول له اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم قبل فوجه ولا يخفى
عندما بخلاف النفاست قوله لانه اذا نفي الايمان كان نحن يمكن ان يقال انه على تقدير
حملة على عموم النفي ايضا لا يلزم التكرار بان يرا ومن ايمانها الايمان الحادث لا
الايمان السابق ويكون المعنى ان الايمان الحادث اذا خلا عن الايمان المتقدم
وعن كسب الجزاء لم يحمل زمانا بقدر على كسب الجزاء فيه لا ينفع لكونه ايمان البس
فانه اذا تقدم ايمان او اهل علم يكون ذلك الايمان نافعا لانه لم يكن حينئذ ايمان
البس والمراد من اوكست الاية الامهال بحيث يقدر على الكسب فانه لو اهل
ولم يكسب لا يبقى ايضه ايمان البس قوله وما ذكره المصنف رحمه الله ان كان نحن
وايضا ما ذكره ثانيا ان في الواو يحتمل تقدير اليمين بنا في ما سبق في الفرق بين الواو

من انه اذا قال ان دخلت فانت طالق واحدة بل شئتين فصار كما اذا قال ابل
انت طالق شئتين ان دخلت بخلاف الواو فان حاصله ان يذكر بل بصيغة مبني
بخلاف الواو كما صرح به في الكشف من ههنا يعلم ان بالواو ايضا يحتمل تعدد البين
الا ان يقال ان بل قطع فيه الواو ومحتمل وايضا فيه نوع منافاة بما سبق في معنى الواو
في المتنوع من بيان تعليق الاخرية بالشرط على سبيل التقابض عند ابي حنيفة رحمه
لما يظهر عليك بالمرجعة اليه قوله اكثر من ان يحصى اى اكثر من كل شئ متباعد من الا
حصا على مختار الشارح رحمه الله في شرح المفرد فمن المذكورة متعلقة بالتباعد
التضمن والتفضيلية محذوفة كما في الله يعلم السر ويخفي او اكثر مما يمكن ان يحصى
الا انه لتسويج في العبارة لظهور المراد على مختار السبكي في شرحه له قوله وسيجيء
هذا وما ذكرنا احتجا بالاصحاب لك رحمه الله في موجب صيغة الامر حيث قال انها طلب
وجود الفعل اذناه المنبسط اياحه بدل انه زعم ان الاباحة من الطلب صرح القوم
بانه لا تكليف فيه ولا طلب نعم ان اريد من طلب احد الامر من الاذن فيه صح اذا
باحه اذن قطعاً قوله فسر التجنيز يمنع لغيره هو لازم وقد يكون منع الحلو ايضا كافي
الواجب المحذور كفضال الكفاية قوله اذا وقع بعد ما لم يخل ذلك لانه لا بد لغيره
من ما صلب لا منصوب قبله ليكون القضية صلبة بالعطف عليه وليس بعدا
موقع تقدير ان فجعلت بفتح حتى لمناسبة بينهما ليعتدرا ان بعد ما فينتصب به ليس
المقصود ان فقد ان المنصوب في السابق مانع عن العطف ليرد عليه ان العطف
في الجملة يوجب الاستمرار في الاعراب قوله وتعيين كل منهما باعتبار الجواز
يعني احينا ركل منهما بعينه قاطع لاحتمال لا خسر من حيث كونه مدلول وان كان قد
يقتضيه وقوع الاخر كافي الاباحة وذلك لانها لا احد الامر من فلو احتمل الاخر بالنظر الى مد
لولا حين اختار احد بما بعينه من حيث كونه مدلولها لم يبق مدلولها احد الامر من بل كلا

كلاهما كيف لو كان مراده انه قاطع لاحتمال لا خسر مطلقا لكان قوله اول هذا الكو
رين عتلا لا مدخل في بيان المناسبة فافهم فانه قد تكلف بعض الناطقين في دفع كراهة
بصورة الاباحة قوله وقد منع قوله لا ما يدل عليه لظهوره من ان كل منهما يرفع نفس
وجوده الآخر لانه بعد ما وجد احدهما لا بدفع الآخر وجوده قوله اى ليس لك من الامر
في عذابهم او استغلاهم قال القاضي في تفسيره اى ليس من امرهم شئ الا انه
يتوب الله عليهم فستر به اوليغدهم ففسق منهم انتهى والمراد انه ليس شئ مانع لك في
الاجل من حالهم وشأنهم الا ان يتوب بدلالة لام لك وان التوبة والعذاب
المستبين لعدم كون شئ له حادثين في الاجل فانه يقع ما قبل ان له قبل التوبة و
والعقوبة ايضا شئ كالغنى فانه ليس مانع له في الاجل ان المراد من شئ الامر
الحادث بعد ما اذروه يوم اعدوا ان عتبه بن ابي وقاص شجى يوم اعدوا كسر
باجية فجعل يسبح الدم عن وجهه ويقول كيف يفتح قوم حصنوا وجه بينهم بالدم فستر
ليس لك من الامر وقبل جم ان يدعوا عليهم فنهاه الله لعله بان فيهم من يوم من و
له كان قبل ذلك بدائم ان كان مراد الله رحمة الله هذا فلا بد ان يقال ان كلمة
في التعليل كافي غريب في هرة اى ليس لك من حالهم وشأنهم شئ بسبب عذابهم
او استغلاهم حتى يقع توبتهم بان اسلموا في يكون لك بسببه سرورا وتعذيبهم في
يكون لك بسببه شئ منهم وذلك لانه لا عذاب ولا صلاح قبل توبة الله عليهم او
تعذيبهم ليكون بسببه شئ له ويكون ان يكون طرفا مستقرا حال من الامر اى ليس لك
من شأنهم حال كونه ما بنا في عذابهم استغلاهم طرفة الجري الكلى وحمل في على معناه
وتعلقه بالسابق لا يخلو عن اشكال في تعلقه بالنظر الى الغاية كما لا يخفى على المتأمل
قوله عطف على سابق اى قوله كيتهم ويحتمل ان يكون معطوفا على الامر او شئى بام
ضار ان اى ليس لك من امرهم او من التوبة عليهم او من تعذيبهم شئ اى ليس لك من

من امرهم شئ او التوبة عليهم او تغذيتهم قوله اعترض بين المعطوف والمنعطف بالاصل
والمعطوف عليه المنعطف بالعاجل قوله ولا حاجته الى ذهب الخ يعني انه اذا وقع الكلام بلا
لا حاجته الى الذهب الى التفسير وان كان التفسير وجهان لا يشيانه ويؤكد له
قوله نعم وان طلقتموهن من قبل ان يسويهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
الآية وعموم اوفي سياق النفي مما ينفرد به في شرح الكشاف فلاننا في
كلامه كانوا هم قال المص رحمه الله حتى للغاية قد عرفت ان ذكرها وفيها هو لا يتبادر
المسايل منها ما ينبغي على ما ذكر حتى يبينها لكنها بمعنى من العاطفة وبالآخر
من الجارة فزاعى الجهتين بذكرها بالآخر العاطفة متصلا بالجارة وجب ان تقضى من غاية
جهة الجزة بذكرها في العاطفة بتقدم معنى الغاية واو في بابها اصل الخبر والغاية قوله
واما عند الإطلاق فالاكثر في قوله اقوال بن سراج ولو على اكثر المتأخرين من
انها يدل على الدخول لا اذ اصرها قرينة فقال المبرور والفراو والسراني والرياني وغيره
القاهر ان كان جزوا قبل دخل والا لا وقال جمهور النحويين وفراو السلام وغيره
تدل على عدم الدخول الا بقرينة وقيل لا تدل على شئ منها فالمراد من الاكثر اكثر
المتأخرين من النسخة وما وقع في عبارة الكشف والتحقيق من ان اكثر النسخ على
الدخول فالمراد منه جمهور النسخة فلا خلاف وحمل الاكثر في عبارة الشرح رحمه الله
على ان اكثر استعمال حتى ذلك في غير صحيح ان الذهب عند الإطلاق هو الدخول قطعا لا
كثرة استعماله كذلك نعم استعماله مع قرينة الدخول اكثر في الانفاق الاصح انها تدل
مع حتى ودون الى حمل النعم على الغالب في الباب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول
مع الى والدخول مع حتى فوجب حمل عليه عند التردد وقوله وفي الكل معنى الغاية فيها
عند كونها للغاية او عطف المفرد هو واما اذا كانت لعطف الجملة او كانت
ابتداءية فليت شعري ما معنى كونها للغاية مع وسجي بعيد هذا موصفين انها قد

قد يكون للعطف المحض من غير دلالة على غاية او مجازاة الا ان العالي ان مراده لا
بالنظر الى اللغة الا فيما كان مدخولها يصلح ان يكون غايته للسابق وان كانا جملتين
فانه لا بد لغة من ان يكون مضمون جملة بعد ما صالحا لان يكون غايته لمضمون
ما قبلها وما ذكره من انها للعطف المحض من غير دلالة على غاية فهو على اصطلاح
الفقهاء ثم انهم اتفقوا على دخول الغاية فيما قبلها في العطف لانها لا يفيد الجمع
في الحكم كالواو وفي الابتداءية معنى وجود مضمون الجملتين في وقت واحد
كما صرح في التبرير قوله خبروا حقيقة وهو ظاهر او كما هو في السادات حتى
عبيد بهم فالمراد والكاثر والاختلاط بينهم وكذا في الجارية حتى مدتها نزل
الحديث منزلة خبرها لكونه من لوازمها والذي يفتقر ذلك انما تدل على
دخول الاستثناء ويمنع حيث يمنع قوله من المعطوف عليه نفسه او مادل عليه
عليه بالنظر الى بسطة الفعل اليه كوالفني الصحيحة حتى فعله اي القى جميع ما هو حتى فعله
قوله وفي العاطفة يجب ان يكون جزوا لا بد من تخصيصه باذا كان لعطف المفرد
واما الجملة فلا يتأتى فيه هذا الشرط وذكر ابن هشام من وجوه الفرق بين حتى
العاطفة والواو وانها لا تقطف الجمل بخلاف الواو قوله افضلها اوادونها جميعها
في ثبت واحد قدرناكم حتى الكفاة فانكم تخافوننا حتى بنينا الاصابه قوله مات كل
الى حتى اوكم ينبغي ان يعتبر هذا جزوا لا يدل عليه المعطوف عليه كالا باذان موت
كلاب يدل على موت الالباء والافادم جزو لا بد لا جزوه قوله والاصل هي الجارة
يعني حتى حقيقة في الغاية المحضة قوله وهذا الحكم يقتضي ان هذا القيل المحلل بغير انما قلنا
بعد خروجها عن معنى الغاية نظر الى وجوب الجزئية لان وجوب الجزئية ليس للعطف
فهو لكونها غايته فمعلم انها عاطفة لم يخرج عن الغاية فالغاية هو الاصل ثم انقضا لغاية
وجوب الجزئية مع ان الغاية قد لا يكون جزوا بناء على ان المحبها معنى الغاية وانتهى

الحكم اليه مع كونه خارجا عن العطف عليه ينفي كونه مشتركاً معه في الحكم فلا بد
من ان يكون داخل فيه جزواً يمكن اعتبار التشرك لثبوت الحكم له اليه والاشارة
اليه لكونه جزءاً افضل وادون فاقضاء ما وجوب الجزئية لموضوعه العطف لا ينافي
الى ذاتها قوله ويتنوع حتى عرو بالعطف كما يتنوع بالجزم لا يتوهم ان معناه انها متغايرة
لانها والجزئية للجزم غير لازم نحو حتى مطلع الفجر بل معناه انها متغايرة لعدم كون ما بعد
صالحاً لانتهاء السابق بالنظر الى العطف لعدم كونه جزءاً بالنظر الى الجزم لعدم صحتها
في حد ذاته قوله فوجب الموجب الرجب اي السعة والراحة قوله لطيف في هذا الموضع
اذ يذكر الجزئية لغت القضية وقبول الجزئية فالمراد من الاعطاء والقبول اذ الفاعل
بجزم والقبول وان لم يعطوا ما يفعل ثم جئوا بقبول الجزئية وقع غاية لجس النفي لعل
فرد منه لوزنه فاذا امتنعوا عنه يقال معهم لم يلقوا بقبول الجزئية وذلك الفاعل كذا
عليه الاستدلال والدخول قوله اي لتساووا فتعلموا بوزن لكم ام لا وهو من اش
الشيء اذ اعلمه قال الله تعالى فان استم منهم رشداً كذا في شمس العلوم قوله ان يكون
سبب الثاني واما اذا كان الثاني سبباً فقط فلم يعرف له استعمال كانه هو وقوله علمت
النتيجة حتى رتب مباديها ورجحت حتى الجزئية ممنوع ممنوعة قوله يكون مقصود
هو الغاية بفتح الوض من الشيء لا الغاية بفتح ما انتهى اليه الشيء فان الراس ليس مقصود
من اجل السكة وان كان قد يكون مقصوداً منه نحو ضربك حتى تنادى لكن لا بد
في التبيين من وصف لازم قوله وان اريد بالاسلام مخ يمكن ان يراد الاقضية
الديني وهي وجيل التكليف فهو كجمل الامداد ودخول الجنة بصلح انتهاء فيه يكون
حتى للغاية فالاولى ان يقال فان مثله لا يستعمل الا فيما اراد اصداف الاسلام كما
يخفى على العارف بموارد الاستعمال واللام فيه سهيل فانه منافقته في المثال قوله
بهذا الظاهر اي ما ذكرنا من انه قد لا يكون الا خالصاً لانها وفي مثال سببته

سببته بل يكون الصدمه اكثر وانوى يظهر في اعتبارها المناسبتة باعتبارها
السابق ويمكن ان يقال ان السبب من حيث كونه سبباً ينتهي وان كان قد
يعاينه ويكونه اقوى معه وفيه ان سبباً يتقاربا اذا كان هو سبب الحدوث
يعاينه من حيث كونه سبباً اليه الا ان يقال انه ينتهي من حيث كونه سبباً للحدوث
قوله ما قبل القابل صاحب الكشف قوله كان حتى للغاية حقيقة في جميع موارد
لانه معنى انها السبب بوجودها وان لم تكن تنتهي لوجودها وان لم تكن ان
من انتهائه به عدم مجامعة وان كان غير متمم لكن حينئذ يكون المانع من
الغاية مسخرة في عدم احتمال الصدمه الاستدلال فاعلم قوله يتوقف البصر على وجود
الغاية والحالت على عدمه هذا كان السبب للحمل واما اذا كان للمنع فالامر بالعكس
والغاية في الغاية والعطف في بين الحمل يستلزم وجود السابق والآخر بالترتيب
في الاول على اختلاف فيه ياتي في الثاني للبصر ولذا قال الاول يتوقف وفي الثاني
يستلزم وجود الفاعلين وعدم احد هما للحث وفي بين المنع بالعكس قوله فاعلم
بصلاحية الانتهاء في بعض ليس المراد بصلاحية الانتهاء المكان الانتهاء اليه
لقطاع عنده لان التغذية يمكن ان ينتهي اليه الا ببيان وينقطع عنده بل المراد
ان يكون الآخر في نفسه بحيث لا يناسب وجود الصدر عنده والتغذية بانه
الى الا ببيان ليس كذلك بخلاف الصدمه بالنبته الى الضرب قوله وما ذكره
رحمة الله عليه الفهم بخلاف عدم احتمال الاستدلال فان الفوق منه
بين الضرب باضماره دون الا ببيان حتى يعبد عن الفهم بل الا ببيان بفتح الحكة
مقترن بالامثال قطعاً والذي لا يحمله هو منع الوصول قوله لانه احسان الا ببيان
قد لا يكون احساناً بل سادة واذا ذلك المذكور مع تغذيته لا يجهل قوله فاعلم
اليمين دليل لكون المعبر في هذه الامثلة امتداد نفس الفعل لا انفي قبل

المعنى رحمه الله لان فعله لا يصلح جزاء لفعله نقل عنه ما حصل ان الانسان لا يأتى
لفعل احتياري ليكون حادلا على فعل احتياري آخر منه بخلاف فعل الجرف فانه
باني بالافعال ليصير حادلا على الجراء ومثل سلمت دخل الجنة ليس دخول الجنة
حيثا هو بل موقف على ادخال لدنقه وكذا شريت حتى اريح ليس شرا
علته ايضه لفعله وهو الترخ الامجاز من حيث ان ربحه يحصل من شرا لا ينتهي
يعني ان الانسان لا يفعل فعلا احتياريا ليكون سببا وحادلا على فعل احتياري
آخر منه فلا معنى لابرادهما بفيد سببته الاول ثانيا بينهما عدم اسببته بينهما
حد ذاته فالما حصل ان قوله لان فعله لا يصلح جزاء لفعله ناظر الى ما ذكر في المثال
السابق من ان العدا يصلح جزاء لغيره ان اذا كان فعل غير كالتعدية في المثال
السابق يصلح ان يكون جزاء فيكون السابق سببا بخلاف فعل نفسه وانما هو
عدم حلايته كون فعله سببا لفعله مطلقا منه وك يظهره بينه فيما نقل
عنه فاندفع بحث الشايع رحمه الله فتأمل قوله اما الغاية فلما مر بغير التعذر
عندنا لم نطلب تبني على تعدية له وقد مر ان التعذر لا يصلح لانتهاء بل دا
الى الايتان قوله فيقول معنى الواو على هذا الواو الى بها على عكس ترتيب منبغ
ان يبرهن ان لم اكن بها حتى التعدي عندك بما والتميزت من عندك من عند
لان التعدي الى طلب بعدا يتا نه قطعاً فلو قال حتر التعذر منبغ ان يكون
ما را على هذا الوجه وقابل هذا القول الامام القنابي قوله للمناسبة الظاهرة
اما المناسبة على قول الامام القنابي وهو ان الغاية توصل بالمعيا كما معطوف
قوله وجوبه ان المراد آخ حاصل ان التعذر منبغ ان لم اكن فالتعدي اكن
عندك فالمنبغ ان لم يقع مستي ايتان بعقبه التعدي فهو انما بحيث اذا لم يقع تتيك
كذلك في العرف فاذا اناه مرة ولم يتعد ثم اناه فتعدي من غير ترزح عن هذا الايتان

يتان برود يكون ان يجاب بان مراد الامام تحقيق المنبغ الفاء المنبغ انه اذا
اتاه فلم يتعد على قوة الايتان بحيث يعد في العرفانه مع الايتان ثم تعدي بعد
ان لم يتعد على الفور غير منزع عن ذلك الايتان بحيث يصير موضع مستحيل
ثم مر بعدم المنبغ بعدم التعدي على فرا الايتان علم انه للتعقيب وبالمنبغ بالمر
بحيث يتحقق مدلول ثم اعلم انه ليس بمنبغ ثم على جواب ان راح رحمه الله يلزم في
ان لم يترك حتى يصلح ان بحيث اذا لم يقع منه ضرب منبغ بالاعتد في مدة العرف
لا يتحقق ضرب غير منبغ به والكلام في مسلة قوله حتى يصلح يدل على خلافه فتدبر
قوله الى يقال لتقابل صاحب الكشف قوله لانه عطف على المجزوم ولم يعرف
لابتداء الالف في تابع المجزوم مع سقوطه في السبوت غير كلامهم وان كان قد
لا يسقط في السبوت كما في لم يخش رقبته واما قوله لانه لا تخف دركا ولا تخش على
فراوة غمرة فهو استئناف وعطف والالف للاملاق كقوله تعظيظون بالعد
انكفونا او حال الواو والمنبغ ولا تخش الفوق قوله لا على مجوع الفعل الخ على
التقدير ايضا اثبات الالف غير مستقيم لوقوعه بعد ان قوله لفساد المنبغ لان
التعدي عندنا لم نطلب مع عدم الايتان عنده غيره ممكن قوله ولعلكم الحكم
لا حيث يصير الحكم البسر بالايتان وعدم التعدي لان البسر بالبسته الى
اكن للمحل لكونه لينا وبالبسته الى حتى التعدي للمنع لكونه منبغا ومكم المسلة هو
البسر بالايتان والتعدي وما قال بعض الناظرين ان البسر في التعدي مع الا
لا مع عدم كلام محتل الا ان يقال مراده لاني الايتان مع عدم التعدي ادب
على تقدير العطف على المجزوم لا يصير الحكم البسر في التعدي مع عدم الايتان بل
وكذا كما ذكرنا قوله محمد بن الحسن فانه الذي اخترع هذه الاستقارة واقترعها
قوله ممن يؤخذ منه اللغة فان ائمة اللغة اللغة مثل بي عبده وغيره وكذا

يجوز ان يقول **قوله** السب وان لم يكن لازما فلا ينافي ما سبق في بحث الاستعانة
من جواز نقل اللفظ الى معنى غير السب **قوله** لتعقب الشيخ من مله فخلق في القام
موسى علقه تعليقا جعله تعلقا مقدم مقديته وهم **قوله** مكان ملائمة فالله تعالى
ههنا مجازي وقد يكون حقيقيا كما في مسكت يزيد اذا قبضت على شيء من جسمه بال
حقيقة فيها ومثل الاصاق المجازي لما فيه من النفاذ قال لا خفش مع مررت يزيد
مررت على زيد بدليل ليمرون عليهم يصحون قال ابن هشام ان كلاما من الاصاق
والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مقبضا الى نفس الجور وان افصح الى ما
منه مجاز فاستوى التقديران في المجازية فالأكثر استعلاء اولي بالتخرج عليه
ومررت به أكثر من عليه وفي شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في
المروء لا انك بجوازك اياه كالك حيرت المروء من جانب الخلو فيكون فيه
مع الاستعلاء فنعى هذا الشكل قول لا خفش وقول ابن هشام ايضا **قوله** الى اللب
المعونة اي الاعانة على في الصحيح والظاهر طلب معونة الشيء اذا لم يعلق
الباء بالمعونة اولا ومع لينة الى المعين بالباء ولا لطلب كما لا يخفى فلا بد من
يقال له متعلق بمجوعهما فانه بمنزلة الاستعانة او بالاستعانة ويقال استعان
على شيء ثم لا بد من ما مل ان مدلول الباء ان مدخولها مطلوب الاعانة او معين
او كان الثاني فلا بد من نفسه الاستعانة بالاعانة لا يطلب المعونة والظاهر
الاول لان المقصود وفي مثل كسبت اجارا مشكلم بانه كتب باستعانة العلم
فاذا كان حال القلم انه معين **قوله** تدخل على الوسائل اي الوسائل ما هو ليس
بمقصود بالذات بالنظر الى الفعل السابق لا في حد ذاته ولهذا يصح ان يقال تبدل
الذيل بالعرفان معناه اضده مكانه فالغرض بالنظر الى تبدله واخذه مكانه غير مقصود
انه ان كان في نفسه مقصودا **قوله** اي راجعة بسبب تحقق معنى الصاق الكتابة

الكتابة بالعلم فيما تقول كسبت بالعلم لا ان مع كسبت بالعلم الصفة المكتوبة بالعلم **قوله**
الى هذا المعنى قال المعنى قال مع كسبت بالعلم الصفة المكتوبة بالعلم **قوله**
المقصود الاصطلاح بالنظر الى نفس منع عند البيع الذي الغرض الاصلي فيه الانتفاع
المقصود هو البيع لكونه مستغفا بنفسه والتمنن باعتبار الاصل الغالب بمسألة اليه
ينفع بالذات فلا بد ان المقصود بالنظر الى البائع هو التمنن بل هو اسطة الكسب
ان لا حاجة في توزيع دخولها على الاثنان على انها تدخل لوسايل الى تنزيل لانها منزلة
الآلات بل بمعنى كونها وسيلة سواء كانت بطريق الآلية او غير ما ولا يمكن ان يقال
ان المراد من الآلة هو الكسبية لانه حينئذ ينبغي ان يقول آلات لا بمنزلة الآلات
كما قال والتمنن وسيلة اليه **قوله** فزع في الاسلام وتوزيع المصنف رحمة الله عليه
لانه توزيع بلا تنزيل الاصل بخلاف توزيع في الاسلام فان المصنف به ليس بوسيلة
ولا آلة حقيقة بل هو يتبع فقط فنزله منزلة الآلة وبالنظر الى عبارة اصوله يمكن
ان يعتبر التوزيع باعتبار النعنية فقط من غير اعتبار التنزيل بان المصنف به لما كان
بنفا دخل على الاثنان التي هي البضاعة لكن بين التوزيع في حواشيها باعتبار التنزيل
قوله هو المصنف لان المقصود فيه اتصال الفعل بالاسم دون عكسه **قوله** فلو قال
آلة قاله التوزيع باعتبار ان التمنن والبعث متمنن في الصورة الاولى لكون الاولى
مدخول الباء وفي الثانية بالبعث كذلك وان كان في خصوص كون الاولى مفعولا
الثانية سلا لكون المبيع في الاولى حاضرا مشار اليه **قوله** لا التمنن وفي الثاني بال
مدخل **قوله** عام لئلا يلزم التخصيص بلا محض **قوله** مناسب في جنسية في قوله
جنسه لا كان مفعولا لان كل مفعول متصل بنفس عليه ابن الحاجب في اصوله والبر
من الجنس الوسيط عرفا ولذا بقدر في ما كسوته الاحتمال لبا سلا لشيء والظاهر
العبارة عام جنسه مناسب صفة في العبارة مسامحة والمراد في كونه جنسه **قوله**

وصفة اي كونه فاعلا ومفعولا وغير ذلك كذا في المطول وهذا على هو المختار
من ان المفعول له هو المفعول فغنى ما قام لازيد زيدا فاعل تقدير المفعول غير ما
منزع العامل له وجعل بعد الابد له قوله ضعيف في العربية لانه يلزم نوات المقصود
من الابدال على التولية والتمديد وعلى القول الضعيف لا بد من ان يراد من
الصفة الاعراب لانه ليس بغافل بل محذوف وهو بدل قوله كسبي من ان
اشارة الى ان الفرق بين لا اكل كلا ولا اكل بالنظر الى كسبي لاني نفسه فان
اكلا تأكيد يقتضيه ان لا يكون بينهما فرق اذ لا يزداد التأكيد على المؤكد كما سلكه
الشارح رحمه الله فيما سيجي قوله ليس لعام واما الحذف في الاكل بوجود فودنه
افراد الاكل كسبي وجهه وما فيه قبيل بحث المفهوم قوله بغير عموم الارادة لا
التقدير لا آتيك وقتا من الاوقات الا يوم الجمعة ولا آتيك كما بنا على حال من
الاحوال الا كما صرح به في المطول تح الحصر ادعائني بغيره ما سواه من
الاحوال بمنزلة العدم ويكون ان يقدر مصدر ابغذا او مصدر قبله على صورة
الا باؤني فيكون التقدير لا آتيك بنا انا الا يتنا يوم الجمعة وتح المتعلقة بوجه
في مثل هذا الاستثناء يرجع كلها الى المفعول مطلق وعلى هذا لا بد وعلى الحصر
وكلام ابن الجوزي اما له يدل ان مثل لا باؤني ابغذا بجملة وجهين حيث قال في
قوله تعالى ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك عند الا ان يشاء الله ان المستثنى مصدر
او حال اي الا فولا مصحوبا بان يشاء الله او الا لئلا بان يشاء الله وطوى في
الاستثناء والعلم بان القول لا يكون مصحوبا به الا مع حرف الاستثناء وادبها وفتح
من ان قوله لبعض ما تينا وله المصدر هذا انما يصح بالبنية الى بعض الغابات كما
ولهم رحمة الله والمصدر رانح وفتح المصدر جينا لا يفيض وتوقع ان مع الصلة
كذلك وكيف وقد ذكر ابن هشام من وجوه الفرق بينهما ان الاول يقع ما بنا

مما بها عن الطرف دون الثاني فيجوز جنتك صلوة العصر لا ان لغيره نعم حوز
ابن جني والزمخشرى وعلى هذا الحاجة الى قوله والمصدر قد يقع جينا الا ان يقال
ان المراد المصدر وما في معناه لكنه بعيد **قوله** يعني هذا الوجه سالما عن المتأخر
لكونه شائعا كثيرا او التراجع في الوجوه الثلاثة بالشروع وكثرة الاستعمال كقول
القائمين معتبرا كما ستعرف في هذا باب الى ولا يخفى عليك ان قبل ان عند
الوجهين ليس باجتهار لانه ان لم يتعارضا لا يعارضه الوجه الغير الشائع **قوله**
قوله قولنا الا حروجا باؤني آخ الظاهر ان مراد المبسوط انه لا يمكن التقدير
الا ان اذن على نحو الا باؤني يقدر المصدر بعد الا فيكون المستثنى من جنس
المستثنى منه لان تح بغير التقدير الا حروجا ان اذن لك وهذا الكلام محتمل
لا يعرف له استعمال ما وقع في بعض النسخ بخلاف قول الا حروجا بان اذن
بالتأسيه فغنى هذا لتعلق الكلام المبسوط بالجواب عن وجه تقدير حرف الجواب
بقال ان القول بخذف حرف الجواب تقدير المصدر بعد الاستلزام صحة ان يقال
الا حروما اذن لان تقدير المصدر لتحصيل الجبسة ثم بعد ذلك لتصحح تعلق
اذن بالمصدر واعتبر المصدر بعد الاستلزام حذف حرف الجر من ان فنخرج
المصدر الاستلزام لقرح الحرف بخلاف ما قال الزمخشرى من ان الا ان يشاء
الله حالا اي لا تقولن الا بلسانك بلسان الله اي بلسان الله فاعل ان يشاء الله
فان تقديره لئلا انما هو بعد تقدير الحرف بواصلة فلا يلزم عليه ان يكون الا لئلا
ان يشاء الله صحيحا نعم يحتمل ان يقدر لا لئلا بان اذن فالحق انه يصح ان يراد
ان اذن الكثرة وادبها باؤني المرة لكن الثاني في الاول والثاني في الثاني
والجامع البهائي وغيره انه ان لئلا بالان اذن الا باؤني صححت نية فضاد
بانه لانه لئلا محتمل كلامه لان حذف حرف الا صاف سابع وفيه تشديد عليه

وان نوى بالا باذني الاذن مرة صحت ايضه لان سئنا بعينه بالبعد الغاية
بينهما مناسبتهم في المعنى فيصدق وبانه لا فناء لان له فيه حقيقة فندبر قوله مسح
هو المسح بباطن الكلف كذا في حاج المصاوير وعادة توجيهه ان يقال انه لغغيره
باقل ما يتعارف في الاكثر لا يفهمه ومفهوم المسح الوضوح في اية الوضوء ما في شمس
العلوم حيث قال المسح في الوضوء امرار الماء على الرأس هو اقل من الفعل انتهى المراد
من الامرار اتم من الحقيقة وهو ظاهر والحكم هو بان يصل مبتل حمداً بالرأس و
مفهوم المسح لغة امر ارشبي على شئ كافي النفس الشرعة واما ما وقع في الهاكوس
المسح امر ارا ببد على شئ السائل المستطاع اذ بانه في غير ظاهر وما وقع في شرح الوقاية
من ان المسح اصابة اليد المبتلة فلعلة ايضه تفسير مسح الوضوء فندبر قوله صارت بها
الآلة فاعيل ان يقول كان المحل بسبب دخول الماء صارت بها الآلة صارت الآلة
بسبب تقديرة الفعل اليه شبهها بالمحل فيضرا لول سببها الآلة وقد صرح في
الكافي بان الآية من قبيل القدي الفعل فيه الآلة ودخل الماء في المحل فكيف لم
يقال ان الآية محتمل ان يكون الفعل فيه مفقدا الى الآية ويجعل ان يكون منه لا منتهية
اللازم واما في الكافي بيان لا محتملة لانه قطع فيه فلا يثبت سببها الآلة بالكل
او يقال وجب مسح كل اليد بمسح المحل لكون المحل محل التخفيف فاعتبر الكل الكلف متبع
ان في اعتبار الكل الحقيقة نوع خرج فوجب اعتبار الحكم قوله وذلك حاصل بعض
الرأس قال الامام ابو حنيفة ليس مسح بعضه بطلق ببعضه واما ان يطلق عليه لانه
لمسح المسح براسه حقيقة فلا انا يطلق عليه ذلك على سبيل المجاز وسببه لبعض
قوله قال الشافعي رجمة التدخ حاصلة ان لا اجمال في الآية لا مكان الخروج عن العدة
باذني ما يطلق عليه اسم البعض حاصل ما قال بوجيئة بعد انه محتمل لان اذني ما يطلق
عليه اسم حاصل غسل الوجه فعلم ان ليس بمراو مضار مجمل وحاصل الجواب ان عدم

ان عدم التاوي بما في الضمن لا يدل على ان يكون المراد قل يطلق لان عدم
التاوي به انا هو لغوات الترتيب احتيج الى ايجاب على مدة والافضل القدر
المفروض ولا ايجاب الترتيب احتيج الى ايجاب على مدة والافضل القدر
المفروض قد حصل في ضمن غسل الوجه ومن هذا استفاد استدلال آخر لاننا
رحمة الله على الترتيب بان يقال ان المراد التعويض والمدة حاصله في ضمن الوجه
فلو لم يكن معصودا لخرج ايجاب الترتيب لكان ايجاب واسموا العواكص
القدر المفروض في ضمن غسل الوجه فافهم واما ما ورد على الشافعي من ان الشارع
نقل لفظة هو الغسل الى المسح في الرأس حقيقة فلو كان مطلق البعض كانا
لا يخرج اليه لعدم الخرج في غسل مطلق البعض ليس بشئ لان الوطيفة كان غسل
الكل ثم بعد النقل دل ايجاب الشارع على البعض في المسح قوله منه البني عليه السلام
ان حيث مسح على نصيبه في الوضوء لكن لا روى لعله البنا كبر الواحد المختبرناه في
حق المقدار لكون الكتاب في حقه مجالا في التعيين المحل هو النصيب لانه في
حقه مبين فليز من نسخة وخبر الواحد يصلح بئانه كذا في ثم مشهور ان المبين ما روى
مغيرة بن شعبة من ان النبي صلى الله عليه وسلم اني سبأ لمة قوم قبائل توصوا مسح
على نصيبه وحقيقته وفيه اشكال لان على نصيبه لا يقتضيه الاستيعاب لجواز كون ذكرنا
صيته لدفع لونهم ان مسح على اليد او الفذال ما روى سلم عن مغيرة بل يفتقر
بنا نصيبه هو كالا الآية في فائدة تبقيض النصيبه فالأولى ان يعتبر البيان ما روى
ابوداود عن الشافعي انه روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بوصفنا عليه
عامة فلمرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم راسه وسكت عليه ابوداود
فهو حجة وظاهرة استيعاب تمام المقدم وهو الزرع المستعمل بالنصيبه قوله وهو الجواب
لان النصيبه جزء من اربعة اجزاء الرأس هي النصيبه والقذال الفقدان قوله

الاخلاف مبنيان على بناء اختلاف بلية انه لو لم يكن فيه خلاف لما كان الخضم مخيفا
ولا كان ملائما لانه لو لم يكن ذلك الخلاف لما كان **قوله** هذا الخلاف كادوم ما ورد
قوله ما بينه المشهورة ولا اله على الاستيعاب بان الجني طلب نقل منده عليه السلام
مخرجه بالتراب فبعد الاستيعاب كالغسل فقال عم اما بكيفتك ضربت ان اسفلا
لا كان من علمه زايده على المشروع فبقي استيعاب الوجه والذراعين كما كان عملا غير ساقط
مشروعا على وجه التقدير وهذا وجه جديد كالاخفى وما قبل الفظ الوجه والذراعين
اسمان للمجموع فلو لم يجل على الكل لزم ارادة البعض بطريق المجاز بلا قرينة وبهذه
ثم آية البينم مفهومة التعريض فيكون الحديث ناسحا لكونه مشهورا وما قبله لا
في الآية فهو معارض بما في الاتفاق من ان آية ولا يشهدوا لحوام منسوخة بما في
الفتايل فيه وفان جاء وكن فاحكم بينهم او مومن عنهم منسوخة بقوله وان احكم بينهم
بما انزل الله واذا خراف من غيركم منسوخة بقوله واسشهدوا ذوي عدل منكم و
كلها في الآية **قوله** خلف عن الوصف ورضه مبني على الاغذار بخلاف المسح فانه وان
كان الوطيفة في الرس غسل الكل لكن الشارع جعل المسح بعد اقامته مقامه غير يكره
للزام ابتداءه بخلاف المسح على الخف فانه ليس بخلف بل هو يدل على غسل الرجل
فلم يشترط فيه الاستيعاب كما لو كان بدلا فلا مشروعه مع الحكم المبدل منه بشرط
الخلف لغز الاصل واما عدم اشتراطه في المبدل فلا لانه لا مكان للمبدل منه كالمو
طيفة الابد او بنية فلا يلزم مراعاة صفة المبدل منه قال المصنف لان الذين
ان يراوهم من ان يكون بين الله وبين العبد ليطابق الذي قوله انها صلتها بيا
لا وقع عليه المبايعة لا يتم معناها به وبها الا انه لا ادى الى معنى شرط لتوقف
المبايعة عليها توسع الفقهاء في ذلك فقالوا انها بيع بشرط **قوله** كونها للشرط
بمنزلة الحقيقة ذكره شمس لا يمتنع احسرى انها حقيقة في الشرط والحق انه مجاز

بما ز فليلا يلزم الاشتراك لانها حقيقة في الاستعلاء والاتفاق **قوله** بمنزلة الحقيقة
في حق كونه مقدما على الاصل في انها بعدد عليه كونه اقرب الى الحقيقة اي الالتزام
بخلاف الصاق لانه مجاز محض معتبر بمجاورة مناسبه له بالزوم نه لانها في اصل الو
للزام معناه على استيفاء من الكشف انها مستعلة بحسب اصل الوضع للزوم والاك
لانها موضوع للزوم لغتها لانها انما وضعت للاستعلاء لكن بحيث ينزل الحكم على
فيه الاجاب والالزام اليه فغلق هذا يكون يجوز بالشرط باعتبار العلاقة بمنزلة
الى بعض مواقع استعمالها وانما جعلت حقيقة في الاجاب والالزام لان الشرط
مع ان فيه اليه معنى الالتزام لان في الاجاب عبادات والزام الديون يتوهم كون
استعلاء فيه خلق الاستعلاء بتعبيه الحكم بخلاف ما في الشرط من اللزوم وفي
المبينة ان ان على الالتزام باعتبار اصل الوضع لان معنى حقيقة الكلمة من ملو
اشبهى دار لقائه فوقة وذلك قضيتة الوجوب والالزام انتهى فغلق هذا مع كونها
في اصل الوضع للالزام انها في اصل الوضع للاستعلاء والارتفاع فوق شي
الذي هو قضيتة الالتزام وكلمته ولا زنه فاستعمل معنى الشرط باعتبار ان الجوا
متعلق بالشرط فيكون الزامه عند استعمال اللفظ حكم شي في ذلك الشيء لكن على
هذا ان يكون في الزام الديون والاجاب عبادات مجازا فغلق **قوله** في قوله في
المعاوضات المحضه اي معاوضات المطلق المحضه وقد يفيد بالالبية وح نقلا
المناكحات جئت قالوا المعاملات خمسة المعارضات الالبية والمناكحات ادا
لخصات والامانات والشركات **قوله** اي الخالية عن معنى الاسقاط احسن اذن
منها الخلع والعق بالمال قوله كالبيع فانه معارضته بالمال الاجارة فانه معا
لنافع بالمال النكاح فانه معاوضته البيعة بالمال لبيع شي منها معنى الاسقاط
قوله معاوضته من جانب المرأة اي محضه واما من جانب الزوج فبني على الاستعلاء

وبين في حقه حتى لا يصح رجوعه قبل قبول المرة ولا يقتصر على الجاس **قوله** ملا
بالحقيقة اي بمنزلة الحقيقة **قوله** فلا يتحقق المعاينة فيه ان تقدم جزء منه لا يعق
المعاينة بين الشرط والشرط بحسب الوجود بل ذلك انما يعقوت اذا تقدم
وجوده على وجوده لا وجود جزئي ومعاينة جميع اجزاء الشرط لكل جزء **قوله** لا
ليس من قبضته الشرطية والقول انه المنها ومن شرط ذي الاجزاء في اجزاء
مجردا وعاودة غاية ترجيح ان يقال ان المراد بثبوت الشرط والشرط بطريق **العلق**
وليس من قبضته الشرط الا انقسام ضرورة توقفه عليه فلو كان قبضته الا انقسام
لزم تقدم جزء من جهة الشرطية ومن حيث كونه قبضته وتقدم جزء من الشرط
من حيث كونه جزءا منه يعقوت المعاينة كما لا يخفى واما تقدم ذات جزء فهو مستلزم
لثبوت الشيء بلا موجب له لان لزوم ثبوت **اللفظ** لا موجب له اولا انقسام
بمقتضى الشرطية ليكون في مقابلته كل طلاق ثلث منه **قوله** بحسب ما يخصها نقل عنه
ان يوزع الالف على مذهب المثل لهما فلو كان على السواء فالواجب نصف الالف
وعلى هذا القياس كان البديل كله عليها لانها المتكاملة بالجزء ووفى مثله بجعل **المتكلم**
بمنزلة الاضافة كما في التنقيح **قوله** ولا فائدة لها ان يخفى ان طلاق في الضرة بعد
طلاقها غير قابل لان جعل جزائها الالف فلا وجه لضمه لان العادة في طلب
سببي من الغير غير عينية في المال ان يكون للطلاق ذلك الشيء فنعى اذا يقال ان
ثبت ذلك الف ولا فائدة له في منية وان كان بعد الضم يفيد انه ان طلقها
وحده لا يلزم عليها شيء لكن الضم فرع صلاحية جزئية الالف وكلام الشارع
رحمة الله ظاهر في هذا حيث قال حتى يجعل الالف جزءا لها وقال لا فائدة لها في **الطلاق**
الضرة ولم يقل في ضم طلاقه فانهم فانه لذة غلط فيه بعض الناظرين وما قيل من
ان لها فائدة في طلاق الضرة وهو يشغى الغلط الجواب عنه ان مثل هذه القواعد

المعقولة مجرورة شرعا انه قد زال عنه الغالب فيقضى انبثا للحكم على توهم شيء
قد زال عنه **قوله** اكثر لان في المقابلة اليه بها فليكن حصول بعض الطلاق في
سبعين لالف **قوله** فقد يكون للثنتين او للثلاثين هذا في المصنف في
الحديث الى ان قال لمصنف رحمه الله فقد مررت مسابها ليس على منفي على ما
ينبغي ان يقول فقد يكون آخ لان المقصود في هذا البحث بيان معاني حروف
المعاني لا مسابها وان كان بيانها تمهيدا لها او اقامة للشرح مقام الشرع
بان المراد مسابها معانيها في مسابها ووجه الصرف ما ذكرنا **قوله** وزهيب لغو
الفقه كقوله الاسلام وصاحب البدن **قوله** لا اتفاق ائمة اللغة كقوله من ائمة اللغة
كالهرو وغيره ذهبوا الى انها للغة لا وجودها مستعملة فيها بل قرينة وبعض
الفقهاء ذهبوا الى انها في اصل الوضع للتعويض كما وجدوا من فهم الصحابة
ان يعين ذلك منها حيث قال ابن عباس ابراهيم اجعل ائمة الناس
لازومت اليهود والنصارى فجعل ذلك المؤمنين حين قال **الناس**
وعن جابر قال فئدة الناس لزامكم عليه الروم وفارس بهذا وجوه
تفرقة خطاب المؤمنين بيقولكم ونوكم وخطاب الكفار بيقولكم من نوكم
فقط هذا لا يضرهم مخالفة ائمة اللغة بل يعلم عدم وامن الفهم **قوله** هو المنة
فيه اشارة الى انها ما يدل على كون ما بعد ما منتهى لما قبلها من حيث كون ما
قبلها مسافة للحكم السابق لا في نفسه يظهر ذلك في اكلت السمكة الى بغضها
قوله الطلاق لا اسم الجز على الكل اي سحر المسافة باسم ما قد يكون جزءا له **قوله** ليس لها
ابتداء او انهاء من حيث لغفل الفعل به والا فقد يكون في نفسه ممتدة او ذات
اجزاء **قوله** ليس لها ابتداء وانها من حيث لغفل الفعل به والا فقد يكون
في نفسه ممتدة وجزءا **قوله** اي موصلا للثمن آخ فاقال المصنف رحمه الله بعت

واجلت بيان حاصل المعنى لا التقدير ثم اعلم ان الاصل في الدخول على الزمان التوقيت
وهو ان يكون الشيء ثابتا في الحال ينتهي بالوقت المذكور ولو الغاية كان ثابتا في
واربها ايضا ثم قد يكون للتأجيل والتأخير وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال مع
مقتضية ثم ثبت بعد وجود الغاية ولو لا كان ثابتا في الحال ايضا لشيء من البيع و
الطلاق لا يكمل التوقيت لكن البيع يكمل ان اجل ما عتبر ما يدل عليه الثمن فجعلنا ما
متعلقا بتأجيل الثمن بخلاف الطلاق فخرت اجل فيه الا بغير احتراز عن الاغدا ^{فوق}
ولا يقع الخ فائدة النفي بالنسبة الى التأجيل ما هو باعتبار بقدر احتراز والا ففني منه
التأجيل بغير يقع بعد مضي الشهد لكن لا للصرح للاحتراز بل لينة تحمل الكلام في الطلاق ^{فصل}
الاضافة كانت طالق عداواي يستعمل في التأخير قوله وعند رفر قوله عند رفر قوله
يقع في الحال وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله ^{قوله} لان التأجيل في التوقيت صفة
للموجود فلا معنى لصرها الى الإقلاع شيئا غير موجود بل بما يقتضيه وجود ما اعتبر له
فالي ليقضي وجود الطلاق ثم بعد ما وجد الطلاق يعني وصف التوقيت والتأجيل لعدم
قبول له بعد الثبوت نعم هو قابل للاضافة الى نفس الزمان كانت طالق عدا فانه ^{يقضي}
وجوده الا في زمان أصنف اليه ^{قوله} في زمان يقع اي معنى النهاية على اول الحد الذي هو
الي فيكون مجموع الحد من ذلك غاية لما قبله فلا يدخل ما زان يتوغل المكان الذي هو
مدخلها بحيث يصل الى منتهاه فيكون نهاية باعتبار آخره وحق يدخل فيها قبله كمن
يمنع مجاوزة الحكم عنه والالم يكن غاية أصلا لعدم انتهاء الحكم لا باعتبار اوله والا باعتبار
اوله فلا بد من وان يكون غايته باعتبار آخره فدخل والى هذا ان الشرح رحمه الله
في شرح الكشاف حيث قال بعد التحقيق الذي ذكره ههنا ورد استعمالها في المعنيين
فما بعضهم الى الاشتراك ^{الفعل} وبعضهم الى الظهور الدخول وبعضهم الى عدمه نظر
الى وجده من كثرة الاستعمال ما دوى اليه نظرا من كمال الغاية ان يوصل الى آخرها

الى آخرها او يوقف على اولها فالمراد بالحد والمكان امر واحد اعني مدخول الى
تضمن العبارة اشارته الى ان وقوعه على اوله باعتبار كونه مدا و فامس غير نظر
الى كونه في نفسه ممتدا وان وقوعه عليه باعتبار آخره نظرا الى اعتبار كونه ممتدا كما
لمكان وقوله لكن سدد رك لدفع ما سبق الى الوهم من انه اذا توغل في المكان
ان يجوز المجاوزة ايضا هذا ما قيل من ان المراد من اول الحد آخر جزء المعنى و
من التوغل في المكان وصوله الى منتهاه في معنى الغاية وحسنه يقع الا على الاصل
بآخر المعنى فيكون دخلا على الاول خارجا على الثاني حرف للعبارة عن الظاهر
المتبادر بل الغار مع ان كونه جزءا او متصلا بآخر جزء لا يقتضي الدخول وعدمه
كيف وقد اتفق الكل على جواز كون الغاية جزءا من المعنى وعلى جواز خروجها
عنه مع الاختلاف في ان الاصل لدخول تحت الحكم او عدمه و آخر جزء المعنى
نفسه حد فلا معنى للتعبير عنه باول الحد ان قوله لكن يمنع حينئذ لغوا فائدة فيه
او مقاده على تفسيره ان ما وراء الغاية لا بد ان لا يكون دخلا تحت الحكم وهذا محال
شبهة فيه ولا نزاع وان كلمة لكن غير واقع موقوفة اذ لا يستدرك على هذا التوجيه
كذا افا وشيخي وابا قدس الله سره العنبري قال المحقق في الغاية ان كانت الخ في شر
الوقاية ان كانت الغاية بحيث لم تدخل الماتين ولها الصدر كما لم تنزع فيه اي
المراقق والكعبين تدخل تحت المعنى انتهى لا تحت يحق عليك ما في بين كلاميه
نوع مخالف فافهم ^{قوله} وفصل المصنف رحمه الله الخ حاصله انه حكم بعدم دخول نقا
مطلقا وهم استثنوا منها ما تناوله الصدر ثم الامام فخر الاسلام جعل المراقق و
الليل من القايمة والمراقق الخا دخلت مع كونها قايمة لتناول الصدر بخلاف
الليل فان الامساك فيه ليس لصوم شرعا والمصر رحمه الله جعلها من مقابها
قبل منشأه الاختلاف في تفسير القايمة فالمصدره فتر ما يكون غايته قبل التكلم اي

أي غاية بذاتها لا بالعلل وادخال الى وفرا الاسلام فسر حواشي اصوله يكونها موجود
قبل التكلم غير مقفلة في وجودها الى المفيا فانه يصدق عليها دون قول اذا تناولها
الصدر مدخل لان القيام وان كان مانعا عن الاستبناح كمن تناول الصدر
وكونه جزءا اقوى مقتضى الاستبناح فكان القيام مع التناول لم يمنع الاستبناح
قوله وان لم يكن غاية الخ لم يتعوض الامام فخر الاسلام ما اذا لم يكن غاية فانها
عنده مدخل مطلقا لا تفصيل بالتناول وعدمه والافخ لا مدخل للقيام وعدمه في
التفصيل بل المدارج على التناول وعدمه وعلى هذا يكون كلام المصنف في هذا
في هذا الشق انما يقتضي قوله فان تناولها الخ وما انه لو حلف لا يكلم فلانا لا غير لا يدخل
مع انه يدخل لو تركت الغاية غير قوح لان الكلام هنا في مقتضى اللغة والايان
يتبنى على العرف وجاز ان يخالف العرف اللغة كذا في فتح القدير وما نحو لعبت الى
رضان فلانم انه لو تركت الغاية يدخل لان المقصود من التاجيل التورية وهو صلا
بادر ما يطلق عليه الاسم كاسم كاسم قوله فيجوز الوصال لوجوب الآخرة لان الواجب
هو الصوم المنتهى الى الليل في الوصال فيجوز الواجب فيجوز قوله وان لم يكن اما
آخرة الى كل ذلك انما هو حجة الله بقوله فقوله فكذلك جواب الشرط قوله واعلم
فعلهم لم ينفعه فيه تنبيه على صحة الاعتراض بالفاء ودر من لطيف اما ان العلم نافع فيك
النظر في الحرارة على القدر في امثال هذه العبارات للكلمة للكلمة قوله وترك ما
هو الخ ما تركه اذ ليس بهما مذهب خامس بل توجيه انه مذهب الاشتراك
فذكره بعبارة ويمكن ان يراد من الاشتراك المعنوي اي مرادوا هو انما يلتقي
فقط من غير دلالة على الدخول وعدمه وهو امر كلي يجامع الدخول وعدمه والمراد
من قوله اي دخول الغاية تحت المفيا الخ انه ليس يستحال في موضع الدخول مجازا
كالذهب الثاني ولا في عدمه كالمذهب الاول لانها يدل على الدخول وعدمه انما

ايضا حقيقة يكون الاشتراك لفظ وهذا الوجه وان كان بعيدا لكن مثله
غير مستبعد في عبارات المشايخ وما قبل ان ما ذكره رابعا يتبين عن الخفا
خطا فاحش لان مذهب الجمن عدمه مذکور في كتبهم مع الخفا ربحلا فلا
مشارك فانه لم يعرف في الى مع ان دليل قول وعدمه غير منحصر في الجمن
وعدمه على المختار قوله ذهب بعضهم آه رد في التجرير على جميع هذه الوجه انما
الاول فبانه يوجب بل اليد الى المنك لان الكربة على هذا مثل مثل المنك
وكمه واما على الثاني فبانه الحكم اذا توقف على الدليل لا يثبت مع عدمه
والفروض منها عدم الدليل على وجوب بل المرفق والاحتياط انما هو العمل
باقوى الدليلين وهو التي ذب وهو مشف واما على الثالث فبانه الامم
يتعلق بعسل الذراع بعسل بل لازمه بل تعلق باليد الى المرفق وما بعد الى
ما لم يدخل جزاء ما اي الذراع والعضد المنقبض في المرفق واما على الرابع
فبانه عدم دلالة اللفظ ليس بالاجال الاجال هو الدلالة المستبته واما على
الخامس فبانه اللفظ لا يوجب كون المص من الاسقاط مع تعلقه باعسلا
مع ان الاسقاط الذي يتضمنه اعسلا انما هو اسقاط الواجب الذمة باد
الما موربه وهو لا يتحقق الا بما قبل المرفق لا الاسقاط بغيره عدم وجود
ابننا لا يتحقق فيما فونه وان هذا الوجه لا يندرج تحت قاعدة من قول
العبيته واما على السادس فبانه خلاف الظاهر لا يجر اليه ثم قال فيه والاقرب
من الكل ان يقال له للاحتياط بثبوت الدخول وعدمه كغيره ولم يرد عليه
السلام قد تركه فمنهضت فربته ارادة الدخول من النص هنا فوجب لها
المجموع الاحتياط فكثرة الدخول وكثرة عدمه دليل كثرة الدخول مع التور
اقوى الدليلين الا ان مقتضى هذا الدليل على اصلهم الوجوب لا الاقتران

لا كان السبب **قوله** مع هذا يصلح جوابا لفرقة العدد لا منسكا لاثبات
المذهب **قوله** اخذ بالاحتياط فوشق في ان جانب الاحتياط وان كان ^{لنفسه}
الاستيعاب لكن صعوبة غسل العضد وعنتق نوع الخروج فيه يمنع الاحتياط
المذكور **قوله** ولان غسل اليد لا يتم بدونه الخ يعني ان المرفق هو موصل لدرع
والعضد ومن جعله غاية علم ان ما سواه واجب غسل قطعا وهو من غير عظم ^{على}
الى الراس لا ماصابع والموصل شبهة دخوله وعده فحبل داخل في الواجب
لان غسل القنطرة عين الواجب لو جوبى لآخ يمكن ان يكون ارادة عليه السلام
على وجه السبب كالاستيعاب في مسح الرأس كذا في فتح القدير وفيه انه لا يثبت
منه عليه السلام مسح بعض الرأس لطلال ان يكون الاستيعاب بيان للجمل فحملناه على
السبب بخلاف مذهبنا فانه لم يثبت عند المستدل بغسل بدونه والكتاب يحمل بيان
الى البيهقي فجعل فغسله عليه السلام وهو غسل ما باله **قوله** القنطرة من فوق بينهما على ^{اليد}
متعلق بغسلوا بعد تقنين الاستقاط باعتبار المنصن وعلى الاول بغسلوا
نفسه من غير تقنين لكنه للاستقاط فالاستقاط مدلول نفس الغاية **قوله** استحبوا
الى الابن صرح به صاحب الهداية والكافي كتاب لديات وعليه الجمهور وصحة
الملاق بعض اليد على ادوية السكب لكنهما يستعمل فيها النقط الى الركب وما ^{نقط}
الى المرفق استعمالا شائعا ولذا قال صاحب الكافي في كتاب السرة ان اليد
ذات مقاطع ثلثة الرشح والمرفق والابن وآية السرة فيمكن كونه احد منها
بيان حيث لم يقطع من الزند زال الاحتمال ذلك لان النسخ الجارية ^{نقط}
له شبهة المراهنة مع الحقيقة فاعتبرت في باب الحدود التي لا تجتمع مع شبهة
نفسا آية السرة كما يجتمع الى البيهقي **قوله** وللقاضي الامام هنا بحث في
البحث واراد على التفسيرين كالا يخفى لان حاصله ان الكلام المتداول بهما مدلول

مدلول مجموع ثبوت الحكم للمنفى المنتهى اليها فلا معنى للاعتبار بالاستقاط مدلول الغاية بوجه
من الوجوه بل يفهم منه ان جعل مدلول الى الدخول او عدم الدخول مطلقا او في بعض
المواضع غير صحيح ثم بحث الامام دار وقطعا على ما ذكرنا من اعتبار حكم الغسل والغاية
للاستقاط عنه نعم ما ذكرنا ويحتمل التأويل وتوجه بعيد من ان يقال ان مرادهم
انه يفيد الاجاب تصرفا والاستقاط اشارة كالنفي والاثبات في كلمة التوحيد او انه
بدون الغاية يفيد غسل المجموع وبها يفسر فكله سقط او انما للاستقاط من ان محو
ينسحب عليه الحكم لا عنه بعد انسيابه او ان ما ذكرنا وتحقيق لوضع مجموع القيد والمقيد
وضعا نوعيا لا اعتبارا لكل منهما منفردا او ما قيل من انه على التقدير الثاني لا يثبت
غيره واراد لان مسقطين المرافق لا يجاب الاستقاط من اليد اليها اذ ليس مقصودهم
ان الآية لا يجاب الاستقاط بل للاستقاط عن الاجاب كيف ولو كان كذلك لا غم
عنده بغسل ما فوق المرفق **قوله** من درهم العشرة وكذا الحكم في ما بين درهم الى
عشرة **قوله** ودلالة الحال لا يظهر مدلوله مع انه لا حاجة اليه **قوله** فان الواحد جزء
من كل عدد والآخر اعلم ان ما فوق الواحد يحتمل ان يراد منه الثاني او يراود
الاثنيين والثاني هو الظاهر لا اعتبار بالخبرية وذلك الى عشرة اذ على الاول الظاهر
الى عاشره اذ روى عنه الله صلى الله عليه واله الاول واورد الثاني بلا يقيده مع ان الظاهر
بالعكس كافي من الفساد والفاش **قوله** لا غم ان الواحد الخ يعني ان الاول ليس
بخبر الثاني والثالث بل للمجموع المركب منه ومما فوقه وهو اثنين وفيه ان اخذ
والاثنيين ليس شئ منها عارض للآخر بل الاول معروف والثاني لا معروف
الاثنيتي فقوله من باب اشتباه المعروف بالعارض وغاية ما يمكن ان يقال ان
الاحاد هو المعروف لمراتب الاعداد لكن بشرط تركيب بعضها مع بعض والاثنيتي
مثلا هو المنتزعا لمقتضى الخبرية في اثنين ولذا قال انه من اشتباه العارض بالعمومي

قوله كان اللازم أربعة وأربعون ان لم يعتبر الواحد جزءا ولا الفجوة والربعون والغير
المراد كان اللازم ذلك بالنظر الى الثبوت الذي هو مقتضى الجزئية والافلو اعتبر الثبوت
الذي هو مقتضى الذكر الحكمي لاثنتين مثلا الغير كان اللازم اكثر لان بالذكر الحكمي لاثنتين
لزم اثنتان وللجزئية لزم واحد فلهذا لزم ثلثه ثم بذكر ثلثه لزم ثلثه واثنتان البقرة للجزئية فلم
تخصه وبهم التثنية اللازمة من قبل ثمانية وهكذا ومعنى قولنا فلو اعتبر الثبوت آه
اي في بيان اللازم والافلو في نفسه معتبر قطعي والافلو يمكن اعتبار الثبوت بحسب
الجزئية يستلزم الجزئية ما قيل من ان الاقرار بالمالين في مجلس واحد يلزم الاكثر
فقط اتفاقا فكيف اذا كان بلفظ واحد مدفوع لان الاقرار ان يجعلان واحد
الاتحاد والمجلس على انه اعادة الاول وازداد اعادة بعض الاول لعدم امكان
ابطال ما لزم بالاول وهما لا يمكن لان ضرب الغاية اقتضى ثبوت جميع ما بين الغا
الغائتين فلو حمل على ثبوت الاكثر فقط لكان ضرب الغاية لغوا **قوله** وهي لا يتصور
بدون الاول فيقع تطبيقان لوجود الطلاق عين وقوعه **قوله** لان التضائيف حاص
ليس القاعا لطلاق الموصوف بالتأنيدي بل لطلاق الذي ذكره بوصف التأنيدي و
يقاع شئ ذكره بوصف التأنيدي واليقاع مضائيف لا يقتضي وقوع شئ اخر موصوف
بمضائيف آخر لعدم التزام بين الموصوفين والتضائيف المقتضى للتلازم اغلوا
بين وضعين **قوله** لان مطلق الدوام آه قد تمسك في هذا ايضا بالعرف ويقال ان
المراوغة العرف الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل **قوله** وعند هي يدخل العا
الغائتان قد مر في وجه قولنا ان مثل هذا الكلام متى ذكر في العرف يراد به الحل
لقوله الرجل فز من مالي من عشرة اماية وبيع عبدي بماية الى الف وكل من
المليح اما اكلوا له اخذ امانية وبيع بالف والحل اكلوا **قوله** اذا لا وجود للعاشر
الابو خير وتسعة ذلك اما بناء على توهم الجزئية او التضائيف وقد عرفت فسادها

بما **قوله** من الغايين اي المحدثين **قوله** وهو القيس المراد بالقيس فضته
اللفظ لا القيس الاصولي فقوله كما يقال ليس ذكر الالصل المعنى عاين
ذكر محل اعمال اللفظ كالذي ليس **قوله** لان الغاية اي الحد من الطرفين لا
تحت المطر وبه الحد **قوله** وقد حازه الاصمعي روى انه سأل عند باب الكثر
عن قول الرجل انت طالق ما بين واحدة الى ثلث فقال يلحق واحدة
لان كلمة ما بين لا يتناول محددين فالزومه بسبب من يستين الى سبعين قد
الى ابي حنيفة رحمة الله ما نسب لا الاصمعي غير انه قال في اللازم كم سكت فقال
له ما بين ستين الى ستين الى سبعين فقال ابو حنيفة رحمة الله شك اذا شئ
ستين **قوله** فحين زفر رحمة الله روى انه قال عند الزام الاصمعي اخبرني
ووجه الاستحسان بان في قوله الرجل سني ما بين استين الى سبعين عرفانه
ارادة الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل ولا عرف في الطلاق اذ لم يتعارف
التطبيق بهذا اللفظ فيسفي على ما به **قوله** وعند جالا بدخل نخ فالاصل عندنا
فيها عدم الدخول لا بدليل قد خول مرفق بالحديث **قوله** وفي الاجال في الاية
وقع في بعض نسخة في الاجال الاية وبعضها في الاجال في بعضها وفي الاية
وفي بعضها وفي الاية ما بين الثلثة والحل سهو كذا في الكشف الكبير **قوله** اذا
اختلاف روايته يعني انه وقع عبارة في هذا السلام هكذا او كذلك في الاجال في الا
بيان في روايته الحسن فانظروا ان قوله في روايته الحسن متعلق بها فيكون
مقتضاه ان يكون في الاجال ايثان وليس كذلك بل عدم الدخول في اجال
اليوم والديون التفاتي ولا يمكن ان يكون متعلقا بالاخير فقط لانه ح يلزم
ان يكون الحكم في الاجال بدخل مطلقا وليس كذلك ما سبق من الاتفاق في
اجال اليوم **قوله** لان حرمته الكلام آخ لان اصل عدم الحرمته للنه عن غيرها

وعدم وجوب الكفارة **قوله** مثل الآتي الكوزان مثال النظرية المالية وثالثا
بغير المالية ومن ههنا يظهر ان لادالة معنى على كون النظرية مالا في كل النظر
شاعلا ولياله وانما سر قوله تمه بابا يكون في بطونهم الا انما ربا يكون مثلا
بطونهم لما جاء في استعمالهم اكل في بطنة واكل في بعض بطنة لا الكلمة في **قوله**
او تشبهها بدل كلامهم نظا هره ان في في النظرتين حقيقة حيث عموا النظرية
التي وضع لها في وما قبل من ان النظرية في قوله تعالى ان المتقين في جنات
وعيون بالنبذة الى الاول حقيقة والثاني مجاز فلا بد من ان يقال التقدير ان
المتقين في نعم جنات او في جنات وفي عيون لئلا يلزم اجتماع الحقيقة والمجاز
بدل على انها في النظرية التشبيهية مجاز **قوله** فيقضي استيعاب على هو متفصل
لا بان لا يشد شي من اجزائه مطلقا فان صحت هذه الشبهة فيقضي ان
لا يشد شي من ايامه الا وقد صام منه لا بان يكون جميع اجزائه مستطردا
للاصوم **قوله** بان نبوي الصوم الى الليل هذا هو معتزلة وقع في ايمانهم المحيط
ساعة مما يقرب الى الله وما قيل انه اذا حلف لا بصوم بجنس بصوم ساعة ولذا
قال في الكشف انه لو نوى الامساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه لا جماع **قوله**
بصدق قضاء البضء هذا عنده واما عند هاهنا فهو كالاول لانه وصفها بالطلاق
في جميع الغد كالاول لان حد فها مع ارادتها واثباتها سواء فكما ان حد فها
يعقده عموم الزمان كذلك اثباتها يعقده ولذا يقع في اثباتها عند عدم النية
في اول جزء من الغد انما فانه ويخالف هذا ما روي ابراهيم الخزاز
سلام وغيره ان الفرق مذهب الامام ومذهب حبيب عدم النفقة فلا يخالف
قوله واذا يصلح للتخصيص لم يصلح لان يجعل شرطا لا سبق في التخصيص من
الشرط محض للجزاء ببعض التقادير كالمشبه وكذا الارادة والمجته والرضا

والرضا والعقد والحكم والقضاء **قوله** عدم العلم بوجود الشرط يعني انه يعقده
بالا يتوقف عليه فلا يقع ويكون ان يوجد عدم الوقوع بان مال في التعليل
طالب ان وقع الطلاق لان شئنا الله الطلاق ليس الا بان يوقع الزوج لا
ووقع الطلاق وجوده الا من قبله ولا خفاء انت طالق ان اوقع الطلاق
لا يفيد شيئا من هذا يفهم ان كل ما لا يكون ثبوت وجوده الا من قبل الحكم حكمه
ذلك كالعلم المتعلق بالجميع لم ينو من الامام لعدم صحة التعليل بعلم الله
بل انه لا يقع الطلاق فيما اذا قال علم الله لا يستعمل معلوم الله تعالى
فلا يصلح شرط بل يستحيل لان كونها طالفا اذا كان معلوم الله وجب وقعه
والا كان عدمه معلوم الله لكن هذا يرد انه لا يقضي وقعه في الحال فطالبا
على الاحتمال لم يرد في المسألة رواية غير ما قلنا في علم الله بمعناه لا يصلح
للتعليل لعدم كونه على خطر الوجود وللعنفه جميع المفهومات قطعا واور عليه
انما ان العلم المتعلق بوقوع الاشياء امر كائن لا محالة بل هو جائز لعدم
كيف وقد قال الله تعالى ان يعلم الله في قلوبكم خيرة بما أخذتمكم في
حديث الاستخارة اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خوفي فاقدره لي وان كنت
تعلم انه شر فاصرفه ولذا قيل لا وجه ان يقع العلم بحول على مفهومه واذا كان
في علمه انه طالق ان طالق فهو فرع كيقين طلاقها وكذا القدرة على مفهومها
ولا يقع لان معنى انت طالق في قدرة الله ان في قدرة الله نفعه وقوعه وكد
لا يستلزم سبق التحقق يقال الفاسد الحالى قدرة الله صلاحه مع عدم تحققه
في الحال هذا ما قالوا لا وجه ايضا غير موجبه لا يستلزم الوقوع في صورة
مستبينة الله لان كون شي في شئ الله يقضي وجوده وبالجملة من المتصل
قوله قوله قبل واحدة صفة قال لا م في اصوله من قال مرارة انت طالق

قبل دخولك الدار طلفت في الحال وفي جواشي ان الطلاق اذا وصف بالقبلية المطلقة كان ايقاعا في الحال ولا يقتضي وجود ما بعده فان صفة التكفير في قوله تعالى فمخير رتبة من قبل ان يتجاسر لا يتوقف على وجود المس بعد وصحة الايمان في قوله استنوا بما نزلنا مصدقا لما معكم من قبل ان نعلم ان يتوقف على وجود العلم بعد بل يتفاد به الامم عنه انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي ان يكون الواقع في المدخله يقبل واحدة انقضاء واحدة ولعل المعنى انك عدل منه وعلمه بعد صلاحية الحمل والمدخله صالحة لكن وقوعه فنتين به في المدخله على هذا ايضا موقوف على اثبات انه لا يقتضي وجود ما بعده وقد عرفت خلافه الا ان يقال انه لو لم يكن قصده الا ايقاع واحدة اخرى بهذا الكلام لكان الوصف لغوا اذ لا فائدة تعد بها للتقييد به غيره بخلاف ما ذكر من المواضع التي لا يقتضي وجود ما بعده وادعاء ان اصل اقتضاء الوجود وفيما ذكره مستعمل على خلاف الاصل بعيد جدا **قوله** ولهذا اي وما سبق من ان اختلاف الظاهر غالما هو لا اختلاف المحل من حيث القابلية بلزمه درهمان وروي ان في ان اقرار يقبل درهم وبعد درهم يلزم درهم **قوله** لان الحفرة تدل على الحفظ دلالة على الحفظ غير ظاهر وما ذكر من فهم الاحتفاظا بخصوصية الفعل ولذا الوفا ضربت زيد عندك لا يفهم فافتح ان عندكم للحفرة والقرب ولو معنوا ان كان في قوله تعد الذي عنده علم الله الكتاب وانهم عندنا بل المصطفين فعندى الف ان حمل على الحضور والقرب المعنوي يكون دينا وان حمل على الحس يكون ودعية وانما ثبت الاخر قطعاً لانه لان الاصل البراءة فلا يثبت الدرس به الا اذا ذكره وعلى هذا يمكن ان يحمل عبارة المصنوع بان يقال ان مراده انه لا يدل على الزوم لاصحيتها البراءة وان كان با التفراد النفس اللفظ والاعية **قوله** ظاهر كلامه في الاسلام الى آخره حيث قال ومن

ومن هذا الجنس اسما الظروف اي من قسم حروف المتعدي وقال فيمكن حروف الشرط اي من باب حروف المعاني **قوله** يجوز وتقليب بان اسما الظروف المشابهتها بالحروف من حيث انها لا يعيند معاينها الا بالحالها باسماء آخرها حروف وبيان كلمات الشرط الاصل فيها ان وهو حرف **قوله** قوله فيقع في آخر الحيوة كل شرط بان معنى حكمه ان لا يقع المعلق به الا بالموت لعدم تحقق الشرط قبله او في عمره لم يصدق انه لم يفعل ذلك لكن لا بد ان لا يكون ثمرة ما يدل على الفور فانهم قالوا اراد ان يجامع امراته فابت فقال ان لم تدخل البيت معي فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهوته طلق **قوله** ثم ان لم يدخل بها الى اخره لان امرة النار انما ترث اذا مات الزوج وهي في العدة والعدة شرعا هو تلصص يلزم المرأة عند زوال النكاح التاكيد بالدخول او ما يقوم مقامه من الطلوة والموت وهذا فاما من ادخل ما لم يقوم مقامه من الطلوة والموت لا يحق له ان يلزم بها الطلوة لكن المقصود بالنفق والاثبات ما سوى الموت اذ لا معنى لان يقال انها تطلق قبيل الموت وترث ان لم تمت ثم انه انما كان فارا في هذه الصورة لانه وان لم يكن له بعد تعليق الطلقة بعدم التطبيق بدم من وقوع الطلاق لكن من التعليق الف بدفذا مثل التعليق بافعال الضرورية **قوله** هو امر حكلي الى آخره اي كونه كالمفوض امر حكلي لا بشرط الزمان الذي يمكن تلفظه فيه بل كلفه بتلفظه عند التعليق **قوله** ينبغي ان لا يقع الطلاق بموتها وعليه رواية النوادر انه لا يقع **قوله** قلنا بل تحقق العجز الى آخره في فتح القدير واذا علمنا بوقوع قبيل موتها لا يرث منها الزوج لاننا باننا قبيل الموت قلنا يتحقق بينهما زوجية حال الموت انتهى ففي كلامه وكلام الشارح نوع تخالف والتوفيق ان مراد الشارح رحمة الله الوقوع حقيقة وامني

فتح القدير المراد منه الوقوع بطريق الاستبنا وقد برز حاصل الجواب
ان العجز عن التطبيق تحقيق وسي حته لانه يعجز عنه قبل موت بزمان
تتمكن فيه من الكلام انت طالع لكن بحيث يتصل بكلم القاف مونها
فاصل فلا يتصور الوقوع وهذا الزمان صالح للوقوع وان لم يصلح للاح
المستعقب له ومن هذا يظهر ان قالوا في تقدير هذا الزمان انه ادنى
من حيوة احد هلال السحيط بلفظ ما وما قيل في بيانه انه زمان كلام
طالع بدون القاف **قوله** ولا يتصور ذلك اى تعيب الوقوع قبل
قوله والمشرط اى الجرح وعن معنى النظر فيه ففى على هذا محتملة لكل شرط الجرح
والنظر على سبيل الاستزاد وعلى انه مجاز في المشرط الجرح ولكن كنهه حتى
صار كانه شرطاً وبما كنهه قبل لكن على الثاني يحتاج الى حنفية الى النوق
بينه وبين المشرط من وجلة حيث قطع فيه بالمعنى الحق وهو الكسر مع
ان المجاز فيه ايضا غالب كنهه وفي المبسوط قطع بالاول **قوله** كقولك ستفنى
البيت بعد فنى من خفاف بن عمرو بن حنظلة من عقده يومى بها
وكنتم فيها اذا المشرط في ثمنه مومنا بالجرح ودخول الجرح حيث قال
له ابنى ان اباك كارب قومه : ولى رواية كارب قومه : فاذا وعيت الى الام
فانجل : او صبيك ليصار امر لك ناصح : طب بربيب الدهر غير مغفل : الله
فانقه واوف نبذره : واذا خلقت ماريا فتخلل الصيف الكره فان سميت
حق ولا تك لعنة لئن ل : واعلم بان الصيف محمداً بن البيت لبلنه وان
لم يسال دوع النوارض للصدوق وميزة كيملا يردك من اليلام القول ول
المو حيل مضافك : وده واحذر حال خابن المبتدل وانك محل السود
تكنن به واذا بنايك منزل نخول دار الهوان من رابا دارة روهل عنها

عليها من لم ير حل واستان حكمك في هو كلامه فاذا غنيت على السوى فتوكلن وتغن
ما غنك ريك بالغنا واذا البصك فضا لته فتجل واذا اجمت بامر شر فاسده :
واذا اجمت بامر خير فاجل واذا انيك من العدد معارف : فاقرض لذلك ولا تغل
لم افعل واذا افقرت فلا تكن متخفا : ترحوا الغنا نسل عند غير المفصل : واذا انشجر
في فواك مرة امر ان فاعند للاخف الاجل واذا اقيت القوم في ضرب فيهم حتى
يردك طلاك اجوب معمل واذا اقيت الباسين الى الهندى عبر الكفم بقاع محمل
فانهم واليسر عايسر وابه : واذا هم نزلوا اليك فانه ل يقول ان اباك قرب
قوم او كرم قومه فاعمل نصيحتى فانه يعرف الدهر عالم غير ممنوع عن العلم بها
وفي كلام في الاسلام رحمه الله الى آخره قال الامام مجازى بهامرة ولا يجازى
اخرى فاذا جردى بها سقط عنها معنى الوقت كانه حرف شرط ثم لا يصح طريق
ابا حنفية رحمه الله الا ان يثبت ان اذا قد يكون حرف بمعنى الشرط مثل رقد
دعى ذلك اهل الكوفة ثم ذكر احتجاج الغراء عليه يقول الشاعر استغن البيت
فما حصل كلامه انه عند الكوفية يكون مجرد الشرط والشرط ربط خاص من معان
الحروف فيكون حرفا وليس شرطاً بل هو في محال في ليس بضم تقطعي في الكشف وقد
يكون حرف بمعنى الشرط لان كونه اسما باعتبار دلالة على الوقت فاذا اسقطا
عنه بمعنى الوقت بارادة معنى الشرط كان حرفا ويجوز ان يكون اللفظ الواحد
اسما وحرفا كقولك وعلى الكاف **قوله** وجوابه اه هذا الجواب بعد تسليم زعم المستدل
استزاج الاستحال فيما ليس بقطعي للحوفية وعلى الاستزاج منع ظاهر كيف وقد
يستعمل ان في القمى اذا دما يقل احد باسميته **قوله** اذا حقيقة في الطرف الخ
اى في الطرف فقط حقيقة وقد يستعمل للشرط مجازا وهو الظاهر ما نقل عنهم من
ان اذا طرف لا يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط **قوله** يعني ان الحكم الشرعى

معلق الخ حاصله ان معناه كونه غير محتج الى اليقينة بثبوت حكمه الشرعي سواء
ذلك الحكم اولاد وان كان قد يحتاج لزوال بهام المحل الى اليقينة كافي كناية
الطلاق فانها صراح وقد احتاجت اليها لعم لوار ومحملة فله ذلك وبانه يعلم
ان فيما لم ينو محتملة يثبت حكمه قضاء وديانة وقد صرحوا به وفي التوجيه وضع
التقدير ما حاصله ان مقتضى النظر فيما لم يقصد الحكم ولا اللفظ او قصد اللفظ
غير ما هو له او لم يقصد ما هو له عدم ثبوت الحكم وديانة الا في مثل التدرج
والطلاق والرجعة والعناق واليمين في الزل اي الصورتين الاخيرتين
على خلاف القياس لم يثبت ثلث جهدين وهما من جدا النكاح والطلاق
واليمين في المنصوص عليه وفي الباقى بالدلالة او بثبوت ما ينبوعه قوله
الشرع قال لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم وقد فسر بان جري على الشك
اليمين بل قصد رفع الكفارة لعدم قصد شرع لعباده ان لا يتروا
الاحكام على الاشياء التي لم يقصد كيف ولا فرق بينه وبين النابم عند اعم
لغالى من حيث لا قصد له الى اللفظ ولا حكمه وانما لم يصدره غير العلم وهو
الخاص انتهى قلت قوله شرع لعباده الخ يقتضيه عدم ثبوت قضاء واليه
كما لا يخفى فتأمل ثم ما قيل من ان الحكم المذكور لا يظهر في الجمع حتى ان ايج
بالبيحة اذا ثبت بانها قهرا او باليقينة يصدق مدعية قضاء وليس شي لان
بيع النكاحية هو ما نوا منها باننا نكلم بلفظ البيع عند الناس ولا يزيد البيع حكمه
ثابت بنفس الكلام وليس بمنوق على النفاها على البيع والاعراض عن
المراصة والبناء عليه او اختلافا فيها يصح العقد عند ابي حنيفة رحمه الله
ويثبت الحكم وكذا اذا اتفق على البناء على المواضعة ايضا الحكم ثابت بغير
الكلام لكن تاخر كما في جبار ولو كونه كجنا الشرط المؤبد ليد العقد ولنا

ولنا ان اجازاه في ثمة ايام يصح وتقبله بطلب من حيث العذر قول
فلا يجد بالتعريض نفع على قوله لا يثبت بها ما يندفع بالشبهات لا على
قوله وكذا اذا اقر على نفسه الخ لانه صورة بقوله فاذا قال لست انا تزاول
لست انا بران ليس بقرار ما يوجب المدغم هو ما يوجب الحد لكونه قد قالوا
قوله لان التعريض نوع من الكناية لانه مستمر المراد مع كونه مسوقا فالمعقول
غير مذكور فلهذه المخصوصية صار نوعا من مستمر المراد مطلقا وليس المعنى
انه نوع منها عند البيهقي لان كونه نوعا منها غير مسلم برشد كره الرجوع
الى المطول مشروح المفتاح مع انه لا يتم التقريب لان ما هو كناية عند البيهقي
غير لازم ان يكون كناية عند الاصوليين لا مكان ان يكون مستمرا في ذلك
اللازم غير مستمر ارادة منه ويمكن ان يقال المراد انه نوع منها عند البيهقي
ينبغي لكن محط الفائدة قد يكون مسوقا لموصوف غير مذكور فانه اذا كان
مسوقا لموصوف غير مذكور يكون مستمرا المراد قطعاً فاعلم قوله لان حقيقة
الكناية الخ عطف الهداية وغيره قولهم كنايةات الطلاق مجازيا بانها تعمل بحقا
بقها واورد عليه ان هذا التعليل يقتضي ان لا يكون الكناية حقيقة عند عدم صلا
تعدله لعدم وعمله بعدم مستنار معانيها ويرد عليه ما جئ ولذا قيل من غير نوم
وذلك ان اضافة الكنايةات الى الطلاق مجاز لان المفهوم من كنايةات الطلاق
انها كناية عن الطلاق وليس كذلك والا لوقع الطلاق بهما رجعا مطلقا
لان الرجعة لازمة للطلاق وهو انما منقش فيه بان لا غم ان الرجعة لازمة للطلاق
مطلقا بل الصريح قوله ان ما اراد المتكلم بها ظاهر يمكن ان يناقش بان الكناية هو
ما مستمر المراد منه وظاهر ان ما اراد المتكلم من لفظ بائن وهو البينة غير مستمر

ثم ما اراد هو باستعماله اثباته وهو الطلاق البائن ليس بظاهر بل هو مستتر با:
النظر الى هذا اللفظ فافهم **قوله** ما احتاجوا الى هذا التكلف اي ما احتاجوا الى:
القول بان كنيات الطلاق مجاز والتكلف في وجهه لانها كنيات حقيقة **قوله**
لا يقال اللازم حاصله منع كونها كناية بيانية لاشتراط الانتقال فيها وهو متحقق
الا اذا كان المعنى الحقيقي لازما وملزوما ههنا ليس كذلك وحاصل الجواب ان
الانتقال قد يتحقق في التابع والرديف من غير ان يغير ملزوما بوسطة قرينة
قوله لو سلم ارادة المآخرة اشارة الى منع الارادة بل اللازم فيها هو جوازها
اما في ذلك المحل وهو منزه الكشافي او مطلقا وهو منزه بعبارة **قوله** لا
يرجع اليه الصدق والكذب اي في الاخبار وعلم منه ان ثبوته غير لازم مطلق
قوله وهذا اي ولا جللها على تقدير كونها كناية بيانية لا يلزم الطلاق بصفة
البينونة واللازم فيها ذلك بحقيقتها وجعل الخ قال المصنف رحمه الله تعالى ومن
قوله فطلق الخ لا يخفى عليك انه على هذا الظاهر في التعليل ان يقال لانه لا يدل
على البينونة لثبوت بالانتقال عنه بل ثبوته فيه بمقتضى محتملة **قوله** وظاهر كلامه
لان الظاهر من تعليله عدم الطلاق به على صفة البينونة بثبوت الطلاق هو
بمقتضى محتملة المنوى من عدم الاقرار ان فيه ايضا اشقالات من المفهوم الى اللام
لان المقتضى هو اللازم المتقدم ويحتمل ان يقال معناه انما لا يطلق في اعتدي
على صفة البينونة لان الثابت فيه الطلاق او الاقضاء او الجواز لان
الكناية كونه خلاف الظاهر لكون المقتضى ايضا لازما وما قيل من انه انما قال
ظاهر لكون المقتضى ايضا لانه جعله شتبا من فطلق وهو متفرع ظاهر على
قوله غير ان البائين اه ويحتمل ان يكون متفرعا على قوله وتبين بموجب الكلام
لكنه غير ظاهر ليس بشئ لانه على تقديره تفرعه على غير اذ ايضا يحتمل ان يكون معناه

معناه انما لا يطلق في اعتدي بصفة البينونة لعدم ثبوته بهذا الطريق انتقال
من الملزوم الى البينونة الى اللام اعتدلا غير خفي كما لا يخفى فلا يكون كنيات
بتعبيرهم **قوله** ان قوله اعتدي يحتمل عدل الدارهم في مجاز شرح قوله المصنف
رحمة الله عليه بعد الاقرار ومنه قوله واذا نوى الخ اخره لا يدخل له
في بيان الملزوم **قوله** وهذا انبيته على ان يخ فيه ان جعل اللفظ في مقتضاه كناية
غير صحيح لان وضع اللفظ يكون في مقصودا بالاثبات ومحل الصدق
والكذب وقد مر ان في الكناية البتائية لا يكون كذلك وهل هي الا انها
مت الا ان يعتزم انه اذا جعل للمقتضا او ارادة الخ في ان ارادة الحقيقة
متعذر كما يدل عليه قوله والى هل ثم هذا انما يتم اذ قيل لا بد للمقتضا من
يكون ما وضع له اللفظ مراد او بني على ان الكناية لا بد فيه من ذلك اذ على تقدير
اشتراط جواز اللدادة في الجملة لاني ذلك المحل لا يتم كما لا يخفى **قوله** ومن كوني
طائفا في الخلاصة انه قال طلاق بئس طلاق شئت ان يطلق من غير نية **قوله**
لانهم يشترطون التوافق في البينة بهذا في بعض نزوح اصول فخر الاسلام
والمراد انهم يشترطون التوافق في البينة عند جعل صيغة مجاز عن صيغة واحدة
كان قد جعل المجز مجاز عن الاثنا وكرهه الله عن ارجم وذلك بناء على ما
في الشرح من كون بعض صيغ العقود بمنزلة العاهل المعاني حرفة في الحكم
مها من غير ارادة بوضع جعل صيغة مجاز عنها كالمعاني هذا ما ينبغي لي في حقه
قوله مختص بالطلاق لانه عبارة من نزل عن نزل ال نكاح المتكدر
والموثوق شرعا لهذا الزوال هو الطلاق وما سواه ليس بوضوح بل
يلزم بل يلزم الزوال كالموت وقد لا يكون لزوال النكاح كام الاول اذا
اعتقت فانها تعتد بوجود سبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء الا

فأما أصله بالنظر إلى أصله من غير مقتضى وجوده في غيره **قوله** والبا
المذكورة في أصله لا يخفى عليك أنه لا يجب كونها مجازاً عن كونها
طالفاً في غيرها من قولها كالمعنى كذلك يجب أن يكون مجازاً عنه في ال
الائبة والصغيرة الدخول بها **قوله** مرفوعة أو منصوبة أو موقوفة إذا
عبارة بأعراب واحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح وقال بعضهم إن رفع ال
عدة لا يقع شيئاً وإن نوى وإن فيها وقعت واحدة وإن لم ينو لها
لغت للمصدر راي أنت طالق تطلقه واحدة فقد وقع بالرفع وإن
سكن أجنب إلى الينة وفيه أن الرفع يجوز كونه نعتاً أي أنت تطلقه **قوله**
والطلاق بمنزلة شائع في الزوج قال شافعي فانت طلاق والطلاق
الينة ووجه الصحيح أن العوام لا يميزون بين وجه الأعراب فلا يجوز بناء
حكم يرجع إلى العامة عليه كذا في من روح الهداية قلت ما ذكر من وجه صحيح
مقتضى وقوعه بوزنه البضاعة **قوله** يحل أن يراد أن أي جميع الوجوه لعدم
متميزهم بينهما **قوله** وتطلقه واحدة قبل فيه كلف غير ممكن البه والحيث
أن يراد به منفردة عن الزوج وفيه أن التاليتين بالمصدر شائع في كلامهم
بجاء في التاليتين بل فقط أنت منفردة عن الزوج فكان احتمال أنت منفردة
للمصدر أظهر من احتمالها المنفردة عن الزوج **قوله** باعتبار ظهور الرفع
أن يخفى أن في قوله النعيم الثالث في ظهور الرفع لما في وان المراد من
والنساء وما بينهما إذا لم يحصل لا مقام باعتبار رتبتهما **قوله** وفي كل كلام
أنج والبعض الآخر كونه أن المراد إذا ظهر المراد من نفس اللفظ وبعبارة
أنه قد رخص به الإمام وعلى هذا يخرج عنه المجاز لأن ظهور معناه بالتولية
لا بعبارة وقد صرح بكوجه الأئمة وقال ابن الحاجب الظاهر هو الأول

ما دل عليه ما بالوضع كالاسماء والمعروف كالعاطف وقال غيره الشارح رحمه الله تعالى
كل ما كان قوله بالوضع والمعروف من ما لم يحد أحضره بين المجازات والماضي من
الظاهر منه المراد بالتولية لأن المراد منه محض العبارة قطعاً عما يشكك وبعبارة إذا لم يحد
في المشكك وبعبارة الحذف بنفس العبارة فقط **قوله** وقد مثلوا بخلافها النكاح يعني
أنهم مثلوا بها وهي سؤنة لعائنها الظاهرية فكأنهم أن المعبر عندهم هو ظهور الرفع سواء
مستوفاه أو لا بخلاف أصل الرفع وحرم الربوا فإنه غير مستوفى لعنايه الظاهرية
الحل المأمور به بالتفريق **قوله** ومتداخلة يجب الوجود فالأول بعن التلثة الباقية **قوله**
الباقيين والثالث الرابع فإن المعبر عندهم في الظاهر الرفع الوصفي سيقول الأول
وفي نفس مع ذلك ظهور ما سيقول إذا كان غير معناه الوصفي كآية الربوا وعدا
سواء داخل في تخصيص أو لا وفي مفسر عدم الاحتمال لهما مع ظهور الوصفي
والسوق له سواء داخل في النسخ أو لا وفي المهر عدم احتمال مع ظهورهما وعدم تخصيص
وقد يدل كذا في التحريم وفي الكشف الكبير يدل على أنها متباينة عند بعضهم حيث
قال زبادي ومنه النص على الظاهر أن بعضهم منه معنى بغيره بعبارة سبباً أو
سبباً فالفهم به وبها كالتفريق من أصل آية فانها فهم منه بقوله نعم فالواضح
الربوا وبدونه لم يعرف هذا المعنى ولعله بالنقل من كثير من المتقدمين ففعل هذا لا يكون
أصل آية بالنظر إلى التفريق طاهر لأنه ما ظهر منه المراد بنفس العبارة وهو
لا يفهم منه إلا بضم قرينة السياق فلا يكون كل نص طاهر عندهم **قوله** التلثة
المتأخرين أنها أنج وعلى هذا يدل قول فخر الإسلام في المفسر إلا أنه يحتمل النسخ فانه
مروج في اعتبار التباين بين المفسر والحكم ولا وجه لاعتباره بينهما وهو غير متماثل
وسيجري من كلام المصنف رحمه الله أن جعل هذا إشارة إلى ذكر مقابل له في الكلام
الوصف فوق الظهور وقوله أن زاد الوصوح بمنزلة أن وضع غيره عنه **قوله**

كلا يعبر من الظن بجلية الظن فانه قد قيل انه يلزم ان يكون بين الظاهر والنفس
المعبر فيه الموضوع الزايد مجرد الواضح واسطة وما قيل من ان مرادة قدس
ان الموضوع فوق الظهور فان الموضوع مقام الضمير العايد الى الظهور شأنا
الى ان المراد بقوله اذ ظهر وضع ليس بشئ لانه قد بقي اصل الظهور خارجا فلو
مستوفاه لمراد وانما يراد به الموضوع اذ بالسوق يصير احتمال غير المسوق له والمراد
بعد وفي الظاهر احتمال بعيد كما نفس عليه شرح رحمه الله بعيد هذا فانه قد
قال صاحب الكشف ان بالسوق عدمه لا يتفاوت فهم المراد للسامع وان كان
يحصل بالسوق قوة يصلح للترجيح عند التعارض ما قيل من انه بالسوق يمنع
احتمال غير المسوق له مخالف للنفس عليه شرح رحمه الله فانه قد نصت الى
رفعة منتهى النص لا تفاعله من الظاهر قوله اغلب الظن من المنع الظاهر
لا يلزم من التصرف في العباد اذا الظن هو الغالب من الاحتمالين قوله يحرم
التفسير بالبراي قال عليه السلام من فسر القرآن برأيه فلينبو ومعه من ان
قوله اذ ليس الامر للموجب ليصير طاهرا في وجوب النكاح في حله قوله يتوقف
على كونه مذكرا اذ لو كانت متقدمة ما زلنا قبل علم علم النكاح من غير
جعلها مسوقة لاثبات العدد غير سديد كما توهم اذ لا ينافي الكلام بقيد الحكم
من غير علم بالحكم قبله بل غايته ان يقال انه مسوق لمجرد حل النكاح واثبات
العدد فالوجه متوقف على كونها متأخرة لانه استدلال على كونها مسوقة لا
بثبات العدد مع انها طاهرة في حل النكاح قوله بان يكون المنع في نفسه اسباب
منه امر عقلي معه وعرضي شرح رحمه الله مجرد بيان طريق كونه بحسب حمل الكلام
لا حصري فيها ذكره كيف وهو مقابل لا لا يحتمل باعتبار لفظ والى التاميد
سوى الدال للقطع وخلع حمل الكلام فانه قد قيل في الجواب ان المراد هو

الامر الثالث والفرق حينئذ ان الله لكل شئ عليم لا يقبل الكذب ^{لغبط}
وان قلنا النظر عن كونه احبنا الله للبرهان والعقل بخلاف سجد الملكة
وما قيل من انه ينبغي ان يجعل قوله بان يكون المنع لا لا لا يحتمل نسخ
بحسب الفرية المعنوية ^{قوله} فان الملكة جمع آخ الظاهر سجد الملكة كافي
الكشف لان الكلام مبني على تباين الاقسام فالسوق عدمه معتبر في النص
والظاهر ولا يمكن اعتبارها الا في الكلام ^{قوله} طاهر في العموم لانه قد قيل
معنى العموم كافي لان خروج النساء وقد يراد به الواحد كقوله تعالى واذا
الملكاة يا مريم والمراد جبريل قوله وقوله كلهم ازدا وآخ في الاصول فخر
الاسلام السند باب التخصيص بذكر الكل احتملي وبل التفرقة لقطع بقوله اجمعوا
وفي الكشف وقوله كلهم ازدا ووضوح على الاول مضارضا وقوله اجمعوا
القطع الاحتمال بأكليته مضارضا انتهى فليست في التطبيق بينهما ^{قوله} ليس
لانه لا بد من ان يقبل التقليل فلا يكون الاستقلال ^{قوله} والحكم مبني على
حكم بلا يقين لانه كالمعنى الاحكام فيصرف المطلق اليه وليصدق عليه انه حكم
غيره ايضا لانه حكم لذاته فليس اطلاقها الحكم لذاته اصلا على ان الكلام في
ليس للتقليل الحقيقي بل معناه انه حكم بالنظر الى ذاته من غير اعتبار امر آخر
من نزول لوجي وعدده فلا يرد انه كيف يمكن ان يكون الحكم لذاته محكما لغيره
كما قيل ان الواجب لذاته لا يكون واجب لغيره ^{قوله} قطعاً ويقيناً فيه لف
لانه ان القطع يقال بالقطع الاحتمال صلا كما لمفسر والمحكم ولما يقطع
الاشياء عن الدليل كالمظهر والنص سبي الاول البعدين والمراد باليقين
ايضا يراد بالقطع قوله ولان فيه جمعا بين السليبين اى من غير شك
منها على بعد الاحتمالات فانه قد قيل من ان في ما قبل النص البقاء

يقروا ما يعلم تاويله الا الله ويقول الكراخون الآية وحكي الفوائد في ذوات
الى ايضه ويقول الكراخون وروى ايضه ان في قراءة بن مسعود ان تاويله
الى عند الله والكراخون في العلم يقولون امنا به وروى ابو مالك الاشعري عنه
عليه السلام انه قال عليه السلام لا اخاف على امتي الا ثلث حلالا ان يكون لهم المال
فيتيسر سدوا فتيقنوا وان يفتح لهم الكتاب فياخذه المؤمن فيسبغ تاويله فيعلم
تاويله الا الله الحديث وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضا
فما عرفتم منه فاعملوا به وما تشابه فامتنوا به وعن ابن مسعود عن النبي صلى
عليه وسلم اعلموا بحكم القرآن وامنوا بمتشابهه وقولوا امنا به كل من عند ربه
ابن عباس مرفوعا انزل القرآن على اربعة احرف حلال حرام لا يعذر احد
بجهالة وتفسيه لغزبه العرب فيفسره العلماء ومنتشابه لا يعلمه الا الله ومن
علمه سوى الله فهو كاذب عن النبي الشفاء والي نهيك قالوا انكم يصنعون هذه
وهي مقطوعة وقال الطيب الآتي من باب الجمع والتفصيل اما الجمع
فانه هو الذي انزل الآيات والتفصيل منه آيات حكمات والآية والتفصيل فاما
الذين فلا بد من جعل والكراخون في جهالة لان التفسير حاصر فانه قيل فاما الزا
يؤمنون فينبغون المنتشابه واما الكراخون فينبغون الحكم ويردون المنتشابه
الى الحكم بقدر وسعهم والا فيقولون من كل من الحكم والمنتشابه من عند الله وايضه
قال كفي بدعا الكراخين في العلم ربنا لا نزع قلوبنا شاكها على ان الكراخون
في العلم مقابل لقوله والذين في قلوبهم زيغ انتهى وفي المتن ايضه اشعار بهذا
وفي نهراية علل تنفاد اهل الزيغ المنتشابه لجلتين احد هما ابتقاء الغفلة
والثانية ابتقاء التاويل وكلها من موم ثم ذكر ان تاويل المنتشابه لا يعلمه

الا الله وهذا هو الظاهر فيكون والكراخون ابتداء كلام ومخططة على الجهالة ليس
بظاهر ورجح الامام هذا الوجه لوجه منها ان النقط اذا كان له معنى راجح و
دل الدليل على انه غير مراد علمنا ان مراد الله بعض مجازات تلك الحقيقة و
المجازات كثيرة وترجح البعض لا يمكن الا بالترجيح اللغوية وذلك لا يبعد ابين
والسنة يقينية ولهذا السبيل لك من قوله نعم الرحمن على الرحمن استوى قال لا
سنو او معلوم والكيفيته مجهولة والآيات به واجب السؤال عنه بدعته وقال لا
هذه الجهة فالقمة في السبيلة والقلب كافي عن التعقيب بسبيل اليها قوله وفيه نظر لما
لا يخفى آخ فاجوز الكراخون فيها ترك تكرار ما على هذا الوجه من غير حط لهذا الوجه من
الذكر في النسخ وقد يترك تكرار ما استغنا عنه كراحد القسمين عن الآخر او بكمالهم
بعد ما في موضع ذلك القسم الاول نحو فاما الذين آمنوا بالله وامنوا به فينبغهم
في رحمة الله وفضل اي اما الذين كفروا فاعلمهم كذا وكذا او الثاني نحو فاما الذين في
قلوبهم زيغ الآية امي واما غيرهم فيؤمنون به يكون معناه الى ربهم ويدل على
ذلك والكراخون في العلم فكانه قيل اما الكراخون في العلم يقولون انتهى وقال
صاحب المرسد لا يكا ويوجد في التنزيل ما وما بعد ما وقع الا وشي او ثلث كقوله
نعم واما السفينة واما الغلام واما الجدار الآيات فليفتح واما الكراخون في ذيف
اما دلالة الكلام عليه قوله موضعنا اشارة الى وجه ترك العطف فانه بمنزلة البيان
للسابقة قوله بخلاف المبتدأ وبناء على ان كونه موضعنا كالمهم يفتحه ان يفتت
اليهم ويطلب اليهم فينبغ لهم لا ان يذكر حالهم المنسوب اليهم او لا كما لا يخفى على
من زرق رزقا سلبا بالفضاخرة وليس حذفه لصحة الابتداء لغيره عليه انهم
الغفلة به وانه يصلح الابتداء وقوله من المعطوف فقط هذا عدل عن الظاهر
ولو لعدم الالبس فعلم ان الوقت على في العلم لا يكونا عن عدول عن الظاهر

اما بحذف او جعل حال من المعطوف فلفظ بخلاف الوقف على الا ان قد مع
ان مثل مشابه في عبادة الاستعمال يقال للبحر والسموات والارض بوجوب ركنهم
عدم الغيوب في علم الناقص على وجه الاختصار فلا يناسبه واليه يفيد تقييد علمهم
بحال قولهم آمنة الآية قوله ولا تناقض في لايونك ان يقال ان في الوقف
على العلم تناقض فان الحصر بالاول لا يقتضي ان لا يعلم غير الله وعطف والركن
بقتضيه علمهم اليه قوله بلوى هذا واما كالتقوى وتترى ودعوى وذوى ونهى
ودعوى فتوى بقر غير مصروف للتأنيث بالالف فانها فعلى هو الوجود
بصرفها فالقها حينئذ للحاق بخبر كارتلى وقد لا تتون مع الصرف باللام
للتنوين بالالف حملا للموصل على الوقف كذا فهم من الكواشي قوله بان الوقف
مذهب سلف رحمة الله ان يخفى ان الوقف هو مذهب اكثر السلف كما نقلنا
التقوى لم يكلموا فيها وكذا مذهب الخلف لكن الخلف تكلموا فيها للاضطرار
ومروية اخذت من القاصرين ليل يعقوا في الاراء بالطلحة والاقاويل القفا
لاهل البدع وما نقل من تاويلها من النور الاول والثاني فهو من شذوذه
فليس مذهبهم الوقف ولو سلم فيمكن ان يكون ذلك منهم ايضا لضرورة جوده
لذلك مع وجوب الوقف عندهم فان الضرورات تبيح المحذورات فانما
نقل الساج رحمة الله قوله وعن ابن عباس ان الوقف صح احو
وات عنه قوله وهذا يمكن ان يدفع تخ قالوا الوقف على الا الله وعلى في العلم
كل منهما مروي فلا بد من التوفيق فقالوا على الاول المراد من المتشابهات ما
استأثر الله بعلمه كعدد الزبانية ومدة بقا الدنيا ووقت الساعة وعلى الثاني
ما لا يتضح المقصود به الا بالتخصيص والنظر الدقيق قال الراغب في مفردات
النور بعد ما فصل تمام المتشابهة جمع المتشابهة على ثلثة اضرب ضرب لاسبيل

الاسبيل الى الوقف عليه وضرب لاسبيل اليه وضرب مسترد بينهما
بمعرفته بعض الركعتين وهو التماس لبقوله عليه السلام لا بن عباس انهم فقهه في
الدين وعلمه انما وبل فعلم ان الوقف في الموصفين جايز ولكل منهما وجه وقد
يوفق بينهما بان المراد على الاول اعلمنا وبه حقيقة وعلى الثاني ظاهر بحيث لا
يكون فيه مشقة وعلى الاول فاحض المتشابهة مع ان النور كله يحكم بالخط على
لاية الا هو بنا على ان علم حقيقة ما ويليها بحسب ظاهر مدلولات الفاظها في ال
بما يمنع غير الله مطلقا بخلاف غير ما من النور فان ذلك فيه ممكن ان
لا يكون اما لانه غير ما من الدلالة اما ان يكون عين الموضوع له كان نظائرا
بقول عام السخى المراد والمستعمل فيه اللفظ ليل يلزم تخصيص العبارة والاشارة
بالحقيقة والظاهر انه لا مانع من وجودها في الجازم مثلا اذا جازعنا فانما
لكم الآية بالسوا اما طالب لكم من اللبس مشي وثقت ورباع يكون في اياته الكا
عبارة وفي العدد والاشارة وكذا دلالة النص الاقتصار لان الظاهر انه لا
موضع ان لفظ يكون مجازا عنه وغيره عن عني رتبة بل لفظ كذلك كان لانه
والاقتضاء بحاله واليه الظاهر ان هذه الالام غير مختصة بموضوع دون مو
صنوع كما يوجبهم عباراتهم من تقييد الدلالة باللغة والاقتضاء بالشروع بل علم
جميع الموضوعات لغوية كانت او شرعية او غير ما قلنا في قوله والثاني ان
كان وهو لا يكون شي من الموضوع والجزء واللازم او يكون لازما لكن
غير متاخر فاما يكون متقدما سواء وجد فيه علة لغوية ام لا كما هو اللفظ فتقضاء
وما لا يكون متقدما بان لا يكون لازما اصلا او يكون مع فان وجد علة لغوية
فدلالة والآ فلا دلالة وآح اللازم مع الذي لم يوجد فيه العلة اللغوية يكون لما
لا دلالة عليه والمسكيات الفاسدة وهذا بعيد جدا بعيدا فلا بد من ان يرا

من المتأخر ما يشمل المع ورجح الدلالة على اللازم اما عبارة او اشارة او اقتفاء
ولا يكون دلالة النص بالبينة الى اللازم اصلا وسيجي من الشرح رحمه الله
المراد من تقدم اللازم انه يجب ان يعتبر او لا يصح مدلول الكلام وان كان متأ
بهذا الكلام ومعناه فافهم **قوله** ما ذكره في النص لا يخ ذكر الا التزام بذكر الاستدلال فان
قال ان فاكخوا ما طاب الآية ظاهر في الحل نص في العدم ففهم منه ان معنى السوق
ان يكون مقصودا اصلا **قوله** وفي كلام بعض الأصوليين ذكر هذا الوجه في تحقيق
قوله ان معنى السوق لا يخ اعترض عليه بانه بوجوب عدم اعتبار النكاحات البينة
بالبينة الى المدلول بالاشارة لانه غير مقصود اصلا والقصد فيها شرط و
ايضا لوجه لا يثبت حكم الكلام الشارع وهو ما قصده والجواب انه في غير الا
صلى بان قصد افادته لتبنيهم الغرض فغا هذا يمكن ان لا يكون المدلول بالاشارة
مقصودا اصليا ولا غير اصلي بان لم يقصد تبنيهم الغرض يكون مقصودا من
من اللفظ كيشوت النسب بقوله نعم وعلى الرد له فانه مقصود منه مع انه ليس
بمقصود اصلي لان المقصود الاصلي بحاجب النفقة ولا غير اصلي بان مقصد تبنيهم الربا
فانه غير موقوف عليه ولا يتم هو له بخلاف اباحة النكاح فان المقصود بيان علة
من في اباحة النكاح فهي تتم له فتدبر **قوله** الثاني ان الثابت بالنص لا يخ
يمكن ان يحاجب عنه بانما لا سلم ان دلالة اللفظ عليه وصيغة بل هو من قبيل لا
النص على الفروع العينية لا فرق بينهما الا بانه بتوسط مقدمته شرعية وهذا
بتوسط علة لغوية وفهم بالعلم بالوضع لا يقتضيه كونها وصيغة لانه ففهم العلة ولو
ضعية انما يكون الفهم فيه بفرض الوضع للمدلول وكله او ملزومه ولو لم يسلط
لا يفهم العلة **قوله** انما جعلوا اللازم لا يخ اي المثار اليه بذلك مفهوم
المراد بل ليس بصريح الى **قوله** بدل من قول النبي القوي بدل لكل على هو عيب

244
نهيب بجيفة مع اوله لا يستحق عنده ذوالقوي والغنى وما كان لا اعتبارا لهم في ذلك
صالح لم يكن بطريق ضرب سهم والنصيب لهم بل بطريق البتة **قوله** وقيل هو
عطف لا يخ وقيل انفرد برأيه المفقود المخرج من الآية **قوله** وحقيقة الفقر العجم
الملك لا بد ان يراد من قوله وما عطف ما سوى ابن سبيل هو البتة في
المساكين لان الفقر لعدم الملك لم يشترط لاستحقاق ابن سبيل لكن في التحقيق
انه بدل من ذوالقوي واليتامى والمساكين وابن سبيل انتهى ونقل عن الزجاج
انه بدل من المساكين خاصة ثم لا بد ايضا من ان يقال ان البديل هو نفس الموصوفين
والمهاجرين وصف له باعتبار بعض ما شمل عليه يقال انه لم يكن ذوالقوي ولا
والمساكين في ذلك الوقف لان المهاجرين او من الذين تبوءوا الدار والا
اي الاصل على ما شره **قوله** نفى سبيل عن نفس المؤمنين لا يخ برده عليهم
استدلوا بهذه الآية على ان الكافر لا يرت من اسلم الا ان يقال ان الوارثة
ايضا سبيل على نفس المؤمنين لان الوارثا ناكلك مال المورث بعد البينة
عن نفسه او يقال ان الجواب الزامي فان الشافعي رحمه الله قد استدلل بهذه الآية
على نفس شرار الكافر اسلم وهو سبيل على نفس ولا وجه في الجواب ان يقال
ان المراد نفى سبيل لا خرة كالفعل عن ابن عباس رضي الله عنه والظاهر خذ لا
يجعل العلة عبء عنه بالاصنى مبالغة او نفى سبيل الدنيا لكن سبيل الجنة كما
نقل عن السدي وسبيل الى استفعال المؤمنين كما في تفسير الجلالين **قوله**
اي انما جعلوا اللازم لا يخ اي ان المثار اليه بذلك من ابقى وليس بصريح **قوله**
معنى ان كل علة لا يخ ذلك انما يصح بالبينة الى العلة التامة فلا بد من ان يعقده
وارجح ان يقال ان كل معلوم بدل على علة وفيه معلول مسا والآن يقال انما
من حيث كونها علة من غير ملاحظة امر خارج عنها يكون دلالة مطردة كما اذا

كانت قائمة بخلاف المعول فانه لا يكون كذلك واعتبار المساواة امر خارج
عن ذات المعول **قوله** يحتمل ان يقال معول كالمعول لازم ان الحسن ان يقال ان
المتأخر كالمعول نفي لكنه يجعل للمازوم والملزوم مثالا للمعول العلة ارادوا
على ان المراد من المعول العلة في قول المصدر رمة الله ولان الفعل المبني
ما هو كالمعول العلة وهو اللازم والملزوم **قوله** وهو زوال ملكهم عما خلفوا على
ما اقرهم الا ان يقال ان المراد منه عدم كونهم بالكلين لا خلفوا **قوله** لعدم ملكهم
شيئا الذي هو مدلول لفقد الثابت بالطلاقة عليهم **قوله** فانه اراد
اي الوالد استنجار يخ لا يخفى عليك ان ذلك انما هو على تقدير تفسير الوالد
في الآية بالمصالحات واما بالنكوح فلا لان المذكور مخ هو نفقة النكاح لكنه
صار سبب الولد متاملا اجرة الرضاع وما قيل من انه على تقدير التفسير
بالمصالحات يكون الاستغناء تاما بالعبرة لان العبد وهو المعروف
هو محط الغائبة ليس بشي لان معنى كون العبد محط الغائبة ان الحكم غير
معتبر به وانه لا انه هو معتبر بدون الحكم فحينئذ يكون المسوق له هو مجموع الحكم
وقيد بالمعروف فيكون بالمعروف جزء المسوق غير مسوق الكلام تاما بالآية
شذرة **قوله** يصير هو كفارة في الجملة رعاية لظاهر كلام الله تعالى ان عليا
رضي الله تعالى عنه يصلون قبل صلوة العيد فقال رايته رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي قبل صلوة العيد فقال صحابه لم تمنعهم قال ليلا ادخل في
قوله نعم رايته الذي ينهي بعد الاصل مع ان هذه الآية نزلت في ابي
جهل لا وضع كوشن الابل بين كنف النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي في مسجد
الحرام **قوله** بدل من الطعام اه كذا نقله خویشي الكشاف عن مصنفه وفي
كشفه احوال البنية لم يصح وفيه ان البدلية غير ظاهرة والعطف على البدل

على البدل اذ قال المحطون في حكمه وهو فاسد الوجه ان من اوسطه من فوع على
على وصيغة الطعام ولا يحتاج الى تقدير الطعام من اوسطه وعطف الكسوة على على
اوسطه من باب عطفه تنبا وما باردا فالفعل الطعام هو الطعام الاوسط والبس
هو البس الكسوة وفيه بهام وتفسير في الموضوعين الجمع بينهما بين الحديثين
قوله ولا حجة مع الاحتمال يعني ان ههنا احتمالا لا يكون العين كفارة اصلا
كسوتهم فانه على اي وجه يحل ظاهره يقتضي ان يكون العين كفارة على ما يشهد
من ان الكسوة اسم لا مصدر **قوله** ومنها لمخذ ذلك لا بد من ان يراد ما
من انه اذا ذكر المعول الثاني فهو التملك الصريح بحيث لا يشمل المخذوف
الذي هو في حكم المملوك والافعال الجواب يلزم ان يكون التملك **قوله** يكون
مقصودا بالنية وهو مقصود لان بيان المصروف اسم كالمصرف فبدون
علم شي منها لا يمكن من الكفارة عينا وما قيل من ان هذا يجعل بحسب الظاهر
للاشارة الى اعتبار التملك في الكفارة ليس بشي لان البدل يجعل البدل
منه في حكم المحي حقيقة فيكون الجعل بحسب الظاهر بل بحسب الظاهر لا يتوقف
انما هو عدم الجعل **قوله** ويصير عطف تحريك اولا لا يمكن تحريك اولا لا يمكن
عطف على طعام لكونه في حكم المحي **قوله** ويقتر الصريح الى التقدير اني طعام الخ لا
الجار والجرور لا بد له من متعلق وكونه لا وجب ان يكون ما يمكن ان يقع
بدلا لطعام فانه يكون بدل شيئا كيف ونفس الحار والجرور بدون اعتبار
المتعلق لا يمكن ان يكون بدلا من الطعام وايضا بدون التقدير لا يصير عينا
وقد رجع به البدل **قوله** ويقع لفظا الطعام يخ قال الطيب ويمكن ان يقال
انما يصار الى البدل اذا اعتبر معنى البدل على كونه يدر ايت غلامه رجلا صا
لا ان يحى معناه لان اهل المعاني يعتبرون معنى البدل جوبا والنحو في

ان البذل ليس في حكم الخي من جميع الوجوه ولذا يجوزون ضمير المبدل بدل
البعض والاشتمال في التقدير فكفارته اطعام من اوسط ما يطعمون اليكم
شتره ساكين او كسوة عشرة ساكين من اوسط ما كسبون اليكم **قوله** في كثير
من كتب التفسير واللغة يقال كساه كسوة بالفتح والكسوة ذكر صاحب الكشاف
والطهراني وفي تاج المصا در الكسوة يوش يندون وفي التفسير قوله تعالى كسوه
معنا بالالباس هي مصدر و قال الزجلج في تفسيره او كسوه هم ان كسوه
مثل زار لان كلمته ثم للشرحي والمعنى ايجاب الصيام تاما لا ايجاب اقامه بعد
الشرع لان الفعل ايضه واجب اقامه بعد الشرع **قوله** فكان موجب ذلك
وجوب النية بالنيار لانه لا معنى لاشترط نية الاداء قبل وقت الاداء حقيقة و
الليل ليس بوقت الاداء وكذا في الكشف الكبير **قوله** خلا باسته وهو قوله عليه السلام
لا صيام بان لم ينو الصيام من الليل فعملنا من حيث دلالة على الجواز لليل
لا عدم الجواز في غيره لئلا يلزم نسخ الكتاب بحجة الاحاد **قوله** امر الله تعالى
بالصيام آتخ وما امر بتفصيل الشرط بعد الانقياد لادلة في الآية على ما قلتم كذا
في الكشف لعل مراده ان الامور بعده هو تفصيل الركن لا تفصيل الشرط وما
قلتم من ان الاصل لا قتران فهو محتمل بان يوجد مقدما بفكرانه بعد الا ان
الاصل قتران وجود النية بوجود العبادة لا بقايتها بوجودها لكن ما قل
القاضي البصاوي ان النية شرعا الارادة المتوجه نحو الفعل ابتغاء لوجه
لعمد وامتنالا لحكمة يقتضيه بقدوم وجوده قطعاً ومقارنته تعالى نعم ما قال
رحمة الله في تفسيره وهو قصد الطاعة والتسوية الى الله تعالى واجبا في الفعل
بوجوب المقارنته وجود الاداء قصد وصف من الفعل فيقارن وجود الفعل
بخلاف ما ذكره القاضي فانه قصد الى نفس الفعل فلا بد من ان يتقدمه **قوله** وايضا

وايضا ينبغي ماصلة ان الآية دليل لمن يوجب النية **قوله** ليس الامر متمسكاً
ان يقال لا سلم ان الامر هو الامساك بعقبه متصلاً فان ثم للشرحي والمطلقة
لا المتعقب بل افضل لكن كون الامور هو الامساك بعقبه متصلاً متفق عليه
مسلم لا نزاع فيه **قوله** او كما بان يحصل الخ لا بدل عليه الآية نعم بحمله لكن اصل
افتران النية بالعبادة كما ذكره السند بنغية **قوله** لحن الخطاب اي معناه قال
فقد ولعرفهم في لحن القول قد يطبق على اللغة وعلى النطق والنسبته في كل منها
ظاهرة **قوله** لاجل فسكو الصوم باجماع التام وهي المرافقة المعدومة للصوم و
لرجل هو المباشرة لذلك ووهنا اذ هي محل المرافقة وليست بمباشرة لها كما
فعلها دون فعله بخلاف الحد فان سببه التزاما هي بمباشرة له فان الله تعالى
سماها اذا نية كذا في الكشف الكبير فعلم من هذا ان معنى اجماع التام هي المرافقة
المعدومة للمباشرة فمعنى قوله لان صومها ينفذ بمجرد دخول شيء من الحنفية
ان ونا صومها يتحقق بمجرد دخول من غير فعل من قبلها غير المحببة فليس من
قبلها بمباشرة المرافقة فلم يتحقق سبب الكفارة في فسكو صومها وهذا هو
معنى قوله بل الجناية بالوع التام وهي تخلف الرجل فان دفع ما قبل من شرائط الجنا
التام يوجب عدم وجوب الكفارة بمجرد ادخال الحنفية عند عدم تحقق اجماع التام
لان اجماع التام وهي المرافقة المعدومة الواقعة بمباشرة يتحقق بمجرد ادخال
وليس المراد بالتام ادخال كلمة او شيء بالانزال كذا ما قبل من ان قوله لان
يغنى بمجرد دخول معارض بعض الصوم الرجل ايضه مجرد **قوله** ولهذا سكت النبي
اي لم يتعرض له اصلا لا بطريق الايجاب عليها ولا بالسبب فان دفع ما قبل من شرائط
يتم ان يكون لعدم اعتبار اعتدائه في حتم لان ذلك لا يوجب عدم توصفها
بطريق السبب كما توصفها في حديث العيف نعم بوجوب عدم توصفها بطريق الا

عليها **قوله** بخلاف حديث العيف وهو ما روى ان رجلين اختصما اليه
صلوات الله تعالى عليه وسلم فقال احدهما ان ابني كان عيبا اي اجيرا على هذا فزني با
مراته فاجبروني ان على ابني الرجم فاقضيت منه بائة شاة وجارية لي ثم اني
سالت اهل العلم فاجبروني على ابني مائة جلد وتغريب عام وانا الرجم على امرته
فقال عليه السلام والذي نفسي بيده لا تضيق بينكما بكتاب الله انا غمك في ذلك
فرو عليك واما ابنك فعليه جلد مائة وتغريب عام واما انت يا ابنى فاعطى
هكذا وان اعترف قارحها فاعترفت فزجها **قوله** هذا معارض بوجه اى كونها
اخرج الى الزاجر منه لا ذكر معارض بانه الا اخرج اليه لكونه اشد جنابة لتعلقه
بالادنى وكونه مخطورا للصوم ومفسدا للصومين وعدم شبهته الا باحاجة في
سببه اى اشد في معنى تنهاى سببه يوجب اذكارا مطلقا بحيث لا يكون فيه خطر
اصلا فنفس سببه يورث شبهته تلك الاباحة بخلاف تنهاى سببهما فانه
ما قيل ان الرابع غير وارد لان حاصله ان فيها جهة الاباحة وهم صرحوا بانها
فيما فيه جهة الاباحة ولذا لا يجب بالقتل عند الان معارضه وجوه الاحوجية ولا
له بمرؤم الكفارة وعدمه مع ان المذكور ههنا الاباحة التي لم تجتمع الخطر اصل
والمعبر في وجوب الكفارة هي التي تجتمع كاسي **قوله** بان اسبب هو افساوم
الصوم اى يعنى ان اسبب الكفارة الذي قلنا انها اخرج منه الى الزاجر
هو افساوم الصوم والتعلق بالادنى انا يقتضيه اشد في خلاف منافع البضع
فان هذا من ذلك **قوله** وعن الثالث ان لا يخفى ان لا يدخل بفساوم صوما
في وجوب الكفارة عليه فلا يلزم به شبهة صلبة وغلطه سوا انه صوته
فيكون الزنا اغلب وجودا واسرع حصولا اشارة الى ان ميلان الطبيعين
انما اغتبر مرجحا لغيره به اغلب وجودا الى اللواطه فارد من ان الوقوع فيه

فيه واعيان وفي الاكل لم يجمع واحد فعلى هذا يلزم ان لا يمتنع به ليس بواردها
لان ميلان الطبيعين فيه لا يوجب كسرة وقوعه بالهتة الى الاكل اشد فربما
تقصان البعض كالمشهور ان انتفاء الملك والامساك والاستبراء
بعض لا يجر اكونها اجزاء العلوة ونقصان البضعها في لكونها كلمة لها ايضا
منع الاكمل بها **قوله** لان المنع الموجب لا يخفى ان المنع الموجب هو الضرب
لوجوده بخير سيف يضر النفاق كالسهم والرمح فعلم بنوته بالقتل بالقتل بوسيلة
هذا المنع الموجب فالحكم المذكور في النفس انما هو بالهتة الى ذلك المنع الموجب
الاستغناء من نطق السيف لمراد منه الآلة المخصوصة لا بالهتة الى خصوص
السيف ليكون التقليل من قبيل التقليل على مضادة الضرب السيف المراد منه
الآلة المخصوصة لا المنع للبدل مطلقا ليكون بنوت الحكم في القتل بالقتل بعبارة
النفس فافهم فانه قد وقع بعض الناظرين في خبط بعض **قوله** لا يخفى ان
كون الموجب لا يخفى في كلف الكسرة بخلاف لا حد في ان العود في قوله عليه السلام
ما ثبت بنوع الجنابة على النفس ان هذا منعه يفهم منه لغة انما الخلاف فيها واد
ذلك وهو ان المعبر مجرد معنى الجنابة المنهية في الكمال هذا وان كان من
باب الفقه لكنه لا يقدح في كون الحكم ثابته بالدلالة لان اصل المنع الذي
تعلق به الحكم منعه **قوله** فتدبره انما انما الحسنة لا وجه ان يستدل على
محوها الصفا بتردون الكبار بتر بالمعقول بوجهه بالآية والحدوث بان
يقال ان الصفا بتر لما كانت دائرة بين الخطر والاباحة وفيها خفة الخطر
فلما بعثها محض عبادة وخالصها لضعف من الخطر فيها فينحو بالحدوث
الكبار فان الخطر فيها محض قوى فلا يغلبها بمحوه لان شيئا من الكربة
والحدوث لا بد لان على عدم محو الكبار بتر ما آتية فطاهر واما الحديث فانه

انما يدل على ان العبادات المذكورة فيه لا يجوز ان يشتمل من العبادات المحمودة
فان قلت لو كان شي منهن محمودة لكانت المذكورة فيه لكونها عبادات قلنا نعم
او يمكن ان يجوز العبادات لكن بشرط خصوصية فيها ليست في المذكورة فيه
كيف وقد قلنا ان المعقودة محمودة الكفارة لكونها عبادات ولا يجوز العبادات
المذكورة فيه **قوله** فان المراد بما ينهن آية بغي ان الاستدلال بالحدوث ليس
الشرط بل بالملوك لان المعنى كفارات للصفاير بغية الشرط او كفا
للمصفاير والكباير اذا اجتنب الكباير لغو من الكلام حيث واللام بعينه
الاختصاص فيكون منطوقه انها كفارة للمصفاير خاصة ثم احدثت بالنظر
الى توضيح لوصف الصخرة بمنزلة المصفاير والكبرية لكونها عنه بمنزلة
المطلق وان كان لفظ كل منهما عاما فوجب حمل المطلق على المقيّد لا نحو
الحكم والماذنة **قوله** قلنا قد خص منه آية بغي انهم حضوه فهو ظني يجوز تخصيصه
بغير الواحد والقول بان لا وجه لتخصيصهم لان الحسنات تناول لا يابح
لا يضر المحجب فان تسكت انما هو تخصيصهم وان لم يكن له وجه مع ان
معناه المذهب بالكسر بالمذهب بفتح مع انه موجود كما يقفه ذهب الآر
بنيته لا ان يعدم المذهب بفتح فان الاذباب غير الاعداد والايان انما
هو معدوم للشرك لا نذهب به لعل في احواله وجه تخصيصهم **قوله** وفيه
جهة الاباحة من حيث ان محلا في الغوس فانه ليس فيه جهة الاباحة اصلا
حقيقة حلف على امر ما من بعد الكذب فيه نعم ما ذكر فيه من اسم الله قد يكون
ذكره تعظيما لكن ليس كذلك بل في ذكره هنا اية العبادات بالبعد حيث
ذكره على الكذب المتعدا الماضي بخلاف الزنا وشرب الخمر فانها باللفظ
متصفان بكونهما تناول ما يقتضيه الشهوات فتصفا بجهة الاباحة بخلاف

بجلاف المعقودة فانها ملحق على استقبال فانها مقدر مشروع ابتداء لانها
تعظيم اسم الله بالفعل نعم يتقلب كذا من هذه الجبينة صار مخطورا فافهم فانه
قد فاطم منه بعض الشاغلين **قوله** لا في المحل كما في قبل استنا من على هي
ان لا يثبت فيها اذ اظن السهم صيد او جريا لا يشبهه في المحل لا في الفعل فتدبر
ومنه للمفروق بين استنا من بنية **قوله** ورعها ايام الحيض في الاغلب لانها
اذا حوسبت مما بقي من ايام الصبي هو خمسة والعون سنة من كل شهر عشرة
يكون خمسة عشر سنة فتشوي النصفان ولا يعارض عبارة اكثره عشرة
ايام بل يوافق **قوله** ولهذا سميت دلالة النص لما لم يتناولها النص لفظا لم
بسم عين النص لكن لما كان المعنى الذي تعلق الحكم به ثابنا بالنص لانه كان
الحكم الثابت به مصنا فالنص كان النص ثابنا **قوله** حيث جعل كل خبر
بنا على ان الجواز لغة يدل على الكمال التمام فالوجوب الكفارة معه كان الكذب
بعض الجواز فلم يكن كاملا كما في التحقيق وايضا المصدر المضاف من خبر
دلالة على معهود يكون عاما لا مطلقا كما سيجي في مباحث الامر في بيان **قوله**
تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ايضا قالوا اضافة المصدر بعينه المحر
كما في ضربى ربيد في الدار **قوله** يستند الى التنظيم ان دلالة النص بالغة الموصوف
لا فائدة المعاني لا بالراى والاجتهاد كما ذكرنا في خلاصتنا ما سبق من ان في الله
المعنى فقط **قوله** وهي اختلال المعنى الذي يخفى في فتح القدير الحد ودره بالشيء
واصحنا منمو الشبهة الى شبهة في الفعل كلفه حل على جارية زوجية والى شبهة
في المحل كوطي جارية ابنة وفي الاشتباه والنظائر وعند ابي حنيفة رمة الله ثلثة
وهي شبهة العقد فلا حلا اذا وطئ محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمه
انتهى فاعلم ان شبهة الدارية اختلال معنى قد علم من الشرع ان الحد متعلق فانه

في خبر الواحد شبهة فيما ثبت به تعلقه باللفظ لا اختلال المعنى بعد علم تعلقه به وعلى
هذا القياس مثله وقد صرح في التحقيق بان ليس في شيء منها شبهة الداربية اما
عدم ثبوت الكفارات والحدود بالقياس فلما نهى شرعت طبعته لانها موزعة
عن الاجرام ولا تدخل للمراي اى في معرفة مقادير الاجرام وانما هي موزعة ما
تفصل زائلها والرجوع عنها ومقداره بخلاف دلالة النص فان المعنى الذي تضمنه
النص لغة الى الشرع وكذا القياس المنصوص لعله لكن في الكشف ان عدم
ثبوتها بالقياس للشبهة الداربية فيه وبتبع الشرح رحمة الله حيث قال لا يفهم
الشبهة الداربية فانظر فيها مستوفى للتوفيق ثم شبهته في طريق الثبوت لانهم
منع لانها شبهة في دليل على المعنى والعلة حكم تعلقي مثبت بجميع ادلة الشرع
لولا من الاحكام التعليقية بخلاف شبهة في الفعل والمحل وشبهة العقد فانها
شبهته في تحقق معنى هو علة الحكم فنقد رويها قوله لان اعتناق الرجل عبده بولائه
الغير وبنائه هذا يدل على ان البيع هو مقتضى كلام المخاطب هو عتقه عنك فالاولى
ان يقال ان امر المتكلم باعتناق المخاطب عبده عن المتكلم بالوكالة والبنائية
الا ان يقال ان اعتناق الرجل عبده بولائه الغير وان كان مدلول عتقه لكنه
موجب اعتق عبدا عنى باللفظ فيوقف كلام المتكلم على البيع موجب الحكم فافهم
قوله بوقوف على جعله ملكا له بالنفس وهو قوله عليه السلام لا تعتق فيما لا يملكه ابن
ادم ولا يخفى عليك ان ذلك يدل على ان المقتضى جعله ملكا له لانه الذي ثبت قوله
على النفس شرطا لصحة وخصوص البيع انما ثبت له لا لصحة المنصوص لا ان
المراد لا يمتنع في صحته بعد ثبوته الى امر آخر اصلا وجعله ملكا له ليس كذلك الا
بدل من ثبوت البيع ايضا بخلاف البيع فالاولى في بيانه ان يقال ان الحكم اللازم
للكلام وهو دلالة الاعتناق للمخاطب به من قبل المتكلم لا يمتنع الا باعتناء

باعتناء يجمع بينهما سابق على الوكالة ولم يتعرض للملك وفي التحقيق في وجوه التوفيق
بين المقتضى والحدود جعل المقتضى التملك مطلقا حيث قال في باب الافتقار
المنصوص المقتضى والمقتضى مراد بين المتكلم كما في قوله اعتق عبدا عنى باللفظ يكون
الاعتناق والتملك مقتضيين للاثر انتهى الا ان يقال ان المراد منه البيع بخلاف
قوله بقرينة قوله عنى باللفظ لان معنى ملة البيع على زعم المصنف رحمة الله وان
من لانه ان صلح النفوذ وهذا وجه نظره لانه حينئذ يكون اللفظ دالا على لفظ آخر
وقد صرح الاثر في آخر البحث بان الالة المنقضية على لاربع دلالة اللفظ
على المعنى لا اللفظ على اللفظ فلا بد من ان لا يعتبر في القرينة في اللفظ ويجعل
البيع ومثله مما يصح ان يبنى عليه ولا يبرأ اعتناق عبده من قبل المتكلم قوله باس
من قوله واما دلالة النص في قوله ويقر من ذلك انما قال بغير لانه لم يصرح
بكونه لازما متقدما وان كان يفهم من قوله بوقوف بناء على ما يجي فربما من ان
معنى تقدم انه يجب ان يعتبر اوله لا يصح مدلول الكلام وصرح بما يتوقف عليه في
المتكلم قوله بوقوف عليه صدقة اى يتبع كون المتكلم صادقا لا به مثل قوله عليه
السلام دفع عن امي الخطاء والسيئات قوله او صحته الشرعية او العقلية
بمتنع وجود الملقوط شرعا لا به كاعتق عبدا عنى باللفظ وعقلا كومت عليكم
امهاكم فانه يقتضى ضمرا لفعل لان الاحكام لا تتعلق بالاعيان ولا يعقل
تعلقها الا بالافعال المكلفين قوله قد يقيد اى يخص قوله احسن ارضي المحذور
مغبرا كان للكلام كواساله القرينة او لا كغفلنا اضرب بعصاك الجوفان ففهم
ولا يخرج التقييد بكونه لازما متقدما لانه يصدق لا على لسته الجوفان ففهم ولا
يخرج التقييد بكونه يجب اعتبارها اوله لا يصح مدلول الكلام ومراده ولا يخفى
عليك ان ما ذكره الشرح رحمة الله بعبء هذا لا اكل من ان يتوقف عليه

الصحة العقلية يتوقف عليها الصحة الشرعية لنوقفها عليها ليعتق ان لا يخرج ليعتق
الشرعية فندبر قوله ولهذا اي للاعتراض قوله حال المسكن في الكلف والتحقيق
انه معقول له اي مثبت تلك الزيادة لاجل ان يكون شرطاً لعله انما عدل عنه
ليذكر وجه التذكير فان الخالف المعنى وصف وجوز يجوز فيها الوجهان اذا خالف
ما ذكرنا انه تذكير او ما ثبتا ويكون ان يبنى التذكير على ما عليه بان يزيد والمزيد او
المقتضى او على ما قالوا من ان المؤنث الذي ليس به جنس ذكر ويؤنث بذكر قوله
فهم يخ انما اعتبر ذلك الفهم ليكون كونه لازماً مستقداً ما معتبر في توقيفه والا فقد
صرح ذلك القائل بتقدمه حيث قال بعده لما لم يتحقق عنه وجب تقدمه ^{بعضه} قوله
او موجبا الاول في الاجنات والاثبات في الاثبات الشرعية قوله فلا يشترط
لا يتوقف على العتول فلا يرد ان العتول كن البيع لا يشترط لاعتقاده ان العتول لازم
بيوع وشي اذا ثبت ولو بالافتضاء مثبت بوجوهه لانه قد افك عنه في القاء
فندركن غير لازم كالاقرار قوله نعم يعتبر في الامر اهلية الخ لانه من شرطه ^{المقتضى}
لا المقتضى قوله لم مثبت يخ لعدم جواز تصرف البصير الماذون فيما لا ينفع له قوله
يحتاج الى العتول اي قبول المتكلم بعد قول الخاطب اعتقه عنك فانه يصير كانه قال
بعث عبدى عنك اعتقه وكالاته منك فلا بد من البيع المتكلم من العتول قوله
فانه يشتمل على لا يجاب العتول لظاهره لانه لا قبول فيه كيف ولا يتقدم العتول
الايجاب فمقتضى شرعية منك فاعتقه على اني اريد اشترايه وبعد شرائي اعتقه
على وكالاته فوالى تضمينه معنى البيع على هذا لا يكون من المقتضى على ما ذكره
لعله لانه حينئذ البصير يكون اللفظ والاعلى اللفظ بناء على ما قالوا من ان الصحة
يكون قرينة المصنوع من انه قدم من في اول الكتاب ان يحتاج الى الشرح
الان نضمن من قبيل المحذوف والمقتضى غيره وكذا على ما ذهب اليه آخرون

آخرون من ان كلا المعنيين مراد في الجملة على الطريقة الكاتبة لانه حينئذ من قبيل
العبارة فلا بد من ان يقال ان مراده ان التحقيق ان بوجه هذا الكلام بهذا
لوجه ولم يجعل من باب الافتضاء او يبنى على عدم الفرق بين المحذوف والمقتضى
قوله وقد حصل المعنى الخ لان اثبت ضمنا كاثبات بالدليل استناداً وثبوت
الى بتضمنه قوله لا يجب اثبات جميعا اذا لم يكن العموم محتاجا اليه لتصحح الكلام
اما اذا خرج اليه في يصححه الى تقديره عام فلا بد ان يثبت العموم فيه ليصحح الكلام
وحينئذ البصير لا عموم للمقتضى بل مقتضى العموم قوله ان انى رحمة الله عليه الخ
حاصله ان سطوى المفعول عنده محذوف المفعول معذره وهو لما غوط فجز
تخصيصه فانه كثر في النفي او استر دفعه وعند ابي حنيفة رحمة الله من قبيل
المقتضى فلا يتم ليخص نفي لا اكل مثلاً لم يفسح بينه ما كول دون آخر قضا وديانة
عند ابي حنيفة رحمة الله وقضا وديانة عند ابي حنيفة رحمة الله عليه الخ
منع كون المفعول سطوى من المقتضى هذا او اما باقى متعلقا الفعل من الرما
والمكان فقد نقل الامام الرازي لوال اتفاق على عدم تخصيصه فلو نوى لا
يحتاج زمان ومكان دون آخر لم يصح اتفاقا وابن الحاجب التزم الخلاف فيه
البصير وقال السبكي لو قال كل نوى زمانا او مكانا صح ودعوى الامام ان يحتاج
على خلافه ممنوعة وقد فضل انى رحمة الله عليه الخ قال ان كلمت زيدا
ثم قال ردت التكاليف اليه صح ومن الفرق بان المفعول بحكم المذكور لا
متعلق لعقل المتعدي بدونه بخلاف نظرين ورد بانا لقطع متعلق المتعدي
بدون اختاره نعم هو لازم لوجه قوله لا يفيض لكونه عقلياً قوله فوجه
ان الصحة الخ على هذا يتعذر الفرق بين المقتضى والمحذوف لانه ما يتوقف
عليه صحة العقلية فيتوقف عليها الشرعية على ما بينه ومن جعل بقوله شرعا

اخراج المحذوف من تعريف المقتضى **قوله** وتوزر الجواب ان المصدر الثابت
قلت يرد عليه يمين الفور كقوله ان خرجت فان طالق لزوجه وهي تلج الخروج
فانه يقع على تلك الخرجه فليكن وقوع لا اكل على اكل وان اكل غيبه كذا
لا فرق بينهما من حيث صحة ارادة المخصوص من لفظ الفعل المطلق غير ان
ولت في اليمين على ارادته ذلك وايضا يحتمل ان يكون معناه الا اوجدا كالمقبل
التخصيص لكونه عام في السفي غاية انه لا يقبل منه قضا لكونه خلاف الفقه فالاول
ما في النحر من ان الاكل الجزى المتعلق بالاكول الخاص يصح اخراجه من الاكل
والاكول الخاص من الاكول المطلق لا يقع لانه من المتعلقات التي يعقل العقل
بدونها لكنها تعلم بالعادة في مثله عدم ملاحظة الحركة الخاصة اى الاكل الخاص
واخر اجها من الاكل بل بملاحظة الاكول ويخرج الخاص منه من مطلقه وعلى مثله
بني الفقه فوجب البناء على ملاحظة الاكول وهو غير عام فلا يقبل التخصيص **قوله**
من غير زيادة هذا في موضع المنع بل التاكيد بالقرار الاول فان قلت نسبية ما قبله
بالنوع والمرة يقتضى ان يكون هو تأكيد من غير زيادة اذ لو لم يعتبر فيه ذلك
لكان النوع والمرة ايضا تأكيد قلت يحتمل ان يكون ذلك لجود الامتناع وان
كان النوع والمرة ايضا تأكيد **قوله** صدق ديانته ولم يصدق في الحكم لان فيه
تحقيقا عليه قال القاضي ابو شيم من القضاة الاربعة لم يصدق وامانه ايضا
لانه ذكر الفعل وانه لا عموم له فلا يحتمل التخصيص جوابا لجامع محمول على قال ان
خرجت خروجا وهكذا في بعض النسخ العقبة انتهى لكن حينئذ يصدق قضاء
ايضا الا ان يكون في صدق ديانته ايضا نسخة اخرى **قوله** ووجه بان ذكر الفعل
خرج وقد يوجه بان الخروج صار عرفا في السفر وبناء الايمان عليه وبان الخروج
نوعيان مويد كمال هو السفر وقصرنا قصا بالخروج الى السوق والمسجد فنبه

فنبه بانه لا نوعيه ولا استثناء للشارح رحمه الله على نهدين **قوله** وفيه نظر
لان عموم النكرة لا يخفى ان عموم كل منهما مطلقا لا تفاوت الا بان في النكرة
اعبر الوضوع النوعي فصارت الوضوع العقلي فلا وجه للعقل لعموم احدهما دون
الاخر وقد رد اعتبار الوضوع في النكرة بانه لا فائدة له **قوله** وذلك لبيت
اتج بخلاف الاكل فان اختلاف متعلقات لا يوجب اختلاف كالا والقصصان
ليكون له النوع **قوله** لاني اصل السكنى هذا يقتضى ان يكون الساكنة محازا في
الكث في الدار لان حقيقة الساكنة ان يكون الشاركة في اصل السكنى وفيها
لا في لواجهما كالا يخفى فلا يكون احد نوعيه ولا احد مفهومي الشتر **قوله** ولكن قد
اشتهرت الخ بغير انه ينبغي ان لا يصح بيته بيت واحد لان بناء الايمان على الخ
وهي في الحرف **قوله** ولا يجوز متعلق باول مسلة اى يجوز بيته بيت واحد
بنار الايمان ولا يجوز بيته بيت **قوله** انفاة اشارة الى خلاف ان في حيز
العد في مثل طالق وطلقتك فانه يجوز بيته الثلث فيه عنده **قوله** احسب
بان الخ حاصلة ان التطبيق وان كان مدلوله لغة فنبني ان يصح بيته الثلث
لكن مدلوله لغة انما هو التطبيق الاصنى وهو غير ثابت هنا قطعاً والثالث
انما هو التطبيق الحادث لكنه لا لغة بل اقتضا فلا يصح ان تنوى الثلاث لان
الاصنى لعدم ثبوته ولا من الحادث لكونه مقتضى والخلاصة ان التطبيق الثابت
من الزوج هنا ايضا ثابت اقتضا فان قلت سلمنا انه لا يصح بيته الثلث
من حيث كونه عموما ولا عموم للمقتضى لكن سيجي ان الثلث لكونه كل الجنس احد
بجمله المصدر فليصح بينهما بهذه الحنية قلت الواحدة واحد حقيقة وحكما مقاد
على الواحدة الحكمية به يندفع الضرورة فلا يصح الى غير ما اصلا **قوله** الا ان يخرج
الى اخره يخفى انه لو لم يصح اجبار جعله الشارع انشا وانبت التطبيق بهذا الكلام

من قبله في الحال فان قلت لم يثبت في الماضي فيصح اجبا وهو مدلول قلت لان
شان الاجبار انما هو الدلالة على الثابت لا اثبات ما دل عليه بخلاف الانثا
افتقنا لان لغة منه ان مقتضى هو الزيادة على المنصوص ليعبر بالمنصوص ما ذكرنا
جعل الكلام ثابته بغير المنصوص مراد منه ذلك لعدم صحة ارادة المنصوص منه
ليلا بلغوا ودين هذا من ذلك لان يقال ان ثبوت التطبيق من قبل التكلم في محل
منصوص قد صح بجعله انشاا ويقال من لوازم ثبوت التطبيق في الماضي ثبوته في
الحال لا ستعرف من انه لا يمكن دفعه اصلا بعد الثبوت فيجعله انشاا صح المنصوص
باعتبار بعض لوازمه لكن يلزم على الاول ان يكون وجوب سبيل بقوله تعالى الله
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا بطريق الافتقنا ولانه لم يثبت تكليم
حج قبل هذا فيغير لغوا فيصح بجعله عبارة من الامر بالحق لا الثاني لان وجوب الحج
الحال ليس بلوازم لوجوبه في الماضي لاحتمال ان يجب وينسخ الا ان يجعل لازمه بال
متصحا ب ويمكن ان يقال انه لكونه اجبا لا يقتضي ايقاعا من قبل التكلم قبل ثبوت
الانشاا من قبله واليقاع الطلاق في الماضي لا ينفك عنه ثبوته في الحال ثم اثبت
الابطال منه في الماضي اثبات منه لا لا بعدر هو عليه لعدم قدرته على الانشاا على طبق
ما قالوا فيها اذا قال انت طالق اسفانه يقع الساعة فسقط ولم يعتبره وبقى واعتبر في
الحال فهذا الطريق ثبوت الشارع من قبله في الحال بجعله انشاا فالصمد والحادث
اي الطلاق الثابت في الحال حكم مقتضى اي الايقاع قبل الاجبار كما انك للبيع
والتمضي وكلمة يستند اي الى النص مقتضى على السور مثبتان به لكن هنا كما
المقتضى سقط وبقى حكمه الممكن وهذا وجه جيد دقيق لا يرد عليه شيء وان جعل عبارة
الشارح رحمه الله عليه على هذا لم يكن يعبر او يفهم من الهداية انه من قبل كذا الزيادة
وارادة اللازم وعلى هذا يلزم صحة ثبوت الثلاث لانه حينئذ عبارة والا فرب ان يقال

يقال ان طلقك ومثله صار موضع الشرع حقيقة في الواحدة مما لها صفة ما
بحديث ابن عمر في الصحيحين انه طلق امرته في الحبس فلم يستقر النبي صلى الله عليه
السلام ولو كان ما تصح ارادة الثالث منه لا تنفسه يدل على الملازمة حديث
وكا انه بن عبد بن زيد في سنن ابى داود انه طلق امرته البتة فقال صلى الله عليه وسلم
ما الله اريدت الواحدة فقال الله ما اريدت الا واحدة الحديث **قوله** وهذا
لا ينافي اتبناه آخ اى اتبناه وعدم ارادة الثالث بهذا الاعتبار في مقتضى على
كونها مجاز لا ينافي اتبناه وعدم ارادتها على عدم عموم مقتضى لجواز اتبناها امرها
بن علي امرين **قوله** فسر عدم آخ تفسير المصنف رحمه الله ما دل قطعاً بدليل عليه
فان كونه ثابته ضرورة مقدار بقدر ما يدل على ان اعتبار الزيادة على ما يندفع به
اعتبار من غير مقتضى وذلك غير جائز **قوله** كون هذه الالفاظ اي الالفاظ التي مدلولها
الاجبار وثبتت بها الاحكام في الحال وليس مدلولها ثابته بدون التكلم بها بخلاف
الاجبارات التي مدلولها ثابته بدونها فانها عبارات فيها قطعاً اذ ليس رت
مدلولها لتصحها بل هي ثابته بدونها فاقبل يلزم على هذا ان يكون القيام في زيد
قائمه ثابته بطريق الافتقنا وهم نعم يلزم ان يكون جميع الاجبارات المستعملة في النفا
الانثا ثبوت كذا فكيف يكون ثبوت الحج مثلاً مثلاً بعد على الناس حج البيت بطريق الا
فتقنا **قوله** بل معناه انها ككلام التوضيح ظاهر في ان كون المدة موصوفة بالظلال
في الحال مدلولها لغة وتخييه اثبت الشارع الايقاع من قبل التكلم حيث قال فاذا
قال انت طالق وهو في اللغة للاخبار يجب ان يكون المدة موصوفة به في الحال **ثبت**
الشرع الايقاع من جهة التكلم اقتضاا وعلى هذا معنى قوله فكيف يكون الطلاق اي ان
ولا يخفى عليك ان جريان هذا في طلقك غير ظاهر من سجد ان بقا ان مقتضى هذا
الاجبارات هو الايقاع من قبله لكن لا لا يمكن في الماضي كما مر اثبت في الحال نصا

الثلاث وسميت بها **قوله** لكنه غير مفيد لان ثبوت الخ حاصل كلام المصنف رحمه الله
ان الشارع لم يجعلها اثباتا بوضعها للمعاني الاثباتية ابتداء بل لاحظ
معانيها الاخبارية فقد تضمنها ايقاعا من قبل المتكلم ثم ذلك الايقاع
قد تضمن الارية لكنه صار ثابته هذه الالفاظ لتقديره الشارع لمعنيها
لغته بدون هذه الالفاظ فصارت الثلاث فيه بهذه الطريق **قوله** لا
الا ذلك وليس مراده انها اخبارات بالفعل وليست بالاثبات اصل البر
ما اورده من ان نظار **قوله** ليس متبع وفي ذاته لانه يخفى الالفاظ في الالفاظ
انما يكون عند القيد والعقد في المرة الواحدة فلا يتصور فيه الالفاظ في واحد
على هذا اذا ذكر العدد بعده نحو ثلث لا يكون صفة المصدر الفعل بل المصدر غيره
اي تطبيقا ثلثا قل امتك من الارض ثباتا او بضمير فعل على الخلاف **قوله** لا
صاحب الهداية الخ فان قلت مراد طالق تمثيلا كيف ودعواه ان بنية الثلث
في طلقك وانت مطلقة ايضا صحيحة قلت على هذا البصر **قوله** ذكر الطالق ذكر المطلق
هو صفة المرة ثم جوابا عنه ببيان عدم اطراده في جميع صور المدعى مع انه يكون
على التمثيل البصر بان يكون مراده ان يصح فيه بنية الثلث هو التطبيق الى وث
وهو لا يصير كذا كذا كذا من هذه الالفاظ ففي طالق ومطلقة ليس ذكر التطبيق
بل الطلاق والتطبيق الذين هما صفتا المروءة وفي طلقك وان ذكر لكنه ليس
بمحدث فالمراد من **قوله** لا لطلاق هو تطبيق اي تطبيق حادث يصح فيه بنية
الثلاث **قوله** ولا يخفى انه لا يزيد الى اخذه حاصل ان المصنف رحمه الله اورده كلام
الهداية جوابا عن المعارضة ولحق ان غير ثباتا لثلث طلقك وهو لا يقع جوابا عن
من الصور ولا بد من المعارضة في شيء منها ولا يخفى عليك ان ان قبل ان مراده
ان الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرة فان في الشرع اثباته لا للتطبيق الكا

الذي يصح بنية الثلاث فيه بل هو ثابت اقتضا يكون دفعا للمعارضة غير ثباتا
الطلقك لكن القول بانه اثباتا لطلاق هو صفة المروءة بعيد لان المتكلم لا يقدر
على التطبيق الا على اثبات صفة لها الا ان يقال انها مقدرة ايضا بتوسط التطبيق
قوله على ان التاويل الخ اجيب عنه بانه خبيث بغيره قبل ارادة اسم المفعول
اسم الفاعل هو منف فان قلت هذا وما ذكر المصنف رحمه الله من التاويل
في انت الطلاق يدل على صحة ارادة الثلث عند ارادة اسم المفعول الفاعل الخ
صريحه كانت مطلقة لا يقبلها فالجواب الذي لا يقبله هو اسم المفعول المفعول
للاثبات والذي يبراد عنها ليس للاثبات فقامل غير اول اقرب في الفوق ما قبل من
مثل انت طالق اجاز الصيغة اثباتا وبوجبه والمصدر الذي يدل عليه لصيغة وهو
المرة لا يتقبل بنية الثلاث الذي يدل عليه بوجبه اي التطبيق بخلافه فليكن كذا
لا يصح فيه بنية العموم لكونه مقتضى واذا ذكر كذا انت طالق طالق ذال لان
ويكون المذكور معنى التطبيق موكد للتطبيق الذي يدل بوجبه **قوله** يعقل قوله
الخ انما لم يجعله تغليلا لغنى المحذوف لانه عليه كيف يكون مع انه فاعل الطول لا
يجب ان يقال تغرب زيدا فهو اخوك ويكون الفاء للترتيب على النفي المعنوي
والتغليبه ولذا قال في حاشي الكشاف في تفسير قوله نعم واذا ظلم عليهم قاموا
قوله لو احدثت ارشادي فقط مرشدي ام سمتت نادبي فدهري **قوله**
تغذيره لا تخاد لي ارشادي فقط مرشدي وقالوا في قوله نعم ام اخذوا من
من دونه اولياء الله هو الولي ان التقدير ان ارادوا لبيان له شيوع
الفاء العصبية كثيرة استعمالها بخلاف ذكر اللام مع حذف العلل مع ان ابو
جبران قد قال حاجته الى اعتقاد شرط محذوف في فاعله هو الولي والكلام تم
بدونه **قوله** **قوله** اذ كان كالمفوض اراد المص رحمه الله ان قوله كبراسا

الاجناس باء الى ان صحته الثلاث افا هي لكونها واحدا حكميا لا من حيث كونها
عددا لما ياتي من ان الاسم النوكس براسا لا يفسر لا يحمل العدد واصلا ولا
هذا هو وجه صحة ذكر الثلاث بعده وغير ذلك من ان الفاظ الطلاق نحو طلق
نفسك قد اوتيت طالق ثلاثا لكنه يشك في ذلك سنين ولذا قال في الكشف ان لفظ
ثنتين في مثله بيان تغير لغيره وجوبه والمقيد بما يعرف اللفظ من مدلوله و
لا يتخلل اللفظ يمنع الطلاق العتاق عند الطلاق بوجوب انواع في ابطال
واذا علق بالشروط يتاخر الحكم الى وجودها بشرط ان يمتنع ان يمنع عدمه من
الطلاق والعتاق تاخر الحكم فان الحمل هو الذي لا يبرأ من غير قرينة ويراد
معها والموجب يبرأ بدونهما فذهبوا للنظر في مباحث العموم والتكرار فوجه
بقا لوانه بمعنى ان في النوعين معين الا وفي لكونه متيقنا فليعين الاقل
فيما كذا لك ذلك ولكن ان يقال ان الدلوا وعلو مسطوران في النوعين باعتبار
قوة احدهما وضعف الآخر بالنسبة الى الحقيقة كالحقيقة والاعتباط بالنسبة الى البينة
بخلاف الاقلية والاكثارية فانه يجب العدد كالأحادية بالنسبة الى الثلاث في انت
طالق وذلك غير متصور في النوعين كما لا يخفى قوله وفيه بحث آخر اي في فرق
بعضهم واما الفرق بان المحذوف فيه دلالة اللفظ على اللفظ بخلاف مقتضى على ما
التوقيع فهو مطرد لكنه خفي قوله فلا يعتبر في مثل قوله نزع قال العلامة السفي في
مشرحة للشجب ومن ظاهر المقتضى فقوله نزع فقلنا اذهب الى النعم الذين كذبوا
بآياتنا قدمناهم وقوله نزع اضرب بعصاك الحجر فافحرت وقوله نزع فادلى ولوه
قال بشري قوله لم يمتنع المحذوف الذي لا تفسير فيه عن المقتضى نقل عن البرص
في حواشي الكتاب قول معنى قول عز الاسلام انه يشك على السمع الفرق بين
والمحذوف الذي يحتاج صحة الكلام الى غير محذوف الاول ان الكلام يحتاج الى تغير

نصحي لا تشك على السمع الفرق بينهما انتهى يعني ان المحذوف الذي لا يحتاج
الكلام اليه وهو الذي لا تفسير فيه بالنسبة مع المقتضى لكونه غير محتاج اليه المقتضى
يحتاج اليه الكلام فمثل قسم ان مقتضى المفهوم آخر انهم قسموا الدلالة الوصفية
اللفظية الى منطوق اي دلالة على ما في محل اللق به النص مفهوم اي دلالة على ما
ليست فيه والاولى ان كانت على مجرد ما وضع له فهو صريح وان كان على ما لم يصرح
مقصودا فعلق قصد الحكم بان دونه فهم لتوقف صدق الحكم وصحة الكلام على
او عقلا او لغة فافضوا والاولى ما ذكره في البينة بسبب قرآن قوله عليه السلام عنت
رقية بقول الاعرابي الى وقعت في نهار رمضان وان لم يكن مقصودا فهو الاشارة
كفهم جواز الاصباح جناس من قوله نزع اهل لكم ليلة العام الرقت والثانية ان
كانت على قاق المنطوق فمؤاخذة ويسمى مفهوم مؤاخذة ومخوى الخطاب كونه
وقال السبكي يستحق مخوى الخطاب ان كان اولى ولمحتم ان كان مساويا وقبل لانه
المساوي بالمرافقة والافهم اللفظ ويسمى دليل الخطاب هو المعبر عنه بالتخصيص
بذكرهم الشافعي رحمه الله وامام الحرمين والرازي قالوا الدلالة على الموافقة ثبوت
بطريق التمس الاول او المساوي السمي بالجمل وقيل لفظية لفهمه من غير اعتبار
هذا جملة كلامهم قوله اي غير المذكور يعني ليس المراد من المسكوت عنه الذي سكنت
حكمه قوله وقالوا في آخر هذا الزايد ذكره مناخروهم كابن ابي حبيب السبكي قوله
لا يظهر تخصيص المنطوق بخ اي لا يظهر له كالممنطوق خاصة فائدة غيره وان كان
ذكره فائدة وهو اثبات الحكم له وما قبل من ان جمع الفائدة بالنظر الى التقى ذكره
المسكوت المستفاد من نطق التخصيص ليس بشي لان الفوائد المذكورة انما هي كونه
المنطوق لا عدم ذكر المسكوت والمراد بعدم الظهور انظر لعدم الفائدة ولذا
قيل لا يظهر ولم يقل لم يكن له فائدة وهذا القدر كاف لان المفهوم ظني بغيره القياس

فان منع ما قيل انه لشكل القول بالمفهوم لان عدم ظهور ما مستفاد او معتبر **قوله**
لا يوجد فيها الشرط لا بد في هذا الكلام من التاويل بان براد من الشرط لا
مور التي عد بها شرط وفي بعض النسخ العنيفة صور يوجد بدون كلمة لا وهو
قوله ان المفهوم المرافقة بغيره بالاولى على الاطلاق عن الوسطى ان اشتراط الاوليه
المنقول عن الشافعي رحمه الله عليه يدل كلام اكثر المتنا وطريقة الامام الرازي ان
لا يشترط وقال بن السبكي المراد ان المساوي لا يسمى بالمرافقة وان كان مثل الاول
في الاحتجاج به فانه منع ما في التوجيه من انه لا وجه لهذا الاشتراط اذ فهم مناط الحكم بغيره
بفهم نبوت الحكم للمسكوت في المساوي ايضا فلا وجه لاجراء هذه الدلالة غاية الامر
الاحتجاج بما فيه الشرط المذكور **قوله** ولذلك كان الحكم رخ فيه اشارة الى ان
من الاولاني والا على النظر الى النسبة للحكم لذلك ترتب عليه الاولوية في الحكم لا
نفسه واللام يكن فهم حكم الدنيا من قوله تعالى ومن اجل ذلك من ان لا يفتقر
بوذه اليك بدلالة النص **قوله** يعني ان المستدل فلا ينافي نص قوله والمصنف رحمه الله
حفظه **آخ** قال مصنف رحمه الله ولا يخرج مخرج العادة لا يخفى عليك ان العلم
يكون التخصيص بالاني في جوارحه لا يخرج لا يتحقق الا بعد علم احرمة في اسكوت
بما شره اذ العلة كحصول مبغضة بين الام والبت وغير ذلك فكيف يمكن جعل
عدمه شرطا لتحقيق نفي الحكم عن المسكوت فقامت **قوله** المصنف رحمه الله بغير
والكذب **آخ** قيل وقع الالتزام به للفقهاء في مجلس النظر بعد **قوله** على ان غير
محمد في آخره الظاهر ان الاولوية والمساواة المانعان عن المفهوم هما اللذان
بالنظر الى دلالة اللفظ كما عرف في دلالة النص لاني قد دانه الحكم بدون ملاخطة
دلالة فلا يرد ما قيل انه عليه السلام مساو لرسول في نفس الرسالة والوجود
في الواجب ولي من الممكن وشرطه ان لا يظهر اولية ولا مساواة نعم في محمد رسول الله

يل

اسم لا يفسد محال البتة لا بد من هذا كما في التحقيق ونبه لان القول بالمفهوم لا يفسد
اعتبار في جميع المواد بل اذ لم يكن فرضه صارفة ولزوم الكفر والكذب فرضه الا ان
الكلام قبل ان مل بغير ذلك **قوله** فيجوز ان يمين اعتبر جواز وجود مقتضى التخصيص لا يتحقق
مفهوم اللقب بل مفهوم اللفظ اصلا وهو لا يلزم لان عند ظهور فائدة غيره وبالنظر
بعد ما يتحقق المفهوم كما لا جواز وجود ما فانه متحقق في جميع الصور **قوله** يعني ان مفهوم اللقب
آخ انما حصل في الوجه فهو اللقب لانه يورى الاسم ابا كان يطلقك على هذا شيع كلامهم
العلم عاصته كما توهم بجلال الصفة والشرط وغيره لا يمكن منع الاجتماع في محل الشرع **قوله**
الى نفي **آخ** هذا اولي ما قيل انه يورى الى عدم جواز القياس لانه لا يدل على نفي القياس
حكم اصله بالاجماع **قوله** فلا يقيس اي القياس المتبني على تبديل النص **قوله** وان لم يتبين
آخ بهم ان يقولوا انه حينئذ ان لم يكن للتخصيص فائدة غيره يتحقق المفهوم ولا مجال للقياس
بتبديل هذا النص لا سلم الاجتماع في تبديل مثله وان كانت فالنص حينئذ قابل للتبديل
وبنه مجال للقياس فلا يورى الى نفي الجمع عليه هذا وعلى هذا لا بد لهم من تخصيص الاستدلال
بالاسماء في الحديث الربوا وامثاله من ذكر فائدة غير لا يقال اذا كان له فائدة غيره كان
له حكم ثابت في اسكوت فلا يقيس لاننا نقول لكون النص ساكتا عن نبوته وبقية القياس
مجال ثم من الشافعية من قال بعموم المذكور المسكوت فيما اذا كان للتخصيص فائدة غير
كافي جميع الجوارح فاجبه عليهم لازمة قطعاً لكن قال بن السبكي عدم العموم هو الحق **قوله**
بجواب **آخ** الظاهر ان الشرط لتحقيق المفهوم هو الانتفاء الاولوية والمساواة بالنظر
الى دلالة اللفظ اعلم من ان يكون بتوسط العلة اللغوية كافي دلالة النص **آخ**
كافي القياس الاولوية والمساواة في نفس الحكم مع قطع النظر عن الدلالة فانه
اراد من قوله من شرط القياس مساواة اي بالنظر الى دلالة اللفظ فلا كيف
وحينئذ يلزم ان يكون ثابت القياس ثابتا بمفهوم الموافقة ويكون ثابتا

بالنقص لان يتميزوا ذلك وان سميت قيا ساجزا متباين هذا القسم مما سوره
من الشايت بمفهوم الموافقة والنقص ان اراد في نفسه فاشفاؤه ليس شرط
متحقق مفهوم الخالفة **قوله** فينفذ بالوصف بان يجعل لغتنا نحويا نحو في الابل
زكوة او لا نحو في سائبة الابل زكوة وانما نحو في سائبة زكوة فقيل هو من اللفظ
وقيل من الصفة وقال بن السمعاني ان الاسم المشتق كالاسم مجرى مجرى المبتدأ
لصفته عند الجمهور **قوله** انه المتبادر آخ يعني اجل العرف بعنونه وسينزل الى الفهم
ذلك بدليل استنباحهم هذا المثال **قوله** لعدم فائدة التخصيص للفهم ان غير الموصوف
يطير فلا يدل استنباحهم على ان المتبادر الى فهمهم نفى الحكم عما عداه **قوله** وانما
الجزئي آخ الظاهر انه جواب آخر فانه قام بدون السابق وبالعكس فبذلك هو
العطف فيه على ان عبارة الصف رحمة الله لكن المثال الواحد لا ليس على
ما ينبغي **قوله** على الفل منهم آخ لغوا عن ابى عبيد منه مطلق الفاعل علم والى الواجب
يجل عرضه وعقوبة حيث قال بنما يدلان ان مطلق غير الفاعل ليس لفظا
من ليس بواجب لا لجل عرضه وعقوبة وكذا الشافعي نقل فهمه عنه كثير وعوض
ذلك بقول الحسن ومحمد بن الحسن بخلاف ذلك وبها ما نرى في العوينة او
عن محمد ترك ابى ثلثين الف درهم فانفقت خمسة عشر الفا على النحو والآخر
وحسنة عشر الفا على الحديث والفقير مع هذا الشيا في مقدم عليها ما نذكره
اشنين ومائة وتوفي سنة تسع وثمانين ومائة والشافعي ذكر سنة حنين
ومائة وتوفي سنة اربع وثمانين والابو عبيدة توفي سنة اربع وعشرين و
ثنين عن سبع وسنين او ثلث وسبعين والمقدم قد ادرك من مخم الا
ما لم يذكره المتأخر واليه راي المتقدم اصبوب لا روى خير النورون الحديث
وبالجملة الفاعل للمقدم واليه قد روى اصبوب الشافعي رحمة الله وغيره

عند انه تمذله واحد منه وكذا ابو عبد لا يقال لمبتدأ ولى من الباني لانا نقول
ذلك في نقل الحكم عن الشارع واما هنا فلا اولوية للمبتدأ على الثاني **قوله** وهو
الوضع آخ وما ذكرتم اثبات اللفظة به وهو وضع التخصيص لنفى الحكم عن المسكون
لان التخصيص لغيره من اعتبارات اللفظ الموضوع من حيث هو وقد صرحوا بان
فهم للمدلالة الوصفية اللفظية **قوله** وهو انه لو لم يعبر آخ يعني انه لو ترك لم
يقى الكلام معينه او لم يحصل المقصود بخلاف ترك الوصف **قوله** ليس محل آخ
وما قالوا من معارضة العكس فهو بان يعارضه فيس تعليل لغيره في نقل
مفهوم هذا النص فالمراد من العكس في قوله محل العكس تعليل هذا النص فبذلك
قوله ليس موجبا للتخصيص ما شاع بينهم حتى ذكرناه يعلم غيره بالا ولى آخ
فانه دليل لعدم الحاجة الى ذكر الغير للتخصيص **قوله** ذكر صاحبك فآخ حاصلة
الوصف لسد باب التاويل بان يراد الاستغراق العربي نسب الوصفين
تعيين الحق من غير احتمال تفيد الوصف زيادة تعميم من دابة ولى آخ
والفرد واستغراق من بالنسبة الى الافراد اى من كل فرد افراد الدابة والظاهر ان
رواية شكال محل امم واجاب بانه على معنى قال فان قلت كيف قيل الامم مع افراد
الدابة والظاهر قلت لما كان قوله ومن دابة ولا طائر ولا على معنى الاستغراق و
مغنيا عن ان يقال ما من دابة ولا طيور محل قوله الامم على معنى حاصل السؤال انه لا
يصح حمل امم سوا اريد الوحدة والفردية اشخصية والنوعية لان الفرد ليس كائنة
والنوع ليس بجاعات والقول بانه جماعات لا استعمال على الاضاف وباعتبار
طائفة منه في زمان بدفعه التقييد بانما لكم فان المراد بكم افراد نوع الابل انما
المناسبت بين النوع بالنوع في كونها محفوظة الاحوال الصنف وجماعته في وقت
بالنوع وحاصل الجواب ان الحكم باعتبار المعنى ولازم كافي فلهذا يجوز قوله

صاحب المفتاح آخ حاصل ان الوصف بيان ان المقصود هو الجنس من حيث هو
الوحدانية والفردية التي هو مدلول افراد الدابة والطائر فليس المراد من دابة وطائر الوحدانية
والفردية بل الجنس فيكون استغراق من ينسب اليه الجنس اي من جنس من هذين الجنس
كما يقال من رجل من هذين الرجلين وخيطة لا تشكال الصفة الحكم كشمال كل من
الطينين على النوع كثيرة كل واحد منها امته كالانسان وليس الوصف على هذا الزيادة
التعظيم والاحاطة لان الجنس من حيث هو اي ينسب له مفهوم هذا السياق كلام كلام
الشراح رحمة الله علينا جاري على خلاف كلام الكشاف والمفتاح وصرح في شرح
المفتاح بما تحاويها وبه شعر كلامه في السطوول فهو على ان يراد من المفتاح ان الوصف
بيان القصد الى الجنس ان كل جميع الافراد والعادق على كلها بل لا يبقى احتمال
ارادة دابة يرتفع وطائر يصيد مثلاً ويكون الاستغراق عربياً فالمفتاح يحل الوحدانية
جميعين جملة الكاشي على الاول العلامة على الثاني والشراح يجوزها بنا على ان ينسب
يعتد شمول علمه لغة وقدرته لكل فرد وصرحاً والاول مصون عن اشكال المحل قوله
لا الفرد اي الجنس مع الوحدانية الذي هو مدلول لفكرة فيكون الاستغراق بالنظر الى
فرد ويرد اشكال المحل ليس المراد منه الواحد المتعين كما ينبغي من انه معلوم الانتفاء
للفكرة المنسقة ولا مطلق العدد والفرد والجنس الذي يقارن الاستغراق الوحدانية
على ما قيل لا يثبت على هذا ايضا يكون الوصف نفى احتمال لوني فيقول الى الكشاف
وسياق كلامه صريح في تعدد ما له قوله بعيداً عن ان يراد من دابة مخصوصة
الجنس مع الوحدانية الذي هو مدلول لفكرة لا دابة متعينة متشخصة وما قيل في الجواب
ان مراده مخصوصة بخصوص النوع ليس بشي لان مال الكشاف لا المفتاح قوله
ولا يخرج مخرج الاغلب بل عن ابن عبد السلام ان القاعدة يقتضيه العكس لان
الغالب على الحقيقة يدل العادة على ثبوتها لها فالمشكك كيتفي بدلالة التها عن ذكرها فاف

فاذا ذكره دل على نفى الحكم عما عداه بخلاف ما اذا لم يكن غالباً فيشعر الحكم
بذكره الا فهام السامع بثبوت الحقيقة قوله لا السؤال كان يقال بل الغنم السائبة
زكوة فاجيب الغنم السائبة زكوة قوله والا لما دنته كان شملت ان اخذ الزكوة
عن غنم زيد وول غنم سائبة او تزيد ابتداء بيان حكم غنمه خاصة فقلت في الغنم السائبة
زكوة تنصبها على ان الوض من ان وجوب الزكوة لاجل زيد قوله ولا تقدر جها
اي جهالة المخاطب كما اذا لم يعلم المخاطب الزكوة في السائبة مع علمه في العلوة
حقيقة اوله المشكك كذلك اوجهالة المشكك بحال المسكوت فيها اذا كان غير
الشراح قوله او خوف اي خوف يمنع المشكك عن ذكر المسكوت قوله وبهذا يظهر
الجواب عما يقال في الظاهر ان هذا يراد على منسبهم في اثبات ان التخصيص بل
على النفي بالنقل عن بل للغة ففهم ذلك بانه لم ينقل ففهم ذلك انما بالنواك
والا ما دونه فيقيد لان مسلة التخصيص بل على انفي من الاصول فليجته وخيطة لا
يظهر جوابه عما سبق من ان حصول الظن بعدم فائدة اخرى كافي في تحقيق المفهوم
وفهم النفي عن غير اوله لا قابل لقطعية المفهوم كما لا يخفى قوله ليس على ما ينبغي حاصله ان
العادة المعتبرة في تخصيص الوصف العادة الجارية بالضاف الموصوف بالوصف
لا تحقق الحكم بالنسبة الى الموصوف بل لكن لا بد من فارق يوثق في كون احد هما
للتخصيص بذكر دون الآخر وهو متعسر بل متعذر مع انهم قد اعتبروا في غير الصفة
تحقق الحكم ولعل المصنف رحمة الله عليه على ما ينبغي كلامه قوله من وقت ولدته
وصيرورتها ام ولد من وقت ولادة الاكبر انما هي بطريق الاستسناد والفرد
فلا يعتبر الا في جهة قوله فيكون مناسبا او جوا في الصفة العلة نحو السائل الحاجة اي
غير محتاج والنظر زمانا ومكانا نحو ما في يوم الجمعة فليس مام زيد اي لا يفرقه ولا
وراءه والحال نحو جنس الى العبد مطيعا اي لا عاصيا والعدد فاجله وهم ثمانين جلد

في الأكثر واذا شرب كل شيء اما واحدكم فليفسله سبع مرات اي الاقل من ذلك
وله اقول السبكي المراد بالصفة لفظ معتد لا فليس بشرط ولا استثناء ولا غاية
لا انعت فقط **قوله** واللاجمع اني يعني انه اذا ذكر مع ان يذكرك في الوصف جاز
في الشرط لتفويده **قوله** وبالحكمة اني ليس به جملة السابق ان كثرة الاول قد يوجب
قوة المدلول في الجملة **قوله** من لم يذهب لم يذهب كاي سرح واني الحسين البصري **قوله**
يقدر بها اني طاهره ان يجعل ان يوجب مفعول فاعل محذوف فيحمل ان يكون مفعول
طولا اي من لم يقدر ان يعقل كاجها او بدلائله وطولا مفعول يستطع وهو
والاعتناء **قوله** من الاما تفسير من فينا لم يسمي العبد والامة فتى وفناء وان
كانا كبيرين لانها للرق لا بقران لتوفير الكبار **قوله** معنده اني واما عندنا فيجوز
ولكن كبره لاحتمال استرقاق الولد مع امكان احتراز اعنه وليس فيه الاكثر
فاق قطعاً قال الشافعي رحمه الله اوله الغزل بالاستئذان عن مولاه بالاشارة
بالكرامة قيد بالشرط اولان العادة كانت بنكاحها عند عدم استطاعة **قوله**
يجوز اني وايضا لا يجوز نكاح الأئمة الكتابية وان لم يوجد طول الحرة على مفهوم
وصف الغنيات بالمؤمنات **قوله** نكاح الامة والكانت مؤمنة **قوله** نكاح
الحرة والكانت كتابية وانما لم يجعل منها مفهوم وصف المحضات بالمؤمنات
لمعارضته وليل آخره هو ان صيانة الجزء عن الاسترقاق الذي هو اسلاك حكمها
واجب وامكن وقد امكن بنكاح الحرة لكانت بنية مع ان الولد يبيع خبر الابوين
دينا والعمل به انما يجب اذا لم يعارضه دليل وقيل طول الحرة الكتابية لم يمنع عند
في **قوله** هو عدم ليس عندنا هنا عدم بل هو جاز فهو على تقدير التسليم او بالنظر
اي كريمة من لم يستطع واجوازنا هو لقوله نعم واهل لكم **قوله** لا حكم شرعي في التسليم فا
لمفهوم كيف يصلح ان يكون محضاً للشطوق هو اقوى من المفهوم عنده الا

ان بقية ان المنطوق بهذا اللفظ محضاً العام عنده طئي محضاً اذا كان
محضاً فالطئي تحصيل الطئي **قوله** العلق بشرط يعني ان جواز نكاح الامة يتعلق
عدم الاستطاعة فوجب ان يثبت عنده فلا يكون ثابته بقوله نعم اهل لكم
لانه يلزم اثبات الثابت **قوله** عند اهل العوبة معنى ان شرطية الواقعة في كلام
العوب قال اهل العوبة معناه ثبوت حكم الجزاء على تقدير ثبوت الشرط والمنزلة
ينون قالوا معناه الحكم يلزم بشي **قوله** ان اسم هو الجزاء قال السيد في حواشيه
على السلول انه تدبر صاحب المفتاح وقد قال في الحاشية حيث صرح بان مدلول
كلم الجزاء ارتباط الاول بالثاني ولزومه له وكل واحد من الشرط والجزاء جزاء
الكلام بمنزلة المبتدأ والجزء مع انه غير صحيح في نفسه لان معنى ان ركبت
على هذا الضرب ركبا كالتص عليه في المطول مع ان الاول صادق والثاني
كاذب قطعاً فيما اذا لم يوجد من التكلم من يطلب ركوب اصلاً واذا كان
الاستاء قد سسه الغزير في تعليقاته عليه ما حاصله انه بمنزلة الطرف في الحال جرد
كونه قيداً لا في كيفيته التقييد فان الطوف مثلاً قيد نفس السند لا بثبوت السند
للسند اليه والشرط لثبوته له فلا بد وصدق الاول من تحقق المقيد والمقيد معاً
بخلاف الثاني فان صدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على ان يكون
ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا من اراد التفضل فيطلب منهما **قوله** حتى
يفسر واما عند الشرط من باب قصر العام فقدم وجهي القصر **قوله** في حكم تاييد الا
ضامة ببيانته الظاهر في تاييد **قوله** يجوز تجبيل كفارة البمين الظاهر انه لا يمنع تجبيلها
اصلاً لان الكفارة العفلة التي تذهب لثم الحنث والنكث ولسترة فكيف
يتقدم عليه الا ان يقال ان المراد انها تذهب به ولسترة اذا وجد فاذ باب اهل
ليس معتبر فيها **قوله** قلنا لما قررنا حاصلة ان المراد السبب والشرط مطلقاً

والا لم يكن في صورة التعليق ولا قرره اولها لوجه تخصيصه ما كان في صورة
اشارة بهذا التفريع الى تعينه وفعاله ذلك الوجه **قوله** فان اختلف سبب الوجوب
في مختار الروضة سبب وجوبها اليقين والحنث وقيل اليقين والحنث شرط **قوله**
والحنث شرط ان فيه انه شرط الوجوب للقطع بان الكفارة لا تجب قبله اتفاقا
والا وجب بحج اليقين والشروط لا يوجد قبل شرطه فلا يقع التكفير واجبا قبله فلا
يسقط الوجوب قبل نبوته ولا عند نبوته بفعل قبله لم يكن واجبا واما تقديم التكفير
بعد الحرج على الميت بسببه والركوة وصحة الفطر فلورده اشع فيه على ذلك
مقتضى الدليل فتقتصر عليه ولا يلحق به غيره **قوله** بل يظهر الاثر في حق القضاء وفي
الواجبات التي يظهر اثر الوجوب في قضاءها قالوا بانها كالوجوب عين وجوب
الا اذا اختلف ما لا يظهر اثره فيه كالکفارة بالصوم فانه وجوبه قبل الحنث لا
يؤثر في القضاء فانه كلما وجد كان اداء المص رحمه الله نسب اليهم القول العجم
الا تفكك في اليد في سلق هذا الكس الشراج رحمه الله قال في فضل تقسيم المأوى
به ان جمهور الشافعية بعد ما اتفقوا على عدم التفكك كما وان الوجوب في مثل ذلك
يتاخر الى زمان ارتفاع المانع اختلفوا في فعله في الزمان الثاني ذهب
الجمهور الى انه قضاء والمعتبر فيه سبق الوجوب في الجملة لا على ذلك الشخص
ويعتبر الى انه ليس بقضاء اذ لا بد له من سبق الوجوب على ذلك الشخص قد اتفق
الاجماع على جواز ترك مثل التائم فلا وجوب عليه وبعضهم ان عليه الوجوب معني
التفاد السبب وصلاحيته المحل وتحقيق الملزوم لولا المانع وبسببه وجوب اداء
وجوب الاداء وليس هذا الا تغير العبارة انتهى فالصنف رحمه الله بنى كلامه
على هو التحقيق من هذا وجه لا تفكك ليس الا تغير عبارة وليس
بذهب محقق محصل **قوله** واما تعلق الوجوب بغير المال في القول بان الوجوب

الوجوب هو لزوم المال وثبوته كما يدل كلام المصنف رحمه الله حيث قال
بان يثبت المال الذمة بان شرطه لا يجب اداؤه لا يطابق اصولهم نه او
نقلنا منه اتفاقهم على عدم التفكك كما مطاوعا من غير تعييد يدل على انه لا يكون
بالتفكك كما في المال بضم وهو الظاهر من كثر من مسائل اصولهم فعمل تجوز تجزئ
المال دون البدن منبأه غير ذلك وفي بعض شروح الهداية لا يفرق بينهما
في قوله القديم وفي الجديد لا يقدم الصوم لان يقدم الواجب سبب الوجود
وجوب لم يعرف شرعا الا في المالية كالركوة فتقتصر على سبب ان الوجوب في
المالي عند الحنفية هو لزوم المال ثبوته في الذمة وتحقيقه انشا تعالى هنا **قوله** و
شمس لا يثبت رحمه الله ان شرطه في ذكر تمامه في بحث الاحكام مفصلا **قوله** او كذا
لانه بمنزلة انفس العيين بحيث لا يتصور تعلق العقل ولا يكون أصلا بخلاف الاول فانه
منع عن الفعل مع امكانه **قوله** لانها سببية العين سبب لكل واحد من محل اثر
قوله الا عند وجود الشرط الا في التدين به فانه يفتق العتق بالموت مع انه يتعقد سببا
في الحال صرح به في الهداية في به وشر ذلك ان المانع من سببية في سائر التعلقا
قائم قبل وجود الشرط لان المقصود من اليقين هو المانع بخلاف هذا التعليق فانه
للمنع بل للثبوت الحرة فهو في حكم التجنب لكونه معاقبا بما هو كائن لا محالة وما
الحكم حتى الموت البضرة ما وجود الشرط بطلان الالبية بالكلية للموت فلا يكون
سببية فجعل سببا في الحال في اجواب بعد يعنى بعض من الهداية وفي المدبر يعنى
السبب الموت **قوله** اور على الاول وان الثاني لان عند اقبه للسند جزاءه
لخصوصية ما اختلفت في السند جزاءه لم يثبت في حال فالسند ليس بسند وانه
اذا كان له جزاء يوجد لا يقال انه مانع لوجوده في الحال بخلاف الشرط فانه قيد للثبوت
مانع عن حصول السبب هو انت طالق وثبوته عند اهل العربية وجزء السبب موجب

الجزء الشرط مانع لثبوت جزئية الآخر وهو لا يحصل غير متعلق بمنزلة بعض الكلام
النام عند اهل الميزان فقال **قوله** انت طالق لو قال ان دخلت الدار فانت طالق
لكان شبه **قوله** بوجوه الشرط والخلال التعليق اي فلو لم يخل فان دخلت الدار فانت
طالق لا اجنبية فانه لا يحصل به فلو لا بد من حدوث الملك ايضا بخلاف اذا قال لها
ان تزوجك فانت طالق فانه يحصل بمجرد وجوه الشرط والخلال التعليق ايضا
اليمين للمحل على البسر فلا بد من ان يكون الجزاء ظاهرا لوجوده وليكون مخفيا عند عدم
المحل ليس كذلك **قوله** له عرضة ان يصير وعرضه بدون الباء نسخة وعلى هذا الالة
بيانية ولهذا العرضة اعتبر الشرع له حكم السبب اعتبر الالهية عنده اتفاقا ولو
كان مجفوا عند وجود الشرط وقع الطلاق في الحاق لو كان مجفوا عند التعليق
لم يعتبر اصلا وبهذا اندفع ما اوردناه لو قال ان اشرقت فلانا فهو حرة فاشتره
ينوي به كفارة يمينه لم يخبره لان الينة لم يفارن بسبب التعليق هي اليمين والغفوة
السببية عند الشرط تقتضي ان يخبره لا على هذا فان كانت سببية لانه لكونه بعرضه
اعتبر الشرع له حكمه فوجب ان يعتبر الينة عنده لا عند الشرط وايضا المعنى المتعا
رنة بوجوه سبب السببية انما قد تباخر عنه لغرض على خلاف الاصل فلم يعتبر
ما اعتبر لغرض يعتبر على قدره فلا يعتبر في حق جميع الاحكام وانما لم يعتبر كونه في حكم
السبب في حق المحل حتى صح الاجنبية ايضا لان المحل ما هو المصادفة الحكم وقد افر
المعارض الموصول المصادفة فقال **قوله** يسكن ما روى الخ وايضا روى عنه عليه
السلام لا انذر لابن ادم فيما لا يملك ولا يخلق فيما لا يملك ولا يطلق فيما لا يملك
قال الشريفي هذا حسن وهو حسن شي روى في هذا الباب ايضا انه عليه السلام سئل
الرجل قال يوم تزوج فلانة فاني طالق قال طالق لا يملكه ايضا عن ابي ثعلبة قال
علم على طلاقه ان تزوجك وانتى فقلت ان تزوجتها فاني طالق فقلت ان تزوجها

تزوجها فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال تزوجها فانه لا طلاق
الا بعد النكاح قال فتمزوجها فولدت له سورا وسعيدا والجواب ان الاولين لم
لا تفي النجاسة والحمل عن السلف كالشعبي والزهرى وغيرهما مع ان الزهرى
عليه مدار الحديث الاول ايضا اهل اللغة لا يعنون من الطلاق تعليقه وكذا السلف
لوماف لا يطلق امره فعلق طلاقها لا يثبت اجماعا وان لا خير من الاشك في وضعها
قال صاحب تنقيح التحقيق انهما باطلاق في الاول بوفاة الواسطي هو رضاء
وابن معين وهو كذا في الاخير على بن فرين مكذب قال بن عدي يسرق في
بل صنف احمد وابوكبير جميع الاحاديث وقال ليس لها اصل في الصحة وتفضل
بطلت من فتح القدير يعني ان حمل الحديث الاول على النجاسة باه ما روى الشافعي
من الحادثة ولم يذكر الحادثة في الهداية وشروحه **قوله** قوله واسبب للكفارة هو
الحث عندنا اي ابتداء حقيقة وامر في الدلالة وسببي في الاسباب ان سببها
اليمين وما في الكشف من ان سبب الكفارة هو اليمين بلا خلاف لم اؤنه
ما قال الامام البهر عوفى انما لا ننكر ان اليمين سبب الكفارة ولكن نقول سبب
لها بعد الحث وفوات البسر بطريق لا انقلاب فان اليمين كاشتيا للبسر فلما
كانت الكفارة خلفا عن البسر انقلب سببية اليمين للبسر الى سببيتها للكفارة
فاليمين ايضا سبب ناكث بطريق الانقلاب حينئذ لا يرد ولما اوردوه بلقاء ولا
قوله لا متناع الخ هذا يقتضي ان يكون شرط ايضا لا متناع ان يكون شي شرط
يتحقق الا عند عدمه الا ان يقال انه شرط بان يوجد وينعدم قوله عند عدمه
اي شي لانها عند عدم البسر ينعدم اليمين لانعدام ما وصفت في العقد له قوله
لا متناع ايضا اي شي الخ التفسير سبب للحرية مع انها لا يتحقق الا بعد عدمه
ثبت بعد الموت وهو ج ينعدم صرح به في الهداية في باب التفسير فالوجه في تقريره

ولما فيه من ان ليس سبب لانه مانع غير مفضل اي اولى درجات السبب كون
مفضيا الى الحكم واليمين شرعت موجبة للبرائة من الخس الذي هو منه مستعمل
ان يكون طريقا الى الكفارة التي هي من الخس هو تقرير تخفيف **قوله** يجب تقرير
ان ما قلنا من الهداية واراد على هذا ايضا بل ليس الثاني الاصل قوله لا منشا
ان بعبارة اخرى **قوله** من حيث لا جناية وهبتك قد مر سبجي انه لا بد من ان يكون
سبب الكفارة واما بين الخطر والاباحة الا ان يقال ان سببها المجازي وهو
اليمين كذلك وهذا القدر كاف **قوله** فيكون شرطا والاضافة في قوله نعم ذلك
كفارة اباكم وفي قول بل للغة والعرف كفارة اليمين من قبيل الاضافة الى الشرط
لا السبب كما زعم الشافعي معه وهي باينة في نسخ كافي كفارة الاخرم وصحة
اللفظ **قوله** وعلى الثاني ان غير واراد عليه لان النكاح يوجد عن جود المهر ولو اذ
كان قد بقي مع عدم خلاف اليمين فانه لا ينبغي عنده وجود الكفارة ولذا لم يقل عند بقا
الكفارة والسبب يجب ان يكون كذلك على ما ذكره **قوله** هو الجناية عليها فانه ما
انقضى فلا بد من ان يراد منه الفطر والبر بين الخطر والاباحة **قوله** وانما يؤخر الحكم لفظ
وهو الملك ما جره في الجنازة ظاهر واما في الناجل فلا بل المؤخر هنا هو مطالبة
النفس **قوله** وشرط الجنازة ان الاصل المؤخر يدخل السبب لا الحكم فقط لئلا يتفك
الحكم عن السبب لكن البيع كونه من الاثبات غير محتمل للشرط فالمؤخر فيه حارم
للمضرة على خلاف القياس فاعتبر بقدر ما يندفع به الضرورة وهو باذخالة في الحكم
بخلاف اعتناق الطلاق فانها يجملان بشرط فابقي المؤخر على اصله وحمل التعليق
على كاله فادخل السبب **قوله** انه اثبات القوة الحكيمه قد تقرر في موضعه انه يجوز
كيف وليس مقدورا بعد ازالة ملك فغيره لرق **قوله** فادخل لفظ اي اللفظ
الكتاب كما يدل عليه كلام الماتن في اول الكتاب **قوله** مباحث الامر والنهي كونه

ذكر فيه مباحث الجزاء بقوله واما الشارح ان كان لعنهما لم يعتد او المراد منه
مع الامر والنهي **قوله** انما هو ان يرجع الى الحكم المطلق المذكور في الحكم الشرعي
قوله الا ان الجزاء لا يشترط ان يقع ان القسم اعلم من القسم فان اللفظ المعنى للحكم
البيعة الشرعي بغير كون الشارح انما بل نقول المعنى للشرع بغير قد يكون بغير ما لا
المعنى لزوال ملك المهاجرين عما خلفوا وصيرورة في حقهم كمال بغير في قوله **قوله**
المهاجرين الآتية ولام نه المعنى لعل لال ابن لالاب عند الضرورة ولا ية تلك
في قوله نعم وعلى المودلة الآية كما لم يكن المقصود هنا ذكر ما هو المهم من المعنى للشرع
وهو الامر والنهي فتيقنه الى الانشاء والجزء ليس الا من ان عروضا لقيمة اليها لفظ
باعتبار افاذته المعنى مطلقا فالسبب براد ما في الباب الاول ان المؤخر في
الباب الاول ما يؤخر عليه فادته الشرعي لا مطلقا بوضعه **قوله** في اللفظ بال
اي الحكم يخرج قد عرفت ان المفرد قد يكون معني الشرعي فلا يخرج به فالحق
ان التقييد به لانه المنقسم اليها وان كان هو قد لا يكون انشاء والابحار
حينئذ لا يدعي حد الانشاء من اعتبار ما يخرج مثل الغزو فاعمل **قوله** المؤخر اي
بكلام تام حد الانشاء المتعلق من التقسيم استلزاما **قوله** انه اي المفرد **قوله** لا
ان يقال وقع ما اورد من ان لا يجملها لا يصدق على شيء من افراد الجزاء
اما صادق او كاذب ان المراد احتمال حد هما اي الاضافات فانه مع كونه بعيدا
بعد ما قلنا الاحتمال بالنظر الى نفسه اي هذا اذ كان من غير اعتبار خصوصيته مالا فانه
اليه فانه حينئذ يصدق عليها قطعا **قوله** ومعنى احتماله ان يقع معناه انه يكون
العقل محتمل انصافه بالصدق انصافه بالكذب سبيل البدل النفس الى
فلا بد ما قال السيد رحمه الله من ان المراد امكن انصافه بغير الامر فعمل
هذا لا يكون الا مكان المذكور نفس الاحتمال الذي هو الامكان الذي هو بل سببه

كما يفهم من عبارة المفتاح **قوله** كما لو وصف الخ الاصل وصف الفعل وصف النفا
انما هو باعتبار قوله **قوله** ولو سلم بنا وانه تعريف بلازم المتفاد منه **قوله** تغير
لفظ الخبر فالتعريف لفظ **قوله** فالملحوظ به في خبر الشارع او مدحه او مدح فاعله
لاجله او وجهه او رضى به او وصفه بالاستقامة والطيب ومثله او قسم به فهو دليل
على مشروعية المشركه بين الوجوب والندب وكل فعل في الشرع او عقب عليه
او عقب عليه ومقت فاعله او نفي مجته او شبه فاعله بالبهائم او بشياطين
او وصفه بسوء ومثله فهو دليل على المنع من الفعل دلالة على التحريم وظهر من الكلام
ويستفاد الاباحه من الامتنان بما في الاعيان من المنافع ومنه المسكوت عنه
التحريم ومن الامكار على من حرم شيئا قد ذكر شيخنا عن الحسن بن السلام في
كتاب الامام في اوله الاحكام وجوب ما كثره يستدل بها على الاحكام ما ذكرت **قوله**
فوجه افادته للحكم الشرعي الخ تمام الامام في الاسلام فضيعة الامر لغة ان لا يثبت
الا بوجوب الامور به لكنه ينافي الاختيار فنقل حكم الوجود الى لوجوبه **قوله**
على اختيار الامور وتوقف الوجود عليه انتهى وسيجي في الكتاب ايضا في باب الام
ففي هذا الوقت في الاجتنان الذي هو لا يوجب ليس المحكوم به فيه ذلك كذلك
لم يكن بعيدا فان قضيته لغة ايضا الوجود والتحقيق بل هو يمنع في ذلك لزوم كذب
الشارع فافهم **قوله** قول القائل هذه الاضطرار لظهور قول فعل استعلاء لا يمكن ان يكون
افعل معقول القابل حينئذ يحتاج الى قبح الخبيثة كره حيث انه قابل لبلد البعد
على سائر اقوال بطريق الخوض والنساي وانه كان من العا فوه **قوله** وعلى هذا الخ
لانه بهم وبهم بعيد فلا يتصور منهم استعلاء بالبنية اليه ليصح تغيره بالصدق منهم
بالبنية اليه بالامر اي تشعير في الكشف فانه من الموازنة وبه المشاورة او
والامر الذي هو ضد النهي جعل العبد آمين وربهم مأمورا لما استولى عليه من فوط

من فوط الدمشي الخيرة انتهى يعني انه له شبهة صار متدلا خاضعا لهم فكان
ما يصدر عنهم بالبنية اليه يكون بطريق الاستعلاء لا في الخاضع منهم وخيل لا
من ان يقال ان الاستعلاء في التعريف نعم ان يكون حقيقة او بطريق التميز
والشبهة الا ان يثبت ان ما يوه بعد ذلك كان بطريق الاستعلاء وحدثهم
عائنه فالظن مراد انه له شبهة شبهة عليه الامر بحيث لم يميز بين الامر والامور
فهذا هو القول منه ما شئ من الخط والخط غير مخرج على سنه لان الامر حقيقة
قوله عن الدعا ومن امر الحاكم السبل من حيث انه معقول السامع **قوله**
والمراد بقوله افعل الخ تيشل وامر الزيد كلها ولو قال المراد منه افعل ما في معنى
من الدلالة على طلب الفعل بنفسه وصيغة ليشمل مثل يضرب المقص بالذات هنا
الكتاب فلا بأس بخروج امر غير هذه اللغة ولم يور من قبله **قوله** وطلب الفعل
شرح مختصر الاصول لطلب نوع من الكلام النفس فهو الطلاق ثالث وفي
بعض النسخ باعادة على وانما جعل الشارع رحمه الله اعتبارين باعتبار الاختلاف
وعدمه ويكون لا يظهر له فائدة وتبطل سارته الى عدم الاختصاص بالصفة ولا
يمكن ان يراد من الاقتضاء اللفظ فان سوق كلام ابن الحاجب صريح في انه خبر
النفس ولذا اور وعليه ان النهي لم يتعلق به عرض لا صولي لان كونه عن الادلة
السمعية **قوله** غير كف فتد بهذا الاخرج النهي بنا على الخ المطلوب في النهي عنده
الكف لكون الشرع غير مقدور الحق انه لا حاجة الجزوي لدلول بلا السامعية ولا
يقال الفعل ان اتخذ وانه بالفعل لا يبرر ان لا يبداء فعل لا يجعل من
قوله يرد عليه كذا كف يرد على كذا كف وكذا كانه ووزا ترك وعلى طوره
الطلب بلا ترك ولا نية قبل ما منتم ان معنى لا ترك من الامر **قوله**
من نية بل معنى الطلب منك فخل كذا الحال ايضا فخل فيمع انه خبر وانما يمنع

في الصبي قوله اللهم لان هذا التقييد محال لا يدل عليه ايضا حينئذ لا حاجة الى قوله
غير كف او كفي ان يقال طلب فعل هو المشتق منه ولا يخرج الكف عن الكف لان
الكف عن الكف مستفاد من الجوع لا من صيغة الامر بل هو لكف مطلقا فانهم قوله
صيغة الفعل عند هم امر الى آخره ان اريد من مطلق العريضة اللغة فهو ممنوع
بل يقال في اللغة صيغة الامر والكنه لا الامر فلا بد من مستند من استعمال الامر فيه
حقيقة والافتقار لهذا التعريف للامر المفعول لا يطلق الامر لغة على فعل اذا كان
استعلا وفي استخراج الامر لغة هي الصيغة المستعملة في الطلب لجازم او اسمها كصحة مع
الاستعلاء بخلاف فعل الامر كخاضب فانه يصدق مع العلو وعدمه قوله ما يتبادر
منها وهو الطلب لجازم قوله مستدركا لا يكون مستدركا لان الاستعلاء ليس بها
بل هو امر خارج عن مدلولها لازم لاستعمالها على الاصل مع انه مختلف فيه حشر شرط
لعضم الفعل فلتنصرف للرواية صرح به يعني انه ان اريد من تبادر الوجوب
لا يكون ما يدل من على المذهب والاباحة وان اريد الطلب يخرج الدال على
باحة فلا بد من ان يلزم ذلك او يجعل الاباحة من الطلب والشافح رحمه الله
يقرر مسئلة واذا اريد الاباحة بان لفظ ام وليس بحقيقة في الصيغة المستعملة في
المذهب والاباحة وعلى هذا المراد من ما يتبادر في الطلب لجازم ولا بد من الحمل عليه
للاختصاص عن المستعملة فيها دفعا للهمي مطلقا او على التقدير الوضع لاحدهما
معينا يكون في الآخر مجازا مطلقا قطعاً بخلاف ما اذا وضع بمفهوم احدهما فانه
يكون كل منهما بالبنية الى هذا المفهوم كافر والكل من حيث انه صدق على كل
منهما ووقوعه عليه يكون حقيقة فيهما وان كان في كل منهما معينا مجازا فانه
ما قبله يندفع المجاز في المعين حينئذ مجازا قطعاً قوله فلم يثبت اذ لم يذكر
الثالث ولا يمكن ان يراد من قوله عند البعض حقيقة اعم من اذ لم يذكر الثالث

الثالث ولا يمكن ان يراد من قوله عند البعض حقيقة اعم من ان لا يكون له
شأن في اللفظ والمعنى لا ايجاب عنه بان الاشتراك خلاف الاصل وليس
هو الا لفظي قوله انما يستقيم آخ واذ اريد انه مما يطلق عليه الامر وكل ما يطلق
ذلك فهو لا ايجاب قوله فقال بعض نعم لا ايجاب ما المستعملة بنعم ولا بل باليقين
لانها سوال عن اليقين فالوجه ان يجعل نعم مجازا عن يجوز ولا يجوز قوله
لان الموصوف بالبرئ وبوضوح الفنى ولا بوصف شئ منها غير الفعل لا مجازا قوله
قوله تعالى امرهم شورى منزلة في الانصار والذين استجابوا لربهم الى ما اؤمروا
الرسول الى الايمان فاستجابوا له واما موا الصوة وامرهم شورى بينهم امي وثوب
لا يفردون برأي حتى ينشأ وروا يجتمعوا عليه وذلك من شرط ندمهم وتغلبهم في
الامور قوله قوله وتنازعهم في الامر الظاهر المراد منه امر الرسول عليه السلام الرأى
ان ثبتوا امكانكم فانهم تنازعوا في امره بان قال بعضهم ان مراده عليه السلام ان
حتى ارجع اليكم وبعضهم ان مراده انتموا الى انهم المشركين لان قد انهم موافق
موقفنا بهنا فثبت مكانه امرهم في تفردون عشرة وثوب الباقون للنسب حينئذ
لا استدلال قوله العجيب من امر الله الخطاب لمرأة ابراهيم عليه السلام حينئذ
باسحاق ومن راد اسحاق يعقوب قالت يا بولس الله وانا عجوز وهد بعلي شيئا
هذا الشيء عجيب قوله لكونه اكثر فيكون الحمل عليه ولي كثره النظائر قوله امتناع
من لوازم الحقيقة وكذا صحة من لوازم المجاز واورد عليه ان ليس المراد سلب اللفظ
من حيث لفظه بل صح ان يقال ليس لاسد بلفظ اسد بل سلبه بحسب ولا بد من
ان يراد نفي جميع المعاني الحقيقة لا المجازية ايضا لا داية الى سلب شئ عن نفسه
بعض الحقيقة لانه لا يفيد سلبها عن الشئ المفروض لا يمكن الا اذا علم انه ليس بها
وهو اذا علم انه مجاز ومثله واراد على الاول ايضا والجواب مع ما عليه لا يطلب من

من شرح مختصر الاصول لا يمكن ان يراد صحة النفي في مجازي استعمالات
العرب لانه حينئذ لا بد من فعله منهم وحينئذ صحة مثله لم يبر لغة في خبر المنع حتى لم
ينقل منهم قوله ولا بد من الخ لانه استدلال فيه بنفي الشق والاستدلال بنفي الاسم
صح ان يقال ليس فعله بامر فساد ظاهر لكونه صريح مصدرة بخلاف الاستدلال
بنفي الشق والوقوف بينهما ظاهر على التامل قوله والدليل الاول الخ اليه شارح المصنف
رحمة الله بقوله لكن لم يثبت بهذا الدليل الخ وهو اي الفعل بالكسر قوله اعني ان
وعلى تقدير كونه حقيقة فيه اليه يثبت مدعى تقابلين بايجاب الفعل لان الفعل يفتح
عندهم بمنزلة المتكلم بالفعل بالكسر عزالت ان بمنزلة نفس الفعل قوله يجب الامر
بنوع منه او ان مقتضاه وموجب يجب له لولا اللغوي مطلقا ايجاب الفعل على كل
من ان مقتضا لغة الوجود لم نقل الى الوجوب لئلا يلزم نفي الاختيار وما قيل
انه مبني على انه سبب اليه اكثر البانيين من تجوز اطلاق السبب على جنس السبب
فذهب لان هذا من اطلاق جنس السبب على سبب نوع منه لا السبب على جنس
السبب ولو كان منه لم يصح الجواب على نهج المصنف رحمه الله فانه ثبت
ان يكون السبب مقفيا الى خصوصية لا الى جنسه كما مر قوله بالامر على صيغة المصدر
قوله اي الطاعة والاطاعة انما يكون بالنسبة الى القول الفعل بل المنسوب اليه
لكن من يقول بايجاب الفعل لا بعد ان نسب الاطاعة الى الفعل ايضا كالقول قوله
ربما يمكن اثباته للتكثير ان يرجع صيغة ثباته الى تجنبا لغويا وان رجع الى كونه حقيقة
فيه فهو من قبيل ما يورد الذين اذ لا يخفى للتكثير والتقابل حينئذ قوله غير مراد الخ
في قوله نعم فليذكر الذين الآتية اذ لم يستدل في غيره به قوله الى منع اي قوله تعالى فليذكر
الذين وكذا في غيره لان الحتم الخ قوله فظاهر اي نفهم من نفس تلك الاوالة والا
لا في نفسها من المنع من ارادته وان كان غامضا وقبعا واما هذه الآية فلا نفهم من

نفسها بل بدونها من منع عموم الاشراك قوله ان الموضوع للمناقشة الخ يعني ان الاصل
في كون شي من موضوعاتها ان يكون هي العبارة لا الالات والكنائس واما ما
لا خلاها بما هو الغرض من الوضع لها كما بين في موقعه وهي واقفة بالمقاصد المتعلقة
بها الا فائدة او ما من مقصد يتعلق به الا فائدة الا دلالة عبارة واقفة به بدوهم
بل زائدة لوقوع الترادف على هذا الوجه الاستدلال قوي لا ضعف فيه قوله
المقصود الخ اي كونه اعظم المقاصد لا بد له من لفظ موضوع يفيد وجوبه
يخص به الحافض بنظيره كما ماضى وغيره فلا ضعف فيه من وجه ذكره اسم رحمه الله
او لم يجعل العظم مقفيا لا تحال لاول بل مقتضى الحافض بالنظائر نعم حينئذ يمكن
ان يجعل العظم مانعا من الحافض فتأمل قوله لان الحصار الخ لوجود الدوال لا الخ
ولان الالفاظ مركبة من حروف متناهية مرات متناهية والمقاصد والمفاهيم
غير متناهية اذ منها مرات لا اعداد وايضا معلومات لا غير متناهية قوله بل
انه لا يخفى عليك انه لا بد لهم من القول بافادة فعله عليه السلام ايجاب الاتباع في
خلاصة الافادة هو ان نفهم ذلك المقصد منه عند العلم بوجوده ولا يخفى لوجوب اثباته
الا ان نفهم منه انه وجب علينا اتباعه واذا كان هو الاصل في افادة المقاصد كما بنا
لا يصار الى غيره فلا يصار الى فائدة الفعل الايجاب قوله فلا يكون فعله الخ حاصله
انه لا يخلو اما ان يكون الفعل موجبا للقضاء والترتيب واحدهما وصلوا اليها
والعليه ما بنفسه ولا يستلزم بان يكون كما يستعمل في اشارة الى الترتيب
ووجوب الترتيب يستلزم وجوب القضاء لا سخالة ايجاب في الاصل نعم قد يجب الكون
والشرط بدونه كالفائدة والوضوء بالنسبة الى النقل ونوم يدل عليه اصلا لم يكن
لايجاب الفعل حينئذ نقول انه مستفاد منه ان الفعل الخلاصة انهم جعلوا اصولها لا
يجاب الفعل ونحن نجعله موجبا لما بالفعل وينبغي ايجاب الفعل قوله وفي عبارة المصنف

شأنه وكذا فيما ذكره الشارح رحمه الله في تقرير ما لا اله الا الله بوجوبه بفتح الجيم وحل
بلفظ الجباب في المتن مصدر المفعول أي كون فعله موجبا أي واجبها استيفاء
لم يكن فيه شأن بل لو جعل مصدر الفاعل لغيره لان معناه ان الجبابلية
الصلوة الا بئس علينا انما استيفاء ابتداء من صلوا الا من نفس الفعل تبدل
وصلوا مبين له كما قالوا فقدر قوله بطبعه ربي وليست كناية عما يتقوى به الروح
من القرب المشاهدة والاشهد بذكره وطاعته وغير ذلك قال بعضهم رحمهم الله
وذكر كالمشتاق خير شراب كل شراب وكونه شراب ويجوز ان يراد الغذاء
الجسماني ولما لم يكن من هذا العالم مستصفا وصلا بالنسبة اليه فله نعم ما قال
الامام ربه لعل قول الامام جواب عن الشك للعاقلين باليجاب الفعل كما روى
ابو سعيد وماروى انه وهل به لو لم يكن موجبا لا القواد لا وصلوا ففعله
الاشارة اليه جني وقد تلج الشارح رحمه الله الكشف ثم لا يخفى عليك انه يمكن
ايراد مثل هذا على معارضة بان يقال لم ينكرهم عليه السلام في جميع ما اتوا
فكيف يكون انكاره في البعض دليل على عدم الايجاب ولا يكون عزمه في الآخر
ودليل على الايجاب فتدبر قوله أي الاثر الثابت به التوقف لما كان نذير
الواقعية التوقف في الموجب ومدلول الامر وهو موجب الدليل المذكور لا
موجبه ومدلوله التوقف فسر الموجب بالانثار الثابت ليعم المدلول الحكم فيصح فخذ
الواقعية حكم الامر المطلق حكم المجمل وهو التوقف وعدم وجوب العمل حتى يتبين
المراد فخذهم الاثر الثابت وحكمه التوقف وعدم وجوب العمل عند العانة حد
المعاني المتعينة على خلاف لانه مدلوله قوله لا يستعمل آخ احتياج على التوقف
وعدم وجوب العمل ابتداء لانه اثبات للاشتراك لينتبه التوقف لغيره عليه في
الكشف انه بعد اثبات الاشتراك فلا وجه لذكر المعاني المجازية انفا واما حاصله

وحاصله ان استعماله في المعاني المختلفة والوجوه المتعددة انه كانت اوجب التوقف
وعدم الوجوب لعل بواحد من معانيه تبيين ان الامر منه احد معانيه الحقيقية
او المجازية بنسبة رتبة بعين واحد منها فلهذا احتج على التوقف بالاستعمال
والاحتجاج عليه بالاشتراك احتج بالوضع للمنع وادان كان الوضع قد ثبت بال
استعمال فوالله لعل المعاني بناء على انه محتاج الى نصب التوبة قطعا وهي قد
لتعيين واحد من الخفايا وقد يكون لتعيين المعنى المجازي وعدم اعتبار
احتمال المجاز انما هو بالنظر الى نفس اللفظ قوله ومما غم من المحققين بجاني الحسن
الاشعري والقاضي الباقاني ان التوقف في تعيين الخ قبل توقفه فيه معبر
لاندرى مفهومه اصلا وقال الشارح رحمه الله في بعض انصافه هو الموافق
لكلام الامام في قوله التهذيب لا خلاف في أي مع كونه ثواب لاخرة اذ لا ريب
اليه فعلى هذا التاديب منه لا قيس منه الا ان يقال ان المقصود المهم منه هو
التهذيب من الثواب قوله قريب الخ لكونه مطلب الفعل ترجحه في الجملة
لكن للثواب بل للثبته على مصلحة الدنيا ولا ينقص ثواب غيره ولا يزيده بفعلة
وتنوب منه الظاهر انه منه قوله ابلغ مع تحريف تهديد مع قل نذار قوله
منقوص بالنهي الخ الظاهر قول المصنف رحمه الله لا استعماله ولا ان النهي جمان
للتقص الاول ببيان جري الدليل فيما لا يمكن اثبات الحكم فيه والثاني بجعله فردا
اثبت الخصم فيه الحكم والشارح رحمه الله جعل الثاني معارضة لتكثير الوجود وكما
فيه من اثبات كون النهي امرا فان النقص لا يكون فيه اثبات شي بل مجرد
بيان جري الدليل فيما الدعي هو الظاهر من الاول لانه اجعله نقضا ولا ان
المقدم على المعارضة وحاصل الابطال كما في الاثر الثابت بالامر المطلق التوقف عدم
وجوب العمل به لاختلاف المعاني المستعملة وهو فيها كما في الاثر الثابت بالنهي المطلق بغيره

لذلك فيكون الاثر الثابت بها وحكمها واحدا وهو عدم وجوب العمل حتى تبين المبدأ
واستفاد الحقيقة والفوق بين الفعل ولا الفعل الاثر الثابت لكل منهما ثابت
ما بال نوع واسم على هذا التفسير انظر السراج رحمه الله غير متوجه كما لا يخفى على
المنازل قوله يستلزم الجلال الحقائق هذه عبارة في الاسلام وجهها المصنف رحمه الله
بوجهين والظاهر ان مراد الامام ان احوال الحقيقة المطلقة للنسخ والمفوض المجاز
والاشتراك بناء على انه قد يلحق لثبات النسخ والمفوض قد يكون مجازا ومشتراكا
ما اعتبره من احوال الامر المطلق للمعاني المختلفة التي قد يعمل فيها مع القوانين
فعلية ان يعتبره مثله وخبره فيلزم لجلال الحقائق وتطل النصوع عدم وجوب
العمل بها والتوقف في جميعها حتى تبين ان النسخ والاحصاء لا يجاز ولا يشترك
وهذا صحيح لا يرد عليه ما اورد السراج رحمه الله من النظر اولوا اعتبره فيها مثل النسخ
وليل الاحتمال فليعتبره كحق النسخ لثباته حيث لا تفاوت بينهما فتمت بر قوله
في ان النسخ قد ثبت ليس مراد الواقعية من التوقف هذا بل ما هو من احكام العمل
وهو عدم وجوب العمل مع اعتقاد الحقيقة قد صرح به في التحقيق وعلى هذا الفرق بين
الثابت بهما كما بينا قوله بهذا في اكثر النسخ هذا غير صحيح قطعا اذ ليس كونه لا تعدوا
المد لا يجب المعتد به لبيان العاقبة بل للحقيقة قوله وفي بعضها لا تعدوا والظاهر
هذا صحيح من غير اعتبار الاستفاضة فان قوله تعالى يا ايها الذين كفروا لا تعتذروا اليوم
ليس للحقيقة اذ ليس اليوم دار التكلف بل لبيان ان عاقبة امرهم ان لا يعتذر لهم
اليوم اولا يقبل التبيين قوله نحو ولا تخشوا لرسول عليه السلام وهو على عتبة
من انه تعالى مطلع على احوال الظالمين في افعالهم لا يخفى عليه خافية فالمراد ببيان عاقبة
امرهم انه تعالى معاقبهم على قبيحهم وكثيره لا محالة قوله نحو لا تعتذروا اليوم ان ركب من
المتقين مروا على الرسول عليه السلام في غزوة تبوك فقالوا انظر والى هذا الرجل يريدنا

يريد ان يفتح قصور الشام وحصونه يهبطها فاجبه الله به فبها فاجم فقال قلتم كذا وكذا
فقالوا لا والله ما كنا في شيء من ذلك وامرنا بما جرت لکن كن في شيء مما يجوز من الركب
ليقتصر بعضنا على بعضا فنزل قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا
لا تغفوا ما تقدمت فانهما معلومة الكذب فوالله على نفل من ان افنى الى قوله وهو الا
في الفعل هو الا خمس فوق الاربعة لا تدرى موضوع كلها واقعية انفقوا على
ان لا يحكم للامر المطلق اصلا بدون القرينة الا التوقف عدم وجوب العمل مع اعتقاد
الحقيقة اما لعدم العلم بالموضوع او لعدم معينة مراد او هو معلوم او المراد معين
ايضا لكن لا يمكن العمل بالطلب الاذن المطلق بدون كيفية الوجوب غيره قوله
المتيقن باخه والظاهر ان لا طلب الا باخه فالاولى احتجا جهم ما في النجوم
ان الامر لطلب هو الامور ولا وجود له الا باخه فدل ضرورة على انفتاح
طريق الايمان عليه واذا ما الا باخه اي في طريق الايمان ومحل تبيينهم ان مدلول
الطلب فاما وكيفية الا باخه مثبت بطريق الضرورة فيكون الا باخه موجبة واثر
ثابت به قوله منها قوله فليحذر الذين آمنوا حاصله ان يخالف لا يصدق عليه
وكل مخالف شيء مما يصدق عليه ام يصدق والعذاب وترتب الوعيد والام بحسن الامر
يحذره عن احد العذابين للمخالفة فيكون كل ما يصدق عليه ان لا تاركه يصدق والعذاب
وكما يكون تاركه يصدق والعذاب فهو واجب يكون كل ما يصدق ام للوجوب صيغة
المعلقة مما يصدق عليه ان يكون للوجوب بل ثبت منه ان مطلق صيغة له وان
كان مع قرينة الذنب مثلا فغيره للقرينة ولا يخفى عليك ان على دلالة على كون
الامر للوجوب موقوفة على كونهما مما يصدق عليه ان لا يصدق الا عليها
وهو مسلم اتفاقا حتى القائلين بكون الفعل امر انهم على نقد بر صفة على غير ما لا يخفى
الوجوب مخصوصا به فانفع ما اورد السراج رحمه الله عليه في حاشي العنصر من ان

الكلام في صيغة الامر والثابت منه ان لفظ الامر حقيقة فيما يفيد الوجوب قوله
لانه المبني ور فلا يصرف عن الدليل اليه الخالفه بهذا المعنى انما هي في النسخة ليدل
استقام حقيقة الامر لانه قوله يقال في الغنى الخ تمهيد لقوله فالنسخة الخ اي على هذا
استعمال لا بد في الآية من تقدير المفعول والتضمين قوله فالنسخة الخ اي المفعول
المحذوف في النسخة يعرضون عنه والمؤمنون قاصدون اياه ويكمل ان يكون النسخة
بعيدون عنه دون المؤمنين وحينئذ يكون ما حوذا من خالفه عن الامر اذا
دونه والكنية في حذف المفعول ان المقصود هو بيان الخالف الخالف عنه قوله
ويجوز ان يكون الخ الخ اي يكون مفعوله هو المذكور عن فالنسخة الخ الفاعل امره بترك
مقتضاه ويزيد ههنا بسمنا بخلاف ستمه وعن بعض من معنى الاوضاع ثم التضمين ان
كان من قبل الكناية فالكلام تام قطعاً لان المراد بالمقصود حينئذ يعرضون عن
لا معنى الخالفة الاجرة والتمهيد والاتصال الى معنى الاوضاع فلا يحتاج الى اعتبار
الخالف عنه واستعماله معاً ناكح اذا قصد معناه وان كان من الحذف يكون
التقدير في النسخة موضعين عن امره فلا بد حينئذ من القول بحذف الخالف عنه بل
المفعول ايضاً قوله فسوق الآية الخ لان مدلولها التحذير عن احد العاديين
للخالفه فيفيد التحذير عن الخالفه ثم ان قررها بان اقل ما دللت هي عليها
جواز التحذير عن الخالفه فلو لم يكن فيها مقتضى التحذير لم يكن التحذير جازيلاً بل
سفيهاً بان يراد من يحسن يجوز لم يكن لا او رداً ولا وود قوله لا يقال الخ في ان
حسنه على تقدير وجوب الحذف اذ على تقدير اوجه الحسن فيه الا ان يقال ان عدم
الرفع ايضاً حسن وحينئذ يكون الحسن بمعنى الجواز وقد مر قوله اصابه المكروه وحسب
والفتنة والعذاب مكروه قطعاً قوله فيكون عاماً والدليل محبة الاستشهاد وقوله
وتقدير كونه الخ غاية توجهه ان يقال ان لفظ الامر المطلق غير تقيد بالنسبة الى

او لا بوجه كان يقال منسوب لا يطلق الا على صيغة مطلقة ليس محبة قوله
ينبغي وما معه القرينة يطلق عليه بالتقيد وفيه منع ظاهر والا دلي الاقتصار
على الاول قوله والا مرتب اذ لا يحتاج حينئذ الى اثبات ان فليحذر للوجوب
قوله جمع عمومها وفائدة العدول عن الظاهر الا ان بان كمال الصبح لكل فرد
المؤمنين ان يكون لهم الخبر فكذا لك لا يصح لهم مجتمعين في المعنيين معا
قوله وجميع للتعظيم بخالفه ما ذكر في المطول معنى ان الجمع للتعظيم في ضمير الغائب
لم يقع في الكلام القديم الا ان يقال ان المراد كلام المتقدمين من الجاهلية وان
كان صحيحاً واقفاً في كلام الله تعالى قوله ان يجنوا روا الى الجيرة بمعنى المصدر
وفي تفسير القاضى الحجة ما يجتروا على التقديرين لست من الصلة كما لا يخفى
بل للبدل وبمعنى عن اي يجنوا روا وابل مرهم او متجاوزين عنه شيئاً قوله
اولى اذ لم ينسحب النفي عليها والاولى من الاول ان عمومها بمعونة المقام ذكر
وقد نعم في الاثبات وان كان غير موصوفة لان عمومها في الشرط انما يكون
اذا كان للبين كما صرح به الفاظ العموم قوله بمعنى الحكم الظاهري انه اذا كان
اذا فعل الحكم الصيغة ثم الاستدلال كما اذا كان النسخة اذا حكم الحكم الصيغة بل انفاذاً
فان التكليم بالصيغة كما انه يمكن اعتباره نوعاً من الحكم كذا هو نوع من الفعل
الا ان يقال ان القضاء في الاتمام فعلاً يكون بمعنى الخلق فلا يصح نسبته الى
الرسول فتدبر قوله ولا يخفى الخ وايضاً لا معنى لنسخ الجنب روح قوله وثما بينهما الخ الا
ولي ان يبقى مبيانية سابقاً من انه حقيقة في القول لا الفعل فبيان هذا شغب
قوله لو اريد الخ في قضاء اما من الاتمام فعلاً فيكون بمعنى فعل وتو لا فيكون
بمعنى حكم قوله فلا معنى الخ هذه اذا اريد فعل فعلاً غير متعلق بالمؤمنين كما هو اذا
اريد المتعلق بهم فلا وقد روي انها نزلت في زنب بنت جحش عليها السلام

لزيد بن مازنة فابت هي واخوها عبد الله اذ في ام كلثوم بنت عقبة وبنه
نفسها له عليه السلام حروجا من زيد فخطت هي واخوها قال اوردنا رسول
الله فزوجنا عبد الله لكن قد بين انه عام فيشمل كل ما يصدق عليه الفعل فلا يخص
بالسبب مع انه يفهم من لزومهم ففعله في حقهم لزوم حكمه **قوله** ان يكون الحكم نبي
فعل ومن حكم بفعل مندوب يصدق به حكم بفعل اشئ قطعاً **قوله** ثبت لك
لان الامر المطلق اليه حكم لغة وشرعا اتفاقاً **قوله** فطهر اى بعد بيان ان امر الله
منه القول طهر ان امرهم كذلك لانه اعيد معرفة واسبق بل على ان المقصود لغو
الخبرة بالنسبة الى قضي فالفقه اذ الحكم الرسول حكم قول بفعل متول ففعل ومن حيث
القول او مقول فعل وقابلا بفعل ما كان لهم ان يختاروا شيئا متجا وزين
عنه قوله المخصوص على تقدير الحال يكون امرهم اى قول المخصوص معنوما من
امر اى قابلا بفعل مثل فهم ركوبه عن راكبا في جاد في زيد راكبا فاجتزأ ركوبه
فانفع ما قيل ان الصواب جاد في زيد ركوبا وحاصل الاستدلال ان الآية
على ان ليس لهم اختيار شئ متجا وزين عن قوله المخصوص لانهم لم يترك
وليس اختيارهم متفصيا حقيقة قطعاً فالمراد من ايقينه ان يجعلوا اختيارهم ناجعا
لاختياره ووجوب المطالبة لعدم صحة اختيارهم المتجا وزينه لثبوت النعم
والعقاب عليه وللاشارة الى هذا قال الشارح رحمة الله والمخبر مع لهم ان
يختاروا الى آخره ولا يعبد ان يرا دلفينه حقيقة بالنظر الى مقتضا قوله المخصوص
في الاصل كونه بمنزلة طلبه وارادة لا يتفك عنه الوجود وثبوت الاختيار لهم
هو بالنظر الى بقاعدة التكليف فالثابت من الآية ح الوجوب اللغوي وظل
الاول الشرع يستحقان عليك في الاستدلال الرابع ثم لا يخفى عليك انه لا معز
لغنى اختيار شئ متجا وزين عن نفس القول المخصوص فلا بد ان يرا د عن مقتضى

مقتضى القول اما موربه قوله على المصدر وهو المنوع للتاكيد فلا ينافى اعتبار
المعوم فيه لما سبق منه ان الاكل كلال ليس بعام لانه موكدة على ما واهم
على زيادة لاني تفسير القاضي الاصله مثلها في انباء بعام موكدة منع الفعل كذلك
دخلت عليه ومنه على ان الموج عليه ترك اسجد **قوله** وادع الى تفصيحه فاستعمل
منع يفتى وادع الى المنوع من الشئ مضطرا الى خلافه فاستعمل منع يفتى
اضطر فكانه ما اضطر الى ان لا يسجد **قوله** لا يجاب ظاهرا فلا يفتح احتمال
فهمه من قرينة حاله او مقابلة لم يحكمها التواتر او من خصوصية اللغة التي في
الامر بها **قوله** دليل على ان الامر آخ فان اذا امرتك بمنزلة اذ قللتك اسجد في
صحن خطاني للملايكة اسجدوا وهو مجرود عن القرئين **قوله** فيكون بالرفع على
فهو يكون والجملة معطوفة على الجملة السابقة اى قولنا شئ وقت ارادة الجادة
الاكن فهو يكون وكذا في قوله تعالى امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون
معطوف على امره ان يقول كن التبعين الموضعين **قوله** ذهب كثر المفسرين
وهو مختار جمهور اهل السنة عصفاء على نقول وتشبيها بجواب الامر وليس بجواب
حقيقة لانه مشروط بسببته مصدر الاول للثاني وهنا متحدان **قوله** مجازون غير
الاجزاء فالمنع اذا اردنا ايجاز شئ تكون ولحدث كمال السرعة ويحصل من غير
امتناع وتوقف في انتقار **قوله** في حصول الامور به متعلق بمبشلا والاولى المؤثرة
ليكون وجه شبه مشترك **قوله** ذهب بعضهم الى شيخ الاشعري ومتبعيه **قوله**
قد اجري سنة كغيرها ما يعبر عنه بالشيخ وهو ليس على ما ينبغي فان الكلمة عند من
التكوين عند غيره لا بدنى وجود الاشياء منها عنده مثلا لتكوين عند غيره **قوله**
والارادة بالانفاق ولا يصح ان يقال جري سنة بخلقها بالتكوين او بالارادة
مثلا فان ذلك انما يقال فيما اذا كان عبزه كائنا وضم ذلك به بطريق جري عا

قوله الاشياء كلها قوله بغير ما او بدنه بالحد والخلق والتكوين مقرون بالعلم والقدرة
والارادة **قوله** ونسلسل على هو منه السبب من جري سنة الله تعالى بتكوين
الاشياء كلها بهذه الكلمة لا بالنظر الى مدلول الآية لان مدلولها باقونا عند الارادة
الا ذلك لان لا يكون بالاجزاء الالهة القول مع ان الآية لا تنجم من كبرى العادة
بان ليس بجادنا الانجر وهذا القول لا يحضر الا عا دسهل منه فلا بد من ان يراد
كيف وقد قال نعم انما امره اذا اراد شيئا ان يقول لكن فيكون قوله ولما يتوقف
خطاب التكوين الخ رفع لا يورد عليه انه يلزم تحصيل العلم كسبب التكليف باليس
في الوهم ان كان الخطاب للموجود فكيف المعدوم ان كان له **قوله** وهذا الجواب
انما وورد بالخ حيث قال قد اجري سنة في الاجزاء بعبارته الامر ولولم يكن
الوجود مقصودا بالامر لاستقام قرينة للاجزاء قوله على ما هو راي الاشعري قائل
في باب ان وجود الاشياء بالخطاب كمن فقط وقال جمهور اهل السنة وجودها بالاعمال
والتكوين من غير خطاب فعند الاشعري خطاب كمن بمنزلة التكوين عندهم في حق
ترتيب الوجود قوله مقدر ما به في وجود الاشياء وهذا من باب ثالث وهو ان
الاشياء بالخطاب الاجزاء معاً وهو لا دنا حملوا كلامه عليه مع انه لم يذهب اليه
احد لقوله قد اجري سنة فانه انما يستعمل فيما اذا امكن البشوت بعينه فلا بد
ان يقول الاجزاء والتكوين ليصح ان ضم عبارة الامر اليه بطريق جري العادة
وهو كاف في وجود ما قوله واعلاما للملاكية باعتبار تعلقه بالكمونات والكلام للفظ
المدال عليه والا فقدم ان المراد من الكلام النفس وهو لا يحصل به الاعلام لهم قوله
في تحقيق من موجب يكون مشربا عليها من غير ان يكون شيئ منها شرطاً لتأثير
الآخر فلا يلزم تأثير قدرته البعد في افعالها لانضامه مع قدرته الله تعالى فانها
انما هو بانها شرطاً لتأثير قدرته الله بطريق جري العادة فتأمل قوله وضع ما ينمو

ما ينمو ثم تفرجه انه لا بد من تعلق الوجود بالامر كالا يجرى والامر ليصح التمسك فيه
ان كان كل منهما مستقلاً لزم التوارد والالزام افتقار صفة الاجزاء الى شئ آخر
ليس هو شرطاً لتأثيره كالارادة والقدرة والجملة بل هو شرط مع وهو نقص و
حاصل الدفع ان الاجزاء والتكوين كاف بغير مقتضى شئ ومنه ليه حيث يكون
الامر مشرباً عليها انما هو بطريق جري العادة فلا توارد ولا افتقار **قوله** بعض
الكشف قوله نظر الى العقل وهذا اقرب اوضح من تعقيد الافتقار بالنظر الى حسن
المكلفين بنا على عدم جواز اجتماعهم على ترك الواجب لان الامنة لا يجتمع على
الفصل مع ان عدم الاجتماع على الفصل خاصة انه سبب ما عليه السلام والامر لا يجرى
بالنظر الى جميع الالام واللغات والافات **قوله** وما حصل ما ذكره في السلام انظر
هرا من عرض الشرح رحمة الله ان في الاسلام لم يعتبر العقل لا قنفاً او ما حصل
انه لطلب الوجود وارا دية بحيث لا ينفك عنه لكن مقدمه التكليف آخر الوجود
حين اجتراره وجعل موقفاً عليه وما بقي من مدلوله غير معارض به مقدمه التكليف
اثبت به ما هو اكدر من وجوه خلقه عن الوجود المتأخر عنه وقائماً مقابلاً لكن
في عبارة في الاسلام مذكور صريحاً ولم يذكر ما يشعر بانبات الاكده اصلاً حيث قال
فقل حكم الوجود الى الوجوب لازماً بالامر يتوقف على الاجتنار وتوقف الوجود
عليه حتماً عن الجبر فتأمل **قوله** اذ لا وجوب الا بالشرع يعني انه قد علم انه نقل الى
الوجوب ولا وجوب بمعنى الخ ان اريد منه ان الامر مطلقاً سواء كان من الله
غيره للوجوب لغة لا يصح قوله والا دية يدل بعضها على الاول ولم يدل دليل على ان
الامر من الله او غيره لطلب وجود الفعل ارا دية نعم الدليل الرابع دل على ان
امر الله لطلب الامور به وان اريد الامر من الله لا مفعول جبره لكونه من الله
لا يستلزم الخ اذ لا فائدة في هذا الاستدراك ولكن ان يقال ان الاجماع دل

الاول هو انه كور من الادلة قوله لا نسلم ان صفة الامر الخ بعد ما سلم ولا ان
 الادلة عليه المنع بدون قدح في الدليل بينه وبينه غير موجبه **قوله** لا قابل ان
 اذا كان الدليل لا يذ اليه لا يحصى من القول كيف وكونه لطلب الوجود واداره
 بحيث لا ينفك عنه الوجود لغة المذكور في النجوم والميزان وغيرهما وهو القول
 بالافق واليه كون الوجوب على قول النفس امر متد مسلم وهو عبارة عن استحقاق
 الذم والعقاب امر العبد ليس كذلك **قوله** ولا بان او امر الشرع الخ لم ينص
 احدهما على المجازات مع ان ما ذكرنا قول منهم لكنه ليس بمصرح بذلك قال في
 السعد اذا قال بعينه حفظ هذا الشئ لم يفعل حسن من اجل اللغة الحكم بغيره
 العذاب وكونه عاصيا ولو ان الامر للوجوب لا حسن ذلك انتهى هو صرح
 في ان للوجوب بالمعنى الثاني هو معنى اللغو وهو المثبت لغة وعمل هو الحق
قوله لزم قدم الحوادث لم يلزم ان تعلقه فيما لا يزال **قوله** لم يصح رتب تعلقه على
 تعلقها وهو حادث **قوله** فالاولى ان الكلام الخ لعدم ورود الاخرين عليه
 وحاصل الاستدلال على الفهم من الكشف انه تعالى استعار الكلام على هيئة قوله
 وانكلم به ممن يكون له الايجاب والاشياء مجرد لطلب الوجود والتكلم باوجز ما يد
 واحضره لهنه سرقة ايجاب لسهوته وكاليسر جامع حصول الموجد من غير امتناع
 وتوقف واقتضارا وجعل كلمة كن نظير المتكلمين والايجاب والمبنة في ترتيب الوجود
 فعلم ان كن لطلب الوجود واداره من غير تخلف بدليل ترتيب الوجود على
 التكلم ممن له الايجاب مجرد لطلب التكلم باوجز ما يدل عليه او لكونه مثل المتكلمين
 في ترتيب الوجود وسائر الامور من قبيله غير انها من الكون ان نقص
 يكون المطلوب في كلها اذا كان من الايجاب والاشياء فيجب كون المطلوب من
 جميع اوامر الله من غير تخلف لكن المعارضة قاعدة التكليف نقل الكون الوجود

والوجود الى الوجوب لعلاته والاقضاء قضاء هذا والقابل ان يقول ان
 انما يتم اذا كان التمثيل بدون فيكون والممثل مجرد قول كن فيكون هو
 ممنوع بل التمثيل مجموع الكلام والممثل القول كن الذي ترتيب عليه
 والوجود فلا يدل على كون مطلق كن طلب الوجود ومن غير تخلف لعل الكسب
 مشوبه اجبت قال في مثل لان مراد اليمين عليه وان وجوده عند ارادته غير
 متوقف كوجود المأمور به عند الامر المطلق او ادور على الامور المطلق المثل
 انتهى فانه جعل المثل وجود المأمور به المقتضى لا مجرد قول كن وعلى هذا ان ثبت
 ان كن فيكون لطلب الوجود من غير تخلف لان اصل قوله ذلك مطلق
 وعلى وجه الاشعري ايضا بر عليه ان الكلام في تدلول لفظ الامر والمراد على ذلك
 الا ان في الغالب بانه تعالى استدلالا مام بانه الآتي في بعض مصنفاته بغيره
 الوجه حيث قال انه تعالى كثر بالامر من الايجاب فلا بد من مناسبة بينهما ولا يستلزم
 الا بطريق السببية بان يجعل الامر ايجابا حتى يجعل المأمور على الايجاب فيحصل الوجود
 فيحصل الامر سببا للوجود انتهى وعلى هذا الطريق اصله الوجوب ثم استعبر للايجاب
 بخلاف الاول **قوله** تعالى حكايه عن قول موسى لما روى اور على هذا
 الاستدلال منع كون كون الغاضى نارك مقتضى الامر المطلق بنا على انه
 اضاف امرى تهديده المراد منه اختلف في قوله تعالى وقال موسى لا يهتد بارى
 اختلف في قولى ونجده عن الوجوب ممنوع بل السباق قرينة عليه **قوله** نركت
 موجبه ومنع لا يعصون الا ما امرهم ولا يفعلون ما يؤمرون لا يعصون ما امرهم
 في الماضي ولا يفعلون ما يؤمرون في المستقبل لئلا يلزم التكرار اذا لم يمتنع جملته لا يبر
 كون المأمور به اي يفعلونه ما يؤمرون **قوله** نارك المأمور به عاص بر عليه ان
 مأمور به قطعاً لانه فاعته والطاعة فعل كما مأمور به وليس نارك عاصيا والوجوب

ان القرينة خارجة فالمراد تارك المأمور به المطلق قوله اي ما كثر آخى ريد
ما يورد ان المراد من بعض الله الكفار الكفار لا كل من هو تارك
المأمور به بقرينة الخلو وان المراد به المكث الطويل وكذا المراد من الهدية
الطويلة كقولنا ولن يمتنوه ابد اي الموت مع قوله نعم واما بالملك ليقهر
عليه ركب هذا برؤية ان ارادة الكفار تخصيص ارادة كل تارك الامر بترك
المجاز في اللطيفين والتخصيص خبر من المجاز الا ان يقال انها صار كالحقيقيين
في ملول المكث والدة الطويلة وجبته لا يثاني التمسك في تخليد الكفار بالآ
الواردة فيه قوله ترك المأمور به على التكذيب يدل عليه قبله ويل للمكذبين
مطلق الامر المطلق والواقع الخاص قوله على نفس مخالفة الامر بدليل لا يكون
فيهم استخفاف الويل للمكذيب والذم للترك قوله المطلق لانه ترتيب على ترك
موجب فعل الترتيبية معها وترك الامتناع الواجب مجردا ركعوا قوله
اما دلالة الاجماع لم يقبل اما الاجماع لان الاجماع انما هو على الطلب بصفة الفعل
وال على الطلب بفعل ليس الاجماع على انه لطلبه قوله وايضا لم يدل العلماء آخى وج
اخوله لانه الاجماع اي كالتواني كل عصر يستدلون بالصفة الجدة عن التواتر على
ان الوجوب بل هذا الدلالة عليه ذلك كما استدلال بكبر صهي الله على وجوب الزكاة على
الردة بقوله تعالى اتوا الزكاة واصح بقوله عليه السلام سواهم سنة اصل الكتاب
اذا ذكرها وقليلها ثلثا او سبعا وخفها على الوجوب غير توقف ما كانوا يعدون
الى غير الوجوب بالاعراض شاع ذلك في ذلك فيما بينهم من غير كبير من حد فكان جماعا
منهم على انه للوجوب في نفسنا ان استدلالهم كذلك لم يقبل البنا بالتواتر والاحاد
غير مفيد لان المسئلة من الاصول لعلى قوله وهذا القدر آخى انارة الى قوة اي عظام
عليه ان كان مستقولا البنا بالاحاد كانه اثبات لولالات لا لافاظ ولا ليعادى تواتر

لواتر القدر المشترك وان كما واحد من استدلالهم في الموضع المخصوصة احاد
قوله لا تفرق حيث دل على ان الامر المطلق مجرد عن التفرق له والواو بعده ذلك
قوله والفاصل الخ حاصله ان وروده بعد قرينة الاباقه فلم يكن امرا مطلقا بل متوقفا
بالقرينة خارجة من مساق الادلة وفيه ان الظاهر من سبب الاباقه ان موجب
الوارد بعده ذلك حقيقة لانه محتمل وهو محل عليه بالقرينة والابواب الشرح
ان التورود بعده بل يصح قرينة ام لا فلا بد من ان يقال انه ليس من قبيل الاحتمال
بل براد في نفسه وانه دلان كان قرينة لكن كما كان له ضابطا كلي صا وصرفا
كالاستثناء قوله لا بد لها من دليل كفي الوضع له وبلا وكون المقصود رفع التحريم
مانع عنه نعم لو ثبت انه قرينة على ان المقصود رفع التحريم فقط اي بشرط ان لا يثبت
معشئ آخر يتم لكن بناؤه ممنوع مع انه حينئذ لا يمنع لقوله لا بد لها من دليل بل على
تقدير الدليل ايضا لا يجوز اثباته لوجود الصارف عنه والمعارض له قوله كالا مطلب
رخ بعد ما كان منهيا بذروا البيع قوله وان لم تشهروا دل على ان الامر السرم لشوب
الاخرة ولا يخرج في تركه والاصار لغضا لموضوعه وهو معنى التذب قوله وقيل لا
بانه استدلالا ذهب الى الاستقراء اي الغالب شرعا استعمال لوارده بعده للاحتياط
بالاستقراء والحمل على الغالب اجب لم يصر عنه دليل كقوله في الاستدلال المستدل
فتلوا المشركين فانه للوجوب ان كان بعد الخطر لوجوب قبل المشركين المانع وجبته الا
بالاصطحاب مثال محض ليس يصحح للكلية وعلى المصنف رحمة الله ثلاث زه
هذا قال كافي فاصلا واولم يقبل بقوله فاصطادوا كافي اصول فخر الاسلام وفيها
حينئذ لا وجه لما قالوا من انه لو كان لها لم يصح التصريح بالوجوب بعد الخطر او بد
الاستقراء لا المناقاة بين الايجاب اللاحق والتحريم السابق والجواب حينئذ لا
ان المطلق عن القرينة غالب استعماله وعليها معالا لوجوب حمل المطلق عنها عليها

والامر طلب استعداء والاباحة تحبير فلم يتحقق فيها في الامر فكان الحل عليه طريق الجا
وهو لا يجوز من غير دليل فوالله لا كالب لا يقال يعود على موضوعه بالنقص لا يقول
على هذا علم من الحديث موضوع هذا الطلب الخاص الذي بعد الصلوة وذلك **قوله**
ان الامر المطلق بعد الخطأ والحق ان يقال انه لما ائتمن في الخطر عليه ان كان
فلا باحة كاصطاد وان الصيد كان بها قبل الاجرام فكان محظورا به فامر به بعد
التحلل وان كان جوبا فلو وجب كقوله عليه السلام اذا قبلت الخبيثة فدمي الصلوة واد
ادبرت فاعطى غفك الدم وصلى فان الصلوة كانت واجبة ثم حلت بالحيض في
رأيت في نسخة من الاصول ان الخلاف لما هو في الوارد بعد الخطأ الوارد ابتداء ^{المعنى}
بعلة او شرط او بعللة عارضة كاصطاد الوارد وبعد حصة الصيد المعقولة للبيحام
فانه لا باحة عند جمهورنا بل العلم **قوله** وليس يقول بكونه للندب ذهاب البغض الى
الفايكن بان الامر المطلق للوجوب نعم عند الفايكن لان الندب الوارد بعد الخطأ
كما ان المتوقف قبل الخطأ متوقف بعده في التحقيق من قال ان موجب الامر المطلق قبل
الخطأ متوقف والندب في الاباحة يقول بعده كذلك في عامة الفايكن بان موجب الوجوب
فالو بعد الخطأ كذلك لطابقه من اصحابنا في حصة النداء الاباحة ولا بعد ان قبل
كلام المصنف رحمه الله على بيان الخلاف بين الاصوليين مطلقا ولا يخص بالاقا
يلين بان الامر المطلق للوجوب الشال لم يمتثل الندب بعد الخطأ لان ليس بالخطأ
كذلك لعل الامر مخرج الاسلام كذلك لم يذكر للندب شيئا فان دليلنا حشيد هو ما ذكر
منه في الامر المطلق وذكر للبيح بخوما صطا وانا اذ من المسيحين من يقول بان قبل
الخطأ لا باحة بل للموجب فافهم **قوله** اجبتا القول لان فلو كان الاختلاف في البغية
لصار مشكرا لا للوجوب خاتمة واجاب بان الوجوب خبيثة كالملة والندب الاباحة قاهر
استحال لا يذكره بقوله ذكره الله تاويله اخره كذا قال الظاهر **قوله** ولا يخفى انه دلالة

لا بعد ان يقال ان حقيقة امر التكلم بفعل مراد منها المبتدأ ومنه حقيقة استعداء
وفي سلوا وصوموا المذكورين التكلم بفعل مستعدا لتحقيق فطما فليس صحيحا لفظة لا لكون
كون فعل منها مستعدا في مبتدأ ومنه حقيقة ثبت ان البغية مجاز **قوله** بل الخلاف في
ان اطلاق في الميزان اذا ائتمن البغية الامر قسمة الندب الاباحة او التهديلا
يكون امر عند من قال موجب الوجوب لا لعدم حكمه بل اطلاق لفظة الامر عليها بطريق
المجاز فلا يصح ان هذا ما ذكر في اصول بن الحاجب حيث ذكر من الجمهور انه حقيقة
في الندب مع ان موجب عندهم الوجوب فافهم **قوله** ثم قسم الخ ان ريد ان ام يقسم
ليهما فانما تقسم عليه ممنوع وان ريد ان مدلولها وهو صبغة الفعل يستعمل فيهما لم
يجد على ما لا سلم ان استعمالها في الندب حقيقة **قوله** ان الندب وانما يقصده على جهين
يتوسطا البغية الى حقيقة في الفعل الذي هو الندب هو المطابق للبيان
وبدونه بالنظر الى الامر النفي على ما عرفت بان الحاجب لا نقض **قوله** ان الندب طاعة
لا يمكن ان يعارض ما به لو كان مواربه لكان تركه معصية فتركه لا مواربه
للامر ومخالفة معصية فتركه ليس بترك النفي الاية فيكون ترك النفي مخالفة
يقال ان امر الندب متضمن جواز ترك القرينة فلا يتحقق المخالفة بالترك فنترك ما مواربه
معصية ومخالفة اذا لم يكن متضمن جواز التترك **قوله** وهذا لا ينافي في ما ذكرنا
ان مجازية البغية مستلزمة لمجازية امر **قوله** للطلب الى الطلب التكلم بالبغية فعل
او الطلب النفي **قوله** وهو مستلزم ترجيح الامور به والاباحة عبارة عن التخيير بين
الشيء وفعله ان شاء لم يفعل **قوله** لكونه ترك الخ فان السكوت ترك للتغذف والسكوت
ترك للتغذف وكل ترك حرام واجب المباح واجب **قوله** او مقدمه له جوابا
وهو انه ليس ترك الحرام نفس فعل المباح غاية انه لا يحصل لانه فاجاب لا يفرقا
مالا يوجب الوجوب لانه فهو واجب في شرح المختار يمكن ان يعارض ما به لو كان

واجب المكان تركه حراما ومعصية الا ان يقال ان مثل الجواب المجزئ فلا يكون ترك الواجب
المعين معصية بل ترك جميعا او يلزم ان معصية لكن الدلالة بل بالبنية من ترك
الحرام ونقل منه انه يجوز ترك الواجب وفعل المباح ترك الحرام وترك الحرام واجب
وفعل المباح جائز تركه قوله ولا يلزم ان كذا في بعض شروح منتهج قال بهرورد
على الاستاذ فقال ان راديعينها فخلاص الاجماع فان حصل الكفارة كذا
وان ارادوا بها كذا لك لان ترك الحرام اما واجب مندوب ومكروه او مباح
قال قبل لا بد من تعيينها بقايتها كالصوم والاعتاق من الشارع الا بالاعراض
لكونها واجبة مثلاً فلنا عين الشارع كل نوع من الفعل متعلق بحكم ما والفقه
فواضع الانواع والتعبير عنها بالاعراض العامة للاختلاف عن التفصيل المعلوم
للجمل في المالم لم يتعلق به حكم كالافعال لا اضطرار فيه فواضع متعين بالبنوع يكون
اما حركته او سكونه انتهى فيمكن ان يقال لا بد من تعيين الشارع من حيث كونه حراما
وقد جعله واجب من حيث كونه ترك حرام ولا يعين في الشارع من هذه الجهة
واليعين في نفسه غير كاف لعل قوله التي يحصل ان اشارة اليه قوله مجمل جليل
لا يساعده الحمل قول الامام للذهب المختار ان معنى الاباحة والندب بعض منه
في التقدير كانه قاصر لفظ الامر ليس معناه الوجوب ويمكن ان يقال انه قد نزل
موجب لفظ الامر هو الا الوجوب لئلا كان الدلالة على ان الامر للوجوب
مشتا لا يجاب الفعل على تقدير كونه مما يخلق عليه لفظ الامر وفي الكشف عندنا وعند
هؤلاء الخافين لا موجب له الا الوجوب انتهى وفي هوزة النذب الاباحة ما
له من الكلام بالصيغة استعماله بمحقق قطعاً ولم يتغير الا موجه من الوجوب اليها
انما بعض موجه في التقدير فلم يتغير موجه بالكلية فيكون حقيقة قائل قوله في
واحد اذ كون النذب قول الجمهور والاباحة قول الكفر وقوله وتخصيص ان في

الجمهور كلهم في القول لمن قال بحقيقة الاباحة لاصحها فقط قوله بان الامر حقيقة
للوجوب ان حملوا كلامه على ملحق ما في الميزان من ان اذا افسدت بالصفة فزيت
تعين بها الاباحة والتهديد قال اكثر الفقهاء ان اللفظ له المجرى المجاز وبعضها
الحديث انه بطريق الحقيقة فان الصيغة المطلقة غير المعينة بالقونية فيكون مع
الاباحة للاحقة حقيقة مع التهديد كما قالوا في اللفظ مع الاستثاء ودونيهما
الشارح رحمه الله من لزوم ابطال المجاز ويمكن ان يقال ان صيغة الفعل لا وجدوا
متعلقة في هذه المتاع استعمالها غالباً متبادرة في الخ الى ان من ملك الثا منها
لوجب غيره وبما موضوعا لها وضعاً نوعياً الا ترى ان المجاز الغالب شبيه بالحقيقة
بل قد يقدم عليها ولا يلزم منه ابطال المجاز مطلقاً قائل قوله بحسب الحقيقة ان
الواجب فيها عدم القونية للدلالة والقونية على عين رهم ليست للدلالة بل جز من
المتعلق قوله بناء على انه يجب ان يفي ان يجب ان يحل في تعريف المجاز على ان
ليست شمل الجزاء فان ليس غير لكل على ما عرف في الكلام لان المراد منه الغير المصطلح
ليس وعليه انه يلزم ان يكون المجاز الا في الحقائق الموجودة لا الاصطلاحية ولا
لا يكون اطلاق الملزوم على اللازم الغير المنفك مجازاً او عبارة الا ان صريح فسادنا
ولذا قال الشارع رحمه الله وفي معنى خارج فان قلت تجل على معنى لا يشمل اللازم
المنفك فانه ايضا ليس غير الملزوم على ما عرف فيما قبلت لما كان المجاز من الامن
موضعه عزباً عنه واللفظ بالنظر الى بعض المعنى وجوز ليس يخرج منه بالكلية بل في
فيه امكن اخراجه من الجاز حيلة فمما لا يخلاف اللازم فزوى بقدر الامكان قوله
الا عتراض السابق وهو كونها انواعاً متباينة من يميز ان يكون شئ منها جز
الغير قوله وما صلا شئ ليس معنى ان يفي انه اذا استعمل بمعنى الفعل استفيد من
النذب والاباحة انما هو استعمالها في جواز الفعل الذي هو جواز الوجوب

وجواز الترك انما هو بحسب الاصل هنا فنحن نكون الامر للندب والا باخه انما
هو استغفار ان من استعمال الصيغة لا ان الصيغة مستعملة فيها ومن قول الامام
في التقدير كانه قاصر مع ان المتعل في الصيغة خبرا بالتحقيق ان اللفظ المستعمل في
مقام افادة جواز الفعل جواز الترك مر جوا او مساويا متعل فيها هو خبر المتعل
الحقيق فنزل المستغفار من استعماله منزلة خبرية قوله من غير دلالة اللفظ الخ الى اللفظ
المتعل مقام افادة الندب والا باخه لاني لغته مطلقا او صيغة الامر في نفسها
واله على امتناع الترك لكونها موضوعا للوجوب قوله ثياب فاعلم لم يقل ان
الثواب كعدمه اذ المطيع متابعنا قطعاً بمقتضى الوعد بخلاف العاصي فانه يحق
الوعاء قطعاً لكن جازان لا يعاقب اذ الكرم يخالف في الوعيد لا الوعد قوله ما
نقل عن المصنف رحمه الله من ان نوح هذا المنقول عنه في حاشي قوله لم يجوز ان
يستعمل الخ كيف فلا دخل للدلالة في كون اللفظ حقيقة او مجازا فان مدارها
على الاستعمال قوله هو كما صرحوا في غاية توجيه هذا ان المراد ان على تقدير كونه استغفار
هو صرحوا ولا يخفى على المتأمل ان بين الفعل لا تفعل عند قصد الاباحة فرقاً على
تقدير كونه مثل صرحوا لا يخفى فوق بالنظر الى هو المراد من اللفظ والمقصود منه
وهو الاباحة وان كان الحذف استعماله فيها اللفظ اولاً في الاول جواز الفعل
وفي الثاني جواز الترك بخلاف ما اذا جعل من اطلاق الكل الجزاء فانه حينئذ يكون
بينهما فوق بالنظر في نفس هو المقصود من لفظ كل منها و مراده فان المراد
والمقصود في الاول جواز الفعل الثاني جواز الترك والجزء الثاني مستفاد من
الخروج لا من اللفظ بخلاف تقدير الاستعارة فان الاباحة مستفاد من خبر
لفظ كل منها ولو بالقرينة فتقوله وبالحكمة لا يخفى على المتأمل ليس نحل الجواب بل مقتضى
منه ومعنى وبالحكمة ملحوظ بالنظر الى بعده لا السابق لانه ان الفرق بينهما معلوم

اجمالاً من غير تفصيل جهة الفرق وان المراد التشبيه بين التصريحين في جرد كون
مدخل كل منهما فرداً لما استعمل فيه اللفظ والمقصود ان تصريحهم يكون متعل فيه
الندب لا يمنع من كون مرادهم ان المتعل فيه اللفظ جواز الترك فانه كتحريمهم بان
المتعل فيه الاستدلال ان النجاس مع ان المتعل فيه النجاس والاستدلال اننا يعلم بان
فان قلت فلهذا لم لا يكون اللفظ استعارته لهما بما مع جواز الفعل قد مر ان
الاستعارة قد يكون من استعمال الكل الجزاء الا في جرد التسمية لان المتعل فيه على
التقديرين هو جواز الفعل فعين خصوصيتها بالقرينة لا من نفس اللفظ فبأنه
الاستعمال الجواز على الاول من حيث كونه جامعاً وعلى الثاني من حيث كونه جزئياً
لا كان حمل اللفظ عند فوات الحقيقة على هو انفس منها ولو باعتبار ادلى كان اعتبار
الاستعمال جواز اللفظ من حيث كونه جزئياً من الحقيقة ادلى انفس اليها من اعتبار
من حيث كونه جامعاً ولذا قال الامام ان هذا صحيح في غاية ما يستلزم في توجيه هذا الجواب
ثم ان الشرح رحمه الله لم يتعرض للجواب عن قوله وما ذكر من ان الامر الخ فكانه لانه
عنده هذا وعندى الكلام المصحح وجه وجبه على غير ما ذكره الشارح رحمه الله وهو
مراده ان دلالة للصيغة على جواز الترك اصل لا بحسب الحقيقة ذمى للوجوب وبيان
لجواز الترك لا بحسب المجاز وليس كذلك الا بان يجعل الجواز المدخل في الاباحة جامعاً
بينها وبين الوجوب يستعمل الصيغة فيه ويتبعين الاباحة بالقرينة فيرفع الصيغة
المستعملة في جواز الفعل يدل عليها بنو سطر القرينة ولا يمكن وقوع جواز الفعل
ولو بنو سطر القرينة على جواز الترك مطلقاً كما لا يخفى نعم يمكن وقوعه على جواز الفعل
المفارق مع جواز الترك لكن الاباحة هو مجموع الجوازين لا الجوازالاول المتأخر
والمقتضى بالثاني نعم لو كان جواز الفعل امر خارجاً عما على هو حقيقة الاباحة
ومعنا بالامكن جعل الصيغة استعارته في الجواز فلهذا لا يبعد ان يكون استغفار

للاباحة اذ لا معنى لوقوع جواز الفعل على مجموع الجوازين كما لا يخفى فالاصح انه لا يلقى
اسم كل على الجزو خلاصته ان الاستعارة فيما نحن فيه بنوعه جامع الجواز
استعارة بالجامع الدخيل قطعاً وهو انما يصح اذ اصح وقوعه ولو بالتوقيف
مجموع المعنى المشبه كاستعارة القطع الموضوع لانه انما اتصال الاسم
لتفريق الجماعة في قوله نعم وقطعنا بهم في الارض يجمع ازالة الاجتماع
المدخل في مفهوميهما وهما وقوعه غير صحيح كما بينا ولعل هذا وجه وضعه بالوقوع
قوله من حيث انه من افراد اشباع اي لفظ الاسد يستعمل فيه بالتوقيف
واقع على الانسان فان قلت فعلى هذا لا يكون اللفظ في الاستعارة مستعملاً
في المشبه اذ هو الان في المفهوم اشباع اذ لا يتصور من اشته بهتة بينه وبين
حقيقة الاسد قلت معنى كونها لفظاً مستعملاً في المشبه انه وقع والى عليه
بالتوقيف لانه مراد من لفظ اللفظ قوله او بدونه يعني انه حين يستعمل الصيغة
في جواز الفعل لو فرض ثبوت خصوصيته عدم جواز التكرار ولم يكن ثابتاً
تلك الصيغة المستعملة فيه بل بالتوقيف لا ان ثبوت خصوصيته عدم جواز التكرار
من الصيغة مطلقاً ليس لا بالتوقيف ليرد عليه انه يلزم ان يكون دلالة الصيغة
على المعنى الحقيقة وهو الوجوب ايضاً محتاجة الى التوقيف كما توجبته الحاشية و
في حصيص بيبين قوله على النوس بان يكون هو استعمال فيه بالنظر الى نفس
اللفظ قوله الفرق بين صيغة الفعل ولا تفعل الخ ولو كان الفعل مستعملاً
باقية لنفسها بدون توسط الاستعمال في جواز الفعل لكان لا يستعمل ايضاً
كذلك وحاشي لم يكن بينهما فرق وهو بدوي والفرق بينهما بان مدلول
الال جواز الفعل مع جواز التكرار وانما في جواز التكرار مع جواز الفعل
ان اريد منه الفرق باعتبار التبعية المستفادة من مع فساد ادباً

باقية مجموع الجوازين من غير اعتبار احد هاتين الاخر وان اريد باعتبار التقدم
وانت خرموني الذكر فقط وبما مفهومه ان معاً من كليهما عند الاباحة قوله كما ان
فلما برى الخ من غير التمثيل قوله ولها الجواز اشارة الى ان الكلام ههنا في الال
باقية بمعنى الجواز الاول في الفعل لا المستبعد من خرج في الفعل وانكرت فانه مبنيان
للوجوب لا يثبت في ضمنه اتفاقاً بعد الاتفاق على ان الاول في الفعل ثابت
في ضمن الوجوب بل عليه وان عليه اختلاف في ان يبقى بعد نسخ الوجوب ام لا فعند
الاشافية الدال على الوجوب والى على الجواز بعد نسخه وعند الحنفية لا قوله الجواز ان
يرتفع الخ المتفرع على هذا جواز بقائه دليل الجواز لا بقاؤه قطعاً فيكون بقاؤه الجواز
محملاً لا يثبت الا به دليل آخر لا لدلالة الال وجوب موجب وهداهي سبيل
الحنفية فان حاصله ان دليل النسخ او رت شبهة في دلالة على الجواز لا احتمال انها
الوجوب بطلان جزئية فلا يبقى ولا يدل عليه بل يخرج في اثباته الى دليل آخر الا ان
يقال انه لما جاز ارتفاعه باحد جزئية حملنا دليل النسخ عليه لان لا في المستغن
من مقتضاه في دليل الجواز لا قطعاً قوله لا يرتفع ان اريد انه غير مرتفع قطعاً
فمنع بل ارتفاعه محتمل لاحتمال ارتفاع الوجوب لا يبقى دالاً على جواز قوله المهر
اللفظ الخ بل حقيقة الاتحاد والتنصيص المطابقة بالذات واختلافهما بالاعتبار
على ان فهم الواحد بالذات يسمى مطابقة بالبنية الى تمام المعنى وتضمننا بالنسبة
الى فرعية على ما هو التحقيق قوله بايقاعه مرة بعد اخرى بان يصل استنباط الفعل بما
قوله لا يمنع الخ لا اختصاص كل مرة بوقت ففي كل مرة موقت بتلا زمان قوله الجواز
يقصد الخ بان ينوي القيل الثالث دفعة لا ان يوقع مرة بعد اخرى ثم ان اريد
من التكرار ايقاع جميع افعال المتماثلة وهو ظاهر من كلامهم حيث عبروا عنه
بالدوام والذات انما لا يخرج حتمه استوجب فيه الدائمة لا يتصور التكرار بدون

العموم وان ريد اقل ما يطلق عليه افعال متماثلة يجوز ان يقصد التكرار في
العموم ايضا بان ينوي التعلق بلفظين فقد اعيد بهما بعد اخرى قوله وعامة الاثر
لانها موقوفة قوله فلذا الى الاستدلال به في غالب المراد قوله يقتصر على صيغة الجمل
وهو ظاهر يعني انه يقتصر على ذكره اكتفاء بالضرورة من الملزوم فكانها مذكورة في معناه
ففيه اربعة مذاهب اي على ذكر المصنف رحمه الله والا ففقه مذاهب آخر قال القاضي
ابو بكر في جملته من الفقهاء واما ما اورد من ان يوقف على لاندري مراد المتكلم للتكرار
بينهما وقيل بمعنى اوضح التكرار والضرورة والمطلق عنهما في الميزان قال بعض الفقيهين
انه يحتمل الفعل الواحد والكل لكن يصرف الى اقل لا بدليل بعض اصحابنا ان في كل
الدوام التاكيد عيسى ابن ابيان ان كان يمكن تحصيل جملة تقع على الكل لا بدليل الا فعل
الاقل البوسطور الماثير يدي لا يعقد المدة والا لا دوام ويؤتى بالفعل على الترادف
حتى يقوم دليل المدة واكثر الفقهاء والمتكلمين انه يقع على المدة من حيث انه مطلق الفعل
لا من حيث انه مرة حتى يقوم دليل الدوام انتهى وعلى غير ذلك الى اكثر الفقهاء والمتكلمين
هو لطلب الماهية لا التكرار ولا مدة فلا يوجبها لكن يجملها لاحتمالها الماهية المطلقة
وتقع على المدة ضرورة وبها يحصل البراءة قال سبكي مشير الى هذا المذهب اراه را
اكثر اصحابنا وفي التحرير وهو الخنا عن الحنفية لكن قال فيه انه لا يحتمل التكرار بعد
قال في مطلق الطلب لا يقيد مرة ولا تكرار وحسب لا يظهر له وجه قوله بغيره
لكن فاداه التكرار على مذاهب عامة الحنفية بالتغيير الى لا يجمل قوله مختصرا الى
احتره يعني يفتح استعمال كل منهما ومعاني مقام واحد لغة واحد ما اقل لفظا من آخر
مثل ضرب وفعل فعل الضرب قوله فلان افرع الخ اورد والامام دليل الاحتمال
التكرار فقال لو لم يحتمل اللفظ لما اشكل عليه واورد المصنف رحمه الله دليل
لا يجابه والحق انه ليس في دليل شي منها لاحتمال ان يكون سوال لعدم الوقوف على

على مراد المتكلم وعلى هذا يكون دليل المذهب الوقوف كذا في التحرير وهو مد فوع با
فرزه في التوقيف من انه لو لم يكن الامر يحتمل الوجهين لما سأل الا فرغ ولما اتمها
والتكرار من المدة يجري مجرى العموم من المخصوص وجب القول بالعموم حتى يقول
دليل المخصوص على هذا الا بنوجه ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله لا يقال في المراد
الفهم بطريق الاحتمال هو لا ينافي السؤال قوله وفي اكثر الكتب في الظاهر ان
على المصنف رحمه الله بان سائلنا هو ضرورة لا الافراع مع انه لا يتعلق
بالامر في التوقيف روى ان الا فرع بن عيسى ان سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعل الخ في كل عام ام مرة فقال عليه السلام بل مرة فقال عليه السلام بل مرة فقلت
في كل عام لوجب ولو وجب ثم تركتموه لفضلتم وفي الميزان روى انه لما نزلت
آية الخ قال لا فرع ابن عيسى لعامنا هذا ام لا بد فقال عليه السلام لا بد انتهى
فلا بد من القول بتكرار الواقعة ليحصل الجمع بين الروايات قوله والمفعول في
للاشكال عن المكرر وهو انه لو كان جرا للتكرار وجوب العود الى الخ في عام
يكون لقوله عليه السلام لو قلت نعم لوجب اي في كل عام مع الاول في كل عام نفس
جواب الخ مع قوله عليه السلام نعم جوا كل عام فيكون قوله عليه السلام نعم تقورا لما يتفكر
من نفس جواد هو العود في كل عام الى الخ على كونه للتكرار في قوله عليه السلام لوجب
لتقورا لوجب كل عام فلنا يعني ان مذاهب من ان جوا ليس للتكرار بل للمرة مع لوجب
لصار الوقت الخ فتكرار السبب قوله لا يوجب العموم واما المخصوص والمدة فقول
والنكرة في الاثبات تخص بل على انه مدلوله والمذكور في كتبهم انه لطلب الفعل من
لقتيد شي منها لكن المدة ضرورية يقع عليها اول لا يوجد الماهية باقل منها فحتم
عليها وهذا هو الذي نقلنا من الميزان منسوب الى اكثر الفقهاء والمتكلمين في
في التحرير انه الخنا عن الحنفية قوله لكن يجمل الفرق بين الموجب والمحتمل ان

ثبت من غير قرينة والمحتمل لا يثبت به ومنها قوله ولذا يتقيد اسم الى نه بقيد لمرة
وكرر كما يقيد بالكثرة والقلة والموصوف بالصفة المتقابلة لا دلالة على
خصوصية شئ منها وفيه انه ممنوع لاحتمال ان يكون ظاهرا في احدى الصفات
وبالتقيد بها يصير لصفاتها وبغير تعيين ما هو الغير الظاهر مع ان الموصوف
بها انما هو المادة فلا يثبت منه ان الامر بصفة وهي لا يدل على شئ منها وبما
قوله والتكرار في الاثبات تخص يقتضيه ان يكون مدلوله المخصوص المرة قوله
من سؤل لافرع قدم انه سؤل بجمل ان يكون لعدم دراية مراد المتكلم لكن
على هذا البض يثبت انه يحتمل تكرار نعم لا يثبت احتمال مع كونه موجبا للمخصوص
والمرة قوله ومن كونه مختصرا اي من كونه مختصرا من المطول اذ لم يسبق كونه
مختصرا بما فيه ضربا المنكر والمختص توجيه غير وجبه قوله يعذر المصدر معرفة كخ
يعني انه يحتمل ان يفهم مع الامر قرينة فيقدر المصدر فيما اختص به عنده معرفة قوله
وجوابه كخ يعني ان التكرار فيها ذكر انما هو للتعليق والتقييد الخاص اي بالسبب فلا
يثبت منه كون مطلق المعلق والمقيد كذلك قوله مطلق اي مجرد عن قرينة
التكرار والمرة قوله والمعلق انما عطف على المطلق قوله ولا يلزم ان يعني
ان الشرط بتكرار بشرط مطلق سواء كان تعليفا بالسبب وبغيره موجبا
للتكرار قوله ظاهر عبارة المصنف رحمه الله ظاهر عبارة ان غير المعلق
والمقيد لا يحتمل التكرار لانها تحتمل ان اذا الاستثنا وعندنا تكلم بالباء في بعد
الشيء وما قبل ان البتاد ومن الاستثنا من النوع هو الاثبات كعكس قوله
عندنا نعم يفهم قرينة سباق الكلام يصير ظاهرا رة ذلك اذ هو بصدد
بيان حكم المعلق والمقيد عندهما لا غيرهما لا يحتمل لان المعلق والمقيد
له بالوضع النوعي له كاستثنا وقوله يصرف اللفظ فيكون التقييد وتعليق صفات

ضارفا معنية متبنا لا لا يحتمل اللفظ قوله بوجب الوقوع في الحال مع عدم اشتها
لها خارج الحكم قوله قد يعني قول يمتثل لاثمة كلامه ظاهرا فيما نقلنا من الميسر ان
الى الكثرة الفقهاء والمكاتبين قوله وذلك لان الامر انما يدل على ان جميع
اسماء الاجناس من الاعيان والمعاني لا يحتمل المعاني لا يحتمل التعدد ولذا قالوا
لوحظ لا يثبت ما الفرق الى قبل بصدق بل ما هو فطرة ولو نوى مباداة
مع فشرط ما شاء منها ولا يحتمل وقد مر من الاقدار المختلفة بين الحدين لا يصح
لاستفاد الغورية الحقيقة والحكمة وهذا يخالف ما يثبت في اللغة من وقوعهما
اجناس المعاني على التعليل الكثرة قوله والمنفرد لا يقع على العدد بل بينهما تساند
وقوع على العدد لازم للتكرار والعموم وان كان التمجيد يتحقق العدد وبدونهما في
صدورة البقاع طلقين معا ونفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم فطلق لا يحتمل العموم
والتكرار ولا يقع عليه والا لوقع على العدد وهو باطل مما قرنا ظهر ان تفرج
وقوعه على ثبوتين مثلا على احتمال التكرار والعموم او الجاه غير صحيح اذ لا معنى لا
تبنا والوقوع على اللازم الا على احتمال الملزوم الاخص بل هو مبني على ان
الامر يحتمل التعدد والمخض عند من يجوز وقوعه على سنيين وعندنا لا قوله ذكر العدد
علما وذلك بما ذكره الشرح رحمه الله من كونه تغييرا وهو لا يجري في الواحد فقول
الشرح رحمه الله او واحدة نقل للمساواة بينهما لا دخل في التفرج وبان المقصود
بالحكم حينئذ هو العدد فيكون الوقوع المصدر المحذوف الموصوف بالعدد فلا
يعتبر اللفظ كلاما ما قبل تكلم به قوله واما الفرق ان كانه دفع اشكال هو انه لما
بينه الثالث في طلق لاحتمال مصدره لها فيلزم في طلقك كذلك وليس كذلك
بما سبق بينهما من التفرج بحث الافتضاء من ان المصدر اللغوي المحتمل لينة اثبت
ليس ثابت في الحال الثابت في الحال لا يحتمل ثبوت افتضاء قوله فقول ان يقول كخ

الجواب عنه ان كل ما ينضم الى الصيغة سوى ما يدل على الوحدة والغوية كما
وات العموم مغيرة الى لا يخلو عندهم قوله مسلة عدم قطع رخ السارق في الكثرة
ثالثة يحس عندنا حتى يحدث ثوبه ولا يقطع وعندنا حتى رحمة الله يقطع بده ليس
نباد على ان لفظ ابدى الواقع في النص متناول للبسري كالمعنى منى محل القطع منها
كيف لا وهي البضائة السرقة لكن عدل عنها في اثباته للبسته والاجماع وهو لا يفي
محلها الثابتة بطلاق الكثرة ليس المراد الايمان كما قالت الحنفية لان فيه البطلان
الطلاق هو مجرى مجرى نسخ عندهم وبطلان صيغة الجمع او السارق سارقة مبنية
لا ايمان فلنا المراد من مصدر السارق الواحد الحقيق قطعاً لا منشاغ الاعتباري
وهو سرقة الواحدة ولا يقطع بها الا بدو واحدة اجماعاً فوجب ان يجعل الجمع مجازاً
عن التثنية كقول تعالى صفت فلو كذا وتلك الواحدة هي الجملة للاجماع واسته
قولا وفعل وقراءة ابن مسعود فضا معنى النص الذي سرق في سرقة واحدة نتج
بيننا هما فلتنا واليسري وقوله كيف لا وهي السرقة مثل البينة فيس في
وقوله وبه يحصل الربط اشارة الى ما في الكشف من ان ضمير لم يخل ليس لاسم
ان لان الكلام في احتمال المصدر والعدد ووجهه ولا للمصدر اذ لا يرتبط بالضمير
بالاسم فلا يصح الكلام قوله بدليل الاجماع واسته رخ لا يمان يمكن ان يكون لا اجماع
واسته والقواعد لبسرية محليته البينة في المرة الاولى لانها المراد من النص فيبقى ص
متنا ولا ليس لاننا نقول استه والاجماع لان على محليته والرجل الثانية ولا
على ان ذلك لا اجماع واسته والقواعد لبسرية المراد والاليزم في الثانية العدول الى
غير المنصوص مع قيام المنصوص بقايه قوله ولا يمكن تكرار رخ دفع لما اورده من
ان الجمله تكبر تكبر الزنا مع ان مصدر الزاني كالسارق بان المحل الزاني بما
بخلاف السارق قوله فان الواحد الحقيق رخ ليعني ان اصل ان المصدر للواحد

لواحد الحقيق ويحمل الاعتباري دل على ان افطعوا وال على القطع الواحد
حقيقته ويحمل جمع افراده ومجمله ليس براد جماعاً فحين الواحد الحقيق قوله
انه على انه تقدير كون قوله تعالى فافطعوا رخ معطوفاً على مطلق نفسه متوقفاً
على سابق لم يكن لقوله اجماعاً فائدة وهم اذ ليس مغنضه الاصل السابق
مجملة وهو كل الافراد ليس براد ومنه فذكر الاجماع وبطلان البسته قوله لان اسم
الفاعل رخ ولان فيما ذكر المصنف رحمة الله قلته مؤنثة اذ على تقرير النعم
لعد التوضيح لوصفة السرقة لا بد من التوضيح لوصفة القطع بخلاف المصنف
رحمة الله فان الثاني كاف قوله وجوابه ان المراد رخ فيه ان الكلام في لفظ
المصدر اى سرقة المعبر في لفظ السارق وهو عام قطعاً والمصدر التقابلي
لكل فرد من افراد السارق وهو مفعول سرقة لا يعلق له بالاصل المذكور
والوحدة بالبسته البه انما هو ذلك الغايمة لا لفظ سرقة نعم يمكن ان
يجاب عنه بان السارق مختص بهذا السارق في هذا السارق وفي كل منها مصدر
لا يخلو العدد وقد بر قوله مثل دار الزكوة الحرة كلها مثله غير الموقت من
حق الله وحق العبد لكل من الاداء والقضاء وترك الوقت للظهور قوله لا
بيان متعلق بقضاء رخ قوله ونحو ذلك مما وقته العبر قوله ولا يتصور الاداء
رخ فبيان الايمان وما وقته العبر والنوافل والمنذورات المطلقة وغير ذلك
اداء ولا قضاء حقيقته واما النوافل الموقفة كالصحة فانها يقضى عندنا حتى
رحمة الله شرح جمع الجوامع الصلوة المنذوبة يقضى في الظاهر ويقاس عليه
الصوم المنذوب وفي حاشية الابري انها توصف بالقضاء والاداء وعليه قوله
الفقهاء والنوافل الموقفة يقضى ابدى لفظه ابدى في تعريف القضاء من ان يقال
لاسبق لفظه مقتضى بدل قول لاسبق له وجوب كافي في جميع الجوامع لكن قال ان رخ

رحمة الله في حاشية العبد في ان النوافل الموقفة في وقتها اداء وبعده ليس
بقضاء انتهى فبعد ان يتحقق الاداء فيملا يتصور فيه الاقتصار وبالجملة من النوافل
الموقفة لا يتصور فيه وتمت قطعا كسلوة العبد والجملة والحنوف والكسوف
والاستقار واما لما قال ان يطلقون على فعلها الاداء فيحقق فيما لا يتصور
فيه القضاء ولا يقتضيه تعريف الاداء قوله اي عبادة فخلق وقته احراز
عالم بفعله وقته كالتقضاء على قول غير بعض المحققين فانه لم يجعل وقت التذكرة
والايمان قبل الوقت بعده بعد الاداء الصحيح منه المقدرة احراز عالم بقدره
وقت كالتوافل المنذورات المطلقة شرعا احراز عالم قدره لكن لا شرعا كما
لزكوة اذ عين له الامام شهراني حاشية الابهري نقلا عن المستطاع فلو كان
الشهر قبل جولان الحول كان ايتا الزكوة تعجلا يقوم مقام الاداء ان
وجد شرط الاجزاء في وقت وجوبه ولو كان في آخر الحول وبعده كان اداء
لان الزكوة والكاتب على الفور عند الشافعي رحمه الله لكن لو اخرتم اوى
لكان اداء واجبا به الفور لغلبة الحاجة بخلاف زكوة الفطر فانه لو اخر انما
عن الغروب صار قضاء ولانه عليه السلام قدر له زمانا بقوله اغنوهم في مثل
هذا اليوم عن السؤال انتهى فهذا شرعا بان مثل الزكوة يوصف بالاداء وليس
قضاء ولذا عرف الاداء في الخبر بما يعبر ما وقته العزم حيث قال الاداء فعل
الواجب في وقته المعينة بشرط العزم وغيره بالجملة لا عن وقته وصرح في
المحصل بتعيين الوقت في تعريف الاداء المصنوع والموسع قوله ان لا يخرج
عن الاعادة على قول غير بعض المحققين وعن القضاء على قوله بعد وقت
الاداء اي وقته المقدرة شرعا خرج به عالم بقدره وقت كالتوافل المنذور
المطلقة اذ بعد المقدور فرع المقدور والاداء الاعادة مطلقا سواء كان

كان المثلث الاول ولقد روي انه استدركا ان خرج به ما فعل لا يقصد الاستدراك
واعادة الاداء الصحيح بعد الوقت اعادة القضاء الصحيح في الكشف قوله كشي
وجوب احراز من النوافل فينبغي ان لا يكون له وجوب على بعض المحققين ان لا
اعتراف منه بما يخالف ما ذكره في فصل المفهوم نقلا عن اصول الشافعية معترضا
على المصنف رحمه الله من ان نفس الوجوب ينفصل عن وجوب الاداء كما في
صلوة النائم والكاسي قوله متم مقابل الاداء اليه وجوب حب الحاصل اليه
في منهاجه وتبع بعض المحققين في مرصده حيث قال لو اوجب اداء ان خلق وقته
المعين وقضاء في غيره والاداء ان كان مسبوقا بالاداء لم يفسد الاعادة قوله
اولا وعلى هذا القضاء يخرج بقية في وقته كما ذكرنا قوله متم من الاداء وهو من
الغزالي في المستصفى والرازي في المحصول قوله متعلق بقوله المقدور ولا يتوهم
انه مقابل لثاني في تعريف الاعادة وهو قيد الفعل قطعا لانه على ما مقابل
ولا الواقع في تعريف متم من الاداء المقابل للاعادة في الفعل هو ان
يقال ما فعل اول وفي وقته المقدرة او لا شرعا لا لما وقع في تعريف الاداء المطلق
قوله احراز من القضاء ولا يخرج به الزكوة اذ عين له الامام شهراني حاشية
بقية شرعا لانه اول خلاف قوله حيث قال لا يخرج فذهب به ان وقت التذكرة وقت له
وقت التذكرة هو الصالح للقضاء لا وقت السبيل لا يمنع كونه وقت له كما توهم
قوله وعند اصحاب حنيفة رحمه الله ادخا واما الاعادة فهي من الاداء وادخل فيه
عندهم قطعاً اعلم ان الاعادة اذا كانت لغير الاول فالواجب هو الثاني
اتفاقا والاولى حكم العدم شرعا واما اذا كانت لتقصير من غير ان يفسد
غير واحد من شرح اصول فخر الاسلام بانه ليس بواجب بل بالاول يخرج عن
الجملة وان كان على وجه الكراهية على الصحيح وان الثاني بشرطه لا يفسد بوجوبه

وقيل انه واجب كما اشار اليه في الهداية وصرح به بعضهم وبوافقه ما من الحسنى في
البسر من ترك لا عند اليلزله الاعادة وزاد ابو اليسر ويكون النقص الثاني
قوله والمراد بالثابت بالامر ان لا يخرج عن الالزام بغير عيب الواجب بالامر وفيه
من وجهين احدهما ان الواجب وصف في الذمة لا يقبل التعريف واسلم مثل فعل
الصلوة في وقتها فلا يكون اسلم عيب الواجب ثانيا ان الامر بالامر للبيته
بالواجب وشرف ان الامر انما هو سبب الوجود والاداء والنفس الواجب فهو
بالسبب كالوقت واراها الشرح رحمه الله ونفهم بان الامر ما علم وجوبه بالامر
نفس وجوبه والمراد بهما علم وجوبه بمثل فعل الصلوة فيكون المسلم عيب ما علم وجوبه
به ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى التاويل بان الامر ما علم وجوبه لانه يمكن ان يراد
من الواجب بان الامر بل انما ويل مثل فعل الصلوة فان الامر للبيته وجوبه وان
كان سببا لوجوبه اذ الواجب في الذمة فالواجب بالامر غير الواجب بالسبب فينبغي
الاشكالان بل انما ويل ثم اوقد بوجبه التوسع بان سبب الوجوب لا علم بالامر
الوجوب اليه قوله وصف في الذمة لا يقبل التعريف الذمة في اللغة العهد وفي
الاصطلاح وصف في الانسان به بصير اهل الوجوب الحقوق له وعليه وهذا هو العهد
الذي جرى بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق كعهدنا لكفار حيث ثبت وعليهم
المسلمين وهذا الوصف بمنزلة اسبب لكون الانسان اهلا للوجوب وعليه لا يعقل
بمنزلة الشرط ومعنى وجب في ذمة كذا الوجوب على نفسه باعتباره ذلك الوصف
وتعرف ان الوجوب عبارة عن اشتغال الذمة بوجود الفعل الذممي او المال
المنصور فالواجب هو الفعل الذممي والمال المنصور انما يغفل بوجوده للشخص
ولا شك انه وصف في الشخص غير قابل لتصرفه وانما يقبل التصور هو الصلوة في
الجبج هذا بالشرح الى والله اعلم بحقيقة الحال قوله ما يفيكس الى ما علم بالامر ان لا

فعل هذا يكون اذ الدليون اليه باعيان ما علم وجوبه بالامر وما قيل لها لنفسي
باعتبارها لا باعتبارها انما هو بالنسبة الى الواجب في الذمة قوله ومعنى تسليم العيب
ان لا يرد دفع ما قيل من ان التسليم انما يكون في الاعيان الباقية دون الافعال
التي هي الاعراض المتمتعة بالبقا والانتقال بان التسليم هو اخراجها من العلم
الى الوجود والاثبات بها اذ تسليم كل شئ ما يناسبه فالعبادة حق التسليم بها
ان يودها وقد يجاب عنه بانه قد ثبت في قواعد الشرع ان الواجبات الشرعية
لها حكم الجواهر فخرى التسليم فيها كما جرى في الاعيان اعتبر في القضاة ان لا يفسد
لم يعتبر فيه بعد الوقت لمثل مثل قضاء في صورة الاجحاج كما سيجي انه قد ثبت
غير معقول مع قيام الوقت قوله وقد بعضهم ان لا يفسد بغير التسليم بان
الى مستحق ولعله انما لم يقيد به لان التسليم الدراهم الى يتررب الدين لا يصدق
عليه انه تسليم الواجب او مثله وما قيل انه لا يسجد لانه من السلامة وهي انما
يحصل اذا كان مستحق وهم ومن وان اريد من التسليم التسليم الصحيح المعتد به
شرعا يكون غنا عن القيدين قوله لا يكون قضا او القضا به يرفع الذمة عن
المضمون على جه التمام وهذا عند استروا والملك يعود ذمة الديون مستغولا
فلا يحصل لغرض التام قوله قلت المباح ان لا يفسد ان مثل قضا وليس بامر عند
الحققين فلا يكون ثباته بقاءه فيها ثبت بالامر قوله ولهذا قال في الكلام
ان لا يفسد ان في الاسلام ذكر الواجب في تفسير الاداء ثم ذكر دخول النفل هو
المندوب لم يتعرض للمباح بناء على ما ذهب اليه المحققون من الجضر انما ثبت
بأنه في المباح ليس ببناء في الاداء والقضا بهما صنفان حكمهما
والثابت به ولا كان في مبني او قال المندوب ابهام ان يدخل المباح حيث
ذكر الاباحة دفعة بما حاصله انه اشارة الى سبق من الاختلاف في امر

انه حقيقة في الطلب الجازم او مطلقه والتحقيق فيه من نذهب الجمهور انه حقيقة
في طلب الجازم او الراجح فلا يطلق الا اذا علم المباح في العرف ولا يدخل الامور
به بناء على التحقيق من نذهبهم وان كان داخل فيه على تقدير جعله حقيقة في مطلق
الطلب فبني الامام او خالف المندوب على ما هو التحقيق في خلاف المشار اليه بقوله
على قول من جعل الامراخ هذا هو الوجه النظائر احكام الشراخ رحمه الله وقد فتح
اخره بقوله وقد اطلقناك على ان المراد ان قوله لكن التحقيق وقع ما يتوهم من ان على
تقدير كون المبني سابقا لان خلاف في ام رايضا يقتضي ادخال مباح كما لا يخفى
وليس باعتراض على الامام كما توهم وبما حررنا يندفع ما يرد على الشراخ رحمه الله
من انه على وجه الشراخ رحمه الله ايضا ينبغي ان يسمى المباح ادا دكا على كنه الكشف
غاية الفرق ان علته الابتغاء على جهته كون الكل مأمورا به وعلى وجه الكشف كون
الكل موجب الامر ولذا اعتذر الشراخ رحمه الله بانه لم يتعرفه لعدم تسميته في
العرف ادا دكا اعتذر الكشف بان هذا القول خارج عن الاجماع وما قيل من
كون المباح دخلا في الامور به لا يستدعي تسميته اثباته ادا دكا اذا انفك كل
مأمور به الى الاداء والقضاء غير لازم ظاهرا فده لان الامور به موقت
او غير موقت والثاني ما يبره دخلا في الاداء والاول اما لو اقصا فطلقا
وبالجملة اذا استشكل المباح مع المندوب والفعل مبني الا دخلا ينبغي ان
يدخل مثله وقول الشراخ رحمه الله فيكون لا ينكح بالفعل الخ صريح فيه ان
كونه دخلا في الامور به بوجوب ويستعقب كونه ادا دكا مل قوله ولا يخفى
لموجب الامراخ هو موجبه عند الجمهور والا فغند من يجعل الامر حقيقة
في النذب انهم هو ايضا موجبه عنده وقال الامام في شرح التقويم ادا
على نوعين واجب ونفل كلاهما موجب الامر قوله اذ ليس في العرف

في العرف الخ اي ليس في عرفهم تسميته ادا اذ ليس هو دخلا في الامور به عندهم
وليس ذلك لان نذهب الكسبي قوله الا ما ذكره الخ استنشا ومنصل ان نزل ابتغاء
والاطلاق منزلة الاطلاق الا منقطع قوله ذلك اي الابتغاء قوله توهم ان الخ لما
جعل مبني كلام الكشف هذا التوهم لقوله لان الكل موجب الامر فان الموجب
اما بسبب الصفة لا الى امر وليس كونه شيئا سوار ذلك موجبا له ما قلنا من
شرح التقويم من قوله وكلاهما موجب الامر هو كما نصرت بما ذهب اليه الكشف
فتدبر قوله فلو لم يكن فعل الخ كيف وعلى هذا الوجه القابل كونه حقيقة في العرف
هو القابل كونه حقيقة في الابطاح فلو معنى لا دخلا المندوب على قوله دون
المباح بخلاف وجه الشراخ رحمه الله فان القابل كونه حقيقة في المندوب المندوب
وفي المباح الكسبي قوله انه اشارته الى ما سبق الخ لم يبين هذا الاختلاف في كلام الامام
الا على وجه الشراخ رحمه الله مسلة اذا اريد بالامر النذب اولا باخرة وقد مرنا
قوله وان كان صيغة الامر مجازا في النذب ولا يكون هو موجب عند الجمهور
لكن هذا يكون دخلا المندوب في الاداء نذهب الجمهور والظاهر ان الخ
اليها عندهم موجب الامر قال الامام في الاسلام في مقدمته باب التقسيم
الى الاداء والقضاء ان موجب الامر على ما فسرنا يتنوع نوعين انتهى فيلزم
ان يكون النذب موجبه عندهم فالحق ما اختاره الكشف ويؤيد ما قلنا
الشرح التقويم اذ على وجه الشراخ يكون تنوع الاداء الى الوجوب النقل
الجمهور فيكون قوله وكلاهما موجب الامر بعده لغوا او معناه كلاهما موجب
الامر عنده من بجعله حقيقة في النذب ايضا بخلاف ما اختاره الكشف او تنوع
على ذلك انما هو نذهب جاعلة حقيقة في النذب لا الجمهور هذا ما لا يخفى في
هذا الجمل وهو بعد موضع نظر وما مل فانه من المزالق قوله قوله وقد يطلق كل

منها الخ قد فرع على هذا كنه من كتب لاصول الفروع جواز الاداء بنية ^{لقضاء}
وبالعكس هو مشكل لانه اذا عين الصلوة التي يود بها فلها وتلفظ بالقضاء وهو
الوقت او بالاداء وهو خارجة انما يصح لعدم العبارة للسان بل العبارة انما هي للقلب
وعدم اشتراط التلفظ مع نية القلب الا في النذر والوقت ولو سجد اذ كان لا
لا بد فيها من التلفظ الدال عليه لان يقال ان المراد ان الاداء يصح بنية ^{لقضاء}
حقيقة كنه من نوى القضاء على طعن خروج الوقت وهو باق وعكسه كمن نوى
الاداء على طعن بقائه وهو قد مضى التفريع باعتبار صحة اقامته كل المعنيين مقام
الاخر وهو مدار المجاز لكن في بعض شروح اصول الامام ان الصحة فيه باعتبار انه
ان في باصل البنية وخطا في الظن في الخطا في مثله معفو انتهى فتأمل قوله فاذا ثبت
الصلوة ذكره بدون الواو بطريق التقدير لكن اذا ذكرت الامثلة بهذا الطريق
لا يصدر بمثل نحو مثله الكاف وحينه لا بد من الواو كما في وثوبت او اظهرتم ^{لقضاء}
فيه بمعنى الاداء اذا المراد من الصلوة صلوة الجمعة وهي لا توصف بالقضاء وان
كانت قديمة مقام الظاهر بآية عنه وثمان بين القيام شيى وكونه قضاء قوله
اديت الدين قال سراج الدين الهندي في كونه مجازا نظر لانهم صرحوا بان الاداء
الدين من قبيل الاداء الكامل قال فخر الاسلام واما الاداء الكامل فمثل اداء البيع
واداء الدين انتهى الا ان يقال هو اداء كامل في تسليم عين ما علم بثبوت بالامر
واما بمعنى تسليم عين الواجب بالسبب وهو الوصف في الذمة فانه ليس باداء
قطعا فعمل هذا لا يكون الاداء حقيقة الا فيما يكون فيه تسليم عين الواجب حقيقة
كرد المعصوب تسليم المبيع على الوصف الذي ورد عليه العصب ^{لبيع} قوله وثوبت
اداء الاس بهذا اللفظ انما يجوز اذا كان بالقلب ناديا بالقضاء وحينه يرد
ما ذكرنا من ان الجواز انما هو لعدم العبارة بالتلفظ لانه صحيح مجاز او اما اذا

اذا كان قلبه وفاق القول من غير طعن بقا الوقت فهو غير جائز في النهاية
او نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز قوله ينبغي الخ قال رحمه الله
يا ذوالغزال لي لكل شئ تجتال فيجمله ^{قوله} يكون سبب جدي ينجى انه لو لم يوجد
السبب الجديد لكان الواجب نطقا عن الذمة غير مضمون مطلقا او مضمونا بالان
الحال عند آمن غير المعجز عنه وعما بقضاء اوله اذ لا يبل در اكن البه قوله ويختلفون في
القضاء الخ ظاهر هذا الخلاف فيقبض ان لا يجب القضاء في المنذر ورات المنفعة ^{عند}
الفريق الاول لكن ذكر ابو اليسر قضاء واجبات مع الفوقيين لكن عندنا
الاول التعقيب بمنزلة سبب الجديد فكانه اذا لوقت فقد الزم المنذر واما
ولا يشكل حينئذ بالفوات بالمرسل والجنون مثل الكمن وما ذكر شمس الزمته ان
الدليل الاخر عندهم هو التعقيب عن الوقت على وجه هو معذور فيه او غير معذور
يعني ان الفوات بمنزلة التعقيب عندهم وعلى هذا الاختلاف لا في يخرج الا
حكام ثم هذا الخلاف في الامر الوقت وقد اختلف في المطلق ايضا اذا فات عن
اول وقامت الامكان فمن قال بالترخي قال جوبه في الوقت الثاني بالاول
وبعض القائلين بالفورانه يحتاج الى امر آخر كالوقت وبعضهم بالاول في كونه
المميز ان قوله ما يعلم به بثبوت الحكم لا يخفى عليك ان سبب بهذا المعنى يدل
فيه القياس فقل تقدير الظاهر القيس بثبوت القضاء وعلمه به كما ذهب اليه
الفريق الثاني يكون القضاء بالسبب الجديد فلا بد من ان يقال ان فعل
عبارة المستأنج ليس لا النفي ان ليس المراد بالثبوت به الوجوب لان الامر
ما مشرو به بل المراد النص لمبدأ الذي قصد به ايجاب القضاء ابتداء ^{عنه}
ان يكون مظهر الثبوت من قبل ^{قوله} في اثنا والدليل بغير قوله الا مبض ^{قوله}
اخرج الفريق الاول بان الخ المذكور في اجتنابهم في الكشف والتحقيق وغيره

ما حاصله ان العبادة فعل ماضي به المراد على وجه التعظيم الله تعالى بامرهم فلما ورد
الامر في الوقت صار الفعل عبادة معتداه لمصلحة في ذلك الوقت ودرج
غيره فالفعل بعد الوقت لا يعبر عنها بامره بالامر به فهو بدونه كقبول الوقت
فلا يكون مثله الا بعد ورود الامر وما ذكره الشرح رحمه الله كلام الجواب
ذكره في الكشف لتأيد الجواب عما قيل من ان الامور لما فات لا بد ان
يفضل بالمثل من غير توقف على امر آخر كما في حقوق العباد بان شرط الجواب
المماثلة ولا يمكن اثباته المماثلة في العبادات بالرأى اذ لا دخل في مقاديرها
وهياتها وكلام المصنف رحمه الله يمكن ان يحل على ما قد كبر فليحل عليه
ما ذكره الشرح رحمه الله كيف وهو انما انما يصلح جوابا عن تلك الفرق
الثاني بالقياس لا اجتنابا كما لا يخفى على المتأمل قوله سمي قضاء الخ اي سمي
تسليم مثل الجواب لكونه استدراكا لوجوبه قوله اي بدليله اي ليس المراد منه
سبب الوجوب قوله والحال ان للفعل الخ من هذا الاستدراك والجواب عن قولهم
انه غير الوقت لا يعبر عنها الا بالنقض بانما سلمنا لكن عند العبد الفعل الذي
شرع عبادة مقالة يجب اقامته مقام الواجب فينا على الصوم والصلوة
فان الشارع قد اقامتها في موضع معقول الكشف قبل شئ على هذا ان لا يجبر الام
في قضاء صلوة الليل نهارا وان لا يقضى المغرب اذ لا جبر في نافلة النهار
ولا لفعل على هيئة المغرب قلنا الشرع لا امره بالقضاء على هذه الهيئة والصفة
عرفنا ان له لفعل يصلح للصرف الى ما عليه ولكن يظهر ذلك في فعل القضاء لا
كتبيين حفص الكفارة ثبت في ضمن الفعل لا يجزى القول وكذا انك جارية
الابن اما ثبت في ضمن الفعل لا ابتداء قوله لان خروج الوقت الخ يعني
بالاستقراء من قواعد الشرع ان سقوط الواجب عن الذممة اما بالاداء او

او استعانة صاحب الحق او الجواز ولم يتحقق شئ منهما وليس بهذا الخروج الكون
وهو يقرر ترك الاشتغال لا يوجب سقوط الواجب قوله فان قيل الواجب للصفة
الخ يعني لا سلم ان حصل الواجب بعد فوات الوقت مفقود لان الامر
معتد بالوقت بحيث يمنع تقديم الاداء عليه فيكون الواجب موصوف
بالصفة والواجب للصفة الخ قوله وذلك لا يختلف باختلاف الاداء
كما لا يختلف باختلاف الاماكن وكان هذا كمن امر بالتصدق باليمين فثبت
يجب التصديق باليسر لحصول النوص ما كان الوقت متعالم بخبرتها
الاصل المقصود بسقوطه كمن اتلف ثوبا لا يسقط عنه الجزع عن الشئ
بل يجب القيمة غايه الامر التقيد الواجب بالوقت لزيادة المصلحة
في الوقت لانه كذا في المنية وغيره قوله يقابل بالمثل ان في قوله
او الضمان ان آخره قوله قد يحقق الخ يعني انما يقابل بامرها اذا لم يتحقق
الجواز وهنا قد يحقق قوله جعل خبرا والترك الخ لم يجعل ايتام الصوم جوازا
ترك غير العام بل المعذور لكن اذا كان جوازا العام المعذور علم غير
العام لطريق الاولى اذ عدم العذر انما يصلح مسقطا لا ملزما بشئ آخر
ولا يمكن ان يكون العذر محض عدم السقوط فيكون العذر معذورا
عنه الايام الاخلاص العذر انما يصلح محض السقوط ما فيه وان كان
كراهية لعدم سقوطه قوله ويمكن ان يكون الخ هذا غير ممكن بالنظر
سياق النفي التفتيح والتمسح التوضيح بقوله استدل بالآية والحديث
الخ كما لا يخفى على من له ادنى مناسبة بالسلب الكلام فانظر عرض
المصنف رحمه الله ان اللابن جعلها وليي عدم ضمان الوقت
لا عدم السقوط لانه مثبت من غير ملخطة الآية والحديث بما ذكره

انه لا وجب بالسبب لا يسقط بخروج الوقت لان السقوط اما
الاداء او الاسقاط او الجز وخروج الوقت مقول للترك لا يصح
مسقطا ولم يوجد شيء منها وقد بنى عليه المان لجعله لا وجب سببه
ليسقط بخروج الوقت فعقل المصنف رحمه الله واذا ثبت في الصلوة
والصلوة ان اذ ثبت عدم ضمان الوقت لا عدم السقوط وهو معقول
المعنى بناء على ان الوقت ليس بمقصود في العبادة والكل عبادته
باسبابها وقوله وما ذكرنا من النص لا اعلام ان الخ معناه انه
لما كان منطوقه ان يسقط الواجب بخروج الوقت لكونه مقيدا بغير
بالنص السقوط الوقت وعدم ضمانه فعلم ان الثابت بالسبب لم
يسقط بخوجه وعلى هذا قوله في التوضيح ولا يرد قضاء الا على كلف
الخ انما هو على تقدير التسليم والا فعلى ما قرره المصنف رحمه الله
لم يثبت القضاء وعدم السقوط بالقياس بل عدم ضمان الوقت
والقضاء بسبب الاداء بناء على عدم السقوط بالقياس تمسكا بالادلة
قوله ما ثبت في الصوم بنص الكتاب ان ثبت على وجه المص رحمه الله
على ما قررنا عدم ضمان الوقت والبقاء انما هو لوجوبه بالسبب كما
ذكرنا فليس بنوع الحكم وهو بقاء الواجب وعدم سقوطه في غير
الصوم والصلوة بالقياس قوله قلنا لا نسلم الخ فان قيل لو كان الكلام
لا احتجج اليه بعدم ما علم بالاستفرا من ان السقوط لا يكون الا
النشأة على طبق ما قلتم في صلواتكم انتموني صلى حيث تمك به انك
بالجواب الفعل من انه لو كان لا اعلام الجواب الفعل لم يكن موجبا
لا احتجج اليه بعد قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول قلنا احتج

احتجج اليه بهذا للاعلام بالبقاء بدفع منطوقه ضمان الوقت والظاهر قوله
سقوط شرط الوقت الخ فافهم **قوله** لكان اذا ادالا القضاء لكونه تسليم
عين ما ثبت بالامثلة **قوله** قضاءه ولم يفتك واما اذا لم يصح اليه بخروج
عن العدة بالاعتكاف في قضاء الصوم لبقاء الا لبقاء الصوم شهر على
كذا في الجامع الكبير وبنيته في التحقيق بان امتناع وجوب الصوم في هذا الاصل
يجوز ان يكون لا لقضاء الصوم شهر فاذا زال شرط الوقت لم يزل الا
لبقاء الخلف فيجوز لبقاء احدى العليتين قوله لزمه قضاء الخ خلا فالحسن بن زيار
والجى يوسف في رواية عنه بناء على ان الاثر في الايجاب صوم رمضان يوم
ولا يكون ايجاب القضاء الا بالصوم اولا اعتكاف الا بالصوم ولا يكون ايجاب
صوم متبعا الا لانه يرد على ما التزمه فوجب ان يبطل قوله خلا فالزفر فانه
في رواية يجوز في رمضان اخر تمسكا بان الصوم شرط الاعتكاف والشرط
يعتبره وجوده لا وجوبه قصد اكمال الطهارة فان من نذر ان يصلي ركعتين
وهو مطهر يجوز ان ياتي المنذور به تلك الطهارة وان انقضض منوره
التوضي لا دايه وان توفى بالصلوة اخرى يجوز له ان ياتي المنذور به فكذا
به الجاز اولك الخ بل لوجب وقد يجعل لازم لبطل كما قال حسن بن زيار
ولم يبطل علم انه بسبب جديد والمصنف رحمه الله انما اخبر الاول بان
على ما وجه احوط الوجهين فانه اراد من الوجه الثاني قوله زفر رحمه الله
قوله والسبب الجديد هو القياس الخ اي اسبب الجديد هو القياس لان
المراو بالسبب ما يضاف اليه حكم القياس ظاهر والمراد حينئذ من النص
في قولهم يجب بالنص جديد ما يجمع القياس والنص بنظر الى هو اسبب
حقيقته فان الحكم القياسي وان كان يضاف الى القياس ظاهر الكيفية في الحقيقة

ثابت ما ينص لذي هو عند القياس هذا ولا يخفى عليك ان هذا يدل على ان الجمع
قائمون القياس المنذور عليهما فالخلاف بين التولين ان القائلين بالجدة
يقولون ان القياس والنص معين للابواب ابتداء وغيرهم انه لا يظهر الا
علام بتقيد الواجب ولم ينقل احد من القائلين بالجدة القول بالقياس انه
عندهم مثبت لا يظهر وان وانت كان ذكر بطريق الاعتراض على غيرهم
القول بالقياس يتقدم القول بالجدة ووقع كونه منظر افان في الكشف
من ان لفظ التفويت عندهم بمنزلة النص لجدة قوله الى هذا المعنى اي كونه
التفويت كناية عن القياس ذلك حيث اولاهم قالوا القضا وجب ابتداء
بالتفويت لا بالنذر ثم قال لکننا نقول انما وجب القضاء في هذا بالقياس على
قلنا لا ينص مقصود مع ان الظاهر لا بالتفويت يرشد الى ان المراد من
النص المقصود والنص المقصود عندهم القياس على ما زعمه الشرح رحمه الله
من انهم قائلون بالقياس كونه مثبت عندهم لا يظهر هذا غاية ما بين به ال
وما قال الامام بعيد هذا ود على القائلين بالجدة الا يرى انه يجب بالفتوات
وبالتفويت اخرى لا يساعد اذ جئنا مع قولهم وجب ابتداء بالقياس
والقياس شامل لصورتي الفتوات والتفويت قطعا مع انه يكون جديدا
نقد كلام الامام انهم قالوا وجب ابتداء بالقياس لکننا نقول وجب با
قياس على قلنا لا بالقياس في مثل هذا الكلام اظهر من ان يخفى الا ان
ياول هذا ايضا بان المراد من قول وجب بطهار القياس لا يجب القياس ابتداء
لصواب ما في الكشف من ان قوله لا ينص مقصود اشارة الى ان التفويت كنص
مقصود عندهم قوله او يقال في قوله الكشف حيث قال انهم يقولون الواجب
بالنذر بمنزلة الواجب بالامر وذلك مضمون بقضاء فكذلك هذا قوله في الاصل

فكاف الواجب فيه لان الاعتكاف النقل ليس له الصوم في الظاهر الرواية
وروى بشرط لان كالمطهرة في الصلوة فكذا لا يكون الاعتكاف النقل قبل
من يوم كذا في الكشف قوله ويكون اي النوع وانما ربط قوله بخل في الوضوء
انما جواب عن قياس زفر حمة الله ببدء الفارق بينهما بان الصوم مما يلزم
بالنذر بخل في الوضوء بل يلزم النذر بالاعتكاف لمقارنته بالصوم ولكونه
به اذا النذر ولا يكون الا بالكون من جنسه واجبة الشرع والاعتكاف ليس كذلك
بخل في الصلوة قوله اي عدم وجوب صوم مقصود بالخ يفي ان النذر بالا
اعتكاف من غير اضافته الى هذا الوقت الى ان كان يوجب الصوم المقصود
بل هو نذره واجبا له وفيما اذا اضاف اليه لم يكن نذرا به واجبا له لانه فتم
الى وقت شريف يورث الاعتكاف فضيلة مشغول بوض الصوم فان كان
موجبا له فاما ان يكون في هذا الوقت الشرف المشغول وفي غيره مع الاعتكاف
ايضا او بدونه بان يكون الاعتكاف في هذا الوقت الشرف وصومه في غيره وهو
البطالان اذ لا بين مقارنته الاعتكاف بصوم شرطه والا اول الثاني لا يقدر
ممكن لا شغاله بما هو معيار له لا يقبل غيره وفوات فضيلة الشرف بمعنى قوله
فلو لم يسقط آخ ان لم يوجب نذره المضاف فاذا كان لوجه المطلق من الصوم
المخصوص لا يستلزم ايجاب فوات الفضيلة التي اوجبهما بالنذر وفوات
الفضيلة التي اوجبهما والزامها على نفسه يصلح مانعا لا يجب ما كان قد يجب
والا فلا معنى للقول بسقوط الوجوب بواسطة ادراك الفضيلة كيف قد ثبت
واجب مع فوات وجب آخر كما يجب فان ممانته النفس عن المخاوف ومكان
الملك واجب الكشف ذكر لئلا العبارة جهين احدهما ما حاصله ان الصوم
المقصود في الاعتكاف المنذور انما يجب بايجاب العبد وفيما قيد بمضيق

لم يقبل الوقت الذي القى لاجاب العبد لشره فلم يجب وثابتها ان
انه لم يوجب هذا الاحتكاك صوما مقصودا لانه في الوقت المضاف اليه فضل
لا روى من ان حصل غير فيه كالوضيعة والوضيعة كعتين فيما سواه فيكتفي فيه
بصوم شهر لا وراك هذه الفضيلة ولا يخفى عليك ان شرف الوقت فوطلا
يصاح علة لعدم قبول الجاب العبد كما لا يخفى ولذا ضم الشرح رحمة الله اليه وا
بوضيعة الصوم فيه وكذا اذراك الفضيلة لا يوجب الاكتفاء بصوم شهر
ما لم يلاحظ ان الشهر مختص بصومه لا يحل غيره وكذا الاختصاص بصوم شهر
وعدم قبول الجاب العبد له لا يثبت المدعى ما لم يلاحظ ان الوقت الذي ضاف
اليه له شرف فيغوت الفضيلة التي الزمها لو وجب غير هذا الوقت ولذا جمل
الشرح رحمة الله وجهها وجه اوله ووجه ثانيا ان هذا الوقت لشره فخر لا
يقال يلزم على هذا انه اذا انذر فقد على ان الصوم شعبة ثم نذر بعد على ان
احتكف شعبان لا بسقط الصوم المحضوم به ولم يتا وبما عليه من الصوم
في شعبان نذر به وليس كذلك لاننا نقول الامر كذلك فان الصوم المحضوم
به لم يسقط بل جب صوم شعبان في هذه الصورة بسببين ولا يمكن ان يقال
بوجوب صوم رمضان بسببين اذ لا اثر لاجاب العبد فيما اوجبه الله
فلما لم يزل قوله وزيادة الخ فني قول المصنف رحمة الله فالزيادة هي الفضيلة
صوم آخ فلاح قوله وفضل صيام آخ لا يخلوا هذه العطف عن تكلف فان
فضل الصيام ليس زيادة في الاحتكاك بل سبب لزيادة وفضيلته بوقته
مقارنا لها قوله من جهة العبد انما يقيد به لان الشارع له نسخ ما وجب ايجاب
ما لم يجب قوله بتحقيق البعض من الكفاية لاحتمال الموت قبل رمضان آخر قوله
وذلك بان يقتضيه الخ اي يجوز قضاءه فيه يعني ان المراد من وجوب القضاء

القضاء مع رعاية جوان يجوز فيه والا فزرحمة الله لم يزل ما ثبت
ثبت الوقت بل لم يحقق الصوم كما من قياسه على الطهارة قوله لا
السقوط بفتح الرضمان بان لم يجب قضاءه فانقصان اولى بان يسقط
ولم يبق لازما فالاختلال في الموضوعين بفتح التحل قوله والرحضة انما سماه
بالنظر الى هو الاصل الاحتكاك في الاقضية واصل بالنظر الى النذر المضاف
قوله وهو ان يقتصر الصوم مقصودا بنا على ان شرطه هو ذلك لا كمال
زفر من ان المعبر وجوب الصوم مطلقا كطهارة قوله وفيه الخ اي التطويل
اشارة الخ تمة للجواب قوله لان النذر الاحتكاك فلاح بر عليه ان يريد
من النذر النذر المضاف فلا نسلم انه موجب لصوم مقصود وكيف لو كان
موجبا لا يمكن استقاطا موجبه لا وراك الفضيلة اذ لا معنى للاستقاط اوجب
بعد ما انفقد سببه لا وراك الفضيلة وعارض شرف الوقت وان اراد النذر
المطلق فهو غير موجود فلا يصح مثبت الحكم لوجود سببه والجواب ان المراد
الاول والمعنى انه في نفسه مع قطع النظر عن الاضافة موجب له الا ان الاضافة
الى وقت ثبت منعه عن ايجاب بقضاء الغداه الوقت الغير والنجس وراك
ما ثبت به صار اذ اضافة كان لم يكن فصار المضاف كغير المضاف المطلق
حكم المطلق قوله على انه علم آخ اي شهر رمضان علم جس اذا قصد به معين وقصد
المعين عين علم الجنس صحيح فيكون معرفة بصح وصفه لمعرفة ورمضان على
لقد يكون شهر رمضان على غير منصرف للعلمية والالف النون بنا على
ما في الايضاح وغيره من ان الاعلام التي اجرى الاعراب على خبرها الا
وعمل معه معاملة المعرفة قدر والجزء الثاني منها علما ليل يلزم اضافة
المعرفة الى النكرة وان لم يقع على الفواوه مستغلا علما فيعامل معاملة العلم

فمنع النكاح فيه علة اخرى ومنكر ان نكر ذلك العلم عند قصد المبهمة
منه كما ينكر الاعلام فيكر وضعه وفيما نقل عن المصنف رحمه الله انه
جنس اذا اريد به غير معين انتهى وعلى هذا يكون نكرة ابتداء ولا انه علم
فكر وكلام الشرح يحتمل هذا لكن المثال بويئد الاول وليس مرادنا
رحمة الله ان نفس رمضان بدون المضاف مقدر علما بناء على ما ذكرنا
من الايضاح اذ لم يقصد المعين او المبهمة الا عن العلم الحقيقة الذي هو
مجموع المضاف المضاف اليه الا المضاف اليه الذي هو جزو العلم وان
كان هو ايضا مقدر علما ضرورة مع انه حينئذ لا يصح قوله ومنكر اذ عند
نكته يلزم المحذور من الاضافة الى النكرة الا ان يقال انه يكفي له دفع
العلمية في الاصل ان نكر بعده ولا ينبغي ما فيه لعمري يصح توصيفه لمعرفة في نفسه
بناء على تلك العلمية التقديرية كما في قوله نعم جنات عدن التي وعد الرحمن
عباده بالغيب ولذا قال القاضي عدن علم لانه المضاف اليه في العلم
جنه عدن فانه علم لاحد من الجنان الثمان فصيح وصفه بقوله التي في قوله
اي فخر الاسلام قوله والعلم هو شهر رمضان قال بوجيان ما ذكره المحقق
من ان علم الشهر مجموع اللفظين غير معروف انما اسمه رمضان فاذ قيل
شهر رمضان هو كما يقال شهر المحرم ونحو ذلك كذا في خوشي الاسيوطي
تفسير القاضي لكن ان ثبت ما نقل من ان يقال شهر المحرم وشهر صفر
وبغیره الا في ثلثة شهر ربيع الاول شهر ربيع الثاني وشهر رمضان
فهو يورث كون المجموع علما ورايت في رسالة كناية التواريخ او آخر
الصكوك والكتب للشيخ عز الدين التركاني اجاز سيويه المحرم وشهر
الحرام وابن درستويه لا الا شهر ربيع الاول شهر ربيع الثاني وشهر

وشهر رمضان انتهى فما قال الشيخ رحمه الله في خوشي الكشاف من انهم
الطبوا على ان العلم في ثلثة اشهر مجموع وفي البواني لا يضاف ثلثة اشهر
بل يدق قوله ورمضان محمول على وقع على ذلك في كثير من الاما ديث قال
عليه السلام لا تقدم من احدكم رمضان بصوم يوم او يومين الا ان يكون
رجل كان يصوم صوم فليصمه وايضا قال السلام من صام رمضان ايماناً و
احتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية اخرى من صام رمضان الحديث
وايضا قال من صام رمضان ثم ابته ستاً من شوال كان كصيام الدهر وايضا
قال عليه السلام انما في جبريل فقال من ادرك رمضان فلم يغفر له فابعده الله
ثم ابعده الله قل آيين والحذف في مثل هذه الاعلام جائز وان كان من مثل
حذف بعض الكلمة لا جزاءيم مثل مجرى المضاف والمضاف اليه وقال بوجيان
في شرح التسهيل لابن مالك لم يعد لا مد من ابته العوب لاسن البصرين
ولا من الكوفيين الاستشهاد وبما ورد في كتب الاما ديث في المسائل
وسر ذلك ان الحديث غير محقق كونه لفظ البني عليه السلام فانه لم يدون ذلك
القرني الثاني وكانت الرواة يروون الحديث بالفتح وفيهم النجدة والموكدة
لا يحسن العوبة فدخل الحديث ظن كبير ثم دون على حسب سماع من الروا
قوله رمضان علما اي حقيقة والا فقد عرفت انه مقدر علما فيكون الاضافة
موجبة للعلمية التقديرية بالفتح عن الحقيقة ولا يصح بالعلمية التقديرية خاصة
حقيقة يلزم اضافة العام الخاص الذي اشتهر كونه فوده كان شهر رمضان
اتخذ اي كان من قبيل اضافة العام الى الخاص هو ربيع اذا اشتهر كونه
من افزاده فلا ير ومثل بلد بعد افزاده يوم الاحد قوله لا يندر الا عندنا
ليلا يتوهم انه ينفوت بالاعتكاف لا يندره بناء على ان الفعل نفى من

القول بورد انتهى عن البطالة قال الله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فيصلي مفعول
ليشترط وونه وإذا قال ينذر الاعتكاف علم فوته بنفسه بطريق الأولى ما ذكرنا
مع ان وضع المسئلة فيه قوله وفي الثاني اسقاط آخ وإثبات لثبوت
متبوعه أولى من اسقاط المتبوع لسقوطه بغيره وتقدره لا يقال سقوط
الأصل ما هو بدليل هو لتقدير بغيره ونشره بخلاف سقوط النقصان لأنه لا
بالدليل هو النذر بالاعتكاف وخوف الموت وكون العبادة أيتانها حوط
وتكملة العبادة قوله لأنه جعل آخ واليضا الفصل لدليل لا ينصب على الأطول
أما على الأول فظاهر بل لا تعلق حينئذ وأما على الثاني فلان دليلها حينئذ ما ذكرنا
أولية الأبحاث من الاسقاط لا أولوية سقوط النقصان من سقوط أصله
نعم حينئذ يكون المحص بان مكان سقوط النقصان إيجاب الصوم المقصود
كما ذكره قوله قد يسقط بزوال الوقت كما بين في قياس التعليلين بالقبيل
قوله وإلى هذا أشار في كتاب السلام آخ عبارته بهذا موجب الأمر على ما تقرر
على نوعين وكل واحد منهما يتنوع نوعين وهذا تنوع في صفة الحكم بالقبيل
ببيان صفة الحكم وذلك نوعان إداد وقضاء انتهى وجه ما ذكره الشارح
رحمة الله وقد يوجه قوله كل واحد منهما آخ بان الإداد كامل كالمصروف
بمثل معقول غير معقول المتمركب منهما داخل في هذا التقسيم كما لمحقق وقد
يتنوع على نوعين أحدهما في صفة قابلية في غير الموجب ثم الأول يتنوع نوع
إداد وقضاء وهذه صفة راجعة إلى نفس الموجب والثاني يتنوع نوعين
موقته وغير موقته فقوله وهذا تنوع في صفة الحكم على الأولين بيان لما في
التقسيم من التجوز بان الإداد والقضاء ليسا قسمين للموجب بالنظر إلى
بل بالنظر إلى صفة وهو إثباته وعلى الثالث تعيين لما هو المقصود بالبيان

من أحد النوعين الأولين يعني هذا تنوع في صفة حكم الأمر القابلية به وقوله
ذلك إشارة إلى الحكم وإلى الصفة باعتبارها مضاف إليه نظير رحمة الله وما حبس الدنيا
شغف قلبى حيث قال شغف باعتبار الدبار قوله فقضاء بمثل معقول هو
مثل صورة ومنع أو منع فقط وإنما يتصوره لأنه بعد وبيان ما ان رتبة ما
وهذا غير داخل فيه قوله واليه نرجع آخ أخذ إلى أصل التقسيم المذكورة قوله فيما
غشيه فيه الجدية لا يخفى عليك ان المراد من الأوصاف المشتركة المعبرة في
الكمال وجودا والنقصان عدما والأوصاف الواجبة في الكمال لا بد من تحقق
الوجوب في الصفة لئلا يمكن لغواتها قصور واجباته ليست بواجبة بكلها
ينقص لغواتها كيف ولو كانت واجبة لثبت في القضاء وليصير بها كمالا
وبدونه ناقصا وليس كذلك كما يحكى فثبت ان لكونها شبيهة مؤكدة بثبوت الوجوب
حتى قال سراج الدين الهندى في شرح الفقه أنها واجبة في المكتوبة ثبت
المقصود في الإداد لغواته قال عليه السلام الصلوة بالجماعة تفضل صلوة
بسع وعشرين درجة ولعدم وجوبها حقيقة لا ثبت في القضاء وذلك لأنها
من الشعار فيلحق ان ثبت لها شبهة الوجوب في الإداد دون القضاء
ينبى عنه التقدير في الاشتغال بل كان ينبغي ان يكبره منه كما ذكره القضاء
المساجد علائقة لكن لكونه مبينا على الغاية لم يكبره كالموجب وبقي الجواز
بظاهرا الحديث وقد يقال ان الإداد بها كامل لسقوط وجوب الجهر عن
وصفة كمال لوجوب سجدة بتركه قوله مثل المكتوبة إداد قوله صفة قصور
أى فيما عدا ما ذكر كالنوافل الوتر في غير مضاعف قوله إلى ذلك أى كونه
القاصر وبسببه ما بقضاء وبعض الصلوة قوله في التمثيل للقاصرا لا يخفى
عليك ان اشبيه بالقضاء البصر بحيث ان يكون عبادة تامه وهي إذا سجد

الحدث كما اذا كبر مع الامام فمها بعد فراغه فان كبره الافساح شرط لان كبره
او بعضا منها كما اذا صلى معه بعض الاول فبعض الحدث **قوله** على ان لا يخالفها
تفاوت من وجه آخر فان فعل المسبوق دون المنفرد في الفصول بناء على انه
وان كان منفردا فيما سبق حتى لزمت الفواصة وسجود سهو لو سها فيه لكنه
مقتد فيه باعتبار الخيرية لانه ادركها مع الامام وهو شيء واحد ولهذا لا يصح
افتداء الغير به فالمنفرد في الكل منفردا وادركته والمسبوق في البعض
ادراكا لخيرية **قوله** كغفل اللاحق آخ حاصل المسئلة ان الغير اما ان ورد قبل
فراغ الامام او بعده وعلى التقديرين هو موجب للاستيناف والبطالان
والمشاركة او لا على الاول مطلقا يؤثر فيه لكونه اداء مطلقا اذا ثبت في فعله
انما ثبت باعتبار فراغ الامام وعلى الثاني على الاول ايضا كذلك كذلك كما في
صورة التكلم وعلى الثاني يؤثر لو ورد على القضاء هذا في اللاحق واما في
المسبوق فهو مؤثر على اى وجه كان وادى حاله بحيث لا ينقص الموضوع الا
فهو داخل في سبعة الحدث **قوله** بعد الفواعل اى عن الصورة وهذا القيد لتصور
المسئلة لانه مغير في اللاحق اذ لو اثبت بعد فراغه عن شيء من الصلوة فهو
ايضا للاحق **قوله** فهو يقضى ما انعقد له احرام الامام آخ يعني احرام الامام قد
انعقد لان يتابع الاموم وبتشارك معه فهو ايضا يعفى المشاركة ومنها
التي انعقد لها احرام بمثل حيث ليس مشاركا معه حقيقة وجعل الشرع كالش
رك والمشاركة كما انعقد له احرام نفسه انعقد له احرام الامام ايضا فان
انه انما يقضى اما انعقد له احرام الامام **قوله** والمغفلة وليس معناه انه
يكون حدوثه الدخول مثلا والفواعل في زمان واحد متفارقين **قوله** مشير
القول لاجته العقول على جواز الاجماع عن الغير لشرط العجز الدائم في فرضه حتى

حتى جاز عن الميت وعن المرفق مدة عمره فان زال يعود والواقع **قوله**
يعبر بطوعا واختلافوا في انه عن المباشرة والامر قولان **قوله** يقع عن
ويكون بطوعا عنه ولا يسقط فرضه لانه نوى عن الامر والغرض لا يتا
الابنية او مطلق النية كذا في الكشف **قوله** الا ان في آخ يريد بيان انه
اذا وقع عن المباشرة والامر ثواب الانفاق فقط كيف يكون مسقطا للثواب
بانه وان كانت عبادة بدنية لكن فيها شائبة كالبينة من جهة انشراح
من الامر ولجوه عن نفس الحج اقيم الشرط الصا ورعنه مقام مجموع الشرط
والشرط او بقى عليه مقدار ما يقدر عليه هو الشرط ودون الشرط
قوله يقع عن الامر بان يكون البناء في الفعل **قوله** عمل بطوا بهر الاحاديث
حيث قال عليه السلام لسائبة عجي عن ابيك وايضا سالة عليه السلام رجل ان
الى مات ولم يحج افتخر الى ان حج عنه فقال نعم وحديث الجمعية في هذا الباب هو
قوله والمماثلة بينهما غير معقول في الكشف ان المماثلة على مذهبي الثاني
بين الفعل الامر وفعل ما موربه وهي معقول لما بهر فلا بد من ان يقال ان
فعل الغير لا يحصل به النسبة له بخلاف فعل نفسه فلا يكون المماثلة بينهما معقولة
قوله لا يعقل لمثل لعدم قيامه بنفسه **قوله** لا يثبت من ابطال الاصل لان الجري
الاصل الثاني الاول فيلغوا احدهما ويبطل **قوله** اى لا يثبتا ليلزم القيا
مع انتفاء شرطه وهو كونه النص معقول المغفلة ولا او شك في بوردان الصلوة
اذا كانت مثل الصوم او احرام منه لكونها عماد الدين وتامة الايمان ينبغي ان
يثبت فيها بالدلالة وان كان غير معقول المغفلة كما ثبت الحكم في الاكل والشرب
بدلالة النص الوارد في الجماع وان كان غير معقول المغفلة حتى لم يكن للقياس
فيه مدخل قال ولادلالة وسه بانه لا بد في الدلالة له من كون المغفلة المؤثر

في الحكم معلوما سواء كان معقولا كاللا بد وفي التاميق او غير معقول كاللا بد
على الصوم في ايجاب الكفارة المكيفة المقدرة وههنا غير معلوم كما انه غير معقول
وانا حملت على ذلك مع ان قوله لان الشيء انما يصح لبلال لا يتبين اذ لا بد
القياس ايضا من كون المعنى معلوم التأثير بالنص والاجماع لان المصنف حتم
المد لم يتعرض في كلامه لدلالة اصله فليس قوله احتياطا الا بالنبذة الى القياس
وزاد الشرح رحمة المد لدلالة مع الاشكال المذكور هذا على لم يتق ما يتقنا
من التحقيق **قوله** مشكوك انما كان مشكوكا مع انه علق به في قوله تعالى وعلى ايها
ليطبقون فدية لان التحقيق ان كان ظاهرا في التعليل لكن عدم صلاحية التعليل
للايجاب او رثا انك فانه لا يصلح علته لا يوجب شيئا اصلا ولا يلازمه بل انما يصلح
للاستقاط هذا الاستعار بان سقوط الصوم لعدم الاطاعة فوجب الفدية خلقا
قوله على تقدير التعليل بالبحر اي البحر المستدام منه كبحر الشيخ الثاني ومن جاله **قوله** لا
ان على تقدير كرخ الظاهر ان يقال انه على تقدير علم تأثيره فيه يكون الفدية واجبة
فيها بدلالة النص والقياس على تقدير تعليله بالبحر ايضا غير صحيح لكونه غير معقول
المعنى اذ لا يعقل الممانعة بين الفدية والصوم المصورة فظاهرا واما من فلاح
معناه تنقيض المال ودفع حجة الغير ومع الصوم الغائب نعم على ما قدره كنف
من لا يحتمل ان يكون ايجابها في الصوم بناء على معنى معقول ان كمال النقص
عليه الصلوة نظره يكون القياس صحيحا على هذا الاحتمال ان فان قلت اثبات
الاحكام بالنص انما يكون باحد الوجوه المذكورة في التفسير الرابع او القياس
وقد تعين القياس والدلالة وعدم تحقق ما سواها من العبارة والاثارة
فقط اظاهر وجه ثبت وجوب الفدية في الصلوة قلت هذا مستصعب جدا
والاجل الى انه ثابت بدلالة النص المبينة على الاحتياط على ما ذكرت وكيفما اتمها

احتمال التأثير والعلم به غير لازم فيها والمنفعة هي الدلالة ابتداء ووطى
العلم بالتأثير ولعل عند غير احسن من هذا قوله بحرية ان الله اتفقا فيما اوج
الميت واختلافهما لم يوصف بمرغ الوارث قوله لانها عبادة مالية
حاصلة ان وجوب التصديق ليس بطريق الحقيقة عن الاضحية بل حكم ثبت
بغير دليل مثل سابق من ان ما ذكره ليس بشي من وجوه الاستدلال غاية ما يمكن
ان يقال فيه ان قوله تعالى والبدن جعلت بالكم من شعائر الله ولطريق الاشارة
انها عبادة مالية لانه دل على انها عبادة وقد شرط لها الغنى وهو لا يكون شرط
الا في العبادة المالية والبض على بدل لان الله في سبيله وهذا هو معنى العبادة
المالية وكونها عبادة مالية يوجب التصديق لكن علم بعبادة النص الا راقه في
الوقت فلم يعمل بالتعليل المظنون في الوقت العلوم بالاثارة وبعده علمنا
به احتياطا قوله والاصل في المال آخ لان كل نعمة انما هو بحسب كماله ما هو
يدفع بعضه الى القدر قوله صيانة المد لنفس فانهم اضافته في هذه الايام ولذا
كره الاكل قبل الصلوة وكره الصوم فيها كراهية اكل غير طعام المضيف
والاعراض عن الصيانة قوله لا عملا بالقياس اي على سائر الاعبادات المالية
اشاره الى ان الظاهر من عبارة التفتيح ان قيد قياسا معتبرا في تقدير
السؤال الثاني ايضا لان الظاهر في القيد في المعطوف عليه اعتباره في
المعطوف ايضا نعم عبارة التوضيح ظاهري ان السؤال الثاني ايضا لان
الظاهر في القيد في المعطوف عليه اعتباره في المعطوف ايضا نعم عبارة
التوضيح ظاهري ان السؤال الثاني الى النص مجرد على قوله لا يعقل له مثل
قرينة لا يقض الا بنص حيث لم يتعرض في تقريره للقياس كما تعرض في تقرير
الاول لكن بيان عدم معقولية الممانعة يصلح مانعا عن القياس ليجل عليه

للمشعر مع ظاهر المتن وهو اول من صرف المتن عن الظاهر الى الظاهر
قوله فقوله في الوقت الخ يعني بنظر الى المتن قوله في الوقت مسقط لم يعمل كقوله
في موضع النص عليه فخر الشرح رحمه الله لكن في الشرح جعله متعلقا بالتصديق
بالمعنى في قوله وهو ان الاصل في العبادة الخ كما يدل عليه التوقيع بقوله حتى لم يقل
الخ حيث جعله فيه قبل الاسم ان يتخلل بينه وبين خبره والا كان الظاهر ان يقول يجوز
في الوقت ولم يقل في الوقت ان التصديق الخ وفي بعض النسخ لانه جعل الخ وعلى هذا
عرضته وضع ما يتوهم من ظاهر التوقيع وهذا ظهر قوله كون الاصل الخ بخلاف
وضع ما يتوهم من ظاهر التوقيع وهذا ظهر قوله كون الاصل الخ بخلاف لارائه
فان كونها اصلا مشكوكا لدلالة الاشارة على صالة التصديق والنقل عنه
اليها للتطبيق قوله مسببه بالقيام حقيقة من جهة الخ وشعره حيث جعل
الركوع مدرك الركعة وانما لم يتعرض للشرح رحمه الله لان هذا الجعل ايضا
هو لبقاء الانتصاب كجواز التكبيرات فكل منهما انما هو شبهه بالقيام ببقاء الانتصاب
قوله الصواب على هذا الوجه لان الوجه عبارة عن التقييم فلا معنى للانتقال
الى التقييم ولو اريد منه الاف ما لها بخلاف على قوله لئلا يلزم الاستدلال الخ
لان بدله الوصف والسودى غيره فيلزم استبداله قوله لا ذكرنا من قوله لئلا
يلزم امتناع الجبر على تسليم قوله فان قيل القضاة الخ لم يظهر لي لهذا السؤال
والجواب وجه يطابق عبارتها والمقصود في هذا المقام الفرق بين الدين ^{والقوى}
فان تسليم الاول داود الثاني قضاة وهو حاصل لو اسقط الى قوله بخلاف الخ
الخ قوله وان كان مثلا للعين بحسب الحقيقة لا يخفى عليك ان المودى في الدين
العين وعين الواجب فيه الوصف والعين ليس مثلا للوصف بحسب الحقيقة الا
يقال ان المراد منه انه ليس ولذا اذا دال انفسه وخينه يكون مفعي يقضه بانها

بأنها تودي لا باعيانها بحسب الحقيقة بل باعيانها الشرعية قوله في الجملة الوصف
العين المودى بين كل وجه لا في الجملة الا ان يقال انه يمكن للمعنى العينية التغير
في الجملة فالتعني به قوله لم يجعله الشرع هذا بخلاف ما في الهداية من ان المودى
في القوض عين المقبوض حكما كالعارية ولهذا ينبغي بلنظ الا عارة كيف
لو لم يجعل عليه كان مباداة جنس شي بحسب شبهة قبل هذه حكم المقبوض فانه
لضرورة الاحتمار عن الربوا فلا يظهر في حق كونه اداوا المكشف جعله قضا
شبهها بالاداء لكونه في حكم المقبوض شرعا ويرد عليه انه حينئذ ينبغي ان يكون كما
لدين قضا قوله والمقبوض ممكن قبل ان يصره قوله والشرع الخ الظاهر
سليم يعني كقولهم ان قضا الدين بطريق تسليم المثل شرعا كما يدل عليه قوله فتقضى
صا مثلا لم يكن بينه وبين القوض فرقا وقد فرق ولا يبعد ان يقال ان
مقصود ما يقال انه ليس بقضا ولا اداوا وليس فيه تسليم العين ولا المثل بل
هو التماثل والمقاصاة بمعنى يقضه بانها قضا قط بالمقاصاة مثلا لمثل
فانه ليعمل فعلا ثبت في ذمة رب الدين مثلا ثبت في ذمة فاعلان
وليس بينهما تسليم العين ولا المثل قوله ففى لفظ ملك الخ لف وشعره فانه
الملاك انما يتصور في الشغل بالجناية دون الدين وتسليم انما يستعمل العقد
لا الغضب والمستعمل فيه الرد قوله اشارة الى ان الخلاف في اشتغال الجناية
الخ تفصيل الكلام ان الصور المذكورة في ثمانية في الاربعة الاول منها اعني رد
المعضوب مشغولا بالجناية او دين وتسليم البيع مشغولا بما دونه من مقتضى القبض
عنه الا كونه الثلاثة الا في صورة تسليم البيع مشغولا بالجناية حيث قال ان تسليم
فيها تام وفي الاربعة الباقية اعني رد المعضوبه عا ملا او مر ايضا وتسليم البيع
مشغولا بما دونه تسليم تام الى في رد المعضوبه عا ملا فقال ابو حنيفة رحمه الله

ما تنقاص القبض في عبارة الشرح اثره الى ذكرنا حيث اقتصر في بيان
خلاف من الاربعه الاول على صورته تسليم البيع مسغولا بجباية وذكر في
صاحبيه قوله بمنزلة المرض فانه يدل على ان في المرض مطلقا التسليم تام بالاتفاق
لان المعين عليه لا بد ان يكون متفقا عليه وحصل خلاف المذكور بالجارية
المعصوبة فعلم منه ان الجارية المبيعة متفق عليه لكن كون الاتفاق في هذه الأمور
على تأييده تسليمه وكذا على تنقاص القبض الثابت الاول ما هو من خارج ومبنى
الخلاف الاول ان الشغل بجباية اعني كون مبدل لاوم بعد كونه عيبا للاتفاق
استحقاق اولافقا لانه ليس باستحقاق لانه يتعلق بالمالية التي ورد عليها البيع
وكونه مباح الدم انما يتعلق بكونه مخاطبا لا بالمالية اذ لا يستحق العقوبة بها كاص
لها كما كيف والمالية سبب سقوط الخلاف ولذا لو اشترى عبدا وادى النقص
باباه ليصح البيع ويملكه المشتري فالمستحق بالعقوبة النفس بالبيع المالية ويجزى
الدم لا يعقوبت لالته وانما يعقوبت بالاستيفاء فيقصر الغوات على زمان وجود
الاستيفاء فلا ينقص التسليم كالكسبه زائيات بالجلد بخلاف ما لو استحقه ملك
او من من اكسبه مديونا فان المستحق فيها المالية بخلاف الرد في العصب لان
الرد عادة يده كما كانت فسقوط الزمان بالرد موقوف على سقوط حكم الجناية
الطارى عند العاصب فاذا لم يلفظ عدم الرد وقال بوجعته رحمة الله رأت
يد المشتري بسبب زالتها مستحقة به في يد البائع فكانه يتحقق البديع رجوع
والبيع وان كان يرد على المالية لكن استحقاق النفس البتة والنقل تلف
المالية فكان بمنزلة علته العلة فمن هذا الوجه كان المستحق هو المالية بخلاف الزمان
فان المستحق منه ضرب موهم واستيفاء ذلك لا ينافي المالية ووجه قولهما في الارجح
الباقية ان الهلاك لم يكن بالسبب الذي حدث عند العاصب او البائع

او البائع انما في المرض فلانه انما يصره مهلكا لضعف الطبيعة عن دفعه وانما
صور في الحمل فلان الاصل الغالب في الحمل السلامة والهلاك انما هو لالم
الذي حدث عنده وليس مضافا الى الاتفاق الذي حصل يد العاصب
ووجه قوله بالفوق بين المعصوبة الحاملة والمبيعة ان الواجب المقتضى
اعادة اليد كما كانت ولم يوجد ذلك عند رد ما حاطا بخلاف المبيعة فاما
الواجب فيها سلمها صحيحا لما وقد تحقق اذ اسبب الذي حدث عند
البائع لم يكن موجبا للهلك كذا كتب الاستاذ قدس سره في حاشية
الكتاب قوله وان هلك المقتضى آخ قال بوجعته والبوليف رحمهما
اذا ادى حنثة زبوا في الزكوة مكان حنثة جبار لا يضمن شيئا بمقتضى الجور
وعند محمد رحمة الله يضمن فالفرق لمحمد رحمة الله بين مسئلة الزكوة وهذه
سقوط الوصف وعدم تضمينه بناء على انه لا مثل منفردا فلو ضمن شيئا
يلزم الربو اذا الوصف لا يتقوم وهذا لم يوجد في مسئلة الزكوة لان الربو
لا يجري بين المولى وعبده والفوق لابي يوسف رحمة الله ان المضمين في
مسئلة الزكوة غير ممكن لان الفقير يقبض كفاية من الله وليس لا حرج
الرد عليه تعالى وبدون رد المثل منعذرا اعتبارا بالجودة وهناه رب بن
يمكن من المطالبة اصلا وصفا كذا في الكنف قوله وهذا اداء باصلا
الزبوا واداء باصلا لانه من جنس حقه قوله اذ لا مثل آخ يقع انه انما يلزم
ابطال اصل الاداء لاصل الوصف على تقدير عدم ابطال حقه في الجودة
لانه لا يبقى في الجودة التي لا مثل لها ولا قيمة منفردا فلا يمكن تداركها الا بغير
الاصل ابطال اصل الاداء وابطال الاصل للوصف نقض الاصول فلب
المعقول البضه ضمان الاصل ضمان على القالبض حقه وهو متمنع اذ لا نسخ

لا يضمن لنفسه شيئا قوله له ان يرد مثل المقتوض فيه اذا كان قابلا ومثله
اذا كان مالكا عند ابي يوسف فانه اذا اعلم به عند القبض ليس له ذلك اتفاق
حيث رضى بطلان حقه قوله ويتفرع على كونه شبه القضا آخ وجه تخصيص
تفريع عدم عتقه قبل التسليم وتلك تصرفه فيه على كونه شبه القضا وعدمه
حق المرأة على كونه مثل المسمى لا عينه خفي وفي الكنف فرع الثلثة على كون العبد
غير المسمى حكما قوله وما يشتهر من بني آخ يريد دفع ما يظن ان الصدقة حرمه
على الموالي بني بكشم البض بان بريرة لاة عاتبة وبني من بني تيم لا بني بكشم
والرضا انها كانت صدقة تطوع على ما روي وهي لا تحرم الا عليه بطله السلام قوله
منافسة لا يخفى حيث جعل متعلقا لكل واحدة من الشئ من حيث الملك والمراة
المجموع كما صرح به آخر قوله وقد مضى في بحث الموضوع قوله ان هذا لا يخرج الا
قال الامام بعد ما ذكر الاداء الذي هو في منع القضا ومثله باظهار الارب
على كونه عين حقه انه لا يملك ان يمنعها ايان اذا ملكه وعلى كونه غيره لئلا
اليد عدم العتق قبل التسليم ونفا وتصرفات الزوج فيه عدم عدد وحققا فيه
ابعد القضا وبالقيمة وهذه الجملة في الكلاخ الجامع مذكورة وتبطل بهذا الجملة
ان من غضب الطاعا فاطمعه المالك آخ والصال مسيلة غضب الطعام وآ
جملة الكلاخ الجامع ظاهرا حيث قلنا انه ادو حقيقة لكونه عين مال وصل اليه
كأنفع على كونه عين حقه عدم منعها اياه والرض كما اعلم العبد بغير حقه لئلا
اليد وفرع عليه التفرقة في الثلث من جملة الجامع كذلك الثاني رضى رضى
ولم يجعل لا طعام ادا لكون المالك كذا على يده الغاصب نظير انه مال
وليس عين حقه وهذا الاتصال ظاهرا المستمرة به والظاهر من كلامه ان
من الاداء القاصر حيث قال قلنا نحن هذا ادو حقيقة لان عين له وصل

وصل الى يده ولو كان محاصرا لعم بالملك وكيف لا يتم وهو في الاصل كمال
استحقاق الكنف هذا جواب لا ذكر الثاني رضى رضى ان الغاصب زال بآتم
مصلحة يجمع التصرفات واعاد ايد اياه وهو قاصر فلا يوجب عن كمال بل
لو كان قاصرا كما زعمت لعم بالملك مع اننا لا نسلم انه قاصر بل هو كمال لانه
المالك اصلا ووصفا فلهذا في عبارة الامام مذكور في موقفه والمصر
رحمة الله جعله من الاداء القاصر فلا بد له من وجه التاخير من ان يملكه
السابقة قوله خلافة وهو انه لم يبر اداء لانه ليس بادا لانه مأمور وان
غير مأمور ولانه اداء قاصر فلا يجنبه قوله لا سدا لانه حينئذ يصير ملكا
قوله لعدم اللان الحسي بخلاف مال نفسه فانه يحتمل زعم ان ادائه لا يجنبه
البقاء على نفسه مال نفسه وان لم يكن مانع شرعي لكن اتلافه ونقصانه مانع
حس قوله انه يكتسب ان اى ملكا الثاني في هذا المقام يكتسب قوله ادائه
لا ذكرنا من انه زال به مطلقا وما اثبت الا ايد اياه قوله الا ان الاول المحقق
ذكرنا انه لا يحال للعتق وبالجافة غاية الجواز لعلوا به الا ايد اياه وتفضل
الاحكام في كتب الفقه جمع صورها ستة عشر لانها اما ان يكون عينا او
اداء او عينا او اداء او عينا او اداء او عينا او اداء او عينا او اداء او عينا او اداء
اما ان يكون الثاني قبل ايد اياه او بعده فيغنيها كحل البراء او اختلاف الفعلان
عدا او عينا او عينا او اداء او عينا او اداء او عينا او اداء او عينا او اداء او عينا او اداء
اختلاف حكم الفطمين فلا يمكن اعتبار اتحادها واما اذا لم تتحد واتحد فيغنيها
كانا خطابا يجمع بالاجماع مطلقا لا مكانا والجمع في الخراجات واجب ما لم يكن
اذا كان عديدين من شخصين فالبض جانيهما اتفاقا لان الموجب القود وهو
يعتمد المساواة في الفعل بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وحصول اداة

متعذر في الجمع بخلاف ما اذا كان الخطأ بين ولد من شخصين فان الموجب لديه
وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة وكذا اذا كانا من شخص عند ابي حنيفة
رحمة الله لذل ذلك واما عندهما فالتباين للفعلين وعدم تحلل البرزخ ويجعل
انما الاول بخلاف اذا كان من شخصين لان فعل الاول لم يتوقف على ان
يصر بسراية قتل مضافا الى شخص آخر فلا يكون جعل الثاني انما مالا ولذا لم
لا بد لهما من التوقف فيما اذا كانا خطا بين من شخصين قبل البرزخ وعدم بينهما
حيث جعل الاول واحدة والثاني جنبا يتنازع ولا يوفق بان موجب العمل بعد
المساواة في الفعل بخلاف الخطأ كما سبق اذ على هذا يلزم ان يكون قولها فيما
كانا من من واحد قبله كالي حقيقة رحمة الله لان كونها من شخص واحد
وان لم يمنع عن الجمع لكن اعناك موجب العمل على المساواة بمنعه فالنظر في
دية اليد كان الوجوب في حق دية اليد مكررا وهو غير مشروع بخلاف القطع
والقتل فصا فانها يجتمعان بها فان قلت ما ذكرت من تعليل ابي حنيفة
رحمة الله في سلم الكتاب يقتضي ان حق الوالي القطع والقتل فوجه التخيير
هو بناء على ان لا يجوز به دون حقه فكيف يقتضي بالقتل فقط **قوله** اذا تبين
له انه لم يسر بان يسر او امر السنة وان لم يسر او لان مات بعد السنة
علم انه ليس بسراية القطع حيث وافق مزاجه في الفصول كلها **قوله** حكم النفس
بما ذابتن يعني ان النفس لعل على المساواة والمماثلة في الوقف ولا يتحقق ذلك
الا بتبين عدم السراية **قوله** فاذا مضى الى ذم الضم القتل منه الى القطع منه الى
منه وانما عبره بالافضاء لانه بعد ما اعتبر القتل تاما بغير القطع كانه اقصا **قوله**
سقط حكم القطع لانه قبل تبين عدم السراية لا حكم له فاذا اضم اليه القتل قبل
تبينه لم يبق حكم السمع المختص به وسقط **قوله** لان القتل دليل لقوله فصار

فصار قتلا دخل **قوله** قد اتم الاثر الثابت وليس بينهما ما يمنع عن كونهما
من تحلل البرزخ ولقد امكن في اودعهم تجانس الجنيتين والجمع بين الاحكام
وجعل اسوي الاول متماله واجبت امكن لان القتل الاثم يقع بطريقتين
وفي اعتبار كل ضربة بنفسها بعض اخرج وكون حكمه اسراية بدل على كونه متمالا
فصار كانه صدر من القاطع قطع ساري **قوله** صا حقيقة لانه لا قد علم
سقط علم بضم القتل لان القتل اتم والمراد من ختم تقييد التبعة بضم ضربة
وقطع آخر ومن حقيقة ارباق الروح الثابت بالقتل لسراية لكن كون حكمه علم
انما يتعصب دليل على كونه متمالا لسراية وازا باق الروح ولذا قال الكشاف في
الثاني انما لما توقف عليه حكم القتل وتحقيق دليل ان حكمه السراية بعينه وجبارة
رحمة الله ظاهرة في الاول محل الثاني فلفظ وشمولها قد يجوز ان يصلح ما جاله
محققا من حيث نوات المحل كما يصلح متمالا كما ذكرتم وقول المصنف رحمة الله قال
لعل في ما اكل الآية تايد لكونه صا كما من حيث انه جعل الزكاة فاطعة للسراية
في الشئ **قوله** والخلف يعني انه لا يتحقق بالامثلة لمعبرة قيمة يوم الغضب لان
العينة خلفه فيجب بما يجب اصله والموجب لا يتخلف عن موجب فيجب قيمته
العقد فيه موجب الاصل هو الغضب **قوله** فيد بالمتقوم الخ يعني فيه بالمتقوم
وان كان المذهب ان النافع لا يضمن بالعين العين مطلقا كما وقع في عبار
في الاسلام متضيضا على نفع الخلاف فيه بيننا وبين الشافعي رحمة الله حيث
ذهب الى انها مضمونة بالمتقوم وتوطية الاقامة الدليل المذكور فانه انما
على سلب المتقوم من النافع فيما يترب عليها هو انها لا يكون مثلا للمتقوم
لانها لا يكون مثلا للمال مطلقا فان غير المتقوم يكون مثلا لغير المتقوم كما
لمسلم مثل لحم مسلم آخر فلا بد اليقين المذكور لاجل اقامة الدليل لو اردت نفي

التقنين بالمال مطلقا لا بد من اقامته الدليل على نهائيتها بالابتناء على
لا يكون مثالا للمال وانما كان الدليل المذكور قابلا على سلب التقويم مع قطع النظر
عن المالية لان كبراه كل ليس محرز ليس بتقويم سواء كان من مثل نه الاجازة
وفار كالصيد والخبث والماد او لا يفيد نفي التقويم مطلقا سواء كانت مالا
وقوله اقض رآخ لتليل لقوله لا فاقه الدليل والاقامة المفهومة من يقوم
يعني انما قام الدليل على سلب التقويم مع انه يمكن نفي المالية عن المنافع ايضا
بان يقال المنفع غير قابلية للاحراز لعدم بقائها وما ليس قابلا للاحراز ليس
بمال تقض رآخ على المقصود وهو انتفاء المثبتة بين المنافع والمال المتقوم
بالاكثر المسلم فنفي التقويم يستلزم نفي المنية بالذات وما سوى التقويم
المالية كما يستلزم نفي المماثلة لاستلزام سلب التقويم فاقصر على المقصود
المماثلة منتف لا انتفاء علته وهو التقويم بهذا فاذا شخ الاستاذ ونفي في
التنا **قوله** ما من شأنه آخ المال بميل ليد الغيب يدخر لوقت الحاجة ولذا لا يجي
الامور الخفية كالسفين والتراب مالا وان كانت قد يدخر للحاجة لكن كنعني
بما هو المقصود والمهم هنا فان الاستدلال على عدم تقويم المنافع انما هو
بعدم الادخال **قوله** والتقويم يستلزم المالية يخفى ان كل متقوم مال وليس كل
مال متقوم عند ابي حنيفة رحمه الله كالمسلم واما عند ابي حنيفة رحمه الله فكل متقوم
مملوك سواء كان مالا او ليس كل مملوك متقوم كمن الذي فانه مملوك عنده
وليس بتقويم ولذا لا يضمن بالاطلاف فان قلت هذا مناف سجي من قوله
وايضا للخصم ان يقول بل التقويم باعتبار الملكية لان معناه ان الملكية طرفا
التقويم ليدل على ان المنافع منقومة وليس معناه ان الملكية لازمة للتقويم
فان تحقق اللازم لا يستلزم تحقق المذموم قلت باذكرة بقوله وايضا من كبر

كبير الاستدلال اعني قوله وكما ليس محرز ليس بتقويم بعد منعه دليل على
اعني قوله لانها غير باقية بقوله وعلى عدم بقائها والاعراض الخ واصلها ان خصم
لا يسلّم ان الاعراض شرط التقويم يستلزم انتفاء انتفاء التقويم بل يقول شرط
الملكية وليس مقصوده اثبات التقويم بالملكية حتى لا بد من جعلها مدارا لغيره
وما جرحنا المدفع ما قيل انه لو كان التقويم بل يقول الملكية لوجب ان يكون
الذمي مضمونا بالاطلاف عنده لانه مملوك فيكون متقوما ليس كذلك لانه انما
يرد لو كان معناه ان الملكية مدار التقويم واما ما قيل من ان الظاهر من قوله
ايضا ان مدار التقويم المالية حيث صرحوا في بيان ان المنافع اموال متقومة
كما لا عيان حقيقة لانها خلقت لمصلحة الآدمي كالمال مكا لتقومها شرعا
صلحت مهاد صممت في العقود والصحية والفاسدة بالاجماع وعرفانها
الاسواق بالمنافع فليس شئ لان اللازم مما صرحوا به المالية بغير الانتفاء
به وهو معتبر بان التقويم دائر معها لا المالية بغير صلاحيتها الادوار الذي
نفي استلزام التقويم لها ثم ان في كلام هذا الغايل شارة الى ان المالية مدار
التقويم عند ابي حنيفة رحمه الله حيث قال ايضا مع انه ظاهر الفاء فان حرم
المسلم مال عنده وليس بتقويم وانما ذلك انه فهم من قوله باعتبار الملكية
انها علة للتقويم عند ابي حنيفة فليكون المالية علة عند ابي حنيفة رحمه الله على
حذافه ونقل من قوله والتقويم يستلزم المالية عند ابي حنيفة والملكية عند
بكذا فاذا شخ الاستاذ وثبتي في يوم التنا **قوله** لضمن الغضب آخ ان
الى ان مسألة الغضب متقوع على عدم معقولية المثل كالاتلاف فان شرط
ايجاب الضمان مطلقا المماثلة ولذا فرغ المصنف رحمه الله عليه من صك
المنافع مطلقا فواقع في شرح اصول الامام ان قيد بالاتلاف في كبر

للاختلاف عن الغضب فانه غير متفرع على هذا الاصل بل على الاختلاف
 في زوايد الغضب فانها ليست مضمونة عندنا لحدوثها في يد العاصي للرب
 فيها ازالة يد محقة وكذا المنافع اذ هي زوايد الغضب تحدث في العيص شيئا
 فيشأ وعنده مضمونة لان الغضب عنده هو اثبات اليد المبطله فقط
 كما ثبتت على العين يثبت على المنفعة والذوايد ليس على المنفعة فان بناؤه
 على هذا لا ينافي بناؤه على ذلك بعد ما صح كما ذكرنا وقتد بالانلاف في
 اصول الامام لا اختصاص تفرعه به بخلاف الغضب **قوله** لان المنفعة لا حاصلة
 انها ليست له ضررة وما لا يكون مدخرا لا يكون مستقوما وان كان المدخر قد لا
 يكون متقوما فلا يكون مثالا للتعقوب هذا واما ادخار ما يجب ما قامت به
 فهو انما للعاصي لا للغضوب منه فلا يوجب الضمان عليه كزوايد الغضب
 والنفه هذا الاخر والادخار ضمنى لا قصدى كالحشيش الثابت في ارض ملكوته
 لا يكون مضمونا بالانلاف وان كان محزرا لا حراز الارض **قوله** فينتوقف
 على البقاء وان قل لذي ضمن مثل الجهر والبطيخ وغيره مما لا يفتى زمانا طويلا
 ان التلف بالدرهم لعدم التفاوت بينهما في اصل البقاء والتفاوت في
 معذاره لا يمنع الضمان **قوله** فلا يكون مثالا في قد يقال ينبغي ان يهدر هذا
 التفاوت لمساك الحاجة وهو سد باب العذر والى الجواب ان العذر لا ينبغي
 عنه نادور ومسك الحاجة انما يعبر فيها هو مشروع كشر وقوعه مع انقاد
 جينا الزجر بالتعزير والحبس وفي المبسوط عندنا بانهم وليدوب على ما منع **قوله**
 منع ظاهر لظهور بطلان الاستدلال به عليه من لزوم قيام العوض بالعرض وهو
 محال **قوله** ولا يخفى بالواو في الكسر النسخ وبالفاء في بعضها فيكون وجه المنع
قوله وايضا المتخضم الخ حصه به اذ ليس له المنع السابق اذ هو قابل لعدم ثباتها

بقاها **قوله** متقولا الى هنا عبارة المتن زاد قوله في نفسه لغير ما يامر به
 كلامه كما يدل عليه سياقه اذ اشبح الاسماء ويقتضى في يوم النسيان وانما لفظة يكون
 المشاء والمورد مذكورين فان قوله تقومها بالعقد ثبت بالرضى منشاها
 عند اخل قوله منع الخ موده فاقيل انه يجب الاكتفا على قوله منع الخ وذكر
 قوله المصنف رحمه الله تعالى تقومها الخ ليس شي **قوله** اى لا يصح اثبات الخ لا يثبت
 عليك ان قول المصنف رحمه الله تعالى فلا يعاس عليه ليس تمته للسابق اذ ليس
 شي من القياس حين مذكور في السابق بل السؤال الاول لغرض الثاني
 معارضة باثبات تقومها في نفسها مطلقا لكن للثاني في رحمة الله في هذا المقام
 قياسا مشهورا ان ارادوا فيها بطريق التفرع على كون التعقوب في العقد كحل
 القياس باعتبار الجواب عن احد **قوله** على خلاف القياس لفروزة جواز العقد
 في العقد لا جازمه عاينت الاحراز لفروزة جوازه فان قلت لا ضرورة في العقد
 العكس مع انها متقومة فيه ايضا قلنا اثبات التعقوب فيه بطريق التراضى بخلاف
 الاتفاق والغضب حيث لا تراضى فيها وقد يجب عنه بان التعقوب لا يظهر
 حتى العقد اشترى فيه الصحيح والفساد فان الفساد لا يجعل اصلا بنفسه بل يوقف
 حكم من الصحيح كذا استفيد من الكشف فالمصنف رحمه الله تعالى اذ قيد بالرضا
 في قوله تقومها يثبت في العقد بالرضا بخلاف القياس لثارة الى دفع الرهرام **قوله**
 الفاسد **قوله** لا في جعل ليس الخ ما استفيد من الكشف في الجواب عن الفاسد
 اولا يدل على ان الرضا يجعل غير المتقوم متقوما **قوله** وانما ثبت الخ جوب قال
 الشافعي رحمه الله ان وجوب مال هو الاصل في القتل شرع الجبر حق العقول
 فيما فات عليه بدليل صان الخطا بان ثبوته في ماله الخطا وعلى خلاف القياس
 ضروره فيتحصر ما ثبت فيه لا على وجه المثلية اصالة لثبت مطلقا **قوله** صيانة

الدم الخ يعنى ان الخى طلى معذور فلا يوفى بالعقد الذى هو نهاية العقد
 المعجلة ونفس المقتول **قوله** محزنة لا يسقط حرمتها العذر الخطا وتوجب صيانتها
 فاجب الشرع المال بها بطريق المثل **قوله** فان الحيوان الخ تعيل لصحة التسمية
 وجواب عما قال ان فى رحمة الله من انه لا يصح التسمية فى الصورة المذكورة
 فيجب مهر المثل لان النكاح عقد معاوضة والعقد المطلق لا يستحق بعقد معا
 كايصح وذلك لان المقصود المائتة والمجوز ذكره لا يغير المائتة معلومة الا
 انه اوسى دار الا يصح التسمية بان المهر انما يستحق عوضا عما لبس بالحيوان
 يثبت ديناً فى الذمة مطلقاً فى سباده باليس بال **قوله** والغرة فى الجبين
 اذا العنة ان ميتا يضرب والغرة العبد او الامتة وفى الحديث ففى رسول
 صلى الله عليه وسلم فى الجبين بغرة وكانه يخر عن الجسم كل بغرة كذا فى الصحيح
قوله كانه احد الشياطين بالنظر الى التسليم لا بالنظر الى الثابت والا يغير
 ما اذا تنزه على عبداً او قيمته وتسميته فيه فاسد اتفاقاً والواجب مهر المثل
قوله اذ يجزى بالبحر الخ يعنى ان الوجه السابق غير تام بدون ضم قوله وايضاً الخ
 هذا لكن لا يخفى عليك ان قوله وايضاً الخ تام بدون السابق فيكون ان
 لغو الاجابة اذ هو ليس بها براسه وما بعده تام بدونه فالاولى ان يقال
 السابق وجه تام بنفسه اذ المراد بنفوت الجرح من اذوال اصل الوجوب القيمة
 ابتداء وهو دليل اصله البطلان ولا يجرى فى جميع صورة القضاء **مت**

ما يشبه مولوى ميان عبد الله بن عبد الله الخ
 اشرافه الكا جى عوض محمد خرمندى
 الحسين السبكي الكوفي على التلويح
 التلويح للعدل الشى بسم
 في التلويح
 بركة خزانة واصلح دارم
 نزاهة من بنده كنهه كاتم